



المجلة الجنائية القومية

بمقرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الإيجابي الفرنسي
الأنتروبولوجيا والقانون

مظاهر جرائم النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة
تحليل العلاقة الثنائية والعلاقة الثلاثية في سيكولوجية البغاء

بالإنجليزية

الوقاية من العود

مقالات * دراسات وبحوث * كتب * أبناء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم قطهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور جسنى المصاوي ، الأستاذ حسين عوض يريفي ، الأستاذ محمد سالم جسة ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء أحمد دحي رجب ، اللواء محمود الركابي ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - مريه الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور أحمد الألفي - دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام المليجي

- تَرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يصل إليه .
 - ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
 - ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
 - مقدمة للتشريف بالشكيلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة
 - خطة البحث أو الدراسة
 - عرض البيانات التي توافرت من البحث
 - خاتمة
 - ٤ - أن يكون التيسر المصادر على النحو التالي :
 - الكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،
 - بلد النشر : النشر ، الطبعة ، سنة
 - النشر ، الصفحات .
 - المقالات من مجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصر) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .
 - المقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .
 - وثقت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في مسودة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
 - ٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل ومصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عرضيين ومسافة مزدوجة بين السطور .

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
عشرون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس - يوليو - نوفمبر

ثمن العدد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مقالات وبحوث :

- القانون والجرعة والعقوبة في التفكير الإجتماعي الفرنسي — الدكتور السيد بدوى ١
الأنتروبولوجيا والقانون — الدكتور أحمد أبو زيد ٣٩
ظاهرة جرائم النسل في محيط النساء في عاصمة القاهرة — الدكتور سيد عويس ٦٧
تحليل العلاقة الثنائية والعلاقة الثلاثية في سيكولوجية البقاء — الدكتور أحمد فائق ٩٥
الجرائم ضد المائلة وضد الأخلاق الجنسية في ضوء المؤتمر الدولي التاسع لقانون
العقوبات — سمير الجنزورى ١١٥

كتب :

- النساء في السجن — آت سميت ١٤٣

أخبار :

- الحلقة الدراسية الدولية الرابعة عشرة لعلم الإجرام ١٤٧
المؤتمر الفرنسي الخامس لعلم الإجرام ١٤٩

بالإنجليزية :

- الوفاء من الموت — الدكتور أحمد محمد خليفة ١٧٤

القانون والجريمة والعقوبة

في

التفكير الاجتماعي الفرنسي

بقلم الأستاذ الدكتور السبر محمد بروي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية

مقدمة :

نظر علماء الاجتماع في فرنسا إلى القوانين والتشريعات في المجتمع نظرة جديدة فدرسوها بوصفها من الظواهر الاجتماعية وهي كذلك لا بد أن تكون ذات صلة وثيقة بالظواهر الاجتماعية الأخرى من دينية واقتصادية وسياسية وأخلاقية تؤثر فيها وتأثر بها .

وبهذا المعنى يصبح علم الاجتماع القانوني Sociologie Juridique شيئاً آخر غير قه القانون أو فلسفة القانون . فوظيفة هذا العلم لا تتصل بتفسير نصوص القانون أو البحث في قيمة بعض للبادئ القانونية الأساسية ، وهو يستقيس عن هذه النظرة التجريدية لنصوص القانون بدراسة حية تعتمد على دراسة السلوك كما يحدث في واقع الحياة الاجتماعية .

فالقانون في نظر علم الاجتماع هو التظم les institutions والقواعد والتصرفات العملية التي يلتزمها الناس في معاملاتهم . وهذه كلها تكون حقيقة موضوعية يجب دراستها بنفس المنهج الذي تدرس به الظواهر الاجتماعية الأخرى .
وتتجهز أسس هذا المنهج في :

١ — تحديد الظاهرة عن طريق للملاحظة واستخلاصها من تصرفات الناس ومعاملاتهم وأحكامهم القمعة .

٢ — محاولة الوصول إلى الأصل أو الأصول التي نبعت منها القواعد التشريعية وتتبع تاريخها وتطورها والظروف التي امتدعت هذا التطور ، وهذه الدراسة تستلزم الاستماعة بالتاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ للقارن للأديان .

٣ — تحليل بعض المبادئ الأساسية في القانون كبداً للالتزام وببداً التعاقد وببداً للسببية وذلك لمعرفة أصولها الاجتماعية عن طريق الدراسة المقارنة لأشكالها وبواعثها في المجتمعات المختلفة .

وإذا كانت الظواهر الاقتصادية تكون « مادة » الحياة الاجتماعية فإن الظواهر التشريعية والقواعد القانونية هي التي تحدد « شكل » هذه الحياة أى تصوغ كل علاقة من علاقات الناس داخل إطار محدد وتفرض اتجاهها مرسوماً على وجه من وجوه نشاطهم . ومعنى ذلك أن صفة (الجبرية La contrainte) التي اعتبرها دوركيم الصفة الأساسية للظاهرة الاجتماعية^(١) هذه الصفة تتجلى بأجلى معانيها في الظاهرة التشريعية . وعلى هذا النحو عرف فون إهرنج Von Jhering القانون في كتابه « تطور القانون »^(٢) بأنه مجموعة المعايير التي تستعين بها الدولة في ممارستها سلطتها وسيادتها . كما أن روسكو باوند Roscoe Pound^(٣) يعرف القانون بأنه « الضبط الاجتماعي Social control الذي يمارس بالتطبيق المنظم لظهر القوة التي يملكها مجتمع يتمتع بنوع من التنظيم السياسي » .

وارتباط فكرة القانون بمسكرة المجتمع للنظم هو ما يهتم بتأكيده « رينيه هوبر René Hubert » في البحث الذي كتبه بعنوان العقيدة الخلقية والقاعدة التشريعية^(٤) . فهو يميز بين القاعدة القانونية والقاعدة الخلقية ويؤكد أن الأولى لا تظهر إلا بظهور قوة سيامية يكون من وظائفها الأساسية أن تثبت العرف في شكل قواعد ثابتة وتدونه في شكل لوائح وأحكام ثم تضع لهذه الأحكام جزاءات محددة . وهذه الصفات جميعاً لا تظهر في القاعدة الأخلاقية التي لا يلتزم الأفراد جميعاً بانباتها كما أن الخروج عليها لا يستوجب توقيع عقوبات محددة .

ولا تمنى هاتان الصفتان ، صفة الإلزام وصفة التنظيم اللتان تصف بهما الظاهرة

(١) أظن كتابه « قواعد المهج في علم الاجتماع » ترجمة الدكتور محمود هاشم .

الفصل الأول .

Von Jhering : *Zweck in Recht*, 1901.

(٢)

(٣) أظن مقالته في كتابه : *La Sociologie au XXe siècle*, p. 306.

(٤) *Croyance Morale et Règle Juridique*, in (*Le Droit, la Morale et le Mœurs*), Sirey 1936.

القانونية أن المولة هي التي تخلق القانون . فالقانون ينبع من مصدر أكثر عمقا وهو عقلية الجماعة وحين تكون المولة في مرحلة متأخرة تضي عليه طابع التقنين والتنظيم .

وجعل القول أن القانون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع للظواهر الأخرى للحياة الاجتماعية ولا يمكن أن يدرس منفصلاً عنها . وقد وضع « كارل ماركس » هذه الحقيقة في مقدمة كتابه قد الاقتصاد السياسي . وذلك عند تحليله لفكرة فلسفة القانون عند « هيجل » قال : لقد أدى في البحث إلى اليقين بأن العلاقات القانونية والأشكال السياسية لا يمكن أن تفهم بذاتها (أى بدون الاستعانة بعوامل أخرى) كما لا يمكن أن تفسر بما نسميه التطور العام للعقل البشري . فالحقيقة أنا بالرجوع إلى القانون نجد غلطاً بجميع أشكال النشاط الاجتماعي وهو يمثل في صورته النهائية الرمز للنظور Symbol visible للتضامن الاجتماعي — حسب تعبير دوركيم . أو هو كما عرفه جورج دافى Davy^(١) : نظام من القيم يتعرف بها على أنها مثالية^(٢) .

أصول القانون :

وقد كان القانون في مرحلته البدائية غلطاً بمجموعة من الشعائر الدينية rites والعادات Coutumes والعرف moeurs . ويقول بوجليه BOUGLIE^(٣) في ذلك أن أول ما يلتفت نظر القارئ الأوربي حين يتصفح مجموعة قوانين مانو هو تعدد الأوامر والنواهي التي تبدو جيدة تماماً عن نطاق القانون . كما أن القوانين الصينية القديمة لم تكن منفصلة عن مجموعة العادات والتقاليد والمعتقدات الجمعية . وكذلك فانا إذا أردنا أن نعرف القانون الإسلامي فلا بد لنا أن نستخلص من القرآن . وحين نرجع إلى القرآن نجد أن قواعد القانون بمنزلة بتعاليم الدين وبالحكم الأخلاقية . كذلك ظل العرف وسيظل طويلاً مصدراً أساسياً من مصادر القانون . ولا زال في البلاد الأنجلو سكسونية يحتل مكاناً هاماً في حياة الناس ومعاملاتهم ويطلقون عليه .

G. Davy : *Le Droit, l'Idéalisme, l'Expérience*, 1922. (١)

"Un système de valeurs reconnues comme idéales". (٢)

Bouglié : *Essai sur le Régime des Castes*. (٣)

اسم *Common Law* . أما في فرنسا فقد كان إنشاء القانون اللدني حداً فاصلاً بين التمثل بالعرف والتعامل بالقانون ولكن للرحلة السابقة تميزت بتطبيق للتثل السائر *coutume passe droit* أى العرف يتقدم على القانون . وإذا نظرنا في القانون اللدني ذاته وجدنا أنه بالرغم من اتخاذه القانون الرومانى مصدراً أساسياًه قد أفسح مجالاً في بنوده للعادات والتقاليد الفرنسية القديمة .

ويشم العرف البدائى بطابع حتمى غير مشروط بشرط مما يدل على أصالة الدينى . وقد كان معنى القانون في المجتمعات البدائية يحتلط بمعنى المحرمات الدينية والسمره *Les Interdits* . ولذا فإنه كان لا يقن إلا للخاصة من الكهنة ورجاله الدين وظل هذا الطابع قائماً حتى عهد الرومان قد سبق القانون للقدس (*le fas*) القانون الوضعى (*Jus*) (١) .

وهذه الصفة الدينية جلت من القانون شيئاً لا يقبل الطعن بل لا يقبل حتى مجرد التفكير في مشروعيته . إذا كيف يمكن أن يطالب العقل البشرى بأبواب وتحليلات لقوانين وضعها الآلهة ؟

ولم تكن القوانين وحدها ذات طبيعة دينية ، بل إن الإجراءات القانونية أيضاً ظلت مدة طويلة تستمد من أصول دينية . فكانت الآلهة تستشار بطريقة مباشرة أى بواسطة الأدعية والصلوات عن نوع العقوبة ، وكانت أحياناً تنطق بلسان القاضي (وهو كائن له قداسه) ملك أو كاهن أو عراف أو من طبقة البراهمة .

وهذا الأصل الدينى للتريع البدائى هو الذى يفسر طابعه الشكلى *caractère formaliste* . ويقول فوستيل دى كولايج^(٢) في ذلك : « إن حرفة القانون البدائى هى كل شئ . فلا مجال إذن للبحث عن معنى أو روح القانون . « قوته تكمن في الكلمات المقدسة التى يتكون منها » . ولذا قد كانت هناك صيغ لا بد أن تنطق أو تكتب بمخافتها دون تخير أى كلمة فيها ، وأى تخير كان يعرض صاحبه لحسارة قضيه . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت هناك بعض حركات تؤدى على شكل شعار . قد كان الحكم بملكية الشئ مثلاً يتم بأن يمس المالك ما حكم به له يده

•
ويكون ممسكاً بسيكّة من البروز وبميزان . ولم يتحرر القانون الروماني من هذه الشكيلة ويسود فيه العنصر الأخلاقي والعنوى إلا في وقت متأخر .

وإلى جانب الصفة العينية والشكيلة ، كان القانون البدائي ذا صفة جماعية واضحة Communitaire . ومعنى ذلك أن القانون لم يكن يطبق على الفرد بل على العشيرة بأكملها . وقد أوضح « فوستيل دي كولانج »^(١) هذه الصفة فيما يتصل بالقوانين الرومانية القديمة قال : « إن الأسرة الرومانية بأكملها La gens كانت تتكفل بأداء الدين المطلوب من أحد أعضائها وكانت تدفع دية السجين والقرامة التي تحكّم بها على من يتخطى نطاق القانون . بل إذا أصبح واحد من أعضائها هامياً magistrat قام كل فرد في الأسرة بدفع نصيب من المال لمواجهة أعباء تلك الوظيفة السامية . ويصحب للثمن إلى المحكمة جميع أفراد أسرته . وفي هذه الأمثلة ما يوضح أن القانون يوجد نوعاً من التضامن بين الفرد وبين الوحدة الاجتماعية التي ينتمى إليها » .

وقد عني « جلوتز » GLOTZ^(٢) بتوضيح هذه الظاهرة نفسها في المجتمع اليوناني القديم وفسر عن طريقها عادة الأخذ بالثأر Vendetta التي تعتبر مظهراً من مظاهر « الجماعة » في فهم فكرة القانون .

ولنعاول الآن في عبارة أن نبين الخطوات التي أدت إلى الانتقال من هذا الظاهر الفردي في فهم القانون وتطبيقه .

إن أول حلقة وسيطة مر بها القانون في تطوره من الظاهر العيني الجماعي إلى الظاهر للدن الفردي هي حلقة السر . فالسر — كما سينا في بحث لنا^(٣) كان أول مظهر لثبوت شخصية الفرد بعد أن كان يعني في الجماعة البدائية . وكان أول محاولة جريئة لتحديد سلطان الآلهة وإثبات قوة الفرد . وكما بين (هوغلان Huvelin) في

(١) المرجع السابق .

Glotz : *La solidarité de la famille dans le droit criminel en Grèce, 1904.* (٢)

(٣) الدكتور السيد محمد جوي : السر وعلاقته بالقرين عند الشعوب البدائية مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٤٩ .

بحته بعنوان « السحر والقانون الفردي »^(١) وكانت شعار السحر تقام لتحويل الشعار الدينية عن غرضها الاجتماعي وكانت تستخدم لتحقيق رغبة واعتقاد فردي . يمكن القول إذن إن فكرة القانون الفردي قد نبتت من النشاط السحري . وبدأ التحول عن نطاق الدين يظهر حين أخذ الناس يلجأون إلى السحرة للاستدلال على سارق أو لكتابة حجاب يحمهم من خطر أحد الأشرار . كما كان السحرة يتعاونون مع صيوني القنة على التهم ويتوعدونه بسوء المصير .

أما الحلقة الثانية في تطور القانون نحو المظهر الفردي فقد تمثلت في تطور النشاط الاقتصادي . إذ أن ازدياد حركة التبادل بعد تخطي مرحلة الاكتفاء الذاتي للأسرة أو القبيلة أدى إلى ظهور فكرة الالتزام وإلى التعاقد بين الأفراد وإلى نظام الودائع بل إلى نظام الدفع المؤجل . وكل هذه العمليات الاقتصادية كانت تتم في قالب بين فرد وآخر مما أدى إلى تحديد المسؤولية في الأفراد بعد أن كانت مشاعة بين الجماعات . ويقول « جيرنيه GERNET » في دراسته « لفكر التشريع والأخلاق عند الإغريق »^(٢) « إن كثيراً من الأفكار القانونية مثل فكرة « الإهانة outrage » أو « الإجحاف والظلم injustice » قد تحولت عن معناها الاجتماعي والديني وأصبحت ترمز إلى الاعتداء على الشخص atteinte à la personne وذلك أولاً بسبب التأثير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي بظهور المدن . وثانياً بسبب تغير الأحوال الاقتصادية والانتقال من الملكية القارية إلى الملكية النقولة واتساع حركة التجارة .

وكان من نتيجة هذا التحول من الشكل الديني الجماعي إلى الشكل المدني الفردي أن أصبح القانون أكثر مرونة وأقل صرامة . فلم يعد يقوم على تلك الصلابة الجامدة التي ما كان أحد يحجر على مناقشتها بعد أن اعترف له بالطابع الإنساني قابلاً للتهديب والتعديل . فكما أن إرادة الناس في المجتمع هي التي صنعته فكذلك تستطيع هذه الإرادة تنحدر في الميعة التشريعية أن تعدله لصالح المجتمع وليكون أكثر تمسكاً مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات ثقافية واقتصادية .

Havelin : *Magie et Droit Individuel*, Année Soc. T. X, 1907. (١)

Gernet : *Rech. sur le dévelop. de la pensée jur. et morale en Grèce*, thèse Paris, 1917. (٢)

وكذلك فإن العقوبة بد أن كانت توقع بفرض القصاص Pénalité répressive وتنفذ في قسوة ووحشية أصبحت توقع بفرض الإصلاح Pénalité restitutive . وأصبحت تتسم بطابع الرحمة وتميل نحو التخفيف (١) .

كما أن القانون في تحوله إلى المظهر الفردي أى المظهر الإنسانى أصبح يحترم لروحه ومعانيه لا لنصوصه . فقد كانت قيمة القانون البدائى في الكلمات التى يصاغ فيها ولم يكن أحد يهتم بالبحث عن المبادئ الخلقية التى ينطوى عليها . كان الناس يلتزمون به لأنه صيغة مقدسة لا لشعورهم بأنه يحقق العدالة .

وهذا التحول من « الشكل » إلى « الروح » جعل لقنة والقصد L'intention وزناً في تقدير المسؤولية والعقوبة .

وأخيراً فإن القانون أصبح علماً universel يطبق على الجميع بد أن كان منذ وقت ليس بعيد يطبق على أفراد الشعب ويعنى منه الأمراء والنبلاء والأشراف وهو لم يصل إلى فكرة العدالة والمساواة المطلقة إلا بد أن مر بتطورات أخلاقية ومياسية شاملة بدأت بالمسيحية وانتهت بالثورة الفرنسية التى أعلنت حقوق الإنسان وقررت مبدأ قداسة الشخصية الإنسانية دون النظر إلى أى اعتبارات تملق بمجنس أو دين أو طبقة .

دراسة « تارد » لظاهرة الجريمة (١٨٤٣ — ١٩٠٤) :

إذا كان تارد لا ينتمى إلى المدرسة الاجتماعية الفرنسية بمعناها الضيق فإنه بلا شك أحد واضعى أسس المنهج الاجتماعى العلمى وخصوصاً فيما يتعلق بعلم الاجتماع الجنائى . ولا عجب في ذلك فهو أحد علماء الاجتماع القلائل الذين اشتغلوا في سلك القضاء وخبروا المسائل الجنائية بطريقة علمية .

ومن أهم مؤلفات تارد في دراسة الجريمة والعقوبة كتاب « علم الاجتماع الجنائى sociologie criminelle » وكتاب « الدراسة المقارنة لظاهرة الجريمة La Criminalité comparée » وكتاب « فلسفة العقوبة La philos. pénale » وكتاب « Etudes pénales et Sociales. دراسات في العقوبة وفي المجتمع » .

(١) في تطور فلسفة العقوبة أنظر البحث الذى كتبه دوركم بنونان :

Deux lots de l'Evolution Pénale, Année Soc. T. V, 1899-1900.

ويترف تارد في دراساته الجنائية بأهمية الدراسات الإحصائية . ويقول إنه إذا كان الإحصاء قد أدى إلى تعديل كبير في وجهات النظر بالنسبة للسائل الاقتصادي فإن أهميته بالنسبة للسائل القانونية والجنائية أعظم وأجل . ولأنك فلايكفى في الوقت الحاضر أن يكون رجل القانون أو عالم الجريمة مجرد مشرع أو رجل قه يهتم بإرساء حقوق الإنسان القديمة على قواعد راسخة من العدالة بل يجب أن يعرف كيف يفيد من الإحصاءات وكيف يحللها بروح الفيلسوف الناقد ليستخرج منها النتائج التي تدل على اتجاهات المجتمع وتطوراتها فيما يتعلق بظاهرة الجريمة . بل إن تارد ينصح عالم الجريمة أن يلم كذلك بمبادئ السمة العقلية والأمراض النفسية وأن يعرف الأثروبولوجيا (وهو يقصد الأثروبولوجيا الطبيعية بالذات) . إذ لما كان الإحصاء يزودنا بالاتجاهات الجمعية في الجريمة ويبرز لنا الشكل الجمعي لظاهرة الإجرام ، فإن الأثروبولوجيا تحلّل أن تربط بين الليل إلى بعض أنواع الإجرام وبين بعض الصفات والسمات الجسمية الموروثة . ويؤكد تارد على كلفة الموروثة ويستمد الصفات الجسمية الفردية وسوف ترى بعد قليل كيف يهاجم نظرية « لومبروزو » عالم الجريمة الإيطالي الذي يربط بين الإجرام وبين بعض الصفات ولللامع الجسمية في شخصية المجرم . أما دراسة الأمراض النفسية والانحرافات العقلية فاتها تعيين عالم الجريمة على إرساء نظرية للسؤولية الجنائية على قواعد وأصول ثابتة .

والاتجاه العام عند تارد — وهو الاتجاه الذي حفزه إلى تفيد نظرية لومبروزو وتحدثها قدماً شديداً — هو تفسير الجريمة والانحراف عموماً بالرجوع إلى الأجلب الاجتماعية والنفسية بد أن كان علماء المدرسة الإيطالية يبرزون العامل البيولوجي دون غيره . كما أنه اهتم بأن يؤكد أن كفاح الجريمة والانحراف يجب أن يكون بالاستعانة بالوسائل الحسية أكثر من استعانة بالوسائل الطبيعية كالنورم الجسماني وإرضاء الحاجات المادية .

نقد نظرية لومبروزو :

تقوم نظرية لومبروزو — كما نعرف — وهي النظرية التي فصلها في كتابه : « الرجل المجرم L'Uomo delinquente » على أن هناك نموذجاً للمجرم Type Criminal يمكن تحديده بصفات جسمية واضحة .

وقد بدأ تارد هذه النظرية جارية ساخرة . إذ يقول : « إذا كانت بك رغبة ملحة لأن تعرف المجرم الأصل الذى لا يرجى له إصلاح — لا المجرم الذى انظر للاجرام للابسات وظروف طارئة — وإذا أردت أن تأكد من أن الطبيعة وحدها هي المسئولة عن وجود هذا المجرم اقرأ كتاب لومبروزو « الرجل المجرم » .

فقد قام لومبروزو بتسريح شخصية المجرم من الناحية الطبيعية بكل دقة . ولم يترك أى شئ من التفاصيل الخاصة بشكل الرأس والججمة والأذن والأنف والشفاه وطول اليدين والقامة بل ولحمة الكلام — لم يترك شيئاً من هذه التفاصيل إلا أحصاه وعزز دراسته وتحليلاته بكثير من الصور . بل إنه انصرف إلى دراسة طريقة المجرمين فى الكتابة وقاس درجة إحساسهم وتحملهم للألم واتجاهاتهم العاطفية والأمراض التى يتعرضون إليها ومحاولاتهم الأدبية .

ثم يتكرر تارد قيمة هذه التحليلات من الناحية الطبية إذ ليس هناك من شك فى أن دراسة الحالات المرضية تلقى ضوءاً على حالة الصحة وليس هناك من شك كذلك فى أن دراسة عالم الجريمة تلقى ضوءاً على المشاكل التى يتعرض لها عالم الاجتماع . وعلى هذا الأساس أراد « جيلوفالو » أن يحل من آراء المدرسة الجديدة ، *La nuova scuola* (وهو الاسم الذى أطلق على مدرسة لومبروزو) مساهمة فى تقدم علم الاجتماع . ولكن تارد يتساءل : كيف يمكن لنا أن نعتقد فى جدية هذه المساهمة إذا كانت هذه « المدرسة الجديدة » تنظر إلى المجرم فى مجتمعاتنا الحديثة كما لو كان أثراً من مخلفات البدائية وتماثل بين صفات المجرم وصفاته الجسمية وصفات البدائي التوحش . فما دام المجرم تتجمع فيه سمات البدائي فعنى ذلك أن البدائيين كانوا جميعاً مجرمين وأن الجريمة — وهى ظاهرة شاذة وأعراف عن جادة النظم الاجتماعية *antisocial* — كانت فى المجتمعات الأولى ظاهرة عادية وكانت القاعدة لا الشذوذ وهذا أمر لا يقبله أى عقل .

ثم يبدأ تارد بعد ذلك يستعرض ملورد فى نظريات لومبروزو من وصف لتكون المجرم من التواحي الجسمية والوظيفية وسمات الشذوذ فيه ثم الصفات النفسية أو (السيكولوجية) وكان هدف لومبروزو بطبيعة الحال أن يجمع العلاقات التى عنى بتحديد ما تحديداً دقيقاً هى التى تميز المجرمين بالقطرة .

١ - أما من الناحية التشريحية أو من ناحية التكوين الجسماني :
 فقد أكد لومبروزو أن المجرم يكون عادة كبير الجسم ممتلئاً ولا يفتقر ذلك بالضرورة
 أن يكون قوياً بل إنه على العكس غالباً ما يكون ضعيفاً من الناحية العضلية .

ومن الظواهر التي لاحظها لومبروزو طول القراعين المفرط عند المجرمين
 مما يقرّبهم من القردة العليا كما أنهم يتميزون بحسن استخدامهم لليدين بنفسية متعادلة
 تحريراً ambidextre فقد ظهر من الإحصاءات التي جمعها أن من يتميزون
 بهذه الصفة من الرجال المجرمين ثلاثة أمثال الماديين ومن النساء المجرمات أربعة
 أمثال الماديات .

ومن الصفات التي لاحظها لومبروزو أيضاً عن المجرمين انحدار الجبهة وضيقها
 وتحددها كما أنهم يتميزون ب بروز عظام الحاجبين واتساع جحر العينين وهما يشبههم
 في ذلك بالطيور الجارحة وبروز الفكين وقوتها وانعراج الأذنين وفترطصهما
 وهو يؤكد أن هذه كلها من صفات الوحشية ولكن علماء الأجناس لا يميلون إلى
 التأكيد بأن بروز الفكين من سمات جنس بعينه كما أن هذا البروز الذي اصطلح
 على اعتباره من علامات الانحطاط والتأخر يكون أقل عند الطفل منه عند الرجل .

ولاحظ لومبروزو أيضاً عدم التماثل asymétrie بين جانبي الجمجمة وجانبي
 الوجه عند المجرمين . ويطلق تارد على هذه الملاحظة في شيء من السخرية بقوله :
 « إتنا إذن على حق حين نعت المجرم بأنه معوج on dit d'un homme vicieux
 qu'il est de travers ولكن هل عدم التماثل هذا يظهر عند المتوحشين ؟
 هذا ما لم يقل به علماء الأثنولوجيا .

ثم يلخص تارد رأيه في هذه الملاحظات بقوله « إذا كان المجرم يذكرنا في بعض
 صفاته بالبداي أو بالمتوحش أو بمن لم يتألم من المدنية إلا حظاً ضئيلاً فإن هذا
 التشابه على فرض وجوده لا يفسر لنا سبب إجرامه وذلك لأن البداية ليست بتأماً
 مرادفاً للإجرام » .

٢ - الصفات الوظيفية :

يقصد لومبروزو بهذا التمييز دراسة « الظواهر المرضية pathologiques

في سلوك المجرم من التواحي الحسية والعصية . وهو يميل عموماً إلى النظر إلى المجرم على أنه يمثل نوعاً من الجنون . ويضيف إلى ذلك أن المجرم عرضة لأمراض القلب واضطرابات الإبصار كعمى الألوان daltonisme والحول . ولهذه الاضطرابات في نظر لومبروزو دلالة هامة لأن أبحاث علم النفس الفسيولوجي أثبتت الصلة الوثيقة بين حالة المخ وسلامة الإبصار . فتبين من أبحاث « شموتس Schmutz » أن أكثر من ٥٠٪ ممن أصيبوا باضطرابات بصرية يعانون في الوقت نفسه من اضطرابات في الجهاز العصبي على أن هذه الاضطرابات لا تثنى ضعف النظر ذاته بل إن المجرم — كما لاحظ لومبروزو في دهشة — يتمتع بنظر قوى .

ثم لاحظ لومبروزو بعد ذلك أن المجرم يتميز بضعف الإحساس وقوة الاحتمال للألم والبرد .

وبعد تعداد كل ما أورده لومبروزو من صفات المجرم يقابل تارد :

ماهى القوائد العملية التى تؤدىها معرفة كل هذه التفصيلات بالنسبة للقائمين على

شئون التحقيقات ؟

ولنفرض أن إنساناً تجمعت فيه كل هذه الصفات لدرجة يصح معها أن نعتبره نموذجاً كاملاً للمجرم فهل يكفي هذا لكي نعطي لأتقنا الحق لاتهامه بارتكابه جريمة تكون قد وقعت في الحى الذى يقطن فيه ؟ . . إن أشد الناس إيماناً ببدا انطباق الصفات الجسمية على الصفات النفسية لا يستطيع أن يدعى لنفسه هذا الحق ولكن « جروفالو » وهو أحد أقطاب المدرسة الإيطالية يذهب في هذه النقطة إلى القول بأننا إذا أثبتنا جميع هذه الانحرافات النموذجية anomalies typiques أو معظمها عند فرد بالقات يكون قد اقررف أول جريمة له فإننا نستطيع حتى قبل أن يعود لارتكاب جريمة أخرى أن تؤكد بأنه مجرم بالقطرة ولا سبيل لإصلاحه ويجب أن تكون معاملتنا له قائمة على هذا الأساس .

هل هناك تصف في الحكم أشد وأخطر من هذا ؟ . . . إن تارد جبر عن استنكاره له بقوله : « إنه أجدى مائة مرة على من يتدربون على التحقيقات والمسائل الجنائية من طلبة الحقوق ورجل النيابة أن يقضوا فترة من الزمن بين جدران السجون لدراسة حالة المجرمين والظروف التى دفعتهم إلى الإجرام بدلاً من الانصرافه

إلى مثل هذه الاستجابات الخطرة ويجب أن تكون من هؤلاء الشبان جمة لرعاية المسجونين يقوم أعضاؤها بزيارة السجون مرة كل أسبوع على الأقل فإن هذه الزيارات تحكمهم من معرفة أحوال المجرمين والتعرفين ، كما تحكمهم بالتالي من استبطان وسائل علاجهم والجلولة بينهم وبين العودة إلى حياة الإجرام . وبهذا نكون قد حققنا عملا يعود بالخير على ثلاث فئات : فئة الطلبة وقلة المحكوم عليهم وجمهور الشعب بأكمله .

وبذلك يكون رأى تارد في الوسيلة المثلى لدراسة الجريمة « أن الدراسات الجنائية تنفذ من الإحصاءات التي تجمع عن المجرمين ويتهم الاجتماعي ومن تحليل هذه الإحصاءات بطريقة علمية أكثر من إقادتها من محاولة ربط الإجرام أو الانحراف بنتائج الاثروبولوجيا الطبيعية » .

٣ - الصفات السيكولوجية :

يقول لومبروزو إن المجرم ضعيف الإحساس بالألم اللادى كما أنه أضعف إحساساً فيما يصل بمواقف الحب والثقة والحنان وفي هذا ما يفسر إلى حد ما إقدامه وعدم حساساته . ولكن تارد ينفذ هذا التحليل بقوله إن ضعف إحساس المجرم وموت عواطفه لا ترجع إلى أنه مجرم بل لأن المجرمين عادة من طبقات الشعب الجاهلة ذات الحظ الضئيل من الثقافة . وقد لوحظت عند هذه الطبقات ظاهرة إحتمال الألم وعدم التأثير وأشار إلى ذلك الجراحون في عملياتهم الجراحية التي أجروها على أفراد من طبقات الشعب . وليس هناك من شك في أن الثقافة الرفيعة تؤدي إلى إرهاف الحس وورقة الشعور كما أنها تولد التعاطف ومشاركة الآخرين في شعورهم وتجعلنا تميل إلى التخفيف عنهم . ولذلك يمكن القول إن الثقافة من هذه الناحية ذات أثر أخلاقي واضح مادامت القاعدة الأساسية في الأخلاق — تقوم باعتراف كثير من الفلاسفة — على الحب والثقة والإيثار .

وإذا كان المجرم — كما يقول لومبروزو — ضعيف الإحساس بالبرد فإنه شديد الحساسية للمس الكهربائي والتقلبات الجوية . وهو إذا كان شديد الاحتمال للألم إلا أنه شديد التأثير بتوقع الخطر فيخيه مثلا رؤية الخنجر مصروباً إليه أو إعلانه بانقرب ساعة استجوابه . ومن الصعوبة بمكان معرفة موطن الضعف فيه أو الوتر

الحساس من تسميته sa corde sensible وقد انصرف لومبروزو إلى اكتشافه هذا الوتر الحساس بشخف العالم الذى لا يضيع أى فرصة تسنح له لى يقيس ظاهراً أو يترجمها إلى أرقام . ليس الهدف الأسمى العلم أن يقيس كل ما يمكن قياسه وأن يجر بالأرقام عما يمكن التعبير عنه على حين أن هدف الأدب هو التعبير عما يمكن التعبير عنه والإيجاء بما لا يمكن التعبير عنه .

غير أن لومبروزو قد أفرط — فيما يبدو — وضع وقته فى مقاييس تافهة . إذ أخذ يجل على لوحات مستعينة بآلات مثل « السفيجموجراف » le sphymographe « اختلاف دقات القلب عند عدد من الأشخاص فى مناسبات مختلفة : كالإطراء والديج ومنهم قطعة من القود النهمية وإهدائهم صورة جميلة لامرأة عارية وتقديم قبح من النيذ الفاخر إليهم الخ ... وقد أظهرت هذه المقاييس أن المجرم يحب الإطراء والديج وأنه أقل نهماً إلى المال منه إلى النساء والخمر .

ولم يكن هناك ما يدعو إلى استخدام « السفيجموجراف » لإثبات هذه الحقيقة . إذ أن الإحصاءات تشهد وتدل بوضوح على أن زيادة الإدمان وتماطى الخمر موازية لزيادة الجرائم وملاحظة المجرمين ملاحظة مباشرة تؤكد أنهم لا يتعشقون الرأفة قدامها بل لأنها جزء أو عنصر من عناصر « العريضة » والى الجرائم فهم يتعشقون « العريضة » وقضاء سهرات صاحبة حول موائد حنت من الأكل والترب أطيبه . وفك مثلاً يتعشق أمير موكب الصيد أو تعشق سيدة أرمقراطية حضور حفلات الرقص الكبرى أما إعجاب المجرمين بأنفسهم وزهوم وحبهم للإطراء والديج فيبدو فى تأتهم واختيارهم التريب من الأزياء والألوان وإفراطهم فى التزين بالمجوهرات وبذخهم جد ارتكاب الجريمة .

وينهب لومبروزو إلى القول بأن زهو المجرمين يفوق زهو الفنانين ورجال الأدب وسيدات المجتمع . ونحن ضيف إلى هذا حبهم للانتقام ووحشيتهم ومرحهم الوقع ولولهم بلع اليسر وكلهم القى يصل إلى حد القذارة الجسمية . وأخيراً فإن للمجرمين ميلاً شديداً للكذب ليجرد الكذب .

المجرم والمجنون :

هذه الصفات التى عنى لومبروزو بتوضيح تفاصيلها نجعل من المجرم — فى نظر

لومبروزو — كائناً أكثر شها بالتوحش منه بالجنون . فالتوحش يحب الانتقام والقسوة ويسمن الحجر ويميل إلى الكسل .

غير أن لومبروزو كان يميل أحياناً إلى تشبيه المجرم بالجنون ثم جرد بعد ذلك فيعترف بأن بين المجرم والجنون اختلافات هامة من الناحية النفسية وكذلك من الناحيتين التشريعية والوظيفية . فالجنون — كما يقول — لا يحب اليسر ولا السهوات الحمراء كما أن الجنون يكره أفراد أسرته أما المجرم فإنه غالباً ما يتطرق بأسرته . والجنون يسعى وراء العزلة والإعزاد على حين أن المجرم يحب دائماً الاجتماع بأقرانه ولذلك فإن المؤامرات نادرة الحدوث في مستشفيات المجانين ولكنها كثيرة في السجون والمبانيات .

أما عن ذكاء المجرمين فهو محدود ولكنهم يروضونه بالكر والحيل . ولقد ذكاهم فإن كل مجرم يتميز بطريقة خاصة في ارتكاب جرائمه وهي تتكرر في كل مرة . والمجرم أميل إلى التقليد منه إلى الابتكار وهو في هذا يختلف اختلافاً واضحاً عن الجنون الذي يجب دائماً أن يتحرر من تأثير الوسط المحيط به وأن يحتزل مجتمع أمثاله . وهو في خلوته أو عزله هذه ينصرف إلى تأملات وأفكار غريبة كان يمكن لو تحقق لها شيء من الاعتدال والاعتزان أن تؤدي إلى اكتشافات أو اختراعات نافعة .

ويطرق لومبروزو من هذه النقطة إلى القول بأننا يجب ألا ندهش إذا كانت الإحصاءات تدل على أن أقل نسبة للجريمة توجد في محيط العلماء . فلهذه التي يتردى فيها أمحاب الفكر ليست هوة الجريمة ، بقدر ما هي هوة الجبل الذي يصيب أحياناً العقول للثقفة كالعلماء ورجال الأدب والفنانين .

ويؤيد مودسلي Maudsley في كتابه « الجريمة والجنون Le crime et la folie » الاختلاف بين المجرم والجنون . فيقول « إن الجريمة بالنسبة للمجرم تحقق له نوعاً من التوازن . فقد كان من الممكن أن يصبح مجنوناً لو لم يكن مجرماً . والمجرمون بسبب كونهم مجرمين لا يتقبلون إلى مجانين » .

بعد أن يسرد « تارد » كل هذه الفروقات يقول إنها تعبر عن اختلافات ظاهرية وسطحية . أما الفرق الأساسي للمام بين الجريمة والجنون فلم يشر إليه أحد . إذ أنه

فرق لاصقة له بالمئات الطبيعية أو الخلقية لكل من المجرم والجنون بل يصل بالحق الاجتماعي لكل من الجريمة والجنون .

الجريمة كظاهرة اجتماعية :

فالجريمة كظاهرة اجتماعية تصنف بالنسبة ولا يتصف أى عمل بأنه إجرامى إلا إذا أسطح المجتمع على اعتباره كذلك . لقد وصف لنا لومبروزو نموذج المجرم ولكنه النموذج الذى أسطح عليه عصرنا وحضارتنا . وسواء أكان هذا النموذج من رواسب عهد سادت فيه الوحشية أم لم يكن كذلك فلا مجال لأحد فى أن نموذج المجرم فى المصور الوحشية الصابرة كان يختلف عن نموذج اليوم . فى تلك المصور التى كانت تحتاج إلى القوة والصراع ربما كان يعد مجرمًا من كان ينفر من حياة الكرم والهمر ويميل إلى الاستقرار ليغرق إلى نوع من الإنتاج الفنى وربما كان يعد مجرماً من لم يستطع السلب والتهب وآثر عليه الهدوء والاستسكاة .

ولتأمل فى الجرائم العشر التى نصت القوانين العبرية القديمة على أن تكون عقوبتها بالرجم وهى : (١) عبادة الأصنام . (٢) الدعوة إلى عبادة الأصنام . (٣) تخديم القرايين إلى « مولوخ » إله المومنين . (٤) السر . (٥) الأقوال والافصال التى توقظ الأرواح الشريرة . (٦) الإيعان فى عدم طاعة الوالدين . (٧) عدم احترام شعائر يوم السبت . (٨) القذف فى حق الإله للسود (٩) الاعتداء على خطية الثير . (١٠) سوء سلوك الفتاة إذا شهد بذلك عدم وجود البكارة عند الزواج .

هذه هى الجرائم العشرة التى كانت قوانين بنى إسرائيل تعاقب عليها بالرجم . وأن من يتأمل هذه الجرائم يجد أن تسماً منها لا تعد جرائم فى القوانين الأوروبية الحديثة . أما الجريمة العاشرة ونصت بها الاعتداء على خطية الثير فاتها ظلت جريمة فى العرف الحديث وإن كان هدف العقوبة فيها قد تنير . فالتقانون الحديث يعاقب فى هذه الحالة بسبب الاعتداء على المرأة أياً كانت صفاتها على حين أن القانون القديم كان لا يهتم بكرامة المرأة بقدر ما كان يهتم بما أصاب الخطيب من وصمة بالاعتداء على شرفه .

وهناك جرائم أخرى كان يعاقب عليها بالحرق أو الشنق أو إطلحة الرأس

بالسيف كادعاء النبوة وخيانة الزوجة وضرب الأصول من أفراد الأسرة أو شتمهم وسرقة واحد من بني إسرائيل والقتل العمد وأعمال الوحشية والفسق بالأفكار .
وبعض هذه الجرائم لم تعد لها هذه الخطورة في القوانين الحديثة .

ويقال إنه في بعض عصور مصر القديمة كان قتل «القط» من أكبر الكبائر .
فهل هذه الأمثلة وغيرها دليل على أن الشعوب القديمة كانت تهتم في متاهات الجمل والسخط حين تضي صفه الجريمة على أفعال وتصرفات لا تعاقب عليها بل لا تأبه بها قوانين اليوم ؟ . . . كلا فإن هذه الأفعال كانت تعد جرائم بالنسبة إلى التنظيم الاجتماعية التي كانت سائدة في هذه المجتمعات وعدم عقوبتها كان يعرض هذه التنظيم للانهيار . فكل نظام اجتماعي له ما يلائمه من قوانين وهو يحكم على بعض أفعال بأنها إجرامية لأنها لا تحترم هذه القوانين .

ففي مصر القديمة كان يحكم بمرامة قاذحة على الصانع الذي يهتم بالشئون العامة من سياسية وحرية على حين أن مجتمعاتنا الديمقراطية الحديثة تصرف على عكس ذلك تماماً فتحكم بالمرامة على العامل وغيرهم من الناحيين الذين يتهربون من تأدية واجبه الانتخابي . فكل فرض نخنمه ومائل معينة . وليست العقوبة إلا أداة لتحقيق الهدف الاجتماعي الأمسي .

وكأن تعدر الجرائم قد اختلف كذلك فإن تعدر الفضائل والأفعال الحميدة قد اختلف باختلاف الشعوب . ففي نظر بعض الشعوب التي تعيش عبثة البداءة ليست الفضائل الكبرى هي الزاهة وحب العمل وحسن المعاملة بل هي الشجاعة وإغاثة للهارب والانتقام والأخذ بالثأر .

فالحقيقة التي يجب أن نصها جيداً ولا تسيب عن بالنا أبداً هي أن الجرائم المختلفة تختلف نسبة خطورتها من عصر إلى آخر . فهي الصور الوسطى مثلاً كانت أكبر الجرائم هي الجرائم التي تتعرف ضد العقيدة وكانت تليها جرائم الفسق ثم تلحق بها من بيد جرائم القتل والسرقة .

وفي المجتمع الإغريقي القديم كانت أم الكبار أن يترك للراء والديه وأجداده . بعد موتهم في الرء دون أن يهتم بدفنهم وإقامة شعائر البن لهم والاحتفال بهم في الأعياد القديمة .

أما في بعض المجتمعات الحديثة التي تخوم على التصنع الشامل والتي تتسابق في الاختراعات العلمية فإن الكسل والتقاعد عن العمل يكاد يكون أكبر جريمة في حق المجتمع . فأين هذا مما كان يسود في بعض المجتمعات القديمة من كراهية العمل البدوي واحتقاره وتسخير الرقيق للقيام به ؟ ...

ومن يدري ؟ فربما إذا اكتنظ سطح الكرة الأرضية التي نعيش عليها بالناس لدرجة يصعب معها الحصول على العيش قد تصبح كبرى الجرائم في كثرة النسل

إن نظرية المجرم بالفطرة إذن ليست إلا خرافة . فالجريمة ذاتها تسكيف طبيعتها بحسب الظروف الاجتماعية . ونحن لو قلنا ما تدعيه هذه النظرية لاعتبرنا جميعاً مجرمين بالفطرة إذا تمسكنا بوضع من الأوضاع الاجتماعية البالية التي لم تعد ملائمة لروح العصر الذي نعيش فيه . فسوف يدعونا بالفطرة — بحسب هذه النظرية — من يحب الثمر ويصرف وقته في نظم التصائد في مجتمع يكرس كل دقيقة من وقته للإنتاج للادى . إذ أنه بذلك يكون قد اختلس من يثمه يوماً من أيام العمل وشجع على الحب والقرام في بيت لا يتسع وقتها لثل هذه المواقف .

وقد يشير بعضهم اعتراضاً بقوله إن هناك غرائز وميول فطرية تدل عليها بعض سمات جسمية وطبيعية وأن هذه الغرائز والليول قد اعتبرت ضارة بالمجتمع ووصفتها جميع النظم الاجتماعية في جميع العصور بأنها إجرامية . ويرد تلرد على هذا الإعتراض بقوله إنه ليست هناك غرائز وميول فطرية ^(١) . وليس سلوك الطفل إلا استجابات لظروف البيئة المحيطة ولكن عدم قبوله لهذا الإعتراض لا ينفي موافقته على أن هناك بعض الأفعال التي اعتبرت إجرامية في كل عصر وأهمها قتل أو سرقة عضو من أعضاء الجماعة التي ينتمى إليها الفرد . وقد لاحظ « تيلور » Tylor هذه الملاحظة في دراساته الاثروبولوجية لعادات الشعوب المختلفة . أما أعمال القسوة والوحشية والتهب والسلب متى كانت تحترف ضد جماعات أجنبية فلم تكن تعتبر من الجرائم بل أن هناك بعض الحالات التي كان الاعتداء يقع فيها داخل نطاق الجماعة ذاتها دون أن يتخذ صفة الجريمة وذلك لما برته للعرف والتقاليد .

(١) تتفق وجهة نظر تلرد هذه مع الاتجاه الحديث في علم النفس الذي لا يعترف بنظرية الغرائز .

فلم يكن قتل الأطفال يعد جريمة في سبارطة وكذلك وأد البنات عند العرب في الجاهلية ولم يكن اللواط جريمة في المجتمع الأثيني ؛ ولم يكن زواج الأخت جريمة في مصر الفرعونية ولا في بلاد القرس. بل لم يكن القتل جريمة إذا حدث قرباناً للآلهة. ولم يكن « أجمنون » مجرمًا بالفطرة حين قدم ابنته قرباناً على مذبح الآلهة. وهل يمكن أن تعتبر جريمة ما يحدث في بعض المجتمعات من فظاعة باتباع شعائر فرض البسكرة بطريقة وحشية تؤدي في بعض الأحيان إلى موت العروس ؟ أن هذا الفعل لا يختلف بتاتاً — من الناحية للادية — عن الإعتداء على القتيات القاصرات القدى يقره بعض العمال في المدن الصناعية الكبرى ولكنه في الحالة الأولى لا يعتبر جريمة لمسايرته لتقاليد المجتمع أما في الحالة الثانية فإنه يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون وذلك لمخالفته لشعور الرأى العام ^(١).

وقد ذكر « ليال Lyall » في كتابه « عادات دينية واجتماعية في الشرق الأقصى » ^(٢) أن التضحية بالنفوس الإنسانية من الأمور المألوفة في المندوم بدونها آخر ملجأً يلجأون إليه إذا أعوزتهم الوسائل لاسترضاء الآلهة وتهادى قمعها. وقد اضطرب كثير من اللعنين بشئون الأمن من الأجانب في هذه البلاد إلى الإعتقاد بأن كثيراً من حوادث الاغتيل القامضة التي كانت تحدث من آن لآخر ترجع إلى هذا الباعث الدينى. ووجدوا أنه من الأوفق أن يفرد لكل هذه الجرائم ذات الطابع الدينى مكان خاص في سجلات الجرائم وأن يبنى الباحثون والطباء بدراستها وتحليلها في ضوء تقاليد الجماعة وشعائرها الدينية.

ومن أمثلة هذه الجرائم ذات الطابع الدينى ما حدث مرة في أفغانستان بالقرب من الحدود الفاصلة بينها وبين الهند. إذ اتفق بعض القرويين على خنق أحد الذين اشتهروا بالولاية والصلاح — وذلك حتى يضمنوا أن يدفعن ويقام ضرعه في أرضهم. وقد كان الدافع لارتكاب هذه الجريمة ما ساد بين هؤلاء القوم من اعتقاد في أن قبر الأولياء يحلب البركة ويحقق الكرامات.

Dr. Kocher, *La criminalité chez les Arabes*.

(١)

Lyall, *Mœurs religieuses et sociales dans l'Extrême-Orient*. (٢)

فهل نستطيع أن نحرّن حوادث الإغتيال هذه بمحوادث القتل العادية التي تحدث بدافع الرغبة في السطو أو بسبب الانتقام أو في سورة الغضب ؟ . إن هذه الاعتمادات ذات الطابع الخاص لا تقتصر على الجماعات البدائية أو المجتمعات التخلفة بل إن نموذجاً منها قد يلاحظ في المجتمعات المتحضرة مثال ذلك ما ذكره «جلوفالو» من أن جماعة من سكان تايلى قد اعتدوا بالضرب والتعذيب على عدد من رجال الدين اشتهروا بينهم بالقدرة على التنبؤ واستطلاع القريب وذلك لكي يتبرعوا منهم — حسب ما جاء في أقوالهم — رقم الورقة الرابعة في صحب الياصيب .

ليس هناك إذن — بعد كل هذه الأمثلة والشواهد — نموذج معين له صفات «أشروبولوجية» أو جسمية محددة تجعل منه مجرماً في كل زمان ومكان . فإن بعض المجرمين — كما رأينا — إذا نظر إليهم في يمتهم فإتهم يتبرون شرقاء بل أبطال .

ولا ينطبق هذا الحكم على الجنون فإن المانين وللموهين ومن أسبوا بحالات المستيريا وغيرها من أشكال الخبل لا يخطيء أحد في تمييزهم وتصدق عليهم صفة الجنون في كل زمان ومكان . أما بالنسبة للأجرام فلا يكفي أن نعرف أن إنساناً قد قتل أو سرق لتكتم عليه بأنه مجرم مادامت فكرة الإجرام ترتبط ارتباطاً وثيقاً — لا بالطبيعة الإنسانية في ذاتها — بل بالرأى العام السائد في كل مجتمع وبنوع التصرّحات التي تتباين ببيان النظم الإجتماعية .

ولقد تعرض «لومبروزو» للمقارنة بين الجنون والجريمة . فين أن المجرم يولد مجرماً أما المجنون فيكتسب جنونه فالفرق بينهما يمكن تشبيهه بين الخليلب بالسليقة والمتد على كتب الخطابة .

ولم يوافق تارد على هذه التفرقة . فالأجرام والجنون — في نظره — كلاهما مكتسب وهو لا ينكر أن الجنون يرتبط بحالات فيولوجية وعصية ولكن ذلك لا ينيق ارتباطه بكبير من المؤثرات الإجتماعية ذات الطابع الخاص . فالجنون — في غالب الأحيان — إنسان لا يستطيع أن يتكيف بطروف المجتمع الذي يعيش فيه . ولذلك نجد أن حالات الجنون قد ازدادت في عصرنا هذا بسبب التطور السريع في النظم الإجتماعية وفي حياة المدن على وجه الخصوص وفي شكل الحضارة الخاص الذي انطبعت به حياتنا .

ولكن لم نكر هذا الارتباط بالتأثيرات الإجتماعية على الجريمة ؟ .. إن نظرة واحدة إلى إحصاءات الجريمة تدل على أن الجرائم العادية والعودة إلى اقتراف الجريمة *La récidive* في ازدياد مستمر وبشكل منتظم وعلى ذلك فإن ظاهرة الجنون وظاهرة الجريمة تتشابهان من حيث خضوعها لبعض التأثيرات الإجتماعية . ولا ينفي هذه الحقيقة ما قام به لومبروزو من عزل بعض حالات القتل والاغتصاب وتبع ثبات عددها من سنة إلى أخرى ليثبت نظريته عن زعة الإجرام بالقطرة . فالواقع أنه أبعد من بياناته الإحصائية حالات السرقة وحالات العود وهذه كانت في زيادة مستمرة تدل على ارتباطها بالحالة الإجتماعية .

على أن وجه الشبه هذا بين الإجرام والجنون من حيث خضوع كل منهما للتأثيرات الإجتماعية لا يني بأى حال تشبيه شخصية المجرم بشخصية الجنون . إذ أن هناك فروقا قسمة وأخلاقية هامة بين كل من الشخصيتين .

من هذه الفروق أن تنفيذ العمل الإجرائى عند الجنون غاية أماً عند المجرم فانه وسيلة للحصول على مأرب أخرى وهذه المأرب لا تخفف عما يطمح إليه أى إنسان شريف ولكن وسيلة المجرم في الحصول عليها مختلفة . واقتراح الجريمة بالنسبة للجنون يحقق له نوعاً من اللذة أو على حد تعبير «مودسلى Moudsley» نوعاً من الارتياح *Soulagement* خصوصاً إذا كان واقعاً أثناء التكفير في الجريمة تحت تأثير أزمات شديدة لا يمكن مقاومتها^(١) وطبيعة هذه اللذة الشاذة وعدم استطاعة الجنون استبدالها بغيرها مما يدفعه إلى الجريمة دفقاً ، هذان النصران هما اللذان يميزان الجنون من المجرم . ويجب أن نترف أن للمجرم أيضاً شذونه غير أن هذا الشذوذ يقتصر في الواقع على بعض الانحرافات العاطفية أو الشعورية *anomalies affectives* فالمجرم قد يتجرد نسبياً أو كلياً من الشعور بألم الآخرين وقد لا يتأذى من بعض الناظر والواقف التي يتأذى منها الرجل الشريف فيصمه هذا الشعور عن الانحدار في تيار الجريمة .

أما بالنسبة للمجرم فليس هناك حالة داخلية بل يمكن القول على العكس إنه يتميز بانعدام الحالة الداخلية أى بانعدام ذلك الإحساس القنى نسميه عادة « موات

الضمير » وبانعدام ذلك الانتمياز الذى يمنع الشخص العادى من الوقوع تحت تأثير عوامل الإغراء الخارجية .

ليس المجرم إذن مجنوناً كما أنه نموذجاً متخلفاً من للتوحش البدائى : هذه هي النتيجة العلمية التى انتهى إليها تارد من مناقشته لأراء المدرسة الجنائية الإيطالية وعلى الأخص لأراء لومبروزو . وقد انتهى إلى هذه النتيجة لأنه حلل آراء هذه المدرسة مبيناً قصور الاثروبولوجيا الطبيعية والتحليل النفسى فى دراسة الجريمة . وأكد ضرورة دراسة هذه الظاهرة أى ظاهرة الجريمة الاجتماعية فى ضوء التبع الاجتماعى وذلك بالرجوع إلى آثار البيئة والحياة الاجتماعية والنظم السائدة فى تحديد معنى الجريمة ومدى انتشارها فى الأوساط المختلفة . ولم يترك تارد فرصة هذا النقد دون أن يوجه الأظار إلى التناقض الذى وقع فيه لومبروزو فى الطبعة الثالثة من كتابه . إذ يبدو أن هذا الأخير قد عدل فى هذه الطبعة الأخيرة من آرائه بعض الشيء . فبعد أن شرح نظريته عن المجرم بالفطرة وعن تشبيه المجرم بالبدائى التوحش ، أى بعد أن فسر الجريمة على أنها مظهر لرواسب الوحشية القديمة عند الإنسان l'atavisme عاد فأضاف إلى هذه النظرية نظرية جديدة ترمى إلى تفسير الجريمة بأنها نوع من الجنون Crime-folie وإلى تشبيه المجرم بالجنون . وتعاين النظرتان فى الكتاب على أمل أن تقوى كل منهما الأخرى ولكن الحقيقة هى عكس ذلك . إذ أن كلا من النظرتين تتناقض مع الأخرى وتهدمها . فالجنون مظهر من مظاهر الحضارة وللدنية كما يننا من قبل ودليل ذلك ازدياد حالات الجنون عند الشعوب والقبائل البدائية . وعلى ذلك فإذا كان المجرم متوحشاً فهو لا يمكن أن يكون مجنوناً وإذا كان مجنوناً فهو لا يمكن أن يكون متوحشاً . فيتعمد إذن الاختياريين النظريتين أما إذا أردنا التوفيق بينهما كما حاول لومبروزو فإننا لا نصلح إلا فى إسفاف كل منهما وبيان قصورها .

الجريمة صفة اجتماعية :

وقد اقترح تارد الخروج من هذه اللأزق النظر إلى الجريمة من الزاوية الاجتماعية واعتبارها مهنة اجتماعية فى ميثاق اجتماعية خاصة على أن يكون الفهم من كلمة « جريمة » الجريمة التى تتكرر لا مجرد حادث يقع لظروف طارئة . فكما أن هناك

أوساط تشتهر بتخريج الصيادين أو عمال الناجم فكذلك فإن هناك أوساط أو بيئات خاصة تشتهر بتخريج المجرمين .

ويوضح تلرد فكرته هذه بدراسة معتادى الإجرام دراسة إجتماعية أى بوصفهم أفراداً يتمون إلى مجتمع يتفرد بطابع خاص وبعادات خاصة وباصطلاحات متميزة . وبدأ بدراسة جماعة « الكامورا Camorra » المروقة في منطقة نابولي . إذ عن هذه الجماعة الإجرامية قرعت « المافيا mafia » في صقلية .

والكامورا حسب تعريف دي لافلي De lavelaye (١) لها « معنى بكل بساطة فن الوصول إلى الترض عن طريق الإرهاب والتهديد intimidation أو إذا شئت قل إنها تنظيم التهديد واستغلال الجبن الإنسانى » - فهذه الجماعة تستغل هذه الصفة الإنسانية كما يستغل بعض أرباب الحرف الأخرى حب المجون وحب الظهور والميل إلى العريضة . ولذا فإن أفراد هذه الجماعة يتنقلون في جميع الأوساط قترام في أزقة حى سانتاتوشيا كما تجردم في أعلا المراكز الإدارية والسياسية . وتظهر الكامورا في الأوساط السياسية العليا في شكل الوساطات والشفاعات وإذا حاول موظف نزيه أن يقاومها دبرت له المكائد للإيقاع به . وقد تظهر في شكل التأثيرات الوهمية والتحمية على الناس ومن أمثلة ذلك ما قام به أحد كبار السادة في مدينة بنجوب إيطاليا . قد كان رئيساً لقنابة كبيرة ولكنه ألقى تماماً بسبب اليسر ومع ذلك فقد وجد الطريقة العجيبة ليعيش عيشة البذخ التي اعتاد عليها دون أن يدفع شيئاً . فكان يحل صدره بالياشين وينفتح أوداجه ويدخل بكل تؤدة وعظمة إلى أغخم مطاعم البلد فيحيه الحاضرون ويتناولون وجبة الثرية ويخرجون دون أن يجسر أحد على مطالبة بدفع الثمن . أليست هذه مهنة ؟ أألم يستطع هذا الشخص وأمثاله أن يتقنوا فن « التهوش » ويستولوا جبن الناس ويحبسوا على صيتهم القار ؟

وإذا كان هذا النوع من الجريمة مهنة يصح أن نسحبها مهنة النصب والاحتيال والتهديد فكيف يدخل المراء ضمن أعضاء هذه الطائفة ؟

إن هناك مراسم خاصة يمكن تشبيهها - والقياس مع القارق - بالمراسم التي تراعى في دخول عضو ضمن طائفة اللسونية مثلاً أو ضمن نقابة صناعية . إذ يرشح العضو

(١) وذلك في كتابه « خطابات عن إيطاليا » .

الجديد ويتركه أحد الأعضاء القدماء ثم يتقرب بين الجماعة على انتخابه بعد أن يمر بسلسلة من الاختبارات التي تثبت ولائه وصلاحيته . وفي فترة الاختبار هذه يكون المرشح « تابعاً » أو « صياً » لأحد الأعضاء يتخذ ما يأمره به ويطيعه طاعة عياء . ويتلقى نظير ما يقوم به أجراً تافهاً ^(١) . فإذا أكل المرشح فترة الاختبار فليهدد بذلك أن يقوم بعمل رائع chef d'oeuvre يؤهله لدخول الجماعة نهائياً ويكون هذا العمل عادة عملية إغتيال أو سرقة محكمة التنفيذ عمار البوليس في فهم غوامضها تجتمع الجمعية على أثرها وتنصب عضواً من أعضاء « الكلمورا » في حفل رسمي يقسم فيه بين الولاء وهو واضح يديه على سيفين متشابكين على شكل صليب . ومن قرارات هذا القسم : « أقمم أن أكون مخلصاً لأعضاء الجمعية معادياً للحكومة وألا اتصل بأى طريقة من الطرق بالبوليس وألا أبلغ عن المصوص بل أساعدكم على العكس بكل ما أستطيع من مساعدة وذلك لأنهم يمرضون حياتهم للخطر » . وجميع ما ينشأ من منازعات داخلية بين الأعضاء يقضى ويسوى في إجتاعات طامة كما يحدث تماماً في النقابات المهنية الأخرى وتتخذ الأصوات على ما يتخذ من قرارات . ولا تتميز الجماعة بشعارها بل إن لها قانوناً تطبق أحكامه على الجميع فيحكم بالوت على من يرفض أن يقوم بعملية الإغتيال التي يأمر بتنفيذها الرئيس . بل إن للجماعة مكتباً إدارياً أو إدارة مستخدمين فيجمع السكرتير يوم الأحد ومعه أحد المحاسبين وأمين الصندوق ويوزع القنائم من حصة الضرائب التي حصلها الأعضاء عن طريق الإرهاب والتهديد من الجمهور على الأخص من « الكباريات » ويوت القمار ويوت الدعارة .

ومن العرب أن ديودور الصقلي قد ذكر فيما كتبه عن تاريخ مصر القديمة ظواهر مشابهة وصفه البعض بسببها بالمبالاة والاتعال . فهو يروى لنا أن جنس البلاد في مصر كان يوجد فيها زعيم للمصوص (وربما كانت كلمة « شيخ منصر » في لغتنا العامية من جناب ذلك العهد) وأن مهنة السرقة كانت تمارس علناً وبجفة رحمة تحريماً وأن جناب السرقات كان يتعم عليهم أن يذفروا جعلاً أو ضريبة معينة لرئيس السابطة حتى ترد لهم مسروقاتهم . وقد قد العلماء المحدثون هذه الرواية وينو أن الأمر كان لا يبدو وجود بعض الأعرب من البدو الذين كانوا يتنصرون لطريق القوافل

(١) تلاحظ هذا الشبه الوثيق بين هذه الخطوات والمخطوات التي كانت تتبع قديماً في اختيار أرباب للهن والمصاعف مما يثبت ما نحن بصدده من أن الجرعة مهنة كبقية الهن .

ويعرضون عليها أطوة حتى تسلم من التهاب والسلب^(١). ومهما يكن من شيء فإن هذه العصابات تتميز شكلاً من أشكال (الكلمورا) التي تعتمد على التهديد والخوف والمباغة.

وإنما رجنا إلى ما كتبه « تين Taine » عن تلويح الثورة الفرنسية اقتضا بآيه عن أن جماعة اليقوين Les Jacobins كانوا أيضاً نوعاً من منظمات « الكلمورا » على نطاق واسع إذ استخدموا التهديد والإرهاب لإستئلال الثورة وإظهارها بظهر السف والبطش والوحشية.

أما « للافيا Mafia » وهو الاسم الذي يطلق على هذا النوع من العصابات في جزيرة صقلية فنستطيع أن نقرأ عنها وصفاً تفصيلياً تتماً في الكتيب الذي كتبه كاتب إيطالي ينتمي من حيث الأصل إلى هذه الجزيرة^(٢). إذ تعرض فيه للتفسير السياسي لنشأة هذه العصابات وبين أنها كانت وليدة الضغط والظلم السياسي الذي تعرضت له الجزيرة أيام حكم أسرة البوربون.

وبعد أن ينتهي تارد من تحليله ووصفه لهذه الجماعات الإجرامية يتساءل : ألا يحق لنا بعد وصف هذه الطوائف والجماعات والعصابات أن نطلق على هذه الظاهرة اسم « صناعة الجريمة » ؟؟

إن هذه الصناعة ولا شك نادرة لأن ظروفنا الإجتماعية ليست ملائمة لحسن الخط لتموها واتساعها اللهم إلا إذا أدخلنا فيها كل ما يتصل بأنواع التسيير والتجريح وشهادات الزور التي تتلى بها دور القضاء والتي تدل على أن هناك « وكالات » كبيرة « تبرك » هذه الأقويل. ولكن إذا كانت المنظمات الكبيرة قليلة ونادرة فإن الدكاكين والحوانيت الصغيرة للبرصة تنتشر على العكس انتشاراً كبيراً وهذه قوامها « أسطى أو معلم » من ذوي السوابق يساعده اثنان أو ثلاثة من « السيان ». وبالرغم من أن هذه الجماعات الصغيرة لا تسبب من الإزعاج ما تسييه الجماعات

Thonissen, Droit criminel des peuples
anciens, T. 1, p. 108.

(١) اقرأ في هذا الموضوع :

(٢) هذا الكاتب هو نابليون كولاجاني Napoleón Colajanni وكتابه بعنوان
Dello scisma della Sicilia : الجريمة في صقلية :

وللنظرات الكبيرة إلا أن تكرارها في مدينة أو في دولة يعد من الأغراض الخطيرة ذلك لأن هذه الجماعات الصغيرة تدبئة لإقصاد الشباب كما أن وجودها دليل على عدد من الأمراض الاجتماعية كفساد الأسرة وتعدد الأحداث ونقص البطالة .

وبلخص نارد آراءه في هذا الموضوع بقوله : « إن الجماعات الإجرامية أقرب في تكوينها ونظمها وممارسة نشاطها إلى الطوائف المهنية منها إلى قبائل التوحشين والبدائين . فالقيلة البدائية مجتمع تطلب عليه الصبغة الدينية وأفرادها تربطهم وشائج القرابة الدموية أو الصاهرة . أما مجتمع القموص أو السفاكين فلا ينتمى إليه الضو إلا بطريق الاختيار أو الاقتراع . وقد دلت الدراسات الأثروبولوجية على أن الشعوب البدائية لا تصف بالوحشية التي ألصقت بها ظلاماً وعدواناً بل إنها في الغالب شعوب مسالمة لا تحتاج للعدوان لأنها تعيش على وفرة ما تحتاجه به الطبيعة . وهي لا تهاجم إلا من يهدد على أرضها وينتهك حرمتها ومقدساتها . وقد ذكر كثير من الرحالة روايات عن البدائين تدل دلالة قاطعة على ما اصفوا به من نزاهة وإخلاص ووفاء بالعهد وهي صفات تميز كثيراً من أفراد مجتمعاتنا المتحضرة . كما أن القبائل البدائية إذا اضطرت إلى الحرب والمسلمة فإنها تصرف إليها في شجاعة وتواجه العدو مواجهة صريحة ولا تميل إلى تدبيرات الخسة والدناءة . »

دراسة دوركيم لظاهرة العقوبة :

أهتم دوركيم ومدبرته السبولوجية بدراسة الظواهر الكثرية وفقاً للنهج الإجمالي الذي يهتم بتحليل الظاهرة والرجوع إلى أصولها التاريخية وتتبع تطورها في الزمان والمكان .

ونستطيع أن نشر على جوانب مختلفة من هذه الدراسة في كثير من مؤلفات دوركيم وعلى الأخص في كتابه « تقسيم العمل الاجتماعي »^(١) و « الانتحار »^(٢) وفي البحث الذي كتبه في « التثيرة السنوية لم الاجتماع » بعنوان « قانونان لتطوير العقوبة »^(٣) .

La division du travail social, 1896.

(١)

Le Suicide, 1897.

(٢)

Deux lois de l'évolution pénale, Année sociologique, T. IV, 1898-1900.

(٣)

ففي كتاب « تقسيم العمل » حلول دوركيم أن يدرس هذه الظاهرة الاقتصادية عن طريق تحليل القواعد التشريعية وتطورها من قواعد ذات جزء ردى *à sanction répressive* إلى قواعد ذات جزء إصلاحي *restitutive* وخلص من ذلك إلى نظريته الشهيرة عن « التضامن الآلي *Solidarité mécanique* » الذى كان يسيطر على تقسيم العمل فى أشكاله البدائية وتحوله إلى « التضامن العضوى *Solidarité organique* » الذى يميز تقسيم العمل فى أشكاله الحديثة .

وقد عرف دوركيم الظاهرة التشريعية بأنها : « قاعدة لسلوك يحدد لما جزء » وتختلف الجزاءات حسب خطورة البادئ القانونية وأهميتها وحسب ما تحظى به من مكانة فى ضمير الرأى العام والدور الذى تقوم به فى المجتمع . على أن هذه الجزاءات على اختلافها يمكن تصنيفها فى أحد قسمين .

فهناك أولا الجزاءات التى تتميز بصفة خاصة بنوع من الألم أو على الأقل بنوع من الانتقاص أو الإهانة التى يتحملها الفاعل فهى قد تنال من ثروته أو تعطى من كرامته أو تحرمه من حرته أو قد تصل إلى حد إزهاق روحه . هذا النوع من الجزاءات يطلق عليه دوركيم اسم « الجزاءات الردعية » أو القمعية .

أما القسم الثانى من الجزاءات فانه لا يتضمن بالضرورة ألما يتحملة الفاعل بل يشترط فقط إصلاح ما أفسده أو إعادة الأمور إلى نصابها سواء بإلزام الفاعل بتعويض ما أفسده أو بإنهاء ما ترتب على فعله من نتائج اجتماعية . ويطلق دوركيم على هذا النوع من الجزاءات اسم « الجزاءات الإصلاحية » .

وتختلف قواعد القانون القمعى بحسب النماذج الإجتماعية *types sociaux* ففي المجتمعات البدائية هناك عدد من الأفعال التى تعتبر إجرامية دون أن تكون من وجهة نظرنا نحن ضارة بالمجتمع : مثال ذلك لمس الأشياء المحرمة *Tabous* أو الحيوان أو الإنسان الذى يعتبر نجساً (كالنبوذيين فى الهند) وترك الشقة المقدسة حتى تنطفئ . واكل بعض اللحوم المحرمة وعدم ذبح القرابين على قبور الأسلاف . كل هذه الأفعال تحتل مكاناً هاماً من قائمة الجرائم ذات الجزاء القمعى عند الشعوب البدائية .

والصفة العامة لكل فعل إجرامى هى أنه يشكون من سلوك يقابل بالامتهجان العلم من جميع أفراد المجتمع . أى أن الفعل يوصف بأنه إجرامى « عند ما يندش

العواطف القوية والأسس المحددة التي يقوم عليها الشعور الجمعي . فالجرعة ليست فقط في الاعتداء على المصالح الفردية حتى لو كان هذا الاعتداء صارخاً وخطيراً بل إنها في الحقيقة إعتداء على سلطة متساوية *autorité transcendante* هي سلطة المجتمع . وليس هناك قوة خلقية تملو على الفرد إلا قوة الضمير الجمعي . قتل الانسان يمثل أقصى درجات الاعتداء على الكرامة الإنسانية مثله في ضمير المجتمع ولذا يحاقب عليه بالإعدام .

وإذا كان هذا التعريف للفعل الإجرائي صحيحاً فلا بد أن نجد ما يشتهه عند تحديد صفات العقوبة .

أولاً : تألف العقوبة من رد فعل افعال . وهذه الصفة تكون أكثر وضوحاً كلما كان المجتمع أقل تحضراً . فالتعويض البدائية تعاقب المجرم القاب وهي تعذب المتهم برفض تعذيبه وإعلامه فقط دون أن تنتظر من هذا التعذيب أى فائدة تعود على المجتمع وما يثبت ذلك أنها لا تبحث في عدالة العقوبة أو جدواها وإنما يشغلها فقط توقيع العقوبة . ولذلك فهي تعاقب الحيوانات أو الأشياء الجامدة التي استخدمت كأدوات للجريمة ، وهي لا تنقذ بمنطق العقوبة الذي يحتم توقيعها على الفاعل وحده بل تعدى ذلك إلى الأبرياء من أقاربه وزوجته وكذلك جيرانه . وسبب ذلك أن « الاتصال القوي » هو روح العقوبة ولذلك لا تتوقف العقوبة إلا إذا هذا الاتصال فإذا نال الاتصال من الفاعل دون أن يهدأ فإنه يمتد آلياً إلى غيره من الأبرياء الذين قد تربطهم به بعض الصلات . وحتى إذا اقتصر العقوبة على الفاعل وحده فإنها غالباً ما تنطوي على أنواع من التعذيب في الإيلام والتعذيب . وإذا نظرنا إلى قاعدة الأخذ بالتأثر التي كانت عامة في المجتمعات القديمة وجدنا أنها تنطوي على إشباع للرياسة الجائعة في الانتقام .

ثانياً : كما تقدمنا نحو المصير الحديثة وجدنا أن طبيعة العقوبة تتغير . فلا يوقع المجتمع العقوبة الآن لمجرد الإنتقام بل ليدرا عن نفسه أثر الأفعال التي تهدد كيانه . وهو لا يلجأ إلى إيلاء المجرم إلا كوسيلة منهجية لحماية نفسه . وهو يحاقب لا لأن العقوبة في ذاتها تحقق له نوعاً من الارتياح بل لكي يصبح الخوف من العقوبة رادعاً لقوى التروا الحثيئة . ولم تعد سورة التعذيب هي التي تحدد وسائل القمع بل البصر

الواقع لما قد جرد على المجتمع من نفع عند توقع العقوبة وعندما نفترض أن العقوبة قد تنفع حقيقة في حمايتنا في المستقبل قدر في الوقت نفسه أنها يجب أن تكون تكفيراً عن الماضي . وما يؤكد هذا الحرص الاحتياطات الدقيقة التي تتخذها لكي تجعل العقوبة متناسبة مع خطورة الجرم على قدر المستطاع .

وبعد هذا التحليل لصفات العقوبة يتساءل دور كيم: هل لنا أن نحول إن الجانب الإيجابي قد قضى عليه تماماً في فلسفة العقوبة الحديثة .

الواقع أن تناسب العقوبة مع الجرم يذكر إلى حد ما بقانون الثأر أو القصاص القديم : « الدين بالدين والسن بالسن » . وكل ما في الأمر أننا لا نعيش اليوم بطريقة مادية أو بدائية فداحة الجرم أو درجة العقوبة ولكننا نحرص مع ذلك على أن يكون هناك دائماً توازن بين هذين العنصرين دون أن نغفل كثيراً فبما إذا كان هذا التوازن سيحقق الفائدة أو لا يحققها . والعقل يقضي بأن تتدرج العقوبة تبعاً لخطورة المجرم وإسمائه في الإجراء لا تبعاً لخطورة الجرم ولكننا لا تفعل ذلك . فعقوبة السارق مهما تكررت سرقاته وتأكد لنا إصراره على العودة أقل من عقوبة القاتل الذي يقتل مرة واحدة ولو بطريق الصدقة . ويكفي أن ننظر إلى إجراءات المحاكمة لكي ندرك أن الانتقال *la passion* (ونسميه اليوم الإقناع *la conviction*) ما زال يحرك فكرة العقوبة . فمثل الإتهام الذي يهاجم المذنب والمحاكي الذي يدافع عنه كلاماً يلجأ إلى إثارة العواطف والاعتقالات وإذا كان الثاني يحاول أن يستثير العطف على المتهم فإن الأول يحاول أن يحرك الشعور العام ضده . ونحت تأثير هذه الاعتقالات المتضاربة ينطق القاضي بحكمه .

كل ما حدث إذن من تطور هو أننا استطعنا إلى حد كبير أن نكبح من جماح الاعتقالات الجاهلة واستطعنا أن نعد من العنف الأعمى ومن أنواع التخريب الإلزامية التي لا قائمة فيها . فأصبحت العقوبة توقع بعد تبصر وتدبير وقد اقتنينا قسماً طليقاً بالأبرياء .

ثم يبحث دور كيم بعد ذلك في مصدر العقوبة هل هو الفرد أو المجتمع . فيقول إن للتفق عليه أن المجتمع هو الذي يعاقب ولكن قد يكون هناك شك في أنه يوقع العقوبة لحسابه الخاص . وما يزيل هذا الشك ويؤكد الصفة الاجتماعية للعقوبة أن

هذه العقوبة بمجرد أن ينطق بها القاضي لا يمكن الرجوع فيها أو تعديلها إلا بواسطة الهيئات القضائية المختصة التي تصرف باسم العدالة الاجتماعية . ولو كان الأمر يتعلق بإرضاء الأفراد لاغير لترتب على ذلك أن يكون لمؤلاء الحق في تعديل العقوبة أو إلغائها . إذ لا يمكن أن تصور أن تفرض الحقوق فرضاً دون أن يكون لمن يتمتع بها الحق في التنازل عنها .

وعلى ذلك فإذا كان المجتمع وحده هو الذي يملك العقوبة فذلك لمدى الضرر الذي وقع عليه والإهانة للوجهة إلى المجتمع هي التي تصمد العقوبة إلى إلغائها أو عجز أثرها .

ومع ذلك فهناك حالات كان توقيع العقوبة فيها يتعلق بإرضاء الأفراد . ومن هذه الحالات جرائم السرقة والإهانة والضرر الناتج عن سوء التصرف . وكانت هذه الجرائم تسمى جرائم (*delicta privata*) للفرقة بينها وبين الجرائم الحقيقية التي كانت عقوبتها توقع باسم المدينة . وبما يؤكد أن العقوبة كانت بالنسبة لبعض الجرائم ذات طابع خاص عند كثير من الشعوب القديمة والاعتراف بنظام الانتقام أو الانتقام *La vendetta* . وكانت هذه الشعوب تتكون من مجموعات أولية ذات طابع عائلي أو عشائري ؟ وحيث عندما كان يقترف أحد أفراد العشيرة جريمة ضد شخص آخر كان يترك لهذا الأخير أمر الانتقام لنفسه .

وساد الاعتقاد مدة طويلة بأن نظام الانتقام هذا كان في الأزمنة البدائية الشكل الوحيد للعقوبة أي أن العقوبة كانت في بادئ أمرها « تصرفات انتقامية يترك أمرها للخاصة » . وترتب على هذا الاعتقاد القول بأنه إذا كان المجتمع اليوم قد انتزع لنفسه حق توقيع العقوبة فلا بد أنه يمارس هذا الحق بتقويض من الأفراد وهو حين يجاقب برعى مصالحهم بدلا منهم وقد يكون ذلك لأنه يرعاهم خيراً منهم . فالأصل أنهم يتصممون لأنفسهم أما الآن فإن المجتمع يتقم لهم . وإذا كان المجتمع يلعب اليوم دوراً أساسياً في توقيع العقوبة فما ذلك إلا عن طريق التطور الذي جعل منه مديلاً للأفراد .

يغد دوركم هذا الرأي ليثبت خطأه . وهو يقول إن الخطأ راجع في الحقيقة إلى الاعتقاد بأن نظام الانتقام كان هو الشكل البدائي للعقوبة على حين أن الأبحاث

الأثروبولوجية تؤكد العكس تماماً إذ توضح أن قانون العقوبات كان في أصله ذا صفة دينية واضحة . وهذه الصفة مؤكدة في القوانين الهندية والبرية القديمة . وفي مصر الفرعونية كانت « كتب هرمس العشرة » ذات الطابع للقدس تحتوي على نصوص القانون الجنائي إلى جانب القوانين الأخرى للنصائح بحكم الدولة . وكان الكهنة للصيرون هم الذين يمارسون السلطة القضائية . ولا يختلف الأمر عن ذلك في روما حيث كانت الصفة الدينية للقوانين واضحة .

ولا ينكر أحد الصفة الإجتماعية للدين . فالعقيدة الدينية لا تهدف إلى تحقيق أغراض فردية بل على العكس تمارس على الفرد نوعاً من الجبرية في كل لحظة . فهي تجبره على أداء فروض قد تضايقه وعلى القيام بتضحيات قد تسبب له بعض الأذى . وقد كان الإنسان وفاء لأمر عقيدته يقدم بعض ما يملك بل كل ما يملك إذا اقتضى الأمر قرباناً على مذبح الآلهة . وكان يلزم نفسه بأنواع من الحرمان الشديد بل يحرم نفسه الحياة نفسها إرضاء لما تأمر به الآلهة . فالحياة الدينية في جملتها تقوم على إنكار الذات وعلى التجرد من السلعة الذاتية .

وعلى ذلك فإذا كان القانون الجنائي في أصله الأول ذا طابع ديني فيمكن أن تؤكد بالضرورة أن الأغراض التي يخدمها كانت أغراضاً إجتماعية . كانت الآلهة تعاقب لتتقم لا يلحق بالدين والمعتقدات القديمة من إهانة . ولم تكن تعاقب لتتقم للأفراد . وليس من السير علينا أن نثبت أن الإهانة الموجهة ضد العقيدة كانت في الوقت نفسه إهانة ضد المجتمع .

قوانين تطور العقوبة :

ولنحاول الآن أن نلخص في عجالة الأفكار الأساسية في البحث الذي نشره دوركيم بعنوان « قانونان لتطور العقوبة » .

يقول دوركيم إن التغيرات التي مرت بها العقوبة يمكن تقسيمها إلى نوعين :
تغيرات كمية وتغيرات كيفية .

١ — أما قانون التغيرات الكمية فيصوغه على الوجه الآتي :

« تزداد درجة القوة من حيث شدتها كلما كانت الجماعات أكثر قرباً من النموذج البدائي وكلما كانت السلطة المركزية أقرب إلى النظام المطلق » .

وليست بنا حاجة إلى تعريف النموذج البدائي للجمع فيكون أن ننظر إلى درجة تربيته من حيث البناء الاجتماعي والتنظيم .

أما العامل الثاني ونعني به السلطة المطلقة فهو الذي يحتاج إلى بعض التوضيح :
 ظرأى السائد أن السلطة الحكومية تكون مطلقة إذا لم تصادف في الوظائف الاجتماعية الأخرى قوة من شأنها أن تتدخل بنجاح لتخفف منها وتحد من سطوتها . والحقيقة أنه لا يوجد مجتمع واحد تنعدم فيه هذه القوة المضادة تماماً بل إن اندثار هذه القوة لا يمكن تصوره . فالعقائد الموروثة والمعتقدات الدينية تعد من العوامل التي تتدخل للحد من الحكم المطلق . ولكن تدخلها لا يتخذ صفة « قانونية » ولا يلزم الحكومة التي قد تتأثر بهذا التدخل من حيث الواقع . فبالرغم مما قد تميل إليه من الاعتدال في ممارسة سلطاتها — وذلك بتأثير العقيدة الدينية أو بتأثير بعض العقائد — إلا أنها لا ترى نفسها ملزمة قانوناً لاتباع هذا التصرف أو ذلك تمثيلاً مع نص مكتوب أو حتى مع قانون عرفي . وفي هذه الحالة يمكن القول أن الحكومة تمتع بسلطان مطلق .

ومما لا شك فيه أن التمدد في إساءة استعمال السلطة قد يؤدي إلى تكتل بعض القوى الاجتماعية للوقوف في وجه الحاكم المطلق والحد من تصرفاته . كما أن الحاكم قد يجد من مسلكه المتطرف بنفسه إذا توقع قيام الرأي العام ضده . ولكن الحد من السلطة المطلقة في كلتا الحالتين — أي سواء حدث بالفعل من جانب الحاكم نفسه أو فرض عليه من الخارج — لا تكون له إلا صفة احتمالية . إذ أنه لا يحدث نتيجة للتفاعل الطبيعي بين أجهزة الحكم . وهو إذا جاء من جانب الحاكم يتخذ شكل منحة أو تنازل اختياري عن الحقوق الشرعية وإذا جاء من جانب المقاومة الجمعية يتخذ شكل الحركة الثورية .

ويمكن تحديد صفات الحكم المطلق بطريقة أخرى . فعن نعرف أن الحياة القانونية تأرجح بين قطبين : قطب العلاقات التي يسيطر عليها جانب واحد وقطب العلاقات المتبادلة أي التي يتبادل فيها الطرفان الحقوق والالتزامات .

والنوع الأول يمنع حقوقاً لطرف واحد من أطراف العلاقة على الآخر دون

أن يكون للطرف الثانى أى حق يقابل التزاماته وحق الملكية يمثل الخوفج الكامل لهذا النوع من العلاقات : فالألك له كامل الحقوق على ما يملك دون أن يكون للكيته أى حق مقابل . أما النوع الثانى فإنه يتميز بنوع من التبادل *réciprocité* بين الحقوق الخولة لكل من طرفى العلاقة . والتعاقد وخصوصاً التعاقد الذى يقوم على أسس علاقة خير نموذج له .

وحينئذ يمكن القول أنه كلما كانت العلاقات التى تربط السلطة المركزية ببقية أجزاء المجتمع تصنف بأنها من جانب واحد أو بمعنى آخر كلما كانت هذه العلاقات أكثر شبيهاً بالعلاقات التى تربط الشخص بـ *عمالك* — أمكن القول أن الحكومة ذات سلطة مطلقة . وعلى العكس من ذلك يستند الحكم عن الصفة المطلقة كلما كانت علاقته مع أجهزة المجتمع الأخرى تقترب من التبادل والتعاون الوثيق .

ولا يشترط لوجود الحكم المطلق أن يكون المجتمع بدائياً فهو ليس قاصراً على نموذج معين أو على مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعى . فقد ظهر الحكم المطلق فى الصور المتأخرة للدولة الرومانية وفى فرنسا فى القرن السابع عشر .

وعلى ذلك فإن الساملين الذين يؤثرون فى تطور القوة من الشدة إلى التخفيف ونفى بهما درجة بدائية المجتمع ودرجة الحكم المطلق يجب أن ينظر إليهما كل على حدة فليس لأحدهما أى صلة بالآخر .

وبعد أن يشرح دور كيم صيغة القانون ينصرف إلى بحث الوقائع التى تؤيده : فيذكر أن كثيراً من المجتمعات القديمة كان لا يكتفى بالحكم بالموت كقوة قصوى بل إن تنفيذ هذا الحكم كان يتخذ أشكالاً متفاوتة فى قسوتها وشدتها تبعاً لخطورة الجرم . لم يكن يقتصر مثلاً على الشق أو إطاحة الرأس بل كان هناك حرق للتم حياً أو صلبه وتركه يموت موتاً بطيئاً . وفى تنفيذ عقوبة الحرق كان الجلاد يبدأ بإحداث جروح فى جسم المحكوم عليه بواسطة قطعة من الخشب حادة الطرف ثم يوضع بعد ذلك فوق كومة من الأشواك وتوقد فيها النار .

وكانت الأنواع « المائوية » القديمة تفرق بين القوة البسيطة أى قطع الرأس وبين القوة الخاصة وهذه كانت على سبعة أنواع : الحازوق والحرق — والمرس

تحت أقدام الفيلة والإغراق والرمت التلى القى يصب في الآذان وفي الفم وتمزق الجسد بواسطة الكلاب في ساحة عامة وتشرع الجسد حياً بأسلحة ماضية .

فإذا صعدنا في سلم التطور الاجتماعى وانتقلنا من المجتمعات التى كانت تعيش على البداءة أو على نظام الحكم المطلق الذى كان يمارسه الحاكم للؤلؤة إلى نموذج آخر من المجتمعات أى المجتمعات التى كانت تعيش على نظام المدينة تلاحظ تخفيفاً ملحوظاً في درجة العقوبة .

ففي أثينا لم تكن عقوبة الحكم بالإعدام تضاعف بوسائل التنفيس في القسوة إلا في حالات نادرة . فكان حكم الإعدام ينفذ فقط بإحدى وسائل ثلاثة : تجرع السم أو إبطاحة الرأس بالسيف أو الشنق . ولم يعرف في أثينا بتر الأعضاء الرمزية (الذى يرمز لنوع الجريمة) ويدو كذلك أن العقوبات الجسدية كالجلد وغيره لم تكن معروفة اللهم إلا بالنسبة لطبقة الميذ .

وفي روما كان عدد الجرائم التى يحكم عليها بعقوبة الإعدام محصوراً في نطاق ضيق . وقد جاء في كتابات مؤرخى الرومان ومشرعهم من أمثال « تيت ليف Tite live وشيشرون » ما يؤيد هذا الاتجاه فاعتبر كل منهما نظام العقوبة المخفف مفضلة من مفاخر القانون الرومانى .

وحين وصلت الملكية المطلقة في فرنسا إلى أوجها وصلت القسوة في العقوبة إلى أوجها كذلك . فأصبح الحكم بالإعدام والتعذيب صدر لأغلب الأسباب . وأضيف إلى أنواع العقوبات عقوبة جديدة وهى التعذيب في سجن الأسطول تحت ضرب السياط . وكانت هذه العقوبة من القسوة بحيث كان المحكوم عليها يحاولون التخلص منها بقطع أذرعهم أو أيديهم حتى يصبحوا غير صالحين لها .

وظل قانون العقوبات على هذه الحال من الشدة والقسوة حتى منتصف القرن الثامن عشر . وحينئذ ظهرت في أوروبا كلها حركة الاحتجاج التى قادها « بكاريا Beccaria » . فهذا العالم الإيطالى بمؤلفه « موسوعة الجرائم والعقوبات » قد ضرب الضربة القاضية التى وضعت حداً لقوانين العقوبات القديمة البشعة .

٣ — أما قانون الثيرت « الكيفية » فيصوغه دوركم على النحو الآتى :

« تنجس العقوبة أكثر فأكثر نحو نموذج واحد هو الحرمان من الحرية والحرية وحدها لمد تتفاوت بحسب خطورة الجرم وفداحتة » .

فلم تكن المجتمعات البدائية تعرف عقوبة السجن أو الحرمان من الحرية . وفي القوانين اللاتونية لم يشر إلى السجن إلا في مناسبة واحدة ولم يكن ينظر إلى السجن على أنه جوهر العقوبة بل كان مجرد التهديد بالمعزول وعرضه أمام أنظار الجمهور . كما أن القوانين اللاتونية لم يكن فيها أى إشارة إلى السجن . وحينما أشارت أسفار العهد القديم إلى السجن كان يقصد به الحفاظ على المجرم انتظاراً لتوقيع العقوبة عليه . ويدعو كذلك أن القوانين القديمة للشعوب السلافية والجرمانية كانت تجهل تماماً عقوبة الحرمان من الحرية .

أما المجتمعات التي عرفت نظام اللدنية كالمجتمعات اليونانية والرومانية فيبدو أنها عرفت نظام السجن . فحين كان سقراط يتحدث إلى تلاميذه أثناء محاكمته كان يذكر السجن للزبد كعقوبة محتملة أن يحكم بها عليه . وحين اهتم أفلاطون بوضع نظام مدينته التالية في كتابه « القوانين » اقترح السجن كعقوبة لمد كبير من المخالفات . ولكن على الرغم من هذه الشواهد وغيرها كانت عقوبة السجن في أثينا تطبق في نطاق محدود .

ولم يكن الأمر يختلف بالنسبة لروما ، فهي قد عرفت السجن في الأصل كمكان لتخزين على للنهم لا أكثر ولم يصبح السجن عقوبة إلا في وقت متأخر ومع ذلك فلم تكن هذه العقوبة تطبق على المواطنين إلا نادراً واقتصرت تطبيقها في غالب الأحيان على الأرقاء والجنود والمثقلين .

ويمكن القول أن عقوبة السجن لم تنتشر إلا في المجتمعات المسيحية . ذلك أن الكنيسة قد اعتادت أن تأمر بحبس بعض المجرمين حبساً مؤقتاً أو مؤبداً في أحد الأديرة . ومن الكنيسة انتقلت عقوبة السجن إلى نطاق القانون المدني ولكن استخدامها في التحقيقات الإدارية جعل طابع العقوبة فيها غير واضح لمدة طويلة . ولم يعتبر السجن عقوبة بالمعنى الحقيقي إلا في القرن الثامن عشر حيث اعترف رجال التشريع والمشتغلين بالمسائل الجنائية به في حالات خاصة أهمها أن يكون السجن مدى الحياة أو أن يستعاض به بحكم مخفف عن حكم الإعدام كما اعترف به عموماً في جميع الحالات التي يسبقها تحقيق قضائي .

ولم يصبح السجن القاعدة الأساسية لنظام العقوبات في فرنسا إلا بصور قانون العقوبات سنة ١٧٩١ . ومع ذلك ظل مدة طويلة لا يكفي به حد ذاته بل غالباً ما كان يضاف إليه أنواع أخرى من الحرمان كتقييد المجرم بالسلاسل والأغلال وحرمانه من الطعام لمدة متفاوتة .

ولم تلغ هذه الإجراءات الشددة إلا بصور قانون ١٨١٠ الذى احتفظ ببعضها لعقوبة السجن مع الأفعال الشاقة . ومع ذلك فإن هذه العقوبة ذاتها قد قدت كثيراً من صفاتها للميزة في السنوات الأخيرة واقتربت كثيراً من عقوبة السجن العادية .

وفي الوقت نفسه أصبحت عقوبة الإعدام لا تطبق إلا في حالات معينة أهمها حالة القتل عمداً مع سبق الإصرار . بل إن هذه العقوبة قد اخضت تماماً من قوانين بعض الدول الحديثة حتى لم يكن القول أن الحرمان من الحرية لفترة مؤقتة أو لمدى الحياة قد أصبح اليوم العقوبة الأساسية التي تترج وحدها على عرش قانون العقوبات .

ثم يأخذ دور كيم بعد ذلك في تفسير هذا التطور التوعى الذى أدى إلى اختصار العقوبة تقريباً على الحرمان من الحرية .

فيبين لنا أن المجتمعات البدائية لم تعرف عقوبة السجن لأن للسولية بالنسبة لهذه المجتمعات مسئولة جماعية . وإذن فليس المجرم وحده هو الذى يجب أن يكفر عن جريمته بل تشترك معه أو تتوب عنه أحياناً عشيرته . وحين قدت المشيرة Clan أهميتها كنظام عالمي ظلت للسولية مع ذلك تنحصر في دائرة أضيق نطاقاً هي دائرة الأقارب من النسبة .

لم يكن هناك إذن ما يدعو لقبض على المجرم وحسبه والتصرف عليه مادام هناك أفراد يتبرون مسئولين عنه وعن جريمته بحسب العرف السائد . كما أن الاستقلال الذى كانت تتمتع به المجموعة العائلية من التاحتين التشريعية والحقيقية كان يمنع تسليم أحد أفرادها لمجرد الشك فيه .

ولكن عندما قدت الجماعات الأولية طابعها القباى واندجبت في المجتمع العام أخذت للسولية الجماعية تتحول إلى مسئولة فردية . وحينئذ بدأت تظهر الضرورة لاتخاذ إجراءات تحول بين المجرم وبين الحرب من المحاكمة وتوقيع العقوبة فاستخدم

السجن لهذا الترض . وكانت وظيفته الأولى مجرد التعفظ على المجرم لحين توقيع العقوبة عليه . وهكذا عرف السجن في أثينا وروما وعند القبائل العبرية . ولم يكن يلجأ إليه في هذه المرحلة إلا في ظروف خاصة إذ أن القاتل كان يترك طليقاً إلى أن يحين يوم تنفيذ الحكم فيه . وفي روما لم يكن للنهم مجبس إلا في حالة التلبس أو الاعتراف وفي الحالات الأخرى كان يخرج عنه بكفالة .

ويجب ألا نعمل إلى تفسير هذا الثغور من الالتجاء إلى إجراءات الحبس على أنه ينبعث عن الشعور بالكرامة الإنسانية واحترام فردية الإنسان وحرية . فإن نظام المدينة الخلقى كان لا يزال جيداً كل البعد عن هذه الاعتبارات التي تأخذ بها مجتمعاتنا الحديثة . ولم يكن تهديد حق المولاة في القبض على المجرمين مصدره إطلاق حق الفرد بل إن الأمر لا يبدو أن يكون استمراراً لرواسب التقاليد القديمة التي كانت تجعل من الأسرة أو العشيرة أساس المسؤولية الجنائية .

خاتمة :

نستطيع أن نلخص بحث الاجتماعيين الفرنسيين لموضوع القانون والجريمة والعقوبة في أنه يدور بصفة عامة حول هذا السؤال : « هل نستطيع أن نعتبر الفرد « مصدراً » للقانون ، أو ننظر إليه على أنه السبب النهائي أو « النهاية » للنشاط التشريعي ؟ »

إن علم الاجتماع وحده ، ولتتبع الاجتماعى الذى يمتد تارة على الأصول التاريخية وتارة على المقاومة ، هو الذى يستطيع أن يضىء أماننا السيل للإجابة على هذا السؤال . وهو يؤكد لنا حقيقة هامة طالما أغفلها الباحثون من قبل ، وهي التعامل بين الفرد والمجتمع ، وعدم وجود أى تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . فالفرد ليس إلا شبكة من العلاقات الاجتماعية ، وهو يشعر أكثر وأكثر بشخصيته كلما ازداد شعوره باتتمائه إلى الجماعة . ولقد كان الفرد في المجتمع البدائي يضىء في الجماعة ، ولذا اتم القانون البدائي بطابع « الجماعة » والقداسة . ثم أخذت النزعة الفردية تتأكد شيئاً فشيئاً بتقدم العلم وتطور الاقتصاد حتى وصلت إلى مداها في أواخر القرن الثامن عشر . ولكن الاجتماعيين حاهموا في إعادة التوازن وفي إدماج الفرد في المجتمع حتى يتمكن القول إن تطور التشريع في العصر الحديث يشيع فيه

طابع « القانون الاجتماعى » ، القانون الذى يقوم فى جوهره على الديمقراطية والابتعاد عن السيطرة أو التسلط من جانب الميعة الحاكمة ، والتبعية من جانب الأفراد .

ويحدد « جورفيتش » ، أستاذ الاجتماع الفرنسى المعاصر ، سمات القانون الاجتماعى بأن وظيفته إظهار وحدة الجماعة عن طريق الإدماج الروحى للأفراد . ويستمد هذا القانون قوة الإلزام من الجماعة ذاتها . أما من حيث موضوعه فهو تنظيم حياة المجتمع ؛ ومن حيث البناء الداخلى للعلاقات التشرعية فإنه يبر عن الاشتراك للبشر للجماعة غير منفصلة عن الأفراد الذين ينتمون إليها : ومن حيث مظاهره الخارجية يبر عن سلطة المجتمع فى غير إرهاب أو عنف ، ومن حيث تنفيذه تميل إلى احترام العرف والتقاليد وضع أمامه دائماً تحقيق المساواة .

selon la gravité des crimes, tendent de plus en plus à devenir le type normal de la répression."

Les sociétés inférieures ignoraient la prison complètement. Dans la cité grecque, elle commence à faire son apparition. C'est seulement dans les sociétés chrétiennent qu'elle a pris tout son développement.

Dans la société peu développée, la responsabilité collective empêchait d'avoir recours à la prison. Lorsqu'un crime y est commis ce n'est pas seulement le coupable qui doit la peine, mais c'est le clan dont il fait partie. Mais à mesure que ces groupes élémentaires perdent leur autonomie, la responsabilité devient individuelle; dès lors la prison apparaît.

Puisque donc, à mesure qu'on avance le crime se réduit de plus en plus aux seuls attentats contre les personnes, il est inévitable que la pénalité moyenne aille en s'affaiblissant. Cet affaiblissement ne vient pas de ce que les mœurs s'adoucissent, mais de ce que la religiosité, dont était primitivement empreint le droit pénal va en diminuant.

Conclusion :

Peut-on maintenir le principe que l'individu est la "source" du droit, et sa cause finale ? C'est la Sociologie seule qui peut nous éclairer sur ce sujet. De plus en plus, elle nous fait apparaître comme artificielle l'opposition si longtemps établie, entre l'individu et le groupe. Or, l'individu implique tout un réseau de relations sociales; et il "se personnalise" d'autant plus qu'il se socialise davantage. Sans revenir donc au stade primitif où la personne est absorbée dans le groupe; sans revenir non plus à l'individualisme atomistique du XVIII^e siècle, on peut admettre que toute l'évolution juridique s'accomplit dans le sens de ce que Gurvitch a appelé le "droit social"

die du passage de la pénalité répressive à la pénalité restitutive dans son ouvrage célèbre, "La division du travail social." Ensuite son étude de l'évolution de la pénalité dans son article, "Deux lois de l'Evolution pénale."

Pour lui, tout précepte de droit peut être défini : une règle de conduite sanctionnée. D'autre part, il est évident que les sanctions changent suivant la gravité attribuée aux préceptes, la place qu'ils tiennent dans la conscience publique, le rôle qu'ils jouent dans la société. Il convient donc de classer les règles juridiques d'après les différentes sanctions qui y sont attachées.

Il en est de deux sortes : Les unes consistent essentiellement dans une douleur, ou, tout au moins, dans une diminution infligée à l'agent. On dit qu'elles sont répressives". Quant à l'autre sorte, elle n'implique pas une souffrance de l'agent, mais consiste seulement dans la remise des choses en état; il s'agit des sanctions seulement restitutives. La première sorte s'attache à ce que Durkheim appelle, "la solidarité mécanique"; la deuxième à la "Solidarité organique".

Ensuite, Durkheim propose de définir l'acte criminel en disant que c'est l'acte qui offense les états forts et définis de la conscience collective.

Dans son étude des lois de l'Evolution pénale, Durkheim définit ainsi la loi des variations quantitatives :

"L'Intensité de la peine est d'autant plus grande que les sociétés appartiennent à un type moins élevé, et que le pouvoir central a un caractère plus absolu".

Il explique, d'abord, le sens de ces expressions, et cherche ensuite les faits qui affirment la loi.

Il indique que dans un très grand nombre des sociétés anciennes, la mort pure et simple ne constitue pas la peine suprême; mais elle est aggravée de supplices affreux. Quant à la seconde loi, celle des variations qualitatives additionnelles qui avaient pour effet de la rendre plus affreuse. Quant à la seconde loi, celle des variations qualitatives, il la formule ainsi : "Les peines privatives de la liberté et de la liberté seule, pour des périodes de temps variables

Le type criminel d'après Tarde :

Tarde exprime le point de vue de la Sociologie en affirmant qu'il n'est plus permis au criminaliste d'à présent d'être un simple juriste, mais il doit être un statisticien philosophe. Il n'est pas mal non plus qu'il soit quelque peu aliéniste et anthropologiste. Statistique, anthropologie, psychologie sociale : autant de voies scientifiques pour l'étude renouvelée du crime.

L'explication du délit par des causes sociales et psychologiques plutôt que biologiques, oriente Tarde vers la critique de "Lombroso" et la thèse de l'école italienne. Il examine, tour à tour, les caractères anatomiques, physiologiques, pathologiques et psychologiques du "type criminel" tel qu'il a été analysé par Lombroso, et en montre l'insuffisance.

Tarde propose, par contre, d'étudier le crime tout simplement comme une profession ; et d'examiner le criminel sous son aspect sociologique, c'est-à-dire comme membre d'une société singulière qui a ses mœurs, ses coutumes et son idiome. Et pour donner une idée juste des petites associations de malfaiteurs, il étudie le "camorra" qui sévit encore à Naples, et dont La "maffia" sicilienne est un rameau détaché. Le Camorra, dit-il, est tout simplement l'art d'arriver à ses fins par l'intimidation, ou pour mieux dire, l'organisation de l'intimidation et l'exploitation de la lâcheté humaine.

Il nous décrit ensuite comment on devient "camorriste". Après un bel assassinat, l'assemblée générale se réunit, et le nouveau membre a l'honneur d'être sacré camorriste, et de prêter sur deux épées croisées, le serment professionnel.

En somme, c'est à une corporation industrielle que ressemblent les sociétés de criminels, ce n'est pas le moins du monde à une tribu de sauvages, comme prétendaient les théoriciens de l'école italienne.

L'évolution de la pénalité d'après Durkheim

Durkheim a étudié, à plusieurs reprises, l'évolution de la pénalité. Nous signalons notamment l'analyse approfon-

LOI, CRIME et PENALITÉ

dans la pensée sociologique française

Les sociologues français ont étudié les faits juridiques comme des faits sociaux. Ainsi la Sociologie juridique ne doit pas se confondre ni avec la jurisprudence ni avec la philosophie de droit. Pour eux le droit, c'est-à-dire les institutions, systèmes, notions et pratiques juridiques, constitue une réalité objective qu'il faut étudier selon la méthode propre à tous les autres phénomènes sociaux.

L'Etude des origines du droit nous le montrera mêlé à toutes les autres formes de l'activité collective ; il est, comme dit Durkheim le symbole visible de la solidarité sociale.

Origines du Droit :

Comme toutes les autres expressions de la vie sociale, le droit se confondait primitivement avec les rites religieux, les coutumes et les mœurs.

Dans les sociétés primitives, il se confond avec les interdits magiques ou religieux. Les législateurs eux-mêmes présentaient leurs codes comme émanant de la divinité. Fustel de Coulanges a montré comment la loi fut d'abord une partie de la religion et comment s'explique ainsi son caractère absolu. Ce caractère religieux du droit primitif explique son caractère formaliste et collectif.

Le Droit s'est individualisé et s'est sécularisé par suite de profondes transformations de la structure sociale. Une double médiation s'introduit entre le droit religieux et le droit profane : La première est celle de la magie ; la seconde est celle de l'activité économique.

En se sécularisant le droit se transforme, et en s'individualisant elle s'humanise. L'intention sera désormais la condition nécessaire de l'obligation.

منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر أخيراً:

كتاب

العود إلى الجريمة والاعتقاد على الإجرام

دراسة مقارنة

تأليف

دكتور

أحمد عبد العزيز الألفي

باحث

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الأثربولوجيا والقانون

مقدمة لدراسة القانون الجنائي في المجتمعات البدائية

بقلم

الدكتور أحمد البوزيد

أستاذ الاجتماع والأثربولوجيا المساعد بجامعة الإسكندرية(*)

تعتبر دراسة النظم القانونية في المجتمعات التقليدية من أمتع الدراسات التي يقوم بها علماء الأثربولوجيا والاجتماع وأكثرها تنقداً وصعوبة في الوقت نفسه ، خاصة وأن هؤلاء العلماء لم يتفقوا حتى الآن تمام الاتفاق على كثير من النقاط الأساسية والموضوعات التي يمكن إدماجها تحت مقولة « النظم القانونية » ، كما أنهم لم يتفقوا تماماً على تعريف موحد لكلمة « قانون » ذاتها بالنسبة لهذه المجتمعات التقليدية أو البدائية . ويزيد من صعوبة هذه الدراسة تنصب العلاقات الاجتماعية وتشابكها وتداخلها بعضها في بعض في هذه المجتمعات الصغيرة بشكل يضطر معه بعض الباحثين إلى اعتبار « القانون » هو كل العوامل التي تساعد على ضبط الاجتماع وتوفير الاستقرار والأمن في المجتمع ، مما يؤدي بهم ليس إلى دراسة التقاليد والعرف بحسب بل وأيضاً إلى دراسة الروابط القرابية والعلاقات والمصالح الاقتصادية المتبادلة باعتبارها عوامل تساعد على تماسك المجتمع واستتباب الطمأنينة والنظام فيه ، كما تحف حائلا دون الاعتناء على حقوق الأشخاص الذين تقوم بينهم هذه العلاقات والروابط . ولقد بذلت بعض الجهود الصادقة في السنوات الثلاثين الأخيرة لدراسة النظم القانونية في عدد من المجتمعات المتخلفة أو التقليدية وبخاصة في إفريقيا . ولكن هذه الدراسات لا تكني لإصدار تعميمات أو أحكام كلية تصدق على « المجتمع البدائي » في ذاته ككل متميز عن أشكال الحياة الاجتماعية الأخرى . ويرجع هذا في المحل الأول إلى كثرة عدد القبائل والمجتمعات التقليدية الموجودة في العالم ، وتعدد النظم القانونية السائدة في هذه المجتمعات بحيث يكاد يستحيل على الباحث الأثربولوجي أن يعرف

(*) يشكر الكاتب السيد / السيد عبد العلي السيد بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية

لحاوته في إعداد هذا المقال الطويل .

على كل أعط القانون والإجراءات القانونية الموجودة . يضاف إلى ذلك أن هذه المجتمعات التقليدية أو المخلفة التي كان يطلق عليها اسم « المجتمعات البدائية » حتى عهد قريب جداً (بل ولا يزال هذا الاسم شائعاً في كثير من الأوساط العلمية) يؤلف كل منها في أغلب الأحيان وحدة اجتماعية مغلقة أو شبه مغلقة ، لها ثقافتها ونظمها الاجتماعية الخاصة بها ، بحيث لا تكاد تصل بالعالم الخارجي أو المجتمعات الأخرى إلا في أضيق الحدود ، مما يجعل القارنة بين هذه المجتمعات ونظمها أمراً بالغ الصعوبة وبخامة في الحالات التي تنتمي فيها تلك المجتمعات إلى دوائر ثقافية مختلفة فضلاً عن انتمائها إلى قارات مختلفة . ولكن هذا لا يعني استعالة عقد هذه المقارنات استعالة مطلقة . فلي الرغم من أنه يوجد في إفريقيا مثلاً بضع مئات من القبائل لكل منها تاريخها ونظمها وطريقة حياتها وأعط سلوكها وثقافتها الخاصة ، فإن ثمة درجة معينة من التداخل والتشابه التي نشأت عن الاتصال بين هذه القبائل ، مما يسير بعض الشيء من أمر القارة^(١) . وعلى أية حال فلا يزال هناك عدد كبير جداً من المجتمعات القبلية في إفريقيا وآسيا وإستراليا لم يمكن للآن القيام فيها بدراسات حقليّة مركزة تكشف عن مكونات بنائها الاجتماعي والعلاقات للتبادلة بين النظم الاجتماعية التي تسود فيها . بل إن عدداً كبيراً من المجتمعات التي أجريت فيها فضلاً مثل هذه الدراسات الاجتماعية أو الأنثروبولوجية لا تكاد تعرف شيئاً ذا قيمة عن نظمها القانونية أو عن صورها للبرية والقاب أو عن إجراءات المحاكمة فيها ، وذلك على الرغم من أن نظمها الإيكولوجية والاقتصادية والقروية درست بكثير من التفصّل ومن الناية والتفصيل . يضاف إلى ذلك كله أن قواعد العرف التي تنظم الحياة بين الناس وتحدد معاملاتهم وأعط سلوكهم والتي قد تحلّ عديم محل القانون في المجتمع الحديث قواعد غير مسجلة وغير مبرورة ، شأنها في ذلك شأن معظم التراث الثقافي في هذه الشعوب . ولعل الامتناء الوحيد من ذلك هو بعض مجتمعات شرق وغرب إفريقيا التي دخل الإسلام إليها وانبث بالتالي — ولو إلى حد — الشريعة الإسلامية . كما توجد الآن بعض محاولات في عدد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا وتنجانيقا (قبل اتحدها مع زنبار) وتكونيهما دولة تنزانيا الحديثة) لتوفيق بين

Kuper, Hilda, "Cultures in Transition"; *The Listener*, (١) . August 1952, p. 293, according to Elias, T.O.; *The Nature of African Customary Law*, Manchester U.P. 1956, p. 2.

القانون العرفي والقوانين الحديثة التي جلبها للمستعمرون معهم ، وتسجيل قواعد العرف بالتالي بعد وضعها في صيغ قانونية ثابتة . إنما الغالب في الأمر هو عدم وجود نصوص مكتوبة لقواعد العرف يمكن للأثنولوجيين الاسترشاد بها في دراساتهم ، وإن كان يخفف من هذه الصعوبة أن أحكام العرف تعيش حياة في أذهان الناس وبخاصة الشيوخ وكبار السن ، وأنها تنتقل من جيل لآخر عن طريق الرواية الشفهية . والتالب أيضاً أن لقلية ولأقسامها القليلة شيوخها الذين يتكلمون باسمها ككل في بعض الحالات على الأقل ، ويمكن أن يرى المجتمع كله فيما ينطق بالشئون القانونية . ويتسع هؤلاء الشيوخ بمكانة اجتماعية خاصة نظراً لما يتميزون به في العادة من قدرة خارقة على تذكر قواعد العرف والقضايا والأحكام التي صدرت في الماضي بحيث يمكن تطبيقها على الحالات المماثلة .

ومهما يكن من أمر هذه الصعوبات والقيود التي تقف عائقاً في وجه دراسة القانون والعرف في المجتمعات التقليدية القبلية بامة والمجتمعات الإفريقية بخاصة ، فإن ثمة عدداً من المصادر التي يستعين بها الباحث الأثنولوجي إلى جانب الدراسات الحقلية التي يقوم هو نفسه بها في هذه المجتمعات ، وكذلك الدراسات الأثنولوجية الأخرى التي أعطت بعض الناية والاهتمام لتنظيم القانونية في المجتمع البدائي . ويأتي في مقدمة هذه المصادر التقارير التي يكتبها حكام المناطق والأقاليم — ومعظمهم من الأوروبيين — وبخاصة تلك التي يكتبها الضباط الإداريون الذين يتولون إلى جانب وظائفهم الإدارية النظر في قضايا الناس ومنازعاتهم في المجتمعات المحلية التي يشرفون على إدارتها . ثم هناك بعد ذلك الكتب الكثيرة التي تركها لنا الرحالة والبشرون وبخاصة في القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن ، والتي ضم بعضها ذخيرة هائلة من المعلومات المتعلقة بقواعد العرف والتقاليد في تلك المجتمعات . إلا أنه يجب مع ذلك أن تؤخذ هذه المعلومات بكثير من الحيطة والحذر لأن معظمها تنقصه الدقة العلمية التي تتميز بها الدراسات الأثنولوجية والاجتماعية الحديثة ، بل وقد يخفى بعضها على معلومات غير حقيقية وإنما هي من صنع الخيال ، كما أن معظم تفسيراتهم وتأويلاتهم جيدة جداً كبراً عن روح وحقائق هذه الجماعات . وهذه مسألة طبيعية يمكن فهمها بسهولة ، وذلك لأن الرحالة والبشرون ينظرون في أغلب الظن إلى تلك المجتمعات البدائية وإلى نظمها وحقائقها من وجهة نظرم الخاصة ويخضعونها لمقاييس ومعايير الحياة

الأوربية ولفهمهم والقيم الترية ولا يحاولون فهمها في ضوء الحياة الاجتماعية العامة أو بالنسبة إلى البناء الاجتماعي الكلى الشامل . ويظهر هذا بشكل واضح في كتابات البشريين على الخصوص نظراً لأنهم ينظرون إلى كل تصرفات هؤلاء « البدائيين » من زلوة الدين والأخلاق المسيحية ويحكمون عليها من هذه الناحية . وعلى ذلك قد يمكن القول إن المصدر العلمى الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه في دراسة القانون البدائي هو الكتابات الأثنولوجية التى تتوخى فهم النظم الوطنية في ذاتها وفي ضوء الألفية الاجتماعية التى تنتمى إليها وتدخل في تكوينها . ولكن هذه الكتابات لا تزال — كما ذكرنا — قليلة بشكل ملحوظ نظراً لعدم إهتمام العلماء إلا منذ عهد قريب نسبياً بهذا النوع من الدراسات .

— ١ —

يبد أن هذا لا يعنى أن العلاقة بين القانون والأثنولوجيا علاقة حديثة إذ أنها ترجع في الواقع إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حين بدأت الأثنولوجيا الاجتماعية تظهر كعلم مستقل له موضوعه الخاص ومناهجه للتميزة . ومع ذلك فإن هذه الصلة لم تتبلور تماماً وتتخذ الشكل الذى تظهر عليه الآن إلا بعد أن بدأ الاتجاه الوطنى Functional يفرس نفسه على التفكير الأثنولوجى وأخذ العلماء تبعاً لذلك يوجهون جانباً كبيراً من إهتمامهم لدراسة المجتمعات المحلية المحددة بقصد التعرف على كل نظمها الاجتماعية والعلاقات للتبادلة التى تقوم بين هذه النظم ، أى على بنائها الاجتماعى الشامل ، وقد اقتضى ذلك بالضرورة دراسة النظم القانونية التى قد تظهر في شكل أحكام العرف والتقاليد للوروة التى تنظم العلاقات بين الناس وتحكم سلوكهم وتصرفاتهم . وظهرت بذلك دراسات كثيرة يمتاز على الكتابات التى تركها لنا علماء القانون الذين إهتموا بدراسة النظم القانونية في المجتمع البدائي بالتعمق في الفهم والتحليل والابتعاد عن الظن والتخمين والاقتراعات التى لا تستند إلى أسس قوية . ولكن النىء الذى لا شك فيه هو أن ظهور الأثنولوجيا استوعى منذ البداية نظر عدد كبير من علماء القانون والتشريع في أوروبا وأمريكا . وقد أدرك هؤلاء العلماء أن هذا العلم الجديد كليل بأن يفتح أمامهم مجالات واسعة لدراسة أشكال جديدة من النظم الاجتماعية في المجتمعات القديمة والبدائية على السواء والواقع

أن عدداً كبيراً من هؤلاء العلماء القانونيين يغيثون الآن من رواد التفكير الأثروبولوجي الأوائل ، خاصة وأن بعضهم لم يكونوا يختصرون في كتاباتهم على النظم القانونية ، وإنما كانوا يتعرضون أيضاً للنظم الأخرى السائدة في تلك المجتمعات وبخاصة النظم السياسية والاقتصادية ونظم القرابة لينتوا علاقاتها بالقواعد القانونية .

وقد حمل لواء هذا الاتجاه في بريطانيا عدد من رجال القانون والحملات لهم أهمهم جميعاً سير هنرى مين Sir Henry S. Maine الذى ترك لنا عدداً من الكتب تحتل الآن مركزاً مرموقاً في تاريخ التفكير الأثروبولوجي وبخاصة فيما يتعلق بدراسة النظم القانونية . وتظهر بوادر النزعة الوظيفية في كتابات مين كلها وبخاصة في كتابه المشهور عن « القانون البدائي »^(١) . ولا يزال علماء الأثروبولوجيا الذين يهتمون بدراسة النظم القانونية في المجتمعات البدائية والمجتمعات التقليدية يرجعون إليه لكي يستمدوا منه على الأقل بعض اللبائى التى يحاولون تحقيقها واختبارها في المجتمعات التقليدية للوجود حالياً^(٢) . ولا يقلل من شأن مين فى شيء أن معظم نظرياته

(١) *Ancient Law*, 1861 وقد ترك مين عدداً من الكتب الأخرى التى تعالج على الخصوص تطور التفكير القانوني في المجتمعات الانسانية بصفة والمجتمعات اليونانية والرومانية والفرسية القديمة بخاصة . ومن هذه الكتب كتابه : *Village Communities in the East and West*, 1871. وكتاب *The Early History of Institutions* 1875 وفيها كلها يدرس لنا تاريخ النظم القانونية دراسة مقارنة جلت الكثيرين من العلماء يعتبرونه مؤسس علم الفقه المقارن في بريطانيا . ولكن مين اهتم إلى جانب ذلك بالمسائل الاجتماعية « مثل علاقة القانون بالدين والأخلاق والآثار الاجتماعية للقرابة على التفصيلات القانونية في مختلف الأحوال التاريخية (أو ظهور ونمو روما — كمبراطورية — على السلطة القانونية التى كان يتمتع بها الأب في العائلة الرومانية والعلاقة بين سلطة الأب المطلقة ونظام النسبة وانتقال المجتمعات المتقدمة من القانون القوي يرتكز على المكانة أو الرتبة الاجتماعية إلى القانون القوي يقوم على القدر وكان مين في دراسته لهذه الموضوعات وأمثالها يشجع ويضع بلا أدنى موارد عن النهج الاجتماعي لتحليل ويستكر بشدة ما يمكن تسميته الآن بالتفسيرات السيكلوجية « إغناز بريشارد ، الاثروبولوجيا الاجتماعية ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد (الطبعة الأولى ١٩٥٨ صفحة ٦٢) .

(٢) لعل من أهم هذه اللبائى نظريته عن انتقال المجتمع من القانون القوي يرتكز على الرتبة الاجتماعية إلى القانون القوي يقوم على القوة وهي فكرة يحاول كثير من علماء الأثروبولوجيا المعدين توضيحها بدراسة مكانة الفرد في المجتمع البدائي ومقارنتها بمكانة في المجتمع =

الأخرى ، وبخاصة عن نظام العائلة ، أصبحت الآن نظريات قديمة لا يؤخذ بها جد أن توصل العلماء المحدثون إلى حقائق كثيرة مستمدة من كثير من المجتمعات التي قاموا بزيارتها ودراستها ، وهي تكذب في عمومها هذه الدراسات . كذلك لا يقل من الدور الذي لعبه في وضع بذور النزعة الوظيفية أن كتاباته — مثل كتابات كل علماء القرن التاسع عشر — كانت تصطبغ بصبغة تطورية واضحة نتيجة لتأثر الفكر الاجتماعي عموماً بالاتجاه التطوري الذي وضع داروين Darwin اسمه الأولى والواقع أن مين بدأ كتاباته قبل أن تكون هناك دراسات أثرولوجية كثيرة يستعين بها في تكوين نظريته وأغلب الظن أنه لم يكن قد اتصل حتى بالدراسات القليلة التي ظهرت في ذلك الوقت وبخاصة كتاب مورجان عن «عصبة الإيروكوا» (١) وقد كان مضطراً لأن يعتمد في تكوين نظرياته على دراسة النظم القانونية القديمة التي كانت سائدة في المجتمعات الكلاسيكية . وما يؤسف له أنه بعد أن تقدمت الدراسات الأثرولوجية وتشتعت لم يستطع مين أن يسير على الركب وترك الشئمة تنقل إلى

== الأكثر تطوراً وخدماً . فلاحظ أن الفرد لا يكاد يتمتع بشخصية فردية متبصرة أو كان شخصي مستقل وإنما ينظر إليه دائماً على أنه جزء من جماعة معينة وذلك بعكس الحال في المجتمعات المنظمة حيث يزداد ظهور النزعات الفردية على حساب روابط القرابة على الخصوص . وتظهر هذه التفرقة واضحة في ميادين الحياة الاجتماعية من اقتصادية وسياسية ودينية ، ولكنها تبلور في أوضح صورها في القانون . ولعل أفضل مثل يمكن أن يوضح ذلك هو المسؤولية الجنائية التي تعتبر دائماً مسؤولية جماعية في أشد المجتمعات تأخراً وبدائية ثم تميل إلى أن تصبح مسؤولية فردية بارتقاء المجتمع . فالقاتل حين يقتل شخصاً ما في المجتمع البدائي فإن عمله يعتبر اعتداء موجهاً إلى الوحدة الاجتماعية التي ينتمي إليها القاتل ، سواء أكانت هذه الوحدة هي العائلة الكبيرة — أم البدنة — أو العشيرة ، التي يصبح أفرادها جميعاً — من الناحية النظرية على الأقل — ملزومين بالتأثر له ؛ كما أن التأثر قد يؤخذ من أي فرد من أفراد الجماعة التي ينتمي إليها القاتل وليس بالضرورة من القاتل نفسه . ونرجو أن نعود إلى هذه المسألة بالتفصيل في مقال آخر . انظر في ذلك على الخصوص كتاب مين. *Ancient Law, 1894, pp. 168-71* انظر أيضاً تطبيقاً على ما ذكره إلفنورينشارد عن هذا الموضوع في كتابه «الأثرولوجيا الاجتماعية» ، صفحة ٦٢ ، لحشية رقم ٢ .

Morgan, L.H.; *League of the Ho-de-no-sau-nee or Iroquois*, (١)

1851. ويعرف هذا الكتاب هل اليوم باسم *The League of the Iroquois* ويترجم من أوائل الكتب التي اعتمدت على الدراسات الخفية المباشرة . ويقول الأستاذ جولد هايزر Goldenweiser التي أبحث له دراسة الإيروكواي إن كتاب مورجان يعتبر أفضل دراسة عامة عن قبائل الهند الحماظر Goldenweiser; *Early Civilization*, N. 1922, p. 416.

أيدى غيره من العلماء على ما يقول كيرتز Cairnes (١). كذلك كان ماكليان J.F. McLennan في الأصل من رجال المهامة في اسكتلنة ثم اهتم بدراسة أشكال النظم البدائية بما فيها النظم القانونية. وترك لنا في ذلك عدداً من الكتب التي يحتمل بعضها مكاناً بارزاً في تاريخ الأنثروبولوجيا. ولعل أهم كتبه هو كتاب «الزواج البدائي» (٢) الذي يعرض فيه أهم القواعد الخاصة بالزواج الداخلي أو الإندوجامي ومع أن نظرياته هو أيضاً لم تعد مقبولة الآن من جمهرة العلماء المحدثين فقد كان لها أثر كبير واضح في معاصره، كما أن كتاباته مهدت بغير شك لظهور الاتجاه الوطني في الأنثروبولوجيا الحديثة. فقد كان ماكليان يؤمن بوجود العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية التي تسود في أي مجتمع واحد بالذات واعتماد هذه النظم أحدها على الأخرى بحيث يترتب على حدوث أي تغير في أي نظام منها حدوث بعض التغيرات في بقى النظم، وهو ما يعبر عنه الآن باسم «التساند الوطني» (٣).

وفي أمريكا تدين الأنثروبولوجيا بظهورها إلى حد كبير إلى أحد كبار رجال القانون هناك وهو لويس مورجان Lewis H. Morgan الذي يعتبر بحق أباً للأنثروبولوجيا الأمريكية ويحتمل بذلك مركزاً يماثل مركز تيلور في بريطانيا. ومع

(١) Cairnes, H.; "Law and Anthropology" In Calverton, N.F. (ed.), *The Making of Man*, The Modern Library, N.Y. 1931, p. 333.

(٢) J.F. McLennan; *Primitive Marriage*, 1865. ولكن بالإضافة إلى هذا الكتاب ترك لنا ماكليان كتاباً آخر هو «دراسات في التاريخ القديم» "Studies in Ancient History," 1866. ثم كتاباً آخر له أهمية خاصة في التفكير الأنثروبولوجي وهو «النظرية الأبوية» "The Patriarchal Theory," 1885 الذي يناقش فيه بعض آراء معاصريه وخاصة سير هنري مين. وقد استند ماكليان بسنن معلوماته التي يقيم عليها نظرياته من المعتقدات القديمة.

(٣) يقول إلفنور برنتشارد في ذلك إن ماكليان «كان يقاوم في قوة وثبات فكرة التساند الوطني بين النظم الاجتماعية واعتماد هذه النظم بعضها على بعض. فهو ينجربنا مثلاً أن التفسير العام الكامل لأصل الزواج الاغتصابي يقتضي منا أن نعين أنه حيث يسود الزواج الاغتصابي توجد الطوطمية؛ وحيث توجد الطوطمية تنتشر عبادة الدم؛ وحيث تنتشر عبادة الدم ينشأ الالتزام الديني بأخذ الثأر؛ وحيث ينشأ الالتزام الديني بأخذ الثأر تملس عادة وأد البنات؛ وحيث يملس وأد البنات تشجع القرابة عن طريق النساء». انظر: إلفنور برنتشارد؛ المرجع المذكور، الترجمة العربية صفحة ٦١.

أن مورجان يشير في كتاباته ، وبخاصة في كتابه للشهور عن « المجتمع القديم »^(١) إلى المجتمعات القديمة والكلاسيكية ويستمد منها كثيراً من الحقائق والمواد فإنه يعتبر أول من اهتم في أمريكا بتجميع المعلومات المتعلقة بالشعوب البدائية وإبرازها بد ذلك في صورة منهجية منظمة وفي إطار نظرية منطقية متماسكة . وليس من شك في أن مورجان أضاف إضافات جوهرية إلى ميادين البحث الأنثروبولوجي وبخاصة في مجال دراسة نظم القرابة^(٢)، ولكنه كان يولى كثيراً من الاهتمام إلى النظم القانونية ، ويبدو هذا واضحاً بوجه خاص في كتاب « المجتمع القديم » حيث يخصص القسم الثاني برمته لدراسة « نمو فكرة الحكومة » كما يخصص القسم الرابع كله لدراسة « نمو فكرة الملكية » .

أما في القارة الأوروبية فقد لعب باخوفن J.J. Bachofen — وهو محام سويسرى — دوراً هاماً في دراسة نظام القرابة وكان له الفضل في توجيه الأذهان إلى أهمية النظام الأموى في بعض المجتمعات ؛ وذهب في ذلك إلى حد تأكيد النظرية القائلة بأن الأبناء كانوا ينسبون في الأصل إلى الأم وليس إلى الأب . وأن الأم كانت هي رأس العائلة بينما كان الرجل يحتل منزلة ثانوية بالقبلة لها ، وأن الانتساب إلى الأب لم يظهر كنظام اجتماعي إلا في مرحلة تاريخية لاحقة نتيجة لتطور المجتمع البشرى^(٣) . كذلك قام اثنان من رجال القانون أيضاً من ألمانيا ، وهما بوست

Morgan, L.H.; *Ancient Society*, 1877.

(١)

(٢) وذلك في كتابه عن « اتساق روابط الدم والمصاهرة والناتجة الانسانية *Systems of Consanguinity and Affinity to the Human Family*, 1871. — وغول إلفنر برينشارد في ذلك إنه يرجع إلى مورجان فضل إدخال الدراسة القانونية لنظم القرابة لأول مرة إلى ميدان الأنثروبولوجيا ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الدراسة تؤلف جزءاً جوهرياً في البحث الأنثروبولوجي . المرجع السابق ذكره ، الترجمة العربية صفحة ٨٠ .

(٣) J.J. Bachofen; *Das Mutterrecht* . ومن الطريف أن نلاحظ أن الكتاب ظهر في عام ١٨٦١ وهو نفس السنة التي ظهر فيها كتاب مين « القانون البدائي » ، وفيه يؤكد مين على عكس باخوفن أن الانتساب للأب في خط الذكور كان أسبق في الظهور على الانتساب للأم . وكان باخوفن يرى أن طيبة الأحياء ذاتها هي التي تحمى القول بأسبقية نظام الانتساب للأم ، وأن القانون الطبيعي ذاته هو الذي يقضى بأهمية الأم في المحل الأول .

Post وكوهلر Kohler يوضع بذور الفكر الأثنولوجى هناك . ومع أن كتابتهما لم تعد تحتل مركزاً مرموقاً في التفكير الحديث ولم يعد يقرأها الآن سوى للتخصص فإنها تمثل على أية حال مرحلة من مراحل التفكير الأثنولوجى ولها بذلك أهمية تاريخية لا شك فيها^(١) ، خاصة وأنهما حاولا الحصول على المعلومات للؤكد من الشعوب البدائية نفسها عن طريق إرسال قوائم تحتوي على أسئلة خاصة بالحياة والنظم القانونية إلى حكام للمستعمرات الألمانية في ذلك الحين .

يبد أن كل هذه الكتابات التي خلفها لنا هؤلاء العلماء الأوائل للتخصص أصلاً في القانون والتي كانت تتم اهتماماً بالغا بطبيعة الحال بدراسة قواعد العرف في المجتمعات القديمة وبعض الجماعات البدائية التي كان قد تم الاتصال بها في ذلك الحين كان يلب عليها الطابع التطورى أو على الأصح الطابع النشوى genetic ،

== فالإنسانية في بدايتها تحتاج إلى الرعاية والعتاية وهذا هو ما يمكن للمرء أن توفره من دون الرجل . كما أن المرء بطبيعتها أقدر على تحقيق المحبة والسلام ، فهي تزوج الخير والمحبة . ولكن إلى جانب ذلك استشهد باخوفن بكثير من الأمثلة التي استمدتها من المجتمعات القديمة ومن الميثولوجيا وكذلك من عدد من الشعوب البدائية وخاصة في إفريقيا وبعض مجتمعات الهندو الجر لتفريز نظريته . وقد ذهب باخوفن في نظريته إلى أن الإنسانية مرت بثلاث مراحل مختلفة : المرحلة الأولى هي مرحلة الإباحية الجنسية المطلقا Hetarismos التي كانت للرأه تصل فيها بكل من نساء من الرجال غير قيود ؛ ولكن هذا لايسى أن هذا التحرر كان ناشئاً عن خضوع الإنسان لشمواته بقدر ما هو ناشئ من الفكرة العامة الثالثة بأن المرء لم تخاف لتدفن نفسها بين ذراعى رجل واحد ، وعلى ذلك فقد كان « ابتلاك » الرجل الواحد للرأه خروجاً على إرادة الخالق . ولكن المرءة تأثرت على هذا الوضع للهن فظهر الزواج وكان من الطبيعى أن تملك المرءة الثمرة في يديها بالسلطة والسيطرة ، فكرست جهودها للأغراض السلية وغير الإنسانية وتمكنت بذلك من اختراع الزراعة ، ولكنها مع ذلك كانت تعطي نفسها من حين لآخر لأى رجل يطرقها في نوع من الزنا القوسى الذى كان يشتر تكفيراً عن الزواج الذى هو ثورة على القانون الطبيعى وعلى إرادة الآلهة . ولقد اتخذ التطور في المرحلة الثالثة عدة اتجاهات بحسب الظروف ؛ ففى بعض المجتمعات فقدت للرأه سيطرتها تماماً في أمور العائلة ولكن في البعض الآخر لم تفقد إلا مكانتها في مسائل السياسة والسلطة غلب بينها ظل الأبناء ينسبون إليها وإلى قبيلتها . ولكن هذا التطور أدى على السوم إلى ظهور النظام الأبوى في آخر الأمر وانقلاب الأبناء إلى عائلة الأب مع وجود عدد من المجتمعات التي لا تزال تمحرس على انتمسك بعباء الانقلاب إلى الأم .

(١) أنظر في ذلك مثلاً Seagle, W.: "Kohler, Joseph", *Encyclopaedia of the Social Sciences*, VIII (1932), pp. 567-88.

بمضى أنها كانت تهتم أولاً بمحاولة التعرف على أصل الظاهرة القانونية ونشأة النظم القانونية والخطوات التي مرت بها هذه النظم أثناء تطورها ، والأشكال المختلفة التي اتخذتها خلال مراحل التاريخ وفي مختلف الحضارات . فقد كان يحط التفكير السائد في ذلك الوقت بنمو نحو البحث عن أصول الأشياء وأصول النظم الاجتماعية متأثراً في ذلك بدراسة داروين عن « أصل الأنواع » . . وليس من شك في أن النظرية الداروينية أثرت تأثيراً قوياً في مناهج العلوم الأخرى ، وكان تأثيرها على العلوم الاجتماعية بالذات هائلاً . وساعد على هذا الاتجاه النشوء أو التطور في الظروف العامة التي كانت أوربا تمر بها في ذلك الحين . فالقرن التاسع عشر في أوربا هو عصر الآلات والتصنيع وتطبيق النظرية العلمية على كل شيء ، كما كان أيضاً عصر الاستكشافات والاتصال بالعالم الخارجي وانتشار الاستثمار الأوربي وامتداده بحيث شمل كثيراً من الشعوب للتأخرة وللتخلفة . وقد ترتب على هذا كله أن بدأ العلماء الأوربيون يقارنون المجتمعات والنظم الأوربية بخيرها من المجتمعات والنظم ؛ وأدى بهم ذلك إلى اعتناق فكرة التقدم والتطور ، وأخذوا بالتالي ينظرون إلى المجتمعات البشرية على أنها تمر بسدد معين من المراحل للرسمه المعروفة ، وإن كانت تتقدم نحو الكمال بخطوات وسرعات متفاوتة . وعلى ذلك فلم يكن علماء ذلك القرن يتوخون من دراساتهم لتلك المجتمعات القديمة والبدائية معرفة طرائق سلوك الرجل البدائي أو أنماط تفكيره في ذاتها ، وإنما كانوا يهدفون من وراء ذلك معرفة البدايات الأولى للنظم حتى يمكنهم متابعة تطورها إلى أن وصلت إلى ما أصبحت عليه في القرن التاسع عشر . وكانوا في هذا كله ينظرون إلى المجتمع الأوربي على أنه يمثل بنظمه القائمة حينذاك أعلى وأرقى ما بلغته النظم الإجتماعية في تطورها وفي تاريخها الطويل . وهذا الاتجاه نفسه هو الذي سيطر على العلماء القانونيين الذين أسهموا في وضع أسس التفكير الأنثروبولوجي . وينعكس هذا الاتجاه في عناوين الكتب التي ظهرت في ذلك الوقت . فكتاب مين عن « القانون القديم » له عنوان فرعي هو « صلته بالتاريخ القديم للمجتمع وعلاقته بالأنفكر الحديثة »^(١) . وكتاب مورجان عن « المجتمع القديم » له أيضاً عنوان فرعي هو « دراسات حول سبل التقدم البشري من الوحشية إلى البربرية ثم

(١) Maine; *Ancient Law : Its Connection with the Early History of Society and its Relation with Modern Ideas.*

الحضارة» (١) وهكذا .

وقد كان معنى هذا كله أن هؤلاء العلماء لم يكونوا يهتمون بدراسة القانون والنظم القانونية في مجتمع واحد معين بالذات دراسة تكميلية وظيفية تقوم على تحليل العلاقات للتبادلة بين القانون وغيره من النظم الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع بالذات . ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو كتاب مورجان عن « عصبة الإيروكواس » الذي سبقت الإشارة إليه . ومع أن بض هؤلاء العلماء انظر إزاء النص الشديد في المعلومات عن تاريخ المجتمعات البشرية القديمة إلى الإلتجاء إلى التخمين والظن لمرقة الصورة الأولى التي كانت عليها هذه النظم ولإعادة تركيب المجتمعات البشرية والنظم القانونية وتصليفها من حيث درجة رقيها فإننا لا نستطيع أن نصف دراساتهم بأنها مجرد تأملات فلسفية نظرية ، لأنهم كانوا يحاولون جهدهم أن يعتمدوا على المعلومات التي بدأت تتوفر لديهم والتي كانوا يستمدونها في الأغلب من كتب الرحلات . كذلك بدأت بوادر التزعة الوظيفية تظهر — على ما ذكرنا — في بعض الكتابات وبخاصة كتابات مين وماكلين ومورجان ، وبذلك يمكن اعتبار كل هذه الكتابات بمثابة الخطوة الأولى التي خطتها الأنثروبولوجيا لتبتعد عن التأملات الفلسفية النظرية التي كانت تسود القرن الثامن عشر لتقترب من الاتجاه الوظيفي البنائي الذي يميز الدراسات الحديثة .

ولكن إذا كان علماء القانون أسهموا بطريق فعال في ظهور وتطوير التفكير الأنثروبولوجي وامتد نشاطهم إلى خارج نطاق النظم القانونية بالمعنى الضيق للكلمة بحيث شمل عدداً كبيراً من النظم الاجتماعية الأخرى ، فقد وقف علماء الأنثروبولوجيا الآخرون موقفاً سليماً إلى حد كبير من النظم القانونية في المجتمعات البدائية ولم يقبلوا في أول الأمر على الأقل على دراساتها وعملوها فهمها لدرجة أننا نجد أن تايلور Tylor نفسه الذي يعتبر « أباً لأنثروبولوجيا في بريطانيا » لم يكده يتعرض لدراسة القانون إلا حين كان يعالج مشكلات الأخلاق في المجتمعات البدائية . وهذا الموقف نفسه نجده عند الجيل التالي من العلماء من أمثال ريفرز Rivers وهادون Haddon الذين

(١) Morgan, L.H.: *Ancient Society : Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilization.*

لم يحاولوا القيام بأية محاولة جدية لدراسة النظم القانونية أو حتى قواعد الضبط الاجتماعي . وإن لم ينعمهم ذلك بطيعة الحال من الإشارة إلى قواعد العرف أثناء معالجتهم لموضوعات العائلة والزواج والنظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات البدائية^(١) التي درسوها . ولم يبدأ الأنثروبولوجيون في الواقع يهتمون بهذا الموضوع إلا قبل الحرب العالمية الأولى ، ويرجع الفضل الأول في ذلك إلى الأستاذ مالينوفسكي Malinowski الذي وجه أنظار تلاميذه إلى ضرورة دراسة القانون كنظام مستقل و متميز ويجب دوراً هاماً في عاكس هذه المجتمعات . وقد ترك لنا هو نفسه دراسة قيمة رغم قصرها ، ونفى بها كتابه القصير عن « الجريمة والعرف في المجتمع للتوحش »^(٢) . وفي الوقت نفسه قام لوى Lowie في أمريكا بحملة واسعة كان القصد منها جذب أنظار علماء الأنثروبولوجيا إلى أهمية دراسة القانون البدائي كوسيلة لفن البناء الاجتماعي للمجتمعات البدائية ؛ وأطلع هو أيضاً في توجيه عدد من تلاميذه لدراسة هذا الموضوع^(٣) . وقد صاحب هذا كله حدوث بعض تغيرات جوهرية في نفس منهج دراسة النظم القانونية . وقد نشأت هذه التغيرات نتيجة لتغير منهج البحث في الأنثروبولوجيا على العموم . فقد أصبح العلماء المحدثون من أتباع المدرسة الوظيفية يعتبرون النظام القانوني

(١) يمزو كيرتز Cairnes هنا الانصراف من جانب علماء الأنثروبولوجيا عن دراسة النظم القانونية عند البدائيين إلى اعتقادهم بأن القانون البدائي بسيط في عمومته ولا يحتمل كثيراً من التحليل كما لا يحتاج إلى التفسير . وهنا اعتقاد خاطئ . كما بين مالينوفسكي فيما بعد . ومن ناحية أخرى يشير كيرتز إلى انصراف القانونيين أنفسهم بعد الرجيل الأول من العلماء عن الإهتمام بالقانون البدائي وعلاقته بالنظم الاجتماعية الأخرى ، ويرى أن السبب في ذلك قد يكون واجباً إلى أن مناقشت علماء القرن التاسع عشر حول هذا الموضوع لم تؤد بهم في النهاية إلا إلى نوع من قسفة القانون البقية ، وذلك بالإضافة إلى ظهور مضمّن القانونيين المحدثين من الاستعانة في ميدان تخصصهم بالعلوم الأخرى ، على أساس أن القانون موضوع يقع بين جنباته بنور نموه وتطوره . أنظر . Cairnes, op. cit., p. 334 .

Malinowski, B.; *Crime and Custom in Savage Society*, (٢)
Kegan Paul 1926.

(٣) ضمن روبرت لوى أنكاره عدداً من المقالات لعل أهمها مقالة عن "Incorporeal Property in Primitive Society".
Yale Law Journal, XXXVII, 1928.

أحد النظم التي تسهم مع غيرها في تكوين بناء المجتمع ، كما أن اهتمام هؤلاء العلماء المحدثين بالدراسات الحقلية field studies في مجتمع محلي معين بالذات استلزم بالضرورة بذل الأنحاء التطوري القديم . وترتب على هذا أن زادت الدراسات البنائية التي ساعدت على تبيين دور القانون ووظيفته في تماسك البناء الاجتماعي ، بل ظهر أيضاً عدد من الدراسات التي تركز كل جهودها على النظام القانوني مع عدم إغفال العلاقات للتبادلة التي تقوم بينه وبين النظم الأخرى .

وللهم في هذا كله هو أن دراسة القانون أصبحت تحتل الآن مركزاً هاماً في الدراسات الأنثروبولوجية بحيث لا يغفل كاتب من التمرس لها ، بل أصبحت « الأنثربولوجيا القانونية » تؤلف فرعاً من فروع الأنثربولوجيا الاجتماعية الحديثة بحيث نجد فيها مؤلفات متخصصة ، وهو أمر لم يكن مألوفاً حتى أوائل هذا القرن .

يد أن هذا لا يمنع من وجود اختلافات كثيرة بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء القانون حول عدد من النقاط الهامة . والواقع أن ميدان البحث الخاص بالأنثروبولوجيا واهتمام الأنثروبولوجيين بدراسة المجتمعات البدائية والمجتمعات التقليدية كان لها أثر واضح في نظرتهم إلى الأمور وفي تفكيرهم بالأوضاع القانونية بطريقة قد لا يوافقهم عليها كل رجال القانون . ويظهر ذلك بشكل واضح في تفسيرهم لبعض المفاهيم الأساسية مثل معنى القانون وبالتالي وجود أو عدم وجود « القانون » عند البدائيين . فقد اختلف الفرقان حول تحديد الناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر حتى يمكن أن يقال إن هناك قانوناً . وقد امتد هذا الخلاف إلى علماء الأنثروبولوجيا أنفسهم مما ترتب عليه كثير من التضارب والتناقض في الكتابات الأنثروبولوجية .

فضماء القانون من أمثال ويليامين كاردوز B.N. Cordozo وروسكو باوند Roscoe Pound وجون أوستن J. Austin الذين يترشد معظم الأنثروبولوجيين المحدثين بدراساتهم وآرائهم في عوالاتهم فهم الظم القانونية في المجتمع البدائي ينزبون المبدأكم شرطاً أساسياً لوجود القانون ؛ وهذا معناه ضرورة وجود هيئة قضائية متخصصة تقدر بانتظام في أوقات معلومة للفصل بين الناس ، وكذلك وجود هيئة تنفيذية تصرف على تنفيذ الأحكام والقرارات التي يصدرها القضاء للخصمون ، وتستطيع — إن لزم الحال — أن تلجأ إلى القوة حتى تعبر الأطراف للتنازعة على قبول تلك الأحكام^(١) . فالالتجاء للشروع لقوة القهر أو القسر عن طريق هيئة معينة يطبقها المجتمع نفسه هذا الحق هو إذن أهم عنصر يميز القانون في أى مجتمع ، سواء أكان هذا المجتمع بدائياً أو متحضراً . فالقانون له أسنان يمكن أن يعض بها إن لزم الأمر « على ما يقول هوبل Hoebel »^(٢) ، وبدون هذه القوة يصبح

(١) أنظر في ذلك مثلاً ، Cardozo, B.N.: *The Growth of the Law* (1924), 12th printing, Yale U.P. 1963, p. 52.

(٢) Hoebel, E.A., *The Law of Primitive Man*, Harvard U.P. 1954, p. 26.

القانون « إسماً أجوف لا معنى له » أو « ناراً لا تحرق ونوراً لا يضيء » على ما يقول إيرنج Jhering^(١) . وقد قيل عدد كبير من علماء الأنثروبولوجيا هذا الاتجاه واعتبروا استخدام القوة هو أم . مظهر القانون . وربما كان الأستاذ رادكليف براون A.R. Radcliffe-Brown هو أم هؤلاء العلماء ، فهو يعتبر القانون عاملاً من عوامل المحافظة على النظام الاجتماعي أو توطيد هذا النظام داخل نطاق إقليم معين عن طريق ممارسة سلطة القهر أو القسر واستخدام القوة القهرية إذا لزم الحال . بل إنه يعلن صراحة أنه يوافق روسكو باوند في اعتباره القانون هو الضبط الاجتماعي عن طريق استخدام قوة المجتمع للنظم تنظيماً سياسياً استخداماً منهجياً مطرداً . ومن هنا كان رادكليف براون يرى أن وجود القانون يستلزم وجود الجزاءات القانونية للنظمة ، ولذا كان يرى أن الالتزامات الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على أعضائه دون أن تسندها أية جزاءات قانونية فاطمة ليست في حقيقة الأمر سوى عادات اجتماعية أقرب في طبيعتها إلى العرف والتقاليد منها إلى القانون بمعناه الصحيح . وقد أدى به ذلك إلى القول بأن بعض المجتمعات البدائية لا يوجد عندها « قانون » وإن كان لها كلها تقاليد وقواعد خالصة بالعرف ، وهي قواعد تستند في معظم الأحيان إلى جزاءات دينية أو اجتماعية وليس إلى جزاءات قانونية^(٢) .

والواقع أن قبول هذه المحسكات وللماير على علاقتها وعذافيرها معناه إنكار وجود القانون في المجتمعات البدائية أو في بعضها على الأقل ، لأن هذه الشروط التي يضعها الفقهاء القانونيون ويقبلها بعض الأنثروبولوجيين تقتضي وجود « الدولة » بينما عدد كبير جداً من القبائل البدائية في أفريقيا وفي غير أفريقيا مجتمعات لا تؤلف دولة Stateless societies بل إنها لا تعرف أى شكل من أشكال السلطة التي تقوم على مبدأ السلطة والسيادة وما يتعلق بهما من القهر والقسر ، بل إن لغات ولهجات كثير من هذه القبائل وبخاصة في أفريقيا لا يوجد فيها مرادف لكلمة « رئيس » . وفي مثل هذه المجتمعات لا توجد هيئة متميزة تختص بالنظر في النزاعات التي تقوم

(١) Jhering, R. von; *Law as Means to an End*, N.Y., 1924, p. 190 according to Hobel, loc. cit.

(٢) Radcliffe-Brown, A.R.; "Social Sanctions", in *Structure and Function in Primitive Society*, Cohen and West, 1953.

بين أعضاء القبيلة أو تتولى الفصل في الخصومات ، وإنما يشرف على هذه الأمور كبار السن والشيوخ من أعضاء القبيلة دون أن يكون هناك أشخاص متخصصون أو منظمون لهذه المهمة ، ودون أن يكون هناك نظام محدد بالقدرة لاختيار هؤلاء الأشخاص الذين ينظرون في منازعات الناس وخصوماتهم ، وإنما يختلف الأشخاص الذين يتولون هذا الأمر من حالة لأخرى بحسب الظروف . أضف إلى ذلك أن هؤلاء الشيوخ لا يتمتعون بحكم الأوامر القبلية بأي قدر من السلطة السياسية تحول لهم حق إصدار أحكام قاطعة ملزمة أو تنفيذها بالقوة . ولذا كانت أحكامهم تتخذ في العادة شكل ضائع وتوصيات يحق للأطراف المتنازعة قبولها أو رفضها ، وإن كانوا يرضخون لها في أغلب الأحوال ويتقبلونها لأسباب اجتماعية أو دينية تنطق بمكانة هؤلاء الشيوخ وبما يتمتعون به من مكانة دينية وقوى روحية خاصة . وعلى أية حال فإن الرأي الذي يستفهمه بعض علماء الأنثروبولوجيا والذي يميل إلى إنكار القانون على المجتمعات البدائية متأثر إلى حد كبير بنظر شك بكتابات ونظريات علماء القرن التاسع عشر وبالزعة التطورية التي كانت تسود في ذلك الوقت والتي كانت تقترض أن القانون نشأ نتيجة لتطور من مرحلة العرف إلى التشريع ، فقد كان الاعتقاد السائد هو أن التشريع لم يكن معروفاً لدى البدائيين أو لدى المجتمعات الأولى للبكرة ، ومن هنا كنا نجد أن سير هنري مين مثلاً يفترض وجود مرحلة مبكرة كانت تختلط فيها القواعد الدينية والقانونية بقواعد العرف والأخلاق رغم اختلاف خصائصها ، وأن القانون لم يتصل إلا في مرحلة تالية من تاريخ الإنسانية نتيجة لتقدم الفكر^(١).

وتلقى هذه النظرة معارضة قوية من معظم الكتاب المحدثين الذين ساروا وراء مالفينوسكي ونهبوا نهج في الاهتمام بدراسة قواعد وتنظيم الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية واعتبروها «نظماً قانونية» لأن لها قوة وفاعلية القانون في المجتمع

(١) Malinowski, op. cit., p. 15. وقد أخطأ كثير من العلماء فهم رأي مين وذهبوا

إلى القول بأنه كان يرى أن الدين هو الأصل الأول الذي انبهر منه القانون بينما كان مين يهدف في الواقع إلى تبين الثلاث للبادئة — أو ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا المحدثون بالسلطة الوطنية — بين القانون والدين وقواعد العرف والأخلاق . وربما كان السؤل عن شمول هذا الخطأ بين الكتاب المحدثين هو ديلوند في كتابه من « القانون البدائي »

AB. Diamond; *Primitive Law*, Watts 1936 and 1960
الميل إلى كتابات سيجل وغيره من العلماء . أنظر Seagle, *The Quest for Law*, op. cit., Ch. X.

الحديث على الرغم من أنها قد تقتصر إلى جنى الناصر التي يمتد بها قضاء القانون أركاناً هامة وميزة للقانون بمناه الدقيق . فالينوفسكي وأتباعه يرون أنه من الخطأ التحكم بكل الشروط التي يضعها هؤلاء الفقهاء وبخاصة فيما يتعلق بوجود هيئة متخصصة لممارسة القضاء والحكم بين الناس وإصدار الأحكام التي تلتزم الأطراف المتنازعة بتنفيذها . فمثل هذه الشروط لا يمكن أن تتوفر إلا في نوع معين من المجتمعات التي بلغت درجة معينة من التقدم والرفق والتخصص والتفقد مما لا يتوفر كله للمجتمعات البدائية ولكثير من المجتمعات التقليدية كجماعات البدو الرحل مثلا التي تختلف اختلافاً جوهرياً في بنائها الاجتماعي عن المجتمع الحديث . وعلى ذلك فالأقرب إلى العقل وإلى العلم حين ندرس مشكلات الضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات أن نأخذ في الاعتبار كل النظم التي تؤدي نفس الوظيفة التي يحققها القانون في المجتمع الحديث بضم النظر عما إذا كانت تتوفر فيها كل الشروط والعناصر التي توجد في النظم القانونية الحديثة والتي تعتبر على أية حال مسائل شكلية لا تثير شيئاً من طيبة هذه النظم ووظيفتها في الحياة الاجتماعية . ومن هنا كان مالنوفسكي وأتباعه يميلون إلى توسيع مفهوم القانون بالنسبة للمجتمع البدائي بحيث يشمل كل عناصر ومكونات الثقافة السائدة في المجتمع والتي تسهم بشكل أو بآخر في إقرار الأمن واستتباب النظام وتوطيد الضبط الاجتماعي ، وعلى ذلك فإنهم يرون ضرورة اعتبار العرف في هذه المجتمعات بمثابة القانون في المجتمع الحديث لأن له سلطة عليا عاتل سلطة القانون خاصة وأنه يساندها ويؤثرها الدين والسحر وقوة الرأي العام القاهرة .

يد أن هذا الليل إلى توسيع مفهوم القانون أدى إلى كثير من التضارب والتناقض في التريغات التي حاول علماء الأنثروبولوجيا صياغتها نتيجة لعدم اتفاقهم على تحديد العناصر الثقافية التي تعتبر عوامل في الضبط الاجتماعي . بل إن هذا التضارب كثيراً ما يبدو في كتابات نفس الكاتب بل وفي الكتاب الواحد . ولعل أفضل مثل لذلك هو التريغات العديدة التي وضعها مالنوفسكي نفسه لقانون البدائي ، فهي تختلف ليس فقط في ألفاظها بل وأيضاً في مضامينها . وقد يكون السئول عن ذلك — إلى حد ما — تجربته الحقلية بين سكان جزر القروبريانند Trobriand الذين عاش معهم في الفترة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ تمكن خلالها من التعق في دراسة ثقافتهم وتحليل نظمهم الاجتماعية للتشابة مما أدى به في النهاية إلى أن

يرى النور الذى يلعبه النظام الاقتصادى وعلاقات القرابة وشمار الدين وطقوس السحر وغيرها فى الضبط الاجتماعى .

وقد كان مالفوسكى قبل أن يقوم بهذه الدراسات الحقلية الركيزة يعمر استخدم كلمة « القانون » على المعايير الاجتماعية التى لها القدرة على توقيع ما يسميه بالجزاءات الاجتماعية الإيجابية على أعضاء المجتمع . ولكن هذا الموقف خبير تقيراً كبيراً فى كتابه عن « الجرعة والعرف فى المجتمع التوحش » ، إذ نجد فى المقدمة (صفحة ٢) يستخدم كلمة « القانون البدائى » استخداماً واسعاً فضاءاً بحيث يشمل « كل القوى المختلفة التى تسهم فى استنباط النظام والتجانس والتماثل فى الحياة البدائية » . ولم يلبث مالفوسكى أن عكف فى الكتاب نفسه (صفحة ٤٧) على تبيين الفوارق الكبيرة التى تفصل بين القانون وبقية المعايير الاجتماعية كالأخلاق وقواعد السلوك وأوامر الدين وما إليها على أساس أن الناس أنفسهم فى مجتمع التروبريانة يميزون بالفعل بين القانون وهذه المعايير الاجتماعية التى مهما يكن من قوتها وسلطانها وتحكمها فى سلوك الناس فإنها لا تبلغ فى ذلك الحد الذى تصل إليه القواعد القانونية . فمع أن جانباً كبيراً من القواعد العملية التى تحكم فى سلوك أفراد المجتمع البدائى وتصرفاتهم تستند إلى الجزاءات الدينية مثلاً فإن هذه الجزاءات لا تعتبر كافية فى حد ذاتها لتحكم الناس بتلك القواعد والأوامر ، خاصة وأن قوى الدين قوى مجردة وغير ملموسة (صفحة ٦٧) بينما تحتاج القواعد الحيوية الجوهرية فى حياة الفرد والمجتمع إلى جزاءات من نوع آخر تكون أكثر تشخصاً بحيث يدركها الرجل العادى بسهولة ويسر ، وهو ما يتوفر فى القواعد القانونية . ولعل الفارق الأساسى الذى يميز قواعد القانون عن غيرها من القواعد هو أن القواعد القانونية تعتبر بمثابة الزامات بالنسبة لشخص معين وحقوق بالنسبة لشخص آخر فى المجتمع . وعلى هذا الأساس فإن القواعد القانونية لا تخضع للدوافع والأهواء النفسية الخاصة وإنما تخضع لجهل اجتماعى محدد يوجد خارج الفرد وتتميز هذه القواعد القانونية بأنها قوى ملموسة تقوم على الاعتماد المتبادل وتحقق فى تبادل الخدمات بين أفراد المجتمع (صفحة ٥٥) ولكن على الرغم من كل هذه الجهود التى بذلها مالفوسكى لى يوضح معنى القانون البدائى . . ويميزه عن غيره من المعايير الاجتماعية فإنه يذكر لنا فى الوقت نفسه أن « القانون يشمل التماسك كلها وكذلك كل التركيب القبلى لمؤلاء

البدايين » وينعبد في ذلك إلى حد اعتبار الشعار الجنائزية أموراً قانونية (صفحة ٣٣) (١).

وليس من شك أيضاً أن كثيراً من القموض والتضارب والتناقض التي تشوب الكتابات الأنثروبولوجية عن «النظم القانونية» البدائية يرجع إلى استخدام علماء الأنثروبولوجيا للمصطلحات القانونية الحديثة في معرض كلامهم عن «القانون البدائي». ورغم ما يوجد من اختلاف كبير بين ثقافات ونظم المجتمع البدائي البسيط والمجتمع الحديث المقدر والظروف التي تحيط بكل منهما. والواقع أن مثل هذه الصعوبات تظهر في بعض المجالات الأخرى وبخاصة في مجال دراسة الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية، إذ يميل كثير من العلماء إلى استخدام المصطلحات الاقتصادية الحديثة في كلامهم عن النظم الاقتصادية البدائية، فدرجة أن بعضهم يستعملون مصطلحات مثل «رأس المال» أو «الشيوعية البدائية» أو «الاشتراكية» في وصفهم لتلك النظم. ومهما يكن من شيء، فالهم من هذا كله هو أن الاتجاه السائد الآن بين علماء الأنثروبولوجيا هو أن للشعوب البدائية نظمها القانونية الخاصة بها التي تنظم سلوك الناس وتحكم علاقاتهم بعضهم بعض وتعرض على أطفالهم جزاءات مبنية يحددها العرف والتقاليد ويخضع الناس على الرغم من عدم وجود هيئة سياسية منظمة ذات تكوين محدد تولى الإشراف على ذلك وتلتزم إلى القوة الفيزيائية في تطبيق هذه الجزاءات على ما يحدث في المجتمع الحديث.

(١) يجد القارئ عرضاً متيناً لأراء مالينوفسكي عن القانون البدائي في المقال القيم الذي كتبه الأستاذ شايرا من «نظريات مالينوفسكي في القانون». انظر : Schapera, L.; "Malinowski's Theories of Law" in Firth, R., (ed.); *Man and Culture: An Evaluation of the Work of Malinowski*, Routledge and Kegan Paul, 1957, pp. 139-55.

والواقع أن مثل هذا الخلط والتضارب موجود عند كثير من الكتاب فلا نجد سيدني هارتند يقول إن «القانون البدائي هو في حقيقة الأمر كل قواعد العرف التي تسود في القبيلة بحيث لا تكاد تجد شيئاً يخل من قبضته S. Hartland; *Primitive Law*, 1924, p. 5. ويطلق الأستاذ هوبل Hoebel على ذلك بقوله إننا لو أخذنا هذا القول على علاته لكان منته أن أساليب صنع التضارب مثلاً وطريقة شطف حجر الصوان أو برد الأسنان ووسائل التجميل وكل الممارسات الاجتماعية الأخرى التي تسود في المجتمع تدخل في تكوين القانون. ويستبعد هوبل أن يكون هذا هو ما تصده هارتند وإن كان هارتند نفسه لم يبين لنا بطريقة جلية لماذا يبنيه بالموضوعات القانونية أو الأسس التي تختار بمقتضاها تلك القواعد التي تؤلف القانون. انظر : Hoebel, op. cit.; pp. 20-21.

ولقد صاحب ذلك كله مناقشات طويلة تدور حول نوع القانون الذى تعرفه الشعوب والمجتمعات البدائية ، وكانت الفكرة السائدة فى القرن التاسع عشر بين العلماء المتطورين هي أن الرجل البدائي يعيش في حالة فوضى شاملة نتيجة لعدم وجود الأدلة الحكومية القوية الرادعة التي يمكن أن تحرف على تصرفات الناس وتنظم علاقاتهم . فقد كانت المجتمعات البدائية تعيش في أغلب الأحوال في شكل زمر اجتماعية صغيرة متناثرة تفصل بينها مساحات واسعة من الأدغال أو الصحراء أو المستنقعات أو أعشاب السافانا أو الامتيس كما كان بعضها يعيش عيشة التنقل والترحال الدائم مما كان يتمتع به قيام حكومات منظمة مستقرة . أضف إلى ذلك أن ظروف الحياة ذاتها كانت تعرض على الناس أن يعيشوا في صراع دائم بعضهم ضد بعض أو ضد جبة الكائنات مما كان يصنع حياتهم كلها بالحروب والإغارات والتخريب والويل إلى القتل وسفك الدم . وبذلك كان « قانون القاب » هو الذى يسيطر على حياة المجتمع الإنسانى في المراحل الأولى للبكرة من ظهور الإنسانية كما أنه هو الذى يتحكم الآن في سلوك الرجل البدائي .

ويحتر سبر هنرى مين أيضاً من أكبر أنصار هذا الرأي ، ولذا كان يرى أن أغلب المشكلات التي تقوم في المجتمع القديم ، وبالتالي في المجتمع البدائي ، مشكلات جنائية وليست مشكلات مدنية ، فإنه كان يمنع من قيام القانون المدني في المجتمعات البدائية عدم معرفة الناس بحقوقهم وبخاصة حق الملكية لأن موارد الثروة كانت حياً مشاعاً بين جميع أعضاء القبيلة . وعلى ذلك فلم يكن الإنسان القديم — وشأنه في ذلك شأن الرجل البدائي في المجتمعات البدائية في القرن التاسع عشر — يعرف للملكية الفردية أو الخاصة . ولكن على الرغم من أن مين كان يحكم على المجتمع البدائي بأنه مجتمع يقوم على القسوة والنفق قد كان يعتقد في الوقت نفسه بأن شرائع العقوبات في ذلك المجتمع لم تكن قانوناً للجرائم Crime بل كانت بالأحرى قانوناً للسل أو الضرر Wrong ، وذلك على أساس أن الأذى كان يعتبر موجهاً ضد فرد معين أو ضد الجماعة الضيقة التي ينتمي إليها هذا الفرد وليس ضد المجتمع ككل .

كما أن النظر في هذه المنازعات وتوقيع العقوبة على اللتدى كانت تتواءم هذه الجماعة الضيقة التي أساسها ذلك الضرر وليس المجتمع كله . أى أن اللتدى عليه يقوم بنفسه أو بمساعدة أهله وأصدقائه برد العدوان وتوقيع العقوبة على اللتدى . ففي بعض الشعوب البدائية التي تعرف أزواج الأحادي أو اللو تزواج الذي يقتضي فيه الرجل زوجة واحدة نجد أنه حين يرتكب الزوج جريمة الزنا فإن الوسيلة للشرعة لعقابه هي أن يترك أمره للزوجة نفسها التي تقوم بطعنه بالحرب بحيث لا يؤدي ذلك إلى قتله . بينما نجد أنه إذا ارتكب الزنا مع إحدى محارمه فإن عقوبته تكون القتل على الفور . وفي هذه الحالة أيضاً يقوم أهله أنفسهم بتوقيع العقوبة عليه بدون محاكمة .

ويرفض معظم علماء الأنثروبولوجيا المحدثين رأى مين وينهيون إلى أن المجتمع البدائي يعرف نوعي القانون الجنائي وللدى على السواء . بل إن البعض من أمثال ميك Meek^(١) ينهيون إلى حد القول بأن ما يعتبر جرائم في المجتمع الحديث يعتبر جرائم أيضاً في المجتمع البدائي لعدم اختلاف عقلية الإنسان في كلا المجتمعين . وليس من شك في أن في هذا القول كثيراً من التلاوة . فبعض الحالات التي تعتبر جرائم موجهة ضد المجتمع وحاقب عليها المجتمع ككل مثل القتل ينظر إليها المجتمع البدائي على أنها مسائل تهم الطرفين المتنازعين فقط ويتم علاجها إما عن طريق الأخذ بالثأر أو دفع التعويض للسبب لأهل القتل دون أى تدخل من المجتمع كله . وقد دقت هذه الحالات بعض العلماء إلى التطرف في آرائهم بحيث يعتبرون معظم ، إن لم يكن كل حالات الاعتداء أو النزاع في المجتمع البدائي تقع تحت طائلة القانون للدى وبذلك يقفون موقفاً مناهضاً تماماً لرأى مين .

ومع ذلك فهناك حالات يعتبرها المجتمع البدائي من الجرائم الكبرى التي يحاقب عليها المجتمع ككل لأنها تعرض حياته وكيانه للخطر . ولعل أفضل مثال لذلك هو خرق قواعد الإكسوجلية في المجتمعات الطوطمية ، وهي القواعد التي تحتم على الشخص الزواج من خارج عشيرته . فالخروج على هذه القاعدة يترتب عليه تعرض

(١) أنظر في ذلك كتابه Meek, C.K.: *Law and Authority in a Nigerian Tribe*, Oxford, U.P. 1937 and 1960.

الصغيرة كلها لضرب وشمه أرواح الإسلاف والطواطم مما يعرض للجمع كله للأذى ، ولذا يقوم الجمع ككل بما كلفه الجاني وتوقيع عقوبة القتل عليه . كذلك يعتبر السر الأسود في بعض المجتمعات من الجرائم الكبرى نظراً لأنه يستعدى الأرواح والقوى الخفية القاسية ضد أعدائه وبذلك يستدعيها للتدخل في حياة الناس بقصد الإيقاع بهم لتحقيق بعض الصالح الخاصة مما يعرض بالتالي حياة الجمع كله للخطر ،

ولذا كانت هذه المجتمعات التي تحرم السر الأسود تعاقب عليه بالقتل . وهذا للوقوف نفسه يقفه المجتمع إزاء الأعمال التي يأتينا بها بعض الأفراد ويترتب عليها تعرض موارد الطعام الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع كله للخطر . فالإسكيمو مثلاً يعتمدون إلى حد كبير في معاشهم على أسماك الصيل Seals الكبيرة التي تعتبر في الحقيقة من أهم عناصر طعامهم ، بالإضافة إلى الاستفادة منها في بعض النواحي الأخرى إذ يصنعون من أشواكها الكبيرة أنواعاً معينة من الحراب ، كما يستخدمون دهنها وزيتها في الوقود والتدفئة والاستضافة . وتتوافر أسماك الصيل في مناطق الإسكيمو في مواسم معينة بالذات ولذا ينظم المجتمع كله عمليات صيدها بحيث يحرم على أي شخص أن يخرج للصيد في غير الفترات التي تحددها الجماعة خشية أن يهرب السمك أو يهاجر إلى أماكن أخرى . ويحظر الخروج على هذه القاعدة بجرمة موجبة ضد المجتمع وعقاب عليها بالقتل . وهذا نفسه يحدث عند بعض قبائل الهنود الحمر التي تعتمد في حياتها على الجلموس البري ولذا فهي تحرم على الأفراد الخروج للصيد إلا في أوقات معينة أيضاً حين تقوم الجماعة كلها بالصيد الجماعي . وفي مثل هذه المواقف تصدر العقوبة على الجاني من المجتمع كوسيلة للدفاع عن كيان المجتمع ووجوده .

ولكن إلى جانب هذه الأفعال التي تدخل في نطاق القانون الجنائي هناك أفعال أخرى في المجتمع البدائي أقرب في طبيعتها إلى القانون المدني وقصد بها على الخصوص تلك الأفعال التي تقوم في أساسها على التعاقد بين الأفراد أو بين الزمر الاجتماعية أو الجماعات المحلية التي يتألف منها المجتمع الكبير والتي يتمسك بها أطراف التعاقد وبراعونها بكل دقة خشية التعرض للعقاب والمؤاخفة . وأفضل مثل ذلك هو نظام التبادل الذي درسه لنا الأستاذ مالنوفسكي في جزر التروبرياند

Trobriland Islands وأشار إليه في كل كتاباته وبمقدمة كتابه عن «الأرجونوتس» (١) .

تسكن هذه الجزر يمارسون على العموم نوعين من النشاط الاقتصادي : فأما سكان السواحل فإلهم يشتغلون بصيد السمك الذي يؤلف المساعدة الأساسية لإطعامهم . وأما سكان المناطق الداخلية فإلهم يمارسون الزراعة وبخاصة زراعة الخضروات . ويؤلف السمك والخضروات الغذاء المتكامل هناك ، وعلى ذلك كان لابد من أن يتبادل سكان السواحل والمناطق الداخلية السمك والخضروات وعقدت لذلك اتفاقات شفوية بين جماعات معينة من كلا الجانبين تعتبر بمثابة عقود تنظم عملية تبادل هذه السلع الاقتصادية . ويتم عمليات التبادل أثناء حفلات شمائية معقدة يراعى الجانبان فيها بعض المراسم والطقوس والآداب العامة . ويؤلف هذا التبادل الاقتصادي عنصراً قانونياً واضحاً ومحددًا عام التحديد ، وذلك لأن كلا من طرفي التعاقد يشعر بأن عليه التزامات معينة إزاء الطرف الآخر يقوم بمقتضاها بدفع مقابل للسلع التي يتسلمها منه بشرط أن يكون ذلك من نوع الطعام الذي يقوم هو بإنتاجه ويحتاج إليه الطرف الآخر — والواقع أن حاجة كل طرف من طرفي التعاقد إلى الطعام الذي ينتجه الطرف الآخر واعتماده على ذلك الطرف الآخر للحصول على طعام متكامل — وبقول آخر الاعتماد المتبادل بين سكان السواحل وسكان المناطق الداخلية فيما يتعلق بالطعام — يعتبر ضماناً كافياً لتنفيذ هذه الالتزامات بكل دقة ، بل إنه يعتبر سلاحاً ماضياً ضد من تسول له نفسه الخروج على قواعد هذا العقد الشفوي لأن التوصل من الالتزامات معناه في الحقيقة أن يحكم المرء على نفسه بالموت جوعاً لأنه لن يجد من يقبل به ذلك الدخول معه في علاقات للتبادل وذلك بالإضافة إلى ما يلحق سمته وشرفه من الأذى حين يعرف المجتمع كله بقتله وتهربه من القيام بهذه الالتزامات . ومن هنا كانت هذه الاتفاقات غير المكتوبة تعتبر في حقيقة الأمر عقوداً ملزمة تستند في تنفيذها على الحاجات المتبادلة وعلى الرغبة القوية للفرق للتبادل ثم على عنصر العلانية التي يصاحب عمليات التبادل التي تتم أثناء هذه الحفلات الشمائية . وللهم من هذا كله هو أن المجتمع البدائي يعرف

اقانون للذي انتهى كان يجب على علماء القرن التاسع عشر أن ينكروه عليه نتيجة
 لتصوراتهم الخاصة عن العقليّة البدائية والظروف التي يعيش فيها الرجل البدائي
 والنظم الإجتماعية التي تسود في المجتمع البدائي ، تلك التصورات التي كانت تتخيل
 الرجل البدائي تمشيّاً مع نظرية التطور يعيش في خصومة دائمة وصدام مستمر عنيف
 مع غيره من الناس بحيث تمتع الحياة للنظمة والعلاقات الإجتماعية التي تقوم على
 معرفة الحقوق والواجبات والالتزامات للتبادلة .

ولقد حاول رادكليف براون أن يخرج للنقاشه من دائرة القانون الجنائي والقانون المدني نظراً لما يلابس استخدام هذين المصطلحين من إيهام وغموض، ووجد أنه قد يكون من الأوفق أن نكلم عما يسميه بقانون الأخطاء أو القنوب العامة وقانون الأخطاء أو القنوب الخاصة وبذلك تمكن رادكليف براون من أن يغفل تماماً كلمتي «القانون الجنائي» و «القانون المدني» من كتاباته عن المجتمع البدائي^(١). وكان يستند في رأيه إلى أن الفصل يتبرخ خطأ أو ذنباً عاماً إذا أدى إلى رد فعل منظم من ناحية المجتمع كله أو من إحدى الهيئات التي تمثل سلطة المجتمع وبمحيث ينتهي الأمر إلى تحديد المسؤولية وإلقائها على شخص أو أشخاص معينين ثم توقيع العقوبة عليه أو عليهم بإسم المجتمع كله. ويطلق رادكليف براون على ذلك اسم «الحد أو الجزاء العقابي» أي عقوبة القنب العام. ويتخذ الجزاء العقابي عدة صور وأشكال تتوقف على نوع القنب أو الخطأ ولعل أبسط أشكاله هو رد الفعل الذي يديه المجتمع ضد الفعل الصادر من أحد أفراده والذي يغضب بعض للشاعر الحقيقة الاجتماعية بحيث ينبج عنه قيام حالة قلق أو تور اجتماعي Social dysphoria. ويؤدي رد الفعل الصادر عن المجتمع ككل وظيفة مزدوجة: فهو يجبر من ناحية عن الشعور بالسخط أو الاستنكار الجمعي للفعل الصادر من الجاني كما يجبر من الناحية الأخرى عن رغبة المجتمع في استرداد توازنه القديم والمحافظة على حالة الاستقرار الاجتماعي عن طريق توقيع العقوبة على الجاني نفسه وردع غيره من الناس وتخويفهم من اللصير الذي سوف يلاقونه فيما لو ارتكبوا ذنباً أو «أخطاء» مماثلة. ويأتي تحت «قانون» القنوب العامة الأمثال التي تهدد المجتمع كله مثل إلزاما بالمحارم والسر الأسود وتكرر خرق تقاليد القبيلة من الشخص نفسه وانتهاك حرمة الأشياء والأماكن القدسة والقذف في الآلهة والتشكيك في القوائد الدينية التي يدين بها المجتمع وعلى ذلك يمكن القول في رأي رادكليف براون أن «الجزاء العقابي» يوقع على القنوب أو الأخطاء

(١) ولكنه لم يسط على أية حال كلمة «قانون» ذاتها وظل يكلم عن القانون البدائي رغم إنكاره وجود مثل هذا القانون.

التي ترتكب ضد مقدسات المجتمع كالتقاليد وقواعد العرف والآلهة ، ولذا يعتبر الجزاء العقابي أيضاً وسيلة لإرضاء الآلهة والأرواح التي انتهكت حرمتها نتيجة لذلك الفعل .

والواقع أن « الجاني » في هذه الحالة يعتبر بمثابة « تابو taboo » أى أنه يصبح شخصاً مدمناً ومحرم على الناس الاقتراب منه أو الاتصال به لأن مجرد وجوده يعتبر خطراً على بقية المجتمع . ومن هنا كانت معظم حالات الذنوب العامة يعاقب عليها المجتمع بالقتل وأحياناً بالنفي والطرده من المجتمع لإزالة « الدنس » وإزالة « التابو » والخطر الذي يهدد حياة المجتمع .

أما الذنوب أو الأخطاء الخاصة فيقصد بها رادكليف براون تلك الأفعال التي يترتب عليها إلحاق الأذى بشخص أو جماعة من الناس والتي قد تتخذ شكل التلف أو الحسارة التي تلحق بالملكات أو الضرر الناجم عن الاعتداء على بعض الحقوق المعترف بها لهذا الشخص أو لهذه الجماعة ، أى أن الخطأ أو الذنب الخاص لا يعتبر موجباً إلى المجتمع ككل ولذا فإن الهيئة التي تنظر في موضوع النزاع تقوم بتعديده الشخص أو الأشخاص الذين تقع عليهم مسئولية ذلك الفعل ثم تحكم عليه أو عليهم بتقديم ترضية كافية للمجنى عليه . أى أن العقوبة هنا لا يقصد بها القصاص للمجتمع ككل بقدر ما يقصد بها تعويض المجنى عليه ورد اعتباره . ويظهر هذا بوضوح في كثير من المجتمعات القبلية في أفريقيا حيث لا يعتبر « القاضى » أو على الأصح « مجلس الشيوخ » الذى تتولى النظر في الخصومة قد أفلح في حل المشكلة إلا إذا تمكن من الوصول إلى إرضاء كل الأطراف المتنازعة . وعلى ذلك فإن رادكليف براون يطلق على هذه العملية اسم « الحد أو الجزاء التعزى » . وتدخل تحت « قانون » الذنوب الخاصة القتل والزنا والمردة والمماطلة في دفع الديون أو الامتناع عن تسديدها . فالقتل في المجتمعات البدائية يعتبر « ذنباً خاصاً » وليس « ذنباً عاماً » أو جريمة عامة لأن الضرر فيه لا يقع على القبيلة كلها وإنما يقع في المحل الأول على البدنة أو العائلة الكبيرة أى على الوحدة القروية التي ينتمى إليها القاتل . ولذا فإن هذه الوحدة القروية هي التي تتولى البحث عن القاتل وتوقيع العقوبة عليه هو شخصياً أو أحد أفراد بدنته نظراً لأنها هي التي حرمت من ذلك القاتل ومن خدماته الاقتصادية على الخصوص . ويؤكد من هذا أيضاً أن كثيراً

من حالات القتل في المجتمعات البدائية يقضى الأمر فيها ليس إلى التآمر القدي تولاة بدمه القتل على أية حال وليس المجتمع كله — وإنما يدفع الدية أو التعويض كما أن الشخص أو الأشخاص الذين يتولون النظر في مثل هذه الحالات يحملون جهدهم للوصول إلى حل وسط يرضى عنه طرفا النزاع^(١).

* * *

ولم يكن هدفنا أن يستوعب هذا المقال القصير كل أوجه الخلاف بين القانون الحديث والقانون البدائي أو أن نعرض كل نظريات علماء الأنثروبولوجيا والقانون عن طبيعة « القانون » فلا يزال هناك كثير من نواحي الخلاف التي يدور حولها كثير من الجدل والناقشة .

وكل ما يري إليه هذا المقال هو توجيه الأنظار إلى أحد الموضوعات الهامة التي يتعرض لها علماء الأنثروبولوجيا المحدثون في محاولاتهم فهم المجتمع الإنساني في عمومه والمجتمعات التقليدية بوجه خاص ، وإلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلات التي يقابلونها أثناء ذلك ، وبخاصة حين يتعرضون للنظم التي قد تكون أقرب في طبيعتها إلى بعض العلوم الإنسانية الأخرى ويهتم بها فئات أخرى من العلماء كما هو الحال في دراسة النظم القانونية والنظم الاقتصادية التي نحتاج إلى نوع معين من الإعداد والتخصص قد لا يتوفر لدى كل الأنثروبولوجيين . ولكن مهما يكن من أمر الاختلاف بين علماء الأنثروبولوجيا والقانون حول هذه المسائل وغيرها فإن الإنجاز الأنثروبولوجي في دراسة النظم القانونية في المجتمع التقليدي أو البدائي يحتم أن تكون هذه الدراسة في ضوء البناء الاجتماعي الشامل لتلك المجتمعات على اعتبار أن النظام القانوني في أي مجتمع من هذه المجتمعات المحلية الصغيرة يتأثر بالضرورة ببقية النظم والظروف الأخرى السائدة في ذلك المجتمع ويؤثر فيها . ولقد أتاح هذا الإنجاز لعلماء الأنثروبولوجيا أن يوسعوا من مفهوم القانون بحيث يشمل كل ما من شأنه تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع سواء أكانت هناك محاكم بالمعنى الدقيق للكلمة

Radcliffe-Brown, "Primitive Law" and "Social Sanctions", (١)
in *Encyclopaedia of the Social Sciences*, MacMillan, N.Y. 1933.

أو لم تكن ، وسواء أكانت توجد فيه قوة تنفيذية ونظام للرؤساء أو لم يوجد ، وسواء أكان رأى هؤلاء الرؤساء - حين يوحدون - رأياً نهائياً قاطعاً وملزماً أو مجرد رأى استشارى غير ملزم . وعلى ذلك فهم يدخلون في نطاق القانون والنظم القانونية كثيراً من العناصر التى لا يأخذ بها القانون الحديث مثل قواعد العرف التى تنتج في المجتمع البدائى بقوة هائلة وسطوة أوسع وأقوى من سطوة القانون في المجتمع للحضر الحديث ، ومثل العلاقات القرابية والمصالح الاقتصادية بل أيضاً السر والدين ، على اعتبار أن الجريمة في كثير من هذه الشعوب تعتبر إثمياً في الوقت نفسه . وكل هذا يدل على مدى ما تتميز به الدراسات الأنثروبولوجية لنظم القانون البدائية من تقدر وتشعب وطرافة ، ومدى ما تثيره هذه الدراسات من مشكلات تختلف في طبيعتها عن للمشكلات التى يمرض لها علماء القانون في المجتمع الحضر والتى نرجو أن نعرض بعضها في مقالات تالية .

أم المراجع

- Cairnes, H.; "Law and Anthropology in Calverton, N.F. (ed.), *The Making of Man*, The Modern Library, 1931.
- Cardozo, B.N.; *The Growth of the Law*, 12th edition, Yale, U.P. 1963.
- Diamond, A.S.; *Primitive Law*, Watts, 2nd edition, 1950.
- Elias, T.O.; *The Nature of African Customary Law*, Manchester U.P. 1956.
- Firth, R. (ed.); *Man and Culture : An Evaluation of the Work of Malinowski*; Routledge, 1957.
- Hoebel, E.A.; *The Law of Primitive Man*; Harvard, U.P. 1954.
- Maine, Sir H.S.; *Ancient Law*.
- Malinowski, B.; *Crime and Custom in Savage Society*, Kegan Paul, 1926.
- Radcliffe-Brown, A.R.; "Social Sanctions and "Primitive Law" in, *Structure and Function in Primitive Society*. Cohen & West, 1952.
- Seagle, W.; *The Quest for Law*, N.Y. 1941.

ظاهرة النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة

دراسة إحصائية

الركنر سبر عويس

رئيس وحدة بحوث الجريمة والأحداث

تتناول الدراسة الحالية بعض الموضوعات . . هي :

١ - المقدمة .

٢ - فقرة مكافئة النشل بمحافظه القاهرة .

٣ - عرض إحصائي لظاهرة النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة

حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ .

٤ - نتائج الدراسة ومحاولة تفسير أهمها .

٥ - الخاتمة .

أولاً - المقدمة :

لا يخفى على القارئ أهمية دراسة ظاهرة النشل في محافظة القاهرة في ضوء الظروف الاجتماعية القائمة بصفة عامة ، وأهمية هذه الدراسة في محيط النساء بصفة خاصة . . فقد عانى المجتمع المصري ، ولا يزال ، كثيراً من الآثار الاجتماعية للترتبة على وجود ظاهرة كظاهرة النشل فيه . . وفي ضوء هذه الآثار الاجتماعية أبدى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحماية اهتماماً جدياً بهذه الظاهرة

جمعت البيانات الإحصائية الأستاذة سهر لطفي . . وقام . تحت إشراف كاتب المال ، بصريح هذه البيانات وجدولتها كل من الأستاذين علي جلي وعبد الكريم الأحول . . واشترك في هذه السليبات الأستاذة نجوى حافظ والأستاذة سهر لطفي . . وجمعت الأخيرة وأستاذ عبد الكريم مادة فقرة مكافئة النشل بمحافظه القاهرة . .

وقد بدأ دراستها في محيط الأحداث أولا .. ثم قام ، ثانياً ، بدراستها كظاهرة ، منذ تسجيل ، أول حادثة نشل ارتكبت ، في السجل الجنائي بمحافظة القاهرة حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ ، حتى يقف على مداها وأبعادها . وللقال الحالي يمثل جزءاً من الدراسة الثانية .. وهو يقتصر على دراسة الظاهرة في محيط النساء .

والنشل جريمة من جرائم سلب الأموال والاعتداء عليها . فهو صورة من صور السرقة التي هي « اختلاس مال منقول مملوك للغير » ويحتر النشل بحسب العقوبة التي قررها المشرع المصري لهذه الجريمة . وهي الحبس أصلاً جنة . ويلاحظ أن جريمة النشل من الجرائم التي يجب إثباتها . ذلك لأن أغلب الضبوطات فيها يكون قهراً . . . وهذه كما هو واضح ، ليست في ذاتها مجدية كدليل بالإدانة . . . إلا في حالات نادرة تسند لها الظروف وللإبسات . ويلاحظ ، أيضاً ، أن حالات ضبط النشالين والنشالات متباينين ، حالات نادرة .

والمرأة في بلادنا كانت ولا تزال العمود الفقري للأسرة المصرية . فكيان الأسرة الصالح يتوقف إلى حد كبير على صلاح الأم وانحراف الأم يعني هدم الأسرة . أى الوقوف في سبيل أداء وظائفها الاجتماعية الهامة . . . ومنها القيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأطفال الأسرة . . . أى القيام بشؤون المواطنين الصالحين الذين يستطيعون أن يؤديوا أدوارهم الاجتماعية التي يتوقعها منهم المجتمع . .

والمرأة النشالة هي امرأة منحرفة ما في ذلك من شك . . ولا نتوقع منها أن تؤدي أدوارها الاجتماعية كزوجة أو كأم كما ينبغي أن تؤدي هذه الأدوار الاجتماعية . . بل لعلها أن تكون معول هدم وتحطيم في مجتمع قوم بيناته في الوقت الحاضر . . . أى المجتمع الجديد . . المجتمع الاشتراكي . فلاحظ أن النشالة تبدأ عمليات النشل في السالب ، في سن الحداثة . . . قد لاحظنا أن أول حادثة نشل في محيط النساء في محافظة القاهرة ، ارتكبتها أنثى قد بلغت من العمر نحو عشر سنوات . وقد ارتكبت هذه الحادثة في عام ١٩٢٦ في قسم الأزبكية . . وظلت هذه الأنثى ترتكب حوادث النشل حتى الآن . . وقد سجل لها سبع حوادث نشل فقط . . . ولعلها أن تكون قد ارتكبت حوادث أخرى غير منظورة . وكان آخر حوادث النشل للسجلة قد ارتكبتها في عام ١٩٥٩ في قسم الوايلي . وهذه السيدة مولودة بمحافظة القاهرة . .

وهي تُسمى الآن بالطرية . وقد بلغت نسبة النساء اللاتي بدأن حياة النشل في سن ٢١ فأقل نحو ٦٢,١٦ ٪ . وكانت نسبة النساء اللاتي بدأن حياة النشل منهن في سن ١٧ فأقل نحو ٣٤,٤٤ ٪ . وقد لاحظنا ، أيضاً ، في ضوء الخبرة الواقعية ، أن النشالة تعمل على تدريب أبنائها وبناتها الصغار على عمليات النشل ، وأنها إذا ما تزوجت كان زوجها واحداً من النشالين أو من الأشخاص الذين على شاكرتهم .

وقد تمهد مجال الدراسة ، في ضوء البيانات الموجودة في بطاقات النشالات بفرقة مكافئة النشل بمحافظة القاهرة . . وقد انضغ أن عدد النشالات للسجلات في بطاقات منذ تسجيل أول حادثة نشل ارتكبها شخص نشال في محافظة القاهرة حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ : ٢٣٨ نشالة .. وكان عدد الأشخاص النشالين ، في خلال هذه الفترة ، ٣٢٥٥ شخصاً . أى أن نسبة النشالات منهم نحو ٧,٣ ٪ .

ويلاحظ أن لكل بطاقة من بطاقات التسجيل وجهين .. بالوجه الأول بيانات تضمن :

- ١ - الاسم . ٢ - اسم الشهرة . ٣ - أتحال أسماء أخرى . ٤ - العنوان .
- ٥ - سنة الميلاد . ٦ - البلدة . ٧ - وصف عام للشكل (الشعر ، الجسم ، العينان ، والعلامات المميزة) . ٨ - للهنة . ٩ - المحال التي تردد النشالة عليها . ١٠ - يان بالأقرب والعارف .

وبهذا الوجه أيضاً صورتان فوتوغرافيتان ، إحداها لوجه النشالة والكفتين والأخرى صورة جانبية .

أما وجه البطاقة الآخر فنجد فيه بياناً عن «وابق النشالة والحوادث التي ضبطت فيها . . ومبين عن كل مابقة رقها ومكان ارتكابها وتاريخ وقوعها والطريقة التي ارتكبت بها .

وقد ارتكزت الدراسة الحالية على معالجة بعض البيانات هي :

- ١ - سنة الميلاد . ٢ - البلدة . ٣ - محل الإقامة . ٤ - للهنة .
- ٥ - الأسلوب الإجرامى . ٦ - السوابق (مكان ارتكابها وتاريخ وقوعها) .

وفي ضوء ما سبق يكون المجال للسكاني للدراسة الحالية هو محافظة القاهرة ، ويكون مجالها الزمني الفترة منذ تسجيل أول حادثة نشل ارتكبتها امرأة (أى في عام ١٩٢٦) حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ ، ويكون مجالها البشرى النساء النشلات اللاتي تم تصويرهن حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ . وتصور الشالة عادة عند القبض عليها لأول مرة .

وقد تم جمع البيانات في ضوء تحديد مجالات الدراسة المشار إليها . . ثم تم تفرضا وجداولها وتحليلها واستخراج نتائجها . . وحاولت الدراسة تفسير بعض هذه النتائج . . ولذلك تعتبر الدراسة الحالية أساساً دراسة إحصائية . . أى استخدم فيها ، بصفة خاصة ، أسلوب العرض الإحصائي .

وقد استخدمت الدراسة الحالية ، بالضرورة ، بعض المفاهيم . . وأهم هذه للمفاهيم هي :

١ - مفهوم النشل . ٢ - مفاهيم طرق النشل . ٣ - مفهوم الشالة الخطرة . ٤ - مفهوم الاحتمال .

وللتصود بمفهوم النشل هو : اختلاس مال منقول مملوك للغير بطرق خاصة وبشرط وجود الشخص المجنى عليه . . وأن يكون الاختلاس منه مباشرة ومن أمثلة ذلك اختلاس حافظة نقود أو ساعة يد أو قلم جبر . . الخ .

وتتسب طرق النشل ، عادة ، إلى اللسان الذى وقت فيه الجريمة . . ويكون هذا للسان إما في المواصلات العامة أو في الأماكن المزدحمة . . ولكل مكان طريقة خاصة به في ارتكاب الجريمة .

ومن أمثلة النشل في المواصلات العامة أن تتعمد النشالة ، في أثناء سير الأوتوبيس بسرعة ، أن تلتقي بنفسها على المجنى عليه . . فيرتبك حينئذ ويحاول مساعدتها على التهرب . . فتقوم هي في أثناء ذلك بنشله .

ومن أمثلة النشل في الأماكن العامة « نشل يد طريق » و « النشل من ناظم » و « نشل يد من فندق » . . وتمارس النشالات الطريقة الأخيرة عن طريق

الانتماس في الحفلات التي تنظم في الفنادق الكبرى .. حيث تنهب الشاة وحدها أو بصبة زميل . وتقوم بعملية النشل من رجل تراقصه .. أو من أي شخص تعرف عليها في حالة الطام أو في حالة الشاي .. أو قد تصعب الشاة زائرة من الزائرات الآتية من الرف وتبيت معها في الفندق ، وتشلها في أثناء النوم ثم تهرب .

ويكثر النشل من المنازل عن طريق النشالات اللاتي يقمن أنفسهن كدعوات في حفلات الزواج أو اللاتي يؤدين واجب العزاء في المآتم أو اللاتي يستغلن حيلة السؤال عن شقة للإيجار .

ويرجع تحديد خطورة النشاة إلى بعض الاعتبارات منها : كثرة السوابق ، وكثرة الحوادث مع صعوبة القبض عليها ، واستخدام النشاة الأسلوب العنيف عند القبض عليها أو في أثناء التحقيق معها .. وأخيراً سلوك النشاة العدوانى في داخل السجن .

ويقصد بمفهوم الانتحال أن تغير النشاة اسمها خصوصاً إذا ما ارتكبت حوادث نشل عديدة لم يقبض عليها فيها .. فهي تغير اسمها باسم آخر حتى لا تنسب هذه الحوادث إليها .. أى أن الهدف هو التهرب من السوابق الماضية حتى لا تكون سبباً في تشديد العقوبة عليها .

ثانياً — فرقة مكافئة القتل بمحافظة القاهرة :

لم تكن هناك فرقة خاصة لمكافئة النشل قبل عام ١٩٢٣ ، إذ كانت مكافئة النشل تدخل ضمن اختصاص المباحث الجنائية العادية الموجودة في كل قسم من أقسام الشرطة في محافظة القاهرة . ولم تكن توجد مكافئة للنشل بوجه خاص بل كانت هذه المكافئة تدخل ضمن حوادث السرقة .. وبمرور الزمن وجد أن صور الجرائم قد تعددت وأن تخصص المجرمين في صورة من صور الجرائم قد تعدد كذلك .. ومن ثم وجد تخصص الجهة المكافئة لصور الجرائم كل صورة على حدة .. وكذلك للمجرمين المتخصصين كل فئة على حدة . وبأمر من حاكم القاهرة في عام ١٩٢٣ أنشئت فرقة خاصة لمكافئة النشل^(١) . وفي ١٩٥٥/٧/١ أنشئت مباحث الفرق الخاصة وضم إليها النشل .. وأخذت مكافئتها انجماً جديداً .

(١) حينئذ على : الجرعة ووسائل البحث الطبى .. القاهرة ، ١٩٥٩ ،

والفرق الخاصة للشار إليها متعددة وتضمن مجالات نشاطها ما يلي :

- ١ — مكافحة النشل والنصب والاحتيال .
- ٢ — مكافحة سرقات السيارات وأجزائها .
- ٣ — مكافحة سرقات اللوتومسيكلات والدراجات وأجزائها .
- ٤ — مكافحة التزييف والتزوير .
- ٥ — مكافحة التهريب .

والفرض من تخصص كل فرقة من هذه الفرق هو مكافحة أخطام معينة من الجرائم .. وذلك بالعرف على جميع المجرمين للتخصيص في كل نمط من هذه الأخطام .. في جميع أقسام شرطة محافظة القاهرة ، ومحاولة تتبع نشاطهم الإجرامى وتحركاتهم وطرق ارتكابهم لجرائمهم .. وذلك لكي تكون لدى كل فرقة صورة صادقة عن النشاط الإجرامى الواقعى لأخطام الجريمة أو الجرائم التى تكافحها ..

* * *

وفرقة مكافحة النشل والنصب والاحتيال قد أنشئت ، كما ذكرنا من قبل ، في ١٩٥٥/٧/١ . وعين أحد الضباط رئيساً لها يجاونه ضابط آخر مع عدد من ضباط الصف (المخبرين) .. وعمال نشاط رجال الفرقة هو محافظة القاهرة بجميع أقسامها وعددها واحد وعشرون قسماً .. وقد خصص العدد الأكبر من أعضاء قوة الفرقة في مكافحة النشل موزعين على مناطق المحافظة حسب خطوط للواصلات بواقع ضابطين من ضباط الصف لكل منطقة . ويخصص ، عادة ، لبانى البنوك وللصالح الحكومية أو غيرها .. وفي أوقات معينة من كل شهر .. أو في بعض اللامبات التى تستدعى تجمهر الأفراد في مكان واحد مثل مباريات الكرة أو الاحتفالات القومية والدينية .. أو دور السينما — بعض ضباط الصف يقل عددهم أو يكثر حسب الظروف ومقتضيات الأحوال ..

وقد زادت قوة فرقة مكافحة النشل والنصب والاحتيال عند كتابة هذا القال ضابطاً ثالثاً .. أما عدد ضباط الصف فيبدو أنه قليل نسبي في ضوء زيادة حالات النشل في محافظة القاهرة عاماً بعد عام .. وترجع قلة هؤلاء إلى قلة الفئتين للتخصيص منهم .. ولعل هذا العدد أن يزداد في وقت قريب ..

* * *

ويمكن إيجاز وظائف فرقة مكافحة النشل والنصب والاحتيال ، في حدود مجال مكافحة النشل ، فيما يلي :

- ١ — مكافحة النشل بمحافظة القاهرة لكافة أقسامها .
 - ٢ — مساعدة الأهالي على التعرف على النشالين والنشالات .
 - ٣ — تتبع النشالين والنشالات القذاي للوقوف على سلوكهم الإجرامى .
- وأم وميزة لمكافحة النشل هى مطاردة النشالين والنشالات ، بصفة مستمرة أنى وجدوا ... وذلك بالقبض على كل نشال أو نشالة يوجد فى مكان عام مزدحم أو فى وسيلة من وسائل اللواصلات سواء أ كان يقوم بالنشل فعلا أم لا يصل ذلك . وذلك لتحرى عن النشالين والنشالات الممارسين من أحكام ومطلوب القبض عليهم .. أو لرضهم على المجنى عليهم للتعرف عليهم ..
- وتعتبر فرقة مكافحة النشل والنصب والاحتيال تجربة حديثة .. فالحكم لها أو عليها محل نظر .. إلا أن هناك بعض العقبات تقف حبر عثرة أمام أداء رسالتها كما ينبغي أن يكون هذا الأداء .. منها :
- ١ — عدم كفاية القوى البشرية العاملة فى نطاق مكافحة النشل فى ضوء ازدياد حالات النشل عاماً بعد عام ..
 - ٢ — وجود مشكلة الأحداث الجانحين فى المدينة وأثر ذلك فى تكوين عصابات النشل ومدارسه .
 - ٣ — تعقد مشكلة اللواصلات العامة بالمدينة .
 - ٤ — عدم اتخاذ التدابير الحاسمة فى تقويم النشالين والنشالات خصوصاً عند بداية عهدهم بالنشل .
 - ٥ — عدم اتخاذ التدابير الحاسمة فى تقويم النشالين والنشالات الراغبين فى التوبة .
- * * *
- وتحرص فرقة مكافحة النشل والنصب والاحتيال على تسجيل النشاط الإجرامى للنشالين والنشالات فى سجل خاص . وتخصص لكل نشال أو نشالة بطاقة عليها صورتان فوتوغرافيتان .. إحداهما لوجه النشال أو النشالة والكسيتين والأخرى

صورة جانبية .. وتتضمن كل بطاقة بعض البيانات عن كل نشال ونشالة كالأسم والعنوان والسكن والاتصال من عدمه ومدى خطورته وعدد سوابقه وأرقامها ويمكن ارتكابها وأساليبها الإجرائى .. ونوع الأحكام الصادرة منه ومدتها وطريقة عودته إلى الجمرة .. ، كما تشمل الأوصاف البارزة في النشال أو النشالة .. ومدى وجود قرابة للنشال من النشالين والأما كن الذى يتردد عليها وعمله وحالته للدينة . كما يخص النشالين الخطرين' والنشالات الخطرات دوسيات خاصة .

ثالثاً — عرصة إحصائى لقاهرة الفتى فى محيط الفساء فى محافظة القاهرة
حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ :

سنعرض فيما يلى بعض البيانات الخاصة بالنساء النشالات أهمها : عدد النشالات للسجلات فى السجل الجنائى منذ عام ٢٦ حتى ديسمبر ١٩٦٤ وأسماء النشالة لمن وحالات الاتصال ثم الحالات الخطرة ، وسنعرض أيضاً بيانات عن الأعمار وقت الدراسة والأعمار عند ارتكاب أول حادثة نشل .. وبيانات عن محل الميلاد ومحل الإقامة واللينة والحالة الاجتماعية ، وسنعرض أخيراً بيانات عن حوادث النشل التى ارتكبت فى حدود المجال الزمنى للدراسة والأسلوب الإجرائى الذى استخدم فى ارتكابها ..

١ — عدد النشالات :

بلغ عدد النشالات اللاتى سجلن فى السجل الجنائى منذ ارتكاب أنى لأول حادثة نشل . أى منذ عام ١٩٢٦ حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ (٢٣٨) نشالة منهن ست نشالات معروقات وليس لديهن اتهامات سابقة ... ولوحظ أن ١٦ نشالة منهن اسم شهرة أى نسبة نحو ٦,٧٢٪ .. وقد بلغ عدد حالات الاتصال بين هؤلاء النشالات ٣٢ حالة أى نسبة نحو ١٣,٤٤٪ . وفى ضوء تعريف « النشالة الخطرة » لم تتمكن الدراسة الحالية من الحصول على بيانات كافية فى هذا الشأن .

٢ — أعمار النشالات :

وقد بلغت نسبة أعمار هؤلاء النشالات من الأحداث أى اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين سن ١٠ ، سن ١٧ نحو ٨,٤٪ .. وبلغت نسبة النشالات الشابات منهن أى اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين سن ١٨ وسن ٢٥ نحو ٢٥,٦٢٪ . كما بلغت نسبة النشالات اللاتى يحتمل أن يكن أمهات منهن أى اللاتى تتراوح أعمارهن

ما بين سن ١٦ ومن ٤٥ نحو ٨٥,٦٨ ٪ . ويلاحظ أن نسبة الآتي في سن ٦١ فأكثر كانت أقل النسب أى نحو ٠,٨٤ ٪ (انظر جدول رقم ١) .

جدول رقم (١)
توزيع النشالات حسب السن الحالي

النسبة المئوية	العدد	فئة السن
٠,٨٤	٢	١١-١٠
١,٦٨	٤	١٣-١٢
٠,٨٤	٢	١٥-١٤
٥,٠٤	١٢	١٧-١٦
٢,٥٢	٦	١٩-١٨
٨,٤٠	٢٠	٢١-٢٠
٧,٩٨	١٩	٢٣-٢٢
٦,٧٢	١٦	٢٥-٢٤
١٨,٩٠	٤٥	٣٠-٢٦
١٩,٧٤	٤٧	٣٥-٣١
٨,٨٢	٢١	٤٠-٣٦
٧,٥٦	١٨	٤٥-٤١
٥,٠٤	١٢	٥٠-٤٦
٣,٣٦	٨	٥٥-٥١
١,٦٨	٤	٦٠-٥٦
٠,٨٤	٢	٦١ فأكثر
١٠٠,٠٠٠	٢٣٨	المجموع

وقد لاحظنا أن نحو ٣٤,٤٤ ٪ من النشالات ، موضوع الدراسة ، كانت أعمارهن ، عند ارتكاجهن الساعة الأولى ، تتراوح ما بين سن ٧ ومن ١٧ أى كن في سن الحدادة .. وأن نحو ٤٠,٧٤ ٪ منهن كانت تتراوح أعمارهن ما بين سن ١٨ ومن ٢٥ أى كن من الشابات .. أى أن نحو ٢٤,٨٢ ٪ من النشالات فقط

بدان حيلة النشل وهن في سن ١ أكثر من ٢٥ سنة .. (أنظر جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

توزيع النشالات حسب أعمارهن عند ارتكاب السابقة الأولى

النسبة المئوية	العدد	قوة السن
٢,١٠	٥	أقل من ١٠ سنوات
٣,٧٨	٩	١١-١٠
٥,٤٦	١٣	١٣-١٢
٨,٤٠	٢٠	١٥-١٤
١٤,٧٠	٢٥	١٧-١٦
١٢,٦٠	٣٠	١٩-١٨
١٥,١٢	٣٦	٢١-٢٠
٣,٧٨	٩	٢٣-٢٢
٩,٢٤	٢٢	٢٥-٢٤
٨,٨٢	٢١	٣٠-٢٦
٤,٦٢	١١	٣٥-٣١
٤,٢	١٠	٤٠-٣٦
٢,١	٥	٤٥-٤١
٢,١	٥	٥٠-٤٦
٠,٤٢	١	٥٥-٥١
٢,٥٢	٦	غير مبين
١٠٠,٠٠٠	٢٣٨	المجموع

٣ - محل الميلاد :

وقد تبين أن نحو نصف عدد النشالات ، موضوع الدراسة ، قد ولدن في محافظة القاهرة إذ بلغت نسبتهن للثروة نحو ٤٦,٦٢ ٪ ، وبلى هؤلاء اللاتي ولدن في محافظة المنوفية إذ بلغت نسبتهن المئوية نحو ١١,٧٦ ٪ ، وبلى هؤلاء اللاتي ولدن في محافظة البحيرة إذ بلغت نسبتهن المئوية نحو ٩,٢٤ ٪ .. ويلاحظ أن نسب النشالات اللاتي

ولم يولد في محافظات البحيرة وأسوان والسويس والإسماعيلية وقنا كانت منخفضة جداً
 إذ ولدت نشالة واحدة في كل منها . ويلاحظ ، أيضاً ، أن إحدى النشالات كان غدا
 ميلادها خارج الجمهورية العربية المتحدة .. في فلسطين ... (أنظر الجدول رقم ٣) .

جدول رقم (٣)
 توزيع النشالات حسب محل الميلاد

المحافظة	العدد	النسبة المئوية	خارج الجمهورية	العدد	النسبة المئوية
القاهرة	١١٠	٤٦,٦٢	فلسطين	١	٢٣٧
للوفية	٢٨	١١,٧٦			
الجيزة	٢٢	٩,٢٤			
القليوبية	١٠	٤,٢٠			
الشرقية	١١	٤,٦٢			
الإسكندرية	٨	٣,٣٦			
الفيوم	٨	٣,٣٦			
الدقهلية	٧	٢,٩٤			
أسيوط	٧	٢,٩٢			
الشرقية	٤	١,٦٨			
سوهاج	٤	١,٦٨			
المنيا	٣	١,٢٦			
دمياط	٢	٠,٨٤			
بنى سويف	٢	٠,٨٤			
بورسعيد	٢	٠,٨٤			
البحيرة	١	٠,٤٢			
أسوان	١	٠,٤٢			
السويس	١	٠,٤٢			
الإسماعيلية	١	٠,٤٢			
قنا	١	٠,٤٢			
غير مبين	٤	١,٦٨			
المجموع	٢٣٧			٢٣٨	١٠٠

٤ - محل الإقامة الحالي :

وقد اتضح أن نسبة الشالات ، موضوع الدراسة ، اللاتي يقمن في محافظة القاهرة نحو ٨٠,٦٤ ٪ أما نسبة الشالات اللاتي يقمن خارج محافظة القاهرة فقد بلغت نحو ١٩,٣٦ ٪ . ويلاحظ أن هؤلاء الشالات موزعات على محافظات الجيزة (نحو ١١,٢٨ ٪) ، والقليوبية (نحو ٢,٩٤ ٪) والاسكندرية (نحو ١,٦٨ ٪) . والقيوم والدقهلية والمنوفية (نحو ٠,٨٤ ٪ لكل) ووجدت نشالة واحدة تقيم في محافظة السويس . (انظر جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٤)

توزيع الشالات حسب محل الإقامة الحالي

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
القاهرة	١٩٢	٨٠,٦٤
الجيزة	٢٨	١١,٢٨
القليوبية	٧	٢,٩٤
الاسكندرية	٤	١,٦٨
القيوم	٢	٠,٨٤
الدقهلية	٢	٠,٨٤
المنوفية	٢	٠,٨٤
السويس	١	٠,٤٢
المجموع	٢٣٨	١٠٠,٠٠٠

وقد تبين أن عند الشالات اللاتي يقمن في محافظة القاهرة ١٩٢ نشالة وهن يقمن في جميع أقسام المحافظة فيما عدا أقسام حلوان وقصر النيل والمادى والزيتون . وقد اتضح ارتفاع نسبة الشالات اللاتي يقمن في كل من أقسام شبرا (نحو ١٥,٠٨ ٪)

* نشالات مرفوعات لفترة مكافئة النشل والتصب والاحتيايل وليست ليهن اتهامات ساجبة ويختبرون على الرغم من ذلك نشالات خطرات .

ودروس الفرج (نحو ١٣ ٪) والأزبكية (نحو ١٢,٤٨) بينما انخفضت نسبة
النشالات اللاني يقمن في كل من أقسام عابدين والظاهر والوسكى (نحو ١,٠٤) .
(انظر جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥)

توزيع النشالات للقبائل في محافظة القاهرة حسب الأقسام

(١٩٢ نشالة)

النسبة المئوية	العدد	القسم
١٥,٠٨	٢٩	شبرا
١٣	٢٥	روض الفرج
١٢,٤٨	٢٤	الأزبكية
٧,٨٠	١٥	السيدة زينب
٦,٣٦	١٣	باب الشعرية
٧,٢٨	١٤	الوايلي
٦,٢٤	١٢	بولاق
٥,٢٠	١٠	مصر القديمة
٥,٢٠	١٠	الحليفة
٤,٦٨	٩	الساحل
٤,٦٨	٩	الجمالية
٣,٦٤	٧	النزب الأحمر
٣,١٢	٦	المطرية
١,٥٦	٣	مصر الجديدة
١,٠٤	٢	عابدين
١,٠٤	٢	الظاهر
١,٠٤	٢	الوسكى
١٠٠	١٩٢	المجموع

٥ - اللهة والحالة الاجتماعية :

ولاحظنا في ضوء البيانات المجموعة أن ٣٩ نشالة تصلن في أعمال متعددة منهن الحياطات (ثمانى خياطات) والحاديات (سبع خاديات) والبائيات (ست بائيات) ، وتاجرات مسلى وقهوجيات وفلاحات (ثلاث من كل) ، والعمالات والحضريات (إثنان من كل) وأخيراً الفرارجيات والتموجريات والدلالات والبائيات والطباخات (واحدة من كل) .

وقد اتضح أن ثمان وعشرين نشالة لم يتزوجن قط وأن اثنتين وعشرين منهن مطلقات وأرامل والباقي وقدره ١٨٨ نشالة متزوجات^(١) .

٦ - حوادث النشل :

اتضح أن عدد حوادث النشل للسجلة في السجل الجنائى التى ارتكبتها ٢٣٢ نشالة ، موضوع الدراسة . في حدود المجال الزمنى للدراسة أى في خلال الفترة من عام ١٩٢٦ حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ ، ٩٧٨ حادثة نشل . أى أن متوسط ما ارتكبه النشالة الواحدة من هذه الحوادث نحو ٤.٢ . وكان أكثر أقسام الشرطة نصيباً من هذه الحوادث هو قسم الأربكية (أى نسبة نحو ١٧.٠ ٪) ، يليه قسم السيدة زينب (أى نسبة نحو ١٠ ٪) ، يليه قسم الوايلى (أى نسبة نحو ٧.٨ ٪) ، يليه قسم روض الفرج (أى نسبة نحو ٧.١ ٪) ، يليه قسم الدرب الأحمر (أى نسبة نحو ٦ ٪) . . وقد انخفضت نسبة النشل في أقسام الشرطة للعادى ومصر الجديدة والزيتون والظاهر وحلوان .. (أى نسبة نحو ١.٧٣ ٪ ، ١.٤٢ ٪ ، ١.٢٢ ٪ ، ١.١٢ ٪ ، ١.٠٢ ٪ على التوالى) .. وقد وجد أن تسع حالات كانت حالات أحداث في مدينة القاهرة .. وحالة ارتكبت في قطة الأهرام بالجيزة .. (انظر جدول رقم ٦) .

(١) هذه البيانات قد استقيت من السجل الجنائى . ويلاحظ أن تصنيفها من واقع السجل غير سليم حيث تذكر تحت بند المهنة ، الحالة الاجتماعية أحياناً والمهنة أحياناً أخرى أو لا يذكر شىء على الإطلاق . وعلى القارىء أن يأخذ هذه البيانات بحذر .

جدول رقم (٦)

توزيع حوادث النشل في خلال الفترة من عام ١٩٢٦ حتى
شهر ديسمبر ١٩٦٤ حسب أقسام الشرطة (٢٣٢ نشالة)

قسم الشرطة	مرات التكرار	النسبة المئوية
الأزبكية	١٦٧	١٦,٧
السيدة زينب	٩٧	١٠,٠
الوايلي	٧٧	٧,٧
روض الفرج	٧٦	٧,٧
الحدب الأحمر	٥٩	٦,٠
قصر النيل	٥٥	٥,٦
مصر القديمة	٥١	٥,٢
الموسكى	٥٠	٥,١
شبرا	٤٩	٥,٠
عابدين	٤٤	٤,٥
بولاق	٣٦	٣,٧
الجمالية	٣٣	٣,٤
باب الشعرية	٢٩	٣,٠
الساحل	٢٩	٣,٠
الحليفة	٢٦	٢,٦٥
الطرية	٢٦	٢,٦٥
المادى	١٧	١,٧٣
مصر الجديدة	١٤	١,٤٢
الزيتون	١٢	١,٢٢
الظاهر	١١	١,١٢
حلوان	١٠	١,٠٢
أحداث القاهرة	٩	٠,٩٢
الجيزة	١	٠,١
المجموع	٩٧٨	١٠٠,٠٠

وقد تبين أن ٦٢ من النشالات قد ارتكبن حادثة واحدة أى بنسبة نحو ٢٦,٧٪ والباقي وقدره ١٧٠ نشالة قد ارتكبن أكثر من حادثة أى بنسبة نحو ٧٣,٣٪ (انظر جدول رقم ٧) .

جدول رقم (٧)

توزيع حوادث النشل حسب مرات وقوعها

مرات وقوع الحادثة	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	٦٢	٢٦,٧
أكثر من مرة	١٧	٧٣,٣
المجموع	٢٣٢	١٠٠,٠٠٠

وإذا وزعنا حوادث النشل في محيط ال ٢٣٢ نشالة . موضوع الدراسة ، وعددها ٩٧٨ حادثة نشل ، حسب السنين التي وقعت فيها . . اتضح لنا أن نسبة حوادث النشل في خلال العشر السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ - ١٩٣٨) نحو ٣١,١٪ ، بينما ارتفعت هذه النسبة في خلال سنوات الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) إلى نحو ٤٣,٥٪ . ويلاحظ أن هذه النسبة قد أخذت في الزيادة المطردة فبلغت في خلال العشر السنوات التالية على الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ - ١٩٥٥) نحو ٣٢٪ . ويلاحظ ، بصفة عامة ، أن هناك انطراذاً في معدلات نسبة حوادث النشل ، كما يلاحظ أن نسبة حوادث النشل في خلال العشر السنوات السابقة على قيام ثورة عام ١٩٥٢ (١٩٤٢ - ١٩٥١) نحو ١٦,٧٩٪ . وارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٥٧,٤٥٪ في خلال العشر سنوات التالية على قيام الثورة (١٩٥٢ - ١٩٦١) . (انظر جدول رقم ٨) .

جداول رقم (٨)
توزيع حوادث النشل في خلال الفترة من عام ١٩٢٦
حتى شهر ديسمبر ١٩٦٤ حسب السنوات

السنة	التكرار	الجهة المتوبة
١٩٢٦	١	١٠ر
١٩٢٧	٢	٢٠ر
١٩٢٨	٣	٣٠ر
١٩٢٩	—	—
١٩٣٠	—	—
١٩٣١	٣	٣٠ر
١٩٣٢	٣	٣٠ر
١٩٣٣	٥	٥١ر
١٩٣٤	٤	٤٠ر
١٩٣٥	٢	٢٠ر
١٩٣٦	٤	٤٠ر
١٩٣٧	٢	٢٠ر
١٩٣٨	٧	٧٠ر
١٩٣٩	١	١٠ر
١٩٤٠	٣	٣٠ر
١٩٤١	٢	٢٠ر
١٩٤٢	٦	٦٠ر
١٩٤٣	١١	١٢ر
١٩٤٤	٨	٨١ر
١٩٤٥	١٢	١٢ر
١٩٤٦	١٧	١٧ر
١٩٤٧	١٣	١٣ر
١٩٤٨	٢١	٢١ر
١٩٤٩	٢١	٢١ر

تابع جدول رقم (٨)

النسبة المئوية	التكرار	السنة
٢,٣٤	٢٣	١٩٥٠
٣,٣٦	٣٣	١٩٥١
١,٨٣	١٨	١٩٥٢
٥,٧١	٥٦	١٩٥٣
٦,٤٢	٦٣	١٩٥٤
٥,	٤٩	١٩٥٥
٣,٣٦	٣٣	١٩٥٦
٥,	٤٩	١٩٥٧
٦,٦٣	٦٥	١٩٥٨
٧,٦٠	٧٦	١٩٥٩
٧,٧٠	٧٧	١٩٦٠
٨,٢٠	٨٢	١٩٦١
١٠,٩٠	١٠٩	١٩٦٢
٧,٩٠	٧٩	١٩٦٣
١,٤٢	١٤	١٩٦٤
٠,١٠	١	غير معين
١٠٠,٠٠٠	٩٧٨	المجموع

٧ - الأصلوب الإجرائي :

لقد اتضح أن ال ٢٣٢ نشأة ، موضوع الدراسة ، قد استخدمن ٢٤ أسلوباً إجرائياً ، ٩٧٨٠ مرة . وكان أسلوب نشل يد طريق أكثرها استخداماً قد استخدم

(*) البيانات المجموعة عن الاتصالات اللاق تم تصويرهن في الجمل الجاني فملا حتى فترة الجمع (في خلال ديسمبر ١٩٦٤) .

بنسبة نحو ٣٣٪ ، ويليها أسلوب نشل يد أوتوييس (نحو ١٩ ٪) ، ثم أسلوب نشل يد ترام (نحو ١٣ ٪) ، ثم أسلوب نشل يد منزل (نحو ٧,٢ ٪) ، ثم أسلوب نشل يد مستشفى (نحو ٦,٦ ٪) . وكانت أقل الأساليب الإجرامية استخدماً أساليب نشل يد كتائب ونشل يد محلات تجارية ونشل يد معسكرات ونشل يد متزهات ونشل يد فندق (نحو ٦١٪ ، ٥١٪ ، ٣٪ ، ١٪ ، ١٪ ، ١٪ على التوالي) .

ويلاحظ أن التسجيل الجنائي يعنى بتسجيل حوادث السرقة والتبديد التي ارتكبتها الفشالات . . ويحتر أسلوب ارتكابها أحد الأساليب الإجرامية المستخلصة وقد أدرجنا هذا الأسلوب على علاقته . . ويلاحظ أن نسبته التوية نحو ٦ ٪ ، وقد أدرجنا أسلوب الدعارة لنفس السبب . ونسبته نحو ١٪ (انظر جدول رقم ٩) .

جول رقم (٩)
توزيع الأساليب الإجرامية حسب تكرارها (٢٢٢ نشأة)

النسبة للتوة	مرات التكرار	الأسلوب الإجرامى
٢٣,٥٥	٢٢٧	نشل يد طريق
١٩,٥٥	١٨٩	» » أوتويس
١٣,٥٥	١٢٩	» » ترام
٧,٢٥	٧٢	» » منزل
٦,٦٣	٦٥	» » مستشفى
٦,٥٥	٥٨	سرقة وتديد
٣,٨٥	٣٧	نشل يد مكان
٣,٣٦	٣٣	» » محطات
٢,٣٤	٢٣	» » مسجد
١,٨٣	١٨	» » محل عموى
١,٨٣	١٨	» » طريق باعتراض
١,٧٣	١٧	نشل بالطريقة الأمريكية
١,٦٣	١٦	» بالحيلة
١,٢٢	١٢	» يد قطارات
١,٢٢	١٢	» يد جماهير
١,١٢	١١	» بالخطف
٩,٢	٩	» يد مصوغات
٧,١	٧	» يد مصالح
٦,١	٦	» يد كنائس
٥,١	٥	» يد محلات تجارية
٣,٥	٣	» يد معسكرات
١,٥	١	» يد متزهات
١,٥	١	» يد فنادق
١,٥	١	دعارة
٨,٥	٨	غير معين
١٥٥,٥٥	٩٧٨	المجموع

رابعاً - نتائج الدراسة ومحاولة تفسير أهمها :

في ضوء العرض الإحصائي السابق . يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - أن حجم النسل في محيط النساء في محافظة القاهرة ليس كبيراً .. إذ بلغت نسبة النشالات من الأشخاص النشاليين منذ تسجيل أول حادثة نسل حتى ديسمبر ١٩٦٤ نحو ٧,٣٪ فقط ..

٢ - أن النشالات ، موضوع الدراسة ، يتخذن اسم شهرة بنسبة نحو ٦,٧٢٪ . أما نسبة حالات الاتحان بينهما فقد بلغت نحو ١٣,٤٤٪ .

٣ - ان نسبة النشالات من الأحداث قد بلغت نحو ٨,٤٪ ومن الشابات قد بلغت النسبة نحو ٢٥,٦٢٪ ومن الآتي يحتمل أن يكن أمهات قد طفت النسبة نحو ٨٥,٦٨٪

٤ - أن نحو ٣٤,٤٤٪ من النشالات ، موضوع الدراسة ، كن عند ارتكابهن السابعة الأولى في سن الحداثة . وأن نحو ٤٠,٧٤٪ كن في سن الشباب . أي أن أقل من ربع النشالات فقط بegan حياة النسل وهن في سن أكثر من ٢٥ سنة .

٥ - أن نحو نصف عدد النشالات ، موضوع الدراسة ، قلولدن في محافظة القاهرة . وعلى هؤلاء اللاتي ولدن في محافظة المنوفية . ثم اللاتي ولدن في محافظة الجيزة . وقد تبين أن نسب النشالات اللاتي ولدن في محافظات البحيرة وأسوان والسويس والاسماعيلية وقنا كانت منخفضة جداً . وقد وجد أن إحدى النشالات ولدت في فلسطين .

٦ - أن نسبة النشالات ، موضوع الدراسة ، اللاتي يقمن في محافظة القاهرة نحو ٨٠,٦٤٪ . أي أن نسبة النشالات اللاتي يقمن خارج محافظة القاهرة قد بلغت نحو ١٩,٣٦٪ . من هؤلاء نجد أن نحو ١١,٢٨٪ يقمن في محافظة الجيزة . والباقي موزعات على محافظات القليوبية والاسكندرية والفيوم والدقهلية والمنوفية والسويس .

٧ - أن النشالات اللاتي يقمن في محافظة القاهرة يقمن في جميع أقسام المحافظة فيما عدا أقسام حلوان وقصر النيل والمعادى والزيتون . واتضح ارتفاع نسب النشالات

اللاتى يقمن فى كل من أقسام شسبرا وروض الفرج والأزبكية والسيدة زينب وباب الشربة ، على التوالى . بينما انخفضت نسبة النشالات اللاتى يقمن فى كل من أقسام عابدين والظاهر والوسكى .. على التوالى .

٨ — إن نسبة اللاتى يعملن من النشالات ، موضوع الدراسة ، نسبة ضئيلة . . إذ بلغت نحو ١٦٪ ، وأن أنواع العمل التى يقمن بها أنواع لاتطلب مهارة كبيرة .

٩ — إن نسبة اللاتى تزوجن من النشالات ، موضوع الدراسة نسبة كبيرة . إذ بلغت نحو ٨٨٪ . وقد طلق وتزمل منهن نحو ٩٢٪ . والباقي وقدره ١٢٪ من النشالات لم يتزوجن قط .

١٠ — إن عدد حوادث النشل التى ارتكبتها ٢٣٢ نشالة بلغ ٩٧٨ حادثة نشل . أى أن متوسط ما ارتكبته النشالة الواحدة من هذه الحوادث نحو ٤.٢٣ . . وقد تبين أن نحو ٢٩.٧٪ من هؤلاء النشالات قد ارتكبن حادثة واحدة فقط . والباقي وقدره ٧٣.٣٪ قد ارتكبن أكثر من حادثة .

١١ — إن أكثر أقسام الشرطة نصيباً من حوادث النشل هو قسم الأزبكية ويليه قسم السيدة زينب ؛ ثم قسم الوايلى ؛ ثم قسم روض الفرج ؛ ثم قسم الدرب الأحمر ؛ وقد انخفضت نسبة حوادث النشل فى أقسام شرطة المعادى ومصر الجديدة والزيتون والظاهر وحلوان على التوالى .

١٢ — إن نسبة حوادث النشل فى خلال العشر السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية كانت ضئيلة . ثم ارتفعت هذه النسبة فى خلال سنتين الحرب . وتضاعفت النسبة أكثر من عشر مرات فى خلال العشر السنوات التالية على الحرب . وأن نسبة حوادث النشل فى خلال العشر السنوات السابقة على قيام ثورة عام ١٩٥٢ قد زادت نحو أربع مرات فى خلال العشر السنوات التالية على قيام الثورة .

١٣ — إن النشالات موضوع الدراسة قد استخدمن فى ارتكاب حوادث النشل ٢٤ أسلوباً إجرائياً ٩٧٨ مرة . وكان أسلوب نشل يد طريق أكثرها استخداماً ويليه أسلوب نشل يد أوتويس ، ثم أسلوب نشل يد ترام ، ثم أسلوب نشل يد منزل ؛ ثم أسلوب نشل يد مسكفى . وكانت أقل الأساليب الإجرائية استخداماً

أساليب نشل يد كنائس ونشل يد محلات تجارية ونشل يد مسكرات ونشل يد متزهات ونشل يد فندق على التوالي .

وفي ضوء النتائج السابقة نلاحظ ما يلي :

١ - إن حجم النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة ليس كبيراً . ولعل هذه للملاحظة صحيحة ، أيضاً ، بالنسبة لمجم الجريمة في محيط المجرمات الأخريات . وهي ، أيضاً ، صحيحة في معظم المجتمعات . وتفسير ذلك ، أقصد تفسير ضآلة حجم الجريمة النسبي في محيط النساء قد يرجع إلى الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة في المجتمع . وهي ، أقصد هذه الأدوار الاجتماعية ، في مجتمعنا ؛ لا تزال تؤدي في نطاق الأسرة الداخلي . وحتى مسئولية القيام بها تكون ، عادة ، تحت إشراف الرجل الرجل الأب . الرجل الزوج . الرجل الأخ . الرجل الم . حسباً تقتضي الظروف والأحوال ؛ أي أنه لعل ضيق النطاق الاجتماعي الذي تحيا فيه المرأة يجعلها تواجه الحياة بمتاضاتها في أضيق الحدود . ومن ثم تكون مواقع الزلل عندها في أضيق الحدود كذلك .

٢ - إن أكثر من ثلاثة أرباع النشلات بشأن حياة النشل وهن في سن الحداثة وفي سن الشباب ، أي إن أقل من ربع النشلات قط بشأن حياة النشل وهن في سن أكثر من ٢٥ سنة . وهذه الحقائق ، على خطورتها ، ترجع في رأينا إلى أن هذا النوع من السرقة يمارس غالباً في هذه المرحلة من العمر . وذلك لاعتبارات أهمها أن هذه الجريمة تتطلب من الجاني سرعة الحركة ومرونة الأصابع والجرأة . فالنشالة مثلاً قد تضطر للزول من الأوتوميس في أثناء سيره بسرقة المجنى عليه . وهذا ولا شك لا يتأتى إلا من قاة قادرة . فضلاً عن ذلك نجد أن الأشخاص في هذه المرحلة من العمر أكثر قابلية للاغراء خصوصاً إذا ما تعرضوا لتأثير البائسين والبائسات من النشالين والنشالات . حيث يصرف الأخيرون عليهم ينزع لم يعودوه في بيئاتهم الأسرية . وربما أن تكون سن الحداثة عاملاً مشجعاً لهؤلاء البائسين والبائسات على وضع الأحداث تحت تأثيرهم إذا اتضح لنا أن معاملة الأحداث في بلادنا تكون في هذه السن معاملة خاصة .

٣ — إن نحو نصف عدد التثالات ؛ موضوع الدراسة ؛ قد ولدن في محافظة القاهرة ومن الممكن إرجاع ذلك إلى ما تتميز به محافظة القاهرة ، كنسقة حضرية عن الريف بوجه عام .. ولعل وجود نسبة كبيرة من هؤلاء التثالات اللاتي ولدن في محافظة النوفية يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تواجهها هذه المحافظة ؛ ووجود نسبة كبيرة أخرى من هؤلاء التثالات اللاتي ولدن في محافظة الجيزة قد يرجع إلى قرب هذه المحافظة من محافظة القاهرة .

٤ — وعلى الرغم من أن نحو نصف عدد التثالات قد ولدن في محافظة القاهرة فإن نحو ٨٠,٦٤٪ منهن يقمن في هذه المحافظة .. أى أن أكثر من ٣٠٪ من التثالات اللاتي ولدن خارج محافظة القاهرة قد هاجرن إليها .. أى أن ظاهرة الهجرة الداخلية في محيط التثالات موضوع الدراسة قائمة .. ويلاحظ أن هذه الظاهرة قائمة ، أيضاً ، في مجتمعنا في الوقت الحاضر .. وهي ترجع ، بالضرورة ، إلى ظاهرة التغير الاجتماعي التي يواجهها مجتمعنا في ضوء ظروفنا الاجتماعية الحالية .

٥ — وأغلبية التثالات يقمن في الأحياء الشعبية بمحافظه القاهرة .. (شبرا وروض الفرج والأزبكية والسيدة زينب وبلب الشريعة) .. وقد رجع ذلك إلى قمر منبت هؤلاء التثالات .. وربما لأن هذه الأحياء ، بحكم ظروفها الاجتماعية ، تعتبر أرضاً خصبة لتفرغ التثالات وغيرهن من النحرفات .

٦ — وإذا أخذنا بالنتائج للتلقة بمن التثالات على علاتها .. فإننا نتوقع حالة نسبة العاملات منهن .. وتوقع ، أيضا ، طيبة الأعمال التي تقوم بها هؤلاء العاملات فالتثالات للتزوجات ، ونسبتهن كبيرة ، في ضوء مكانة المرأة في محيط هذه الفئة من النساء ، يلعبن المجتمع ، عادة ، من العمل .. أو لعل النشل ذاته يثير في نظرهن عملا .. فهو .. أى النشل .. أولا وقبل كل شيء مصدر من مصادر الرزق .. أو أن الأعمال التي يقمن بها ما هي إلا ستار أو وسيلة تيسر لهن ارتكاب الجريمة .

٧ — إن أكثر أقسام الشرطة نصياً من حوادث النشل هي أقسام الأزبكية والسيدة زينب والوايلي وروض الفرج والحدب الأحمر . وقد ضبط في دائرة هذه الأقسام وحدها نحو نصف حوادث النشل بأجمعها .. أى إن مناطق هذه الأقسام مناطق جذب لحوادث النشل .. ولا غرو فهي تعتبر أكثر المناطق ازدحاماً وحركة .. قسم الأزبكية ، مثلا ، قسم مزدحم تسوده الحركة وتقع فيه محطة مصر .. وتنتشر فيه الفنادق الرخيصة واللاهى والمجلات التجارية .. ولعل ذلك أن يفسر ارتفاع نسبة

حوادث النشل في دائرته إذ بلغت أعلى نسبة (نحو ١٦,٧ ٪) .

٨ - أن ارتفاع نسبة حوادث النشل في خلال الحرب العالمية الثانية عنها في خلال العشر السنوات السابقة عليها .. ربما يفسره وجود قوات الاحتلال التي كانت موجودة في أثناء الحرب .. ولكن الزيادة للنهضة في نسبة حوادث النشل في خلال العشر السنوات التالية على الحرب (أكثر من عشر مرات عنها في خلال العشر السنوات السابقة على الحرب) قد يفسرها أن النشالات اللاتي كن قد انصرفن في أثناء الحرب إلى جرائم أخرى مثل ممارسة الدعارة وأين أن يتخذن النشل حرفة . هذا فضلاً عن تدهور الحالة الاقتصادية واستمراره بعد الحرب نتيجة للتضخم النقدي . وما صاحبه من ارتفاع مستوى للعيشة ..

وتفسير ازدياد نسبة حوادث النشل في خلال العشر السنوات التالية على قيام ثورة ١٩٥٢ نحو أربع مرات عنها في خلال العشر السنوات السابقة على قيام الثورة . قد يرجع في رأينا إلى ازدياد مخافة القاهرة في خلال تلك الفترة بصورة ملحوظة . ومن ثم ازدياد الطرق وللواصلات العامة بصورة يسرت ارتكاب حوادث النشل . ويرجع ازدياد مخافة القاهرة ، ضمن عوامل أخرى ، إلى ظاهرة الهجرة الداخلية ، كما بينا ذلك من قبل ، ولا يخفى ما يترتب على هذه الظاهرة من آثار .. منها وأهمها ظاهرة الصراع الثقافي ، وأثر الظاهرة الأخيرة في انحراف السلوك الإنساني المعروف . ويضاف إلى ذلك أنه يبدو أن الزيادة في مكان مخافة القاهرة لم تقابلها ، بنفس النسبة ، ونفس السرعة ، زيادة في فرص العمل الشريف في محيط أسر النشالات موضوع الدراسة .. الأمر الذي هيأ الظروف للوانية التي دفعت هؤلاء إلى الانزلاق .

٩ - قد استخضمت النشالات ، موضوع الدراسة ، ٢٤ أسلوباً إجرائياً ٩٧٨ مرة .. وكانت الأساليب نشل يد طريق ونشل يد أدتوبيس ونشل يد ترام ونشل يد منزل ونشل يد مستشفى أكثر الأساليب استخداماً .. وقد استخضمت هذه الأساليب بنسبة نحو ٦٨,٨٣ ٪ ويرجع استخدام النشالات لهذه الأساليب بكثرة إلى أنه من السهل عليهن الانتماس بين الناس في الطريق للزدم ، خصوصاً ، في وسط السيدات اللاتي كثيراً ما يتزاحن في الطريق أمام محلات الأزياء . أما من حيث القيام بعمليات النشل في الأدتوبيس للزدم وفي الترام للزدم فهو أمر ميسر لموادل لا تخفى على القاريء . ولعل دخول النشالات في المنازل أو في المستشفيات

أن يكون أمراً سهلاً عليهن ، ففى التزل يتيسر لمن إقصام أحسن كدعوات فى حفلات الزواج .. كما يتيسر لمن الانتماس فى الآتم كمزيات .. ويتيسر كذلك لمن استخدام حيلة السؤال عن شقة للإيجار . وفى المستشفى يتيسر للمرأة النشالة الانتماس بين الأطفال والسيدات المرضى والسيدات الحوامل .

خاصاً — الخاتمة :

إن الدراسة الحالية لا يمكن أن تعتبر إلا خطوة بداية فى دراسة ظاهرة النشل فى محيط النساء فى محافظة القاهرة . فمهر قد عرضت وصفاً إحصائياً لهذه الظاهرة فى ضوء البيانات المجموعة .. ولا ندعى أن هذه البيانات كاملة .. فقد اقتصرت على الجرائم المنظورة وما يتعلق بها .. ولا يخفى أن الجرائم غير المنظورة فى محيط ظاهرة النشل عديدة .. وقد اقتصرت هذه البيانات ، أيضاً ، على بعض البيانات المتعلقة بالأعمار وعمل الميلاد وعمل الإقامة والمهنة والحالة الاجتماعية .. ولم تكن هذه البيانات وخصوصاً ما تعلق منها بالحالة الاجتماعية بالعمق الكافى .. وقد غفلت الدراسة الحالية ، فى ضوء خطتها ، عن بيانات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية مثل البيانات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة التوجيهية لكل نشالة .. والمتعلقة بالأسرة التناسلية لمن تزوجن منهن .. ويضاف إلى ذلك أن الدراسة الحالية قد استعملت نفس مفهوم الأسلوب الإجراءى الذى تستعمله فرقة مكافحة النشل بمحافظه القاهرة . حيث ينسب الأسلوب إلى المكان الذى وقعت فيه الواقعة . ونحن نرى أن هذا المفهوم بهذا النقص غير دقيق .. وفى ميسر الحاجة إلى إعادة صياغته حتى يكون أكثر دقة .. فالنشالة قد تستعمل فى النشل يديها .. أو تستعين بألة حادة .. وقد تنشل وحدها .. أو تنشل مع آخرين .. أو قد ينشل آخرون معها .. الخ .. وكل هذه الحقائق يجب أن تؤخذ ، عند صياغة هذا المفهوم ، فى الاعتبار .. ومهما يكن من الأمر فالدراسة الحالية ، كبدية ، كانت خطوة لا بد منها .. خطوة متواضعة فى سبيل فهم بعض نواحي ظاهرة النشل فى محيط النساء فى محافظة القاهرة ، وإنا نترجو من الصميم أن تتبع هذه الخطوة خطوات .. منها وأهمها دراسة شخصيات النشالات من النواحي الاجتماعية والنفسية والتكوينية .. حتى نستطيع أن نخطط تخطيطاً علمياً لوقاية منهن ولعلاجهن .

THE PHENOMENON OF PICKPOCKETING AMONG WOMEN IN THE GOVERNORATE OF CAIRO

(A Statistical Study)

This study comprises the following subjects :

- 1) An introduction.
- 2) The combat of pickpocketing squad.
- 3) Statistical study of the phenomenon of pickpocketing among women in the Governorate of Cairo until December 1964.
- 4) The findings of the study and a tentative interpretation of the most important of them.
- 5) A conclusion.

The introduction has covered the importance of the study, its scope, its focus, the methods used, and a statement of clarification of the most important concepts given in the study.

In the present study it is given a summary of the structure and functions of the "Combat of Pickpocketing Squad." An historical note of the processes of this combat ever since 1923, has also been given.

The statistical study of the phenomenon of pickpocketing among women in the governorate of Cairo is the main part of the present study. It has dealt with the number of women-pickpockets ever since the first act of pickpocketing a woman committed in 1926, their present ages, their ages when first acts of pickpocketing committed, their birth-places, their present residence, their professions, their marital-status, the acts of pickpocketing committed distributed among the years and places, and the M.O. used in each act.

The findings of the study have been given in the present study. A tentative enterpretation of the most important of these findings has been tried. This enterpretation, however, is — in the light of the nature of the present study a sociological one.

In the conclusion it is stated that the present study is just a beginning, and the necessity of the study of the dark-number crimes among the acts of pickpocketing is quite obvious. Also is states the necessity of making further intensive studies among the pickpockets in general, and among the women-pickpockets in particular. A critical note on the classification of the M.O. as used by the "Combat of Pickpocketing Squad" has also been mentioned.

Saied Ewies

تحليل العلاقة الثنائية والعلاقة الثلاثية

في سيكولوجية البناء

دكتور أحمد فائق

مدرس التحليل النفسي — جلسة عين خمس

مقدمة :

تفرد العلاقة الجنسية — لدى الإنسان — بخواص معينة لا نجدها في الحيوانات الأذنأ . فالجنس لدى الإنسان نشاط يتعرض لأنواع من الانحراف وضروب من الشذوذ لا نجد لها مثيلاً في غيره من الحيوانات . وجود ذلك — فيما يبدو — إلى الوظيفة السيكلوجية الصاحبة للجنس كوظيفة حيوية بيولوجية (٩) . فالقررة الجنسية لدى الإنسان تخرج بحياته الاجتماعية امتزاجاً مغزياً يكاد يخفى طبيعتها الفسيولوجية إخفاء تاماً فلك كان البحث في طبيعة المواقف الجنسية لدى الإنسان ميداناً خصباً لكشف متعددة في الحقيقة الإنسانية . ولعل أشد المواقف غرابة فيما يخص الجنس هو موقف البناء ، فالبناء نشاط جنسي قديم قدم الإنسانية نفسها (١) ؛ لقي من تطور البشر على مر الزمن ما جعله امتحاناً للإنسانية وتزولا به إلى درجة النشاط الحيواني الأذنأ موقفاً مشابهاً للبناء . ذلك ما يضعنا أمام مشكلة فرطة : الإنسان بريقه الخلق وإمكاناته الحضارية وقدراته النفسية المتعددة ، هو الكائن الوحيد الذي ظهر لديه البناء بظهور مجتمعاته .

البحث في البناء إذن ، بحث في خاصية إنسانية بحث ولا شك أن البناء كعمل ، يدور حول الجنس دورة كاملة ؛ مما يستدعي أن نبحث في العلاقة الجنسية أولاً لنصل إلى أطراف مشكلة البناء نفسها والأنسب في بحث عن الجنس أن يتناول جوهر العمل الجنسي في صيغة نهائية مكتملة ، حتى يكون ذلك محكاً لضروب الانحراف التي يتعرض لها النشاط الجنسي عند الإنسان كما هو في فعل البناء .

العلاقة الجنسية عند الإنسان :

تتميز العلاقة الجنسية في صيتها النهائية وكفعل ممارسة ، بأنها علاقة تقوم وتقتصر على طرفين فقط . إلا أنها كعلاقة انسانية تحد مقدماتها في مساحتى كل طرف على حدة ، وتتمدد نتائجها في مستقبلها معاً . فالجنس علاقة قبل أن يصبح فعلاً ، وفعل يصبح علاقة بعد قضائه . من ذلك نجد أن لحظة ممارسة الفعل الجنسي لحظة تطلق على شخصين دون غيرها بد ما كانت علاقة تضم الشخصين وغيرها ، وقبل أن تتحول إلى علاقة تضمهما مع آخرين مع انتهاء قيامها مع أى من هؤلاء الآخرين .

هذه البرزة في العلاقة الجنسية لدى الإنسان تقف بنا أمام بعض الحقائق المهمة أن الجنس كوظيفة ميكولوجية يقوم على اختيار بين طرفين يكونا في لحظات سابقة ضمن آخرين يصلحون للاختيار . فالإنسان في نشاطه الجنسي السوى ، يمارس اختيار موضوعه الجنسي ويواجه خبرة مبادلة هذا الموضوع له في الإختيار . كما أن الجنس في صيته الناضجة نشاط يرغب كل من الطرفين أن يكون تكراره مع نفس الرفيق دون تمييز في الإختيار التام . فالشخص بعد اختياره موضوعه الجنسي يطلق نشاطه الجنسي بذلك الموضوع ولا ينظر إلى تمييزه ذلك بالإضافة إلى أن الإختيار والإستمرار على هذا الإختيار يحقق للجنس صفة العلاقة التي تتحول إلى فعل ينتهى إلى علاقة ؛ وبذلك يضمن للإنسان تطوراً وتقدماً في خط منظم .

والواقع أن الإنسان من حيث هو ظاهرة شعور ، يوجد باستمرار للآخرين ويوجد الآخرون له بنفس الاستمرار ووجوده على هذا النحو يجعله امتلاكاً للآخرين باختلاف وتنوع صيغ الامتلاك . فالأب ملك لأولاده كما أنهم ملك له كأب ؛ ونفس الرجل يصبح ملكاً لأصدقائه ملكيته لهم كأصدقاء فتبعية الشخص للآخر تتبادل وتنوع حسب مجال النشاط المشترك بينهما .

إلا أننا لو أطلقنا هذه المقولة على العلاقة الجنسية لوجدنا أعرادها بحاجة واضحة للعلاقة الجنسية السوية تحقق امتلاكاً متبادلاً مقفلاً بين الزوجين المتماثرين ، ولا تسمح بأى صيغ أخرى من الإمتلاك أو أى أطراف أخرى تمتلك . فتبادل الإمتلاك من العلاقة الجنسية تبادل مغلق بمعنى أنه لا يمكن مباشرته بنفس الصيغة مع طرف آخر ولا يمكن أن يضم طرفاً ثالثاً أو أطرافاً متعددة ذلك ما يميز الجنس

كلاثة عن غيره من العلاقات . فالأب ملك — أو صلح لأن يكون ملكا —
 لأكثر من ابن . بينما لا يصلح — في ظروف السواد — أن يتبادل الملكية الجنسية
 مع غير زوجه .

والواقع أن تبادل الملكية في العلاقة الجنسية يتوقف على شرط ربما لا نجد
 ثباتاً في غير ذلك من العلاقات . فالتبادل المطلق والمستمد من علاقة مفتوحة تم فيها
 الاختيار ، يقوم على قدرة الشخص استخلاص ملكيته الذاتية أو لا يمكنه بذلك
 أن يمنحها لرفيقه في مقابل معوض (٥) .

ومعنى استخلاص الملكية الذاتية يتضمن أصلاً أن الإنسان ليس حراً في امتلاك
 ذاته ومنحها للآخرين حرية ابتدائية ، بل إنه يتحرر مع التطور تحرراً متفاوت بين
 الأفراد . فالصنغ الأولى للوجود — رغم تعددها — لا تشمل صيغة امتلاك متبادل
 كما هو الحال في العلاقة الجنسية . كما أنها شراك قد لا يخرج منها الإنسان إلى سطح
 التحرر ، أو كما يجبر المحللون قد يتثبت عليها الشخص فلا يصل إلى مرحلة التفرج
 النفس الجنسي . ذلك ما يدفعنا إلى أن تواجه الموقف الأدبي كبؤرة تنعكس عليها
 تيارات التطور لتأخذ اتجاهات ثابتاً فيما بعد .

أوروديب والمعرفة الجنسية :

يمكننا أن نحمل نتائج الدرامات التحليلية النفسية في شأن العلاقة الجنسية في
 نفسية نخشان اليدو وحركته :

(أ) تطور من الشبهة الذاتية إلى الترجية ومنها إلى الجنسية الصرية .

(ب) تطور من الناطق اللاتناسلية إلى للنطقة التناسلية .

أما مضمون النقطة الأولى فهو التطور الجنسي من حيث تعلق اليدو بموضوعاته .
 في البداية تحوم العلاقة الجنسية — في حدود الطفل بموضوعه — في إطار الأحادية
 التي تجعله موضوعاً لنفسه . والتضيق الذي يطرا على تلك العلاقة خير جوهرى حيث
 ينطلق اليدو من القات إلى الموضوع . إلا أن ذلك التضيق يمر بمرحلة وسطى يكون
 للموضوع فيها شبيهاً بالقات المحبة ، أو بعبارة أخرى موضوعاً لا يستقل عن القات

استقلالاً حقيقياً — أما المرحلة الأخيرة فهي توجيه الليبدو إلى موضوع له استقلاله عن الذات .

وأما مضمون النقطة الثانية فهو تطور وظيفة الليبدو . في البداية يحصل الليبدو على إشباعه من أنواع من النشاط غير التأسلي في مستوى متخيل في البداية متصور في نفسه . ثم يجبره التعلق بالموضوعات أن ينحى إلى النشاط التأسلي نظراً إلى أن الموضوعات المستقلة عن الذات لا تخضع لقانون الإشباع الخاضع للذات بل هي موضوعات لها حق الإشباع الذاتي بعبارة أخرى أن تطبيق الليبدو بموضوعات لا ترجية يحتم أن يتطور نشاط الإشباع إلى صيغة : حق اللذة وواجبها نظراً إلى أن الموضوع يعارض حقوقه وواجباته أيضاً .

إن التقاء تيارى التطور يشكل العلاقة الجنسية السوية . فمن حيث الموضوع الجنسي ؛ يعود التطور إلى تطبيق الليبدو بموضوع غير زجسى مخالف للذات ؛ أى شخصاً من الجنس الآخر . أما من حيث النشاط الجنسي ، فتطوره يؤدي إلى الرغبة في جنس تتأسل لإشباع لها في مستوى متخيل أو لذة بدلية من منطقة شبقية أخرى ، ذلك ما لا يتأتى للشخص إلا من نشاط جنسى تتأسل مقابل من الموضوع الجنسي المختار . ويكون التقاء التيارين معاً لأن اختيار موضوع جنسى مخالف له استقلاله وحقه في الإشباع يجعل العلاقة للمكنة هي علاقة تأسلية ، كما أن النشاط الجنسي التأسلي لا يباشر إلا مع موضوع مخالف له استقلاله وحقه في اللذة .

والوصول إلى التقاء سليم بين تطور اختيار الموضوع الجنسي وتطور النشاط الجنسي يمر بمرحلة تعدد الصراع وموطن الخطر في انحراف التطور . فالطفل في بداية حياته لا يتجه إلى دور الآخر في حياته ابتهاهاً كافياً ، مما يجعل علاقته بأمه علاقة لا تميز للجنس . ولكنه مع تطوره وتفاضل رغباته يتجه إلى فكرة التمايز بين الجنسين وعند وصوله إلى تلك النقطة يتجه برغبة في الجنس الآخر نحو أمه ليجد نفسه في موقف جديد مع الأب . فالأب بوصفه الممتلك الشرعي للام يقف أمام رغبة الطفل بحول دونه ودون إشباعها . ولا بد للطفل أن يتخلى عن أمه بالذات كموضوع جنسى ليتجه برغبته إلى الجنس الآخر برتبة حق لا يواجه الصراع مع ممتلك أول . إن تخليه عن رغبته في المحارم دون تخليه عن رغبته الجنسية نفسها هو الحل لموقف الأوديب (١٠) .

• يشير ذلك إلى أن التطور النفسى الجنسى يتحقق فى اكتمال جسد أن يتخلص الطفل من تلقه الشبقى بالمحارم الدين يحول دونه وتوهمهم تمتلك أحق . وتعلم الطفل من ثباته على هذه الموضوعات يدفعه فى حركة سهلة إلى ممارسة حياته النفسية السوية التى يكون مضمونها امتلاك هادئ لموضوع جنسى يمارس معه بدوره حق تبادل الملكية . أما تعطل الطفل عن تخلصه من التثيت على المحارم ، فقد يؤدى به إلى انحراف فى اختيار موضوعاته الجنسية أو فى سبل إشباع رغبته وصور نشاطه الجنسى ، أو كليهما .

إن وقوف الطفل على حق الأب فى امتلاك الأم عنه على التعيين به ليطلب لنفسه موضوعاً جنسياً يمتلكه امتلاكاً خالصاً مشابهاً . وبذلك يتخطى المستقبل للطفل فى اتجاه إلى اختيار موضوع جنسى لا يتنازع فيه أحداً فيه ولا ينازعه فيه أحد .

تلك النتيجة التى تنتهى إليها صور التطور النفسى الجنسى هى التى تجعل العلاقة الجنسية لدى الإنسان اقتراداً دون غيرها من العلاقات . فمضى العلاقة يمتد إلى مجال متعدد الأطراف حيث يتم اختيار الرقة الجنسية . أما حاضراً العلاقة فهو لحظة تقتصر على الطرفين اللذين يبادلان الاختيار . ويشير للمستقبل إلى أن العلاقة تعود إلى تعدد الأطراف مع سهولة العودة إلى الثنائية فى سر . إن تحقق للوقف على هذا التحويل الإنسان خواصه الإنسانية العميقة من مشاركة وانفراد ، ومن جماعية وفردية ، ومن منح وامتلاك . أما تعطل موقف الأوديب عند حد الشعور بالمزاحة وعدم تحقق الإمتلاك الهادئ وتبدله فىؤدى إلى أن تصبح للموضوعات الجنسية غير خالصة للشخص فالشعور بالمزاحة فى الأوديب يتحول عند حله حلاً سوبياً إلى شعور بالقدره على النافسة دون خوف أو شعور بالتأديب .

من ذلك نخرج بأن العلاقة الجنسية السوية تختلف عن صيغ انحرافها فى أن الشخص يشعر بحريته الذاتية التى يمكنه أن يمنحها لموضوع آخر يمارس نفس الشعور بالحرية ولا يشوب ذلك التبادل معالم المزاحة التى ملاسها فى مرحلة الأوديب . أما الانحراف فألمسه أن الموضوعات الجنسية تظل نتيجة للتثيت على الأوديب موضوعات عمرية يمتد ماضيها من التعريم ، كما لا يسمح لحاضرها أن تقتصر على الطرفين ، ذلك بالإضافة إلى أن مستقبلها لن يختلف عن حاضرها أو ماضيها . فالجنس فى صيغ

الثبت على الأوديب يحمل كل موضوع جنسى موضوعاً محرماً ، وتحول موضوع الرغبة إلى موضوع لغوي أو غير ذلك من الشاعر المضادة للرغبة .

يتضح إذاً أن العلاقة الجنسية لدى الإنسان تحمل شكلين : شكل ثانى وآخر ثلاثى . فالعلاقة الثنائية علاقة بين طرفين يمارسان حرية الاختيار وتبادلته . والوصول إلى تلك الصيغة يتم بعد استخلاص الإنسان حريته في الاختيار من موقف ثلاثى مع الأم والأب . أما الصيغة الأخرى فهي العلاقة الثلاثية التي يحد الموضوع الجنسي فيها منعة من الآخر أو انتزاعاً منه . والموقف في البناء هو أحد حلول ثلاثة قد ينتهي إليها الأوديب بالقتل . ففي البناء يقبل العميل موضوعه الجنسي (البنى) كنسبة لاحق له في امتلاكها ولا حق لها في امتلاكه . ويمتزج هذا الحل بالحلين الآخرين — بسبب متفاوتة — وهما انتزاع الموضوع من آخر أو رفض تام له .

البنى ك موضوع جنسى مستحيل :

تقوم العلاقة بين البنى والعميل على عقد يتضمن شروطاً ضمنية واضحة . أول تلك الشروط هو قصر العلاقة على حق العميل في التمتع الجنسية وحدها ، والالتزام بمطلب مباشر من جسد البنى دون تمدد ذلك الجسد القسلي مطلقاً (هـ) . وقيام علاقة بين شخص وموضوعه الجنسي على هذا الشرط يعنى أن الموضوع الجنسي ليس محل امتلاك كامل ودائم . فالجانب الجنسي المضمون في علاقة مع بنى لا يضمن — بل ويشترط عدم ضمان — الجانب الوجداني في العلاقة ، وبذلك يكون الامتلاك جزئياً . كما أن الالتزام بمطلب مباشر من الجسد القسلي للبنى يدل على أن العلاقة تنقسم بمجرد إغواء هذا اللب ، وبذلك يكون الامتلاك وقتياً .

والشرط الثانى في علاقة يبنى هو الاعتراف ابتداء في حق الآخرين في إقامة علاقة مماثلة مع نفس الموضوع الجنسي (البنى) ؛ والتسليم أولاً بأن ملكية الجانب الجنسي من البنى نظير الأجر حق مباشره البنى وواجب يؤديه العميل . هذا الشرط يضاف على العلاقة ظلاً من تبعية العميل للبنى نظراً إلى أنها صاحبة الحقوق جميعاً . ذلك ما يحمل الصلة الجنسية بين العميل والبنى صفة يسودها الشكل الجنسي ظاهرياً وينعدم فيها الجوهر النفسى ضمناً (هـ) .

والشرط الثالث في تلك العلاقة هو مقايضة الجنس بغير الجنس . فالعمل يقاوض بهالة متعة جنسية يحصل عليها من البنى . ومبدأ الثراء في العلاقة بالبنى مبدأ جوهري بل يعد البنى الأول في تاريخ ظاهرة البناء (٢) . هذا البنى يكفل البنى أن تمنح العمل متعة جنسية على أن يوضحها هو مالا أو ما يعمل عمله وأن يلتزم بذلك دون التفكير في عوض مقابل أى متعة من لثة الجنسية . بذلك تصبح لثة الجنسية عطاء في مقابل مال من جانب البنى ، وأخذاً في مقابل عطاء من جانب العميل .

هذه الشروط الثلاثة في عقد البناء تشير إلى طبيعة البنى ك موضوع جنسى .

(أ) البنى موضوع جنسى ناقص ومؤقت .

(ب) البنى موضوع جنسى مشترك مع الغير ولا يسمح بامتلاكه حتى في طبيعة الناقصة وغير الدائمة .

(ج) الجنس الذى تمنحه البنى سلعة تشتري وليست واجباً وحقاً لها والعميل .

إن تأمل هذه الخصائص الثلاثة يشير إلى أن ميكولوجية البناء تحول دون تحقق الجنسية السوية كما ونمناها . ويمكن أن ننظر إلى الخاصية الثالثة لندرك استعالة قيام علاقة ثنائية بينى . فالجنس في البناء يعنى وجود سلعة ومالك للسلعة ومشتري . أما السلعة فهي الجنس وللاالك هو للتصرف فيها وللمشتري هو العميل . بذلك تكون العلاقة بالبنى في إطار من الثلاثية بالضرورة . فالعمل يطلب من مالك السلعة سلمته نظير أجر ذلك بالإضافة إلى أن شرط عدم التمييز في تعريف فعل البناء (٢) ، يشير إلى أن مالك تلك السلعة له حق التصرف فيها مع غير العميل دون الرجوع إليه نظراً إلى وقته وهسه حق امتلاك السلعة (الشرط الأول والخاصية الأولى) .

وهكذا نجد أن ميكولوجية البناء تخلق وظيفة لطرف ثالث هو القواد . فالقواد عنصر حتمى وضرورى في علاقة البناء تفرد به دون غيرها من العلاقات الإنسانية . ويمكننا أن نبرز تلك النقطة إذا قلنا بين موقف العميل من البنى في عملية التمتع والطاء .

١ — يقبل العميل على البنى مسلفاً يحق غيره في امتلاكها من قبله ومن بعده ، بل يقبل عليها ك موضوع له هذا الحق .

٢ — تمنح البنى عسها للميل متمسكة بحقها في منحها عسها لغيره . قبله وبطله مع إصرارها على عدم سلب هذا الحق فيها .

٣ — يقبل الميل في علاقته بالبنى أن يتعامل مع وسيط على أو ضمنى لا يمكنه تخليه كي يحصل على منته الجنسية من البنى . هذا الوسيط هو التملك الأول للبنى وصاحب الحق في منحها .

٤ — تمارس البنى بناءها في ظل قضايتها حرية العطاء نظراً إلى ملكيتها الوسيط له حق منحها لآخر وآخرين . هذا الوسيط هو الذى يمتلك حررتها وهو الذى لا يسمح لها بملكيتها نظراً إلى أنه صاحب الحق في عودة الملكية الدائمة له نظراً إلى أن ملكيه الميل ملكية وقية .

البناء يبدأ علاقة ثلاثية بالضرورة لأن طرفاً إن لم يكن الطرفان لا يمتلكا قسمهما ملكية حرة . والثلاثية في العلاقة — بالإضافة إلى قيامها على وجود تملك ثالث — فإنها تؤدي إلى استحالة أن تكون البنى موضوعاً جنسياً بالبنى النفسى التحليل . البنى موضوع جنسى فعلى ولكنه مستحيل حقيقياً ؛ فالشكل للظهور يختلف عن جوهر النشاط في العلاقة بالبنى .

العلاقة الثلاثية في البقاء ودور المرأة :

قد تختلف وجهات النظر القانونية والاجتماعية في تحديد بناء البقاء ولكنها تتفق دوماً على أن الفعل البنائى هو الفعل الذى يتم فيه الإغواء من جانب المرأة وتعرض الرجل فيه للإغراء ، بعكس ما يحدث في العلاقات السوية من إغواء الرجل للمرأة وتعرضها للإغراء . وقد أفادت تلك القطعة في إبراز التكوين النفسى العكسى في البناء إذا قورن بالتكوين النفسى في الصاب (٥) . وإذا ترمنا لخصائص التريزة الجنسية للبنى وما يطرأ عليها من انحراف فسنجد كما يأتى :

أولاً : اتصال الشق الشهوى عن الشق الوجدانى في النشاط الجنىسى ، وحرمان البنى عسها من الشق الشهوى ومنحه للميل ، مع كلف آخر لفتق الوجدانى لديها والبنى للميل (٥) .

ثانياً : أنها تقوم بكف الشق الوجداني بالشق الشهوى ذاته من خلال ممارستها لبناء ، وذلك من خلال التمتع بالعميل الذى تسقط عليه رغبتها الجنسية . ويتحول العميل في إطار هذا الكبت والإسقاط إلى وسيلة كبت ومهددة في نفس الوقت (هـ) .

ثالثاً : أن جسدها يتعرض لاقصال وظائفه ، بحيث يصبح جسداً مستحيلاً لها ممكناً للعميل ، وجسداً يقوم بكف الوجدان لديها ولدى العميل معاً .

ويمكن أن نطلق على ذلك بقولنا إن صورة الصراع التى تميزه البنى تتضح إذا نظرنا في طبيعة الإسقاط لديها . إن السقط لدى البنى هو دائماً الرغبة الجنسية فالعميل هو الذى يريد الإشباع الجنى وليس البنى . فلذا أعدنا إلى جوهر الإسقاط وأدركنا أنه حيلة نفسية لجمل الرغبة في خارج صاحبها ، وأسلوب لتمثيل الرغبة في رفع الكبت ، يصبح البنى ممثلاً للرغبة في رفع الكبت . وبذلك يصبح العميل مصدر خطر مستمر للبنى بالإضافة إلى كونه موضوعاً للتمتين مزيداً في نوعه ، وشكلاً لموقف على جانب كبير من التعقد .

فالبنى تريد أن تكبت رغبتها في كف النشاط الجنى وعمارة وجدانات مكبوتة ومرتبطة بكف الجنس . وفي نفس الوقت يكون عميلها مهدداً للكبت . فالعلاقة بالعميل هي كف للنشاط الجنى الفعلى وتحقيق لشاط جنسى وهمى . كما أن العميل هو الذى يباشر نشاطاً جنسياً فعلياً ويكف النشاط الجنى الوهمى . فهو بذلك موضوع تمكين به البنى فتصبح في حالة تحقيق الكبت ورفع له من خلال إسقاط رغبتها عليه . إن الجسد يلعب لدى البنى دورين خطرين ؛ الأول واضح ومباشر (متعة العميل الجنسية) والآخر مدغم وغير مباشر (تدمير العميل جنسياً) . فجد البنى مزدوج الوظيفة وبالتالي مزدوج المعنى^٢ (هـ) .

من هذا التلخيص ندرك أن البنى في موقف دقيق لأن أداة الكبت هي نفسها أداة رفع الكبت وهي العميل . لذلك نجد أن جسدها يتصل إلى وظيفتين الأولى تمتع العميل وتدمير نفسها وهو الممارس في الفصل البنائى والأخرى لتدمير العميل ومتمتع نفسها وهو الممارس في التخييل البنائى Prostitutional Fantasy : ويمكن أن ندرك أهمية التخييل البنائى بالعودة إلى طبيعة الموقف الأوديبى لدى الإناث

والتحول منهم إلى البناء (٤ ، ١١) . فهي ذلك التخيل تقوم الأم بدور خفي في إثارة اللزوجة لدى الفتيات عند استئارة رغباتهن المحرمة تجاه الأب .

فذلك يتضمن الفعل البنائي طرفاً ثالثاً يتميز بأغماحه الحلقة المقفلة للعلاقة الجنسية بالميل . هذا الطرف الثالث — سواء كان موجوداً فعلاً أو متخيل في ذهن أو لا شعور البنى — هو الذي نطلق عليه فقط الوسيط أو القواد في علاقة البناء . فالقواد هو المخرج من الموقف المتقد بين البنى والميل وتعيينها الشاق لنفسها به وفصلها للشق الوجداني عن الشهوى في غريزتها الجنسية .

وكي ندرك ضرورة تدخل القوادة في البناء علينا أن نثبت بعض الجوانب التي تسعى البنى لتحقيقها في بنائها :

١ — فصل الشق الوجداني الشهوى مع اتصال وطبقتي الجسد وربط الشق الوجداني بالوظيفة المكبوتة .

٢ — ممارسة الجنس مع من لا تحب . وحسب من لا تمارس معه الجنس لإقامة الاتزان بين شقي الوظيفة النفسية الجنسية .

٣ — التمييز بالميل كراغب في الجنس (التمتع) والتعین باعتبارها فاقدة حرية النصح وممارسة التمتع .

بذلك تصبح وظيفة القواد أساسية لأن التمييز به يقع اتزان ذلك التناقض الحاد القائم بين وظائف الجسد وشقي الغريزة الجنسية وبين البنى والميل .

سيكولوجية القوادة والقواد :

إن حاجتنا إلى اختزال وتحليل لسيكولوجية القوادة والقواد ، تتضح كلما أردنا تقديرأ كمللا للعلاقة التكافلية بينالبنى والميل (٥) . بل ربما يكون فهم سيكولوجية المييل أمراً مستحيلاً دون أتصاح سيكولوجية القواد . والحقيقة أن الدراسة النفسية للقوادين لم تحظ باهتمام متناسب مع الاهتمام الذي حظيت به دراسات البنائا والميلاء . فذلك يجعل بنا أن نقرر بعض الحقائق التي لا تحتاج إلى دراسات منهجية بصدد القوادة

عموماً والالتجاء إلى مقارنتها بأفكار شائعة عنه ، ذلك حتى نجد من دراسة حالين تحت بالخارج لقوادين (٧) .

القواد بحكم المهمة التي يقوم بها ، يتوسط في إقامة علاقة جنسية بين رجل وامرأة . وتكفل له وسطته تلك جزء من الربح الذي تجنيه البنى من العمل . والقواد عادة شخص (ذكر أو أنثى) يمتلك حرية عدد من البنايا ليتصرف فيها نظير نسبة من الربح . واستلاكه لحرية هؤلاء البنايا تأتي عن طريق تخريضهن ، أماصرفه في تلك الحرية فيأتي عن طريق تخريض العملاء له وترغيه في ذلك . فالقواد إذا مزيج من شخصيتي البنى والعمل معاً . فهو من جانب يخدم بالوساطة إشباع الجنس للعمل نظير أجر ، وهو من جانب آخر محروم من الجنس الذي يشبه للعمل . ولو دققنا قليلاً في طبيعة القوادة لوجدنا أن القواد يبحث البنى على فعل لا يستطيع هو القيام به . والمثل الشائع عن النسوة القوادات أن البنى إذا تابعت قودت ، يشير إلى أن القواد عاجز عن ممارسة البغاء .

من ذلك نجد أن القواد — من تعريف مهمته — شخص عاجز عن فعل يطلب من الآخر أن يقوم به بدلا عنه . أما ذلك الفعل فهو بهذا الوضع فعل مزيج من النشاط الجنسي للرجل والمرأة معاً . فالأفكار الشائعة عن القوادين ومقارنتها بالوضع الاجتماعي لم يدل على تناقض غريب . الشائع عن القوادين أنهم أكثر الناس طلاقة في الجنس (ذكورا) أو أكثر دهاء وخبرة ومراناً فيه (النساء) . أما الوضع الاجتماعي فيشير إلى أنهم أناس أقل رجولة وأكثر خونة (ذكورا) أو أقل أنوثة وأكثر ذكورة (أناثا) . فإذا قلنا بين الشائع عن القواد ووضعه الاجتماعي وجدنا وظيفة القوادة تتلف بتخيلات جيدة عن أى واقع وتخلق جواً من التناقض حولهم .

وليس ذلك غريب ما دام القواد في ممارسته أهمته يقوم بدور العمل والبنى معاً . القواد مزيج من رجولة علة وأنوثة عاجزة ، أو من أنوثة طليقة وذكورة ناقصة . بل تعد دراسة طائفتين من القوادين أنهما كانا يمانيان من عجز جنسي واضح وقص الخلق الذكوري () . وليس مما فيه شك أن القواد كشخص قيم علاقة بين ذكر وأنثى لا يكون هو فيها طرفاً ثانياً بل طرفاً ثالثاً ، إنما يجد من وظيفتي

الطرفين معاً . فالقواد كما هو واضح يغيد من البنى نسبة مما تهدف إليه من ممارستها للبناء ، فما الذى يغيد القواد من العميل ؟ لابد وأن تكون تلك الفائدة من نفس النوع الذى يسعى إليه العميل وهو الجنس .

يتضح من هذا أن القواد شخص يجبر عن القيام بأى من الدورين بصورة تامة ، ولكنه يستطيع أن يقوم بجزء من كل دور دون إكراه . ويتضح أيضاً أنه يمثل لطرفى علاقة البناء حلاً وسطاً لشاغلتهما :

فبالنسبة للعميل يكون القواد مالكا للمرأة لا يمارس معها ملكيته .

وبالنسبة للبنى يكون القواد مالكا لحريتها دون أن يباشر معها الجنس .

القواد إذاً تخدم وظيفة سيكولوجية للبنى والعميل معاً فهى من جانب البنى تتيح لها التبعية لرجل - أو امرأة - لا تستطيع ممارسة الجنس معه ، وتتيح لها ممارسة الجنس مع شخص لا تبغىه . ومن جانب العميل تتيح استخلاص المرأة من آخر يملكها دون معاشرتها جنسياً دون امتلاكها . أما بالنسبة إلى القواد فتخدم له امتلاكاً دون جلس ، وجنس بدون امتلاك من خلال تعينه بالعميل . يتضح من هذا أن سيكولوجية القوادا والتأمين الثلاثى القائم بين العميل والبنى والقواد هو مفتاح لفهم ظاهرة البناء فهماً جديداً .

المعرفة الثانية فى البناء :

نستطيع الآن أن ندرس العلاقة الثانية فى البناء عميداً لدراسة متكاملة للعلاقة الثلاثية . فى مقال آخر أوجنا طبيعة العلاقة بين البنى والعميل والبناء الكامن بينهما من خلال العنوان المارس (هـ) . ويمكننا الآن ندرس علاقة البنى بالبناء ومن بعدها أن ندرس علاقة العميل بالقواد . وبذلك تكتمل عناصر الموقف الثلاثى فى سيكولوجية البناء بصورة دينامية .

تتميز علاقة البنى بالقواد من جانبها بأنها ملك له دون معاشره جنسية حقيقية . وملكيتها لها تمنحها الأمان من انطلاق وجداناتها للكبتة نحوه نظراً إلى أنها ملكيتها غير جنسية . لذلك نجد أن البنى تحتاج إلى القوادا حاجة ضرورية لأنه من خلال الوسيط يمكنها أن تحتفظ بالانزان الضرورى بين رغباتها للبناء (هـ) . وتعد الدراسة السجية لظاهرة البناء فى القاهرة على أن ممارسة البناء بدون تحريض لم تزد

نسبتها عن ١٤٪ بينما كان ٨٦٪ من البغايا نخباً محريض . كما تبين أن مقايضة البغايا للعملاء دون شريك أو بدون وساطة لا تزيد عن ٣٠٪ بينما تكون في ٧٠٪ منهن بواسطة أو شريك . كما تبين أن ٦٧٪ من البغايا كانت علاقتهن بالوسطاء لا تمتد إلى الوساطة . بينما لا تزيد نسبة من كن يصادقن الوسطاء عن ١٨٪ . وتبين كذلك أن ٧٠٪ من الوسطاء كانوا متطلعين أى يمتنون القواعد بينما لا تزيد نسبة من كانوا يتخذون القواعد عملاً إضافياً ١٨٪ . واضح أيضاً أن ٥٦٪ من البغايا المستقلون يتعاملن مع ذكور بينما ٢٩٪ منهن يخصصن لمستلزمات من الأنثى (٦) .

أما علاقة العملاء بالقوانين فيمكن استنتاجها من البيانات السابقة . فالعملاء كذلك في حاجة إلى القوانين كما يتضح من البيانات لتحقيق الواقع السيكولوجي الأمثل لملاقمتهم بالأثني . فتعود العميل من امتلاك كامل للمرأة يدفعه إلى امتلاك يشاركه فيه آخر نفس المرأة ياتر معه مشاعر متضادة متعارضة . فالحاجة إلى القواد والحشية منه تمارض مع الشعور بالتعالى عليه والتفاخر بالرجولة . واستغلال القواد للعميل يتبادل مع شعور القواد بمهانة مهته أما العميل .

المعرفة الشخصية في البغاء :

تسود العلاقة الثلاثية في البغاء مشاعر متناقضة حادة تباشر بين البغى والعميل من جانب والبغى والقواد من جانب ثانى ، والعميل والقواد من جانب ثالث . وأساس هذا التناقض هو العجز عن استكمال الامتلاك الكامل والمستديم بين أى من الأطراف الثلاثة وقوم ذلك العجز مع انفصال الوظائف النفسية لدى كل طرف بإثارة الحاجة إلى التمين بالآخر من خلال الثالث لكل من العميل والبغى والقواد . فالبغى تتعين بالقواد من حيث قص قدرته الجنسية واقتراب شخصيته من خصية الجنس الخائف له ، وتعين به من حيث الزيادة النظرية في علامات السطوة والسيطرة . إنها بتعينها به تحقق جانباً من جوانب صراعه مع عدوانيتها تجاه الرجل الذى يملكه العملاء . فالقواد رجل خبير ولكنها تحبه وتخضع له . كما أنها تتعين بالعمل من حيث رغبته الجنسية الواضحة واقتراب شخصيته من خصية جلده ، وتعين به من حيث احتقاره لها وعدم رغبته في امتلاكها كاملة لنفسه . إنها بتعينها به تحقق الجانب المقابل لصراعه مع ملازمتها كأثني . فالبغى لنفسها امرأة خيرة ولكنها مرغوبة لغيرها . والقواد

فبني إذا عميل مستحيل والعميل هو القواد المستحيل ، أو بمعنى مباشر القواد رجل محرم عليها وأمل في لقاءه ، والعميل هو من ترغب في أن يكون قوادها لأنها لا تحرمه على نفسها ولا يحرمها على نفسه . فالبني ترتبط بشخصين واحد نخضع له ويمتلكها ولكنه يتمتع عنها جنسياً ، وآخر لا نخضع له ولا يمتلكها ويمكن لها جنسياً . بذلك تحقق من خلال هذين الشخصين شق الجنس ما دام الشقان لا يمكن امتزاجهما من شخص واحد ، كما هو لدى الأسوياء . ويمكن من هذه العلاقة أن ندرك أكثر تفاصيل سيكولوجية البني غموماً وخاصة علاقتها بجسدها (٥) .

أما علاقة السلاء بالبنايا فتكون على أساس التمييز بإباحية الجنس لديها على إشباع أكبر عدد من الناس ، في إطار تهديد الوجدان والبرود العاطفي . وبتعبيره هذا يحقق الشق الإيجابي في غريزته الجنسية والذي يكون في أغلبه عدوانياً سادياً . فالبني في نظرة امرأة ساقطة أو امرأته الساقطة الخائفة تستحق المهانة التي يشعر بها تجاهها ولا تستحق امتلاكاً دائماً . أما في تمييزه بالقواد — ذلك الشخص الذي يمتلك تلك المرأة — فأما يباشر امتلاكاً وهمياً لها ويجيش عجزاً جنسياً مماثلاً لعجز القواد الذي يمتلك ولا يمتلك في نفس الآن . إنه يميزه بالقواد يحقق الشق السابي من جنسيته ومازوخية ضمنية يحفظ للقواد خصائصها .

وبالنسبة للقواد نجد أنه يتعين بالبني ليباشر إمكانات الرض والدوان على العميل فيسحق أثمة لا يستطيع تحقيقها فلا لأنها خطر على ذكوره (ويمكن أن ننكس للوقت لنفهم تمييز القوادة بالبني) . كما إنه يميزه بالعميل يحقق قدرة جنسية يخضعها أمام هذه المرأة الخطرة ، إذ يقوم له العميل بمواجهة هذا الخطر . فالبني لديه امرأة خطيرة يدرك خطرها بمنحها لآخر ، والعميل له رجل أقدر منه ويخشاه هو بينما لا تخشاه البني .

محور المحور الثالث والثلاثين والموقف الأوروبي في البغاء :

تدور العلاقة الثلاثية بين العميل والبني والقواد حول محور قطب الواضح تبادل النافع وتسهيل حصول كل طرف على ما يريه ، بينما القطب الآخر هو قطب العداء

والسادية والعدوانية . فظهر العلاقة الثلاثية أن كل طرف من الأطراف الثلاثة يوافق على أفضل الأطراف الأخرى بينما يضرر في لاشعوره كل رغبة في الاعتراض ومنع وتعطيل هذه الأطراف . فذلك يمكننا أن تناقش العلاقة الثلاثية في مستويين :

١ - مستوى الرغبة الشعورية والنشاط الفعلي .

٢ - مستوى الرغبة اللاشعورية والتخيل الضمني .

في المستوى الأول نجد أن رغبة البغى في نشاط جنسى من قبيل العميل تتحقق وتتعلق للميل إشباع رغبته الجنسية دون تحريض وجداناته لظهور والممارسة . ويحقق هذا المستوى تبادل الجنس بالمال من خلال الوسيط . ويحقق الموقف في مستواه الشعورى رغبة القواد في البقاء في إطار النشاط الجنسي دون ممارسته والاستمرار في الحصول على نصيب مادي مما تجنيه البغى في بقائها . إن هذه الرغبات الشعورية في الواقع والتي تمارس فلا تحقق مجتمعة امتهان كل طرف للآخر وإسقاط كل طرف لجانب من زعاته اللاشعورية على الطرفين المقابلين . فالبقاء امتهان يمارس ضمناً للشخص المتعامل معه وتخفيف للجنس وإبتدال هـ .

من تلك الرغبات الشعورية نلحظ معالم الرغبات اللاشعورية التي تظهر ملامحها من مجرد إشباع الرغبات في المستوى الشعورى . إن ما يسعى إليه العميل هو امرأة لا تستعق منه احتراماً لأنها ملك لآخر ، وأماناً من رجل قوى يشتري صمته ورضاه بمال . وما تسعى إليه البغى رجلاً عاجزاً لا يحقق له امتلاكها إلا وقتاً وجنباً فقط . وآخر قادر ويحقق له امتلاكها دائماً ولكن بدون جنس . أما ما يسعى إليه القواد فامرأة خطيرة يهدد بها الآخرين لسبزه عن مواجهتهم ورجال يطلبون مساعدته وحشدون عليه . ورغم أن التحالف بينهم قائم إلى إحياء الجنس إلا أنه تحالف الجنس .

إن امتهان الجنس وممارسة السادية والملازوخية تجاه الموضوعات الجنسية يولد بعد ما يمارس الطفل رغبات جنسية مبكرة تذرده بمخطر يدهسه . وفي هذه الحالة قد يعمد الطفل إلى حيلة دفاعية تجاه زعاته الجنسية أسلها تخفيف الجنس بدلا من إعطائه اهتماماً وشغلاً ، وتهديب موضوع الجنس بدلا من توجيه الحب إليه والوقوع ضحية

لتعذيب مقابل من الموضوع الجنى رداً على العدوانية القاتية وتبريراً لكره الموضوع الجنى .

لكل كان النشاط الجنى في علاقة البناء نشاطاً ذاتاً لأنه يقوم فعلاً على تحقيق امتنان الجنس وإبتهاله . ويكون ذلك دفاعاً ضد شغف واهتمام من نوع آخر بالجنس إلا أن التمين للزدوج بطرفين مكلفين يبيع للتخيلات المكبوتة أن تحظى بشباع وهمي لا يخرج إلى حيز النشاط الفعلي ويبقى تلك القشرة الشعورية قائمة . فالواقع أن الأطراف الثلاثة في علاقة وميكولوجية البناء يمارسون شغفاً من رغباتهم الشعورية مع طرف والشق المضاد مع طرف آخر من خلال التمين بهما .

هذه العلاقة الثلاثية في الواقع أشبه بموقف أوديب غير محلول للأطراف الثلاثة معاً . فالعمل أشبه بطفل لا يستطيع الحصول على حق لدى أمه ويشير أنها ملك لغيره فيتهمها في علاقتها بأبيه بالبناء . ويكون ذلك اتهام قائم على إسقاطه لرغبته في أن تمنحه الأم ما تمنحه للأب فتتحول إلى بنى . أما البنى فأشبه بطفلة لا حق لها في أيها تتور عليه لأنه لم يرض بامتلاكها ملكية تامة فهي ثورتها عليه لا تتخلى عنه وتعيش تحيلاً بنياً معه وواقعاً بنائياً مع غيره . أما القواد فهو أشبه بطفل ثبت على أمه لا يستطيع التخلي عنها ولا الاقتراب منها في نفس الوقت فذلك يمنحها للآخرين (لأب) في مقابل أن يمين بذلك الآخر ما دام لا يستطيع أن يكونه .

بل إن العلاقة الثلاثية في البناء تشكل موقفاً أوديبياً تاماً كما يتخيه الطفل . فالعمل أشبه بالإبن والبنى بالأم والقواد بالأب . فالتخيل البنائي للموقف الأوديبى يقيم العلاقة على أساس من التمين بالطرفين المقابلين . والواقع أن ذلك التكوين ضحاً أمام أم ما في البناء من ديناميات . إن الصراع حول الجنس في البناء هو صراع بين الرغبة والقدرة . فكل طرف من الأطراف الثلاثة يرغب في شيء لا يقدر على إشباعها بينما يستطيع الطرفان الآخران أن يشبعها . فذلك يحتاج كل طرف للطرفين الآخرين ليحقق ما يرغب فيه ولا يستطيعه . بل لعل الموقف البنائي في عمومته هو نموذج للموقف المجتمعي الإنساني من مفارقة بين الرغبات والقدرات . فالبناء قديم قدم الإنسانية والإنسانية قديمة قدم كبت الإنسان لرغبته الجنسية ومحاولته تنظيمها (أ) .

المراجع

- ١ — الساعاتى ، ح . البناء والطروف الاقتصادية ، مطبوعات الحلقة الثالثة عشر فى علم الإجرام ، القاهرة ، يونية ١٩٦٣ ، الموضوع ٢٠ .
- ٢ — حنطة ، ن . جرائم البناء ، دراسة مقارنة ، رسالة الدكتوراه المقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٦١ .
- ٣ — سامى ، م . على . العوامل الشخصية فى البناء أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، يناير ١٩٦١ .
- ٤ — زبور ، م . ظاهرة تحييل البناء مناقشات أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، يناير ١٩٦١ .
- ٥ — فائق ، أ . تحليل ظواهرى البناء ، المجلة الجنائية القومية مارس ١٩٦٤ .
- ٦ — بحث البناء فى القاهرة ، دراسة احصائية تحليلية . منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، يناير ١٩٦٠ .
7. Choisy, M. *Psychoanalysis of the Prostitute*, London : Peter Owen, 1962.
8. Frued, S. *Totem and Taboo*. (1913).
9. ———, —. *Beyond the Pleasure Principle*. (1920).
10. ———, —. *The Passing of the Oedipus - Complex*. Collected Papers, Vol. II, 1924.
11. ———, —. *Female Sexuality*, Collected papers, Vol. V. 1931.
12. Klien, M. *Early Stages of the Oedopus* — conflict and of super-ego formation, Psycho-analysis of children, London : Hogarth Press, 1954.

THE THREE DOUBLE-BIND RELATION IN PROSTITUTION

Introduction :

When the psychologist investigates sex in human — beings he finds the major difference between them and animals. *Sex in humans is liable to all sorts of aberrations which is not the case in animals.* At the same time aberrations are mostly related to human sex only and not to other vital functions. Prostitution — in that light is a human characteristic in core.

Sexual relation in humans :

Sex in humans is an act and a relation. As an act it is a moment closed on two persons only, but as a relation it can be among more than two. The development of the normal sexual attitude in the child can be obtained after solving the oedipus conflict. The passing of the oedipus situation can free the child from fixation on incests and relief him from guilt feelings related to sex. Accordingly the normal adult can practice his freedom in choosing his mate for sexual and affectual pleasure without guilt.

Wrong solution of the oedipus conflict can give one major aberration; splitting of affect from sex. In a case like this a person cannot practice sex and love to the same person; and will need a subject for love and a sexual one to free himself from guilt feelings. In the normal case we come a double-bind relation, where every mate is satisfied by his partner sexually and affectually. While in abnormal conditions we face a triple-bind relation a subject with two objects. This is the case in prostitution, where the subject has the prostitute as a sexual object only.

The prostitute as an impossible sexual object :

The sexual relation with a prostitute is based on three conditions :

1. It is limited to the right of the customers to have sexual pleasure only, and just from the actual body of the prostitute.

2. The prostitute can practice complete will in giving or refusing the customers.

3. In face value it is a relation between two persons, one pays money for sex, the other pays sex for money.

These three conditions admit the right of the prostitute to be a sexual object for more than one person. The customer knows that she is not his object but for a limited time, and she belongs to an owner who permits her act. So the customer must approach this owner before having the prostitute. It ends to be a triple-bind relation that we find in prostitution. The third person is the pimp who plays an important role in this relation.

Psychology of pimps and pimping :

The role of pimps can solve a great deal of the psychological and relational conflict in the client and the prostitute. Through him the separation between affect and sex in both can go on without interruption since he owns the liberty of the prostitute, and is not a dangerous competitor and has an ambivalent character. The prostitute is owned by some one whom she loves but cannot practice sex with.

There is three double-bind relation in the prostitutive situation :

- 1) The prostitute and the client.
- 2) The prostitute and the pimp.
- 3) The client and the pimp.

In all these relations we find that each partner can solve his psychosexual problems through the other two partners for a main purpose : degradation of sex and the division of accusation on the other two partners. Identification is in accordance with the dynamics of three binded relation in the prosti-tutive situation.

الجرائم ضد العائلة وضد الأخلاق الجنسية

في ضوء

المؤتمر الدولي التاسع للقانون الجنائي

سمير الخيزوري

الباحث بالمركز

نوقش موضوع « الجرائم ضد العائلة وضد الأخلاق الجنسية » في القسم الثاني من المؤتمر الدولي التاسع للقانون الجنائي الذي عقد في لاهاي في المدة من ٢٤ - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٤ .

ونظراً لحساسية هذا الموضوع وتعلقه الوثيق بحياة الأفراد فقد حظى هذا القسم بأكبر عدد من المشتركين في المؤتمر .

كما أن اختلاف نظرة الأفراد وتقديرهم للموضوعات الجنسية — نتيجة لاختلاف الثقافات ، وتفاوت درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي يتضمن إليها — أدى إلى تمييز هذا القسم بالتساوي في الخلاف في الرأي بالنسبة لسائر القضايا والنشاكل التي عرضت للنقاش .

وقد كان المحور الذي دارت حوله المناقشة في هذا القسم هو : هل وإلى أي مدى يتدخل القانون الجنائي لتحريم السلوك الأخلاقي الذي لا يسبب ضرراً لأحد إلا للمشاركين فيه باختيارهم كالعلاقات الجنسية بين غير المتزوجين البائنين ، وعلاقات السلوك الجنسي المتلى بين البائنين ، وزواج المحارم ؟؟ وهل يعتبر تدخل القانون الجنائي في هذا الصدد تدخلاً في حرية الأفراد في مجال حيوي بالنسبة لهم ؟ وهل من الملائم — بالنسبة للسياسة الجنائية للدولة — أن يكون قانون العقوبات مجموعة من الوصايا عن السلوك الواجب اتباعه من الناحية الأخلاقية ، فكون النتيجة أن نصومه تصبح ميتة لأن الأفراد لن يحترموها وسيخرقونها دائماً ؟ أم أن للشرح

الجناي يجب أن يستهدف عدم تحريم السلوك الذي يعرف مقدماً أن الأفراد لن يحترموه ؟ خاصة وأن السلوك الجنسي يتم في سرية وبرياء المشتركين فيه ويكون مصدر سرور ولذة لهم . لذلك فإن ضبط مثل هذا السلوك يكون أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة لمخيمات الشرطة ، وكما توسع القانون في تحريم صور هذا السلوك كلما قلت نسبة الجرائم التي تصل إلى علم السلطات بالنسبة لما يقع فعلاً منها ، وهذا مما يضعف من احترام الأفراد للقانون ولسلطات الضبط . ألا يكون من الأفضل أن يقتصر تحريم السلوك الجنسي على أضيق الحدود ، بمعنى ألا يتدخل القانون الجنائي في هذا السلوك إلا إذا ترتب عليه إضراراً بالتير أو بالمجتمع ؟ كما في حالات استخدام القوة أو العنف للأكراه على السلوك الجنسي أو إشراك الأحداث في مثل هذا السلوك ، أو إذا تم علانية فيكون مأساً بالحياة العام ؟؟

تلك هي الأسئلة التي أثارت خلال المناقشات في هذا القسم .

ويلعبان النظر في هذه الأسئلة نجد أنها تمس موضوعاً تقليدياً طالما تناوله رجال القانون والفلسفة والاجتماع وغيرهم بالمناقشة خلال ستين عديده ، وهو علاقة القانون بالأخلاق ؛ ولقد كان وجود موقف حاسم للمؤتمرين بالنسبة لهذه العلاقة كفيلاً بأن يضع حداً لكثير من المناقشات ويقرب من وجهات النظر إلى حد كبير ، إلا أن وجود هذا الموقف كان أمراً مستعجلاً نظراً للاختلاف الكبير بين الميول المشتركة من النواحي الثقافية والاجتماعية والدينية وغيرها ؛ وكان من الواضح اهتمام الأعضاء إلى فريقين كبيرين :

أما الفريق الأول فكان يرى أنه لاعلاقة إطلاقاً لقانون بالاعتبارات الأخلاقية أو الدينية لأن هذه الاعتبارات تخص الأفراد وحدهم ؛ وأن القانون الجنائي يجب أن يستهدف المصلحة العامة ويواجه حقائق الحياة دون النظر إلى تلك الاعتبارات ، بل لقد قيل إن القانون الجنائي ليس من شأنه حماية الأسرة وأن مجال ذلك في قوانين الأسرة .

هذا بينما كان الفريق الثاني يقيم وزناً للاعتبارات الأخلاقية والدينية في مجال تحريم السلوك الجنسي وحماية العائلة ، ويرى أن من وظيفة القانون الجنائي حماية هذه الاعتبارات وحماية الأسرة .

وبين هاتين للدرستين في التفكير دارت مناقشات حادة ثم كانت القلبة في النهاية في جانب الفريق الأول نظراً لكثرة عدد مؤيديه من ممثلي دول أوروبا الاشتراكية ودول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ومن الجدير بالذكر ، وجود إحساس عام بين أعضاء هذا القسم بأن هذه المشاكل القانونية التي طرحت للنقاش لها علاقة وثيقة بلم الإجرام ؛ وأنه كان من الضروري أن تكون التوصيات التي تتخذ فيها قائمة على دراسات كرنولوجية (في علم الإجرام) على الجرائم الجنسية ، وهذا مادعا القسم إلى المواقفة بما يشبه الإجماع على اقتراح جان بيناتل السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الإجرام بتصدير توصياته بمقدمة تدعو إلى إجراء دراسات كرنولوجية على الجرائم الجنسية في السنوات القادمة .

وقبل أن نبدأ عرض النقاط التي تناولتها المناقشة ، نود أن نشير إلى إرتباط هذه النقاط بعضها ببعض إرتباطاً وثيقاً . كما نلاحظ أنه وإن كان القسم قد اختص بحث نوعين من الجرائم هما : الجرائم ضد العائلة ، وضد الأخلاق الجنسية ، فإنه لم يهتم بهذا التخصيم عند المناقشة ، ويرجع ذلك في الواقع إلى أنه كثيراً ما يتداخل هذان النوعان فيما بينهما كما هو الحال بالنسبة لجرعة الزنا فهي جريمة جنسية وهي في نفس الوقت ضد العائلة ، إلا أن هذا لا ينفي وجود جرائم تدخل تحت أحد الفرعين فقط ، فالسلوك الجنسي المثلي لا يعتبر جريمة ضد العائلة كما أن عدم الإعتاق على الأسرة لا علاقة له بالجرائم الجنسية .

وقد ناقش القسم الموقف الذي يجب أن يتخذه القانون الجنائي بالنسبة لصور السلوك الآتية :

١ — العلاقات الجنسية بين البالغين .

٢ — العلاقات الجنسية المحرمة والزواج بين المحارم incest

٣ — نشر للمعلومات المتعلقة بضبط النسل وتوزيع العقاقير والأدوات للأنثى للحمل .

٤ — الإجهاض .

• — التلقيح الصناعي Artificial insemination

٦ — السلوك الجنسي الشاذ أو التحرف .

٧ — الامتناع عن إيالة الزوجة والأبناء .

أولاً : العلاقات الجنسية بين البالغين :

ويجب التفرقة هنا بين العلاقات الجنسية بين غير المتزوجين ويطلق عليها لمصطلح Fornication وبين الزنا Adultery ويشمل العلاقات الجنسية بين طرفين أحدهما أو كلاهما متزوج .

فبالنسبة لنوع الأول إذا تمت العلاقة برضا الطرفين ، فقد كان هناك ما يشبه الإجماع على ألا يعتبر هذا الفعل جديراً بتدخل القانون الجنائي الحديث ، فقد أثبتت بعض الدراسات وأهمها دراسة كينزى للسلوك الجنسي أن جميع الرجال يمارسون علاقات جنسية قبل الزواج^(١) وإذا كانت قوانين العقوبات في بعض البلاد (وبعض الولايات الأمريكية) ما زالت تعاقب على هذا السلوك ، فإن هذه النصوص تعتبر صراحةً ميتة قلما تطبق .

أما بالنسبة للزنا فقد وضع الخلاف بين الآراء وأظهر استعراض تشرحات المذول المختلفة موقفها بالنسبة لفعل الزنا :

فبينما تعتبر بعض التشرحات الرجل والمرأة مذنبين إذا كان أحدهما متزوجاً وتمت بينهما موافقة جنسية واحدة .

— نجد أن تشرحات أخرى تحرر تجريم العلاقة إذا كانت مستمرة أو شائعة .

— وبينما تعتبر بعض التشرحات أن للمرأة وحدها هي للذنب في جريمة الزنا .

— فإن هناك تشرحات تعتبر الرجل كذلك مذنباً ، ولكن تحت ظروف خاصة ، كأن يرتكب الزنا في منزل الزوجة .

— وثمة تشرحات لا تجرم الزنا على الإطلاق .

(١) هنا بالنسبة للجمع الأمريكي التي أجريت فيه الدراسة .

ولقد جذب فريق من الأعضاء الإبقاء على جريمة الزنا في قانون العقوبات ، واستدلوا في ذلك إلى أن إثاء جريمة الزنا سوف يكون له آثار اجتماعية خطيرة ، وقد يكون مصدر الارتكاب الكثير من الجرائم في بعض الثقافات ، كما أنه قد يضر على أنه نوع من تبرير الزنا واستصانه ، وأنه مما لا شك فيه أن للقانون الجنائي في هذا المجال أثر تربوي أخلاقي . على أن أنصار هذا الفريق لم يمانحوا في ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في العقاب في جريمة الزنا .

إلا أن الأغلبية كانت ترى استبعاد جريمة الزنا من قانون العقوبات بحجة أن الإخلاص في الزوجية لا يحمله نصوص جنائية ، وإن الجزاءات الجنائية ليست فعالة في هذا الصدد ، كما أن النصوص المتعلقة بالزنا في التشريعات المختلفة نادراً ما تطبق ، بل قد ذهب البعض إلى القول بأن الزواج لم يعد جديراً بحماية القانون الجنائي ، وأن الزنا تكون معالجته في القوانين المنظمة للأسرة . وانهت المناقشات إلى التوصية بأن :

- العلاقات الجنسية بين البالغين من غير التزويج لا يجوز أن تعتبر جريمة .
- وبأن الزنا يجب أن يستبعد من قانون العقوبات .



وإذا تأملنا موقف قانون العقوبات المصري بالنسبة لهاتين الصورتين من السلوك نجد أنه يخلو من أى نص يحرم العلاقة الجنسية بين ذكر وأنثى بالغين وكلاماً غير متزوج إذا تم هذا الفعل برضاؤهما . وهو في هذا يتفق مع توصية المؤتمر .

أما بالنسبة لفصل الزنا فإن قانون العقوبات المصري يحرم هذا الفعل (الواد من ٢٧٣ — ٢٧٧ عقوبات) وإن كان يضع شروطاً وقيوداً على رفع الدعوى الجنائية ، فيشترط أن تكون بناء على دعوى من الطرف الآخر في العلاقة الزوجية ، كما أن القانون يحدد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا . إلا أنه من الملاحظ أن القانون لا يساوي بين الزوج والزوجة في العقاب على جريمة الزنا فبينما يشترط لعقاب الزوج أن يكون قد اترف الزنا في منزل الزوجة لا يتطلب هذا الشرط بالنسبة للزوجة الزانية ، كما أن العقوبة بالنسبة للزوج في حالة ثبوت الزنا هي الحبس

مدة لا تزيد على ستة شهور ، بينما قد تصل إلى الحبس لمدة سنتين بالنسبة للزوجة .

ولمّا نرى أنه إذا كان استبعاد فعل الزنا من قانون العقوبات هو أمر يبدو طبيعياً وملئاً بالنسبة لبعض دولاً وأوروبا حتى أن كثيراً من هذه الدول قد استبعدت الزنا فعلاً منذ مدة طويلة ، فإن هذا الأمر لا يلائم تماثلنا وتماثلنا الغربية ، التي يختلف مفهومها لفكرة « العرض » عن مفهوم الثقافات الغربية ، فإذا كان زنا الزوجة يعتبر في مفهومنا مأساً يمرض الزوج ، فإنه لا يعتبر كذلك في تلك الثقافات وإذا كانت حالات الزنا التي تعرض على القضاء نادرة ، فليس هذا يكفي لتبرير إلغاء جريمة الزنا مع ما يترتب على ذلك من صدمة قوية للشعور العام .

على أنه يجدر بالمرجع المصري أن يخطو خطوة إلى الأمام ويقرر المساواة بين الرجل والمرأة في العقاب على جريمة الزنا ، ولا معنى للفرقة الموجودة في قانوننا الحالي .

ثانياً : العلاقات الجنسية المحرمة والزواج بين المحارم Incest :

تمة خلاف كبير بين موقف التشريعات الجنائية من إبادة أو تحريم العلاقات الجنسية والزواج بين المحارم ، فبينما يحرم قانون العقوبات الأثيوبي الزواج بين الأقارب حتى الدرجة السابعة وكذلك تفعل قوانين بعض الولايات الأمريكية ، فإننا نجد كثيراً من القوانين لا تعتبر هذا الفعل جريمة . وتأخذ بعض التشريعات طرغاً وسطاً كاللتشريع السويدي والتشريع البولندي يقصران مفهوم العلاقات المحرمة incestuous relation ships على العلاقات الجنسية بين الأصول والقروء وبين الإخوة والأخوات ، ويحظر التشريعان مثل هذه العلاقات معاقباً عليها . كما تختلف التشريعات من حيث إعتبار القرابة الناتجة عن الزواج في مثل درجة القرابة الناتجة عن الدم فيما يتعلق بأحكام العلاقات المحرمة الناتجة عن قرابة الدم فقط .

ولقد تبني القسم توصية استوحاها من القانونين السويدي والبولندي ، ومقتضاها قصر العقاب على العلاقات الجنسية بين الأصول والقروء وبين الإخوة والأخوات ، مستنداً في ذلك إلى ما ذكر من أن علم الإجنة Eugenic الذي كان يساند التوسع

في تحريم الزواج بين الأقارب قد الكثير من قوته بقدم العلوم البيولوجية . كما أوحى القسم بأن تتضمن إجراءات التحقيق في هذه الجرائم إجراء دراسات عن شخصية المتهم وبيئة الاجتماعية نظراً لما تردد في بعض البحوث الاجتماعية والكمونولوجية من أن العلاقات المحرمة قد تكون نتيجة عدم سواء الشخصية abnormal personality أو نتيجة لملاقات أسرية غير سوية abnormal familial relationships .

وإذا نظرنا إلى موقف قانون العقوبات المصري من الزواج بين المحارم ، فإننا لا نجد نصاً خاصاً يحاقب على مثل هذا الزواج ، إلا أن من يرتكب هذا الفعل فإنه يتعرض للعقاب باعتباره مرتكباً لجريمة تزوير في محرر رسمي لأدلته بوقائع غير صحيحة عند تحرير عقد الزواج . وتتكفل الشريعة الإسلامية التي تحكم موضوع الزواج ببيان حدود التحريم في الزواج من الأقارب وتضع لذلك قواعد ثابتة واضحة ، ولا يمنع هذا من اقتراح نسوقه في هذا الصدد بأن يتضمن قانون العقوبات المصري نصاً يقرر جزاء جنائياً على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتحريم الزواج بين الأقارب في الحدود التي تقررها الشريعة .

ثالثاً : نشر المعلومات المتعلقة بضبط النسل وتوزيع العقاقير والأدوية الملائمة للحمل :

تتضمن التشريعات الجنائية في كثير من البلاد نصوماً تحرم نشر الكتب والطبوعات التي تحتوي على معلومات عن ضبط النسل ، وكذلك تحرم بيع وتوزيع الأدوات والعقاقير الملائمة للحمل إلا أنه نظراً لزيادة اهتمام العالم بالمشاكل الناتجة عن زيادة السكان جعلت من الضروري إعادة النظر في مثل هذه النصوص .

وتلقى الدعوة إلى ذلك معارضة شديدة من رجال الدين بحجة أن الدين يحرم التدخل في الجمل بطرق صناعية ، كما أن هناك من يبدى خشية من أن ينتشر مثل هذه الطبوعات والتشريحات وانتشار توزيع الأدوات والعقاقير الملائمة للحمل سوف

يساعد على انوار الخلفيات الجلدية إلا أن أغلبية الأعضاء أبدوا تأييدهم لإنشاء النصوص التي تمنع نشر المعلومات أو توزيع القاقير المانة للحمل واستندوا في ذلك إلى أن مشكلة زيادة السكان وإن كانت مشكلة بالنسبة للدولة التي ترغب في الحد من زيادة السكان فيها ، فإنها كذلك مشكلة كل عائلة على حدة ، فمن حق الوالدين تحديد عدد الأولاد الذين يرغبون في إنجابهم ، ومن ثم فمن الواجب تزويدهم بالمعلومات اللازمة لمنع الحمل حتى لا يضطرون إلى الالتجاء إلى الإجهاض .

كما ذكر البعض أن الدراسات في علم الإجرام أسفرت عن أن العائلات كبيرة العدد تكون نسبة الإجرام فيها أكبر نسبياً من غيرها .

إلا أنه لتلافى ما يمكن أن يحدث من أضرار نتيجة لإطلاق النشر أو التوزيع ، قد اتفق على وضع قيود معينة بالنسبة لنشر المعلومات وتوزيع الأدوات المانة للعمل . وكانت توصية القسم في هذا السدد :

إنه لا يجوز اعتبار نشر المعلومات المتعلقة بضبط النسل ووسائل منه جرائم في قانون العقوبات إلا إذا كان ذلك النشر يتضمن دعوة لفساد ما يحتر جرمه يعاقب عليها ، وإذا كان يتعارض مع مقتضيات حماية الشبلاب .

ولقد دعا البعض إلى ضرورة قصر نشر المعلومات وتوزيع الأدوات المانة للعمل على البالغين فقط إلا أن هذا الاقتراح لقي معارضة من بعض الأعضاء (الدول الاسكندنافية) بحجة أن السنار كذلك في حاجة إلى هذه المعلومات والأدوات لتلافى الإنجاب في سن مبكر جداً .

على أننا نلاحظ أن هذه التوصية جاءت قاصرة من ناحية معينة ، وهي أنها لم تنص على قيد يقضى بقصر نشر المعلومات المتعلقة بضبط النسل وتوزيع الأدوات المانة للعمل على الألباء والحيات التي تصرح لها الدولة بذلك ، مع تحريم ذلك على غير المصرح لهم رسمياً بذلك ، فإن وجود مثل هذا القيد كفيلاً بمنع استغلال النشر والتوزيع في الأغراض التجارية .

ويحتل قانون العقوبات المصري من نص خاص يتعلق بمنع نشر البيانات المتعلقة بضبط النسل أو بيع وتوزيع الأدوات والقاقير المانة للعمل ، والواقع أنه لا حاجة .

بنا إلى مثل هذه التصوص بل لله من الواجب تشجيع نشر هذه المعلومات واستخدام كل وسائل الإعلام في نشرها بين المواطنين ، وكذلك الأمر بالنسبة لبيع وتوزيع الأدوات والعقاقير المأخوذة للعمل ، وذلك لمواجهة الزيادة المضطربة في عدد السكان حتى يمكن أن تؤتي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومضاعفة الدخل القومي ثمارها للرجوة . إلا أنه لا مانع من الأخذ بما أوصى به المؤتمر من أن النشر أو التوزيع يجب ألا يتعارض مع مقتضيات حماية الشباب .

أما بالنسبة لقيد الحماض بالألا يتضمن الشرذعة للفساد ، فإننا نعتقد أن المادتين ١٧٨ ، ١٧٩ مكرراً (١) من قانون العقوبات المصري كافيتان في هذا الصدد .

رابعاً : الإجهاض :

تحرم كثير من التشريعات الجنائية الإجهاض . بل إن بعضها يجعل منه جريمة مساوية لجريمة القتل العمد على أساس أنه يتضمن إزهاق روح الجنين ، كما أنها تحيط بحالات الإجهاض لأبواب علاجية بأشد القيود .

على أن هذه العقوبات الشددة لم تمنع من إجراء آلاف العمليات الإجهاضية سرراً وفي جميع أنحاء العالم . وكذا لم تمنع هذه التشريعات من وفاة عدد كبير من النساء أو تشويههن نتيجة لتلك العمليات التي يقوم بها غير متخصصين أو مديرين ، بل لقد لوحظ أنه كلما تشدد القانون في العقاب على الإجهاض ، كلما زادت تكاليف عمليات الإجهاض غير القانونية التي يقوم بها الأطباء واقتصرت على الأثرياء ، بينما يلجأ غير الأثرياء إلى غير المتخصصين معرضين حياتهم وصحتهم لخطر الجهل وعدم الخبرة .

وتأخذ التشريعات الجنائية الحديثة — كعشرات دول أوروبا الاشتراكية — اتجاه عكسي ، فإن البدء الذي يسودها هو أن من حق المرأة أن تحرر ما إذا كانت ترغب في الاستمرار في حمل جنينها أم لا ، فإذا قررت عدم الاستمرار في ذلك ، فإن بوسعها أن تجري عملية إجهاض قانوني بشرط أن يتم ذلك في إحدى الميادات أو المستشفيات ووفقاً للإجراءات التي يقرها القانون ، فإذا تم كذلك

فهو لا يعتبر جريمة على الإطلاق ، ولكنه قد يعتبر معاقباً عليه إذا لم تتبع المرأة الشروط القانونية المنظمة للإجهاض .

كذلك يتوسع التشريع السويدي في الحالات التي يجوز فيها الإجهاض قانوناً ، فهو يميز الإجهاض في خمس حالات هي :

- إذا قرر الطبيب خطورة الحمل على الأم جسدياً أو نفسياً .
- إذا كان يخشى ميلاد أطفال يحملون أمراضاً وراثية خطيرة .
- إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب .
- إذا قرر الطبيب أن الولادة تعرض الأم لمتاعب جسمية مستقبلاً .
- إذا كان الجنين سيولاً مشوهاً نتيجة لتعاطي عقاقير .

ولقد اقترح أخذ طريقه وسط بين التشدد الذي تأخذ به التشريعات التقليدية ، والتسامح الذي تأخذ به التشريعات الحديثة ، بمعنى ألا يفرض عقاب شديد على الإجهاض ، كما لا يترك لإرادة المرأة وحدها تقرير الإجهاض ، فيستمر الإجهاض كجريمة معاقب عليها بالنسبة للمرأة ولن يقوم بالإجهاض ، مع معاملة المرأة برفق أكثر ، وإعفاؤها من العقاب إذا كانت شهادتها لازمة لإدانة القاتل بالإجهاض ، وذلك مع التوسع في الحالات التي يسمح فيها بإجهاض قانوني فيكون الإجهاض قانونياً إذا كانت صحة المرأة الجسمية أو النفسية أو استقرارها stability لا تسمح لها بالحمل والولادة ، أو إذا كان الجنين نتيجة اغتصاب أو علاقة محرمة ، أو كان هناك احتمال كبير لميلاد طفل مشوه نتيجة تعاطي عقاقير .

ولم يسل هذا الطريق الوسط من التقدم كذلك ، فذكر أنصار إبادة الإجهاض بأنه يكفي المرأة ما تعانيه من ألم نفسي عند التخلص من حملها وحرمانها بالتالي من الأمومة ، فلا داعي لزيادة ألمها بقربة جنائية ، وطالب البعض بأن تكون الحالة الاقتصادية للألم من الأسباب التي تبرر الإجهاض القانوني .

بينما هاجم أنصار تحريم الإجهاض الحالات التي اقترح إبادة الإجهاض فيها ، فقسموا كيف يمكن للطبيب أن يحرف مقدماً بالأثار النفسية أو العقلية التي يمكن

أن تحدث للأم نتيجة للعمل والولادة ؟ وهل يمكن للطبيب أن يعرف مقدماً بتشويه الجنين ؟ وماذا يحدث إذا وجد الجنين غير مشوه بعد إجهاض الأم ؟ هل يعاقب الطبيب عندئذ على جرعة الإجهاض ؟

واقترح البعض أن يترك القضاء أن يقرر الإعفاء من العقاب إذا وجد من ظروف الحالة ما يدعو إلى ذلك بدلاً من أن ينص في القانون على إباحة الإجهاض في حالات معينة .

وانتهى القسم إلى إقرار التوصية التالية :

في البلاد التي يعاقب فيها على الإجهاض ، يجب التوسع في الحالات التي يمكن فيها إجراء الإجهاض وفقاً للقانون ، وفي الحالات التي يسمح فيها للمرأة بالتخلص من حملها ، يجب أن يتدخل القانون لينظم ذلك بتأية .

ويتخذ قانون العقوبات المصري من الإجهاض موقفاً تقليدياً ، فيعاقب المرأة التي أجهضت وكذلك من قام بإجهاضها (٣٦٢ م ، ٣٦١ عقوبات) ويشدد العقوبة في حالة ما إذا كان من قام بالإجهاض طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلاً (٣٦٣ ع .) ، ولا تتضمن نصوص القانون ما يشير إلى إمكان إجراء إجهاض قانوني في حالة ما إذا كان الحمل يهدد حياة الأم أو صحتها بالخطر وإن كان يمكن في هذه الحالة الإعفاء من العقاب إذا توافرت شروط حالة الضرورة للتصرص عليها في المادة ٦١ عقوبات .

والواقع أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في النصوص المنظمة للإجهاض في التشريع الجنائي المصري فلا يخفى على أحد أن شدة العقوبات المفروضة لا تمنع من عمليات الإجهاض غير القانوني التي تجري سراً ولا يصل عليها إلى السلطات ويذهب ضحيتها أرواح كثير من النساء نتيجة لجهل وعدم خبرة من يقوم بتلك العمليات .

كما أن على التشريع أن يواجه الواقع ويستهدف المصلحة العامة ، فليس من المقبول منطقياً في دولة تشكو من زيادة السكان وتدعو إلى ضبط النسل وتحديد ، أن يتضمن تحريمها الجنائي نصوصاً شديدة القسوة فيما يتعلق بالإجهاض ، ولا يخفى ذلك .
أنا نطالب بإباحة الإجهاض وإطلاقه من كل القيود وإنما نرى :

١ - أن يبق الإجهاض جريمة .

٢ - أن يتوسع للصرع في الحالات التي يجوز فيها الإجهاض القانوني ، وعليه أن يدخل في حسابه الحالة الاقتصادية للأسرة وعدد الأولاد للوجودين فلا في الأسرة .

٣ - أن تتم عمليات الإجهاض في مستشفيات متخصصة تحت إشراف الأطباء ورعايتها .

٤ - أن يسبق عمليات الإجهاض كشف طبي وبحث إجتماعي لحالة المرأة وأسرتها ، ويحظر الإجهاض بناء على التقارير الطبية الإجتماعية .

٥ - يحاقب على الإجهاض الذي يتم خارج تلك للمستشفيات في غير الحالات التي يحدها القانون وتتشدد العقوبة إذا كان القائم بالإجهاض لا يتسم إلى المهنة الطبية .

خامساً : التلقيح الصناعي :

يثير التلقيح الصناعي كثيراً من المشاكل القانونية التي تهم القانون الجنائي وغيره من فروع القانون وذلك من ناحية موافق القانون من التلقيح الصناعي ، وكذلك الوضع القانوني للأطفال الناتجة من التلقيح الصناعي ، وليس أدل على أهمية هذا الموضوع في المجتمعات الغربية من مناقشته في هذا المؤتمر الدولي .

ولنناقش هذا الموضوع يجب التمييز بين ما إذا كان تلقيح الزوجة من الحيوانات النوية الناتجة عن زوجها نفسه وهذا ما يطلق عليه التلقيح المتجانس homologous insemination ، وبين ما إذا كان التلقيح من الحيوانات النوية لشخص ثالث ، وهذا ما يطلق عليه التلقيح غير المتجانس heterologous insemination . فبالنسبة للفرع الأول وهو التلقيح المتجانس فهو يحدث عند ما يرغب الزوجان في إنجاب طفل بينما يكون الزوج عقيمًا لكنه غصب ، فتؤخذ الحبوب النوية من الزوج بالطريق الجراحي وتلقيح بها الزوجة . وهذا لا يثير أي مشكلة قانونية جنائية أو مدنية لأنه من الطبيعي أن يكون قد تم رضا الزوجة ، فيعتبر الطفل الناتج إنبأ للزوج يكتسب كل حقوق الأبناء ، وتعتبر عملية التلقيح مجرد حيلة جراحية للمساعدة في إنجاب شرعي .

أما التقيح غير التجانس ، فإنه يشير كثيراً من المشاكل القانونية ، وترتفع أصوات كثيرة منادية بتجريمه . ويحدث هذا النوع في حالة ما إذا كان الزوج غير غضب ، وكانت الزوجة ترغب في إنجاب طفل ، فهي قد تلجأ إلى التقيح الصناعي من الحيوانات للنوعية لشخص ثالث ، فلذا قلت ذلك بدون رضا الزوج ، فإن ثمة مشاكل قانونية سوف تظهر ، فالطفل ليس إنثاً للزوج ، واعتباره إنثاً للزوج يكون جريمة تزوير في وضع قانوني ، وهذا التزوير يعرض الزوجة والطبيب الذي قام بالعملية للمسئولة الجنائية .

وإذا حصلت الزوجة على رضا زوجها قبل إجراء العملية ، فإن هذا لا يحنى اختفاء للمشاكل القانونية لأن الطفل لا يعتبر كذلك من الناحية البيولوجية إنثاً للزوج بل هذا « ابن زنا » *bastard* . وثمة سؤال يثور هنا ، هل يعتبر التقيح الصناعي غير التجانس سواء برضا الزوج أو بدون رضائه زنا ؟ أم أنه يشترط لكي يعتبر الفعل مكوناً للزنا حصول موافقة جنسية تامة ؟ .

وقد أثيرت عدة أسئلة كانت موضوعات للنقاش في القسم وهي : هل يتدخل القانون الجنائي لتحريم التقيح الصناعي بنوعه ؟ أم يكفي تحريم التقيح الصناعي غير التجانس بصفة عامة ؟ أم يحرمه إذا تم بغير رضا الزوج أو بغير رضا المرأة أم لا يتدخل إطلاقاً في هذا الصدد ؟ . لم يكن ثمة اعتراض يذكر على التقيح الصناعي للتجانس ، إذ هو يتم بين زوجين ورضائهما وتحقيقاً لرغبتها في الإنجاب ، فلا معنى لتدخل القانون الجنائي في هذا الصدد .

أما بالنسبة للتقيح غير التجانس ، فقد اختلف بشأنه الآراء ، فساوى بعض الأعضاء بينه وبين الزنا ، وما دام الزنا غير معاقب عليه (في كثير من تلك الدول . وحسب توصية المؤتمر) فلا داعي لتحريم التقيح غير التجانس ، بل إن الزنا قد يكون لإشباع شهوة بينما التقيح غير التجانس يكون بفرض إنجاب طفل . ورأى البعض أن الصورة الوحيدة التي يجب تجريمها هي إذا تمت هذه العملية بغير رضا الزوجة لأن في هذا انتهاك لكرامة المرأة وشخصيتها ، وإن كان هذا الوضع نادر الوقوع عملاً حيث يستلزم التقيح الصناعي تكرار هذه العملية اثني عشر مرة . واعتبر البعض أن التقيح غير التجانس الذي يتم بدون رضا الزوج لا يجب أن يعتبر جريمة جنائية لأنه مجرد اعتداء على الصالح الاقتصادي للزوج .

ونادى البعض بتحريم التلقيح الصناعى غير المتجانس عموماً سواء كان برضا الزوج أو بدون رضاه لأنه يعتبر عملاً يتعارض مع اللبائىء الأخلاقية والدينية .

ومن التريب — بد للناقشات التى دلت — أن تصدر توصية القسم منفكة لشتراط رضاه الزوج بالنسبة لعملية التلقيح الصناعى فكان نصها :

« لا يجوز أن يحرم القانون الجنائى عملية التلقيح الصناعى ، إلا فى حالة ما إذا

أجريت هذه العملية بدون رضاه للمرأة » .

ثم أضيفت كلمة « أو الزوج » فى الجلسة الختامية للمؤتمر عندما ارتفعت أصوات كثيرة تطالب بإضافتها .

ولا نعتقد أن نمة ضرورة ملحة تدعو مشرعنا الجنائى إلى اتخاذ موقف فيما يتعلق بالتلقيح الصناعى حيث لم يحرم التلقيح الصناعى على نحو معروف فى مصر ، ولم تظهر بعد للشاكل القانونية للربطة به .

وإذا كان لنا أن نبدى رأياً بشأن هذه العملية فإننا نرى أنه لا يوجد ما يدعو إلى تجريم عملية التلقيح الصناعى المتجانس ، إذ هى تتم بين الزوجين ورضائهما ، والترض منها تلاقى عيز فى قدرة الزوج على الإنجاب ، ويكون الأبناء الناتجين عن هذه العملية هم أبناء للزوج سواء من الناحية البيولوجية أم من الناحية القانونية ، وهم جديرون باكتساب حقوق الأبناء من نسب وإيرث وخلافه .

أما التلقيح الصناعى غير المتجانس ، فإننا لا نتردد لحظة فى الدعوة إلى تحريمه سواء كان برضا الزوج أم دون رضاه ، فهو فعل مساو للزنا ، وينتج عنه أبناء غير شرعيين لا يتسبون إلى الزوج ولا يتمتعون بحقوق الأبناء .

سائساً : الملوك الجنسى السار :

تحرم كثير من التشرحات الجنائية فى الدول الأوروبية^(١) والولايات الأمريكية

(١) من البلاد التى تحرم الملوك الجنسى المتلى انجلترا وألمانيا الغربية والاعمار الويفين وكثير من الولايات المتحدة الأمريكية بينما لا يعتبر الملوك الجنسى المتلى جريمة فى كل من إيطاليا وفرنسا والسويد وبولما وتشيكوسلوفا كيا .

وغيرها السلوك الجنسى للثلى ، كما تتضمن بعض القوانين تحريم السلوك الجنسى الشاذ الذى يتم فى علاقة غريبة ، بل إن بعض القوانين تعاقب على مثل هذا السلوك ولو تم بين الأزواج ، ولا تحرق القوانين بين السلوك الجنسى للثلى بين الرجال ، وبين السلوك الجنسى للثلى بين النساء .

وبنتيجة هذا الموضوع بدأ واضحاً أن ثمة ظروف تصاحب السلوك الجنسى الشاذ توجب العقوبة عليه جنائياً وكان الاتفاق تالماً على هذه الظروف وهى :

— إذا استخدمت القوة أو العنف فى الإكراه على السلوك الشاذ أو للثلى .

— إذا كان أحد طرفى العلاقة للثلى أو الشاذة قاصراً والآخر بالغاً .

— إذا أتى هذا السلوك شخص يشغل مركزاً يفرض عليه الرعاية والإشراف مستغلاً هذا المركز أو الثقة للوضوعة فيه مع الشخص الذى تحت رعايته وإشرافه .

— إذا تم هذا السلوك فى علانية أو بطريقة فيها تعرض للفتنة على الفساد .

— إذا تعلق الأمر بتعريض على الخطرة الجنسية للثلى .

على أن السؤال الذى أثار كثيراً من الخلاف هو : هل يعتبر السلوك الجنسى للثلى الذى يتم بين البالغين ورضائهما وحيث لا تتوافر الظروف السابق بيانها سلوكاً جديراً بالعقاب عليه أم لا ؟ فذهب فريق إلى القول ببقاء تحريم هذا السلوك الذى يخرق قواعد الأخلاقيات الجنسية من أصلها . كما أن إلغاء تحريمه يعتبر بمثابة الاعتراف به ومعروف يساعد بالتالى على انتشاره وزيادة عدد التحرفين جنسياً ، هذا فضلاً عن مساهمته بالكرامة الإنسانية وكرامة العائلة ويساعد على انتشار الأمراض التناسلية .

أما الفريق الآخر فيرى أن النصوص التى توضع للعقاب على السلوك الجنسى للثلى هى نصوص مبنية لا تخرج إلى حيز التنفيذ ، وتخرق كل لىة دون أن يمكن تطبيقها ، ولن يضبط ويحاكم وفقاً لها سوى النذر اليسير ، ولن يستفيد من هذه النصوص إلا من يستغلها لابتزاز الأموال ممن يمارسون الجنسية للثلى . كما أنشأ البعض بأن هذا السلوك شديد القسوة بجرمة الفرد ولا يسوغ لقانون الجنائى أن يتدخل فى سلوك الأفراد ما دام لا يسبب أذى لغيرهم .

وانتهى الأمر بإقرار رأى الفريق الثانى والتوصية :

بأنه لا يجب تحريم السلوك الجنسى للثلى بين الباقين سواء بين الذكور أم بين الإناث . وإذا تأمنا موقف قانون العقوبات المصرى من هذه التوصية بشقيها نجد أنه يتفق معها عام الاتفاق فهو أولاً يخلو من أى نص يحرم السلوك الجنسى للثلى فى ذاته إذا تم بين الباقين وبرزائهما . ثم هو يتضمن نصواً مختلفة تعاقب على مثل هذا السلوك إذا تم فى الظروف التى وردت فى التوصية للذكورة ؛ المادة ٢٦٨ عقوبات تعاقب على استخدام القوة فى هتك عرض إنسان^(١) ، كما تشدد نفس هذه المادة العقوبة إذا كان الجنى عليه قاصراً أو كان الخائى من أصول الجنى عليه أو للتولين تربته أو ملاحظته أو بمن لم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند أحد ممن تقدم ذكرهم . أما إذا حدث السلوك الجنسى الشاذ فى علانية فإن المادة ٢٧٨ عقوبات تعاقب باعتباره فعلاً فاضحاً علناً بالجلاء . وإذا تضمن الفعل دعاية جنسية مثلية فإن القانون الصادر عام ١٩٦١ بشأن مكافحة البناء يتولى العقاب على مثل هذا الفعل .

وإنه لمن التريب أن يخلو تشريعنا من نص يحرم السلوك الجنسى للثلى فى ذاته بينما تعاقب عليه قوانين كثير من الدول الأوربية والولايات الأمريكية ، والواقع أنه مهما قيل عن تعلق هذا السلوك بجمرية الأفراد ، وعدم جدوى النصوص التى تحرمه ، وعدم إمكان تطبيقها فإنه فعل جدير بأن يكون له مكان بين الجرائم الجنسية فى قانون العقوبات ، فهو فعل مناف للطبيعة البشرية ، لا يتفق مع الكرامة الإنسانية ، ويخرق مبادئ الأخلاق الجنسية من أساسها .

سابعاً — الامتناع عن إعاقة الزوجة والإنشاء :

من المشاكل الهامة فى محيط قوانين الأسرة والجرائم ضد العائلة الامتناع عن إعاقة الزوجة والأولاد .

وتنشأ المشكلة فى صور مختلفة ، فمما أثيرت الأسرة بسبب الطلاق أو الاعتصام ،

(١) لا يخرج السلوك الجنسى للثلى عن كونه هتك عرض ؛ إذ هو لا يجتبر موافقة جنسية حيث يشترط فى الموافقة أن تكون بين ذكر وأنثى وأن يكون الفعل طبيعياً دون شغف .

قد تصدر أحكام من المحاكم بإلزام الزوج بالاعتزاز في إعالة أسرته ، كما قد تصدر أحكام في بعض البلاد بإلزام الأب بالإعاق على أولاده غير الشرعيين .

وفي هذه الحالات قد يقوم الزوج بالإعالة وهو غير راض ، ولكنه في كثير من الأحوال يهجر أسرته ويرفض إعالتها ، وأحياناً أخرى يرفض الإعالة وهو يقيم مع أسرته تحت سقف واحد .

ورغم صعوبة هذه المشكلة عندما يكون رب الأسرة في عس المجتبع الذي توجد فيه أسرته ، فلها تزداد صعوبة عندما ينتقل رب الأسرة إلى دولة أخرى للعمل فيها نتيجة لتزايد الحراك بين الدول المختلفة ، فإنه في هذه الحالة غالباً ما ينكر احتياجات أسرته تماماً .

والسؤال هو كيف يمكن إجبار الزوج على إعالة أسرته ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يتدخل القانون الجنائي في هذا السبيل ؟ .

من الطبيعي أنه يجب اتخاذ إجراءات قانونية حاسمة لإجبار هؤلاء الأزواج على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم والتزاماتهم في مواجهة أسرهم ، وإلا فإن غريم من المواطنين (دافعي الضرائب) هم الذين سيتحملون إعالة هذه الأسر عن طريق مشروعات الرعاية الاجتماعية أو عن طريق المنظمات الخيرية الخاصة .

ولقد كافح القانون الجنائي هذه المشكلة في كل البلاد تقريباً ، كما أن كثيراً من البلاد تتبع إجراء حجز جزء من أجر العامل لإعالة أسرته .

ويبدو أن هذه الإجراءات القانونية لا تحقق نجاحاً بالنسبة للمشكلة ، فإرسال رب الأسرة إلى السجن لن يساهم في إعالة أسرته ، كذلك لن يحقق النتيجة المرجوة حجز جزء من أجر العامل فإنه يستطيع أن يترك عمله بسهولة أو يرفض العمل ، كما أنه لا القانون للدني ولا القانون الجنائي أفضل في إيجاد وسيلة للوصول إلى العامل الذي يترك بلاده للعمل في بلاد أخرى .

وتلجأ بعض البلاد كالولايات المتحدة الأمريكية إلى أساليب الخطة الاجتماعية لحل مشاكل عدم الإعالة ، أما في البلاد التي تستخدم نصوص القانون الجنائي في حل هذه المشاكل فلها تكثر من استخدام أحكام الإدانة للوقوف والاختيار القضائي ، لأن

مثل هذه الأحكام تسمح باستخدام أساليب الخدمة الاجتماعية لحل الأزواج على إطاعة أوامر المحكمة والوفاء بالتزاماتهم القانونية .

وقد يرجع استئاع الزوج عن إعالة أسرته إلى مشاكل منطقية بشخصيته بحيث تحميه من الاحتفاظ بعمل ومن ثم الوفاء بالتزاماته العائلية ، ويحتر إيمان الكحول من أم هذه المشاكل في كثير من الدول ، وفي مثل هذه الحالات وغيرها من المشاكل النفسية والشخصية يمكن اللجوء إلى التدابير العلاجية والتأهيلية .

وبمناقشة هذا الموضوع وجد أعضاء القسم أن الوسائل التي استخدمت لحل مشكلة عدم الإعالة كلها وسائل غير مجدية ، ولم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، ولذا قد رأوا أن يسبق اتخاذ أى توصية في هذا الشأن القيام بدراسة حول هذه المشكلة ، ولذا قد صدرت توصية القسم بإجماع الآراء بالآتي :

يوصى المؤتمر بتشكيل لجنة دولية منبثقة من الجمعية الدولية لقانون العقوبات تكون من خبراء في قانون الأسرة والقانون الجنائي والقانون الموالي لإجراء تحقيق إجماعي قانوني حول هذه المشكلة ، كما يجب أن يدرس اتفاق الأمم المتحدة للوقوع في عام ١٩٥٨ والأعمال التي قامت بها جمعيات أخرى كالجمعية الدولية للذئع الاجتماعي ، والجمعية الدولية لعلم الإجرام وذلك بغرض الوصول إلى علاج نموذجي حاسم لمشكلة عدم إعالة الزوجات والأطفال بحيث يمكن الأخذ به على نحو عالمي .

ويستخدم التشريع المصري الجزاء الجنائي كأسلوب لإجبار الزوج للمتع عن إعالة أسرته فينص في المادة ٢٩٣ عقوبات على عقاب من صدر عليه حكم قضائي واجب بالتعاقب بفتح غقة الزوجة أو الأكلرب أو الأصهار أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن ، وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع ، وتشدّد العقوبة في حالة العود ، ولا تنفذ العقوبة إذا أدى المحكوم عليه ما تعهد في ذمته أو قدم كضمانة له صاحب الشأن .

ودون الترض لأوجه التصور في هذه المادة ، فإنها لا تكفي بل لاتساهم في حل هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة ، فإن توقيع عقوبة الحبس أو الترامة لن تساهم في

إعالة الأسرة ، وحتى إذا اقترن الحكم بوقف التنفيذ فإن هذا لن يسام في حل المشكلة حيث يفتر نظام وقف التنفيذ في قانوننا إلى خضوع المحكوم عليه خلال فترة الحكم الموقوف لإشراف اجتماعي على نحو ما ، ولعل تطبيق نظام الاختبار القضائي Probation في هذا المجال يكون ذا فائدة ، كما أنه من المناسب في هذه الحالات أن يسبق صدور الحكم بدعوة لدراسة لشخصية الزوج المتع وظروفه الاجتماعية مما قد يساعد في الوصول إلى المواقف التي تدعوه إلى الامتناع عن إعالة أسرته ومحاولة علاجها .

ولا شك أن الدراسة التي أوصى المؤتمر بإجرائها سوف تكون ذات فائدة ، وليس ما يمنع من القيام بدراسة مماثلة على نطاق محلي أو إقليمي .



النساء في السجن دراسة في مناهج العقاب

تأليف : آله و . سميت

عرض وتعليق : علي حسن فهمي

الباحث بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والمناخية

كلمة عامة :

صدر كتاب « النساء في السجن — دراسة في مناهج العقاب » عن دار ستيفنس للنشر بلندن عام ١٩٦٢ ، وللؤلفة هي الدكتورة آن د . سميت الحاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة أكسفورد ودرجة دكتوراه الفلسفة من جامعة إدنبرة .

ويقع الكتاب في ٣٧٢ صحيفة من القطع المتوسط ، في ثلاثة أقسام رئيسية يتناول الأول منها إجرام النساء ثم جرائم النساء ، ويتناول القسم الثاني المحاولات المختلفة في ميدان العقاب بالنسبة للنساء حتى عام ١٨٠٠ ثم يتحدث عن إصلاح السجون (١٨٠٠ - ١٨٦٥) وعن إعلاء المحكوم عليهم من النساء إلى استواليا ، ثم تتناول الحركة الإصلاحية في السجون (١٨٦٥ - ١٨٩٨) بعنوان نظام سير إدويند دوكلن ، وتعرض لإدارة السجون في عهد سير إيفلين راجلي -- بريز (١٨٩٨ - ١٩٢١) ، وأخيراً تشير إلى السجون الأسكوتلندية (١٨٠٠ - ١٩٢١) وفي القسم الثالث تتناول تطور أحوال سجون النساء في إنجلترا وويلز (١٩٢١ - ١٩٦١) ، ثم أشارت إلى سياسة إصدار الحكم ومجتمع السجن ، ثم تحدثت عن العمل والتدريب والصحة الجسمية والقلبية وموطني السجن والنظام

داخل السجن والتدريب البورستالى والرعاية اللاحقة ، وأخيراً عرضت للسجون الأسكتلندية (١٩٢١ - ١٩٦١) . وختمت الكتاب بملاحق وبثبت بالمراجع وقائمة بالمحتويات . وقد أشارت المؤلفة في مقدمة الكتاب إلى أن معظم الكتب التى تناولت السجون والسجون لم تعرض للسجونات بينما أشارت القلة من المؤلفات إلى اختلاف المشاكل التى تواجه نزلات السجون عن تلك التى يواجهها النزلاء من الرجال ؛ ولذلك فإن المؤلفة ترى أن كتاباً يصف تطور سجون النساء فى بريطانيا أمر سيصد فراغاً كبيراً .

هرصمه الكتاب :

ذكرت للمؤلفة أن البحوث الكرىمونولوجية فى لثامه السنه للاميه لم تمنطنا سوى يانات قليه نسيماً عن إجرام النساء وأن الباحثين يصادفون صعوبات فى مجال إجرام النساء أكثر من تلك التى يتعرضون لها فى مجال إجرام الرجال . وأشارت إلى الاهتمام للزيادة خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر حول النظر إلى المجرم كفرد للوصول إلى ما يسمى « الطابع الإجرامى » . واستعرضت دراسات « بولين ترانوسكى Paulin Tranousky » ، التى كشفت عن بعض الشفوذ فى أسنان وأذان وشكل الوجه والحياء بالنسبة للبنايا كما أشارت إلى دراسة لومبروزو عام ١٨٩٣ جنوان « للمرأة المجرمة Le Donna Delinquente » التى كشفت عن بعض السمات الماثلة إلا أن لومبروزو إنطرد إلى الاعتراف أنه ليس من السهل تحديد تعريف عن الطابع الإجرامى النسائى ؛ وذكر أن مثل هذا الطابع يمكن أن يتصرف عليه بسهولة أكثر بين البنات عنه بين النساء المجرمات بصفة عامة . ولقد لاحظ كل من لومبروزو وبولين ترانوسكى أن السبب الرئيسى فى أن الإحصائيات الجنائية الأوروبية تشير إلى أن للمرأة أقل إجراماً من الرجل يرجع إلى أن تلك الإحصائيات لم تكن تتضمن البغاء كظاهرة إجرامية . إلا أنه ما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته حتى انتضج — بجلاء — أن نظريات لومبروزو وغيره ممن تهجوا على منواله ليست سليمة تماماً ، يكفى أن نذكر « و.د. موريسون W.D. Morrison » الذى لاحظ عام ١٨٩٨ أن للميزات التى قبل بتوافرها فى المجرمين عامة أيضاً فى غيرهم كالصاين بالصرع ومدمنى الخمر وغيرهم . ولقد زاد وزن هذه الانتقادات — بصفة خاصة — عندما طبقت الماير التى قال بها

لومبروزو . ومن شايحوه ، على النساء . وعلى العموم فلم يتاج أحد البحث في الخصائص العقلية والجسمية للنساء المجرمات .

وقد لاحظ البض مثل هيلي Healy عام ١٩١٥ و بيرت Burt عام ١٩٢٥ حجم وتطور إجرام النساء . وقد لاحظ بلي Belby عام ١٩٤٢ غلبة عناصر المذكورة على النساء المجرمات كما لاحظ لومبروزو من قبل :

وقد وجد فيليس إيس Phyllis Epps ، ر. و. بارنل R. W. Parnell عام ١٩٥٢ أثناء قيامها بدراسة مقارنة لعدد من المجرمات ولعدد من الطالبات ، أن ثمة من الدلائل تشير إلى أن المجرمات يملن إلى القصر وقلة الوزن وأن صفات المذكورة تلب عليهن .

وقد أكد كثير من الكتاب على العلاقة بين الصرع والجناح ، وكان لومبروزو قد ذهب إلى أن الصرع ذو أثر حاسم في إجرام المذكور إلا أنه وجد أن دلائل الصرع أكثر ندرة بين الإناث المجرمات ، وفي خلال الستين سنة الأخيرة تركزت البحوث حول الخصائص القائية للنساء المجرمات على النواحي العقلية أكثر منها على النواحي الفسيولوجية . وظهر ميل خاص لدراسة العلاقة بين القدرات العقلية أو الضعف العقلي من جهة والجناح من جهة أخرى فذهب شلدون Sheldon وإليانور جلوك Eleanor Glueck إلى أن عدداً كبيراً من النساء المجرمات الخفيفات التي قاما بجمعهن كن ذا مستوى ذكاء منخفض ، كما توصل إلى نتيجة مماثلة إديث سبولنج Edith Spaulding التي قام بجمع أرعائة من اللذبات .

وبمرور الوقت أضحت الآراء أكثر حذراً ونضجاً ، فخلص فريق بحث تحت إشراف مابل فيرنالد Mabel Fernald عام ١٩٢٠ أنه لا يمكن القول أكثر من أنه (من المتوقع أن يوجد نسبة أعلى من الإجرام في مجموعة نساء منخفض مستوى ذكائهن عن المتوسط أكثر منها في مجموعة نساء يرتفع مستوى ذكائهن عن المتوسط) بل وتبرز البض مثل ماري وودوارد Mary Woodward التي قللت من شأن البور التي يمكن أن يلعبه مستوى الذكاء المنخفض في الإجرام .

ويبدو أن كلمات مابل فيرنالد عام ١٩٢٠ ما يزال لها صدقها (أن أي بحث للوصول إلى طابع فردي محدد تملأ مثل الطابع الإجرامي للمرأة يبدو خطياً) .

وذكرت المؤلف أنه من الصعب الوصول إلى نتائج حاسمة حول السن الذى تنبه فيه الإنث إلى الإجرام ، وعلى الرغم من أن ثمة دلائل من أقطار مختلفة تشير إلى أن السن الذى يتعرض فيه الطفل للساكة الجنائية أعلى بالنسبة للإناث منها بالنسبة للذكور فإن المصور الذى تلمبه سلطات الشرطة بالنسبة لكل وكذلك قدرة الإنث على الخداع يجب أن يدخل فى الاعتبار ، وذلك فإن الكلام عن « الجريمة الأولى » فى حالة الإنث أمر أكثر تضليلا منه فى حالة الذكور .

وفى عام ١٩٣٧ خُص « رادزينوفتش Rddzinowicz » بدبحوئه فى الإجرام - بصفة عامة - فى شرق بولندا إلى أن المودة أكثر اتساعاً فى معدلات الجناح بالنسبة لسنار السن وكبار السن من الرجال عنها بين صغار السن وكبار السن من النساء .

وفى الحالات التى تعتبر الحالة الزوجية فيها عاملا مؤثراً فى الجناح فإن معدل الجريمة يميل إلى الارتفاع بين الطلقات عنه بين للتزوجات ، ولقد وجد « رادزينوفتش » أن معدل إجرام للطلقات والأرامل أعلى منه بين للتزوجات واللات لم يتزوجن بد ، وأن هذا المعدل ينخفض بدوره عند للتزوجات عنه بين الأيتام . وقد ذهب رادزينوفتش إلى أن الحياة الزوجية يرفع قوى المقاومة عند النساء ضد العوامل المساففة إلى الجريمة كما أنها تؤمن أحوالا مادية أحسن للمرأة .

ولقد ذهب بعض الكتاب إلى أن الأزمات العاطفية والجسمية التى تصاحب فترات الحيض والحمل تلمب دوراً ما فى سلوك إجرام النساء ولقد أشار هيل إلى بحوث جودن Gudden فى ألمانيا عام ١٩٠٧ التى أثبتت أن معظم حالات السرقة من المحلات التجارية التى ارتكبتها نساء تمت أثناء أو قيل فترة الحيض الشهرية .

ولقد نادى برت Burt بضرورة الحذر فى تقديم مثل هذا التفسير ، وذهب إلى أنه يمكن تفسير نسبة الجريمة العالية فى وقت الحيض بأن النساء يكن أقل تحملاً عند ارتكاب جرائمهن فى تلك الفترة ومن ثم يسهل ضبطهن .

ثم أعلات المؤلف إلى أنه يتج عن الحل قص فى التوازن وضبط النفس عند المرأة . وأعلات أخيراً إلى صعوبات القسرة بين إجرام النساء من أجنس

مختلفة وأن ذلك يرجع إلى عدم تجانس الإحصائيات ، وذكرت أن الحكم على إجرام جنس معين بالرجوع إلى مجموعة من هذا الجنس تعيب في «مجمع آخر مثل اليابانيين أو الصينيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية أمر واضح الزيف ، فإن الصراع بين الثقافات والعادات أمر لا يمكن استبعاده من الاعتبار عند النظر إلى معدلات الإجرام .

وفي ختام الفصل الأول ذهبت للؤفة إلى أن جميع العوامل التي ذكرتها تلعب دوراً معيناً في إجرام النساء ؛ إلا أنها لا يمكن القول أن ثمة عاملاً واحداً من بينها هو الذي له التفاعلية الأولى للضغط على شخصيته للمرأة وتحولها إلى الإجرام .

وفي الفصل الثاني استعرضت المؤلفة الأنماط المختلفة لجرائم النساء ، تناولت الجرائم ضد الأشخاص فذكرت أن وولفجانج Wolfgang لاحظ أن معظم جرائم القتل التي ارتكبتها نساء كان مسرحها المنزل والطبخ -- بصفة أخص -- وأن معظم تلك الحوادث كانت نتيجة منازعات منزلية حدثت أثناء إعداد الطعام وأن السلاح المستخدم في حوالى نصف حوادث القتل تلك كان سكاكين المطبخ وأن هذه الجرائم كانت ترتكب عادة في لحظات الاتعمال الشديد دون سبق لإصرار . وذهبت إلى أن المجنى عليهم في جرائم العنف التي ترتكبها النساء ليسوا غرباء عنهم عادة بل يكونوا على صلة بهم كالأزواج أو الشاق أو أفراد الأسرة .

ثم استعرضت المؤلفة الجرائم ضد الملكية وأوردت رأى جرنهت Grunhut من أن غالبية إجرام النساء ينحصر في هذا النوع من الجرائم وعلى الأخص تلك التي تحتاج مهارة وخداعاً في التنفيذ أكثر من تلك التي تستلزم قوة بدنية وجراحة . ثم أشارت المؤلفة إلى أن النساء قلما ترتكب جرائم ضد الأمن والنظام العام ، فهي عدا أزمة الحرب فإن جرائم التبرس والحياة نادراً ما ترتكبها نساء .

أما بالنسبة لإدمان المخدرات فقد أوردت المؤلفة بيانات عن عدد مدمني المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا طبقاً لتقدير المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة عام ١٩٥٧ فذكرت أنه بينما كان بالولايات المتحدة ٤٤ ألف مدمن كان ببريطانيا ٣٥٩ مدمن فقط ؛ وذكرت المؤلفة أن كثيراً من البنايا المجرمات يتماطين المخدرات ، كما هو الحال بالنسبة للخمور أيضاً كوسيلة

هروب من أحوال الحياة وضغوطها التي تقاسين منها ؛ كما تلجأ البنايا إلى تامل
التخدرات أحيانا لتنع أو الحد من الحيف ومن العروف طيباً أنه يتدر أن نعمل
مدمنة التخدرات .

ثم تناولت المؤلفة البناء على أنه أكثر الجرائم تعلقاً بالإناث ذكرت أن نمة
بحوثاً كثيرة تناولت هذه الظاهرة وأن لجنة ولندن Wolfenden Committe
عام ١٩٥٧ استثمرت أن « الجانب الأعظم من البنايا هن نساء ذوو تكوين نفسي
معين جطهن يمتحن هذه الحياة التي رأيتها أيسر وأكثر حرية وأكثر رجاءاً من
تلك التي يمكن تحقيقها عن طريق عمل آخر » . وذهبت إلى أن البناء ظاهرة
حضرية ، وأشارت إلى أهمية البحث الذي أجرته « روزالند ولكنسون
Rosalind Wilkinson » عن الأنماط المختلفة للبناء في لندن ، وذكرت أن البناء
للرخص به التي في بريطانيا منذ عام ١٧٥١ يتناقص في فرنسا إلا عام ١٩٤٦ .
وأكدت المؤلفة أهمية إجراء بحوث علمية كثيرة حول أسباب وآثار ظاهرة
البناء حتى يمكن حل المشاكل المترتبة على هذه الظاهرة في العالم كله .

وعقدت للمؤلفة الفصل الثالث لتطور العقاب عن طريق المحاولة والخطأ وذكرت
أن الشرعيين عبر التاريخ البشري كله كانوا من الرجال ، وأن معاييرهم هي التي
كانت تحدد دائماً جرائم النساء وكيفية عقابهن ، وكانت الجرائم الصغرى التي يرتكبها
النساء في المجتمعات البدائية كثيراً ما تحقق ويصاقب مرتكبوها داخل العائلة ، ومنذ
عهود سحيقة استخدم معيار مزدوج في تحديد أنماط السلوك للقبولة اجتماعياً من
الرجل والتير للقبولة اجتماعياً — في نفس الوقت — من المرأة ، نجد هذا واضحاً
على الأخص في جرعة الزنا والجرائم الجنسية .

وذكرت للمؤلفة أنه في ظل القانون البدائي كانت وسيلة العقاب الرئيسية تتحصر
في التخلص من اللذنب أو إبطاءه عن المجتمع ، وفي الصور الوسطى لم تقبل
المجتمعات عقوبة الحبس بحجم كبير واستمرت السلطات في المجتمع تلجأ إلى عقوبات
تتسم بالنف وكثرة الجور إلى عقوبة الإعدام ، إلا أن التنفذ العقابي بالنسبة للنساء
يكن ينقسم بنوع من الإنسانية أكثر منه بالنسبة للرجال كما أن وسائل التحقيق
أيضاً كانت تختلف في الحالين .

وكانت السجون في العصور الوسطى ملحقة ببلاط الإقطاعيين ، ثم أقيمت السجون في القلاع للسلطة وداخل المدن السورة وما أن جاء القرن الثالث عشر حتى كانت فكرة السجون المركزية في المقاطعات قد سادت إنجلترا . وكان النزلاء يقومون بدفع عقابهم إلا إذا ثبت أنهم معذمين ، وفي هذه الحالة كان يزود كل نزيل بأربع بنسات يومياً . وكانت إبنية السجون غير متينة الأمر الذي كان يسمح بهروب النزلاء ولذلك فضل استخدام القلاع في ذلك الترض . وفي عهد إدوارد الأول بدأت دلائل استخدام الحبس كعقوبة في الظهور بإنجلترا وتشير أقدم الوثائق في ذلك العهد إلى أن امرأة سجنت لخروجها إلى الشارع بعد الوقت المسموح خلاله بالخروج وواضح من الوثيقة أن الحبس كان للعقاب لا بقصد الحبز ؛ كما كانت النساء تحبس لعدم الوفاء بديونهن أو بالترامات المحكوم بها عليهن .

وفي خلال الفترة بين عامي ١٥٠٠ ، ١٨٠٠ كانت عقوبة الإعدام جزاء لكثير من الجرائم وإن كان عدد المحكوم عليهم بالإعدام من النساء لا يشكل نسبة عالية فقد لاحظ هوارد Howard أن من بين ٦٧ شخص أعدموا في لندن ومقاطعة ميدلسكس Middlesex بين عامي ١٧٧١ ، ١٧٨٣ كانت عدد النساء منهم ١٧ امرأة .

وبينا كان الإعدام بالإغراق سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن السادس عشر فليس ثمة دليل على استخدامه كعقوبة في إنجلترا في تلك الفترة ، وإن كان ثمة صور بشعة لتنفيذ الإعدام عرفت بإنجلترا منذ عام ١٥٣٠ مثل غلي المحكوم عليه حتى اللوث وبخامة في جرائم التسميم . وحتى القرن الثامن عشر كان الإعدام بالحرق هو الصورة السائدة لتنفيذ حكم الإعدام بالنسبة للنساء في إنجلترا وكان لذلك يتدخل أحياناً قأمر بإبدال الحرق بصورة أخرى من صور التنفيذ ، وكان الإعدام حرقاً عقوبة للخيانة العظمى وبخامة في جرائم السحر والشعوذة التي كانت تعد من قبيح الجنائيات .

كما كانت ثمة عقوبات بدنية يقصد بها الإيذاء والتشهير توقع على المحكوم عليهم لجرائم أقل جسامه ، كما كان يحكم أحياناً بالإبعاد إلى المستعمرات .. ولكن

عندما زادت قوة الحكومات المركزية مالت العقوبات لأن تكون مالية في شكل غرامة يمكن أن تقلب إلى حبس في حالة عدم دفع الترامة .

ثم أشارت اللؤفة إلى إصلاح السجون في إنجلترا في الفترة بين عامي ١٨٠٠ . ١٨٦٥ بتأثير دعوة هوارد وكتابات بنام . فذكرت أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تواجه العديد من المشاكل في الداخل والخارج ف منذ عام ١٨١٣ أصدر البرلمان قوانين عديدة لإصلاح حال السجون ، وقلعت مارى كاربنتر بالحصة إلى اعتماد السجون على أنفسهم وعلى قدراتهم الذاتية في تمويل تخطيط مستقبلهم وطلابت تطبيق نظام السجلات الذي طبقه ماكوتشي في جزيرة نورفولك وكذلك والتر كروفتون في أيرلندا ، وفي ذلك الوقت أدخل السير جيب Sir Joshua Jebb نظاماً مقنضاً أن يتدرج التزليل بعد قضاء فترة من الوقت في العمل في المصانع والأعمال العامة . كما اقترح جيب نظاماً خاصاً بحملة للسجون يقوم على التدرج من الحبس بدون عمل مع خلق شعورهم إلى العمل في ائزراعة ثم العمل مع التزعة لمدة ساعة يومياً والسباح للأقارب بزمارتهم ، وأخيراً أشارت اللؤفة إلى مجهودات اليزابيث فراى Elizabeth Fry و سارة مارتن Sarah Martin في إصلاح حال سجون النساء الإنجليزية ، كما أشارت اللؤفة إلى أن الفترة بين عامي ١٧٨٧ و ١٨٤٠ ، شهدت عمليات إيجاد واسعة النطاق لعدد من الرجال والنساء إلى أستراليا ، وقد بلغ عدد النساء اللاتي حكم بإجادهن إلى أستراليا في تلك الفترة ١٥٦٠ توفي منهن ١٢٠ قبل أن يصلن إلى النفى .

وقد كان لجهود معز فراى أثر كبير في تحسين أحوال المحكوم عليهم بالإيجاد فبطل استخدام القيود الحديدية وسمح لمن باصطحاب أطفالهم الذين لم يلقن الساجية ، ولقد كانت الأحوال المعيشية على السفن المستخدمة في نقل المحكوم عليهم أسوأ يدعو إلى الرثاء ويودي بالصحة . وكانت السفن تقطع الساعة إلى أمريكا أو إلى أستراليا في فترات طويلة تبلغ أحياناً ثمانية أشهر وكثيراً ما كانت تعرض لحوادث بحرية كبرى .

ثم أشارت اللؤفة إلى نظام سير إدمووند دوكان Sir Edmund Du Cane

وإصلاح حال السجون بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٩٨ وقوم هذا النظام على التدرج في تزويد التزلاء ببعض الأثاث اللازم وللزلايا كالأقفاص — بنجاح — فترة من فترات الحبس ، إلا أن النساء — في تلك الفترة — كن يتمتعن ببعض اللزايا الطفيفة من حيث الفراش اللائق يزودن به . وأخيراً أشارت إلى تقرير لجنة جلادستون عام ١٨٩٤ لفحاسة إدارة السجون والذي رأته فيه (أن للسجونين باملون كما لو كانت حالتهم ميئوس منها أو كما لو لم يكونوا أعضاء في المجتمع وأن مسئولية سلطات السجن تنتهي بمجرد خروج السجين من أبواب السجن) . وخلصت اللجنة إلى أن الغرض من عملية السجن هو خلق إنسان أفضل ولذلك نادت بضرورة تصنيف للسجونين على أساس دقيق ، كما طالبت اللجنة بضرورة تشغيل التزليات في أعمال تقييد مستقبلهم المهني بعد الإفراج عنهم فذهبت إلى وجوب إدخال العمل الآلي في صناعة التزول داخل سجون النساء وإبطال اشتغال الإبرة والطهي لأنها لا تزودهن بمهارات مريحة ، كما نادت اللجنة بالتوسع في تأنيث الساملين في سجون النساء وعدم ارتدائهن زياً خاصاً ، كما اهتمت لجنة جلادستون بنطاق الرعاية اللاحقة واهتمت أيضاً بمشكلة الشبان الجانحين ، وأخيراً جاء قانون ١٨٩٨ وأبدى اهتماماً كبيراً بطائفة الشبان الجانحين من سن ١٦ إلى سن ٢١ وتضمن الكثير من توصيات لجنة جلادستون .. وقد ظل هذا القانون أساس نظام السجون الإنجليزية في الخمسين سنة التالية .

واستعرضت المؤلفة — بعد ذلك — إدارة السجون في عهد سير إيفلين راجلي بريز (١٨٩٨ — ١٩٢١) .

وذكرت أنه بذل جهداً كبيراً في أن يضع توصيات لجنة جلادستون موضع التنفيذ ، واهتم بموضوع تقسيم أو تصنيف السجونين ، وكان قانون السجون قد قرر تقسيم السجونين إلى ثلاث فئات ، وبذل القضاء جهداً كبيراً في تحديد القسم الذي يلحق به كل محكوم عليه بقوية السجن ، وكانت الأقسام الثلاثة تتفاوت — فيما بينها — في الامتيازات التي يتمتع بها التزلاء . ثم تناولت المؤلفة شكل العمالة التي تلقاها معتادات الإجرام وهؤلاء اللواتي قضين شطراً طويلاً من مدة الحبس المحكوم بها عليهن وكذلك للصابغات بأفة عقلية وكذلك المحكوم عليهن بالحبس للسكر وكذلك البنايا . وتحدثت — في شيء من التفصيل — عن سجين إيلسبوري Aylesbury وسجين هولوي Holloway Prison للنساء .

وفي القسم الثاني من الكتاب استعرضت المؤلفة التطور العام في حال سجون النساء في إنجلترا وويلز في الفترة بين عامي ١٩٢١ ، ١٩٦١ .

وذكرت أن سير موريس وولر Sir Maurice Waller أصبح رئيساً للجنة السجون التي ضمت بين أعضائها سير الكسندر باترمون Alexander Paterson الذي يعد واحداً من أعظم المشتغلين بالإدارة العقابية بصفة عامة . وقد عبرت هذه اللجنة عن رغبتها في إصلاح السجون وذلك في التقرير الصادر عنها لعام ١٩٢٦ - ١٩٢٦ وذكرت أن على إدارة السجون أن تبذل كل جهودها لإحداث التغيير اللازم في شخصية السجين .

وحق عام ١٩٣٤ كانت لجنة السجون خلواً من أى عنصر نسائي ، حين رأت اللجنة أنه من المفيد أن يضم إلى عضوية اللجنة سيدة تستطيع أن يكون لها اهتمام خاص بمشاكل النساء ، وفلا عينت الآنسة ليليان باركر عضواً في اللجنة حتى تاريخ اعتزالها العمل عام ١٩٤٣ ، ويرجع إليها الفضل في تسمية أعضائ اللجنة والمجهود للمشاكل الخاصة التي تواجهها المسجونات داخل المؤسسات وعند الإفراج عنهن .

وقيل نشوب الحرب عام ١٩٣٩ ، أدخلت عدة إصلاحات لتحسين أحوال السجون الإنجليزية بصفة عامة ، ففي عام ١٩٣٥ كانت جميع السجون تقريباً تضاء بالكهرباء ، وأدخلت إصلاحات كثيرة على نظام العمل داخل السجون ومؤسسات البورستال تحت برنامج « العمل والتدريب » .

واستعرضت المؤلفة — بعد ذلك — تفصيلات كثيرة عن النظم الداخلية لسجون النساء وسير العمل بها .

ثم تحدثت المؤلفة عن سياسة إصدار الحكم وتزلاء السجون ، وذكرت أن عدد المحكومات عليهن بالإيداع في السجن تناقص — بشكل ملحوظ — بين عامي ١٩٢١ ، ١٩٦١ ، وذكرت أنه بينما كان أكثر من ٣٣,٠٠٠ نزيهة في السجون عام ١٩١٣ هبط هذا الرقم إلى ١١,٠٠٠ عام ١٩٢١ بينما لم يحكم بالحبس عام ١٩٦٠ إلا على أقل من ٢,٠٠٠ ، وقد خلصت لجنة السجون عام ١٩٢٩ إلى أن ذلك التناقص في عدد نزلاء السجون إنما يرجع إلى « تحسين الأحوال الاجتماعية والسلوك الاجتماعي » منذ بداية القرن .

وذكرت المؤلفة أن هذا التناقص يرجع أيضاً إلى الاجتماعات الجبيلة في سيلة إصدار الحكم التي بدأت في الظهور منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى والهجوء إلى وسائل أخرى غير عقوبة الحبس ، وبالرغم من ذلك ، فإنه حتى عام ١٩٦١ ، لم يكن أمام المحاكم سوى بيانات قليلة عن التاريخ الاجتماعي والطبي للنساء المتهمات حتى يمكن إصدار الحكم المناسب لكل منهن مما يضطر المحكمة إلى الاعتماد كثيراً على إصدار أحكام بالحبس القصير للعدة دون الثلاث كاف للعقوبات البديلة الأخرى .

وتحدثت المؤلفة بعد ذلك عن العمل والتدريب ، وقد ذكرت لجنة السجون عام ١٩٢١ أن قلة من الزلاء هم الذين يستطيعون اكتساب مهنة داخل السجون وعملت ذلك بقلة الإمكانات وقصر المدد المحكوم بها عليهم ، وكانت المشكلة بالنسبة لسجون النساء أقل صعوبة منها في سجون الرجال ، حيث كان في الإمكان اعتبار عمليات الطهي والتسبيل والسكى تدريباً مفيداً للتزيلات .

وكانت المشكلة تبدو لاهل لها بالنسبة المحكوم عليهم بالحبس لمدة قصيرة ، أما بالنسبة للمحكوم عليهم بمدد أطول فقد رأت لجنة السجون أنه ليس ثمة بديل لمحاولة توجيه تدريب للسجونيات ليصبحن ربوات ييوت على مستوى أفضل بدلاً من توجيههن للعمل تكاد مات بالنازل .

وفي عام ١٩٥٩ شكل مجلس استشاري للعمل في السجون برئاسة سير ويليام أنسون Sir William Anson ، الأمر الذي يعث على التماؤل في مجال التهوض بأحوال العمل في سجون النساء .

ثم تحدثت المؤلفة عن برامج التعليم داخل سجون النساء فذكرت أن قلة الاعتمادات المالية قللت من الجهود للنبؤلة للتهوض ببرامج التعليم في السجون إذ كان من المستحيل الإستعانة بمدد كاف من المدرسين لهذا الغرض ، ولهذا قد قررت لجنة السجون عام ١٩٢٢ استحداث نظام جديد للتعليم في السجون يقوم على الإستعانة بمدرسين متطوعين ، وأشارت المؤلفة إلى حماس الزلاء للبرامج التعليمية وإلى اهتمام هيئات التعليم المحلية بالإسهام في تلك البرامج .

ثم تحدثت للمؤلفة عن المكتبات في سجون النساء بصفة خاصة وذكرت أن ثمة

مكتبات صغيرة كانت بالسجون قبل الحرب العالمية عام ١٩٣٩ وأنها كانت تقوم أساساً على الحبسات، وذكرت أنه منذ عام ١٩٣٤ أدخلت وظائف أمناء مكتبات بهذه السجون، وتعرضت مكتبات السجون لنقص في التمويل خلال سنى الحرب، الأمر الذى دعا إدارة السجون عام ١٩٤٦ إلى العمل على إعادة تكوين تلك المكتبات وتزويدها بالكثير من الكتب، وكانت المكتبات المحلية التابعة لكل مقاطعة قد أخذت تبدى اهتماماً متزايداً بمكتبات السجون.

ثم تحدثت المؤلفة عن الجوانب الصحية في السجون، وذكرت أن يرل جاردن التى عرفت مشرفة على مستشفى سجن هولوى عام ١٩٣٦ عملت على إعادة تنظيم مستشفى السجن والخدمات الطبية، وأحلت ممرضات مدربات محل موظفات السجن العاديات اللاتى كن يقمن بالتعرض داخل السجن وأنشئت بعد ذلك إدارة لخدمات التمريض بالسجون الإنجليزية عام ١٩٢٨. وأصبحت يرل جاردن أول رئيسة لها، واستعرضت المؤلفة جهود الهيئة الاستشارية للتمريض داخل السجون والتى توصلت عام ١٩٦١ إلى أن تقوم بالعمل داخل مستشفيات السجون ممرضات تابعات للدولة.

ثم استعرضت كيفية تكوين هيئة السجن والنظام فيه وتناولت بالتفصيل الرعاية الاجتماعية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

وفي الختام استعرضت المؤلفة حالة السجون في اسكتلندة في الفترة بين عامى ١٩٢١، ١٩٦١، وهى لا تخرج — فى الإجمال — عن حالة السجون في إنجلترا فى نفس الفترة.

تعليق :

إستعرضنا — فى عجالة — تلك الدراسة القيمة التى قدمتها « آن د. د. حيث » بعنوان « النساء فى السجن »، وهى دراسة على جانب كبير من الأهمية والدقة مآ، إذ لم تبخل المؤلفة بالوقت والجهد فى سبيل تضى جميع البيانات التى تتعلق بتاريخ العامة العقابية فى السجون الإنجليزية بامة وفى سجون النساء الإنجليزية بصفة خاصة، واطلعت على كافة التقارير وأعمال اللجان التى أنيط بها العمل على إصلاح حال السجون الإنجليزية، كما هو مبين فى قائمة المراجع الملحة.

ويضع من استعراض الخطوات الإصلاحية التي تمت بالسجون الإنجليزية أنها لا تقسم بالطفرة وإنما كانت إصلاحات تدريجية عملية تسير في نفس اتجاه التطور الاجتماعي ، فإذا دخلت إنجلترا الحرب مثلاً سارت العملية الإصلاحية رغم ذلك وإنما بسرعة أقل مراعاة لما تتعمده الحزاة العامة من أعباء باهظة ، وإذا أعوز السجون العدد الكافي من المدرسين تعاونت معها إدارات التعليم الناجمة للدولة في هذا المجال، وإذا أريد تزويد مكتبات السجون بالكتب لجأت إلى دور الكتب المحلية التي تزودها بعض الكتب وتستبدلها بغيرها بصفة دورية حتى تتيح الفرصة للقراء للاطلاع على مختلف الكتب وفي نفس الوقت لا نحرّم للقارئين على المكتبات المحلية من الاطلاع على الكتب المعارة لمكتبات السجون .

هذا التفكير العملي وذلك الأسلوب الواقعي في الإصلاح هو ما نحتاجه فعلاً في ميدان الإصلاح الثقافي ، فلا نشط في محاكاة أنظمة وافئة نشأت في مجتمعات مختلفة تماماً عن مجتمعاتنا وعلك من الإمكانيات ما لا نملك . يجب أن نلأماً دائماً بين احتياجاتنا وإمكانياتنا في توازن دقيق .

أخبار

الحلقة الدراسية الدولية الرابعة عشر لعلم الإجرام

يون - سبتمبر / أكتوبر ١٩٦٤

لا يجب أن تكون مستقلة عن الأبحاث والمجربة الأكاديمية . وعلى هذا الأسس يجب أن تكون دراسات علم الإجرام ضمن مواد جميع الكليات ومراكز التخصص المختلفة . ويجب أن يوجد في كل بلد مركز يعمل على تطوير الدراسة في علم الإجرام والعلوم الجنائية ويكون له رخصة منح درجات الليسانس والدكتوراه في علم الإجرام . ويجب أن يضم هذا المركز السابق ذكره إلى كليات العلوم الاجتماعية أولاً لكي مهده مستقل لعلم الإجرام . ومن الطبيعي أن يكون معهد الدراسات العليا مركزاً كفك للأبحاث في مجال علم الإجرام . وأخيراً لا يجب أن تفتقر الأجهزة الخاصة بالدراسات في علم الإجرام بالناصر التي تعمل بها فقط ، بل يجب أن تتم كفك بالقاعدة الرخصة التي تقوم بالأبحاث الخاصة بالمعنة الاجتماعية والراقبة والتتيف والبحث والشرطة .

أما بالنسبة للوضوع الثاني فقد كانت الحلقة الدراسية فرصة لا مثيل لها استطاع فيها المشاركون أن يتبادلوا الآراء في شأن الشروط التي يجب توافرها في الفريق الذي يعمل في مجال دراسات علم الإجرام وبصفة خاصة في المجال السلبي .

وقد اتفق الجميع على أن السل في مجال الأبحاث الأكاديمية لا يقتصر على فرد

عقدت الحلقة الدراسية الرابعة عشر لعلم الإجرام في الفترة ما بين ٢٨ سبتمبر و ١ أكتوبر ١٩٦٤ بمدينة ليون بفرنسا ، واشترك فيها ١٥٠ عضواً من ٢٦ دولة . وقد خصصت هذه الحلقة لدراسة المشاكل التالية :

١ - المشاكل المتعلقة بتدريس علم الإجرام الأكاديمي .

٢ - إعداد الناصر التي تعمل في نطاق دراسات علم الإجرام الأكاديمي .

٣ - الأبحاث الخاصة بعلم الإجرام الأكاديمي .

وقد ناقشت التقارير التي قدمت في للوضوع الأول مسألة اعتماد تعليم دراسات علم الإجرام على فروع العلوم التقليدية الأخرى التي تدرس في الجامعات الحالية . وقد اتفقت هذه اللجنة ، وكان الاتجاه قوياً نحو تدريس علم الإجرام كمادة أساسية من مواد كلية الدراسات الاجتماعية . إن إعداد الباحث في دراسات علم الإجرام يجب أن يحد بحيث يمكن له الانعماج في « عمل الفريق » . وينطبق ذلك سواء على الدراسات العليا في مجال علم الإجرام أو على الدراسات التي يزود بها المعلمين في حقل الدفاع الاجتماعي الجديد .

ومن الواضح أن دراسات علم الإجرام

الإكلينيكي . ومن المعروف أن علم الإجرام يشترك مع العلوم الإنسانية الأخرى في أن له منهج خاص يختلف عن المناهج التي تسير عليها العلوم الطبيعية . ونوقشت مسألة عامة خاصة بالصلة التي تربط علم الإجرام بالعلوم الأخرى على اعتبار أنه علم يجمع العلوم الأخرى . فمن الشاهد أن الأبحاث في علم الإجرام تميل في كثير من الدول إلى الالتصاق بالعلوم الأخرى كالقرباب علم الإجرام في الولايات المتحدة الأمريكية من علم الاجتماع . ولهذا ظهرت الحاجة أمام المشتركين في الحلقة إلى التنبيه بوجوب أن تزداد لنعكس الآفاق الاجتماعية - الثقافية على الأبحاث التي تجري في أوروبا نظراً لجلها الشديد نحو الاتجاه الطبي النفسى .

وفي سبيل ذلك يجب أن تعطى لدراسة الجانى عن طريق الآليات الطبية - النفسية نفس القوة الطبية للدراسة التي تستخدم الآليات الاجتماعية -- النفسية . وقد ظهر من الضرورى استخدام لغة مشتركة ذات مصطلحات علمية تسمح كلما أمكن بإجراء المقارنة للأبحاث في مجال علم الإجرام .

دون آخر ولما يجب أن يتكون الفريق من الأطباء والأخصائيين النفسيين ، ورجال الاجتماع ، والمرضى والمرضيين ، والباحثين الاجتماعيين الذين حصلوا على دراسات في علم الإجرام . وقد ظهرت الحاجة ماسة إلى وجود لائحة لتنظيم عمل هذا الفريق ولكن في الظروف الحالية من المستطاع صياغة هذه اللائحة وتأحيثها على مجرد الخصائص الشخصية للمسلمين في الفريق ، بل لا بد من أن تستلهم قواعده من وظيفة الفريق ذاته . وقد ظهر جلياً للمشاركين في هذه الحلقة أن مجال الدراسات في علم الإجرام يجب أن تتعرض سواء للعمل فيه المفروع والمبرعة وكذلك لجميع الوقائع الاجتماعية التي لها صلة بالظاهرة الإجرامية .

وتعرضت الحلقة الدراسية بالنسبة للموضوع الثالث إلى المشكلة الأزلية الخاصة باستقلال علم الإجرام وحل هو علم وحل له ذاتية خاصة . وكان من الضروري لصنع صفة العلم على علم الإجرام أن يحدد التوجه الذى تسير عليه الأبحاث الخاصة بعلم الإجرام

المؤتمر الفرنسي الخامس لعلم الإجرام

تور من ٨ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤

وإدارة العدالة وسلامة وتأهيل المباحين
 اجتماعياً .

(٢) يجب ألا يكون هناك استغلال
 كامل بين الجوانب المختلفة لعلم الإجرام ، بل
 يجب أن يقوم بينهما لارتباط يجمع بين
 الجوانب الخاصة بتعليم علم الإجرام والبحث
 فيه والعمل في المهام المتعلقة به .

(٣) يجب قيام لارتباط بين الجوانب
 المختلفة لعلم الإجرام وبين بنى الأتلية
 الأخرى ، ومن ذلك بصفة خاصة التنظيم
 المتخس بالصحة العامة .

وقد أوصى المؤتمر بالاهتمام بتطوير
 الأجهزة التي تعمل في ميدان علم الإجرام
 وبصفة خاصة تلك التي تهتم بالإحصاءات
 الجنائية وتصنيف المسجونين وإنشاء
 المؤسسات المختصة للحكوم عليهم بقرابات
 طويلة المدة والذين يخاضون من اضطرابات
 نفسية وإنشاء مؤسسات متخصصة للحكوم
 عليهم بالأبد .

كما ناقش المؤتمر أيضاً بنى التناكل
 الأخرى مثل مشكلة جناح الأحداث ، وقد
 أوصت المجموعة الخاصة بعلم الإجرام والشرطة
 بالإكثار من التواصى الخاصة بالأحداث
 والاهتمام بالتواصى الرابضة والتدخلات
 المختصة بحماية الطفولة .

فقد هذا المؤتمر نوراً لافاض الحلقه
 الدراسة الدولية الرابعة عصرة لعلم الإجرام
 وبحث بعض اللوضوعات التي توفقت في الحلقه .

وقد انقسم أعضاء المؤتمر إلى أربعة
 مجموعات ، ناقشت كل منها أحد اللوضوعات
 الآتية :

١ — الإعتاد الواجب مراعاته عند
 القيام بدراسات وبحوث متعلقة بعلم الإجرام .

٢ — البحوث المتعلقة بعلم الإجرام .

٣ — علم الإجرام والشرطة .

٤ — الإعتاد الإكلينيكي اللازم في
 في وسط عقابي .

وقد قدم أعضاء كل مجموعة تقريراً
 أولاً ، ثم قالوا في نهاية المؤتمر بتناقشة
 جميع التقارير ، وخلصوا إلى تبني أربعة
 مبادئ رئيسية هي :

(١) لأن علم الإجرام علم مستقل غير
 أنه متعدد الجوانب .

(ب) وجود مهنة متخصصة للمعلمين
 في ميدان علم الإجرام ، وهذه المهنة
 المتخصصة تهتم بمجالات مختلفة ، ولكنها
 تراعى بصفة خاصة متطلبات من الجريمة

guiding principles and directives to help local units discharge their duties and responsibilities.

With regard to the department to which the probation administration should be attached, there are various opinions and provisions. It may be contended that this administration should be attached to the Ministry of Justice on the ground of the strong links existing between the legal and the probational authorities during the execution of probation and because of the advisability of keeping judges and probation officers in close contact. It may also be argued that probation officers should be attached to the prison service inasmuch as probation involves an execution of a form of punishment. On the other hand, it may be claimed that they should be attached to the Ministry of Social Affairs in view of the fact that the task and duties of probation officers partake

Some believe that in most cases supervision is not needed in after-care. They maintain that after-care may work better and present a better picture without supervision, especially in under-developed countries where the released prisoner encounters little difficulty, in returning to his rural environment and original job.

It is evident that parole differs from probation in that it follows imprisonment and is not an alternative for it. Thus after-care has to deal with a person who has undergone certain influences. However, the philosophy underlying both systems, namely treatment within the group, is identical. In most countries both systems are operated by the same administration. But it may be noted that parole cases are considered less hopeful than cases of probation.

At any rate, after we ensure the availability of funds and technical skill and after benefiting from the experience of an earlier adoption of probation, we may consider the advisability of the adoption of parole in the form and manner most suitable to our social conditions.

This should not prevent us from studying the subject through scientific experiments intended to reveal the effectiveness of parole in combatting recidivism.

of the nature of social service. Determining this point is, in our view, a local consideration. An arrangement which is suitable for one country may not be the best for another.

IV. AFTER-CARE

After-care is a non-institutional treatment so closely related to institutional treatment that it is difficult to say where one begins and the other ends. This care is extended to the offenders on his conditional or final release, in order to help him adjust to a life of freedom and also to protect society.

In some countries a distinction is made between conditional release and parole. Although both mean release before time, parole includes supervision.

In fact after-care begins, or should begin, before the release of the offender. Special treatment should be given to the offender in the institution to which he is committed in order to prepare him for the change from an abnormal life to the normal life of a free man. This preparation, however, should not begin too early. Otherwise prolonged expectation and the tension that accompanies it may defeat the desired purpose.

We believe that the adoption of the parole system into the legislations of the Arab countries should depend on the success of the adoption of the probation system. The experience gained in the application of probation should prove helpful in developing a sound and proper application of parole. At present, however, after-care should be limited to offenders released conditionally or finally on a selective basis and should be undertaken by non-governmental organizations.

The chief problem in under-developed countries lies in finding jobs for offenders. If these organizations are able to find employment for every released offender, they would make a valuable contribution to the solution of the problem. In this connection we wonder what wisdom could be claimed for legal provisions that occasionally bar released offenders from government employment, especially at the present time when the public sector-governmental and semi-governmental — is expanding.

in order to achieve the aim of the help and assistance on which probation is based. These conditions are either compulsory and have to be imposed by the judge or optional to be imposed at his discretion. It is possible, as is the case in Swedish law, to make the optional conditions at the discretion of the Committee of Permanent Supervision, on which the judiciary is represented and which considers each case separately. On the other hand it is also possible to follow the example of French law and to have these optional conditions set out in the law, leaving it to the discretion of the court whether or not to impose them but barring it from imposing other conditions. French Rules issued on 23 February 1959 list optional measures of help and supervision, while providing that these measures should not constitute a violation of freedom of opinion or of religious and political belief.

The legal obligations of the probationer usually include : reporting to the judge or probation officer when he is asked to do this, receiving the probation officer and providing him with the information and documents needed to investigate his own means of living and to justify the reason prompting his change of work and place of residence, notifying the probation officer of his absence, return, or change of address, and obtaining the judge's consent for any journeys he may undertake outside the country.

Optional conditions are subject to change or cancellation during the probation period and in the light of the proper working of probation. This is done with the approval of the concerned authority, whether it is the Supervision Committee, or a judge, or an execution judge, or the administrative authority, or the probation officer.

When considering the form of probation, the question of the advisability of centralizing the probation administrative machinery arises. In England decentralization is adopted and probation officers are attached to local judges. This arrangement is not necessarily suitable for other countries. In Europe probation is generally centralized and its jurisdiction, in cooperation with the judiciary, covers all courts. Centralization should not mean that the central probation offices should exercise an arbitrary control over the local officers, but rather that they should be entrusted with general supervision and the determination of

On the basis of the findings of the study that precedes the passing of a sentence, the judge, if he deems it fit, may order the placing of the offender on probation. Most legislations do not require the consent of the offender on the grounds that a punishment need not be acceptable to a convicted offender. As for the claim that such consent is needed to secure the offender's cooperation, this claim is quite invalid because the offender is not likely to refuse cooperation at the start; and after he discovers the real nature of the measure and comes to realize that it is a special privilege and an opportunity, he would express his willingness to cooperate. At any rate the important thing is not offender's expression of his readiness for cooperation but what actually takes place thereafter. Nevertheless stipulating the offender's consent may be in harmony with the legal conceptions of some countries.

With regard to the duration of probation, it may vary from one legislation to another. However, it should cover a period sufficient for the rehabilitation of the offender but should not extend beyond the period needed for the successful operation of the system. A maximum limit is needed to protect the offender against exploitation. Moreover, a prolonged extension of the period in which the offender's freedom is restricted can end only in failure because it would suppress the urge to reach the desired goal in all the parties concerned.

In most foreign countries, the minimum probation period is one year and the maximum is five. In Anglo-Saxon countries the courts generally order a probation period ranging from one to two years.

In some laws, e.g. in Swedish law, a judge when ordering probation may also order the payment of a fine not provided for by the law governing the penalty for the specific crime, or he may order the imposition of some form of compensation.

Swedish law also permits the court to commit the probationer to a special institution for two months before the period of probation commences with the aim of making the offender feel the authority of the law.

The laws lay down the conditions and obligations which a probationer must observe and fulfill during the probation period

Besides legal restrictions the law may list certain considerations that shall guide the judge when ordering probation, e.g. previous crimes of the offender, his personal characteristics, age, state of health, circumstances and motives of the crime, the role of the party against whom the offense is committed, his attitude during the process of investigation and confession, his family status and the special conditions of his environment.

All these are elements that should be looked into during the study conducted by the probation officer before judgement is passed. This study may include, in case of need, a medical and a psychological report. It should be conducted under the supervision of the judge and without interference from the police and should contain the views of the probation officer together with his recommendations to the judge. These recommendations need not be limited to the suitability of the application of probation to the case. They may also suggest certain measures to be ordered by the judge or presented for consideration by the authority entrusted with the execution of the sentence.

The accuracy and comprehensive nature of the study that precedes the placing of an offender on probation is largely responsible for the success of the process. It places before the judge elements which he should take into consideration. This would enable him to weigh the personality of the offender and the extent of his ability to appreciate probation and to shoulder its responsibilities. It would enlighten him on the environment and family conditions under which the offender lives and on whether or not they are suitable for rehabilitation if the offender is placed on probation. It will also give him information on the conditions of employment of the offender and the help that may be expected from the various bodies and associations interested in released prisoners and in offenders placed on probation.

Research on the effectiveness of probation has included a study of its possible relation to certain changing variables : age, marital status, children, type of crime, earlier convictions and regular employment. Studies aimed at predicting the suitability of individuals for probation are now being undertaken. But like all other studies aimed at predicting behaviour they lack the requisite accuracy.

offender under the supervision of probation on the ground that the crime is accidental and does not reveal a criminal personality.

In the Arab countries crimes motivated by revenge or committed in defense of one's honour are not few. Such crimes are prompted by inherited customs and are not generally condemned by society. In the case of such crimes, probation is of no use whatever because the law is violated in response to the call of custom and as part of the offender's adjustment to the wishes of society. In such cases the probation officer will stand isolated from the community of the offender which endorses — indeed even welcomes — such crimes. Moreover, in crimes of revenge, if the perpetrator of the crime is placed on probation, he will be exposed to retaliation by the group to which the crime's victim belongs. There is little doubt that deterrence and severe punishment are the best way of dealing with crimes of revenge and the most effective method to stamp out this phenomenon of regression and backwardness. Moreover, there is no room for considering resort to probation in connection with such crimes.

In political crimes probation should not be applied and the alleviating measures should be confined to suspension of judgement whenever this is found appropriate. The reason for this is because an offender should be granted an absolute right of maintaining his beliefs and convictions without fear of undue pressure and coercion.

The U.A.R. Second Seminar on the Combatting of Crime recommended "the adoption of this measure (probation) in the case of all crimes with some exceptions including crimes of murder, arson, serious offences against the safety of the State and dealing in narcotics".

For reasons already referred to and in order to keep for probation its value as an exceptional measure, it should not be extensively resorted to in the case of recidivists.

The tendency to place certain legal restrictions on the application of probation is useful. It promotes a feeling for the system in legal circles during the first stage of its adoption. Otherwise it may be feared that the unrestricted application of probation may harm its good name and reputation.

Although a first offender may persuade us more strongly to place him under probation, a recidivist is not always a dangerous criminal who does not merit probation. For he may be the victim of conditions beyond his control and from these conditions probation may save him. French law does not permit resort to probation in the case of offenders who have been previously sentenced for a felony or a misdemeanor for a period of six months.

With regard to the nature of crime, early probation laws in Vermont and Massachusettes permit resort to probation in the case of all offenders regardless of the gravity of the offense committed by them. When other States in the U.S.A. adopted probation they did not go to the same extent in its application. Such crimes as homicide, arson, rape and housebreaking were placed outside its scope. State laws, however, vary in this respect.

Some take these exceptions to reflect lack of confidence in the judiciary. However, the real complaint is not against excessive resort to probation by judges but rather against their sparing resort to it. Still it may be argued that the legislation, in the name of society, keeps certain cases outside the possible application of probation in order to guard against an adverse social reaction that may make it inadvisable to defy public opinion for the sake of an individual offender whom the judge believes to be capable of reform. Here the interest of the rehabilitation of the individual stands clearly at variance with the requirement of general deterrence. The issue has been determined by the legislator so that probation may not change from an instrument of individualized reform into a means promoting public corruption and the taking of justice rather lightly.

To this it may be objected that homicide is sometimes committed under conditions calling for mercy toward the offender and in no way provocative of an antagonistic public opinion, e.g. homicide in which the perpetrator is provoked by the victim and mercy crimes committed to save an incurable patient from excessive suffering. The answer to this is that the judge in such cases may take into consideration extenuating circumstances, and may furthermore resort to suspension of judgement. Indeed, in such cases it does not seem to be wise to place the

ing after we have gained the requisite experience and have become accustomed to the progressive legislative measures incorporated in the laws of countries with longer experience in the field. In this way we would not fall into the fault of either literal copying from others or of being over-dazzled by the bright picture of probation in societies so different from ours.

With regard to place coverage, we suggest that, in the first stage, the system should be limited to certain areas and a few cities. Preferably, it should be applied first in urban areas and in the leading cities where the need for the system is greater and the cultural conditions are more suitable. Moreover, this makes it easier to recruit efficient probation officers, who generally do not welcome employment in distant rural areas.

As to the limits of its application, we suggest that probation should be restricted until experience and the process of development justify its gradual extension. Such policy guards against giving a shock to the principle of deterrence inasmuch as in the first stage of application public opinion would not have accepted the idea of probation as yet. This would also give us ample time to form the experts and specialists needed for the adoption of the system. Moreover, the limited application of probation in the first stage would make it something of a privilege which the offenders should try to merit.

In fact the application of probation in all legal systems is subject to varying restrictions, especially with regard to the nature and duration of the sentence, the previous convictions of the offender and the manner in which the offense was committed. All these restrictions are connected with fear of the possible reactions of the public, for it should be borne in mind that the success of a free treatment in a certain society is largely dependent upon the cooperation and sympathy of the society in which the treatment is carried out.

Accordingly, in French law probation has been made to depend on the process of suspension of judgement. Thus it can only be ordered in conjunction with a sentence of imprisonment. Moreover, it is not permissible when a punishment for a felony is passed nor when the sentence involves a mere fine because no freedom-curtailling restrictions may be justifiably imposed in cases in which no greater punishment than a fine is needed.

system into the general framework of the standing laws. This was in keeping with the recommendations of the UN Seminar held in London in 1952, which considered suspension of judgement as the only channel through which probation may be introduced into the legal systems of some European countries. Success would then give it the strength needed to develop it into an independent measure.

Some people believe that mere suspension of judgement should be abolished after the adoption of probation, which is more perfect and effective and is, moreover, a social defense measure.

Others, however, believe that suspension of judgement as an independent process should be retained to be resorted to in cases in which a judge does not consider the offender in real need of probation with all the supervision and help involved in it. The fact is that this need and the usefulness of probation depend on careful study and selection. For in some cases, especially when the offense is accidental, the imposition of supervision may entail more harm than good. To this should be added the consideration that regular resort to probation will overburden probation officers with work to an extent that may threaten the effectiveness of the system.

The final decision lies with the judge who can determine, in the light of findings preceding judgement, the degree of strictness of supervision suitable for the case. He may, on the other hand, dispense with probation and order a mere suspension of judgement.

In the present stage we may find it suitable to keep independent process of suspension of judgement with the system of probation. The scope and form of the system must now be clarified.

As has already been shown probation is a modern measure of social defense, likely to arouse apprehensions connected with the people's sense of justice and requiring technical skill and experience on the part of both judges and probation officers. Because of this, its adoption should be kept within the narrowest possible limits with regard to the place of enforcement. Its provisions should be adopted gradually and in stages terminat-

In this connection we would refer to French experience in this matter because of its relation to our legislations and because it involved an opposition to the adoption of probation of a kind likely to be met with when an attempt is made to introduce the system into the legislations of the Arab countries.

When the system involving stay of execution or suspension of judgement was adopted into French law in 1891, the preliminary debates that accompanied this adoption revealed that the system had been borrowed from the Anglo-Saxon probational system and that French legislators at the time could not conceive the possibility of developing a system of assistance for the rehabilitation of offenders. They were afraid the system might end in a direct interference by the police similar to the placing of offenders under police supervision. All this reflected the fears of legislators, prevalent at the time, with regard to possible encroachments by the administrative authority. At present, however, probation is not likely to be mixed up with police supervision especially after the ideas of social service have become so clear and evident.

When the French Government introduced a bill providing for the adoption of probation, it was met with opposition referable partly to the reasons already mentioned and partly to apprehensions relating to the safeguarding of the liberties of the individual and the rights of man. It was strange that a system easing restrictions on freedom should be opposed because of concern for the maintenance of principles of freedom.

Finally probation was incorporated into the French Code of Criminal Procedure by resort to the Extraordinary Powers given to the Executive under the Constitution of October 1958. The Code includes a chapter on "Suspension of Judgement" and another on "Suspension of Judgement combined with Probation".

French legislation could have adopted probation as an independent measure on the ground that it would be preferable to postpone the passing of sentence until the court is possessed with more information about the behaviour of the offender and until failure to rehabilitate the offender has become inevitable.

However, in deference to doubts entertained by public opinion regarding probation, it was found advisable to incorporate the

The starting point should be the recognition of the legality of probation. This means that probation should be adopted as a juridical measure, legally imposed by a judicial authority and not as an act of the administration. Probation is a social defense measure representing a new trend in penal legislations. Consequently, it should be regulated by legal principles. This means that the judicial authority should have the power to order its imposition and that relations between the probationer and the probation officer should be governed by law.

It should be understood that probation is a judicial punishment that cannot be treated as an administrative measure with regard to which the judiciary is not empowered to act. It is a real punishment involving hardship and restrictions on freedom. It is no less judicial because it does not completely deprive the offender of his liberty or because it is imposed on the basis of a rehabilitative philosophy rather than a principle of revenge and deterrence. A different penal conception does not necessarily detract from the judicial nature of a form of punishment.

It has already been stated that probation may be adopted either as an independent punishment or in conjunction with a suspension of judgement, when the sentence is passed with stay of execution and the offender placed on probation. It may be asked which of the two forms is preferable, but a more relevant question is to ask which form is more in agreement with the special conditions of life of a certain group and with the penal and social philosophy of that group.

It may be preferable in our legislations which have known suspension of judgement for a long time to adopt probation through the process of stay of execution so that public opinion will have less apprehensions with regard to it in the first stage of its adoption. In this way the passing of the traditional sentence will continue but will be combined with suspension of judgement and an order placing the offender on probation.

On the other hand, it may be claimed that the present process of stay of execution should not form the basis for the adoption of probation so that the disgrace attending the actual passing of the sentence of punishment may be avoided and the offenders may be encouraged to make an effort to avoid it.

individualization. Consequently, we consider the task of selecting probation officers harder than that of selecting prison officials.

Mention should be made of the general cultural and technical qualifications of probation officers. In addition to undergoing training programs prior to their appointment, probation officers should continue to follow up new developments in their field by attending refresher training programs during their term of office and exchanging experience in professional conferences.

We submit that no one should be appointed as probation officer immediately upon graduation from a university. He should first spend a period of not less than three years in social work, so as to acquire personal maturity and practical experience.

III FORMULAS OF PROBATION.

We have already stated that probation is strongly related to public opinion and consequently to national traits and characteristics. It follows that the system may not be transplanted, in toto and unchanged, from one society to another or from one legislation to another. Forms most suitable to conditions of the community into whose laws the system will be adopted should be sought and discussed.

An evident example is that the Soviet Union and the socialist countries of "the People's Republics" do not generally adopt probation because it is based on individualized treatment, a principle at variance with their prevalent collectivist policies. In these countries, correctional work is commonly conceived of as an independent punishment. This accords with the principles that govern their system of economy and production.

We suggest therefore that research work should be undertaken to determine the probation form most suitable to the legislative systems of the Arab countries. The adoption of probation should not be delayed pending the completion of these time-consuming studies which, in any case, should preferably be conducted simultaneously with the actual adoption of the system to provide a practical basis for evaluation.

The probation officer conducts the pre-sentence investigation and assumes responsibility of supervision and help throughout the probation period. In carrying out these duties the probation officer works closely with the judge, providing him with advice on whatever measures taken during the probation period. In consequence of his executive powers which include sending the probationer to prison, the probation officer discharges almost judicial functions. The nature of such functions points to the importance of selecting the right people for this post and of establishing proper control over the work of probation officers.

It can be said that the value of probation depends on the suitability of the probation officer who should possess, in addition to absolute honesty, experience and qualifications. At first the selection of the probation officer was made from candidates who volunteered because of religious and moral motivation and a sense of dedication to public service. The probation officer has now gained the status of public official, but we still need this element of loyalty and sincerity, in addition to culture and experience requirements as well as physical fitness, mental health, emotional balance, patience, and a strong and affable personality. The work of a probation officer requires an aptitude for true friendship. The very core of his work is not the performance of an assignment but a true feeling toward others and a desire to help them out of their fall, to inspire them with confidence and to lead them toward social adjustment. On the other hand, it has to be borne in mind that the post requires full-time work and supervision by senior officials. Also it is preferable that the probationer should feel he is responsible to an official rather than to a volunteer, although it is possible to organize the service of volunteers in a manner which reduces the importance of this consideration. However, it is always possible to seek the help of volunteers as probation assistants.

Relations between the probation officer and the probationer represent the highest form of an individualized punishment, inasmuch as in probation the rehabilitative work manifests itself in a pure individual process that must be tailored to the individual case. Thus the work of a probation officer differs from that of the prison official who exercises supervision over the prisoners, but whose work never reaches the same level of

The attitude of public opinion is a major element in the success of probation. It is not required only to provide the probationer with work, or with educational and other opportunities enjoyed by the citizen, but also to accept the probationer back into society and to continue to look upon him as a citizen worthy of confidence and entitled to be granted another chance in life.

Next to an enlightened public opinion, success of the probation system depends on the judge and the probation officer.

The judge, usually a mirror reflecting public opinion which does not believe in social defense nor in the reformatory role of punishment above that of revenge and deterrence, cannot be expected to be an ardent believer in probation. It follows that hope for a greater success for probation inevitably depends on an understanding by judges — particularly the younger ones — of the human-social aspects of the problem of crime. This understanding strikes deeper roots where it has a popular base.

Developing it may entail the appointment of special criminal judges. In fact, the second Seminar on Combatting Crime in the U.A.R. recommended this on the basis that the functions of the criminal judge have come to require a human-social and a scientific character involving familiarity with the varied and ever-developing branches of modern science such as forensic psychiatry, criminology, penology and police techniques. This, in addition to philosophy of legislation and an understanding of its provisions in order to ensure better justice for the citizens. Thus "judges of criminal courts should have adequate opportunity of following up the development of these sciences so that their views concerning determination of responsibility, punishment and preventive action may become deeper and more suited to the circumstances of the convict and the needs of society".

The proper selection of a probation case out of the cases heard by the court is the first step in the right direction. Failure in this respect exposes the whole system to collapse. The selection is not as easy as in the case of stay of execution, which is basically dependent on the record of the offender and the simple nature of the crime. It requires an extensive study of the case including a study of personality, character and environment. It also requires a higher degree of sensitivity, education and experience on the part of the judge.

view-point. The law-maker and the judge are not absolutely free in reaching a verdict. Public opinion should be taken into consideration in dealing with matters related to general feelings of justice, so as not to challenge these feelings and thereby prevent public opinion from adopting an antagonistic or passive attitude that would hamper the proper application of the law.

Consequently, probation badly needs the dissipation of pre-conceived ideas about it as well as the propagation of its facts and benefits. Public opinion may imagine that probation amounts to allowing the convicts to escape just punishment, that it coddles them. Moreover, public opinion may be annoyed by the release of an offender and his free return to society. These apprehensions are heightened by the fact that cases of failure of probation, where the freed probationer returns to crime, cause extensive reaction, while cases of success pass unnoticed and do not attract the attention of the public, the press, the police, or the courts.

In this connection the United Arab Republic's Second Seminar on Combatting Crime, convened in January 1963, recommended the enlightening of public opinion — through various information media — on the merits of the probation system.

With this purpose in view, the public should be made to understand that probation includes some degree of hardship involved in the various restrictions imposed on the freedom of the probationer. Also that probation is not applied in cases where the degree of public denunciation necessitates respect of the deterrent role of punishment. Probation saves the family from disintegration and strengthens the social feeling of the individual by allowing and requiring him to support his family and to carry out his family responsibilities. On the other hand, it strengthens the responsibility of society towards the individual by refusing to isolate him and by providing him with the opportunity of carrying out his social responsibilities, not only as a head of a family but as a citizen as well. Probation increases public understanding of crime as a social problem and a responsibility that should be viewed within a broad social frame-work and not within the narrow limits of the criminal code.

current one third to three fourths of the total of offenders convicted, provided that the probation service agencies are sufficiently expanded to cope with the additional burden.

It is evident therefore that we continue to be in real need for scientific research to increase our confidence in the effectiveness of probation. The evaluation of any penal system can contribute considerably to the development of penology. The main difficulty, however, lies in the absence of a thorough scientific design of the subject matter of investigation as well as in the presence of a mental gap between the sentence-execution authorities and the researchers.

It may be profitable to conduct research work on juvenile probation, which has already passed through a more extensive experience, in order to use the conclusions of this research in the planning of adult probation and improving its standards.

Establishing the effectiveness of probation, with the intention of convincing legislators to adopt it, may gain enough weight by proving that it leads to a considerable saving in funds currently spent on prisons. Nevertheless, the study published by the United Nations in 1954 and entitled "Practical Results and Financial Aspects of Adult Probation in some Selected Countries" concludes that financial expenses of probation are by far less than prison expenses.

USA expenditure on a probation case was estimated at one fifth of the expense if the same case were one of imprisonment. The estimate was calculated on the basis of one probation officer supervising twenty-five cases only, which is an ideal ratio and is markedly less than the actual present position. On the same basis it was found that the expenses of a 1200-man prison cover the probation expenses of six thousand probation cases. Prison estimates were limited to buildings and administration requirements only, whereas money lost by passing sentences other than probation such as fines, payments collected from offenders sentenced to probation and subsistence allowances paid to the families of prisoners, can be added to these estimates. This is apart from savings attendant upon avoiding further crime as a result of the success of the probation system.

To all that has been said should be added the fact that the issue is not one of mere mental conviction or of a pure scientific

In other words the ratio of offenders who are re-imprisoned does not greatly differ from the ratio of probationers who violate probation conditions. But probation has the advantage of protecting the family of the offender both morally and materially.

We wish to criticize in principle the process of assessing the success or failure of probation on the basis of considering a case successful if the probation period expires without a violation of its conditions. In fact, it is difficult to claim success for probation on the ground of a violation-free probation period and while ignoring the post-probation period. Indeed, the successful expiry of the probation period may not mean anything other than leniency on the part of the probation officer or the judge, or an inclination to order probation for short periods which are usually insufficient to ensure that a true change will take place in the behaviour of the offender.

Even if the success of probation is established, this will not be sufficient in itself inasmuch as we have also to prove that probation is more effective than imprisonment, carried out under the best penal methods. The undertaking of a comparative study of offenders who have passed the probation period successfully and of paroled prisoners is being advocated. But criticism of this comparative study is likely to be voiced, at least on the ground of the inequality of the human beings subjected to such study, especially in view of the fact that probationers are originally selected on the basis of an evident aptitude to social readjustment.

On the other hand, it is difficult to say that the probation system is ineffective, where ineffectiveness is the result of an improper application of the system as when it is due to inadequate care in the selection of probationers, to the inefficiency of the probation officers or the excessive burden they have to shoulder.

As an example of a most extensive and successful probation administration we refer to that of Los Angeles. This administration supervises 40-50 per cent of adults convicted by the Superior Courts and 70 per cent of all persons sentenced by the lower courts. Ninety per cent of the cases end successfully. This has raised the ambition to increase the ratio of those placed under probation sentences by the various courts of the USA from the

Types of this system have been adopted in India through the establishment of movable camps for road and dam construction, as well as for other kinds of public work projects. They have also been resorted to in Ethiopia and Federal Germany.

The limited expansion of this solution is attributable to the difficulty of organizing the supervision needed to ensure orderly work as well as to the fear of exploitation when the work is performed for the benefit of a private party.

We believe that work outside prison as an alternative sentence merits greater attention on the part of penologists. As in the case of probation, it should be extensively studied prior to the enactment of the necessary legislation. In this connection, a question which needs careful clarification is that of the supervision of the work whether it should be carried out by the police, or by some other party such as the probation officer or the authority for whose benefit the work is performed.

There is little doubt that fear of exploitation of the work of the offenders for the benefit of a private employer is less in countries adopting the policy of directed economy, because in such countries work is usually performed for the government or a public authority. It is known that socialist countries such as the Soviet Union are interested in integrating the work of convicts within the general frame-work of national production, whether such work is part of a prison sentence or an independent and original sentence. Under the socialist system, it is easy to arrange for the offender to continue his normal work provided deductions are made from his wages, or to require him to perform un-paid work during his leave periods.

II. Probation: Its Advantages and Elements of Success.

It is clear that numerous evils attend prison sentences. This, however, does not mean that we do not have to establish that probation which we advocate is an effective measure conducive, to an acceptable degree, to the attainment of the goals of social defense.

It may be said in support of probation that the ratios of failure of imprisonment and of probation are generally equal.

pay any fine, even by instalments. In addition to this, they usually have no known habitual place of residence to call at for the purpose of collecting the instalments.

Sweden has introduced in its legislation a form of fine called "day fine", which has been subsequently adopted by other countries. Under this form of fine the law does not specify the amount payable, nor does it set a minimum or a maximum limit for it. Instead, the fine is calculated on the basis of the daily surplus income of the offender after meeting his responsibilities as a husband, a head of a family, etc. Upon determining this surplus the offender is required to pay a fine ranging from the surplus of one day to that of 120 days. Payment of the fine by instalments is permissible.

In case of default in payment, a number of legislations provide that the fine shall be collected by physical force or substituted by imprisonment with all its evils. In some legislations, e.g. "the General Principles of the Soviet Criminal Code of 1958" the change of a fine into a freedom-curtailling sentence is expressly forbidden. Indeed, it has become imperative for penal policies to seek a decisive solution to this problem, a solution which completely forbids the change of fine into a prison sentence. It may seem fit to set up special institutions such as hostels or guest houses, or to formulate a more lenient system based on the principles of probation, or have recourse to house-arrest, curtailment of specific activities, or work outside prison under specified conditions.

However, we believe that the fine, with its economic implications, merits consideration in the light of economic systems and income levels in order to assure its just application. Undoubtedly, where incomes vary greatly, the fine becomes inevitably the punishment for the rich and an advantage which violates the standards of justice.

d) Labour Outside Prison

Work outside prison, as an alternative sentence, is an independent basic measure. It should be differentiated from a sentence in which work, within or outside prison walls, constitutes part of a freedom-curtailling measure.

grant a stay execution, that this early positive effort aimed at directing him along the path of the right behaviour, is most needed. Moreover the scope of stay of execution is considerably narrower because it is usually limited to cases of imprisonment on charges of misdemeanor, usually not longer than a year. On the other hand, it is the practice under the probation system to allow the judge extensive freedom in passing judgement. This is attributable to the fact that "stay of execution" is usually related to the less serious nature of the crime, whereas probation is more closely connected with the personality and character of the offender. This allows the judge a wider scope of recourse to probation. There remains a procedural difference, namely that in "stay of execution" a sentence is passed and then suspended, whereas judgement is not passed when probation is ordered as an independent measure and not in conjunction with "stay of execution".

c) Fine

The imposition of a fine may be considered as an alternative to imprisonment, and in particular to short-term imprisonment. This happens when the judge imposes a fine as an alternative punishment to a prison sentence. The main objection to this kind of sentence is that it leaves financially-able offenders in a better position than other criminals; and this violates the principle of equality before the law. Where the offender is unable to pay the fine, law may specify that the fine should be changed into a freedom-curtailling punishment. This usually affects the poor. The result is that the fine, in its traditional application, is unsuitable as an alternative to imprisonment except in the case of financially-able offenders. This consideration has caused the introduction into some legislations of certain provisions which strengthen the role of the fine in avoiding the imprisonment of offenders whenever practicable. Thus payment could be made within a specified period or by instalments — "long-term fine" — when the fine is heavy and beyond the means of the offender. In such cases the fine is payable over a long period during which part of the offender's income is seized for the purpose.

However, this leniency in low-income countries is meaningless, because offenders are generally so poor that they cannot

side prison walls, whenever such a method is found to constitute a better means of achieving the desired goal. Probation views every man as an indivisible part of society, of the local community and of the family. Consequently, the reform of an offender can be achieved only if it is undertaken within his normal environment and daily life, cleared and purified of corruptive elements.

Probation has enjoyed a good reputation. High hopes have been pinned on it in the development of penal policies. It is often regarded as the punishment of the future, which will replace the prison sentence. As such, the United Nations has given it special attention in its social defense programme.

As early as 1948 the U.N. Social Commission urged the placing of probation among the subjects to be given priority in its work programme in the field of social defense. The adhoc Advisory Committee of experts on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, which was convened by the U.N. Secretary General in 1950, examined this question and defined the characteristics and scope of probation. In 1951, the Economic and Social Council passed a recommendation urging the adoption of the probation system by all governments on the grounds that it is a humane and effective method of reforming criminals, of combatting crime and recidivism and of avoiding resort to a prison sentence, and particularly to short-term imprisonment.

The United Nations has also published a number of reports on probation. These reports have effectively helped to clarify the issues involved in the system and called for its adoption.

This interest on the part of the United Nations has caused countries, other than the Anglo-Saxon nations, which used to rely mainly on the system of "stay of execution", to study the probation system and to introduce it into their criminal legislation either as an independent measure along-side the system of stay of execution or combined with that system.

It has become clear that stay of execution in its traditional form is inadequate and cannot be a substitute for probation. Stay of execution is a negative measure whereas probation includes a positive effort based on control and help. Perhaps it is in the case of the first offender, when a judge is inclined to

prison sentence with stay of execution. His conscience may not be at ease if he were to follow either course. Consequently the search for a measure which is not as lenient as stay of execution and which does not send the convict to prison was pursued.

b) Probation

Anglo-American laws were the first to devise a system to meet this need, and one of the first systems to be so devised was that of probation. The British are proud of this system and excel in working out its details. The Americans pay special attention to it and spend huge sums of money on its implementation. The system is based on imposing certain restrictions on the freedom of the criminal in the form of controlling his behaviour and helping him settle his social problem instead of depriving him completely of that freedom.

Here we discern the main feature of the probation system, namely that it is a measure which fully accords with the philosophy of social defense. It does not involve the idea of "revenge", but is designed to safe-guard society against the danger of return to crime through the provision of better conditions for social readjustment.

In fact, the philosophical justifications of probation is not based on leniency as is sometimes erroneously believed by the public. It is based on a positive attempt to subject the offender to a rehabilitative system which is rightly considered more effective than imprisonment in achieving the desired reform.

In the past we conceived of no way of dealing with criminals other than execution or deportation to safe-guard the public against their evil. Later, society came to consider such means barbarous and found in the prison a humane alternative for dealing with criminals. As time passed, the element of reform in the prison punishment began to manifest itself and to outweigh the element of penance and revenge. It was contended that inasmuch as the prisoner was eventually bound to return to society, it was the duty of society to provide him with the opportunity of qualifying for this return. In this context, probation represents a forward step in the development of progressive thought toward seeking the reform of the offender out-

Nevertheless, a prison sentence seems inevitable under any modern criminal system, and there appears to be no way to ensure the total eradication of its attendant ills. No alternative open other than working toward the alleviation of these ills as far as practicable. In fact, the real merit of imprisonment lies in using it as a threat and a deterrent. Its actual application however destroys this merit. It follows, therefore, that the tragedy of imprisonment, despite its occasional success in diverting the normal citizen from the path of crime through intimidation and coercion, lies in that it does not succeed to the same degree in preventing a convict who has entered prison from becoming a recidivist or persistent criminal.

Yet imprisonment is the common punishment of the modern age. Indeed, we won't be mistaken if we say that short-term prison sentences have become the "daily bread" of the criminal court in most countries of the world. We always blame judges for excessive recourse to short-term prison sentences. However, if the judge decides that an offense justifies a three-months imprisonment, it is illogical to ask him to pass a sentence of a longer duration for the mere desire of providing the executive authorities with an adequate opportunity to carry out a successful rehabilitative programme.

In consequence of this, criminal legislation began to seek alternatives for prison sentences with the aim of making imprisonment the last card which a judge may play and a measure which he should resort to only when he considers it unavoidable. At present there are four main alternatives : stay of execution or suspension of judgement, probation, fine and work outside prison walls.

a) Stay of execution (Sursis)

Most european laws as well as legislations modelled on them, have adopted the principle of stay of execution or suspension of the freedomcurtailing sentences, thus allowing the judge to resort to it whenever he finds a justification for such action in either the circumstances of the crime or those of the criminal. However, the factual circumstances placed before the judge are usually extremely complicated and involved, making it difficult for him to find a solution in one of two alternatives : imprisonment or a

PREVENTION OF RECIDIVISM

(with special reference to Extra-Institutional Treatment)

In criminology, prevention of delinquency and crime does not mean that our responsibility ends when delinquency and crime actually take place. Prevention includes action against actual crime and delinquency as well as action against a possible return to delinquency and crime. Indeed, the real challenge to any preventive policy is posed by that group of criminals who repeatedly relapse into crime. Undoubtedly, this picture of recidivism or return to crime not only redoubles the responsibility of those entrusted with crime prevention but also complicates the problems facing them, inasmuch as it carries with it such new elements as arrest, detention, trial, imprisonment or commitment to an institution — all of which are elements with possible deep and serious effects that leave their special stamp on the offender's personality.

I — Prison Sentence and Alternatives

The regrettable paradox lies in that the penalty itself, which is designed to restore a balance of relations between the offender and society, leads to more serious loss of that balance. Imprisonment, which is intended to serve as an instrument with which to fight crime, may become one of the factors leading to crime. We do not want to go into details. We would, however, point to the negative effect of the isolation of the prisoner from society, materially and morally with the attendant result of weakening his capacity for social adjustment and for maintaining a harmony with social values. There is also the inevitable effect of life at prison among people who have violated these values as well as the hardships which the prisoner faces upon return to society and the failure of society to forgive and forget. Mention should also be made of the effect on the family of the imprisonment of its supporter, and the attendant poverty, dispersion, moral degeneration and frequent disintegration to which it is exposed.

PREVENTION OF RECIDIVISM

(with special reference to Extra-Institutional Treatment)

General Report

Prepared by Dr. A. M. Khalifa, Director of the National Center for Social and Criminological Research in the United Arab Republic, and presented to the Third United Nations Seminar for the Arab States on the Prevention of Crime and the Treatment of offenders.

"Hawthorne" From — Coler

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. M. Salem Gomaa

General Ahmad F. Ragab

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General Mahmoud El Rakaiby

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Criminal Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Ahmad El Alfy

Dr. Mohammed Zeid

Secretary of editorial staff

Essam El-Milgani

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly.

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by

The National Center For Social
And Criminological Research
U. A. R.

Loi, Crime et Pénalité
dans la pensée sociologique française

Anthropology and Law

The Phenomenon of Pickpocketing among
women in the Governorate of Cairo

IN ENGLISH

Prevention of Recidivism

ARTICLES, RESEARCHES, BOOKS & NEWS



المجلة الجنائية القومية

بصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- حجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها
- وظيفة الدولة الجزائية و المجتمع المعاصر
- المنهج العلمي وفكرة سبق الإصرار
- المسؤولية الجنائية بين حرية الاختيار والتمنية

بالإنجليزية

- دراسات على القات
- العوامل الاجتماعية في تفرد الأحداث

مقالات * دراسات وبحوث * كتب * أنباء



المركز القومي للمجوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مطهر ، الدكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، الدكتور حسن السعاني ، الأستاذ حسين عوض يريش ، الأستاذ محمد سالم جيمة ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء أحمد فتحي رجب ، اللواء محمود الركايبى ، الأستاذ لطفي عل أحمد ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الدكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا للتحرير : الدكتور أحمد الأملى - الدكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام تليجي

- تجرب هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاختصاصات الآتية :
- 1 - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، وجبج باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يحصل به .
 - 2 - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لموضوع الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
 - 3 - أن يكون الشكل العام للمقال :
 - مقدمة للتعريف بالمسكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
 - خطة البحث أو الدراسة .
 - عرض البيانات التي توافرت من البحث .
 - خاتمة .
 - 4 - أن يكون أبحاث المصادر على النحو التالي :
 - للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب .
 - للمقالات : اسم المؤلف ، اسم المجلة ، سنة النشر ، المجلد ، الصفحات .
 - للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
 - عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) .
 - السنة ، المجلد ، الصفحات .
 - للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) .
 - تاريخ النشر .
 - وتكتب المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
 - 5 - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك حاشيتين جاتيتين عريضتين ومسافة مزدوجة بين السطور .

قن المصعد صندوق ثلاث مرات في العام الاشتراك عن سنة (ثلاث أعداد)
عشرون قرشا طوس ، يوليوس ، توماس خمسةون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مقالات وبحوث :

صفحة	
١٧٧	حجم مشكلة جناح الأحداث وأبعادها - الدكتور سيد عويس
٢٢٩	وظيفة الدولة الجزائية في المجتمع المعاصر - الدكتور حلمد ربيع
٢٤٧	التمهيج الطبي وفكرة سبق الإصرار - الدكتور جلال ثروت
٢٧٩	المسؤولية الجنائية بين حرية الاختيار والمحتية - الدكتور أحمد الألفي

كتب :

٣٠٣	البيئة الأسرية والجناح - شلدون واليانور جوك
-----	--

أبحاث :

٣١٧	الملتفة الدراسية الأسبوعية لتتم جناح الأحداث
-----	---

بالإنجليزية :

	التعرف وتحليل مواد الكتابة بالطرق الكروماتوجرافية - الدكتور
٣٢١	زكريا النوردي
٣٢٣	الكشف عن أسباغ الشعر - الدكتور مصطفى عبد الحليف
٣٢٨	دراسات على الخنازير - مديحة زهير
٣٤٦	العوامل الاجتماعية في تمرد الأحداث - صلاح عبد النصار

حجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها وعواملها في الجمهورية العربية المتحدة

المركز سيرة هورس

رئيس وحدة بحوث الجريمة والأحداث

قامت وحدة بحوث الجريمة والأحداث^(١) بدراسة عن جناح الأحداث في الجمهورية العربية المتحدة. وقد تمت هذه الدراسة بناء على طلب قسم المصالح الاجتماعية بوزارة الداخلية. وللقال الحالي يمثل جزءاً من هذه الدراسة. . وهو يقتصر على محاولة لإبراز حجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها في ضوء الإحصاءات الرسمية المنشورة وغير المنشورة مع ملاحظة أن مصادر هذه الإحصاءات متعددة. . منها إحصاءات وزارة الداخلية ووزارة العدل. . ومنها إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن الدراسة قد استفادت من هذه الإحصاءات على تباينها في بعض الأحيان. ويتضمن القال الحالي، أيضاً، أهم عوامل جناح الأحداث في ضوء نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في الجمهورية العربية المتحدة على بعض صور جناح الأحداث مثل صور التشرذم.. وجمع الأعقاب.. والسرقه.. والنشل.. وقد اوضح تعدد هذه العوامل وديناميتها وتكرارها. وعلى الرغم من أهمية السمة الأخيرة، سمة التكرار، قد أخذت الدراسة بها، مع أهميتها، مع شيء من التحفظ. ذلك لأن البحوث والدراسات المشار إليها لم تشمل كل صور جناح الأحداث. . وهذا الشمول، كما لا يخفى، أمر ضروري إذا أردنا التعميم.

(١) كانت وحدة بحوث الجريمة والأحداث وقت إعداد هذه الدراسة مشكلة من كاتب القال رئيساً، والأساتذة سيرة الجوزوري وسلاح عبد النعال وشبيدة البلز ونجوى حافظ وأحمد النكلاوى وسيرة لطفى وعلى جلي وعبد الكريم الأحول أعضاء.

أولاً - حجم مشكلة جناح الأحداث وأتجاهاتها في الجمهورية العربية المتحدة.

١ - المقيّم :

لقد حرصنا على أن نبين حجم مشكلة جناح الأحداث وأتجاهاتها في الجمهورية العربية المتحدة في خلال فترة خمس سنوات هي : ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، من حيث التحالفات الحقيقية والجنايات الحقيقية التي ارتكبتها الأحداث في الجمهورية في خلال هذه الفترة ، موزعة على المحافظات والمدريات . . . فضلاً عن القويّات الصادرة^(١) . وقد تضمنت الدراسة ، أيضاً ، بيانات عن حجم مشكلة جناح الأحداث وأتجاهاتها في الجمهورية العربية المتحدة في خلال عام ١٩٦٣^(٢) .

٢ - عرض المعلومات :

(١) حجم مشكلة جناح الأحداث وأتجاهاتها في خلال الفترة (٥٨ - ١٩٦٢) :

١ - التحالفات الحقيقية :

قد اتضح أن التحالفات الحقيقية التي ارتكبتها الأحداث في خلال هذه الفترة تزداد على مر الأعوام فيما عدا عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ . وبدأت في التضاؤل في عام ١٩٦٢ . وكانت أكثر التحالفات قد ارتكبت في عام ١٩٦١ ، أما أقلها فقد ارتكبت في عام ١٩٦٠ . ويلاحظ أن عدد صور التحالفات الميئة في الإحصاءات الرسمية لا يبدو إحدى عشرة صورة ، وأن حجم التحالفات غير الميئة كبير .

(١) وزارة العدل : الإحصاء التفاضلي السنوي .

(٢) للرجع السابق .

مخالفات الأحداث الحقيقية في الجمهورية
في خلال المدة من ١٩٥٨ - ١٩٦٢

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	المخالفات
—	—	—	—	—	آلات بخارية
—	—	—	—	—	المحلات الخطرة والقلقة
—	—	—	—	—	للراحة
٢٣	١١	٢	٢	١٣	الطريق العام
—	١	—	١	—	الأمن العام
٢	١	٣	٢	٣٠	الصحة العمومية
٥	١٢	١٣	٨	١٣	الآداب
—	١	٤	—	٣	قانونيات
—	—	—	١	—	استعمال القسوة مع الحيوان
—	—	—	—	—	محلات عمومية
١	٤	٥	٧	٦	الأموال
٢٨	٣٧	٢٥	٣٣	٣٦	لوائح الحرف
٣٩	٣٢	٢٣	٣٦	٣٧	مرور العربات
١٣٣	١٨	٧	١٦	١٥	سيارات
١٤	٤٠	١١٤	٢٢٨	٢٤٠	سكة حديد
—	—	—	—	—	محسكر
١٢٠٨	١٥٥٧	٥٠٠	٥٨٩	٨٤٢	مخالفات أخرى
١٤٥٣	١٧١٤	٦٩٦	٩٢٣	١٢٢٥	المجملة

والعقوبات الصادرة عن المخالفات في أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ .

١٩٦٢ هي عقوبات الحبس البسيط والرامة والتسليم للأهل .

ويلاحظ أن العقوبة الأخيرة هي أكثر العقوبات وتليها عقوبة الرامة ثم عقوبة الحبس البسيط .

عقوبات المخالفات الحقيقية الصادرة
في خلال السنة من ١٩٥٨ - ١٩٦٢

نوع العقوبة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
حبس مع الشغل	—	—	—	—	—
حبس بسيط	٣	٢	١٨	٧	٢٥
مراقبة	—	—	—	—	—
غرامة	٤٣	٧٢	٤٣	٣١	٦٤
إفطار	—	—	—	—	—
إصلاحية	—	—	—	—	—
تسليم للأهل	١٠٠٠	١٠٥٧	٦٠٥	٤٢٢	٢٤٦١
المجموع	١٠٤٦	١١٣١	٦٦٦	٤٦٠	٢٥٥٠

٢ - الجنب الحقيقية :

وقد اتضح أن الجنب الحقيقية التي ارتكبها الأحداث في خلال هذه الفترة تزداد على مر الأعوام . وقد بدأت في التناقص في عام ١٩٦٢ . كانت في عام ١٩٥٨ .. نحو ١٤١٧٩ جنعة ، ثم ازدادت إلى ١٩٨١٧ جنعة (١٩٥٩) ، ثم ٢٥٣٧٣ جنعة (١٩٦٠) ، ثم ٣١٥٠٩ جنعة (١٩٦١) ، ثم أصبحت في عام (١٩٦٢) نحو ٢٤٧١٤ جنعة . ويلاحظ أن حجم حالات التفرّد يشكل نسبة كبيرة في كل عام تبلغ في بعض الأحيان نحو ٥٠٪ من جميع الحالات للجنب .. كما يلاحظ أن عدد صور الجنب المبينة في الإحصاءات الرسمية لا يتلو عشرين صورة .. وأن حجم الجنب غير المبينة كبير .

جنى الأحداث الحقيقية فى الجمهورية
فى خلال السنة من ١٩٥٨ — ١٩٦٢

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	الجنى
—	٢٣	٥٨	٣٠	٢٧	إلقاء قاذورات
١٥٤٦	١٨١٥	١٤٦١	٩١٦	٦٨٦	سكة حديد
—	١	٢	—	—	صيدليات
—	—	—	—	—	بلاغ كذب
—	—	—	—	—	شهادة زور
١٩	٢٢	٢٥	٢٢	١٧	تصدومقاومة
٥	٣	—	—	—	محلات صناعية
١٣	١١	١٦	١٨	١٦	سيارات
٢	٣	١	١	٣	تزوير
٨	١٢	٧	٧	٩٢	قتل خطأ
٤٠٥٣	٤٠٠٣	٣٩٦٨	٣٣٩٧	٣١٤٥	ضرب
٥٦٤	٣٦٥	٣٠٨	٢٩٢	٣٤٧	إصابة خطأ
٤	١١	١٦	١٥	١٥	هتك عرض وفعل فاضح
—	—	—	—	١	قذف وسب
٣٩٩٧	٣٦١٤	٣٣١٣	٢٨٥١	٢٦٧٢	سرقات
١٤٧	١٦٤	١٣٥	١٦٠	١٣٤	ضرب وخيانة
٤	٢	٥	٤	٦	تسميم الموائى
٤٧	٥٧	٣٤	٣١	٣٥	إتلاف مزروعات
٢	٣	٢	٥	١٠	إتهاك حرمة الملكية
٨٤٥٩	١٦٩٨٦	١٢٣٤٣	٩٣٩٤	١٠٣٤	تشرذ
—	—	—	٢	٢	راديو
—	٢	٢	١	٢	تنظيم
٥٨٧٣	٤٤١٢	٣٦٧٧	٢٦٦٥	٢٠١١	جنى أخرى
٢٤٧١٤	٣١٥٠٩	٢٥٣٧٣	١٩٨١٧	١٤١٧٩	الجملة

والعقوبات الصادرة عن الجنع في أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، هي عقوبات الحبس مع الشغل والحبس البسيط والرامة والإندار والإيداع في الإصلاحية والتسليم للأهل .

ويلاحظ أن العقوبتين الأخيرتين هما أكثر العقوبات ، وتليهما عقوبة الرامة ثم عقوبة الحبس مع الشغل .

عقوبات الجنع الحقيقية الصادرة

في خلال للدة من ١٩٥٨ — ١٩٦٢

نوع العقوبة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
حبس مع الشغل	١١٩	٢٩٩	٢٣٧	٢٠٠	١١٩
حبس بسيط	—	٥	١	٤٤	٣
مراقبة	—	—	—	—	—
غرامة	٤٦٢	٧٢٨	١١٤٠	١٠١٣٧	١٠٦٧
إندار	٢	—	١	٦	١
إصلاحية	٣٦٦٢	٨٥٣٢	١٢٠٨٠	١٤٠٣٩٥	١١٥٩٣
تسليم للأهل	٦٠٩٢	٧٢٨٧	٨٦٨٦	٩٠٠٨٠	١١٣١٠
الجملة	١٠٣٣٧	١٦٨٤٦	٢٢١٤٥	٢٤٠٨٦٢	٢٦٩٩٣

٣ — الجنايات الحقيقية :

وقد انضغ أن الجنايات الحقيقية التي ارتكبها الأحداث في خلال هذه الفترة تزداد على مر الأعوام فبا عدا عام ١٩٦١ . كانت في عام ١٩٥٨ نحو ١٢٠ جنابة ، ثم زادت إلى ١٢٧ جنابة عام (١٩٥٩) ، ثم إلى ١٣٩ جنابة عام (١٩٦٠) ،

ثم أصبحت ١٢٥ جناية عام (١٩٦١) ، ثم زادت في عام (١٩٦٢) إلى ١٨٣ جناية . ويلاحظ أن عدد صور الجنايات المينة في الإحصاءات الرسمية لا يجدو أربع عشرة صورة ... أبرزها جنايات المخدرات ثم الضرب القوي نشأ عنه عاهة ثم إحراز السلاح . .

جنايات الأحداث الحقيقية في الجمهورية

في خلال المدة من ١٩٥٨ — ١٩٦٢

الجنايات	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
قتل عمد	٢	١	٤	٣	١
الشروع في القتل	٤	٦	٦	٣	٣
الضرب القوي إلى الموت	٨	٦	٢	٢	٧
ضرب نشأ عنه عاهة	٣٠	٢٨	٣٢	٢٦	٣٧
السرقات	٤	٤	٢	—	٤
الشروع في السرقات	—	١	—	—	—
الحريق العمد	٥	—	٢	٢	١
إحراز سلاح	٢٤	١٩	٢١	٢٨	٤٣
التزوير	١	٣	١	١	١
فسق وهتك عرض	٧	٩	٦	٨	١١
مخدرات	٢٩	٤٥	٤٧	٤٥	٦١
إغتصاب وتهديد	—	١	—	—	١
الرشوة	١	—	—	—	١
تزييف مسكوكات	—	—	—	—	—
جنايات أخرى	٤	٤	٦	٧	١٢
المجموع	١٢٠	١٢٧	١٣٩	١٢٥	١٨٣

والعقوبات الصادرة عن الجنايات في خلال هذه الفترة هي الإيداع في الإصلاحية والتسليم للأهل ، ولم تصدر عقوبات أخرى في خلال هذه الفترة .

عقوبات الجنايات الحقيقية الصادرة
فى خلال السنة من ١٩٥٨ — ١٩٦٢

نوع العقوبة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
إعدام	—	—	—	—	—
أغفال شاقة مؤبد	—	—	—	—	—
أغفال شاقة مؤقتة	—	—	—	—	—
سجن	—	—	—	—	—
حبس مع الشغل	—	—	—	—	—
غرامة	—	—	—	—	—
إصلاحية	٨	—	٢	٢	١
تسليم للأهل	١	١٠	٨	١١	١١
الجملة	٩	١٠	١٠	١٣	١٢

٤ — مخطط مشكلة جناح الأحداث موزعة حسب محافظات الجمهورية :

لقد اتضح أن حالات جناح الأحداث موزعة على ثلاث وعشرين محافظة . . أى أن مشكلة الجناح لا توجد فى محافظة واحدة من محافظات الجمهورية وهى محافظة البحر الأحمر . وقد لاحظنا أن توزيع حالات الجناح حسب المحافظات غير متبادل . وهذا أمر متوقع . وإذا اعتبرنا أن محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية تمثل الرقعة الحضرية فى مجتمع الجمهورية العربية المتحدة ، فإن نصيب هذه المحافظات من مشكلة جناح الأحداث يكون ، بالضرورة كبيراً فهو يبلغ نحو ٧٣٪ من الحالات كلها .

وإذا وزعنا نصيب هذه المحافظات من مشكلة جناح الأحداث حسب صورها التى قسمها للشرع للصرى . . . نجد أن نحو ٤٢٪ من الجنايات التى ارتكبتها

الأحداث في خلال هذه الفترة في الجمهورية من نصيب المحافظات المذكورة . كما نجد أن من نصيبها نحو ٧٢٪ من الجنيح التي ارتكبتها الأحداث في خلال هذه الفترة في الجمهورية ، أما المخالفات التي ارتكبتها الأحداث في هذه المحافظات فقد كانت نسبتها نحو ٨٣٪ من جميع المخالفات التي ارتكبتها الأحداث في خلال هذه الفترة في الجمهورية . .

وقد لاحظنا أن نصيب محافظة القاهرة ، وحدها ، من حجم مشكلة جناح الأحداث في الجمهورية في خلال هذه الفترة يبلغ نحو ٥٤٪ ، وأن نصيب محافظة الإسكندرية من حجم المشكلة على نطاق الجمهورية في نفس الفترة يبلغ نحو ١٢٪ .

صور الجناح الحقيقية موزعة بصورة تفصيلية حسب

٢٠٠٢	المحافظات	١٩٥٨			١٩٥٩		
		جنايات	جنح	مخالفات	جنايات	جنح	مخالفات
١	القاهرة	٣٦	٦٠٦٦	٨٥	٤٤	١٠٨٦٨	٨٢
٢	الاسكندرية	٣	١٧٤١	٨٤٣	٩	١٨٩٤	٦١٥
٣	السويس	٣	٢٢٥	١٨	٣	٢٣٤	١٣
٤	بور سعيد	٥	٤٨٦	١٧	٧	٦٩٠	١٩
٥	الاسماعيلية	٢	١٤٥	—	—	١٧٦	٨
٦	القليوبية	١	٢٢٥	٣٢	١	١٤٧	٢
٧	البحيرة	١	٢٨٥	٩	٥	٤١٢	١٠
٨	التربية	٢	٥٥٣	١٤	١	٤٨٠	١٤
٩	كفر الشيخ	—	١٢٩	٢٧	٢	١٢٢	٧
١٠	المنوفية	٥	٢٧١	١٨	٣	٢٥٤	٣
١١	الشرقية	٦	٤٣٦	٧٦	٣	٥٤٧	٥٤
١٢	الدقهلية	١٠	٥٨٨	٢٠	٧	٧٥٦	٣٢
١٣	دمياط	١	١٤٤	٣	—	١٣٩	٦
١٤	الجيزة	—	٤٢٩	١٦	—	٥٥٥	١٥
١٥	بنى سويف	٧	٣٣٨	٤	٣	٢٣٨	١٣
١٦	الفيوم	٧	٣٠٠	١٠	٧	٣٧١	٤
١٧	اسيوط	٩	٤٣٠	٦	١٣	٤٦١	—
١٨	سوهاج	٩	٤٣٨	١٠	٦	٤٨٣	١٠
١٩	قنا	٢	٤٥٠	١١	٢	٤٦٨	١٣
٢٠	اسوان	—	٩٧	—	٣	٨٨	—
٢١	مرسى مطروح	—	—	—	—	—	—
٢٢	المنيا	٧	٣٠٣	٦	٨	٢٣٤	٣
٢٣	الوادى الجديد	—	—	—	—	—	—
٢٤	البحر الأحمر	—	—	—	—	—	—
المجموع الكلى في ج.ع.م.		١٢٠	١٤١٧٩	١٢٢٥	١٢٧	١٩٨١٧	٩٢٣

المحافظات في السنة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢

١٩٦٢			١٩٦١			١٩٦٠		
مخالفات	جسج	جنايات	مخالفات	جسج	جنايات	مخالفات	جسج	جنايات
١١٠٣	١٢٤٨٠	٤٤	١٤٨٢	١٩٣٨٤	٢٣	٣٩٤	١٤٤٣٣	٣١
٤٤	٣٧٩٨	١٦	٤٥	٣٣٣٨	١٧	١١٤	٢٣٩٤	٢٣
٢٥	٢٥٩	١	٢٢	٢٨٧	٢	—	٥٣٤	—
١٩	٥١٣	١٤	٢٩	٦٦٩	٥	١٤	٦١٢	٥
—	٧٥٢	—	—	٧٣٧	—	—	٢٥٩	—
١٩	١٨٨	٢	١٢	١٥٩	—	٢٩	٢٢٠	٥
٤	٢٠٠	٤	١٢	٤٥٢	٥	١٥	٤٤٣	٢
١٧	١٠٤٨	٣	٨	٨٦٣	٢	١٦	٥٨٥	١
—	٢٧٠	٣	—	٢٠٤	—	٨	٢١٩	٤
٤	٢٦٥	٨	٥	٢١١	٤	١	٢٧٥	٦
٤	٥٢١	١٤	٥	٦٣٤	٦	١٦	٧٦٢	٣
٢٥	٦٥٥	١٠	١٢	٧٦٤	٩	١٩	٦٧٠	٨
٤	١٢٧	—	٤	١٤٢	—	١	٢٠٤	—
١٤١	٧١٥	٢	٢١	٥٩٤	١٠	١٦	٨٠٤	٢
٨	٢٨٠	٣	١٨	٢٠٦	٧	١٠	٢٦٦	٣
٤	٢٥٤	٤	٦	٢٦٤	٣	١١	٢١٦	٤
—	٥٠٨	١٩	٢	٥٢٩	٩	٤	٥٢٧	١٦
٣	٤٠٣	٢٨	—	٥٢٦	١٧	٧	٥٢٠	٩
٢١	٥٣٧	١	٢٧	٥٨٥	١	١٦	٦٣٥	—
١	١١٧	—	—	١٢٣	—	—	٨١	٢
—	٢٣	١	—	—	—	—	—	—
٧	٢٨١	٦	٤	٥٣٢	٧	٥	٥١٤	١٥
—	٩	—	—	٦	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٤٥٢	٢٤٧١٤	١٨٢	١٧١٤	٢١٥٠٩	١٢٥	٦٩٦	٢٥٢٧٢	١٢٩

صور الجناح الحقيقية موزعة بصورة إجمالية حسب المحافظات
في السنة من ١٩٥٨ — ١٩٦٢

المجموع	المحافظات	الجناح	الجنايات	المحظة	مسلل
٦٦٥٥٥	٣١٤٦	٦٣٢٣١	١٧٨	القاهرة	١
١٤٧٩٤	١٦٦١	١٣٠٦٥	٦٨	الإسكندرية	٢
١٩٣٦	٧٨	١٨٣٩	٩	السويس	٣
٣١٠٤	٩٨	٢٩٧٠	٣٦	بورسعيد	٤
٢١٨٠	٨	٢١٧٠	٢	الإسماعيلية	٥
١٠٤٢	٩٤	٩٣٩	٩	القليوبية	٦
١٩٦٠	٥٠	١٨٩٣	١٧	البحيرة	٧
٣٦٠٧	٦٩	٣٥٢٩	٩	الغربية	٨
١١٩٥	٤٢	١١٤٤	٩	كفر الشيخ	٩
١٤٣٣	٣١	١٣٧٦	٢٦	الشرقية	١٠
٣٠٨٧	١٥٥	٢٩٠٠	٣٢	الشرقية	١١
٣٥٨٥	١٠٨	٣٤٣٣	٤٤	الدقهلية	١٢
٧٨٦	١٨	٣٦٧	١	دمياط	١٣
٣٣٢٠	٢٠٩	٣٠٩٧	١٤	الجيزة	١٤
١٦٠٤	٥٣	١٥٢٨	٢٣	بنى سويف	١٥
١٥٦٥	٣٥	١٥٠٥	٢٥	الفيوم	١٦
٢١٣٢	٢٥	٢٠٦٤	٤٣	للنيا	١٧
٢٥٣٣	١٢	٢٤٥٥	٦٦	أسيوط	١٨
٢٤٦٩	٣٠	٢٣٧٠	٢٩	سوهاج	١٩
٢٧٦٩	٨٨	٢٦٧٥	٦	قنا	٢٠
٥١٢	١	٥٠٦	٥	أسوان	٢١
٢٤	—	٢٣	١	مرسى مطروح	٢٢
١٥	—	١٥	—	الوادي الجديد	٢٣
—	—	—	—	البحر الأحمر	٢٤
١٢٢١٩٧	٦٠١١	١١٥٤٩٤	٦٩٢	المجموع الكلى في ج.ع.و.	

(ب) حجم مشكلة جناح الأحداث وأبحاهاها في خلال عام ١٩٦٣ :

١ - المخالفات الحقيقية :

قد اتضح أن المخالفات الحقيقية التي ارتكبها الأحداث في خلال عام ١٩٦٣ تنقسم عن المخالفات التي ارتكبها الأحداث في عام ١٩٦٢ . وقد بلغت نسبة هذا النقص نحو ٥٦ ٪ . ويلاحظ أن عدد صور المخالفات اللينة في الإحصاءات الرسمية لا يبدو في هذا العام تسع صور ، وأن حجم المخالفات غير اللينة كبير .

مخالفات الأحداث الحقيقية في الجمهورية

في خلال عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣

المخالفات	١٩٦٢	١٩٦٣
الطريق العام	٢٣	٨٢
الصحة العمومية	٢	١
الآداب	٥	٤
لوائح الحرف	٢٨	٢٧
الأموال	١	٢
مرور العربات	٣٩	٤٣
سيارات	١٣٣	٢٠
عجلات عمومية	—	٢
سكة حديد	١٤	٤٣
مخالفات أخرى	١٢٠٨	٤١٥
المجموع	١٤٥٣	٦٣٩

٢ - الجنب الحقيقية :

وقد اتضح أن الجنب الحقيقية التي ارتكبها الأحداث في خلال عام ١٩٦٣ تنقص عن الجنب الحقيقية التي ارتكبها الأحداث في خلال عام ١٩٦٢ . وقد بلغت نسبة هذا النقص نحو ٤٩,٤ ٪ . ويلاحظ أن حجم حالات التردد يشكل أكبر نسبة في

جنب الأحداث الحقيقية في الجمهورية في خلال

عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٣

الجنب	١٩٦٢	١٩٦٣
سكة حديد	١٥٤٦	١٣٤٨
تعدي ومقاومة	١٩	٢٧
محلات صناعية	٥	١
سيارات	١٣	٤٨
توزيع	٢	٢
قتل خطأ	٨	٩
ضرب	٤٠٥٣	٤٠٣٠
إصابة خطأ	٥٦٤	٢٧٥
هتك عرض وفل قاضع	٤	١٠
سرقات	٣٩٦٧	٣٢٤٣
ضرائب	—	٢
نصب وخيانة	١٤٧	١١٣
قذف وسب	—	٣
تسميم مواسي	٤	٥
إتلاف مزروعات	٤٧	٢٦
إتهاك حرمة ملكية	٢	٢١
تسرد	٨٤٥٩	٧٥٣٤
تنظيم	—	١
جنب أخرى	٥٨٧٣	٦٧٩٩
الجملة	٢٤٧١٤	٢٣٥١٧

هذا العام .. وأن نسبه الثروة تبلغ نحو ٣٧٪ من جميع حالات الجنج وتلى هذه الحالات حالات الضرب ثم حالات السرقات .

كما يلاحظ أن عدد صور الجنج الحقيقية المبينة في الإحصاءات الرسمية لا يبدو ثمانى عشرة صورة وأن حجم الجنج غير المبينة كبير ..

٣ - الجنايات الحقيقية :

وقد اتضح أن الجنايات الحقيقية التى ارتكبتها الأحداث فى خلال عام ١٩٦٣ أنظر ص ١٨ [الجدول قبل البند ٤] -

جنايات الأحداث الحقيقية فى الجمهورية خلال عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٣

١٩٦٣	١٩٦٢	الجنايات
٣	١	قتل عمد
٣	٣	الشروع فى القتل
٨	٧	الضرب القضى إلى الموت
٣٦	٣٧	ضرب نشأ عنه عاهة
٣	٤	السرقات
٢	—	الشروع فى السرقات
١	١	الحرق العمد
٤٠	٤٣	إحراز السلاح
٤	١	الزور
٦	١١	فسق وهتك عرض
٥٧	٦١	مخدرات
—	١	إغتصاب وتهديد
—	١	الرشوة
١	—	عود
٢	١٢	جنايات أخرى
١٦٦	١٨٣	المجموع

تنقص عن الجنايات الحقيقية التي ارتكبتها الأحداث في عام ١٩٦٢ . وقد بلغت نسبة هذا النقص نحو ٩٢٪ . ويلاحظ أن عدد صور الجنايات للينة في الإحصاءات الرسمية لا يتعد أربع عشرة صورة . . . أبرزها جنايات المتهدرات ثم إحراز السلاح ثم الضرب القوي نشأ عنه عادة . . .

٤ - حجم مشكلة جناح المؤتمرات موزعة حسب المحافظات :

وقد اتضح أن مشكلة جناح الأحداث في عام ١٩٦٣ توجد في جميع محافظات الجمهورية إلا واحدة هي محافظة البحر الأحمر . واتضح أيضاً أن نصيب محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية من المشكلة نصيب كبير إذ بلغت نسبته نحو ٧٠٪ من الحالات كلها . وإذا وزعنا نصيب هذه المحافظات من مشكلة جناح الأحداث حسب صورها التي قسمها للشروع المصري .. نجد أن نحو ٤٠٪ من الجنايات التي ارتكبتها الأحداث في خلال عام ١٩٦٣ في الجمهورية من نصيب المحافظات المذكورة ، كما نجد أن من نصيبها نحو ٧٠٪ من المنح التي ارتكبتها الأحداث في خلال هذه الفترة في الجمهورية . أما المحافظات التي ارتكبتها الأحداث في هذه المحافظات فقد كانت نسبتها نحو ٧٢٪ من جميع المحافظات التي ارتكبتها الأحداث في خلال هذا العام .

وقد لاحظنا أن نصيب محافظة القاهرة ، وحدها من حجم مشكلة جناح الأحداث في الجمهورية في خلال عام ١٩٦٣ يبلغ نحو ٥١٪ ، وأن نصيب محافظة الاسكندرية من حجم المشكلة على نطاق الجمهورية في نفس الفترة يبلغ نحو ١٣٪ ..

ويلاحظ أن التراجع للمستصلحة عن حجم مشكلة جناح الأحداث في عام ١٩٦٣ تميز نسبتها على وجه العموم نحو الإنخفاض عنها في الأعوام السابقة . وربما يرجع إنخفاض النسبة في محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية على وجه الخصوص ، عنها في الأعوام السابقة ، إلى إمتداد الرقعة الحضرية في مجتمع الجمهورية العربية المتحدة إلى مناطق أخرى غير هذه المناطق (القهيية وأسوان) ..

صور الجناح الحقيقة موزعة على محافظات الجمهورية

في عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣

سنة ١٩٦٣				سنة ١٩٦٢				المحافظات
المجموع	غالفات	جناح	جنايات	المجموع	غالفات	جناح	جنايات	
١٢٤٣٧	٣٠٧	١٢١٠٠	٣٠	١٣٦٢٧	١١٠٣	١٢٤٨٠	٤٤	القاهرة
٣١٤٧	١٢٢	٣٠٠٣	٢٢	٣٨٥٨	٤٤	٣٧٩٨	١٦	الإسكندرية
٣٩٢	١٦	٣٧٤	٢	٣٨٥	٢٥	٣٥٩	١	السويس
٥١٨	٧٨	٤٧٨	١٢	٥٤٦	١٩	٥١٣	١٤	بورسعيد
٦٠٢	—	٦٠١	١	٧٥٣	—	٧٥٣	—	الإسماعيلية
٢٢٣	٢	٢١٩	٢	٢٠٩	١٩	١٨٨	٢	القليوبية
٣٤٩	١٩	٣٢٤	٦	٣٠٨	٤	٣٠٠	٤	البحيرة
٩٠٣	١١	٨٨٨	٤	١٠٦٨	١٧	١٠٤٨	٣	الشرقية
١٧١	—	١٧٠	١	٣٧٣	—	٣٧٠	٣	كفر الشيخ
٣٠١	٧	٢٩٤	—	٢٧٧	٤	٢٦٥	٨	المنوفية
١٠٣٣	١٣	١٠١٢	٨	٦٩٠	٢٥	٦٥٥	١٠	المنيا
٥٤٠	١٤	٥٢١	٥	٥٣٩	٤	٥٢١	١٤	الغربية
١٣٧	٣	١٣٤	—	١٤١	٤	١٣٧	—	دمياط
٧٥٦	٥٦	٦٨٩	١١	٨٥٨	١٤١	٧١٥	٢	الجيزة
٣٤٧	٤	٣٣٩	٤	٣٩١	٨	٣٨٠	٣	بنى سويف
٢٥٤	١	٢٥٠	٣	٢٦٢	٤	٢٥٤	٤	الفيوم
٥١٩	٧	٥٠٦	٦	٣٩٤	٧	٣٨١	٦	أسيوط
٤٦٦	٤	٤٤٦	١٦	٥٢٧	—	٥٠٨	٩١	شمال سيناء
٤٨٧	٢	٤٥٧	٢٦	٤٣٤	٣	٤٠٣	٨٢	شمال سيناء
٦٠٣	١٤	٥٨٦	٣	٥٥٩	٢١	٥٣٧	١	شمال سيناء
١٢٤	٦	١١٤	٤	١١٨	١	١١٧	—	شمال سيناء
١	—	١	—	٣٤	—	٢٣	١	مرسى مطروح
١٢	١	١١	—	٩	—	٩	—	الوادى الجديد
—	—	—	—	—	—	—	—	البحر الاحمر
٢٤٣٢٢	٦٣٩	٢٣٥١٧	١٦٦	٢٦٣٥٠	١٤٥٣	٢٤٧١٤	١٨٣	المجموع

أى أن التسامح للتخلف ما زالت تشير إلى أن للشك... أصد مشكلة جلع
 الأحداث على الرغم من ذلك، مشكلة خصرية .. أى أن الاهتمام بها، على مستوى
 التدابير الوقائية والتدابير العلاجية يجب أن يوجه في الرقعة الخصرية فى مجتمع
 الجمهورية العربية المتحدة ..

ثانياً - عوامل جناح الأحداث

في الجمهورية العربية المتحدة

١ - المقدمة :

لكي نستطيع دراسة جناح الأحداث ومن ثم فهمه ومحاولة تثيره ، أى وضع الخطط لمكافحته أو ضبطه والوقاية منه ، يجب أن نحدد أنواعه أو صوره وأن يكون في استطاعتنا التعرف هذه الأنواع أو الصور تحريفاً عاماً دقيقاً .

ونحن نرى أنه كما أن لكل نوع من الأمراض الجسمية أو النفسية أو العقلية أعراضه الخاصة وعوامله وأساليب علاجه وطرق الوقاية منه ، فتقضى ، أيضاً ، أن يكون لكل نوع من سلوك جناح الأحداث أو صور هذا السلوك . أعراضه الخاصة به وعوامله وأساليب علاجه وطرق الوقاية منه ... أى أننا نرى ما يراه « البرت موريس » (Albert Morris) في هذا الصدد .. حيث يقول:

- « إذا أردنا إجابات دقيقة ، يجب أن نوقفها فقط إذا أوقفنا »
- « التحدث عن ميدان الجريمة أو الجناح الواسع التباين ، وقصرنا »
- « البحث على مشاكل محددة معينة .. عن أنواع معينة من الناس »
- « وأنواع معينة من الأفعال »^(١) .

وإذا عرفنا كل ذلك ونجحنا في تحديد معنى جناح الأحداث ، وذلك عن طريق معرفة أنواعه أو صوره المختلفة ، استطعنا أن ندرس كل نوع أو كل صورة على حدة دراسة علمية ، وأمکننا أن نصل إلى معرفة العوامل الدينامية لكل نوع أو كل صورة ، وهكذا معرفة سمات كل فئة معينة من الأحداث ، سواء كانت صحية أو نفسية أو عقلية أو جنسية ، التي تجعلهم دون غيرهم يرتكبون نوعاً معيناً أو صورة معينة من الجناح . كما أمکننا ، أيضاً ، التعرف على المبنى عليهم في نوع معين أو في

(١) Albert Morris "Crime Causation Federal Probation", Vol. 7: 17 July, 1943.

صورة معينة من الجناح . التعرف على سماتهم السمية والنفسية والعقلية والحضارية ،
والتعرف على للمستويات المختلفة لملائمتهم للجناح . وكذلك تيسير لنا التعرف على
أساليب تنفيذ كل نوع من الأنواع أو كل صورة من الصور (Modus oprandi)
وكذلك للناطق التي يكثر فيها . وكذلك التعرف عما إذا كان لنوع معين أو لصورة
معينة من الجناح مواسم ودورات يزيد في أثنائها .

وإذا عرفنا كل ذلك وغيره من الحقائق تيسر لنا وضع الخطط لمكافحة كل
من أنواع الجناح أو كل صورة من صور الجناح . . . وهكذا وضع خطط ضبط
كل نوع أو كل صورة . وخطط الوقاية من كل نوع أو من كل صورة . .

وبهذا وحده نستطيع أن ندرس جناح الأحداث ، وأن نفهمه ، وأن نضبطه
وأن نقي منه . . .



ويلاحظ أن الحدث الجناح هو فرد ذو شخصية جامعة . . وهذا الفرد تكون
شخصيته الجامعة بالضرورة ، في المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه . ومعنى هذا أن
الحدث الجناح . وحتى غير الجناح لا يعيش في فراغ . بل يعيش في علاقات
اجتماعية دائمة . فكل شخص منا يبدأ حياته ، أول ما يبدأ ، أقصد عند ولادته ،
في أسرة . . أى في جماعة . . ربما تكون هذه الأسرة أسرته الطبيعية . . أقصد
الأسرة التي ولد فيها . أسرة أبيه وأمه وإخوته . أو أسرته البدئية . وهو منذ ذلك
الحين حتى يصير شخصاً بالثأ يصبح ، بالضرورة ، عضواً في العديد من الجماعات
الأخرى . وفي كل جماعة من هذه الجماعات يتعلم الشخص منا كيف يسلك السلوك
الذي يحق له أ كرم مقدار من الشعور بالأمن الاجتماعي . وكل جماعة جديدة
يمارس الشخص الحياة الجديدة فيها . . تعتبره تحدياً جديداً ، فهو يحاول أن
يوفق ، في خلال هذه العملية . . أقصد عملية ممارسة الحياة الجديدة ، بين تحقيق
حاجاته الشخصية الأساسية وبين كسب ثقة الجماعة الجديدة ومواقفتها . ويصير هذا
الكسب ، في ذاته ، حاجة من حاجات الشخص . وقد تتعارض هذه الحاجة الأخيرة
عند الشخص مع غيرها من الحاجات الأخرى . ومع ذلك فإن النمو . . نمو شخصية
معينة ، يعنى وجود هذا التعارض أو هذا الصراع ، كما يعنى وجود محاولات التوفيق ...

التوفيق بين الحاجات الشخصية وبين كسب هذه الجماعات . وتبنى هذه المراتع وعملوات التوفيق وجود خبرات ، وتتراكم الخبرات . ومن الخبرات الكلية ، حلوها ومرها وتكون نموذج معين للشخصية .

ويلاحظ أن نماذج شخصيات أعضاء المجتمع ، بصفة عامة ، نماذج مختلفة ومتباينة . فنشخصية الحدث ، جاعاً كلن أو غير جاع ، هي شخصية غير ناضجة .. أى أنها شخصية لا تزال في دور التكوين . ويلاحظ كذلك أنه إذا كانت الجماعة هي قوام المجتمع .. أى مجتمع .. فإن قدرتها غير مطلقة . وأخيراً يلاحظ أن أهم الجماعات الاجتماعية الأساسية التي يكون عضو المجتمع ، الحدث الجائع أو غيره ، في ضوء الضرورة الاجتماعية ، عضواً فيها ، هي الجماعات التي تقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية لأعضاء المجتمع . أقصد الأجهزة الاجتماعية التي تقوم بإعداد أعضاء المجتمع ليؤدوا أدوارهم الاجتماعية كما يتوقعها منهم المجتمع القوي ولها وظيفته وسيشؤون وتوجد هذه الأجهزة الاجتماعية في كل المجتمعات ... ولكن وظائفها تختلف من مجتمع لآخر ، فهي في المجتمع الإقطاعي غيرها في المجتمع الرأسمالي . وهي ، أيضاً ، غيرها في المجتمع الاشتراكي . ذلك لأن النماذج الاجتماعية التي يظلمها في هذه المجتمعات يكون مختلفاً ، بالضرورة ، حسب عقائد كل مجتمع وقيمه الاجتماعية ومثله العليا . والجماعات الاجتماعية الأساسية عديدة . . نذكر منها . . الأسرة والمدرسة ومؤسسة شغل أوقات الفراغ والمؤسسة الدينية فضلاً عن مؤسسات أجهزته الإعلام . وظاهرة وجود الأحداث الجائعين تبنى عدم قيام هذه الجماعات الاجتماعية الأساسية بوظائفها ، في ضوء عقائد كل مجتمع وقيمه الاجتماعية ومثله العليا ، كما ينبغي أن تؤدي هذه الوظائف .. أى أن عوامل جناح الأحداث تكمن ، بالدرجة الأولى ، في قيام هذه الجماعات الاجتماعية الأساسية بوظائفها أو عدم قيامها بهذه الوظائف .. لأن نجاحها في اقيام بوظائفها يبنى نجاحها في تكوين المواطنين الأسوياء .. وأن فشلها في ذلك يبنى نجاحها في تكوين المواطنين غير الأسوياء .. ومنهم الأحداث الجائعون ..



ومهما يكن من الأمر فالتا سنطول في الدراسة الحالية أن نذكر بشكل عام

بعض العوامل التي قد يكون لها دور في اتجاه الحدث إلى الجناح أو لتركابه سلوكاً جانبياً ، معتمدين في ذلك على بعض البحوث التي أجريت على بعض صور الجناح في الجمهورية العربية المتحدة ... ومتخذين من نتائجها دلالات على وجود هذه العوامل وإسهامها في تكوين السلوك الجانح عند الأحداث المصريين ...

٢ - أهم عوامل جناح المؤمرات :

لا جدال في أن جناح الأحداث عوامل متعددة .. هي عوامل دينامية . وقد اتضح لنا في ضوء نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في الجمهورية العربية المتحدة على بعض صور جناح الأحداث مثل صور التشرد .. وجمع الأعقاب .. والسرقة .. والنشل .. وغيرها .. تكرار بعض العوامل . ونحن إذ نعالج موضوع عوامل جناح الأحداث في مجتمع الجمهورية العربية المتحدة نرى أهمية هذا التكرار مع شيء من التحفظ . ويرجع هذا التحفظ إلى أن البحوث والدراسات للشار إليها لم تشمل كل صور جناح الأحداث .. وهذا الشمول ، كما لا يخفى ، أمر ضروري إذا أردنا التعميم ...

ومن العوامل التي ظهرت متكررة في نتائج هذه البحوث والدراسات ما يلي :

- (١) عوامل متعلقة بسن الأحداث الجانحين ونوعهم .
- (ب) » » برفاق الأحداث الجانحين .
- (ج) » » بالمستوى التعليمي للأحداث الجانحين وذويهم .
- (د) » » بعين الأحداث الجانحين وذويهم .
- (هـ) » » بأسر الأحداث الجانحين .
- (و) » » بسكن الأحداث الجانحين .

١ - عوامل متعلقة بسن الأحداث الجانحين ونوعهم :

كانت نسبة التشرد في محيط الأحداث في مدينة القاهرة تبلغ نحو ٣ في كل ألف

أو نحو ٥ في كل ألف ، وهي منسوبة إلى مجموع سكان مدينة القاهرة في فترة العزير من سن الساجدة إلى أقل من سن الثامنة عشرة ، إذ أن عدد الأحداث الذين في فترة العمر أقل من سن الساجدة لم يعد أربعة أحداث من مجموع الأحداث مجموع الدراسة البالغ عددهم ٤٥٢٧ حدثاً .

كانت الأغلبية من الأحداث للتكردين من الذكور أما الإناث قد ككن نادران . كذلك بالنسبة للروق كنمط من أعاط الجناح قد كان عدد المذكور فيه غالباً على عدد الإناث ، قد كانت نسبة للروق بين الأشخاص الذين في سن الأحداث في مدينة القاهرة تبلغ نحو ٦ في كل عشر آلاف .

وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على ندرة الأحداث الإناث للتكردين على وجه العموم ولعل ذلك يرجع إلى أن الأسرة المصرية سواء كانت أسرة فردية أو ممتدة ما زالت تحتفظ باهتمامها بالإناث وبرعايتهن وخصوصاً من كن في سن الأحداث

وقد كانت الأغلبية الساحقة أيضاً من الأحداث الذين تتلمذوا ١٤٦ : ١٠٠

١٠ - ١٥ عاماً بالنسبة للبنين مع طارق يسير وإن كانت أ
المارقين تقع في فترة السن من ١٠ : ١٢ عاماً ، وأعلى نسبة
البحث وقت في قتي العمر من ١٠ - ١٢ عاماً ، ١٣ - ١٥ عاً
الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الساجدة كانوا قليلين ، ولعل
الأحداث قبل هذه السن يصعب عليهم ممارسة أعاط التكردين كما .
وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن رجال مكتب حاية الآداب والأحداث
القبض على الكثير منهم . أو ربما يتخرجون من القبض عليهم اعتقاد
إقامة الدعوى عليهم قياساً على الأحداث الذين يرتكبون فعلاً يوصف
أو جنحة باعتبارهم غير مسئولين جنائياً وفقاً لنص المادة ٦٤ عقوبات (١)

كما أنه بالنسبة للتكردين وجمع أعقاب السجائر كنمط الجناح قد ثبت زيادة
احتمال تورط الذكور من الإناث لمخالفتهم قانون التكردين وارتكاب جريمة جمع

(١) المركز القومي لبحوث الإجتماعية والجناية : تصدر الأحداث — دراسة إحصائية ،

الأعقاب ، كما يزيد احتمال القبض عليهم أكثر من اثاث وإثبات التهمة عليهم وإيداعهم في المؤسسات ، ويتعرض الذكور المشردون أكثر من الإناث لأن يكون جنياً عليهم في نفس الوقت كما يسهل إغراؤهم وإحداً عن محيطهم الأسرى واستغلالهم للانغماس في عصابات جمع الأعقاب^(١) .

وقد ثبت أيضاً أنه بالنسبة للسرقة كنشط من أنماط الجناح كان أكثر من ثلثي عدد الأحداث موضوع دراسة هذا النمط (٦٩,٣ ٪) تقع أعمارهم فيما بين سن ١٢ - ١٥ ، وكانت سن ١٤ سنة هي السن التي توجد فيها أكبر نسبة من الأحداث السارقين ، وكان متوسط أعمار جميع الأحداث المتهمين أيضاً من الذكور (٨٩ ٪) وهذا يحقق ما ثبت في البحوث التي أجريت من قبل أن جرائم السرقة أكثر شيوعاً بين الذكور عنها بين الإناث ، وأن الاتجاهات نحو السرقة أكثر إيجابية لدى الأحداث الذكور منها لدى الأحداث الإناث^(٢) .

كما أنه في بحث أجرى عن النساء النشالات تبين أن أكثر من ثلاثة أرباع ، من النشال وهن في سن الحداثة وفي سن الشباب .. أي أن أقل ، بدأ حياة النشل وهن في سن أكثر من ٢٥ سنة .. وهذه ، هذا النوع من السرقة يمارس غالباً في هذه المرحلة من العمر . مهما أن هذه المرحلة تتطلب من الجاني سرعة الحركة ومرونة . فالنشالة مثلاً قد تضطر للزول من الأتوبيس في أثناء سيره بعد . وهذا لا يتأتى ولا شك إلا من قلة قليلة .. فضلاً عن ذلك ، أن في هذه المرحلة من العمر أكثر قابلية للإغراء خصوصاً إذا تأثير البائتين والبالغات من النشالين والنشالات .. حيث يعرف عليهم ينزع لم يتعودوه في بيئاتهم الأسرية .. وربما أن تكون سن الحداثة

(١) صلاح عبد الصالح : أثر العوامل الاجتماعية في تفرد الأحداث ، مع دراسة تطبيقية على فئة جاسي أقطاب السباير في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، ١٩٦٤ صفحة ٣٤٣ .

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : السرقة عند الأحداث ، دراسة إحصائية تحليلية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٤ .

عاملاً مشجعاً لمؤلاء الباتين والبالاث على وضع الأحداث تحت تأثيرهم إذا اضح لنا أن معاملة الأحداث في بلادنا تكون في هذه السن معلقة خاصة (١).

كما أنه يزداد الاحتمال بالنسبة لمن هم في سن دون الثانية عشرة لأن يقوا فريسة سهلة لصايت للشردين أكثر ممن هم في سن ١٦ فأكثر ، فضلا عن أن زيادة احتمال القبض عليهم أكثر سهولة من الفقة الأخرى لفة حيلهم من التهرب من رقابة شرطة الأحداث ، كما أن الأفراح للوقت عنهم لعدم وجود أما كن في دور للملاحظة أو الإيداع وسهولة إغرائهم للهروب من المؤسسات يحلمهم أكثر تعرضاً للقبض عليهم ومن ثم يزداد تكرار عديم إلى التردد أكثر من أى فقة أخرى .

وقد بدت العلاقة واضحة بين سن الحدث ومقدار ما يحمله من الأعقاب ، إذ يتناسب مقدار ما يحمله الحدث التردد من الأعقاب تناسباً طردياً مع زيادة عمره ، نتيجة لاكتساب خبرته في هذا المجال سواء حصل على الكليات الوفيرة بمجهوده الشخصى أو بالامتلاء وخطف المحصول من زملائه الستار ، كما ثبت أن الفروق بين الأمان الحقيقية للأعقاب حسب كية المحصول فروق جوهرية إذ يحاى الحدث جزاء مادياً — من التاجر أو المعلم — يختلف من حين لآخر حسب مجهوده وقدرته على جميع محمول وافر من أعقاب السجائر . ولا يشترط أن يتناسب مقدار الثمن الحقيقي تناسباً طردياً مع زيادة سن الحدث فقد يكون دون الراجعة عشرة وله مكانة خاصة في الصابة ويتقاضى ثمناً حقيقياً يفوق زميلاً أكبر منه سناً (٢).

وقد تبين أن العلاقة بين عمر الحدث وبين مختلف أخطا التردد التي يتجه إلى ممارستها غير قاطعة ، وقد يرجع ذلك إلى ممارسة الحدث لنمط من أخطا التردد أمر قد يفرض عليه ولا دخل لإرادته في اختياره أو أن ممارسة أخطا التردد كما حددها القانون ، ما عدا نمط للروق ، لا تتطلب دائماً كما هي الحال في ممارسة أخطا الجناح

(١) سيد عويس : ظاهرة النشل و محيط النساء في محافظة القاهرة ، المجلة الجنائية التونسية ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٦٧ .

(٢) أثر العوامل الاجتماعية في تردد الأحداث .. صفحة ٣٤٤ .

الأخرى ساء معية يجتر الحدث فيها أقدر على هذه للمرة (١) .

(ب) عوامل متعلقة برفاق الأحداث الجانحين :

كانت مجموعة الرفاق أو الجماعة أو الصبة التي يرتبط بها الحدث من العوامل التي تساعد على اتجاهه نحو ارتكاب السلوك الجانح . فقد تبين أن جمع الأعقاب كنمط من أنماط الجناح هو سلوك لا يتطه الحدث بمفرده بل هو سلوك يتطه في وسط الجماعة ، كما أن أداة أو أسلوب العمل يحتاج لنوع من التنظيم الذي يأخذ شكل الصابة ، ويرتبط أسلوب العمل بنمط التنظيم الذي يحتاج بدوره إلى استخدام القوى البشرية في داخل إطار جماعي له همة خاصة تحتوي على قيم مضادة للجموع (٢) .

وكان متوسط حجم جماعة الأحماب أقل بين جامعي الأعقاب عن الأسوياء وكان للفرق بين التوسطين دلالة الإحصائية وكان الأسوياء أكثر قدرة من الشردين على تكوين علاقات ثابتة وناجحة وفي نفس الوقت نجد أن جامعي الأعقاب أوسع انتشاراً وأكثر اتصالاً من زملائهم ورفاقهم من زمر الشردين والجانحين دون أن يكونوا أحماباً أو أصدقاء لهم .

ويطلب على جامعي الأعقاب تكوين علاقاتهم الثابتة داخل شلة صغيرة في داخل الصابة بحيث يكون الولاء أكثر إخلاصاً لها من الولاء بالنسبة للصابة بوجه عام ، وأضعف من ذلك بالنسبة للجماعات الأخرى . ومن الصعب أن تظهر السمات القيادية بصورة طبيعية داخل عصابات الشردين مثلاً تظهر بوادر هذه السمات بطريقة تلقائية بين جماعة الأحماب عند الأسوياء .

وقد كانت جماعات أحماب جامعي الأعقاب يسود فيها الإغراف والجناح بشكل غالب في حين نجد ندرة ذلك بين جماعات أحماب الأفراد الأسوياء . وذلك مثل ارتكاب بعض أفراد الجماعات الأولى السرة أو الجنسية المثلية .

(١) لعمرد الأحداث : صفحة ٤٥ .

(٢) آثر العوامل الاجتماعية في لعمرد الأحداث ٠٠ صفحة ٣٤٣ .

وكان الاقتران واضحاً في علاقة أعاط سوء التكيف عند الحدث كالمزبوع من اللدسة وبين سمة الأصحاب السينة بالنسبة لجامعى الأعقاب ، فيما كان الاقتران سلبياً بالنسبة لمجموعة الأسوءاء . كما وضع أن جماعة الأصحاب بالنسبة لجامعى الأعقاب هى القنطرة التى يجبر عليها الحدث للثرد إلى عصابات لجمعى الأعقاب ، وتعتبر هذه العصابات من النمط للتاسك والنمط الجانح ، ويستمد تكون العصابة على رؤساء « مطيعين أو مطعات » ثم شبان بالتين كوسطاء بينهم وبين قاعدة العصابة وهم الأحداث للثردون جامعى الأعقاب الذين يكونون فيما بينهم شللا فرعية فى داخل العصابة ذاتها . ويتم تصميم العمل فيما بينهم على أساس التدرج الوطنى لكل منهم ، ويسود فى هذه العصابات نوع من الثقافة الخاصة التى يختلف فى إطاره القيمى عن الإطار القيمى فى المجتمع الخارجى .

وتتخذ كل عصابة مقرأ أساسياً لها فى أحد الأحياء حيث تمارس نشاطها فى نطاق مكانى محدد تابع لها لا يتخطاه أفراد من العصابات الأخرى (١) .

وبالنسبة لجمعية السرقة كنمط من أعاط جناح الأحداث قد ثبت أيضاً أن أكثر الظروف للشدة شيوعاً هى ارتكاب جرائم السرقة مع آخرين وفى أماكن مسكونة ، ومن ثم يمكن القول إن الأحداث للتميع كانوا يعملون فى عصابات (٢) . وهذا ما يبرز عامل الرفاق أو الصبة كعامل مساعد للحدث على السلوك الجانح . ومن جهة رفاق الأحداث فى هذا النمط من الجناح قد تبين أن نسبة كبيرة منهم لهم رفاق وتبلغ نحو (٧٤,٧ ٪) وأن نحو ٩٥,٥ ٪ من هؤلاء كانوا يتخذون رفاقهم من نفس الجنس ، وأن نحو ٤٢,٣ ٪ منهم كانوا يصادقون رفاقاً أكبر منهم ونحو ٤٠,٩ ٪ منهم كان رفاقهم من نفس السن ونحو ١٦,٨٢ ٪ منهم كان رفاقهم أصغر منهم سناً (٣) .

وقد ثبت من البحوث التى أجريت فى هذا المجال أن الطريقة التى يمارس بها

(١) أثر العوامل الاجتماعية فى تفرد الأحداث . صفحة ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٢) السرقة عند الأحداث . . . صفحة ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق . . . صفحة ١٣٥ .

الأحداث لديهم أو يروحون بها عن أنفسهم وأن الاهتمامات التي يقضون في إشباعها وقت فراغهم تختلف عما يسود في مجال الأحداث الأسوياء وكان لهذا الاختلاف دلالة على أن لهذا العامل دوراً مساعداً على انحراف الأحداث إلى السلوك الجانح . وأنه يبرز سمات خاصة بهؤلاء الأحداث الجانحين . فقد غلب على جامعي الأعقاب السجائر بالنسبة للترويع للوجه ممارسة أنواع النشاط ذات الطابع الجسمي في حين غلب على الأسوياء ممارسة أنواع من النشاط النفسي والإجتماعي والجسمي أكثر من الاقتصاد - غالباً - على وجه واحد من أوجه النشاط .

أما الترويع الحر فقد وضع ميل أفراد مجموعة جامعي الأعقاب إلى ممارسة ألعاب معينة فيها نوع من الصنف والخطورة ومخالفة القوانين أحياناً ، في حين كان الأفراد الأسوياء أكثر ميلاً إلى ممارسة الألعاب ذات الطابع الجماعي البعيد عن العنف أو الخطورة .

وبالنسبة للترويع عن النفس كان الشرذون الأحداث جامعي الأعقاب يرتادون في أغلب الأحوال أما كن معينة كالسينما والقاهي (الترويز) وللوالد والسيرك - قلاً يقصدها الأسوياء الذين غلب عليهم قصد أما كن الترويع للوجه كالنواصي والساحات الشعبية والقيام بأعمال جماعية منظمة نسبياً^(١).

كما أنه بالنسبة للأحداث للتمتع بالسرقة فقد تبين أن أكثر الأما كن التي يقضى فيها الأحداث وقت فراغهم هي الشارع أو الحارة فقد كانت نسبة مرات قضاء وقت الفراغ فيها نحو ٥٦,٩ ٪ ، ويل ذلك الذهاب إلى نحو ١٥,٨ ٪ ثم الحدائق نحو ١٠,٤ ٪ ثم للقهى نحو ٥,٩ ٪ ، وكان نصيب الأندية والساحات الشعبية والمقهى بحضمة متيلاً فكان نحو ٤,٦ ٪ .

وبالنسبة لممارسة بعض الماديات الرويحية للسرقة كالخدخين وتناول الخمر أو المخدرات أو لعب القمار ، فقد كانت هذه الماديات أوضح بين جامعي الأعقاب عنها عند الأسوياء خاصة بالنسبة للخدخين ولعب القمار ، أما تناول الخمر والمخدرات

(١) أثر العوامل الاجتماعية في تمرد الأحداث . صفحات ٣٤٩ و ٣٣٠ .

(٢) السرقة عند الأحداث . صفحة ١٣٥

فالمجموعتان لا يختلفان كثيراً في الكم، إلا أن الاختلاف قائم وجوهري في الكيف فقد كان أفراد مجموعة الأسوياء يتذوقون البيرة دون تمرس أو تعود بينما كان جلمو الأقباب يتنادى عليهم هذا الفعل وذلك بمساعدة أفراد شلتهم أو عصابهم إذ أن هذه النماذج من السلوك تدخل في عتوى الثقافة الخاصة لصابة للتردين جامعي الأعقاب.

كما ثبت أن العلاقة بين ممارسة المادات الترفيهية للتحفة ظاهرة بين أفراد المجموعتين فقد كان الاقتران قوياً بين عادة ممارسة التدخين وعادة شرب المواد الكحولية.

وكانت نسبة الدخين قليلة جداً بين الأفراد الأسوياء الذين كانوا يارسون أنواعاً من الترويع النفسى والاجتماعى اللوجه في النوادي والساحات الشبية بينما ازدادت نسبة الدخين بين أفراد مجموعة جلمى الأقباب الذين كانوا يقصرون نشاطهم على الترويع الحر غير اللوجه خاصة بين من يرتادون دور السينما الرخيصة وأما كن السرك والوالد^(١). أما بالنسبة للأحداث للتمهين بالسرقة فقد اتضح أن حوالى ١١% من الأحداث للتمهين كانوا يدخنون السجائر وأن حوالى ١٤% منهم كانوا يارسون لب القهار^(٢).

(ج) عوامل متعلقة بالمستوى التعليمى للأحداث الجامعين وذويهم :

كانت الحالة التعليمية من العوامل التى تظهر أهميتها في سلوك الحدث سلوكاً جانبياً حيث أنه من اللروف أن الأمية عامة اجتماعية تحول بين الحدث الجانب وبين عملية التكيف الاجتماعى. ومنعروض هنا الحالة التعليمية بالنسبة للأحداث الجامعين ثم بالنسبة لأولياء أمورهم باعتبارهم مخلصين للبيئة التى ينمو فيها الحدث نفسياً واجتماعياً.

فن حيث الحالة التعليمية للأحداث فقد دلت نتائج البحوث على أنه من الصعب

(١) أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث . صفحة ٢٠٠

(٢) السرقة عند الأحداث . صفحة ١٣٥

إقامة علاقة سلبية بين هذه العالمة وبين التشرد وجمع الأعقاب ، إلا أنه قد اضح أن للتشرين جامى الأعقاب ترددات قيم نسبة الأمين على الأحداث الأسوياء ، فاحتمال تورط الأمين فى سلوك التشرد وجمع الأعقاب أكثر منه بالنسبة لغير الأمين .

كما اضح أن جميع أفراد مجموعة جامى الأعقاب قد انجهموا إلى ترك للدرسة نهائياً فى حين لم يتركها من الأسوياء سوى نحو ٤٤,٧ ٪ للاتحاق بمهنة ، وكان الفرق بين متوسط السن عند ترك للدرسة دلالة الإحصائية فلا يكاد يستقر التلاميذ من جامى الأعقاب للتشرين فى للدرسة بعد التناهم بها مباشرة ، فى حين يميل التلاميذ الأسوياء إلى الاستمرار نسبياً فيها .

وقد تبين أن أهم عوامل ترك للدرسة نهائياً هى الرف والقتل المدرسى وعدم قدرة على الأمر على تفقات الدراسة ، واضحت أهمية عامل الرف بالنسبة للأحداث للتشرين كذلك القتل المدرسى يتنا برز القتل المدرسى وعدم القدرة على التفقات الدراسية فى الأحداث الأسوياء . وقد بدأ القتل المدرسى عند جامى الأعقاب فى سن مبكرة يتنا ظهر فى سن متأخرة فى الأحداث الأسوياء .

وقد اضح أيضاً أن المهرب من المدرسة عقبة أساسية للتشرد وجمع الأعقاب فقد بلغت نسبة المهرب بين الأحداث للتشرين نحو ٨١,٩ ٪ مقابل نحو ٣٣,٣ ٪ بين الأسوياء . وقد عزا المهرب إلى عوامل الجذب الخارجية وأهمها السينا ، وكان المهربون من المدينة من الأحداث الأسوياء التى عزا المهربون منهم أسباب هروبهم غالباً إلى مواد الدراسة وأسلوب معاملة المدرسين وعدم القدرة على الثابرة وعلى البقاء فى للدرسة .

وبدأت العلاقة واضحة عند الأحداث للتشرين بين أسباب ترك للدرسة وأسباب المهرب منها ، فالعلاقة بين الرف من المدرسة والمهرب منها لعوامل الجذب الخارجية وبين القتل المدرسى وبين القهاب إلى السينا .. فى حين أن العلاقة بين الأحداث الأسوياء ظاهرة بين القتل المدرسى وبين عوامل الجذب وعقاب المدرسين وعدم القدرة على تفقات التليم .

وتزداد احتمال المهرب من المدرسة بين الأسوياء الذين يجهلون القراءة

والكتابة ، أما المماريون من جامعى الأعقاب فلم تأثر درجة هروبهم من المدرسة بدرجة معرفة القراءة والكتابة .

وقد ظهر أيضاً أن المروب من المدرسة تظهر بولده في سن مبكرة بين جامعى الأعقاب على خلاف الأسوياء الذين تظهر بولده هذا المروب عليهم في سن متأخرة . وذلك مثل القشل الدراسى علما بالنسبة للفتين ، فالمروب والقشل من صلات عدم التكيف فى الأحداث المحدثين جامعى الاعقاب بصورة أوضح من الأسوياء (١) .

وبالنسبة للأحداث المتهمين بالسرقة ثبت أن عدداً كبيراً منهم بلغ حوالى ٦٠٪ لم يتلوا فى مدرسة قط وأن نحو ٢٨٫٣٪ منهم لم يتعد تعليمهم المرحلة الأولى من الدراسة . وأن نحو ١١٫٢٪ منهم كان تعليمهم تعليمًا ابتدائياً أو إعدادياً (٢) .

وقد ظهر بالنسبة لفرص التعليمية للأحداث بوجه عام أنه ما زال هناك أكثر من ٢ مليون من الأطفال فى الجمهورية لا يجدون لهم مكاناً فى التعليم الإلزامى أو الابتدائى رغم خطة التنمية لمواجهة هذه الزيادة ، وفى القاهرة يصل هذا العدد إلى ١٨٨٦٧ حدثاً لا يجدون فرصهم للتعليم الابتدائى ومن ثم تفقر عملية تثقيفهم متخيلة الأسرة إلى جماعة اللب وبذلك يتعرض الحدث إلى الضغوط التى تنشأ من حرمانه من المدرسة كأن يتعرض لتهمج غير منسق فى حياته المبكرة التى يؤدى به إلى سوء التكيف وعلمه أتعلم من السلوك الجانح أو التعرض له نتيجة للهروب أو التردد بوجه خاص . أما الدين وجدوا فرصهم فى التعليم الإبتدائى نجد أن متوسط عدد التلاميذ فى الجمهورية الذين يتعرف عليهم كل مدرس يصل إلى ٣٨٫٢ تلميذاً وتلميذة من عام ١٩٦٢ . وتصل كثافة الفصل إلى ٤٣ تلميذاً وتلميذة أحياناً . أما فى القاهرة فيصل نصيب للدرس إلى ٤٠ تلميذاً وتلميذة وكثافة الفصل ٧٤٫٤ تلميذاً وتلميذة . وهذا يجعل من السهولة على مدرس الفصل أن يولى عناية - كما يجب - لتلاميذه لتحقيق الرعاية الجسمية والنفسية والاجتماعية لهم (٣) .

(١) أثر العوامل الاجتماعية فى تفرّد الأحداث - صفحا ٢٤٥ و٢٤٦

(٢) السرة عند الأحداث - صفحة ١٣٣

(٣) أثر العوامل الاجتماعية فى تفرّد الأحداث - صفحة ٢٤٧

أما من حيث الحالة التعليمية للوالدين فقد اتضح أن المستوى التعليمي للآباء وأمهات جامعي أعقاب السجائر أو بدلائهم منخفض عنه بين آباء وأمهات أفراد الأحداث الأسوياء أو بدلائهم (١) .

وبالنسبة للأحداث للتمهين بالسرقة قد اتضح أن أكثر آباءهم وأمهاتهم أميون وأن الأمية تنحصر بين الأمهات أكثر منها بين الآباء ، قد بلغت نسبة الآباء الأميين نحو ٤٢٪ ونسبة الأمهات الأميات نحو ٥٣٪ كاتين أن نحو ١٩٪ من الآباء يعرفون مبادئ القراءة والكتابة في حين أن نحو ٤٣٪ من الأمهات تعرفن مبادئ القراءة والكتابة . أما في حالة من يجيد القراءة والكتابة قد اتضح أن نحو ٢٣٪ من الآباء فقط يجيدون القراءة والكتابة ، وأن نحو ٤٠٪ من الأمهات فقط يجيدون القراءة والكتابة .

وتأكدت نسبة عشى الأمية بين بديلات الأم أكثر منها بين بديلي الأب ، قد بلغت نسبة بديلي الأب الأميين نحو ٢٩٪ ونسبة بديلات الأم الأميات نحو ٣٥،٤٪ (٢) .

(د) عوامل متعلقة بممن الأحداث الجانحين وذويهم :

اتضح أن لمحة الحدث من حيث نسبة الإنجاء إليها ومن حيث مدى الإرباط بها ومن حيث نوعها دلالات تربط بينها وبين السلوك الجانح للحدث .

قد تبين أن نحو ٩٠٪ من الشردين جامعي الأعقاب قد التحقوا بممن غنقة مقابل نحو ٥٥٪ من الأسوياء ، والتحق كل من أفراد القشتين قبل بلوغهم العاشرة وكان أغلبهم يعملون في مهن عادية أو غير فنية (٣) .

كما أنه قد اتضح بالنسبة للأحداث للتمهين بالسرقة أن نحو ٣٤،٥٪ منهم لا يعملون، منهم نحو ١٤،٤٪ طليفاً . أما الأحداث العاملون قد تبين أن نحو ١٩،٩٪

(١) المرجع السابق - صفحة ٣٠٢

(٢) السرة عند الأحداث - صفحتا ١٤٠ - ١٤١

(٣) أثر العوامل الاجتماعية في تشرذ الأحداث - صفحة ٣٤٧

منهم يعملون في أعمال صناعية وبنائية وأن نحو ١٧٪ منهم يعملون في أعمال خاصة بالخدمة ، وأن نحو ١٠٪ منهم يعملون في بيع المأكولات والمشروبات وأن نحو ٧٪ منهم يعملون في أعمال البناء ، وأن نحو ٧٥٪ منهم يعملون في أعمال أخرى (١) .

أما من حيث ترك العمل أو الهروب منه فقد تبين أنه بالنسبة لجامعي الأعقاب الشردين غالباً ما تحلله عوامل تدل في ذاتها على أعراض إنحرافية قد تؤدي بالحدث إلى الجناح أو التردد ؛ وذلك مثل الهروب منه يتناجد عوامل ترك العمل في الأسوياء لا تتم عن مثل هذه السبب الملاءة على سوء التكيف ، قسوة صاحب العمل وعدم اكتماله بتدريب الحدث لا تدل على سوء التكيف بقدر ما تدل على قوة الضغوط الواقعة على الحدث .

وقد ظهر أن الهروب من العمل كان سائداً بين الأحداث الشردين أكثر منه بين الأسوياء فبلغ نحو ٢٢٫٩٪ مقابل نحو ١٨٫٢٪ كما كانت العلاقة قوية بين اعتياد الهروب من العمل عند جامعي الأعقاب وبين الهروب كسبب في ترك العمل نهائياً .

ومن ثم فإن الهروب والرفق وقسوة صاحب العمل أو المدرس على الحدث يمكن أن تعتبر من العوامل الضرورية التي تسبب عنها ترك المدرسة أو العمل ولم تمكن الأحداث من الاستقرار مواء في المدرسة أو في العمل ؛ وإذا كان الفصل والهروب من أسباب ترك المدرسة في نظر المفحصين فإنه ناتج لعوامل أخرى (٢) .

وقد اتضح أن متوسط أجور الأحداث العاملين في الأسبوع هو ٣٩٫٢ جنيه كما تبين أن نحو ٧٥٪ من الأحداث العاملين لا يحصلون على أجر ، وذلك بالنسبة للأحداث للتمهين بالسرق (٣) أما بالنسبة للناحية المهنية للوالدين فقد تبين أنه قد تلجأ

(١) السرقعة عند الأحداث - صفحة ١٣٥

(٢) أثر العمل الاجتماعية في تردد الأحداث - صفحة ٢٤٨

(٣) السرقعة عند الأحداث . - صفحة ١٢٦

المستوى العالى غير القى على مهن آباء مجموعى الأحداث الجائعين والأسوياء ، أما بدلا الآباء فى الأحداث الجائعين فيتنخفض المستوى القى لمهتم فى حين يرفع المستوى بين بدلاء الآباء فى مجموعة الأسوياء . وقد تبين أن الاقتران سلبى بين تعطل الآباء عن العمل لمدة طويلة وبين تفرّد الأحداث ولكنه موجب بالنسبة للتشردين جدى الأعباء الذين لهم أمهات عاملات ، اضطرون لتعطل عن العمل قد بلغ معامل الإقتران ١,٦ ، وهذا يعنى أن اشتغال هؤلاء الأمهات سدهام فى حياة الأسرة الاقتصادية وقد يتبع ذلك احتمال تفرّد الحدث وهروبه لارتباك النسق الاجتماعى فى الأسرة (١) .

(هـ) عوامل متعلقة بأسر الأحداث الجائعين :

لما كانت الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية الأولى فى المجتمع وهى مجتمع الضيق الذى يفتح الحدث عينه عليه ناظراً إلى المجتمع الكبير من خلاله ، قد كان أثر هذا المجتمع الضيق قوياً على الحدث حيث إنه يكتسب قيمه وعاداته وتقاليده الأولى من أسرته التى تسيّرهما وتحكمها ظروف معينة تسيروهما وتحمى بالتالى الحدث القى . وقد برز دور الأسرة فى كل الدراسات التى أجريت على مظاهر جناح الأحداث وإعاطها باعتبارها علماً مؤثراً له دوره فى اتجاه الحدث إلى السلوك الجائع أو عدم اتجاهه .

وعندما نتحدث عن أسرة الحدث فإننا نتحدث عن أسرته التوجيهية . وهى تكون عادة من أبوه وإخوته وأخواته . . وقد تكون هذه الأسرة من حيث التكوين أسرة فردية أو مختلطة أو مركبة ، ولو أنه يتضح فى ضوء نتائج ظاهرة الضيق الاجتماعى التى يواجهها مجتمعنا فى الوقت الحاضر أن الاتجاه السائد للأسر وخصوصاً فى المناطق الحضرية أصبح يتجه نحو التكوين الفردى . وهذا الاتجاه ، كما لا يخفى ، يلقى الأعباء الضخمة على أجهزة الدولة الخاصة برعاية الأسرة والعطفة على وجه الصوم ، لأنه قد ترتب على وجوده أن عدداً من الوظائف الاجتماعية التى كانت الأسرة تقوم بها من قبل تقوم بها بعض الأجهزة الأخرى فى قطاعات البناء الاجتماعى . ومن أم هذه الأجهزة فى المجتمع الاشتراكى أجهزة الدولة المهتمة

بشئون الأسرة ورعاية أطفالها ، وهذا حتى أن الأسرة قد أصبحت أكثر تخصصاً عن ذي قبل ، وأصبحت أم وظافتها تنظيم الإشباع الجنسي بصورة يقرأها المجتمع ، وحفظ النوع البشري عن طريق إنجاب الأطفال وإقيام بعملية تنشئهم الاجتماعية أى إعدادهم للحياة أعضاء صالحين فى المجتمع الذى ولدوا فيه^(١).

فمن حيث طفولة الحدث قد أمكن معرفة أن طفولة الأحداث التهمين بالسرقة غير عادية من حيث بدء التنسج الطيسى ، وبالنسبة لسن الناسبة للقطام ، وكذلك بالنسبة للأمراض التى أصبوا بها فى طفولتهم^(٢).

ويزداد متوسط حجم الأسرة فى الأحداث المتردين عن متوسط حجمها فى الأسواء وعن المتوسط فى مدينة القاهرة ، إلا أن الفرق بين المتوسط فى المجموعتين كان بمجرد الصدفة ، ولكن اتضح جوهرية الفرق فى اختلاف كثافة مجموعات العلاقات فى كل أسرة . فيصل متوسط الكثافة إلى ١٥ مجموعة من العلاقات بين أسر جاسى الأقطاب المتردين مقابل ١٠ مجموعات من العلاقات فى أسر مجموعة الأسواء . وقد يكون لزيادة حجم الأسرة فى الحضر بعض المشاكل الفنية كصوبة رعاية الأسرة وإقيام علاقة متوازنة بين النسق الداخلية للأسرة والنسق الخارجية فى المجتمع^(٣).

وقد وجد بالنسبة للأحداث التهمين بالسرقة أن نسبة ضئيلة منهم أى نحو ٣,٩٪ ليس لهم أشقاء أحياء أى أنهم وحيدون . وإن نحو ٨,٩٪ منهم لهم إخوة وأخوات أحياء ، وأن نسبة الأحداث الذين ولدوا الأوائل كانت نحو ٣١,١٪ بينما كانت نسبة الأحداث الذين ولدوا الأواخر نحو ٥٠٪^(٤).

وكان عدد إخوة وأخوات الأحداث التهمين بالسرقة الأحياء هو نحو ٢٠٢٥ أخاً وأختاً منهم ١٧٣٥ أخاً وأختاً أشقاء ، ١٩٢٥ أخاً وأختاً من الأب فقط ،

(١) تفرد الأحداث . ص ٥٠

(٢) السرقة عند الأحداث ص ١٣٢

(٣) أثر العوامل الاجتماعية فى تفرد الأحداث .. صفحة ٣٥١

(٤) السرقة عند الأحداث ص ١٣٤

وإنما وأختاً من الأم قط . كما تبين أن للأحداث التهمين بالسرقة ٨٧٢ أختاً وأختاً ماتوا ، أى أن نسبة الوفيات من مجموع الأحداث التهمين وأخواتهم هى نحو ٢٥٪ ، أى أن ربع عدد أبناء أسر الأحداث التهمين قد توفوا ، وهذه نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت مثلاً بنسبة وفيات الرضع فى عام ١٩٥٤ فى الجمهورية وهى تبلغ نحو ١٤٠٫٤ فى الألف ويلاحظ أن نسبة من ماتوا من الإخوة والأخوات الأموات وم فى سن أقل من سنة تبلغ نحو ٣١٫٢٪ وهى نسبة مرتفعة جداً . وقد تبين أن مرض التزلة المعوية قد حظى بأعلى نسبة بين الأمراض الأخرى كسبب لوفاة إخوة وأخوات الأحداث التهمين بالسرقة نحو ٢٦٫٨٪ وتليه أمراض الحيات نحو ١١٫٣٪ .

وفى ضوء الأرقام السابقة نجد أن متوسط عدد أبناء الأسر الأحداث للتهمين بالسرقة هو نحو ٥٫٩ أبناء وأن متوسط عدد الأبناء الأحياء قط هو نحو ٤٫٤ أبناء^(١) .

وقد اضح أن آباء جلمى الأعقاب يميلون إلى القسوة البالغة فى معاملة الأحداث ، وكذلك عدم الثبات فى معاملتهم أكثر من الآباء الأسوياء . بينما التمايز غير واضح فى هذا المجال بين أمهات الفتيان . كما يخلط على آباء الأحداث للشردين الليل إلى تدليل أبنائهم بإفراط أكثر من الأحداث الأسوياء^(٢) .

وقد اضح أن نحو الخمس من الآباء والأمهات يعون الأحداث للتهمين بالسرقة رعاية عادية . أى رعاية خالية من التدليل والقسوة . ويزداد نسبة من يأخذون الأحداث بالتدليل عند الأمهات عنها عند الآباء . فنجد أن نحو ٤٠٪ من الأمهات ونحو ٢٥٫٦٪ من الآباء يدلون أبناءهم ويأخذونهم باللين . بينما تزيد نسبة الآباء على نسبة الأمهات الذين يستعملون الشدة كأسلوب لتربية (نحو ١٦٫٥٪ من الآباء ، ونحو ٩٫٢٪ من الأمهات) . وتتقارب نسبة الآباء ونسبة الأمهات ممن يكون الإجمال طابع أسلوبهم فى تربية أبنائهم فتجد من هؤلاء نحو ١٣٫٥٪ من الآباء ونحو ١٢٫٣٪ من الأمهات^(٣) .

(١) السرقة عند الأحداث .. صفحة ١٤١

(٢) آراء الممثل الاجتماعي فى تفرد الأحداث .. صفحة ٣٠٣

(٣) السرقة عند الأحداث .. صفحة ١٣٤

وقد ثبت أن نحو ٧٠,٧٦٪ من الأحداث المتهمين بالتشرد يتعامله للخدمة ليس لديهم مكان يلبثون إليه إلا شوارع المدينة وحاراتها وأزقتها ، أى أنهم لا يعيشون في كنف أسر . كما وجد أن ٥٤٧ أسرة من الأسر التي تعيش في مدينة القاهرة لم يستطع أولياء أمورها القيام بعملية التفتيش الاجتماعية لأبنائهم وبناتهم ، قاموا برفع دعاوى للروق عليهم ، أى أن عدد الأحداث الذين لا يتمتعون بالحياة في أسرة أو بالحياة السليمة في أسرة يبلغ نحو ٣٧٧٣ حدثاً من مجموع الأحداث موضوع الدراسة البالغ عددهم ٥٤٢٧ حدثاً أى نحو أكثر من أربعة أحداث في كل ألف من الأشخاص الذين في سن الأحداث في مدينة القاهرة يعيشون بلا أسر أو في أسر معيية . ويضاف إلى ذلك أن نحو ٨٢٪ من الأحداث المراقبين لم تكن لهم سوابق في التشرد . وقد دعت هذه النتيجة إلى التساؤل حيث أقدم ذنوبهم على رفع دعاوى المروق عليهم فضلاً عن طلب الحكم بالإيداع في معظم الحالات وهم لم يسبق لهم رسمياً التورط في التشرد من قبل . هل كان هؤلاء الأحداث سيئى السلوك فضلاً كما نص القانون أم لم يكونوا ؟ .

رجعت الإجابة على هذا السؤال بالنفي حيث اوضح أن الكثير من ولاية أمور الأحداث قد يرضون دعوى المروق بقصد التفتيش في زوجة مطلقة ، أو بقصد الزواج من أخرى أو لسبب الظروف الاقتصادية التي تواجهها الأسرة . ولعل ما يعزز ذلك ما لوحظ من أن أكثر من خمس الأحداث المراقبين قد حكم عليه بالتسليم لولى الأمر أو حكم بحفظ الدعوى بالنسبة لهم لتنازل الأهل أو من في حكمهم غير السير في الدعوى ، وهذه النسبة الكبيرة تدل ، بسبب الأسباب السابقة ، على أن جدية رفع الدعوى في هذه الحالات ، لم تكن في الحسبان ، أو أن المراقبين الاجتماعيين قد لعبوا دوراً في إقناع أولياء أمور الأحداث بالتنازل عن رفع الدعوى لصالح أبنائهم . وخصوصاً إذا علمنا أن في أغلب هذه الحالات تلاح الفرصة للحدث بالوضع تحت المراقبة الاجتماعية^(١).

وقد لوحظ سيطرة التصديق التلقئ على أسر الأحداث للشردين جديى الأعتاب بدرجة أكثر من أسر الأحداث الأسوياء ، فكمثال الخلاف والزناح يتناسب تناسباً

عكسياً بين والدي التتبن فهو يزيد في قوة الأحداث المتردين بينما يقل في قوة الأسوياء . وتزداد ندرة الخلاف في مجموعة الأسوياء بينما تقل في الأحداث المتردين .

أما التصنع البنائي فهو يزيد أيضاً في أسر المتردين الأحداث جامعي الأقطاب عن أسر الأحداث الأسوياء ، إلا أن الارتباط بين التصنع البنائي وبين تصرف الأحداث في مستوى دون المتوسط فلم يبلغ معامل الإقتران إلا نحو ٠٤٨ . بالنسبة لأول اتصال ونحو ٠٤٠ . بالنسبة للاتصال البنائي .

وقد تبين أن أبناء الأسر المتصدعة من المتردين جامعي الأقطاب كانوا أكثر حرماناً من أبناء الأسر المتصدعة بالاتصال في مجموعة الأحداث الأسوياء من الحياة في أسر متكاملة البناء في أم مراحل النمو في طفولتهم وهي مرحلتا الطفولة المبكرة والمتأخرة وهما أم الفترات في تطبيع الحدث اجتماعياً ، بينما كانت الفروق ضئيلة بين أبناء الأسر المتصدعة بالوفاء من حيث الحرمان من رعاية الأسرة المتكاملة بنائياً لهم في أم فترات التنشئة الاجتماعية .

وقد اتضح أن الارتباط في مستوى متوسط التصنع النفسي للأسرة وبين بعض مظاهر سوء التكيف الصناعي للحدث كالمزاج من المدرسة والمزاج من العمل ومصاحبة ذوى السمعة السيئة ضعيف فلم يزد معامل التوافق بين أى من هذه المظاهر وبين مظاهر التصنع النفسي كتكرار الخلاف بين الوالدين أكثر من نحو ٠٤٩ — إلا أن العلاقة والارتباط كان أقوى من ذلك نسبياً بين التصنع البنائي لحدوث أول اتصال وبين تناول الأب للخمور أو المخدرات قد بلغ معامل الإقتران نحو ٠٦٦ . في الأحداث المتردين جامعي الأقطاب بينما وجدت العلاقة سلبية عند الأسوياء . ووجدت العلاقة موجبة بين أول اتصال وبين مصاحبة الحدث ذوى السمعة السيئة عند الأحداث المتردين فيصل معامل الإقتران إلى نحو ٠٥٠ . بينما نجد العلاقة سلبية عند الأسوياء .

ويعتبر من أهم العلاقات التي ظهرت الارتباط بين التصنع النفسي وبين حدوث اتصال نهائي بين أسر الأحداث المتردين قد بلغ معامل التوافق نحو ٠٨٠ . بينما نجد

العلاقة سلبية عند الأسوياء (٣) .

وبالنسبة للعلاقة الزوجية لوالدى الأحداث قد اتضح أن للأحداث للتمهين بالسرة ٥٢٠ آباء و ٦٩ بديل للأب ، كاتين أن لهم ٥١٠ أمأ ، ٧٩ بديلة للأم . وقد تبين أن نحو ٥٥٨٪ من آباء الأحداث للتمهين بالسرة وأن نحو ٥٦٨٪ من أمهاتهم في حالة علاقة زوجية قائمة ، وأن نحو ١٠٧٪ ، نحو ١١٪ انتهت علاقاتهم الزوجية بالطلاق . وأن نحو ٧٢٪ آباء ، ونحو ٨٦٪ أما انتهت علاقاتهم الزوجية بوفاة أحد الطرفين . أما بديلو الأب فقد اتضح أن نحو ٣٩٢٪ منهم كانوا متزوجين ونحو ٥٨٪ منهم كانوا مطلعين ، وقد اتضح كذلك أن نحو ٤٥٦٪ من بديلات الأم كن متزوجات ونحو ١٣٪ كن مطلقات ونحو ٥٪ كن أرامل (٣) .

وبالنسبة للأحداث جلسمى الأعتاب للشردين قد تبين أن نسبة آباء الأحداث للشردين الذين تزوجوا غير أم الحدث تزداد ثلاث مرات فأكثر عن نسبة الآباء في الأسوياء ، ولكن الفروق لم تكن واضحة في الآباء في المجموعتين الذين تزوجوا مرة أو مرتين غير أم الحدث .

كما يزداد اتجاه آباء وأمهات جلسمى الأعتاب للشردين إلى الزواج في حالة تصدع أسرهم بالانفصال أو الوفاة بينما يقل بين هذه الفئة من الأسوياء في حالة الانفصال وينعدم في حالة الوفاة . كما أن الارتباط يظهر قوياً بين الزواج بعد التصدع وبين تشرد جلسمى الأعتاب من الأحداث فبلغ معدل الاقتران نحو ٨٨٪ في حالة زواج الأب بعد الانفصال ونحو ٨١٪ في حالة زواج الأم بعد الانفصال ، وبلغ (١) محيماً في حالة زواج الأب بعد وفاة الأم ويبدو الاقتران ضعيفاً نحو ٢٣٪ في حالة زواج الأم بعد وفاة الأب (٣) .

(١) أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث - صفحات ٢٥٢ - ٢٥٤

(٢) السرة عند الأحداث ص ١٢٨

(٣) أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث - صفحات ٢٥٢ و ٢٥٤ و ٢٥٥

وقد لوحظ في حالة الأحداث المتهمين بالسرقه أن نسبة الطلاق في محيط الآباء والأمهات نحو (١٠,٧ ٪ ، نحو ١١ ٪) وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالنسبة العامة للطلاق في المجتمع المصري وهي تبلغ في عام ١٩٥٥ نحو ٢,٣ في الألف من السكان .

ووجدت نسبة كبيرة من الآباء تبلغ نحو ٧٨,٨ ٪ متزوجين بزوجة واحدة ، وتبلغ نسبة المتزوجين منهم بأكثر من زوجة نحو ٦,٢ ٪ وهي نسبة مرتفعة عن نسبة السليين للزوجين بأكثر من زوجة في الجمهورية العربية ، إذ بلغت هذه النسبة في عام ١٩٤٧ نحو ٢,٦ ٪ مع العلم بأن نسبة الآباء السليين قد بلغت نحو ٩,٤ ٪ .

ومن حيث مرات الزواج تبين أن نسبة كبيرة من الآباء قد تزوجوا أكثر من مرة (نحو ٤٢,٣ ٪) وكذلك أن نسبة الأمهات اللاتي تزوجن أكثر من مرة فهي نحو ٢٨,٨ ٪ منهن كما يضاف إلى هذه النسب أن أعمار الآباء متقلوبة تفاوتاً بيناً ، فقد تبين أن الأغلبية من الآباء (نحو ٧٨,٣ ٪) تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ — ٧٠ سنة بينما الأغلبية من الأمهات (نحو ٨٢ ٪) تتراوح أعمارهن بين ٣٠ — ٥٠ سنة ، كما تبين أن أعلى نسبة من بدلي الأب نحو ٢٩ ٪ تتراوح أعمارهم بين ٣٠ — ٤٠ سنة كما أن أعلى نسبة من بديلات الأم نحو ٣٠,٤ ٪ تتراوح أعمارهن بين ٣٠ — ٤٠ سنة . واتضح كذلك أن نسبة ضئيلة من الآباء (نحو ٣ ٪) قد تجاوزت أعمارهم سن السبعين ، في حين أن واحدة من بديلات الأم قد تجاوزت هذه السن .

كما يلاحظ أن الزواج للبكر يظهر واضحاً بين آباء الأحداث المتهمين بالسرقه وأمهاتهم ، وهو يظهر بشكل أوضح بين الأمهات . فقد تبين أن نحو ١١,٢ ٪ من الآباء قد تزوجوا في سن أقل من العشرين وأن نحو ٥٠,٢ ٪ من الأمهات قد تزوجن في سن أقل من العشرين . والزواج للبكر يظهر أيضاً بين بدلي الأب وبديلات الأم ، ونسبة بين بديلات الأم أكثر منها بين بدلي الأب فهي تبلغ نحو ٢٢,٨ ٪ بين بديلات الأم بينما تبلغ نحو ٢,٩ ٪ بين بدلي الأب (١) .

وقد لاحظنا أن محاولة الأسرة إعادة تحقيق التوازن بعد تصدعها بوجود بديل أب أو بديلة أم لا يبنى نجاحها في ذلك بالضرورة ، كما أن إقامة البديل أو البديلة مع الحدث لا يبنى ضماناً وقائية من سوء التكيف أو التردد ، وقد تبين أن معامل الاقتران بين وجود بديل وبين تكرر الحدث لم يزد على نحو جوهري بالنسبة لبديل الأب ونحوه . وبالنسبة لبديلة الأم .

وقد انضح كذلك أن أغلب أسر الأحداث الأسوياء كانت أكثر قرباً إلى التكامل في نسقها البنائي والوظيفي من أسر الأحداث للتردين ، وبتميز آخر كانت تقرب من النمط النموذجي أكثر من أسر جماعي الأقطاب للتردين الأحداث .

أما من ناحية الاتجاهات الدينية والحلقية التي تسود في الأسرة ومن ثم تؤثر كقيم في اتجاه الأحداث إلى السلوك الجانح أو عدم اتجاههم إليه ، فقد تبين أن نسبة كبيرة من آباء الأحداث جماعي الأقطاب يقومون بشرب الخمر أو تعاطي المخدرات . أكبر من نسبة آباء الأحداث الأسوياء إلا أن الإقتران ليس قوياً بين هذا للتعبير وبين تكرر الأحداث جماعي الأقطاب ، ولكن تبدو قوة العلاقة قوية بين شرب الأم للخمر أو تعاطيها للمخدرات وبين تكرر الحدث جامع الأقطاب^(١) .

كما أنه قد تبين أن نحو ٤٤٪ من آباء الأحداث للتمهين بالسرقة وبديليهم يقومون بتأدية فريضة الصلاة بانتظام . بينما بلغت نسبة عدد الأحداث للتمهين الذين لا يصلون نحو ٧١٪ ، وتبين أن نحو ٥٥٪ من آباء الأحداث أو بديليهم يؤدون فريضة الصيام . في حين أن نحو ٥٢٪ من الأحداث للتمهين بالسرقة لا يؤدون فريضة الصيام^(٢) .

وقد تبين من المقارنة بين مجموعة الأحداث للتردين جماعي الأقطاب ومجموعة الأحداث الأسوياء أن الفروق بين أسر المجموعتين في مستوى أداء القرائن الدينية لها دلالتها المعنوية فقد ثبت أن أسر جماعي الأقطاب للتردين الأحداث أقل في مستوى تدنيها عن أسر الأسوياء .

(١) أثر العوامل الاجتماعية في تكرر الأحداث . . صفحة ٣٥٢ ، ٣٥٥

(٢) السرقة عند الأحداث . . صفحة ١٤٣

كما تأكد ارتباط انخفاض مستوى التدين عند أسر الأحداث وتكرار عود جامعي الأقباط إلى التردد ولم تظهر جوهرية الفروق بين مستوى تدين الأحداث في المجموعتين .

ولم يكن الارتباط قوياً بين مستويات تدين الأب وتدين الأم أو مستوى تدين الأب وتدين أسرته .

وظهر أيضاً أن ارتفاع مستوى تدين أسر الذين كانوا يهربون من المدرسة من العوامل المساعدة في تأثيرها على وقاية أحداث هذه الفئة ، ومن الأحداث الأسوياء ، من الانحراف والت تردد .

وقد ازداد احتمال المغرب من المدرسة بين أبناء الأسر التي ينخفض فيها مستوى التدين بين أسر جامعي الأقباط للتردد^(١) .

أما بالنسبة لمرض الآباء للأحكام الجنائية فإن ذلك لا ينعكس ارتباطه بسلوك الحدث الجاني أو تشرده أو جمعه لأعقاب السجون ، إنما قد يكون الأمر عكس ذلك تماماً بالنسبة للأمهات اللاتي تعرضن لأحكام جنائية ولهن سلوك مخالف للقانون ، فقد يؤكد ذلك سيادة الثقافة الإجرامية في بيت الحدث مما يجعله متشبهاً بدرجة التي تصدر منه أفعال من السلوك الجاني وتعتبرها الأسرة شيئاً عادياً . ومن ذلك تكرر الحدث وجمعة للأعقاب ، وقد بلغ معامل الاقتران بين سلوك الأمهات الإجرامى وبين تكرر الأحداث واحد صحيح^(٢) .

وتطلب على آباء الأحداث للتمتع بالسرقة وأمهم إنكارهم مع الحدث بالجريمة ، فبعد أن نسبة من ينكرون من الآباء هذه الصلة هي نحو ٣٠,٢٪ ونسبة من ينكرون من الأمهات هي نحو ٣٤,٥٪ كما وجد أن ١٧,٩٪ من الآباء ، و ١٨,٢٪ من الأمهات يدون استنكارهم وأسهم لارتكاب الجريمة ، وأن ١٣,٥٪ من الآباء ، و ١٠٪ من الأمهات كانوا غير مكترئين ، وأن ٩٪ من الآباء ، و ٦٪ من الأمهات كانوا يشجعون على ارتكاب الجريمة^(٣) .

(١) أثر العوامل الاجتماعية في تردد الأحداث ، صفحة ٣٥٧

(٢) أثر العوامل الاجتماعية في تردد الأحداث ، ص ٣٥٢

(٣) السرقة عند الأحداث ، ص ١٤٣

وكان أثر الهجرة من الريف إلى المدن أكثر وضوحاً على أسر الأحداث للشردين جامعي الأعتاب منها على أسر الأحداث الأموياء لزيادة نسبة المهاجرين لأرباب الأسر من موطنهم الأصلي في الريف في الأولى على نسبتهم في الأسر الثانية ، مما يكون قد نتج عنه احتمال عدم تكيفهم للأوضاع الجديدة في مدينة القاهرة مهياً واجتماعياً واضطراب بعضهم أحياناً إلى الاشتغال بأجنس الأجور واضطرابهم للسكن في الأحياء المختلفة التي يزداد فيها احتمال وجود منطلق الجناح (١) .

وبالنسبة لأسر الأحداث المتهمين بالسرقة تبين أن نحو ٢٥,٢٪ من الآباء فقط ونحو ٢٧٪ من الأمهات فقط ، ونحو ٣٠,٤٪ من بدلي الأب فقط ، ونحو ٣٤,٢٪ من بديلات الأم فقط ولدوا في مدينة القاهرة . وكانت نسبة الآباء الذين ولدوا في الوجه البحري أكبر نسبة أي نحو ٣١,٢٪ منهم . والذين ولدوا في الوجه القبلي كانت نسبتهم نحو ٢٦٪ منهم ، أما الآباء الذين ولدوا في المحافظات الأخرى فكانت نسبة متباعدة فيبلغ نحو ١,٨٪ منهم ، علماً بأن نسبة غير المين هي نحو ١٥,٨٪ منهم ، أما نسبة الأمهات اللاتي ولدن في المحافظات فكانت نحو ٢٪ . أما غير المين فقد كانت نسبته نحو ١٥٪ منهن . وكذلك وجد أن نسبة بدلي الأب الذين ولدوا في الوجه القبلي هي نحو ١٨,٨٪ منهم ، ثم نسبة من ولدوا في المحافظات الأخرى هي نحو ٧,٣٪ منهم . وكانت نسبة غير المين ٢٣,٢٪ منهم . أما بديلات الأم فتبين أن نسبة من ولدن في الوجه البحري تبلغ نحو ١٥,٢٪ منهن ، وتلت ذلك نسبة من ولدن في الوجه القبلي فكانت نحو ٨,٨٪ ، وتلت ذلك نسبة من ولدن في المحافظات الأخرى فقد كانت نحو ٧,٦٪ . وكانت نسبة غير المين نحو ٣٤,٢٪ منهن .

وتدل هذه الحقائق على أن نسبة الهجرة الداخلية في محيط أولياء أمور الأحداث المتهمين بالسرقة نسبة عالية ، وهي هجرة في الغالب من الريف إلى الحضر أكثر منها من الحضر إلى الحضر . كما تدل على أن نسبة المهاجرين من أولياء الأمور من الوجه البحري أعلى منها من الوجه القبلي .

ولا يخفى أن الهجرة من الريف إلى المدن تخلق مشاكل اجتماعية معينة

المهاجرين أنفسهم ولسكان المدن التي يهاجرون إليها وهذا النوع من الهجرة تصبه عادة ملامح الظاهرة الاجتماعية التي تعرف بالإحلال الاجتماعي .

ومن سمات هذا الإحلال توقع زيادة الهجرة والجنح^(١).

ومن المؤكد أن المستوى الاقتصادي الذي تعيش فيه أسرة الحدث يؤثر بشكل فعال بل إنه يكاد يسيطر على كل العوامل الأخرى التي تشارك في توجيه الحدث إلى السلوك الجانح ، فإن المستوى الاقتصادي هو الذي يحدد المستوى التعليمي والمهني والمستوى المعيشي للأسرة ، ويحدد كذلك السكن الذي تتخذ الأسرة مأوى لها . وبالتالي الحى الذي تحيط به ، كما يحدد المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي والبيئي الذين تنتمي إليهما أسرة الحدث يحكم مقدراتها الاقتصادية ، وكل هذه العوامل مجتمعة هي التي تؤدي إلى سلوك الحدث سلوكاً جانحاً أو تكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

وظهر ذلك واضحاً بالنسبة لنتائج البحوث التي أجريت في هذا المجال ، فقد وضحت الفروق بين متوسط أفراد مجموعة الأحداث جلسى الأقطاب الشردين ومجموعة الأحداث الأسوياء من الدخل الشهري للأسرة ، ومن باقى المصروفات المخصصة للماجلت الضرورية للاتفاق على الأسرة كالتعليم والملبس والتعليم والعلاج ، وقد تأكد أن هذه الفروق لها دلالة إحصائية ، فقد كان متوسط الأنبة منخفضاً بين المجموعة الأولى لأنها بين المجموعة الثانية ، ولذلك تأثير فعال على حياة الفرد وإشباع حاجاته الضرورية . ويرتبط إنخفاض المستوى الاقتصادي بمخلفات النظام الاقتصادي العام الذي كان سائداً في مصر قبل التحول الاشتراكي بدورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ويمكن اعتبار معنوية الفروق بين المستوى الاقتصادي في المجموعتين من العوامل المساعدة التي تؤثر تأثيراً فعالاً في العوامل العارضة الأخرى كالظروف السكنية والجوار وفي تنمرد الحدث ذاته^(٢).

(١) السرة عند الأحداث ، ص ١٢٩ ، ١٤٠

(٢) أثر العوامل الاجتماعية في تنمرد الأحداث ، ص ٣٥٥ و ٣٥٦

وقد ظهر أيضاً بالنسبة لأسر الأحداث التهمين بالسرقة أن متوسط مجموع الدخل الشهري لأسر الأحداث التهمين هو ١٢,٨ جنيه شهرياً ، وأن أكبر نسبة من أسر الأحداث أى نحو ٢٨,٧٪ منها يتراوح دخلها الشهري بين خمسة جنيهات وعشرة جنيهات ، كما تبين أن نحو ٢٢,٤٪ يتراوح دخلها الشهري ما بين عشرة جنيهات وخمسة عشرة جنيهات ، وأن نحو ١١,٩٪ يتراوح دخلها الشهري ما بين خمسة عشرة جنيهات وعشرين جنيهاً . وأن نحو ١٨,٦٪ فقط يزيد دخلها الشهري على عشرين جنيهاً بينما بلغت الأسر التي يقل دخلها عن خمسة جنيهات شهرياً نحو ٥,٨٪ . ويلاحظ أن المصدر الأول للدخل الشهري لأسر الأحداث التهمين بالسرقة هو الأجور والرتب أما المصروفات الشهرية لأسر الأحداث التهمين ، فقد تبين أنها تصرف في السكن وللأكل والملبس والمصاريف المدرسية والكيفيات وبعض المصروفات الأخرى .

وظهر أن متوسط ما تنفقه أسر الأحداث التهمين على السكن هو نحو ١,٢ جنيهاً شهرياً وما تنفقه على الأكل هو نحو ٨,٣ جنيهاً شهرياً . وما تنفقه على اللبس هو نحو ١,٣ شهرياً ، وما تنفقه على الكيفيات هو نحو ١,٢ جنيهاً شهرياً وما تصرفه على المصروفات الأخرى هو نحو ١,٦ جنيهاً شهرياً .

ولوحظ أن نحو ٢٧,٣٪ من أسر الأحداث التهمين يتراوح ما تنفقه شهرياً ما بين خمسة جنيهات وعشرة جنيهات ، وهذه أكبر نسبة ، وأن نحو ٢٢,٦٪ منها يتراوح نفقها الشهرية ما بين عشرة جنيهات وخمسة عشر جنيهاً ، وأن نحو ١٣,٧٪ منها تنفق شهرياً عشرين جنيهاً فأكثر . بينما وجد أن نسبة الأسر التي يقل إنفاقها الشهري عن خمسة جنيهات نحو ٥,٨٪ وقد تبين أن ٦٤,٣٪ من أسر الأحداث التهمين ليس لديها أى إيداع وليس عليها أى ديون . أما متوسط ما تدخره الأسر الباقية فهو حوالى ١,٥ شهرياً في حين أن متوسط الديون للسفحة عليها هو نحو ٢,٥ جنيهاً شهرياً .

وفي ضوء ما سبق نجد أن الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث التهمين بالسرقة في مستوى منخفض جداً في حين أن متوسط أبنائها الأحياء ٤,٤ طفلاً^(١) .

(و) عوامل متعلقة بمسكن الأحداث الجانحين :

ويستبر لل سكن والجوار من العوامل البيئية المؤثر على إتجاه الأحداث إلى الإعراف وقد تبين من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن درجة صلاحية مسكن جامعي الأعقاب للتشردين أسوأ من درجة صلاحية مسكن أفراد مجموعة الأحداث الأسوياء ، ويكاد ينعدم الإضطراب بين ارتفاع درجة صلاحية السكن وارتفاع درجة التزامهم في المجموعة الأولى إذ بلغ معامل الارتباط فيها ٠.٩٠. في حين بلغ ٥.٥٠ في المجموعة الثانية . وكان الارتباط موجياً ولكنه ضعيف بين متوسط تكرار العودة إلى التشرد ومرات تغيير السكن . ويمكن اعتبار الظروف السكنية عاملاً عارضاً بالنسبة لتشرد جامعي الأعقاب ينشط في ظله عوامل أخرى مساعدة (١).

وقد أوضح بالنسبة للأحداث التهمين بالسرقة أن أعلى نسبة من أسر الأحداث التهمين تعيش في غرفة واحدة ٤٦٪ وتقل هذه النسبة كلما زاد عدد الغرف ولا تزيد نسبة أسر الأحداث التي تشغل أربع غرف فأكثر عن ٢٧٪ فقط .

ولوحظ كذلك أن نسبة الأسر التي ثبت أنها لا تدفع إيجاراً لسكنها لا يتعدى ١٨.٧٪ وقد يرجع ذلك إلى ملكيتها أو أن صاحب المسكن قد تبرع لها بالسكن بدون إيجار ، كما لوحظ أن نسبة الأسر التي ثبت أنها تدفع إيجاراً لمسكنها نحو ٢٨.٧٪ من الساكنين قضاء بالكهرباء ، وأن نحو ٦١.١٪ من الساكنين قضاء بالكهرباء .

أما من جهة مورد المياه فوجد أن نحو ٤١.٣٪ من الأسر تستخدم في حصولها على الماء اللازم بها حثيات خاصة . وأن نحو ٤١.١٪ منها تستخدم الحثيات العامة وأن نحو ٤١.٩٪ منها تستخدم الطلبات . كما أوضح أن ٤٤.٣٪ من الساكنين تعتمد في تصريف المياه الزائدة عن حاجتها على المجارى العمومية ؛ وأن نحو ٣٧.٤٪ منها تعتمد في ذلك على الخزانات الخاصة ، وأن نحو ٩.٣٪ منها لا تعتمد في تصريف المياه الزائدة عن حاجتها على المجارى العمومية وفي نفس الوقت لا توجد بها خزانات خاصة .

ومن حيث مدى صلاحية المساكن للسكنى وجد أن ٤٦,٢٪ تعتبر غير صالحة للسكنى ، وأن نحو ٣٤,٤٪ منها تعتبر صالحة للسكنى ، مع العلم بأن النسبة الباقية وهي ١٩,٤٪ لم يمكن الوصول إلى بيانات عنها (١) .

وتبدو كذلك أهمية وجود مسكن صالح للسكنى في النتيجة التي توصلت إليها الدراسات من أن ٧٩,٧٦٪ من الأحداث المشردين ليس لهم محل إقامة (٢) .
فما لا شك فيه أن وجود الحدث في حالة استقرار في مسكنه يمكنه من حسن التكيف مع المجتمع الذى يعيش فيه وبقية شر الانحراف إلى السلوك الجانح .

والحديث عن مساكن الأحداث الجانحين يجرنا إلى الحديث عن المناطق التى تقع فيها هذه المساكن . . أى مناطق إقامة هؤلاء الأحداث . . وقد يطلق على هذه المناطق فى بعض الأحيان مناطق الجناح . . ومنطقة الجناح هى المنطقة التى توجد فى المدينة وتتميز بأن نسبة الجناح فيها أعلى من نسبة الجناح فى الأحياء الأخرى للعامة فى عدد السكان والحجم فى المدينة نفسها .

وتقول النظريات الإجتماعية التى تأخذ بهذا المفهوم أن وجود الحدث فى منطقة من مناطق الجناح يجتبر من العوامل المساعدة على اتجاه الحدث إلى ارتكاب السلوك الجانح بحكم تأثير هذه المنطقة فيه كىمة تكون فيها قيمة وعاداته الإجتماعية .

وبعيد معرفة هذه المناطق فى أمرين : أولها التعرف على سمات البيئة التى يحيا فى كنفها الأحداث وخصوصاً إذا كانوا يعيشون فيها معظم سنين حياتهم . ومن هذه السمات ، نسبة كثافة السكان ونسبة ازدهارهم ونسبة تجانسهم . . الخ ، وثانيها : التعرف على مدى الحراك السكان للأحداث من حيث انتقالهم من مسكن إلى آخر أو من حى إلى آخر ، فكل الاستقرار أو عدم الاستقرار أن تكون من سمات أسرهم .

كما أن مفهوم مناطق الجناح يساعد على التعرف على ميزات الأحداث الجانحين أو الشباب الجانحين أو البالغين الجانحين الذين يرتكبون أنواعاً معينة من الفعل الإجرامى ويعيشون فى بيئة اجتماعية حضرية معينة .

(١) المرفقة عند الأحداث صفحا ١٤٦ و ١٤٧

(٢) تفرد الأحداث ص ٤٠

وقد تبين عما سبق أن ٧٩,٧٦ ٪ من الأحداث للشردين لم يكن لهم عمل إقليمية، وبين ذلك أن أحد العوامل التي يوجد أغلبية الأحداث وخصوصاً للتهمون منهم بالشردين في إحدى حالات التردد بنسبة مرتفعة هي حالة ألا عمل للإقامة، ولعل ذلك أيضاً أحد العوامل التي تسبب تكرار القبض على الكثير من الأحداث بحيث بلغت مرات القبض على أحدهم ٤٦ مرة (١).

بالنسبة لظاهرة اللوق كنشط من أعطت تتردد الأحداث في مدينة القاهرة كانت نسبة في ضوء مجموع السكان في قة الأحداث من من الساحة إلى أقل من من الثامنة عشرة على مستوى الأقسام تبدو كبيرة في قسم بولاق (نحو ١٧ في كل عشر آلاف) ثم قسم السيدة زينب (نحو ٩,٣ في كل عشرة آلاف) ثم قسم الجمالية (نحو ٨ في كل عشرة آلاف) ثم قسم باب الشريعة (نحو ٧,٦ في كل عشر آلاف) ثم قسم شبرا (نحو ٧,٥ في كل عشرة آلاف) ثم قسم الوايلي نحو ٥,٩ في كل عشر آلاف (٢).

وبالنسبة للشردين جلسي أعقاب ثبت أن أكثر من ثلث أفراد مجموعهم يقطنون في مناطق متاخمة لحي الأعمال المركزي بمدينة القاهرة.

كما ثبت أن أبناء المناطق الصناعية والتجارية أكثر احتلالاً لترحهم للشردين من قرنائهم في مجموعة الأسوياء الذين يتلب سكانهم في المناطق السكنية.

وكان الإرباط قاعاً وقوياً بين الطالع القالب على الحى وتكرار عودة الحدث إلى التردد فالشردون في المناطق الصناعية والتجارية أكثر عوداً إلى التردد وجميع الأعقاب من قرنائهم قاطن في المناطق السكنية.

ويقيم الأحداث للشردون جلسي الأعقاب في أما كن أكثر تخطفاً من أما كن سكني الأحداث الأسوياء كما تقتصر شوارع هذه الأما كن إلى الإضاءة ليلاً (٣).

وبالنسبة للأشياء التي تخطى فيها أسر الأحداث للتهمين بالبرقة فتجد أن نحو

(١) تفرّد الأحداث ، ص ٤٧ ، ٤٨

(٢) تفرّد الأحداث ، ص ٣٥

(٣) أثر العوامل الاجتماعية في تفرّد الأحداث . . صفحاً ٣٥٦ ، ٣٥٧

٦٤٪ من الشوارع شوارع مهمة ، وأن نسبة عدد الأحياء التي تتكرر فيها القمامة والبركات أو محال بيع شراب البوطة والملاهي والأندية المبنية في الأحياء تبلغ نحو ٧٤,٣٪ في حين أن نسبة عدد الأحياء التي تقتصر فيها الحدائق لا تتعدى ١٢,٤٪. كما انضح أن نحو ٦٥,٥٪ من الأحياء تقرب من المؤسسات الصناعية والتجارية ، وأن نحو ٧٠,٥٪ من الأحياء قريبة من المواصلات وتجمعاتها وأن نحو ٢٨,٩٪ من الأحياء قريبة من الجارى المائية (نهر النيل)^(١).

ويلاحظ أن نحو ٤٧,٢٪ من الأحياء التي يسكن فيها الأحداث المتهمون بالسرقه تبعد عن منطقة وسط المدينة^(٢) والمنطقة الأخيرة هي في أغلب الأحيان منطقة الممارسة نشاط الأحداث الإجرامى .. ولعل ذلك أن يرجع إلى أن وسط المدينة هو أغناها وأكثرها جاذبية وأكثرها ازدحاما ، حيث تقع فيه المحلات التجارية ودور القمار والمقاهي والبركات^(٣).

جد أن اتينا من استعراض موجز لما يمكن أن نسميه العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى جناح الأحداث ، تؤكد مرة أخرى أن القول بوجود عوامل مؤدية لجناح الأحداث قولاً ليس صائباً على إطلاقه حيث أن لكل نمط من أنماط الجناح عوامل تؤدي إليه تختلف في كثير أو قليل عن العوامل التي تؤدي إلى الأنماط الأخرى من الجناح . ولكتنا قد حللنا في هذا العرض السابق أن تعرض للعوامل التي أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أنها توجد عادة في معظم أنماط الجناح بحيث يمكن تعميمها شيء من التحفظ .

(١) السرقه عند الأحداث . صفحة ١٤٧

(٢) المرجع السابق ..

(٣) تشرد الأحداث . صفحة ٤٩

To conclude we may emphasize that to say that there are particular factors which lead to juvenile delinquency is not correct in the absolute sense, as every type of delinquency arises from certain factors which may differ, to a greater or lesser degree from the factors leading to other types of delinquency. Still, we have attempted in the present article to discuss the factors which have been proved by studies carried out in this field to exist in most types of delinquency, so that they may be generalized with some reserve.

It is attempted in the present article to discuss, in a general way, some of the factors which may be considered as contributing to the juvenile's tendency towards delinquent behaviour. We have depended in this on a number of researches carried out on some types of delinquency in the United Arab Republic, utilising their conclusions as pointers of the significance indicating the presence of these factors and their contribution on the formation of delinquent behaviour among Egyptian juveniles.

Juvenile delinquency is no doubt the result of many factors. These factors are dynamic. We have found, in the light of the results of the studies and researches conducted in the United Arab Republic on certain types of juvenile delinquency, such as vagrancy, collection of cigarette stumps, theft, pick-pocketing etc., that some of these factors are recurrent. In our treatment of juvenile delinquency in the Society of the United Arab Republic, we acknowledge — but with some reservations — the importance of these factors. Our reservations arise from the fact that the above-mentioned researches and studies did not cover all types of juvenile delinquency, whereas such coverage is evidently essential to validate any generalizations.

Among the recurrent factors in the results of these studies and researches are :

- a) Factors pertaining to the age and sex of juveniles.
- b) Factors pertaining to the company which the juvenile delinquents keep.
- c) Factors pertaining to the educational level of the juvenile delinquents and their families.
- d) Factors pertaining to the vocations of the juvenile delinquents and their families.
- f) Factors pertaining to the dwellings of juvenile delinquents.

JUVENILE DELINQUENCY IN U.A.R. : ITS VOLUME, TRENDS AND FACTORS

Dr. SAIED EWIES

The Crime and Juvenile Delinquency Research Unit of the National Centre for Social and Criminological Research has conducted a study on Juvenile Delinquency in U.A.R., upon the request from the Social Defence Division of the United Nations Organization. The present article is a part of this study. It reveals the volume and the trends of the problem of Juvenile Delinquency in the light of published and unpublished statistics compiled up to 1963. These statistics are obtained from various sources, including the Ministries of Justice, Interior Affairs and Social Affairs. The study benefited from these statistics, in spite of occasional discrepancies in them. The present article also includes the most important factors contributing to juvenile delinquency in the United Arab Republic. These factors were determined on the basis of a number of researches carried out by the National Centre for Social and Criminological Research, such as those made on thefts among Delinquents, the phenomenon of Pick-pocketing in Cairo Society, etc.

We have taken care, here, to indicate the volume of the problem of Juvenile Delinquency and its trends in the United Arab Republic over a period of five years : 1958, 1959, 1960, 1961 and 1962, in terms of actual contraventions, actual misdemeanours and actual felonies committed by juveniles in the Republic during this period, distributed over the different governorates and provinces. We have also been careful to indicate the penalties imposed, besides the inclusion of the data on the volume and trends of the problem of juvenile delinquency in the United Arab Republic in the year 1963.

وظيفة الدولة الجزائية في المجتمع المعاصر

(١) تأصيل النظرية العامة

بقلم الدكتور عامر ربيع

أستاذ مساعد النظرية السياسية بكلية الاقتصاد

١ - التعريف بوظيفة الدولة الجزائية : الخصائص العامة للنشاط الجزائي

ووضع في نظرية الدولة :

ما للراد بالوظيفة الجزائية ؟

كله جزاء^(١) في أوسع معانيها يقصد بها رد الفعل الذي يصدر من شخص أو هيئة كتيبة للاخلال بوضع معين . بهذا كلة جزاء تصير عنصراً من عناصر القاعدة في معناها التقاضي : فكل أمر قانوني أو أخلاقي ، وصفة طمة سلوكي لا يرتبط بجزاء يقصد صفة القاعدية لأنه لا يصير لازماً ، والالزام يمنع صفة الثبات والاستقرار ، كل منهما إحدى خصائص الوضع القاعدي . بهذا كلة جزاء تنسج لتشمل سواء الجزاء الذي الذي يأخذ شكل تعرض مالي ، أو الجزاء الجنائي الذي يقبلور في صورة عقوبة تقتطع من القيمة المالية أو تصنع الفرد في حرته أو جسده .

ووظيفة الدولة الجزائية^(٢) بهذا المعنى تتحدد بأنها ما يقع على عاتق الدولة

(١) التعريف بهذه الكلمة يحتل حيزاً كبيراً من مؤلفات مقدمة القانون .

أنظر على سبيل المثال :

BATTAGLIA, Corso di filosofia del diritto, II, 1950, p. 136; Kelsen, Society and nature, 1953, p. 44; CESARINI SPORZA, Norma e Sanzione, in Riv. Intern. Fil., 1921, p. 60; RAVA, Il diritto come norma, 1950, p. 28, THON, Rechtsnorm und Subjectives Recht, I, 1939, p. 11.

DARIN, L'Etat ou le politique, (٧) ناز
Essai d'une définition, 1957; BIGNE de VILLENEUVE, L'activité étatique, 1954.

بخصوص الإخلالات التي قد تحدث داخل المجتمع للنظم والتي تتضمن انتهاكاً لـ نصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حيلة الجماعة^(١).

وهكذا تضع من هذا التعريف اللزوم حقائق معينة :

(أولاً) أن الوظيفة الجزائية هي وظيفة قانونية .

(ثانياً) أن الوظيفة الجزائية هي وظيفة تابعة .

(ثالثاً) أن الوظيفة الجزائية لا تتحقق إلا عن طريق التدخل التشريعي :

(رابعاً) أن الوظيفة الجزائية ليست بالسياسة القاية . فلتسلل بل يعجز كل من هذه العناصر .

٢ - أولاً : الوظيفة الجزائية وصفها القانونية :

أول ما يتبادر للذهن من ذلك التعريف أن الوظيفة الجزائية هي عنصر من عناصر النشاط القانوني للدولة . ولعل هذا ظاهر من التعريف بالقاعدة القانونية كما سبق ورأينا حيث يبرز عنصر الجزاء كميز للقاعدة القانونية عما عداها من القواعد الأخرى السلوكية .

هذه الحقيقة واضحة لدى علماء القانون الجنائي بشكل لا يدع مجالاً للمحوض أو الشك . فباتليني^(٢) يعرف السياسة الجنائية بأنها « الفقه الذي يسمح باختيار خير الوسائل التي تسمح للدولة ، عن طريق التشريع ، بتحقيق غاية الحد من الإجرام » . وهذا التعريف ترديد لنفس الفكرة التي سبق وعبر عنها بطريق أكثر وضوحاً

(١) هنا نفردنا إلى الناحية الاجتماعية للمشكلة موضع المناقشة ، وسوف نرى فيما بعد أن هذه الدراسة أساساً هي تمييز عن تكامل علم الاجتماع القانوني . أطر

BRAMSON, The political context of sociology, 1961; COSER, ROSENBERG, Sociological theory, 1964, p. 143.

(٢) BATTAGLINI, Programma della classificazione delle discipline criminali, in Riv. pen. 1915, vol. 82, p. 17 : "La politica criminale è la dottrina che addita i mezzi migliori onde lo Stato possa raggiungere, mediante la legislazione lo scopo della diminuzione della delinquenza".

ليست^(١) *Leitz* عندما عرف السياسة الجزائية بأنها مجموعة المبادئ التي يجب أن تقوم كفاح النظام القانوني للجرمة .

ورغم الفارق الواضح بين التمرينين السابقين ، إلا أن كلا الفقيهين يجعل من الوظيفة الجزائية أحد مظاهر السياسة التشريعية ويربط بين النظام القانوني والوظيفة الجزائية بحيث يجعل هذه الثانية تتحدد بالأولى ولا تنقسم عنها .

ورغم ذلك فهناك خلط بين الوظيفة الجزائية للدولة والعنصر الجزائي لمساعدة القانونية^(٢) . فاما الأولى فهي مجموعة المبادئ التي تقوم الجماعة السياسية في نشاطها بخصوص حماية القيم التي تسود الجماعة *valeurs* وأما الثانية فهي العنصر المادي والوضعي للبيان القانوني بخصوص حالة معينة تعددت من حيث عناصرها المكونة : زمانياً ومكانياً وذاتياً . الوظيفة الجزائية للدولة هي تمييز عن مثالية معينة ، ترتبط بطبيعة ومدى الحقيقة الكفاحية التي تسود الدولة ، أما العنصر الجزائي فهو خاص بالصياغة القانونية ، لأحد بنود ذلك الجسد النظامي ، أو هو عنصر من عناصر تلك القدرة التي ينتهي إليها تحليل الحقيقة القانونية . الوظيفة الجزائية تلتقي عاملي الزمان والمكان إذ تتجسد في حقيقة مطلقة تصير لصيقة بالوجود والكيان الثقافي للدولة كتميز حضاري عن روح الجماعة ، أما العنصر الجزائي فلا يمكن الإسكابه . إلا إذا تعددت أبعاده^(٣) الثلاثة :

staatsvolk — ١

(١) *LIBZT, Lehrbuch, 1911, § 16* وقارنت أيضاً بالغة الألمانية المصطلح
 أكثر القى يوسم في مفهوم المبرمة تباً لذلك *EXNER, Die Theorie*
der Sicherungsmittel, 1914, p. 49 واتخذ أيضاً في مفهوم آخر وإن اقترب من حيث
 للمعنى العام . *MANZINI, Diritto penale, Vol. I, 1960, p. 46.*

(٢) أظهر على سبيل المثال *SCHLESINGER, Soviet*
Legal theory, 1952, p. 15; Kelsen, General theory of law and
State, 1945, pp. 28, 290.

(٣) أظهر *Kelsen, Der Sociologische und der Juristische*
Staatsbegriff, 1928: وقارن لنفس المؤلف بالغة الفرنسية *Théorie pure*
du droit, 1962, p. 308.

Staatseigenschaft — ٢

Staatsgewalt — ٣

ورغم أن العنصر الأول ، أى روح الجماعة يكون حلقة الوصل بين الوظيفة الجزائية والعنصر الجزائي ، إلا أنه يحتفظ بمدلوله الخاص في كل من المصنفين : في الأول هو تمييز عن حقيقة ديناميكية ، توضح أساس مدى ارتباط الواقع بالثبات التالي الذي لا يعرف سوى قيد للكلان ، أما الثاني فهو حقيقة وظيفية تحدت بخصوص حالة فردية معينة^(١) .

٣ — ثانياً : تبعية الوظيفة الجزائية :

رغم أن وظيفة الدولة الجزائية أعم من أن تتحدد بمجرد العنصر الجزائي الذي قد يميز هذه أو تلك من القواعد والنصوص القانونية ، إلا أن هذه الوظيفة في مجموعها هي وظيفة تابعة ، بمعنى أنها تتحدد من حيث وجودها ، تنفيذها ، ونطاق ذلك التنفيذ بوظيفة أخرى للدولة بحيث يمكن القول إن هذه الأخيرة هي التي تطلق وجود الأولى من عنده : أقصد وظيفة الدولة في تحقيق القيم القانونية^(٢) .

لن ندخل هنا في تفاصيل التعريف بالقيم القانونية valeurs juridiques فسوف نعود إلى ذلك فيما بعد^(٣) . ولكن نكتفي منذ الآن بأن نحدد موقفنا من

(١) أظن أن هذا من زاوية أخرى

KELSEN, Reine

Rechtslehre, 1902, tr. fr., p. 298.

(٢) سوف نعود لتفصيل ذلك بخصوص موقفنا من نظرية الدولة المكلفة . ولكن يجب أن نحيل القارئ منذ الآن بهذا الخصوص على للراجع الأساسية الآتية التي رغم أنها لا تربط بين مشكلة القيم القانونية ووظيفة الدولة إلا أنها تثير المشكلة الإيديولوجية في الدولة الماصرة :

BELL, The end of ideology, 1960.

NORTHBOP, Ideological differences and world order, 1963.

BOURRICAUD, Esquisse d'une théorie de l'autorité, 1961.

MACRAE, Ideology and society, 1961.

(٣) قارن المراجع الآتية :

GOLDSCHMIDT, Problemi generali del diritto, 1960, p. 23.

MANNHEIM, Ideology and utopia, 1960.

CUSIMANO, Stato etico e Stato democratico, 1963, p. 39.

VIDAL, Umanesimo e coesistenza, 1964, p. 48.

هذه السكينة من كليات الفكر السياسي المعاصر .

فنحن أولاً نرفض النقد الذي يوجه من كثير من المفلاسفة من أن علم القانون لم يستطع حتى الآن أن يخلق قيمة الخاصة به . ونحن لا قبل تلك الفكرة التي تسود الفكر المعاصر من أن الفكر القانوني غير صالح لأن يمد قيمه الخاصة به والتي منها يستمد وجوده الخالق^(١) . وهؤلاء الذين يؤكدون هذا بأن يسوقوا إلينا مصادر القيم القانونية بأنها إما أخلاقية ، وإما دينية أو فلسفية ، وإما سياسية أو إيديولوجية ، يحفلون بين أمرين كل منهما له كيانه الخاص به . فمما لا شك فيه أن الروح الإنسانية واحدة ومطلقة . على أن اندماجها وسريتها في الواقعة تعبر عن الحقيقة التي تعكس وجودها عليها يتم تبعاً لطبيعة تلك الواقعة ولصورة تلك الحقيقة . والظاهرة القانونية هي واقعة معينة ، تعبر عن حقيقة لما كيانها الخاص . ومن ثم فالقيم عندما تشكك بتلك الواقعة وتسمح فيها لتحديداتها ، لا بد وأن تعبر عن خصائص تلك الحقيقة وتعكس عليها وتضفي على بنيتها من جانب آخر مدلولها الروحي ومعناها ، التالي^(٢) .

على أننا من جانب آخر نشعر بمدى الرابطة الروحية التي تجعلنا نسير على هدى تلك القروب التي بناها وأقام مدلولها الفيلسوف الألماني هانس فاقلز Hans Welzel^(٣) .

فالتيوكراتية التي مثلها المدرسة الجنوبية الألمانية Südwertdeutsche schule :

(١) حول العلاقة بين القانون والبيعة ، انظر المراجع الأساسية في المؤلف السابق الإشارة إليه VIDAL, Op. Cit., p. 86 .
ومما نغفل إلى تفاصيل ذلك في مؤلفنا تحت الطبع بعنوان : التعريف بعلم البيعة ، الفصل الخامس .

راجع إلى جانب ذلك في افقه الكنسي :

OLGIATI, Il diritto, la giustizia e la pozzività, 1944, p. 137.

VIRALLY, Le pensée juridique, 1960, p. 22 (٢)

(٣) المصدر الأساسي لفهم فكر الفيلسوف الألماني WELZEL, Naturalismus und Wertphilosophie im Strafrecht, 1936.

لعدة طوية تصل بين الواقعة والقيمة . سواء فينبلاند ، ريكيرت أولاسك ، كل منهم يقيم في فكره التعارض والتضارب بين عالين : أحدهما علم القيم ، نطاق النماذج للثالية ، وعالم الوقائع ، ميدان الحقيقة التجريبية الذي لا يعرف نظماً ولا يقبل الترتيب . والفرقة ليست انكساراً للقيم أو لهيكل تلك القيم ، وإنما هي تنظيم الوقائع عن طريق تبويب وتحويل Umformung الحقائق للبشارة . في تلك العملية ، أى عملية نقل الوقائع إلى عالم القيم ، فإن الثقافة العلمية Kulturwissenschaft ومن بينها الثقافة القانونية ، تقوم بعملية إسناد تسمح لها بربط وقائع الخبرة بالقيم للثالية (١) . والخلاصة أن تلك للدراسة التي لا تزال نجد لها أصواراً من النيوكانتية الحديثة ، تتخذ بأنها ابتداء من عملية التحويل Umformung ، والإسناد Wertheziehung نستطيع أن نصف وظيفة القانون ، مشرعاً كان أم قاضياً أم قسياً ؛ أو كما يقول Grünhuth في لغة أصية Begriffsbildungen (٢) .

يرفض فلنسل هذا التفسير . وهو بهذا لا يفعل سوى أن يرفض الإزدواج اقي ميز الفلسفة السابقة على عصر الثورة الفرنسية ويتقبل نتائج الوحدة وقد أطلق هذه فجعلها لا تقط تشمل عالم التفسير القانوني ، بل وكذلك تحكم العلاقة بين التجريد والواقعة في نطاق الحقيقة القانونية . الواقعة والقيم ليست كل منهما إلا وجهاً مختلفاً لحقيقة واحدة : فاقية تتداخل في الوجود المحركي لتؤكد معانها وتطلق ذلك المعنى werthhaftes Sein ، وكذلك فالواقعة تسمى لتقابل مع للثالية تستمد منا أعلى ما تملكه الخبرة الفردية في نطاق وأن نحدد بأنه ذاتي إلا أنه يملك مدلوله للوضعي Seinsverwüzelung أليست هذه صورة من صور الغيالكينكية القانونية؟

٤ — ثانياً : الوظيفة الجزائية والترغل التشريعي :

الوظيفة الجزائية في الفقه المعاصر ترتبط بالنشاط التشريعي . وقته الدولة منذ

(١) فارن في معنى قريب BETTIOL, *Sisteme e valore nel diritto penale*, in Jus, 1940 p. 139, DE MARRICO, *I problemi penali nel teologismo del Bettiol*, in Archivio Penale, 1940, p. 312.

OLGIATI, *Il concetto di giuridicità nella scienza moderna* (٢) del diritto, 1950, p. 442.

الثورة الفرنسية وتحت تأثير نظرية مونتسكيو عن الفصل بين السلطات لا يستطيع أن يصور السلطة السياسية تؤدي وظيفتها الجزائية بغير هذا الطريق من طرق النشاط الحكومي^(١).

سوف نمود فيها بعد لمناقشة الفقه للعاصر الفرنسي^(٢) وكذلك الألماني^(٣) لتوضيح أسباب الخلط بين الوظيفة الجزائية بصفة خاصة ووظيفة الدولة بصفة عامة من جانب وأداة تحقيق هذه الوظيفة من جانب آخر. على أن أبقى نود أن تلفت النظر إليه منذ الآن هو أن التدخل التشريعي ليس إلا الأداة القانونية التي تستطيع الدولة أن تحقق بها وظيفتها الجزائية^(٤).

ومعنى ذلك :

أولاً : أن الوظيفة الجزائية ليست هي الأداة التشريعية . كل منها له نظامه الخاص به في التجريد الفقهى لظاهرة الدولة . الوظيفة الجزائية ، سبق أن عرفناها ، هي جوهر الظاهرة السياسية . أما الأداة التشريعية فهي إحدى الوسائل التي تستعين بها الدولة في مختلف نواحي نشاطها لتحقيق برنامجها عن طريق وضع قواعد أمرة . أم غير أمرة توجه بها السلطة الحاكمة إلى الطبقات المحكومة لئلا تشاركها مسئوليتها ونصيبها من المصلحة العامة .

ثانياً : أن الوظيفة الجزائية يمكن أن تتحقق عن غير طريق الأداة التشريعية . وليس علينا لفتت بنظرنا إلا أن نتذكر كل تلك الأسر القانونية التي لم تعرف التشريع في معناه الفقهى كصدر من مصادر قواعد السلوك . فمن المسلم به أن الدولة

BURDEAU, Traité de science politique, vol. IV, 1952, p. 303.

(١) التاميل في

EISENHART, Les fonctions de l'Etat, in E.F., vol. x, 1964, p. 291.

(٢) انظر حديثاً

JELLINEK, ORLANDO, Le dottrine generale del diritto dello Stato, 1949, p. 161.

(٣)

CARRÉ DE MALBERG, Contribution à la théorie générale de l'Etat vol. I, 1929, p. 259.

(٤) نرى مثلاً

قامت أيضاً في ذلك المجال بتحقيق وظيفتها الجزائية^(١)

ثالثاً : أن الأداة التشرعية تستطيع أن تكون أداة لتحقيق غير الوظيفة الجزائية من وظائف الدولة^(٢) .

وهذا يقودنا إلى السؤال التالي : ما هي وظائف الدولة ؟

٥ - التعرف بوظائف الدولة : التمييز بين الوظيفة التطويرية . والوظيفة التوزيعية . والوظيفة الجزائية :

سبق أن حددنا خصائص الوظيفة الجزائية من أنها وظيفة تابعة . كذلك أننا التمييز بوضوح بين الوظيفة الجزائية والدخول التشرعي ، مفسرين بهذا المفارقة الجوهرية بين وظيفة الدولة وأداة تحقيق تلك الوظيفة .

ورغم أننا سوف نمود فيما بعد للتمييز بمعنى وظيفة الدولة وكذلك لتحديد أسس التمييز بين مظاهر الوظيفة الوضعية للدولة ، إلا أننا نتخذ أنه يجب منذ الآن أن نوضح المفارقة الجوهرية بين مظاهر أربعة من مظاهر التعبير عن وظيفة الدولة في المجتمع المعاصر ، وذلك لنستطيع أن نعلم الوضع الحقيقي للوظيفة الجزائية .

أولاً - الوظيفة الضمنية :

الدولة ليست إلا التعبير القانوني للجماعة^(٣) . عبارة أخرى الأداة الحكومية هي وسيلة الجماعة لتأكيد وجودها القانوني . وكل جماعة تملك مثالية معينة .

(١) فلان ZNANIECKI, Social groups in the modern world, in Freedom and control in modern society, 1954, p. 125.

(٢) انظر DE SIMONE, Contributo all'analisi giuridica delle nozione di popolo, 1953, p. 243.

(٣) العلاقة بين هذا التعبير والنظرية الشيوعية قانون سوف تكون موضع تفضيل فيما بعد . انظر مؤلفاً :

VYSHINSKY, The law of the Soviet State, 1951, p. 14.

وفلان من وجهة نظر أخرى وتحت أسماء أكثر انشاعاً من حيث التعبير التاريخي FRIEDRICH, Constitutional reason of State, 1957.

هذه المثالية قد تكون لحظة تقتصر على روح الشعب Spirit of Volk وقد تدعى ذلك فإذا بها تعبر عن ديناميكية معينة تتمثل في برنامج سياسي تسمى الجماعة إلى تحقيقه .
 الدولة تصير بهذا المعنى الأداة التي تمكن الجماعة السياسية من تحقيق ذلك البرنامج السياسي وقد انطلق فأخى خطة توجه إلى المستقبل والدولة هي المسؤولة أمام الجماعة عن تحقيق تلك الوظيفة القيدية ، سواء انحصرت هذه الوظيفة على القيم والتقاليد للورثة — وعند ذلك تصير وظيفتها سلبية — أم تعدت إلى بناء مجتمع جديد أو التغيير في المجتمع القائم طبقاً لبرنامج سياسي قررته الجماعة وارتضاه ضميرها صير أعين وجوده التطوري — وفي تلك الحالة تصير وظيفتها إيجابية — في محيط الأسرة الدولية^(١).

لم يعد المجتمع للعاصر يقبل فكرة الدولة غير للكلفة . فقط الدولة القوية بقيدة معينة ، الدولة القيدية Etat partisan هي التي تقبلها الجماعة للعاصرة : الدولة التي جلت من دفاعها عن مبدأ سياسي معين ، عن صورة معينة من صور الوجود الحضاري أحد أسسها القانونية ؛ الدولة التي انعكس في سلوكها السياسي كحقيقة حيّة ، مبدأ من مبادئ الإيمان القيدية فأخى وجودها الدولي مرتبطاً بذلك المبدأ من حيث النجاح والإخفاق ، هذه الدولة Etat engage هي الصورة الطبيعية لتنظيم السياسي كما يفهمه مجتمع اليوم .

ويخطئ من يعتقد أن هذه الحقيقة ، الوظيفة القيدية ، تمثل الجديد في محيط هذه الدولة . أن العكس هو الصحيح . والدولة لم تعرف سوى الفترة التي تمتد من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية ، وذلك بشيء من التجاوز ، كعبارة عن ذلك الفصل التقليدي في الفقه الدستوري بين وظيفة الدولة وعبء الجماعة السياسية سوف نعود لذلك بالتفصيل في موضع آخر ، ولكن لنسمع رغم ذلك لفتحة فرنسية^(٢) يمتد إلى قتال ما نسميه بمبدأ اللادينية السياسية وهو جبر إجمالا وبلا وعى عن تلك

(١) انظر ملاحظات ديجريه ، القانون الدستوري ، الجزء الأول ، ١٩٥٩ ، ص ٣٣٥ وما بعدها .

(٢) عبارات مريو قلا عن بين دي فلينف ، السابق الإشارة إليه ص ١٦٦ :

"La fonction gouvernementale consiste à solutionner au cours des événements les affaires exceptionnelles qui intéressent l'unité politique de l'Etat."

الحقيقة التي نحن بسبيل تأكيدها : « الوظيفة الحكومية تعدد في إيجاد حلول خلال الحوادث للأمور ذات الأهمية الإستثنائية والتي تصي الوحدة السياسية للدولة » .

فلتدعه يستعمل كلمة الدولة حيث يجب أن يلجأ إلى إصطلاح الجماعة السياسية ، ولكن نكتف قليلاً بإزاء ذلك الذي يصفه بالوحدة السياسية . ما معنى ذلك ؟ اليس هذه الكلمة تميز عن برنامج سياسي معين ، هو في هذا الوضع أقرب إلى ذلك الذي أميناه روح الشعب Spirit of Volk أى المثالية السياسية وقد انعكست على الماضي والراث التاريخي دون أن تتدفق نحو الأمام معبرة عن برنامج تطوري جديد أو متجدد ليؤكد ديناميكية الجماعة السياسية .

الوظيفة القيدية بهذا المعنى لا تقتصر على أن تكون وظيفة سلبية ، بمعنى السعي نحو خلق مجتمع جديد تميزاً عن خصائص جديدة من حيث البنيان السياسي . أنها قد تكون وظيفة غير سلبية تركز في ذلك الذي يسميه الفقه الماركسي كما عرفته بعض بلاد العالم الثالث *La guerre libératrice* ^(١) . وفلسفة ماوتسي تونغ التي جعلها تركز على فكرة « الجيش الشعبي للتحرك » *L'armée populaire de libération* -

ولكن ما بالنا نهدم بنتائج بحثنا منذ الآن ؟

ثانياً — الوظيفة التطورية :

الوظيفة التحديدية ترتبط بذلك الذي نسميه بالوظيفة التطورية *fonction evolutionniste* . ومعنى ذلك وظيفة الدولة في أن تسعى لتجعل نظمها القانونية وأوضاعها الإجتماعية في تطور دائم لتتجيبا لتوتر الذي يمكن أن يحدث نتيجة لوجود نوع من التثاقق والخلف بين مختلف أجزاء الجسد السياسي والحقائق الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية ^(٢) .

لنظم معنى ذلك يجب أن نبداً فتكامل ما معنى التطور السياسي ؟

(١) ديفريه ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٢٩

(٢) انظر تفاصيل ذلك في رسالتنا عن نظرية التوازن السياسي تحت العلم بالهنة الفرنسية .
 عنوان : *Le théorie de le equilibre politique : essai d'une interpretation.*

كلمة جديدة في قه البولة *evolution politique* عرفها مؤقتاً بأنها التجنب للتالى. لعدم التوازن *deséquilibre* فى مختلف صوره وأنواعه^(١). فالجامعة السياسية بحكم طبيعتها الضوية تسمى لتحقيق صورة معينة من صور التوازن، حتى ولو كان ذلك التوازن يعنى خروجاً على الصورة المثالية التى يرتضيها الوعى الإجتماعى. إن ذلك ليس إلا نتيجة لواقعية السياسة *Realpolitik*. ولكن الواقع يأبى عليها حتى ذلك. إن عامل الزمان يعنى بأن كل دقيقة تضى، هناك حقيقة جديدة تبرز عالم وجودها على المجتمع السياسى. وهذا يجب أن يولاه ذلك، بأن يعنى دائماً وبطريقة مستمرة إلى تجنب الاختلال فى الأوضاع القائمة التى قد يترتب على تلك الحقائق الجديدة. ومن ثم فهو فى حاجة إلى تدخل مستمر، تارة بتعديل النظم، وتارة بتمكين قوى معينة من أن تشب على قسما وتارة بحماية أوضاع لم تكن البولة تفكر فى حمايتها قبل ذلك.

(١) فى تصنيفنا للعلمة التوازن السياسى نميز بين صور أربعة من التوازن :

أولاً : التوازن القاعدى ويحدد بالعلاقة بين القوى الاقتصادية والقوى الإجتماعية من جانب والسلطة السياسية من جانب آخر

ثانياً : التوازن الميكلى ويتحكم فيه العلاقة للعبة بين الأطار النظمى للبيعة وبين القوى التى يرضاها ويحتويها الجسد السياسى.

ثالثاً : التوازن الوطنى وهو العلاقة بين مختلف النظم السياسية كصفيقة فى مجموعها هيكلية ديناميكية فى آن واحد.

رابعاً : وأخيراً للتوازن الحركى وهو خاص بالعلاقة بين للتالية السياسية وما يخلق بتضيق مراحل التضطيط السياسى.

الناحية الأخيرة صفة خاصة تمنينا فى تحديدنا للدول الوظيفة الضدية وللك نسوف نوليها عناية ملمة فى هذه الدراسة.

على أن التفرى^٢ يستلزم أن يكمل هذه التيفظالوجزة بمجموعة مقالاتنا عن الفلسفة الإشتراكية الصاوية فى المجلة للصرة للامم السياسية طم ١٩٦٧ وكذلك بضمائرنا عن ثورة ٢٤ يوليو بكلية الإقتصاد طم ١٩٦٤.

انظر إلى جانب ذلك
EASTON, The political System, 1963, p. 268; CATLIN, Systematic politics, 1963, p. 145.
HOFFMANN, Contemporary theory in international relations, 1960, p. 137; ARON, A propos de le théorie politique, dans Revue Française Science Politique, 1961, p. 308.

هذه الوظيفة التطورية^(١) لا نستطيع أن تؤديها سوى الدولة . لأن هذه بالما من تنظيم يتصف بصفى القوة والانسجام تستطيع ، باسم الجماعة السياسية ، أن تواجه مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتقاع عن مستوى الصالح الفردية أو القانية .

ثالثاً — الوظيفة التوزيعية^(٢) :

وهذه الوظيفة واضحة في عاصرها العلمية وإن دقت في مقوماتها . ويقتضيها تحقيق ما أسماه الفقه الكلاسيكي اليوناني بالعدالة التوزيعية . وعن لن ندخل في تفاصيل متلفة بذلك ، فقط ندكر منذ الآن أننا نرفضها لتجعل منها إحدى وظائف الدولة في مجتمعنا المعاصر .

الفقه السياسى ، فى هذا ، والحجرة السياسية يؤيدنا ويسلم بما قوله^(٣) . فالهولة اليوم لا تقبل أن تقف مكتوفة اليدين إزاء مختلف مظاهر الظلم الإجماعى التى تقرب على سوء توزيع للكية أو الدخل . وإذا كانت العقائد السياسية تفصل بين الدولة الرأسمالية والشيوعية ، فإن الواقع السياسى يربط بينهما ويجعل كلامها تتجه نحو الأخرى : الحياة مرة أخرى تثبت أن الواقع ليس هو النظرية ، لأن الحياة تأبى إلا التوفيق والاعتدال . وهكذا نجد دولة كفرنا تحدث اليوم ولأول مرة عما تسميه سياسة الدخل وسوف ترى فيما بعد أن هذا ليس إلا تأكيداً لمبدأ عزز على الشيوعية السياسية فى أقوى عناصرها *La politique des revenus* .

الوظيفة الجزائية كما سبق وحددناها هى إحدى الوسائل التى تستطيع بها الدولة أن تحقق أياً من الوظائف السابقة : القيدية ، التطورية ، التوزيعية .

(١) انظر رسالتنا السابق ذكرها ، المقدمة ، للبحث الأول . وراجع بصفة خاصة
DOWNS, *Théorie économique et théorie politique*, in *Revue Française Science Politique*, 1961, p. 380.

(٢) بركهارين *Historical materialism : a system of sociology*, s.d., p.77.

MEYNAUD, *Destin des idéologies*, 1961, p. 27.

(٣)

وهكذا نجد تاباً منطقياً معيناً يسمح لنا بتحديد وضع الوظيفة الجزائية في الإطار الفلسفي لنظرية الدولة .

الدولة هي أداة الجماعة للسياسة لتحقيق مثاليها الحضارية .

للتالية الحضارية تنبى عقيدة ميلسية معينة .

العقيدة لا تنفصل عن التطور من جانب والعدالة التوزيعية من جانب آخر .

الوظيفة الجزائية إحدى وسائل تحقيق إيا من هاتين التأتيتن : تطور وتوزيع .

٦ — رابعاً — الوظيفة الجزائية ليست بالوظيفة العقابية :

لعل هذا ليس في حاجة إلى الكثير من التفصيل ^(١) فالجزاء لا يأخذ دائماً شكل العقوبة . والواقع أن السياسة الجزائية تصمن عنصرين : أولها التحديد تلك الصالح الاجتماعية والسياسة التي تفرض حماية معينة ، وتعيم تلك الصالح من حيث التدرج المرمى لها في نطاق القيم العامة للجماعة السياسية . وثانيهما يتعلق باختيار الجزاء الأكثر صلاحية والأقرب إلى التمييز عن مثالية الجماعة بخصوص تلك الصالح . والوظيفة العقابية أو السياسة الجزائية في شطرها الخاص بالعقوبة لا تبرز إلا في تلك للوحة الثانية .

٧ — التعريف بعناصر البحث :

بهذا نكون قد وضعنا الأسس العامة التي نريد أن نستند إليها في بناء نظرية عامة للوظيفة الجزائية .

فالقولة هي تمييز واقعي عن الجماعة السياسية في صورتها الديناميكية للتطورة ، والسياسة الجزائية ليست إلا أحد عناصر وظيفة الدولة العاصرة . كل هذا يجب أن تقدم به قبل أن نحدد عناصر الوظيفة الجزائية فتعيدها إلى مقوماتها الأولى .

(١) انظر صفة خامة للرجم الأسامة . الدضم وغم قدمه نسياناً

EXNER, Was is Kriminalpolitik, in in Osterr. Zeitschrift für Strafrecht, III, 1912, p. 275.

على أننا قبل أن نتناول كل هذه النقط بالتفصيل يجب أن نبداً فلتلق نظرة على
 قه القانون نرى كيف صاغ المشكلة وكيف قدم لها بحلول قد تكون جزئية وموضع
 نقد ، ولكنها سوف تقدم لنا نقطة البدء في هذه الدراسة (١) .

٨ — علم الاجتماع القانوني وأهميته في التعريف بالوظيفة الجزائية للدولة

المعاصرة : إحاطة :

على أننا قبل أن نتبى من هذه المقدمة التي حلولنا أن ضغ فيها الأسس التي
 سوف نسير عليها في بناء نظرتنا في التعريف بالوظيفة الجزائية للدولة في المجتمع
 المعاصر ، نعتقد أنه من الواجب أن نلفت نظر القارئ إلى بض ملاحظات توضح
 منذ الآن خصائص منهاجنا في دراسة الموضوع .

أول هذه للملاحظات تنطق بأن دراستنا لوظيفة الدولة الجزائية هو أحد نواحي
 علم الاجتماع القانوني . وهذا يعودنا إلى أن صوغ السؤال الآتي : ما هي الغاية من
 علم الاجتماع القانوني ؟

والطبيعي إزاء حداثة هذه المادة ، وإزاء العوامل الأخرى للمقدمة والتي يصعب
 التصرح بها تمصلاً في هذا للوضع (٢) ، والتي تمنع من إعطاء تلك المادة وضماً
 صريحاً في ميدان الثقافة الاجتماعية ، أن تعدد الاتجاهات المختلفة في بلورة عناصر
 تلك الدراسة : ما هي للوضوعات التي يجب أن تدخل تحت مدلول علم الاجتماع
 القانوني ، سواء بطريق الاستتار أو بطريق للمشاركة ؟ ما هي الأجزاء التي يجب
 أن يضم إليها منهاج علم الاجتماع القانوني ؟ بل ما هي الغاية التي يجب أن يسعى
 إليها علم الاجتماع القانوني ؟

إننا كان من السهل الرد على السؤال الأخير ، فإن علامات الاستهتام الأخرى

(١) أطروا ايزمان للرجع السابق ذكره .

GURVITCH, Sociology of law, 1942.

(٢) راجع مؤقناً :

POUND, Sociologie du droit, in Le sociologie au XXe siècle, 1947, vol. I, p. 302.

يجب أن لم يستحل إعطاء إجابة شافية لما يسلم بها على الأقل فترق من العلماء المتخصصين الذين من الممكن أن يجد بما لهم من حية في نطاق الدراسات الاجتماعية .

فالتأية الأساسية من علم الاجتماع القانونى مزدوجة ^(١) ، بالنسبة لرجل القانون أن توضح له تلك التواصى التطبيقية والواقعية التى يجب على منطق رياضى جلد وشكل أن يفهمها أو أن يقدّر مدلولها وأهميتها فى حياة رجل القانون وفى تطور الظاهرة القانونية . فرجل القانون يجب أن يفهم أن عليه واجب مقدس فيه كفتح معين وتخضع قيم معينة يستحيل عليه أن يفهمها إن اقصر على نظره إلى القانون نظرة فيها تهندس أقرب إلى عبادة الأصنام . بالنسبة لرجل الاجتماع تذكره بأن الظاهرة القانونية مهما بلغت من تعبر وعدم مرونة ، مهما عيب عليها ، على الأقل فى صورتها للدونة ، من حص فى التوازن بين الحقائق المتطورة والتعديرات الصياغة ، فهى دائماً فى حياة الجماعة تؤدى وظيفة أساسية وخطيرة : إنها بمثابة صمام الأمان الذى يطن دائماً حتى فى حالة الاختلال عن خطر معين يجب أن نسمى لتجنبه ^(٢) .

STAMMER, Gesellschaft und Politik, in Handbuch der soziologie, 1966, p. 572.

(١) أنظر

(٢) رغم أن أقدم للنائب وأقلها أهمية من الناحية النهائية ، فردد على هذا السؤال ، هو منسوب ما كس فى Max Weber إلا أن يجاز أحد عناصر تعريفه لىم الاجتماع القانونى يؤكد ذلك الذى نحن بصدد التصريف به . فى مؤلفه عن «الجماعة والنظام» الذى لا يزال يعتبر حتى اليوم الأساس الأول لىم الاجتماع فى خاليله الألمانية ، تعرض للتصريف لىم الاجتماع القانونى . وهو يرى بهذا الخصوص أن تلك للادة يجب أن تقتصر على مقياس احتمالات نجاح التصرفات الاجتماعية عندما تم فى إطار يسمح بالتوافق بينها وبين القواعد القانونية النافذة فى مجتمع معين وقد تحدد من حيث المكان والزمان » .

هذا التصريف يوضح أن الناحية الأساسية التى يقوم عليها بيان علم الاجتماع القانونى هى ناحية وظيفية . فهناك نظام قانونى ، ثم هناك تصرفات اجتماعية تمت على ضوء وفى حدود ، وطبقاً لتلك النظام القانونى دون مخالفة له أو خروج عليه . والسؤال الذى يثيره العالم الألمانى : ما هو مدى احتمال نجاح تلك التصرفات ؟ وهذا يبنى بالبداهة أمرين : (أولاً) أن نجاح التصرف الاجتماعى ليس فى كونه قد تم وهذا طبقاً لا ووضه النظام القانونى النافذ من أوامر وجزاءات . (ثانياً) أن التصرف الاجتماعى يملك غاية مستقلة عن إرادة المصراع أو مصدر القاعدة القانونية بصفة عامة .

وظيفة ثقافية مزدوجة ، ولكن هل هذا تمييز عن طيبة علمية مزدوجة أيضاً ؟ سؤال ترك للفتايات القادمة الإجابة عليه .

== على أننا إذا تركنا هاتين التاحيتين من نواحي التحليل الاجتماعي للظاهرة القانونية لوجدنا أن
فبر قد أخفق في تفرغه لعم الاجتماع العام .

فلتتبع أولاً الفيلسوف الألماني في تطوره الفكري وكيف وصل إلى ذلك التعرف رغم
ما يسيه من قس ، لأن ذلك سوف يساعدنا على فهم طيبة علم الاجتماع القانوني .

يبدأ فبر بأن يحدد لمطلوقه الفكري أصليين يرى أنه من الواجب التسليم بهما : فن جانب
التمييز بين القانون العام والقانون الخاص ، وكذلك بين القانون بمعناه الرضائي والقانون بمعناه
القائي ، هي تميزات ندية مرتبطة بالتقاليد الغربية ، ومن ثم لا تصلح أساساً مطلقاً للدراسة
الاجتماعية للظاهرة القانونية حيث يغني طبل التحديد الزماني والمكاني وتطلق الكليات للحق
تلك القواعد العامة التي تحكم الظاهرة موضع النقاش والتحليل . ومن جانب آخر يرى أن
خطئة البداية في علم الاجتماع القانوني يجب أن تكون أساساً فكرة التضاد بين المنطقية
أو اللامنتطقية للقاعدة القانونية . كل من حذرين للمنطوقين ، الأول ذو صبغة سلبية ، والثاني
ذو دلالة إيجابية ، له مناه وله نتائج .

فأما المنطوق السلي فهو صحيح ولا شك فيه . مناه أن عالم الاجتماع عندما يتناول الظاهرة
القانونية يجب ألا يعتقد بذلك المياكل والقوالب التي وورتها من الحضارة الغربية ، وألا
يرى فيها سوى مجرد نماذج لضرة القانونية قد تجد مرادفاً لها في غير المجتمع الذي قسمها ، وقد
لا تجد ذلك المرادف ، دون أن يسي ذلك لا في القرض الأول ولا في القرض الثاني للإطلاق .
وعدم قبول التصدد . وليس أدل على صدق ذلك القول ومدى ثقافته من أن المجتمع الإسلامي
والتقاليد العربية لم تعرف التمييز بين القانون العام والقانون الخاص . وإذا كان رجال القانون
لدينا قد قبلوا التمييز بين القانون والحق وجعلوا من ذلك التمييز أساساً لكل بيلتهم الفقهي .
لنظرية القانون فإن لنا قسمها تأني فكرة الدمج والفصل في آن واحد بين ما يسمى القانون
في مناه الرضائي والقانون في مناه القائي .

أما عن المنطوق الإيجابي فهو في حاجة إلى شيء من التفصيل وعلى كل ليس هنا موضع
التحليل له . أظن الراص في المؤلف المجامع السابق الإشارة إليه الملامح ٣٤ من ١١٩ .

L'Etat d'ailleurs constitue non seulement une réalité institutionnelle mais surtout une représentation idéologique. C'est ainsi qu'on peut préciser les deux premières fonctions : permettre une adaptation continuelle de la structure et une réalisation constante de l'idéologie. La fonction distributrice n'est pas moins importante. L'idéologie n'est pas simplement une conviction. Il faut traduire toute idéologie dans un ensemble des normes, des institutions, en un mot des positions à défendre ou à démolir. La propriété, entendu dans le sens le plus général : personne humaine, rapport de mariage, désir de gain, voilà des positions *de facto* qui se cachent derrière ce mot magique et à propos desquels l'Etat doit-il aussi accomplir sa tâche.

4. — De la sorte, l'auteur réussit à distinguer entre fonctions indépendantes et fonctions dépendantes. La sanction se ramène à cette dernière.

Mais il ne fait qu'annoncer une préface qu'il faut encore approfondir et analyser.

L'ETAT ENGAGE : FONCTIONS
ESSAI D'UNE THEORIE GENERALE

par

HAMED A. RABIE

*Professeur associé à la Faculté des Sciences
Economiques de l'Université du Caire*

1. — La conception traditionnelle de l'Etat voit dans les fonctions du pouvoir une réalité juridique : il s'agit essentiellement de réaliser le droit. Quant à la fonction étatique, Montesquieu en voulant établir une théorie permettant une limitation des pouvoirs, fournit les juristes d'une théorie globale. Dès lors, la distinction des fonctions ne peut s'élaborer qu'à partir de la loi.

L'écrivain dans la présente recherche s'attaque à une telle conception. La loi n'est que l'instrument permettant à l'Etat de réaliser une fonction plus globale et plus profonde que la simple formulation, application ou exécution d'une simple norme juridique.

2. — D'abord l'Etat constitue une réalité vivante. Nous ne sommes pas en présence d'une simple formulation abstraite. La dialectique nous permet d'établir les liens exacts entre groupements sociaux et réalité juridique. La structure et la conjoncture ne sont qu'une concrétisation graduelle de l'esprit du peuple. La conscience collective se métamorphose dans une réalité institutionnelle pour éclaircir l'Etat et indiquer aux gouvernants comment se rapprocher des gouvernés.

La sociologie du droit est ainsi appelée à accomplir une fonction nouvelle : établir les normes qui gouvernent la conception étatique.

Mais quelle est cette fonction ?

3. — L'auteur ne se prononce pas encore. Mais il essaie d'esquisser les grandes lignes d'une construction.

المنهج العلمي وفكرة سبق الإصرار

الدكتور جهول نروت

مدرس القانون الجنائي — بجامعة الاسكندرية

- ١ — أسلوبان في دراسة القانون الجنائي : الأسلوب العلمي والأسلوب العلمي — الفرح على التون . ٢ — مناهج علمية ثلاثة — منهج المدرسة التقليدية . ٣ — منهج المدرسة الوضعية . ٤ — المنهج الفني — القانوني . ٥ — خصائص المنهج الفني — القانوني ومزاياه . ٦ — المنهج العلمي وفكرة سبق الإصرار . ٧ — تعريف سبق الإصرار في التصريح . ٨ — تعريفه الفني ٩ — هو تصور تقليدي . ١٠ — فقد التصور التقليدي . ١١ — خلاصة هذا النقد . ١٢ — تصور سبق الإصرار في رأينا . ١٣ — هو ليس من قبيل القصد للكشف . ١٤ — عناصر التكوين القانوني ووسائل الإثبات . ١٥ — عناصر التكوين وعلة التشديد . ١٦ — تمة . ١٧ — أثره القانوني . ١٨ — نتائج هذا التصور — النتيجة الأولى : أنه لصيق بنظام الحطأ السدي . ١٩ — النتيجة الثانية : أنه يتخذ نفس المظاهر التي يتخذها الحطأ السدي . ٢٠ — النتيجة الثالثة : أنه وصف القصد الجنائي . ٢١ — النتيجة الرابعة : إنه لا علاقة له بشخص المجني عليه . ٢٢ — النتيجة الخامسة : إنه يفرق عن فكرة الاضطرار في نظام « السامة » . ٢٣ — النتيجة السادسة : أنه قد تتوافر سه ظروف أخرى ، قانونية أو قضائية ، مشددة أو مخففة . ٢٤ — النتيجة الأخيرة : إثباته كإثبات القصد . ٢٥ — خاتمة .

١ — في دراسة القانون بوجه عام ، والقانون الجنائي بوجه خاص ، هناك أسلوبان ، أسلوب علمي أو تجريبي *empirico* وأسلوب « علمي » *scientifico* أما الأسلوب الأول فيحصل في دراسة « نفس القانون » دراسة تستغرق كلها في النص ولا تتعدى مداه : وهذه الدراسة تتميز باتصالها بالباشع بالواقع *il fatto concreto* لكن أسبابها تقطع بغير ذلك من النصوص ، ومعانيها تتحقق بمجرد « تطبيق »

نص القانون . ويمكن أن نطلق على هذا الأسلوب أسلوب « الترح على التون » .
وأما الأسلوب الثاني — الأسلوب العلمى كما قول — فإنه يطبق « منهجاً »
un metodo في التكبر على قانون العقوبات وظواهره التى يتألف منها ، وهى الجريمة
والجريم والعقوبة . ونستطيع أن نقرر أن هناك مناهج علمية ثلاثة ، تباينت فى دراسة
القانون الجنائى بتعاقب للدرسة التقليدية Scuola classica وللدرسة الوضعية
Scuola positiva وللنهب الفنى القانونى Indirizzio tecnico giuridico^(١) .

٢ — وليس من شك فى أن الرواد الأول للنهج التقليدى كانوا أول من وضع
أساس « النهج العلمى » فى دراسة قانون العقوبات . فإذا كان النهج يقصد به أصلاً
إعمال وميل إلى النطق فى « الاستقراء » induzione والقياس deduzione فإننا
نستطيع أن نقرر أن قهراً للدرسة التقليدية كانوا أول من استخدم هذه الوسائل
استخداماً موقفاً ، خلس الفقه الجنائى من الإبهام والعقوبة ودفع به فى طريق النهج
العلمى الصحيح^(٢) .

يد أن عيب النهج التقليدى بلامراء هو فى أنه حصر الجريمة — بوصفها
ظاهرة قانونية un ente giuridico — فى إطار مذهب شكلى . مذهب يصور
« القانون » منبثقاً عن مشيئة « الدولة » ومصدره الوحيد هو « التشريع »^(٣) .
ومن أجل هذا كانت « الجريمة » لا تحصى شيئاً آخر أكثر من أنها « مخالفة نص
القانون »^(٤) .

٣ — ومن أجل هذا جاءت للدرسة الوضعية بزاد جديد . زاد لم يقتصر على
أن ينتج « القانون » على المجتمع ، وإنما فى أن يحمل المجتمع هو مصدر القانون .

(١) راجع — فى تفصيل ذلك — مقالة لنا بعنوان « مشكلة النهج فى قانون العقوبات »
تحت الطبع بمجلة الحقوق . وراجع أيضاً ، مؤلفاً فى « نظرية القسم الخامس » ١٩٦٤ فقرة
١٠ وما بعدها .

(٢) راجع A.R. Frosali *Sistema Penale Italiano*, I, p. 22 .

(٣) راجع فى ذلك : Roubier, *Théorie Générale du Droit*, 1948, p. 194 .
Delogu, *La Lot Pénale et son Application*, 1956, p. 3 .

(٤) راجع Carrara, *Programma*, Parte Generale, § 34, 35 .

ومن أجل هذا لم تعد مصادر القانون تحصل في التشريع وحده ، وإنما اتسعت هذه المصادر لتشمل كل علم من العلوم يساهم في تفسير الجريمة وتحليل أسباب التكوين النفسى والنسوى والاجتماعى فلكل الإنسان القنى منها^(١) .

وبرغم ما حققته للدراسة الوضعية من تطور كبير في علم القانون الجنائى وبرغم أنها كشفت عن مناطق كانت مضية أو مجهولة من مناطق للمسئولية الجنائية^(٢) ، إلا أن منطقتها في التفسير كان منطقاً « عالياً » ولكنه ليس بالمتطوع « القانونى » . فهذا النهج لا يحفل بوصف الجريمة في القانون ، بقدر ما يحفل بشخص المجرم وحالته الجنائية الخطرة^(٣) . كذلك فإن هذا النهج يوصى القانون ألا يطبق أسلوباً منطقياً في تفسير القانون وإنما يطبق أسلوبه هو ، فيلأتم بين حبه وبين العوامل الطبيعية والاجتماعية التى أسهمت في خلق الجريمة^(٤) .

ولا نشك أن هذا النهج ينزل على مقتضى العوامل التى أسهمت في تكوين الجريمة والمجرم ، لكنه يتجاهل طبيعة الجريمة بوصفها « ظاهرة قانونية » . فقلنا أن القاضى يفسر « القانون » ، فلا بد أن يلتزم حدوده . وهكذا فالعوامل الشخصية والاجتماعية والنفسية ، وقد تكون « وسائل » يستعملها التشريع عند « تكوين » القاعدة على الجنائى . ولكنها ليست من عوامل « تفسير » الجريمة ، أو تكييفها . إن القتل يظل « قتلا » والسرقة تظل « سرقة » بغض النظر عما إذا كان المجرم خطيراً أم غير خطير . ذلك أن القاضى في تكييفه للواقعة لا يعمل أكثر من تقرير الوصف الوارد في القاعدة الجنائية . فلذا أراد بعد هذا التفسير أن يميز بين مجرم ومجرم تحقيقاً لتطبيق عادل لقاعدة الجنائية ووزن سليم للجزاء للرصد فيها ، فإنه لا يكون عندئذ

(١) راجع في ذلك ، مقالنا السابق الإشارة إليه ، صفة ١٩ — وراجع كذلك .
Frosali, op. cit, pag. 42.

(٢) راجع عرضاً تفصيلياً لنهج الدراسة الوضعية وتقريرنا لهذا النهج ، مقالنا السابق .
الإشارة إليه صفة ١٦ وما بعدها .

(٣) راجع مؤلفنا في نظرية القسم الخامس ، صفة ١٢ .

(٤) راجع . E. Ferri, *Principi di Diritto criminale*, 1928, pag. 60.

«جسد (تفسير) ... interpretazione القاعدة وإنما جسد تطبيقها attualizzazione»^(١)

٤ — هكذا تحصل عيوب التهجج الواقي للدراسة الوضعية — كما أظهرها الأستاذ روكو — في عيوب ثلاثة : (أولها) نسيان الحقيقة الأساسية للقانون الجنائي وهي أنه « قانون وضعي » . (ثانيها) أن التهجج الوضعي يفضي إلى التداخل بين حدود العلم القانوني وبين غيره من العلوم التجريبية للساعة ، كعلم الاجتماع وعلم النفس الجنائي وعلم طبائع المجرم . (ثالثاً) أن الدراسة الجنائية لا تكون دراسة « علمية » باستمارة أفكار العلوم الطبيعية وفرضها على القاعدة الجنائية فرضاً ، وإنما تكون الدراسة الجنائية كذلك بيناء « نظم قانونية » istituti giuridici منهاها الأفكار وللبادئ العامة في القانون^(٢) . على أن تحديد العيوب التي تردت فيها للدراسة الوضعية ، إنما يضع في نفس الوقت — وبصورة واضحة — أسس للتهجج « الفني » القانوني ، فهو منهج لا يتعد من حقائق الواقع إلا بحقيقة واحدة : هي القانون الوضعي والقاعدة الجنائية للطبقة ، وهو في دراسة هذا القانون للطبق إنما ينتهج أسلوباً علمياً يعتمد على « الفن القانوني » technicismo giuridico . ومبنى الفن القانوني ، هو في استخدام طرائق المنطق (لا سيما طرقتي الإستقراء والقياس l'induzione e la deduzione) في بناء « نظم عامة » في القانون تنتمي إليها القاعدة الجنائية أو طائفة القواعد المنشأية^(٣) .

٥ — على هذا الأساس ، فعندما تتعامل عن التهجج الذي يطبق في دراسة قانون العقوبات المصري ، فإننا لا نستطيع أن نحدد بالضبط إيجابتنا . وإذا كانت دراسة القسم العام تنتمي إلى مناهج علمية متقدمة فإن « القسم الخاص » من قانون العقوبات لا ينتمي إلى منهج علمي بالذات ، بل وربما كان الأصح أن نقول إنه لا ينتمي إلى منهج علمي على الإطلاق !

(١) راجع B. Petrocelli, 9 limiti della scienza del diritto penale, in saggi di diritto penale, Padova, 1962, pag. 71.

(٢) راجع A. Rocco, Il problema e il metodo della scienza del diritto penale, Opera giuridiche, 1933, III, pag. 283.

(٣) راجع تحميلاً لأسلوب هذا التهجج في كتاباتي « نظرية القسم الخاص » فقرة ١٥ . وكذلك مقالنا السابق الإشارة إليه فقرة ٢٦ وما بعدها .

فلا زالت الجرائم تدوس جرمية بعد جرمية ، وهما اقتراب القى وردت به في مجموعة القوانين . ولا زالت الأركان في كل جرمية تتحد تحديداً جزئياً ، أى على قدر كل جرمية وفي حدودها الضيقة بالقات . بل إن الصلة تكاد تكون مقطوعة بين الأفكار والمبادئ العامة في القسم العام من قانون العقوبات وبين القسم الخاص . فكثيراً ما نطلع نحيماً لأركان الجرمية في القسم العام لا يستعمله المؤلف عندما يقسم الجرمية إلى أركانها في القسم الخاص . وكثيراً ما تصادف تحديداً علياً لفكرة من أفكار النظرية العامة للجرمة أو القوية وهذا التحديد لا يستخدم عند دراسة القسم الخاص . فالقصد والإدراك والضرر والخطر والفصل والامتناع والحدث والسببية كلها أفكار جيدة السبك في مجال القسم العام ولكنها ليست للاستعمال في نطاق القسم الخاص !

وإذا كان هذا يصدق في خصوص النظرية العامة للجرمة فإنه يصدق — من باب أولى — في خصوص النظرية العامة لقانون . فسيان القانون من حيث الزمان أو المكان أو الأشخاص وإنشاء القاعدة وتفسيرها وتطبيقها وتحديد مصادر القانون المباشرة وغير المباشرة ، كلها قد تستخدم في مجال القسم العام ولكن أرها لطيف في القسم الخاص .

من أجل هذا كان استخدام التهج « القنى — القانونى » في دراسة القانون الجنائى مفيداً بالذات في نطاق القسم الخاص . فدراسة الجرائم يجب أن تتم على أساس استنباط الأحكام المشتركة بينها ، وكذلك على أساس ربطها بالمبادئ العامة لنظرية الجرمية ونظرية القانون . ودراسة الفكر على أساس ربطها بالنظام القانونى « القنى » تنتمى إليه في النظرية العامة للمسئولية الجنائية^(١) .

٦ — وربما كانت فكرة « سبق الإصرار » — وهى فكرة مستفزة في الفقه والقضاء للمصريين — فرصة مناسبة لاستعراض تحول « التهج » في دراسة

(١) راجع في تحصيل ذلك كتابنا في (نظرية القسم الخاص) ، المرجع السابق فقرة ١٦ .
وراجع أيضاً G.D. Pisapia, *Introduzione alla parte speciale del diritto penale*, I, 1948, pag. 13 e 55.

- قانون العقوبات . فهذه الفكرة — برغم ثبوتها واستقرارها في العمل تثير عند التأمل عدة تساؤلات ضخمة ، لعل أبسطها التساؤل عن طبيعة سبق الإصرار وهل هو اشتقاق من نظام « الخطأ » أم من نظم أخرى مغايرة ؟ وما هي النتائج القانونية التي تترتب على تحديد طبيعته في كلتا الحالتين ؟

هذا بعض التساؤل الذي تثيره فكرة « سبق الإصرار Premeditation » في الفقه والقضاء . ولا تنوى أن نجيب عنها فوراً . وإنما تؤثر أن نبداً منذ البداية ، فلما هو القصد بسبق الإصرار ؟

٧ — نصت المادة (٢٣١) من قانون العقوبات للتعريف بسبق الإصرار فقالت إن « الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جناية يكون غرض الصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء أكان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط . ولقد قل للشارع المصري هذا التعريف عن نص للمادة (٢٩٧) من قانون العقوبات الفرنسي . وجاء تربيته لهذا النص محرراً وغير دقيق ^(١) .

على أننا قبل أن ندلى برأينا في صواب هذا التعريف أو عدم صوابه ، نريد أن نبدي ملاحظة شكلية : ذلك أننا لا نرجح بتدخل للشرع للتعريف بفكرة من المفكر القانونية إلا أن يكون ذلك حسماً لخلاف ^(٢) أو مغايرة لحنى مستقر

(١) ويقضى النص الفرنسي للمادة (٢٣١) عقوبات مصرى بأن سبق الإصرار هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جناية تقع على شخص معين أو غير معين وجده أو صادفه ولو علق ذلك القصد على ظرف أو شرط .

“La préméditation consiste dans le dessein formé avant l'action, de commettre un crime ou un délit contre la personne d'un individu déterminé ou même celui qui sera trouvé ou rencontré, quand même ce dessein serait dépendant de quelque circonstance ou de quelques conditions”.

وراجع تقديراً لتوياً لهذا التعريف ، حسن أبو السعود ، قانون العقوبات المصري ،قرة ٩٧ . صفحة ١١٧ .

(٢) من أمثلة التعريفات التي تدخل بها للصرح — في مشروع القانون الجديد — ليحسم خلافاً دائماً في الفقه ، تخرجه القصد الجائز في المادة ٤٨ بما يفيد مناصرته لنظرية الإرادة . وتخرجه القصد الاحتمال في المادة ٤٩ بما يفيد تأييده لنظرية « القبول » . وكان =

من قبل (١). هنا يكون لتدخل الشرع معنى ويكون عمله تمة لوظيفته في «تكوين» القواعد القانونية لا في «تغيرها». إن تصدى الشرع للتعريف بالفكر القانونية غير مقتضى يتساوى في الخطأ مع تصدى الفقه (أو القضاء) لوضع قواعد جديدة أو — على الأقل — إضافة شروط جديدة لم ترد بالقاعدة القانونية ذاتها فالعملتان كلتاهما خاطئتان. ففي الأولى يستمر الشارع وظيفة «المفسر» وفي الثانية ينتصب وظيفة «الشرع» (٢).

والأمر هنا على هذا للنوال. فلم تكن بالشرع حاجة إلى التعريف بشكرة «سبق الإصرار». فهو لم يحسم خلافاً، ولم يخالف حكماً قائماً من قبل. أكثر من هذا، إنه في عمله هذا لم يكن موقفاً على الإطلاق. لأنه لم يزد في تعريفه لسبق الإصرار عن قوله «إنه القصد للصمم عليه من قبل» وكأنه بذلك أراد أن يقول إن «سبق الإصرار هو الإصرار السابق»، فصرف الاء — بعد الجهد — بلاء.

٨ — من أجل هذا لم يجد الفقه بداً من محاولة تعريفه من جديد، تعريفاً يكشف عن عناصره الجوهرية التي تألف منها. واستقر عند معنى أصبح تقليدياً لدى الفقه والقضاء. وهذا التعريف يقيد معنى «التروى والتدبر قبل الإقدام على

== هناك خلاف في الفقه المقارن — والفقه المصري أيضاً — حول الأخذ بنظرية «العلم» أو نظرية «الإرادة» في تعريف القصد الجنائي مباشراً كان أو غير مباشر (القصد الاحتمالي).

راجع تفصيل ذلك في رسالتنا، المشار إليها، فقرة ٩٧ وما بعدها وكذلك إشاراتنا الموجزة إلى هذا الخلاف في فقرات ٧٩ وما بعدها من كتابنا في نظرية القسم الخامس. وراجع مؤخراً بحث الدكتور عبد المهيمن بكر في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية عدد ٢ سنة ٦ ص ٤٩٩ بعنوان «جريمة الإلتحاق بقوات العدو».

(١) من أمثلة التعريفات التي تدخل بها المصراع متايراً به معنى مستقراً من قبل تعريفه «الموظف العمومي» في المادة ١١١ منه الواردة في باب الرشوة. فهذا التعريف من الصلة والشمول بحيث أخرج «الموظف العام» عن معناه الضيق المستقر في قه القانون الإداري. وكذلك فعل للشرع الجديد في المادة ٢٨٣ منه.

(٢) راجع تحديداً لوظيفة كل من المفسر (قفاً كان أم قضاء) والشرع :

ارتكاب الحادث والتفكير في الجريمة تفكيراً هادئاً لا يشوبه اضطراب»^(١).
وبهذا يقوم سبق الإصرار على عنصرين :

١ — عنصر المدوء والروية التي صاحب تفكير الجاني في الجريمة .

٢ — وعصر المدة التي مضت قبل ارتكابه^(٢) .

وبالرغم من أن نص المادة (٢٣١) قد ذكر العنصر الثاني دون العنصر الأول ،
عندما قرر بأن سبق الإصرار هو القصد للصمم عليه « قبل » الفعل ، إلا أن هناك
شبه إجماع على إعطاء العنصر الأول أهمية تفوق العنصر الثاني . فبِهِ يتمثل « العنصر
المنوي » أو « الفسائي » لسبق الإصرار . ومنه يستمد « العنصر الزمني » قيمته لأنه
لا يكشف إلا عن قيامه وبه تتحقق حكمة الشارع في تشديد العقاب^(٣) .

٩ — وما استقر عليه الفقه والقضاء لدينا في تحريف سبق الإصرار وفي
تكوينه من عنصرى المدوء ولادة ، هو ما استقر عليه الفقه التقليدى في فرنسا
وإيطاليا أيضاً . ففي فرنسا يتفق الفقه التقليدى على ضرورة توافر « المدوء » في
التدبير لارتكاب الجريمة *calme, sang froid* وبأن للمدء ألا يكون الجاني قد خرج

(١) محمود اسماعيل ، للرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) وفي ضرورة قيام سبق الإصرار على هذين العنصرين يتفق الفقه والقضاء . راجع
في الفقه فضلاً عن سبق ، محمود مصطفى ، المراسل فترة ١٩٠ ، وحسن أبو السعود ، فترة
٩٩ . ورؤوف عبيد ، الأشغال فترة ٤١ . ونجيب حنن ، المراسل ص ١٦٣ . وفي القضاء
تردد أحكام القس مثل هذا التصريف فتقرر أن « سبق الإصرار يستلزم أن تسبق الجريمة
فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في مدوء وروية » قض ٥٣/٦/٨
مجموعة أحكام النقض ص ٤ ورقم ٣٣٥ ص ٩٢٧ — أو تقرر بأن « منط سبق الإصرار هو
أن يرتكب الجاني الجريمة وهو على البال بعد أعمال فكر وروية » قض ١٩٥١/٤/٩
ص ٢ رقم ٣٤١ ص ٩٢٣ أو تقرر بأن « سبق الإصرار يستلزم حتى أن يكون الجاني قد أم
تفكيره وعزمه في مدوء يسمح بتردد الفكر بين الإقدام والإحجام وترجيح أحدهما على الآخر »
قض ٢٥ يناير ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٦٩ ص ٢٢٢ . وفي قس المنى قض
١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦ ص ٤٥ وقض ١٩٣٧/٦/٢١ ج ٤ رقم ٩٦
ص ٨٠ .

(٣) راجع محمود اسماعيل ، ص ٢ ص ٣٠ . ونجيب حنن ، ص ١٦٣ فترة ١٧٤ . ومحمود
مصطفى ، المراسل ص ٢٠٢ .

عن طوره فارتكبها تحت تأثير عاطفة جامحة ، حتى ولو مضت مدة طويلة بين الإعداد للجريمة وبين تنفيذها^(١) . وفي إيطاليا يصور الفقه التقليدى « سبق الإصرار » بما يتفق وللعنى السابق . فلا بد أن يكون الجاني قد ارتكب الجريمة وهو هادئ النفس ثابت الأعصاب *frigido pacoque animo* (٢) .

١٠ — يد أن الفقه لم يلبث أن كشف زيف هذا الصور . وبدأ بأن تخلى عن « النضر الزمنى » فى سبق الإصرار . فاعتبر مرور فترة زمنية بين التفكير فى الجريمة وتنفيذها بالفعل شرطاً « غير كاف » لأنه لا يؤدى بالضرورة إلى التسليم بقيامه^(٣) . وعلى العكس من ذلك ، فليس هناك مانع من توافر سبق الإصرار بالرغم من مضي فترة زمنية قصيرة بحسب الساعات^(٤) .

(١) راجع جارسون ، على المادة ٢٩٧ فقرة ٨ — ١١ ، وجلرو ج ٥ فقرة ١٩٩١

(٢) راجع أتوليزى ، المجلس الجزء الأول ، ٤٢ .

(٣) وكذلك قبل القضاء المصرى قضية شهيرة — تعرف بقضية البدلى — كان بعض الجناة فيها موزم اضطهاد شديد من الجنى عليه وقتلها على قتل . وترى له فى الطريق الذى يمر منه وقتله . قررت محكمة النقض « أن مثلها الذى أودى واعتج ظلاً وشيئاً والذى ينتظر أن يتجدد إلقاء هذا الأذى الضعيف به لا شك أنه إذا انتهت قسه إلى قتل معذبه فليتها تنجبه إلى هذا الجرم موزورة مما كان ، مزجعة واجبة مما سيكون ... والنفس الموزورة المزجعة هى نفس هائجة أبداً . لا يدع ارتعاجها سبيلاً إلى الصبر والكون ، حتى يحكم العقل حادثاً مزوراً مزوراً فليتها تنجبه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التى تتجلبها قاطمة لشقتها » . قضى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٦ س ٤٥ .

(٤) وفى هذا الذى قضت محكمة النقض بأنه ليس ثمة مانع من توافر سبق الإصرار بالرغم من أن الجاني قضى ساعتين فقط يؤلب عشيرته وبعد المدة لارتكاب الجريمة التى متى إلى عليها مسافة كيلو مترين لتنفيذها . قضى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٣٧ .

وعلى العكس مما سبق تمت محكمة النقض سبق الإصرار لخفف شرط للمدة وذلك بأن قررت أنه « إذا قال المحكم فى صدد سبق الإصرار أن الطاعن بعد انقضائ الشجار الأول بينه وبين الجنى عليه متى جرحه وغلب نحو ربح ساعة ثم عاد ومعه رقية الزجاجة وهوى بها على الجنى عليه ، وأنه بهذا يكون قد انتهى إلقاء الإغناء بالجنى عليه وفكر فى تنفيذ ذلك فحصل من غرته وأخذ آفة لم تكن معه أول الأمر وعاد بها إلى الجنى عليه حيث قد ما انتهوا . ما قاله المحكم هذا ليس فيه ما يبرر القول بقيام سبق الإصرار لأنه وإن كان يفيد أن الطاعن قد فكر فى إلقاء الاتى بالجنى عليه ثم انتهى ذلك قبل أن يعتدى عليه بمدة من =

بهذا تركز « سبق الإصرار » في عنصر واحد ، هو عنصر المدوء والروية والتعكير في الجريمة وتدبر عواقبها ، وأصبح العنصر الزمني « عنصراً تابعاً » ينصر دوره في مجرد الكشف عن عنصر المدوء والروية ^(١) .

وهنا يصح التساؤل : هل حقيقة تألف سبق الإصرار من المدوء والروية ؟ وهل معنى التركيز على هذا العنصر أن سبق الإصرار منوط بمزاج « المجرم » وطبعه أكثر مما ينطو عنصراً من عناصر « الجريمة ذاتها » ؟ جابرة أخرى : هل نحن بصد تطبيق من تطبيقات « الخطورة الإجرامية » أم « الخطأ » أم « الإستناد » ^(٢) .

ذلك ما لا نستطيع أن نلمسه على وجه اليقين . والتصور التقليدي يتركنا — بصدده — في حيرة بالغة وبدع مجال الخلط بين هذه الفكر القانونية — للتبانية الشروط والآثار — قائماً .

الزمن إلا أنه ليس فيه ما يفيد أنه كان في ذلك الوقت قد بدأ باله فرب ما اتواء وتدبر عواقبه مما يجب توفره في الإصرار السابق » قضى ١٠/٢/١٩٤٧ المجموعة الرسمية س ٤٨ رقم ١٠٤ ص ٢٣٣ .

(١) في هذا المعنى تقول محكمة النقض « إن مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو عاىء البال بعد إعمال فكر وروية » .
راجع قضى ٩ أبريل سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣٤١ ص ٩٢٣ .

(٢) بينما يعتبر الخطأ *Colpevolezza* وصفاً *qualifica* للسلوك في الجريمة يشتمل في توجيه الإرادة على نحو يسلط من مقتضيات الواجب القانوني » . ويأخذ مظاهر ثلاثة (هي المد والخطأ والقصد العمدى) تباً لمطابق التفرع مع « المدون » على المصلحة القانونية موضع الحماية الجنائية (المد) أو عدم تطابقه به على الإطلاق (الخطأ غير العمدى *colpa*) أو تطابقه مع المدون في نتيجة أقل جسامه من النتيجة الجسيمة الأخيرة (القصد العمدى) ، بينما « الخطأ » كذلك فإن « الإستناد » *Imputabilità* وصف للمجرم . هو على التحديد « حالة » *status* تنكس « قدرة الشخص على الإدراك والإرادة » وهي تعلم لدى الجنون والصغير غير المميز والسكران قهراً عنه أى يغير علم منه . أما « الخطورة الإجرامية » فهي حالة *status* تخص المجرم أيضاً ولكنها تنمى في العوامل المادية والشخصية التي تحيط بحياة الشخص وتجهل الحكم بأنه سيؤدى إلى ارتكاب الجريمة أمراً كيد الاحتمال . من أجل هذا فهي لا تصرف إلى الماضى ، وإنما تصرف إلى « المستقبل » . وراجع تهيلا لهذه الفكرة وإيضاحاً لها في رسالتنا في نظرية « الجريمة المتعدية القصد » فقرة ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

وكذلك تنعكس هذه البلية على أحكام القضاء . فالبعض منها يربط بين سبق الإصرار و « الخطأ » حين يقرر « أن سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف لتعدد الجاني والبعث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ^(١) » أو حين يقرر « إن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ^(٢) . وكذلك حين تقول محكمة النقض « إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة » ^(٣) .

والبعض الآخر يربط بين سبق الإصرار ونظرية « المجرم » . تارة من ناحية « الإسناد » ، وتارة أخرى من ناحية « الخطورة الجنائية » .

أما « الإسناد » Imputabilité فليبدأ إليه القضاء غالباً عندما يريد أن « يثب » قيام سبق الإصرار . ولذلك يتذرع الحكم بأن « الجاني » لم يكن هادئاً وإنما كان مضطرباً ، وأن ثورته هذه حيث عنه « قدرته على التدبر والتفكير » ^(٤) . ولعل أبرز مثل على هذا التصور هو الحكم في قضية الدباري الشهيرة . في هذه الواقعة مضت مدة زمنية والجناة يدبرون الجريمة . وبهذا تحقق عنصر الزمن وعنصر التدبير . ولكن المحكمة — ربما تأثر منها يواغت الجريمة أو استغزاز الجاني عليه أو غير هذا من ظروف التخفيف — لم تشأ أن تسلم بقيام سبق الإصرار ، واعتبرت أن العذاب أو الشقاء الذي كان يحيا فيه الجناة لم يكن ليدع لهم سبيل الروية والهدوء .

(١) قض ٢٥ مارس ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٤٧ س ٢٢٥ .

(٢) قض ٩ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٦٣ س ٨٩٤ .

(٣) قض ١٥/١١/١٩٤٨ المجموعة الرسمية س ٥٠ رقم ١٥ س ١٥ .

(٤) من ذلك قول محكمة النقض « إنه إذا كان الحكم في تحمته عن توافر هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من المبررات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل الجاني عليه كانت ثورته النضب لا زالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الملائم للملئ فاته يكون خطأ في اعتباره هذا الطرف قائماً » .

قض ٩/٤/١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣٤١ س ٩٢٣ . وفي نفس للنقض ٢٩ أكتوبر ١٩٥٧ المجموعة السابقة س ٧ رقم ٢٢٧ س ٨٣٨ .

فهي حينئذ تقرر « أن النفس للوتورة المزعجة هي نفس هائجة أبداً لا يدع انزعاجها سبيلاً إلى الصبر والسكون حتى يحكم العقل هادئاً مترناً فيما تسببه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخللها قاطعة لشقاها^(١) » عندما تقرر هذا إنما تريد أن تقول لنا إن النفس التأثرة — ولو تراخى بها الزمن — تضعف « قدرتها على الإدراك والإرادة » ومعنى ذلك عبارة أكثر تحديداً — أن الشخص في مثل هذه الظروف — لا تصح مساءلته عن سبق الإصرار لتعارضه عندئذ مع مفهوم « الإسناد » .

ولكن مبررات هذا الحكم ما تكون : ليكن تواقفه مع « إحساس العدالة » كمالاً . وليكن تسييره عن « روح القانون » بلياً ، فالهم في كل هذا أن « سبق الإصرار » — بهذه اللاتبة — قد ارتبط « بالجريم » لا « بالجريمة » وخرج عن نظرية « الخطأ » Colpevolezza ليدخل في نطاق نظرية « الإسناد » Imputabilità .

وأما « الخطورة الجنائية » فتتحقق عندما يحول القضاء — في الثبوت من توافر سبق الإصرار أو تيقه — على « الباعث » في ارتكاب الجريمة . ذلك أن الباعث يرتبط بمواقع « الفعل » إلى جريمة أكثر من ارتباطه « بإرادة العدوان » على المصلحة موضع الحماية الجنائية في الجريمة . فهو بعكس « شخصية الفاعل » La personalità del reo أكثر مما يعكس نوعية الجريمة L'essenza o la qualità del reato وإنما تطلق — سبق الإصرار — « بالباعث » فعنى ذلك أنه تطلق بشخص الجاني استكشافاً ل مقدار « الخطورة الإجرامية » . وهو ما صرح البعض بأنه هو « علة التشديد » في هذا الظروف للتشدد^(٢) .

وفي هذا المعنى ليس غريباً أن قرأ لمحكمة النقض ، نارة أنها تحول — في قيام سبق الإصرار — على حقيقة « الضئيلة » بين التهم والمجنى عليه^(٣) ، أى تحول على

(١) قس ٥ ديسمبر ١٩٣٢ السابق الإشارة إليه .

(٢) راجع حسن أبو السعود ، فترة ٩٨ ص ١١٨ ، وعمود اسماعيل ، المربع السابق ، ص ٣٠ ملحق ١ .

(٣) « وسبق الإصرار ... يستناد من وقائع وظروف خارجية يتخلل منها القاضي توافره ما حاتم موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناظر عقلا مع هذا الإستنتاج . وهو ما لم =

« الباعث » ، وتارة أخرى أنها ترفضه^(١) .

١١ — ماذا نريد أن نقول من كل ما سبق ؟

نريد — بكل بساطة — أن نقول إننا نرفض التصور التقليدى لسبق الإصرار لأنه تصور يحمل كل مثالب « النهج غير العلمى » فى تحديد الأفكار^(٢) فهو يحول بنا فى مناهات شق . فبدلنا تارة فى ساحة الخطأ وتارة أخرى فى مجال « الإسناد » وتارة ثالثة يعول على الخطورة الإجرامية .

وهو من أجل هذا لا يستطيع أن يعد لنا العناصر القانونية التى يتألف سبق الإصرار منها ، والتى يتبرح حكم القضاء — إذا تجاهلها — حكماً معياً . وهو يكاد يحلنا على الظن بأن سبق الإصرار فكرة « قائمة بذاتها » autonome ، لها عناصرها الخاصة التى تتألف منها كالعنصر « الزمنى » والعنصر « النفسى » فإذا تساءلنا عن حقيقة العنصر الزمنى قيل لنا إنه مستمد من « العنصر النفسى » وإذا تساءلنا عن العنصر النفسى قيل لنا إنه « الخطأ » تارة وهو « الإسناد » تارة أخرى ، وهو « الخطورة » تارة ثالثة .

وهذه الحيرة تدفعنا أخيراً إلى التساؤل : هل نحن بصد وصف « للبرعة » أم « حالة » status للمجرم ؟ وفى هذا الفرض الأخير ، هل نحن بصد فكرة ترتبط « بمقدرة الإنسان على الإدراك والإرادة » أم أننا بصد فكرة تكشف عن بواعث الجاني وتصور « خطورته الجنائية » ؟

١٢ — وفى رأينا أنه يجب أن نطرح جانباً كل التصورات التى تربط بين سبق

= يخطئ = الحكم فى تقديره ، ولا خير أن يظهر هذا الطرف من الضئيلة القائمة بين التهم والمجنى عليه والتى دال على قيامها تدليلاً سائماً « حتى ٩ ديسمبر ١٩٦٣ السابق الإشارة إليه .

(١) « إذا كان هذا الحكم حين أدان التهم فى جريمة القتل الصدم مع سبق الإصرار لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله ، إنه ثابت من الضماتين بين عاملتى المجنى عليه والتهم ، فإنه يكون قاصر البيان متعباً عنه ، إذ الضماتين وحدهما لا تكفى لقول بثبوت سبق الإصرار .

(٢) راجع قدينا للنهج التقليدى فى تفسير قانون العقوبات كإبنا فى نظرية القسم الخامس فترة ١٠ و ١١ وما بعدها ؛ وكذلك بحثنا فى « مشكلة النهج فى قانون العقوبات » السابق الإشارة إليه فترة ١٢ .

الإصرار وفكرة « الإنداد » أو فكرة « الخطورة الإجرامية » فربما كان فضل التعرف — الذى أوردته المادة ٢٣١ عقوبات — الوحيد ، أنه حدد طبيعة سبق الإصرار من حيث انتهائه إلى نظرية « الخطأ » لا إلى غيرها من النظريات وذلك حين ذكر أن سبق الإصرار هو « قصد » المصمم عليه قبل ارتكاب الفعل .

وهكذا تمسك بقطعة البداية : فمن صدد صورة من صور « الخطأ » Colpevolezza بوجه العموم ، و « الخطأ العمدى » (أو القصد الجنائى) بوجه الخصوص .

والبعض يقرر أن سبق الإصرار هو الصورة للقاية « لا قصد الحال » dolo d'impeto (أو القصد للنجز impulsivo) ولهذا فهو يسميه « قصد التدبير » dolo di proposito^(١) . والبعض الآخر يرى أنه الصورة الجسيمة « لقصد البسيط » dolo di proposito فهو عنده « قصد شديد » dol aggravé^(٢) .

يدان هذه التوت لا تخفى كثيراً . فلا بد من وصف يحدد لنا ضمنه ويكشف عن عناصره . وبهذا يصح التساؤل : فيم يفرق قصد التدبير (أو القصد للشدد) عن ذلك القصد البسيط الحال للنجز ؟

١٣ — وفي مناسبة ساجدة لنا قلنا إن الفارق بينهما فارق في الكثافة intensità del dolo^(٣) . فبينما القصد الحال (أو للنجز) قصد بسيط يتألف من عنصر « العلم » بناصر الجريمة ومن « إرادة » الفعل والنتيجة للقرينة عليه^(٤)

(١) Antolisei, *Manuale*, Parte generale, Pag 255.

(١)

(٢) G. Stefani et G. Levasseur, *Droit Pénal Général et Criminologie*, Dalloz, 1957, No. 180, p. 141.

(٢) راجع

(٣) أظن دروسنا في القسم العلم من قانون العقوبات الثانى لطلبة جامعة بيروت العربية

لسنة ١٩٦٢ ، ص ١٥٤ .

(٤) نحن من أنصار نظرية « الإرادة » في تصوير القصد الجنائى فنى رأينا أنه لكي يتوافر « الخطأ العمدى » فلا بد من قيام عنصرين : عنصر « العلم » بالأركان الأساسية في الجريمة وعنصر « الإرادة » التى تعبه إلى تحقيق « العدوان » في الجريمة ، سواء تمثل « العدوان » في سلوك يمتد ؛ أو تثل في سلوك يؤدى إلى حدث .

فإن سبق الإصرار « قصد كثيف » *dolo intenso* يصل فيه « العلم » إلى مرتبة « اليقين » *certezza* كما تصل فيه « الإرادة » إلى حد « العزم والتصميم » *risoluzione* .

يبدأ أنا الآن نرى أن فارق « الكثافة » هنا غير كاف ، لأن الفارق بينهما ليس فارقاً في « الكم » أو الدرجة فحسب وإنما هو فارق في « الكيف » أيضاً . إن القصد قد يصل منه « العلم » إلى مرتبة « اليقين » ، و « الإرادة » إلى مرتبة « التصميم » ولكن هذا لا يفي أن « سبق الإصرار » قد وجد بالضرورة على الرغم من « كثافة » القصد . إن الشخص القوي يمان على ملأ من الناس فيناوله أحد أنصاره عصاه ليرد بها الاعتداء . لكنه يرفض الصامعاً أن إهائته لن تضلها إلا القماء ، وحينئذ يلتقي نصيره بالصامعاً جانباً ويناوله مسدماً يطلقه على غريمه ويصرعه في الحال . مثل هذا الجاني يعلم علم « اليقين » بناتج الجريمة . فهو يتحدى على إنسان حتى بوسيلة صالحة تماماً لإزهاق روحه . وهو يريد هذه النتيجة لأنه « مصمم » على رد الإهانة بالقتل . ومن أجل هذا قصده الجنائي أكيد وإن كان لا يمكن أن يوصف بأنه من قبيل « سبق الإصرار » إن « كثافة القصد » لا تعدى أن تكون ظرفاً « قضائياً » مشدداً ، أما سبق الإصرار فهو ظرف « قانوني » مشدد . ومن أجل هذا فيينا — في المثال للتقدم — يستطع القاضي أن يوقع على الجاني أقصى العقوبة المقررة للجريمة القتل العمد (المقررة بالمادة ١/٢٣٤) فإنه لا يستطيع أن يوقع عليه عقوبة القتل العمد للشدد لسبق الإصرار (٤٤ بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات)^(١) .

== راجع تفصيل ذلك في رسالتنا ؟ المرجع السابق ، فقرة ١٠١ وما بعدها ، وكذلك فقرة ٧٩ وما بعدها من كتابنا في نظرية القسم الخاص .

(١) هنا ما يقرره أيضاً الأستاذ « مرنو » عليه أنه يجب التمييز بين أنواع ثلاثة من القصد : القصد المنجز *dolo impulsivo* والقصد المركب *dolo deliberato* والقصد المدبر *dolo di proposito* . وهو يرى أن النوع الأخير هو القوي يتفق وحده مع تصوير « سبق الإصرار » في القانون من أنه « ظرف مشدد » . أما النوع الثاني *dolo deliberato* فلا يشير إلا إلى « كثافة القصد » *Intensità del dolo* وهي — بحسب نص المادة ١١٣ من قانون العقوبات الإيطالي — من العوامل التي يدخلها القاضي في اعتباره عند تقديره للعقوبة . ولكن القاضي — وفقاً لنص هذه المادة دائماً — لا يعطيه أن يجاوز الحد ==

وهكذا نرى أن سبق الإصرار لا ينفى كثافة التصد وحده . لا بد من « شيء آخر » يضاف إلى التصد *quid pluris* وتكون قيمة في أنه يسبق عليه « الوصف » الذي يجعله جديراً بتشديد العقوبة ، بما يجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة أصلاً .

وهذا العنصر الجديد لا يعمل على التصد ، وإنما يضاف إليه . ولهذا فهو لا يعمل من طبيعته وإنما يثير من « وصفه » . وهو لا يمثل في أكثر من عامل « الزمن » . فالصدق الجنائي (ولو كان كثيفاً مركزاً) لا بد أن يحيا فترة ما « قبل » تنفيذ الجريمة في وهي الجنائي وفي إرادته . لا بد أن يظل « العلم » عناصر الجريمة للزعم ارتكابها « مستمراً » ولا بد أن تظل « الإرادة » تحقيق النتيجة المتوخاة « ملحة » . بهذا لا يكفي أن يصبح العلم « يقيناً » ، ولا أن تندو الإرادة « تصميماً » . ذلك أمر قد يتحقق في لحظة خاطئة من الزمان . وإنما لا بد أن « يعيش » هذا اليقين وأن « يمتد » هذا التصميم في نفس الجاني فترة من الزمان .

== الأضيق العقوبة المقررة أصلاً للجريمة . وبهذا يظهر أن كثافة التصد ليست ظرفاً مشدداً ومن ثم فهي شيء آخر غير « سبق الإصرار » .

راجع : Pietro Mirto-Randazzo, *Vizio perzialesedimento e premeditazione*, in Studi in onore di Ernesto Bui, II, pag. 472.

هذا التمييز بين « التصد المركز » ، ترتفع فيه درجة « العلم » إلى حد اليقين كما ترتفع فيه « الإرادة » إلى مرتبة « التصميم » وبين « سبق الإصرار » ، تجمعهم واضحاً لدينا في حكم لمحكمة النقض رفضت فيه تصوير عكسة الموضوع واعتبرت القتل مجرداً من سبق الإصرار .

والواقعة تنطس في أن شجاراً وقع بين شخصين . وبعد اقتضائه متى الجاني يبربه وغاب نحو ربع ساعة ثم عاد معه زجاجة حوى بها على الجني عليه وقطع ، واعتبرت عكسة الجنائيات قصد الجاني من قبل « سبق الإصرار » لكن محكمة النقض رفضت ذلك الاستفلاس وقضت الحكم (راجع قض ١٠ فبراير ١٩٤٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ رقم ١٠٤ من ٢٢٣) . وبالرغم من أن عكسة التصد قد وصلت إلى هذه النتيجة الصحيحة اعتماداً على الصور السائد لسبق الإصرار (من حيث اعتناؤه على المعنوية والروية ؛ إلا أننا نعتبر هذا المثال واضحاً في التبدل على تميز التصد البسيط (حتى وإن بلغ أقصى مراتب التركيز والتصميم) وبين « سبق الإصرار » وهو أساساً قصد موصوف لا يكفي فيه ارتفاع « الكيف » وإنما يجب أن يضاف إليه شيء يثير من « الكيف » فيه .

وإلحاق القصد على الجاني لا بد أن يكون مستمراً غير اضطلع . فهذا هو القى
يجعل الجريمة قائمة من قبل في علم الجاني وإرادته ، إذ ربما فكر شخص في الجريمة
في فترة ثم يحد عنها ثم تتور ظروف وقتية تبعثها من جديد وتدفع الجاني إلى
اقتراها فوراً . هنا لا يتوافر سبق الإصرار ، لأن قصد ارتكاب الجريمة لم يكن
مستمراً باستمرار .

وهكذا فهذا العامل الزمني هو القى يخضع لتقدير القاضي . بيد أن القاضي في
إثباته أو نفيه ليس مطلق السلطان . إنه يتقيد بالقواعد الأصولية في التفسير . وهذه
القواعد تفرض عليه أن يلتزم «باللة» في إقرار سبق الإصرار . وإذا كانت «اللة»
تمثل في « تكون القصد في فترة كانت تسمح للجاني بالدول عن الجريمة ، فإن
القاضي في تقديره لهذا العامل الزمني لا بد أن يأخذ في الاعتبار هذه اللة ، ويسأل
نفسه : هل مضت تلك اللة التي صرح أن يقال فيها إن الجاني قد عقد إرادته وقر
عزمه على ارتكاب الجريمة في فترة زمنية استطالت فأناحت له فرصة التفكير بحيث
يمكنه الدول عن الجريمة .

١٤ — ولربما بحث القاضي في توافر هذا « القصد المتد في الزمان » ، في
عوامل جيدة أو قريية من الحادث ، مادية كانت أو معنوية ، ولكنها لا تدوان
تكون كلها «أمارات» تصلح للإثبات . ربما بحث القاضي في «ضنية قديمة» وقد
أنها حركت إرادة الجاني . وأثبتت لديه فكرة الجريمة . وربما نظر في إحكام
التدبير القى نفذت به الجريمة من حيث اختيار الفاعل «الأداة» المناسبة و«الوقت»
للمناسب و « المكان » المناسب ، و «الأعران» للتاسين . ربما نظر إلى أن الجريمة
قد وقعت « بغير مقدمات » . فيرجح أنها ليست بفت الساعة وإنما وليدة التدبير
والترتيب والإعداد . لكنه في كل هذا لا يؤدي إلا وظيفة من وظائف الإثبات .
وذلك من أجل البحث عن فكرة قانونية محددة : هي بالقات قيام ذلك القصد
الجائئ للموصوف بهذه الصفة وهو أنه قائم من قبل ، وملازم للجاني في فكره
حتى وقت التنفيذ .

على هذا ، قبل أن يبحث القاضي في وجود «الضنية» أو «صلاحية الوسيلة»
أو هدوء «الزجاج» أو «غيب المقدمات» ، قبل أن يبحث القاضي في أى ظرف من
هذه الظروف (وقيمتها تنحصر فقط في الإثبات) ، لا بد أن يثبت من جوهر سبق

الإصرار عنه ، وأتى به قيام « القصد الجنائي » في الجريمة . ثم عليه بعد هذا أن يثبت من ذلك الضرر الخاص المميز لسبق الإصرار ، وهو عنصر امتداد القصد في الزمان ، أي قبله من قبل والملاحه باستمرار حتى لحظة التنفيذ .

وهو يحث في قيام القصد الجنائي وفي ملازمته لفكر الجنائي حتى لحظة التنفيذ ، بكل الوسائل الممكنة في الإثبات ، طبقاً لبدا « حرية القاضي في الاقتناع » (١) . يد أن وسائل الإثبات (كوجود الضحية وهذوء للزجاج وغير ذلك من دلائل الإثبات) لا يجب أن تحجب الحقيقة ، وهي أنها مسخرة للكشف عن عناصر تكون « سبق الإصرار » أي مسخرة للكشف عن « القصد الجنائي » وعن وصفه الخاص للتعلق بسرياته في الزمان .

وربما كان هذا هو السبب في أن « الضحية » قد تكون — في إحدى الحالات — كافية للكشف عن وجوده (٢) . وفي حالة أخرى غير كافية (٣) أو أن

(١) ومن الأحكام التي تعتبر تطبيقاً سليماً لهذا التصور قول محكمة النقض : « إذا كان الحكم إذ استظهر سبق الإصرار قد قال إنه « قد توافرت لدى المتهمين من وجود الضحية السابق يانها ومن انقضائها بالسيارة إلى عمل الحادث ومعها الأسلحة النارية المحشوة بالمقنوعات النارية . ومن سير السيارة يبطه أمام المكان التي كان المجرى عليه وابن عمه أمامها وتزول المتهمين منها مما يدل على التدبير السابق ، إذ لا يمكن أن تنفذ الحطة بهذا الإحكام إلا بعد التروى والتدبير » . فإن ما قاله الحكم من ذلك يحقق به سبق الإصرار كما هو مفرد به في القانون .

نقض ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٩٣ س ٢٨١ .

وكذلك قول محكمة النقض في حكم آخر « يعتبر الحكم قد استظهر في منطق سليم طرف سبق الإصرار إذ قال « إنه متوافر من حل التهم لهذا السلاح (بنقية) والترحلة إلى مكان المجرى عليه ، وإطلاقه عليه بمجرد رؤيته مما يدل على سبق اعتزام القتل للحرزات التي أثارها في قس التهم تبرئة قريب المجرى عليه من تهمة قتل ابن عم التهم » .

نقض ١١ يناير ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٤٦ س ٤٤١ .

(٢) وفي ذلك قول محكمة النقض في أحد أحكامها الحديثة « إن الحكم لا يضيره أن يستظهر هذا الطرف من الضحية انقائمة بين التهم والمجرى عليه والتي دال على قبلها تحليلاتاً » .

نقض ٩ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ١٦٣ س ٨٩٤ .

(٣) « إذا كان الحكم حين أدان التهم في جناية القتل المدم سبق الإصرار لم يذكر » .

«الأداة» تصلح في واقعة^(١)، ولا تصلح في واقعة أخرى^(٢). أو أن هناك «مقدمات» للبرعة أو أنها وقت بدون مقدمات^(٣). ذلك أن وسائل الإثبات تختلف من حالة إلى حالة، بينما عناصر التكوين القانوني لسبق الإصرار واحدة في جميع الحالات.

١٥ — والآن عندما نتساءل، ماهي العناصر التي يتكون منها سبق الإصرار؟ فلا يجب أن ننظر إلى «الهدوء» أو «الروية». كما لا يجب أن ننظر إلى «الغضب» أو «الأداة» وإنما يجب أن ننظر إلى عناصر تكوين القصد الجنائي نفسه : في فترة

== عن سبق الإصرار إلا قوله إنه ثابت من الصفات بين طائفتي المجني عليه والمهم فإنه يكون قاصر البيان متيناً نفسه، إذ الصفات وحدها لا تكفي بفتاها لقول يقوئ سبق الإصرار».

راجع نفس ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٧٩ من ١٦٨.

(١) «يمكن في إثبات تواتر سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها أن المتهمين قد أثار خفيتهما الإعتداء على قريبتها في الليلة السابقة تخففاً على تدبير اعتداء مماثل على المجني عليه، والذي كان معروفاً أنه لا بد أن يوجه إلى حقه لإرشاد النيابة عند إجراء العناية فأعدا السكين التي حملها للنهم الأول والبالغة التي كانت مع الثاني، وتخيراً يبلل منزل واهم في الطريق الضيق الذي لا بد أن يسلكه المجني عليه عند عودته من المثل في طريقه إلى منزله وكنا في هذا المكان وعند مرور المجني عليه خرباً عليه فجأة وارتكبا إعتداءاً بشريه. بالآتين اللتين أعداهما وفرا حارين».

نفس ١٩٥٠/٢/١٧ مجموعة أحكام النفس س ١ رقم ١٦٧ من ٥٠٩.

(٢) «سبق الإصرار هو وصف القصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الإعتداء على المجني عليه وليناقه».

نفس ١٩٥٧/٤/١٥ مجموعة أحكام النفس س ٨ رقم ١١٠ من ٤٠٦.

(٣) «إذا كان الحكم حين تمتعت عن طرف سبق الإصرار قال إن سبق الإصرار ثابت لدى المتهمين من توجيههما سماً إلى منزل المجني عليه مسلحين أولهما يسكين قتيلاً وثانيهما يعضا ومناذرتهما عليه حتى إذا خرج لها اعتديا عليه مباشرة دون أن يسبق الإعتداء حديث أو مشادة، الأمر الذي يدل على أنها ذهبا لتزل المجني عليه علقدين وميجين اثية على الإعتداء عليه تعضهما إلى هذا القضية السابقة والتي ترجع تاريخها إلى شهور سابقة وهي غامضة بالإعتداء على قريبتها، فإن ما قالته المحكمة يكون سائماً ومؤدياً إلى ما انتهت إليه من قيام طرف سبق الإصرار».

نفس ١٩٥٤/٦/٢٢ مجموعة أحكام النفس س ٥ من ٨٢١.

زمنية سابقة على التنفيذ . وبهذا يتألف سبق الإصرار من عنصرى العلم والإرادة . (شأن القصد الجنائى دليلاً) . كل ما هنالك أنهما علم وإرادة ساريان فى الزمان .

١٦ — وفى هذا المعنى أيضاً تمثل « علة التشديد » . فالشارع قدر — وهو حر فى تقديره — أن الجانى الذى يطوى جوارحه على ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها بزمان ، جدير بتشديد العقاب . أى قدر أن يكون القصد فى زمن سابق على تنفيذ الجريمة بفترة ما طرّف يستأهل تشديد العقاب . وربما أراد — بالقوة للشدة — أن يحمل الجانى على الدول وأن يردّه عن التنفيذ .

وأيّا كان الرأى فى صواب هذا التقدير^(١) ، ومهما كانت هناك أسباب وجية تحمل على التساؤل عن السبب فى حصر هذا الترف فى القتل والإيذاء وحدهما مع أن القصد الجنائى يمكن أن يحيا مسبقاً فى جميع الجرائم الممدية على قدم المساواة ، فإن الحقيقة أن هذه هى علة التشديد ، وهى وحدها التى يجب التزامها عند التفسير^(٢) .

١٧ — من أجل هذا فإذا ثبت للقاضى قيام سبق الإصرار ، فمن الواجب أن يرتب عليه أثره القانونى ، وهو تشديد العقاب . وفى القتل الممد ، تصل العقوبة إلى الإعدام (٣٣٠ م عقوبات) بجارة أخرى ، إذا تسانعت أمام القاضى الأدلة للسوغة لقيامه ، فمن الواجب أن يقرر أن الجريمة تتطوى على سبق الإصرار ، وأن الجانى يحق عليه — قانونياً — تشديد العقاب فكون الجانى هادئاً أو غير هادئ ، صغيراً أو كبيراً ، فاحشاً أو سكراناً ، كلها عوامل «خارجية» عند تكوينه ، لأنها من عناصر البحث فى «الإسناد» لا فى «الخطأ» . كذلك فكون الجانى معتاداً على الإجرام أو غير معتاد مجرمّاً يواعث شريعة أو دينية ، مدفوعاً بالكراهة أو بالحب ، كل ذلك لا شأن له بسبق الإصرار لأنه من عوامل تقدير «الخطورة الإجرامية» .

(١) راجع قدماً لمحكمة تقررته فى باروج ٥ فترة ١٨٩٠ . وأحمد أمين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٢) فى قيمة العلة فى التفسير راجع : Antolisei, *Per un indirizzo realistico nella scienza del diritto penale, in scritti di diritto penale*, 1955, pag. 28 e ss.

ولا نريد أن نقول بهذا إنه حيث يتوافر سبق الإصرار فيجب أن تعدد القوة. أيًا كان حظ الجانب من الإستناد أو الخطورة مدسوماً . كلا ، إننا نريد أن نرتب على كل فكرة من هذه الفكر أثرها القانوني الصحيح في ترتيب للمسئولية الجنائية . وهذا من مقتضاه أنه إذا توافر « سبق الإصرار » وجب أن يرتب أثره في تشديد العقاب . فإذا توافر طرف عكف آخر ، وجب أن يرتب أثره في تخفيف العقاب . وإذا اكتملت مقومات « الإستناد » وجب أن يحقق أثره من حيث أهلية الجانب للمساءلة الجنائية . وكذلك الشأن في « الخطورة الإجرامية »^(١) . لكن من الخطأ أن نخلط بين هذه الفكر الثابتة ونزعو أثر بعضها إلى البعض الآخر . ذلك هو الخطأ الذي يجب الحذر منه ، وهو منهج « غير على » في الدرجة على أية حال^(٢) .

١٨ — والآن ما هي النتائج التي تترب على الأخذ بهذا التصور ؟

أولى هذه النتائج أن سبق الإصرار يجب أن يظل لصيقاً بفكرة « الخطأ » . *La Colpevolezza* ولأنه تطبيق من تطبيقات الخطأ (بمعناه الجامع) فمن الممكن أن يقوم حتى ولو تخلف الإستناد *L'imputabilità* أو انتقلت الخطورة الإجرامية *La Pericolosità* . ومن أجل هذا فليس هناك مانع قانوناً من أن يتوافر سبق الإصرار لدى « المجنون » رغم أنه من القز أن المجنون ليس أهلاً لإستناد الجريمة وبالتالي ليس أهلاً للمسئولية^(٣) .

(١) كذلك فإن سبق الإصرار يصح أن يتوافر لدى شخص لا يمكن نفيه « بالخطورة الإجرامية » فذلك الابن الدار الذي يميل معه في الحياة أن (يثار) لأبيه من قاتله ، أين هو مظهر (الخطورة الإجرامية) فيه إذا تعد لإصراره يوماً وصرح قاتل أبيه .
(٢) راجع ما سبق في القسمة فقرة ٩ وما بعدها .

(٣) من المقرر في الفقه الحديث الآن أن الخطأ (عمدياً كان أو غير عمدي) يقوم قانوناً لدى المجنون والمعتير غير المميز ، رغم أنهما لا يتبعان قدرة التمييز والإدراك وذلك لانضال فكرة « الخطأ » قانوناً — عن فكرة « الإستناد » . وإن كان — واقعاً — يصغر نسبة الخطأ إليهما . وإذا كان ذلك يصدق في حق المجنون والمعتير غير المميز فإنه يصدق — من باب أولى — في حق الشخص ناقص الإدراك ، (مما يجعله ذا مسئولية جنائية معدومة ، وهي حالة تلتها المصروع الجديد في المادة ٦٨ تحسباً مع الاتهامات الحديثة في تحديد المسئولية الجنائية) وكذلك الشأن مع المبلث .

راجع في تأكيد ذلك : *Mirto, Vizio parziale di mente e premeditazione* : cit, pag. 473 ss.

وإذا كان ذلك مقررًا في شأن المجنون والصغير غير العيز فلن تكون هناك صعوبة في التقرر بصحة إسناد سبق الإصرار إلى ناقص الإدراك والتمييز . ذلك أنه — في القانون المصري للطبق — ليس هناك فرق في « المسؤولية الجنائية » بين كامل الأهلية والحدث (الذي تجاوز إتي عشر عاماً) ولا بين السليم والمرض مرضاً يحمله مصاباً بآفة العقل^(١) . وكل ما هناك من فرق يمثل في « التخفيف في العقوبة » وجوباً في حالة الحدث (عند قانوني) وجوازاً في حالة المرض مرضاً نسبياً أو عضوياً (ظرف قضائي) .

وكذلك فليست هناك صعوبة في رأينا بالنسبة « للخطأ » الذي يأتيه السكران . ولا نفي السكران سكرًا غير اختياري وإنما نفي السكران بطله واختياره . كما لا قصد قسط تلك الصورة التي يتناول فيها الجاني للمادة للسكر تشديداً لمزمه على اعتراف البرعة وإنما قصد أيضاً ذلك القرض التي يتناول فيها للمادة للسكر باختياره لا من أجل تشديد عزمه في مقارفة البرعة وإنما من أجل السكر في ذاته . فإذا

(١) في هذا المني تقرر عكسة القضا أن « الإصابة المرضية بالبدن والإرهاق في العمل ليست من الأحوال المتصورة عليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات » . قس ١٩٥٨/٦/٢٣ بمجموعة أحكام القضا س ٩ رقم ١٧٦ س ٦٩٨ . كما تقرر « أن المجنون والعاقة العقلية اللذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات » دون غيرها أو رتبتهما عليهما الإعفاء من العقاب ما اللذان يجلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فقدراً للعقد أو الاختيار في عمله . أما المصاب بالهالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوپاتية فإنه لا يستر في عرف القانون جنوناً » . قس ١٩٥٤/٦/٣٠ بمجموعة أحكام القضا س ٥ رقم ٢٧٠ س ٨٤١ .

أما في القانون الإيطالي — حيث يأخذ مبدأ المسؤولية الخفيفة لناقص الإدراك والإرادة في المادة ٨٩ عقوبات — فقد كان القضاء مستقراً — زهاء العشرين عاماً — على عدم جواز الجمع بين نقي الإدراك والإرادة وبين « سبق الإصرار » ، بدعوى أنها جليتها فكرتان متفرقتان . راجع قس إيطالي ٩ مارس ١٩٥٠ في ١٩٥٠، II، 685 و Riv. Pen. 1950، II، وقس ٢٤ يونيو ١٩٣٨ في ١٩٣٨، II، 1143 و Givet. Pen. 1939، II، وقس ٢١ يوليو ١٩٣٤ في Annali, 1935, Pag. 337 .

يبد أن عكسة القضا الإيطالية أصدرت في ٣٠ يناير ١٩٥٦ حكماً عاماً خالف فيه ذلك التقليد ، وقضت فيه بجواز ارتكاب ناقص الإدراك والإرادة جريمة عمدية مع « سبق الإصرار » على أساس أن نقي الإرادة والإدراك مسألة تخص « الإسناد » وسبق الإصرار يخص « الخطأ » وما فكرتان مختلفتان . راجع هذا الحكم وتعليقاً عليه للأستاذ مروتو .
Mirto, Vizio parziale, op. cit., pag. 495 e ss.

حدث أن ارتكب جريمة قتل عمدي فإن سكره هذا لا يحول دون البحث عن نوع
« الخطأ » اقضى آتاه : هل هو من العمد البسيط أو من العمد للوصف أي
« سبق الإصرار » .

فلو فرضنا أن استقر عزم يكرز على قتل عمرو لغشية بينهما ، وطوى جوانحه
على هذا القصد زمناً . وفي أحد الأيام تناول مسكراً ، وتصادف أن قابل — في نفس
اليوم ، وهو بنفس الحالة — غرعه ، فامتثل سكيناً وصرعه . أيجال في هذه الصورة
أن سبق الإصرار لا وجود له لمجرد أنه كان عملاً ^(١) ؟

ونحن نعلم أن محكمة النقض لدينا رفض هذا النظر ^(٢) ، وتقرر أن المادة (٦٢)
عقوبات لا تطبق في حالة الجرائم التي يلزم فيها توافر قصد جنائي خاص لدى
التهمة ^(٣) . كما نعلم أن قضاء محكمة النقض مستقر على هذا الرأي بقوة « أنه لا يتصور

(١) وهناك — في القضاء المصري — فرض مشابه ، استخلصت فيه محكمة الجنائيات
— بحق — توافر « نية القتل » بالرغم من أن التهمة كان عملاً ، واعتملت في ذلك على
عدة قرأتين رجعت لنهاية نية القتل . بيد أن محكمة النقض — وإن سلمت بصحة هذا
الاستخلاص — إلا أنها أخذت على الحكم أنه يؤدي إلى ثبوت نية القتل عند من يكون محظظاً
بصوره وإدراكه . ولكن لا تتحقق به هذه النية عند من يكون فاقد الشعور ما حلت جريمة
القتل تتطلب لتوافر أركانها تصديقاً عاماً لا يصح افتراضه » .

راجع قضى ١٩٥٤/٥/٢١ بحومة أحكام النقض س ٥ س ٦٨٠ عدد ٣ .

بيد أننا لا نهم في الواقع قول محكمة النقض أن نية القتل لا يصح افتراضها طالما أنها سلمت
بسلامة استخلاص المحكمة لهذه النية . أليس في ذلك خطأ بين مسائل « الإثبات » ومسائل
« القانون » . فضلاً عن ذلك فإننا لا نهم لماذا نصر محكمة النقض لدينا على القول بأن قصد
الشعور والاختيار لا توافر لنية القتل ، إلا أن يكون ذلك خطأ بين فكرة « الاستناد »
(للقررة بالمادة ٦٢ع) وفكرة « الخطأ » . وأخيراً فإننا لا نهم لماذا نصر المحكمة على
اعتبار السكران باختياره « فقد الشعور والاختيار » والقانون نفسه — في المادة ٦٢ عقوبات
— لم ينصر هذا الحكم إلا على السكران سكرأ اضطراراً ، أليس في ذلك إضافة للحكم
« جديد » لم يرد في القانون ؟

(٢) راجع في قد تصوير محكمة النقض لنية القتل واعتبارها إلهام من قبيل « القصد الخالص »
مختره ٩٣ وما ينشأ من كتابنا في نظرية القصد الخالص .

(٣) قضى ١٣ مايو ١٩٤٦ المجلة س ٢٧ — الملحق الجنائي رقم ١٠٣ س ١٧٤ .

اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات واقترانات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .

وهذا هو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض^(١) .

لكننا بدورنا لا نسلم بهذا القضاء . ونحسب أن التويل على المادة (٦٢) عقوبات لا يفي في قليل أو كثير . فهذه المادة لا شأن لها بتحديد « الخطأ » وإنما هي تتناول تحديد عناصر « الإساءة » في القانون . كذلك فإن قيام ما تسميه المحكمة بالاقتراض القانونية لا يخص « القصد » بآية حال وإنما ينصب على نقطة معينة : هي التسوية بين كامل الإدراك والشعور وبين ناقصهما من حيث الأهلية الجنائية . أما القصد الجنائي فمسألة لا علاقة لها بالموضوع إذ تستطيع المحكمة أن تقصاه بكافة الطرق حتى تثبت من قيامه لدى الرض والسليم ولدى الضير والكبير ولدى الفائق والمكران على حد سواء .

١٩ — وثاني هذه النتائج ، أنه طالما أن سبق الإصرار صورة موصوفة للخطأ العمدى (القصد الجنائي) ، فإن يصح أن يتخذ نفس الظاهر التي يتخذها القصد الجنائي . من أجل هذا فيصح أن يكون محدوداً أو غير محدود *dol déterminé* et *dol indéterminé* كما يصح أن يكون مشروطاً أو غير مشروط *dol condition et dol inconditionné*^(٢) .

والقصد يكون محدوداً أو غير محدود طبقاً لما إذا كان « شخص المجنى عليه » معيّناً أو غير معين . وهو يكون مشروطاً أو غير مشروط طبقاً لما إذا كانت « الواقعة » معينة أو غير معينة .

(١) راجع قض ٣٠ يونيو ١٩٥٩ بمجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٦٦ ص ٧٤٢ وقى قض المني قض ٢١ مايو ١٩٥٤ س ٥ ص ٦٨٠ وقض ١٢ يونيو سنة ١٩٥٠ المجموعة السابقة س ١ ص ٧٥٤ .

(٢) من أجل هذا نرى المشروع الجديد في المادة (٦/٤٨٤) على أنه « ويتوافر سبق الإصرار ولو كان تدبير المصّر على الإيذاء مقصوداً به شخصاً واحداً أو صادفه . ويتوافر كذلك ولو كان مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط » .
وقى رأينا أنه لم تكن هناك حاجة لبيان الظاهر التي يبرهن منها سبق الإصرار لأنها هي ذات عناصر الظاهر التي يبرهن القصد الجنائي فيها .

وكذلك الشأن في سبق الإصرار . فهو محذور إذا كان الجنى عليه مميّناً من قبل ، غير محذور إذا لم يكن مميّناً . فالجاني الذي يصمم على قتل أى إنسان بإصافته من غراماته يتوافر لديه « سبق الإصرار غير المحدود » ^(١) .

وكذلك يكون سبق الإصرار مشروطاً أو غير مشروط ، تبعاً لما إذا كان تنفيذه مرتبطاً « بواقعة » معينة أو غير معينة . فالمرأة التي تصمم على قتل عشيقها إذا رفض الزواج منها ^(٢) ، يتوافر لديها « سبق إصرار مشروط » أو كما يقال سبق الإصرار « الملحق على شرط » ^(٣) وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض لدينا بأن « إصرار التهم على استعمال القوة مع الجنى عليهما إذ منتهى عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ، ثم حضوره ضالاً إلى محل الحادثة ومعه السلاح ، ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون » ^(٤) .

٢٠ — وثالث هذه النتائج أنه ظلالاً أن سبق الإصرار لا يعدو أن يكون صورة « موصوفة » للقصد الجنائي ، فمنى ذلك أنه يجوز أن يقع القصد الجنائي « موصوفاً » كما يجوز أن يقع بدون وصف . وفي الحالة الأولى نكون بصد سبق الإصرار . أما في حالة الثانية فإنا نكون بصد الصورة للألوة « للقصد البسيط » .

(١) وفي هذا الجنى تقول محكمة النقض « إنه ما دام الحكم قد أتيحت في جلاء أن الظاهر وأغناء كاتبا مبيّن البية على قتل من يصادفانه من غرامتهما أو أقرههم أو من يلوذ بهم ، وأن الجنى عليه من أقرههم ، ويسكن ساكنهم واعتاد الجلوس حيث قتل ، في المكان المخصص لهم فنلك مقادته أن هذا الجنى عليه بمن شملهم التصميم السابق ويكون القتل وليد إصرار سابق » .

قضى ٦ يناير ١٩٥٣ بمجموعة أحكام النقض عدد ٢ س ٤ س ٣٥٢ - وقضى ٨/٧/١٩٦٣ س ١٤ س ٨٢٣ .

(٢) راجع أحواليزي ، المجلس ، الجزء الأول س ٤٧ .

(٣) وفي صدد سبق الإصرار « الملحق على شرط » تقرر عنكنا العليا أنه « لا يجوز دون قيام سبق الإصرار في حق التهم أن يكون قصده في الإيقاع مطلقاً على حدوث مخالفة من جانب الجنى عليه في تنفيذ ما يطلب منه » .

قضى ١٥/٤/١٩٥٧ بمجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١١٠ س ٤٠٦ .

(٤) راجع قضا ٢٨ أبريل سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٧ س ٤٤٩ .

وهكذا ففي جريمة القتل العمد ، يصح أن ينطوى قصد الجاني — زمنياً على القتل . حيث يكون قصده مقترناً بسبق الإصرار . كما يصح أن^(١) ينطوى قصده على القتل ولكن بدون تصميم سابق ، حيث تتوفر لديه « نية القتل » دون سبق الإصرار . وهكذا فلا يخفى في « سبق الإصرار » عن القتل تخلف القصد ، إذ ربما تخلف « الوصف الشدد » وحده وبقي القصد بجميع عناصره .

ولهذا فكثيراً ما رددت محكمة القضا هذا للنقض كقولها مثلاً : « أن سبق الإصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، وعدم توفر أحدهما لا يستلج عدم توفر الآخر »^(٢) أو كقولها « إن نفي الإصرار لا يتعارض في العقل والنطق مع ثبوت نية القتل ، لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ولا تلازم بينهما ، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتولد نية القتل فجأة عند أحد المتشاجرين أثناء المشاجرة »^(٣) .

٢١ — وراجع هذه النتائج أنه طالما أن سبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائي فمضى ذلك أنه لا علاقة له « بشخص الجاني عليه » . وإذا كنا قد رأينا أن اللطف في الشخص الجاني عليه أو في شخصيته لا يغير من القصد الجنائي شيئاً^(٤) ، فإن النتيجة لذلك أنه إذا كان الجاني قد عقد عزمه على قتل غيره وكان مصرراً على قصده هذا من قبل (قتل عمد مع سبق الإصرار) فإن إصابة شخص آخر — نتيجة غلط في التنفيذ — لا يغير من طبيعة القصد ولا يرفع وصفه للشدد . وبهذا يسأل الجاني عن قتل عمد مع سبق الإصرار وهذا هو ما تأخذ به محكمتا العليا^(٥) ،^(٦) .

(١) راجع قضا ٢٨ أبريل سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٧ ص ٢٤٩ .

(٢) قضا ١٤ مايو ١٩٥١ مجموعة أحكام القضا عدد ٣ ص ٢ من ١٠٩٢ .

(٣) قضا ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ مجموعة أحكام القضا عدد ٤ ص ٦ من ١٢٥٥ .

(٤) راجع فقرة ٨٣ من كتاباتي في نظرية القسم الخاص .

(٥) قضا ٢٢/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٩ ص ٣٧٢ .

(٦) وهذا بعكس ما يقرره القانون الإيطالي في المادة ٨٢ عقوبات إذ تنفي هذه المادة بأن الظروف (للشدة والخفة) لا تسرى في حالة وقوع الاعتداء على شخص آخر غير الشخص المقصود .

٢٢ — أما النتيجة الخامسة فمن مقتضاها التمييز بين سبق الإصرار في القتل والاتفاق عليه . ذلك لأن الأول عنصر يخص الركن العنوي في جريمة القتل ، أما الثاني فهو عنصر يجمع بين « أشخاص الجناة » في جريمة واحدة^(١) ومن أجل هذا ، قد يتوافر سبق الإصرار لدى أحد الجناة ولا يتوافر لدى الآخرين . وكذلك فالعكس صحيح . فتعدد أشخاص الجناة في القتل لا يفيد حتماً قيام الاتفاق بينهم حتى ولو ثبتت المحكة من توافر سبق الإصرار لدى كل منهم . فالركن للعنوي في القتل شيء ، والرابطة للعنوية بين الجناة شيء آخر . وليس هناك ما يمنع عقلاً أو قانوناً أن يتوافر لدى كل جان من الجناة « سبق الإصرار » ولا يقوم « اتفاق » أو تخرض أو مساعدة على القتل وذلك إذا كان القتل قد تم في مشاجرة نتيجة توافق مثلاً^(٢) .

٢٣ — والنتيجة السادسة : أن توافر سبق الإصرار في القتل (والإيذاء) لا يمنع من تحقق ظروف أخرى مشددة كانت أو مخففة . ومن مقتضى ذلك أن يتزاحم أثر الظروف على الجريمة وعندئذ لا مناص من أن يرتب القاضي على كل ظرف منها أثره في القانون .

فعندما يتوافر مع «سبق الإصرار» في القتل المدد ظرف مشدد آخر ، كاستعمال

(١) راجع في التفريق بين الركن العنوي في الجريمة والرابطة للعنوية بين الماهمين رسائلنا السابق الإشارة إليها فقرة ٢٨٨ وما بعدها .

وفي ذلك نقول بحكمة القضاة : « إذا كان الحكم قد أثبت توافر سبق الإصرار في حق المتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل المدد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو كثر .

راجع قض ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام القضاة عدد ٣ س ١٢ س ٧٦٩ .

(٢) ومن أجل هذا فنحن لا نتفق مع بحكمة القضاة — ولا مع التفهاء الذين ذهبوا مذهبها — في أن إثبات «سبق الإصرار» يبنى عن إثبات «الاتفاق» بين الجناة . فبينما الأول يمثل وصفاً للركن العنوي في القتل فإن الثاني يبين ما إذا كانت الجريمة قد تمت بمساعدة الجناة أو بدون مساعدتهم . وما شيطان متضللان .

فلنرجع مع ذلك قض ١٦ نوفمبر ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٨٩ س ٣٥٨ و ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ٨٢ و ٧٢ وكذلك محمود مصطفى ، الحامس ، س ٢٠٤ . وحسن أبو السعود ، س ١٢٣ .

السم أو اقتران القتل بجناية أو ارتباطه بمنحة^(١) ، فمن الواجب أن يضيف القاضى أثر هذه الظروف إلى جريمة القتل العمد المشددة لتوافر سبب الإصرار . وبالرغم من أن النتيجة العملية واحدة ، إذ يستطيع القاضى — طبقاً للمادة ٢٣٠ عقوبات — أن يوقع عقوبة الإعدام على مرتكب القتل العمد مع سبق الإصرار دون حاجة إلى ظروف أخرى ، إلا أن « الوصف القانونى » الواضحة لا بد أن يكون مطابقاً لحقيقة الواقع فإذا توافر مع سبق الإصرار ظرف الاقتران أو الارتباط أو استعمال السم أو التردد ، فمن واجب القاضى أن يذكر الوصف الصحيح وإلا كان مجترماً لحقيقة الوصف فى القانون^(٢) .

وعلى العكس مما تقدم قد يتوافر إلى جانب سبق الإصرار (فى القتل) ظرفه غف ، سواء أكان ظرفاً قانونياً أو ظرفاً قضائياً .

ومثال الحالة الأولى^(٣) ، قتل الزوج زوجته للتلبسة بالزنا أو شريكها مع سبق الإصرار . ومثال الحالة الثانية ، إصرار الجانى على قتل المجنى عليه أخذاً بثأر أياه أو دفاعاً عن شرفه أو عرضه أو تخلصاً من الأذى والمذاب الذى يسومه إياه المجنى

(١) نحن نسيباً بالظروف المشددة « تجاوزاً » ظواهر أنها عناصر أساسية فى جريمة القتل الموصوف ، راجع فقرة ١٠٥ و ١٠٦ من كتابنا فى نظرية القسم الجنس .

(٢) وفى هذا تقرر محكمة النقض لدينا بأنه « ليس فى القانون ما يبنى أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة ، ولذا فلا مانع من اعتبار التهم شريكاً مع مجهول فى ارتكاب جريمة القتل بسبق الإصرار . وتطبق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه فى ذات الوقت على أساس أنه وبإحدى من أداتهم المحكمة قد قارنوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقة » . راجع قضى ٢٤ أبريل ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٧١ س ٥٢١ .

(٣) ذلك يحقق أصلاً عند ما يكون سبق الإصرار على القتل « ملحقاً على شرط » هو حدوث الزنا . من ذلك ما قضت به محكمة النقض من تطبيق المادة ٢٣٧ عقوبات بالنسبة لزوج الذى أحس بوجود علاقة غير شريفة بين زوجته وبين المجنى عليه . فظواهر بقضائيه إلى السوق وكن فى المنزل . حتى إذا حضر المقتول واختل بالزوجة برز الزوج من مكانه واتهم على المقتول طناً بالكين حتى قتل .

راجع قضى ٣ نوفمبر ١٩٢٥ المجلدات س ٦ رقم ٢٩٦ س ٤٢١ .

عليه (١).

وعندما يزلم الجريمة — إلى جانب ظرف سبق الإصرار — ظرف مخفف آخر ، تور صعوبة في حدد تحديد الأمر القانوني للترتب على وجودهما ساً ، إذ يتنا يؤدي أولهما إلى تشديد العقوبة فإن الثاني يؤدي إلى تخفيفها .

ولا صعوبة في الأمر ، إذا كان الطرف المخفف من قبيل « الظروف القضائية » عندئذ يكون الأمر متروكاً لتقدير القاضي يحمل فيه سلطته للقررة بالمادة (١٧) من قانون العقوبات ، أو لا يحملها طبقاً لما إذا كان الطرف المخفف غالباً على الطرف للشدد أو كان الطرف للشدد هو الطالب على المخفف (٢) .

ولكن الصعوبة تعرض عندما يكون الطرف المخفف ظرفاً « قانونياً » وسمى « عنراً قانونياً » . ونحسب أن القضاء لدينا يخلب أثر الطرف المخفف ويستبعد تماماً أثر الطرف للشدد ، بحيث لا يكون أملمه إلا تطبيق النص الخاص بالحد المخفض (٣) .

(١) ولدينا أن التكيف الصحيح في قضية البدارى التي سبق الإشارة إليها لا يحتل في نقي سبق الإصرار عن القاتل وإنما في توافر ظرف قضائي مخفف (هو الخلل من الضابط والشقاء الذين يحيا فيها الماني وذلك بالخلل من الخي على ذاته) لدى جانب ظرف سبق الإصرار . وإذا كان الطرف المخفف يؤدي إلى أعمال القاتل لسلطته التقديرية للقررة بالمادة ١٧ عقوبات وتخفيف العقوبة فإنه لا يؤدي إلى نقي وجود الطرف للشدد ذاته في القانون . وراجع ما سبق فقرة ١٥٤ .

(٢) هنا ما يأخذ به القانون الإيطالي . فتمس المادة ٦٩ من قانون العقوبات على أنه : « إذا توافرت ظروف مشددة مع ظروف مخففة ، وقدر القاضي أن الأولى غالبية ، وجب ألا يحسب للظروف المخففة حساباً وأن يرضح العقوبة طبقاً لما هو مقرر بالظروف المشددة . فإذا كانت الظروف المخففة هي التالية وجب أن يعقد من حساب الزيادة في العقوبة طبقاً للظروف المشددة وأن يخفف العقوبة عملاً بالظروف المخففة وحدها . وإذا قدر القاضي أن الظروف للشددة تعادل الظروف المخففة ، وقع العقوبة للقررة أصلاً بدون اعتداد بأي نوع منها » .

(٣) وذلك كما في حالة الزوج الذي سم على القتل بغير ط أن يستوفى أولاً من وفروع الرنا . فلما تأكد له ذلك وقتل شريك الزوجة . اجترت محكمة القضا القتل مقترناً بسبق الإصرار وملتبساً بالحد المخفض الذي نصت عليه المادة ٢٣٧ عقوبات بيد أنها قضت بوجود حملته طبقاً لنص المادة ٢٣٧ وحده .

راجع قض ٣ نوفمبر ١٩٢٥ المجلد إليه من قبل .

وفي رأينا أنه يجب النظر أولاً إلى عقوبة الجريمة (قتل أو إيذاء) مع سبق الإصرار ثم يطبق عليها النص الخاص بالعذر الخفيف وذلك تأسيماً بما فصلته المادة (٧٢) عقوبات عندما قررت « لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة للزبدة أو للوقت على التهم التي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص ، مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت . فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة للزبدة يحكم بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنين وإن كانت الأشغال الشاقة للوقت يحكم بالسجن » .

وهكذا في أعمال العذر القانوني على القتل للقتل بسبق الإصرار يكون واضحاً أن العقوبة الأساسية La pena edictal هي الإعدام . وهذه العقوبة هي التي يرد الطرف القانوني الخفيف عليها .

٢٤ — أما النتيجة الأخيرة فتطلق بإثبات سبق الإصرار . فإثبات سبق الإصرار يسرى عليه ما يسرى على إثبات القصد . ومعنى ذلك أن على القاضي أن يستظهر قصد الجاني واستمراره السابق على التنفيذ في نفس الجاني ، وذلك بمقتضى أدلة خارجية . يد أن تلك الأدلة ليست هي بذاتها عناصر سبق الإصرار ، وإنما هي إشارات ظاهرية تكتسب حقيقة نفسية أو باطنية^(١) . وهذه الحقيقة النفسية أو الباطنية هي التي تكون عناصر القصد المصمم عليه من قبل أى عناصر القصد والسرمان الزماني لهذا القصد .

وهكذا ، فلا التفتية ولا الأدلة المستمدة ولا هدوء الجاني أو تعدد الأعوان أو إقرار القتل دون مقدماته ، تصلح دائماً لإثبات سبق الإصرار بل للعقول أن تختلف من حالة إلى حالة ، لأن « الوقائع » تختلف من دعوى إلى دعوى . وهي

(١) في هذا المعنى قرر محكمة النقض في حكم حديث لها : « إن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر عموس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستند من وقائع وظروف خارجية يتخلل منها القاضي توافره ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج » . قض ٩ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٦٣ من ٨٩٤ .

لهذا داخلة في سلطة محكمة الموضوع لارقابة عليها في ذلك لمحكمة القضاء^(١). أما التي تراقبه محكمتا العليا فهو محبة هذا الاستخلاص لأنها بذلك تراقب عناصر التكوين القانوني لفكرة سبق الإصرار ، وبذلك تمارس اختصاصاتها الأميل في مراقبة محبة تطبيق القانون وتأويله .

خاتمة :

٢٥ — الآن وقد انتهينا من ملاحظتنا في خصوص سبق الإصرار نريد أن نبدى ملاحظة أخيرة . إنه ليس أخطر على الفقه والقضاء من أن يستقيم للأفكار المستقرة الثابتة . فلا بد أن يحيل فيها بين الحين والحين نظره ، وأن يراجع نتائجها على ضوء التطور المستمر لم القانون . ونحن لا نزعج أننا كشفنا — بهذه المقالة — قانوناً خطيراً كقانون الجاذبية ! كلا إن تواضعنا أشد من ذلك بكثير . لكننا مع ذلك نستطيع أن نحول إتنا قد طبقنا مبدأ في غاية الأهمية لاسيا في مجال البحوث العلمية مبدأ من مقتضاه أنه لا يكفي أن يطرد الإجماع على رأى لكى نعلم به فوراً لا بد أن يمر هذا الرأى من خلال « التهج » ، وأن يستقر في وعينا قطرة بعد قطرة . والأمر يكون جذاً حقاً إذا كانت أساليب « التهج العلمى » لازالت غير مستخدمة ، على الأقل في نطاق القسم الخاص من قانون العقوبات .

ومهما كانت النتائج التي وصلنا إليها صحيحة أو غير صحيحة ، حائزة القبول أو جديرة بالرفض فحسبنا أننا فعل ما تؤمن بأنه صواب .

(١) « من المقرر أن سبق الإصرار ظرف شديد ووصف قصص الجنائي . . والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ؛ ما دامت قد طلت على ذلك بأداة سائقة » . قس ٢٥ مارس ١٩٦٣ مجموعة أحكام القضاء س ١٤ رقم ٤٧ س ٢٢٥ .

LA PREMEDITATION ET LA METHODE SCIENTIFIQUE

Dr. Galal Sarwat

Dans cet article, l'auteur a voulu poser le problème de la méthode scientifique dans l'étude de la partie spéciale du droit pénal et l'appliquer à la question de la préméditation.

Commencé par un exposé critique de la doctrine classique ainsi que celle de l'école positive, l'auteur s'est adhérent à la méthode dite "tecnico-juridique".

Appliquant cette méthode au problème de la préméditation, on a trouvé nécessaire commencer par la détermination de sa nature pour en pouvoir tirer les conséquences juridiques.

Quant à sa nature, on a noté que la préméditation n'est rien autre qu'une qualification de l'intention criminelle. Il faut seulement que cette intention se forme avant l'exécution et se prolonge dans le temps. De cette façon, la préméditation doit être séparée des idées étrangères comme par exemple celle de la pericolosità et celle de l'imputabilité.

Précisée, en cette manière, la nature de la préméditation, on a pu tirer toutes les conséquences possibles qui en dérivent :

Primo : Elle correspond à l'institution juridique du dol criminel.

Secondo : Elle peut se revêtir des mêmes "formes" de l'intention criminelle.

Terzo : Elle est une qualification de l'intention criminelle.

Quarto : Elle n'a rien à voir avec la personne lésée dans l'infraction.

Quinto : Elle ne faut pas être confondue avec l'idée de l'intente préalable dans la participation criminelle.

Sesto : La possibilité du concours avec des autres circonstances aggravantes ou atténuantes.

Finalment, la dernière conséquence concerne la preuve de la préméditation. Dans ce cas, le juge pénal peut se servir des mêmes moyens pour la constatation de l'intention criminelle.

المسئولية الجنائية بين حرية الاختيار والحتمية

الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي

خبر بالمركز القوي للبحوث الإجتماعية والجنائية

إن تحديد أساس المسئولية الجنائية يعتبر أمراً لا غنى عنه عند رسم السياسة الجنائية ، فهو الذي يبين الشروط اللازم توافرها لقيام المسئولية ، وهو الذي يحدد كنه رد الفعل الإجتماعي إزاء الجريمة ، وهل يقتصر على العقوبة أو التدبير الاحترازي أو يمكن الجمع بينهما .

وتبرز أهمية تحديد أساس المسئولية صفة خاصة بالنسبة لطوائف المجرمين الذين يشكل سلوكهم وحالتهم الخاصة خطورة على المجتمع كالشواذ والمائدين والمتادين . وليس أدل على ذلك من اختلاف الفقه في النظرة للعود والإعتياد ، إذ ينهب التقليديون إلى أن سبب تشديد عقوبة المائد أو المتاد يقوم على افتراض توافر إذناب culpabilité أخذه فيه ، مرجحه إرادة أكثر إصراراً على التمر ، بدليل عدم اعتداده بالتحذير القضائي السابق توجيهه له .

على أن هناك جانباً آخر من الفقهاء التقليديين يرون أن العود والاعتياد ينقص من درجة إفتاب القائل ، قولا بأن تكرار ارتكاب الجرائم يكون عادة تؤثر على الإرادة فتتقص منها^(١) .

وبالقابلية لذلك ، نجد أنصار المدرسة الوضعية يشكرون على الإطلاق حرية الإرادة ، ويرون في ضروب السلوك الإنساني كافة — ومنه الجريمة — نتيجة حتمية يحكمها قانون السببية وتعدها مختلف الظروف الشخصية والبيئة . ولهذا فهم لا يقيمون رد الفعل الاجتماعي حيال المائد أو المتاد على مسئوليته الأدبية ، ولكن على أساس من حالة الخطورة culpabilité الكلمة فيه .

(١) Nypels, Legislation Criminelle de la Belgique, Tome I, Bruxelles, 1867, p. 94 — Donnedieu de Vabres, La justice pénale d'aujourd'hui, Paris, 1929, p. 75.

وقد جرت محاولات عديدة لتوفيق بين ما تنادي به المدرسة التقليدية من أن حرية الاختيار *libre arbitre* إلى أساس المسؤولية ، وما تحول به المدرسة الوضعية من حتمية *déterminisme* ، كما طالب بعض الفقهاء بالتجاوز عن البحث في أساس المسؤولية قولة أن هذه مسألة فلسفية لا دخل للقانون الوضعي بها .

المذهب التقليدي في حرية الاختيار :

ساد هذا المذهب أولاً بين جميع المشتغلين بالمسائل الجنائية ، ولا يزال حتى اليوم متبعاً في أغلب التشرعات ، وهو المذهب التقليدي في تحديد أساس المسؤولية . ومناط مسؤولية الجاني مردها أن في وسعه الإحجام عن ارتكاب الجريمة بدلاً من الإقدام عليها ، فإذا ما أقدم عليها عد مستولاً أدبياً لصيانته أو امر للشرع ونواهي . وعند أنصار هذا الرأي أنه مهما كان ثقل المواقف التي تضغط على إرادة الفرد لتوجيه وجهة معينة فإن من للؤكد أن يبقى لديه القدرة على أن يميز بين الخير والشر وبين الصواب والخطأ ، وأن أي رد فعل من المجتمع لا يراعى هذه الحقيقة لا يكون قسطاً عادلاً للعناصر الأولية للمسألة بل مجافياً أيضاً للمنطق والقول (١) .

ولا يبنى القول بحرية الاختيار أن الإرادة تتحدد جيداً عن كل مؤثر ، فإن الاعتراف بهذه الحرية يبنى أن الإنسان إذا ما واجهته مؤثرات متعددة بعضها يدفعه إلى العمل والبعض يرغبه عنه ، فيستظل دائماً له القدرة على الاختيار . وفي ذلك يقول الأستاذ Gemelli « إن الإنسان إذا ما واجهته مؤثرات مختلفة فإنه لا يتصرف كالجيوآن الذي تعبه ردود أفعاله تلقائية ، بل على العكس يتصرف بطريقة إيجابية ، إذ يختار الطريق الذي يسلكه من بين عدة طرق تعرض أمامه ، ولكل طريق التأثير الذي يخرى الإنسان باتباعه ، وهو في اختياره لهذا الطريق لا يخضع تلقائياً لقوة للمؤثر ، بل لاختياره هو (٢) .

(١) Gousenberg, Culpabilité Pénale et morale, Revue de Droit Pé-nal et de Criminologie, 1950, p. 493.

(٢) عن دبلوجوف : La culpabilité dans la théorie générale de l'infraction.

الإسكندرية ، ١٩٤٩ ، ص ٦٦ .

ويرى أصغر هذا المذهب أن حرية الاختيار هي الأساس الوحيد المتصور للمسئولية ، فإن الشعور بها له منته في ضمير كل شخص ، ومادام الإنسان يتطلب البناء على ما يصنع فإنه ولا شك يستحق العقاب على ما يرتكب ، ولا يصح القانون أن يهدر إحدى العقائد الأساسية التي تسود المجتمع .

بل إنهم يرون في الاعتراف بحرية الاختيار ما يدفع الفرد إلى أن يعمل دائماً على اتهاج السيل الأمثل ، وإلى زيادة طاقاته للخطب على التوزيع الثرية التي قد تعرض له ، والقول بعكس ذلك يجعل الشخص يستسلم لهذه التوزيع ويقعد الرغبة في مقاومتها ، على اعتبار أن تصرفه نتيجة مقدرة عليه ولا قبل له بنفسها ولا إرادته له في إحداثها .

ويستج هذا القول أنه إذا انتفت حرية الاختيار انتفت بالتالي المسئولية ، وإذا قل نصيب الفرد من هذه الحرية خفت مسئوليته تبعاً لذلك .

على أن الفقه التقليدي كان ينظر إلى حرية الاختيار والمسئولية الفردية باعتبارها مفاهيم مجردة ، الأمر الذي جعله ينظر للجاني ككائن مجرد *être abstrait* ، *homo criminalis* ك مخلوق متصور عقلاً *imaginé par la raison* ، ولأنه قد اهتم بالجريمة بالتالي على أنها كائن قانوني *être juridique* ، كما قال بذلك كارارا ، وليست مظهراً لسلوك الجاني ، بل كشيء مجرد له طبيعة مستقلة وثابتة .

ويرجع هذا المسلك من المدرسة التقليدية إلى خشيتها من التحكم الذي كان مائلاً قبل الثورة الفرنسية ، مما جعلها تمسك بالقول بأن الناس متساوون دون تفرقة قائمة على أساس شخصية كل منهم .

غير أن الظلم الذي كشف عنه تطبيق قوانين الثورة التي وضعت لكل جريمة عقوبة من حد واحد مقدرة على أساس موضوعي بحت ، جعل الفقه التقليدي يهجر بعض النشء الفكرة المجردة للإنسان السوى الحر ؛ غير أنه اكتفى لتحقيق متطلبات العدالة بتقدير مختلف مظاهر الانحرافات التي تكون منها الجريمة وفقاً للقياس العام السبع ، لذلك فإن العدالة لا تحتاج في نظرم إلا إلى « موظف أمين قادر على تطبيق

السر المقرر في قانون العقوبات بعد التحقق من نوع البضاعة^(١) ويقصد بالبضاعة الجريمة المرتكبة أما السر المقرر فهو العقوبة المحددة في القانون .

وتأسيساً على ذلك قد نظر هذا الفقه إلى العائد أو المتاد على أنه مسئول أدبياً عن عودته لارتكاب الجريمة ، وأن هذا التكرار ينبر ظرفاً مشدداً يمكن من تشديد العقوبة ، على أن يرجع في استخلاص هذا الطرف لمعايير موضوعية بحجة قائمة على الجرائم التي سبق الحكم عليه بسببها .

على أن انحصار الفقه التقليدى على مجرد تشديد العقوبة دون اقتراح أى وسيلة أخرى ، أدى إلى الإسراف في الحكم على العائدين والمتادين بعقوبات قصيرة المدة . وكان هذا الاتجاه في الوقت نفسه منطقياً مع ما ذهب إليه هذا الفقه من ضرورة قياس العقوبة على قدر اللسولية الأدبية ، ولما كانت هذه اللسولية في رأى البعض قد شابها بعض العصور لتخلف في تقدير العائد أو المتاد راجع لضعف إرادته ، فذلك رأى هؤلاء عدم الخالى في تقدير الخطأ للتسرب إليه ، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيف العقوبة .

مذهب الحتمية :

نشأ هذا المذهب نتيجة للتقدم للطردي في العلوم الطبيعية ونجاحها في الكشف عن الأسباب المختلفة لكثير من الظواهر الطبيعية ، لذلك رأى كثيرون من المشتغلين بالعلوم الجنائية — وعلى رأسهم — رجال المدرسة الوضعية الإيطالية — أن الجريمة باعتبارها ظاهرة إنسانية لا بد أن تحكمها هي الأخرى أسباب مختلفة سواء كانت أسباباً طبيعية أو عضوية أو نفسية — تؤدى إليها حتماً . وما القول بحرية الاختيار إلا وهم شخصى يكذبه الواقع الضوى والنفسى ، ومحاولة للهروب من التمتع في دراسة أسباب الجريمة بإلقاء اللوم كله على الجاني . ويرد أنصار هذا المذهب على ما اتهم به خصومهم من أن الحتمية تؤدى إلى الجمود وعدم مواجهة الجريمة باعتبار أنها نتيجة حتمية لا مناص من وقوعها ، يردون بأن هذا القول فيه خلط بين الحتمية والقدرية fatalisme ، فليست الحتمية بمعناها الصحيح مثالية

المحول والجود ، بل هي تدفع دائماً إلى العمل وإلى التحرى عن الأسباب لتقاومها فتنتج بالتالى نتائجها ، وأن الإيمان بتسلسل الأسباب يجعلنا ننظر للجاني كضحية تختلف الظروف لهاظية والمخارجية ، فليس هناك إذن مذنبون ولكن ظروف *aucun coupable mais tous dangereux* ^(١) ، وبسبب هذه الخطورة يجب أن يوضح كل من يحرق قاعدة من قواعد قانون العقوبات بحيث لا يستطيع الإضرار بل إن ذلك هو واجبه . ولهذا لا يقيم أنصار الحتمية فكرة الجزاء على مسئولية الجاني الأدية ولكن على أساس اجتماعي وقانوني بحث . وبذلك تخشى أنصار المدرسة الوضعية النتائج السيئة للترتبة على ما تنادى به المدرسة التقليدية من وجوب تقدير الجزاء وفقاً لدرجة السولية ؛ مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ أية إجراءات حيال عديمي الإدراك ، أو تخفيض العقوبات الموقفة على ناقصي التمييز أو الاختيار بالرغم من خطورة هؤلاء على المجتمع وثبوت ارتفاع نسبهم بين مجموع المجرمين .

ويرى هؤلاء أن التقليديين ، وحتى المحدثين منهم ، في تقديرهم لدرجة مسئولية الجاني ينظرون إليه كما لو كان موضوعاً تحت ناقوس من زجاج ، بينما ينظرون إليه من خلال مختلف الظروف الشخصية والبيئية والاجتماعية ^(٢) .

ولما كانت العبرة في اختيار التدبير الذى يتخذ حيال الجاني ليست هي درجة مسئوليته بل درجة خطورته ، فذلك قسم لومبروزو المجرمين إلى ثلاث أرباع هي :
 ١ — مجرمين بالولادة . ٢ — مجرمين بالمعاطفة . ٣ — مجرمين بالمصادفة .
 ٤ — المجرمين الجانين ، ويتخذ حيال كل فئة التدبير الذى يتفق مع خطورة أفرادها . وقد أضاف فرى إلى هذه التسميات تسميات خاصة بالمجرمين المتأدين . وقد جذب هذا الإصطلاح أنظار رجال علم الإجرام وكان له أثره في إثراء الكتابات عن هؤلاء المجرمين واقتراح التدابير التى تتفق مع حالتهم .

ويرى فرى أن المبادئ الأساسية التى تستلهمها العدالة الجنائية تنحصر في .

(١) - V. Stanciu, La capacité pénale et le problème de la responsabilité, Rev. Dr. Pén. Crim., 1938, p. 856.

(٢) - دونديوى فاير ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

حبائين : الردع والعقاب أو النزع الاجتماعي . وأن أية محاولة لتفريق بين هذين للبداين لن تؤدي إلا إلى ترك أحدهما والأخذ بالبدأ الآخر . والقول بالردع يستدعي تركز الانتباه على الجريمة كوحدة موضوعية ، وعلى العكس من ذلك فإن النزع الاجتماعي يؤدي إلى الاهتمام بفاعل الجريمة ، فلا يقتصر على الضرر للترتب على الجريمة بل يتعداه إلى الأثم منه وهو الخطر الذي يمتنه المتهم .

وينبغي فرى إلى أن الفهم التجريبي لأهلية ارتكاب الجرائم يجب أن ينصب ليس فقط على لحظة ارتكاب الجريمة أو على الفترة التي تسبقها بل يجب أن يهدف إلى تحقيق النزع الوقائي *défense preventive* والدفاع العقابي *défense repressive* (١) . وهو يرى أن هذا النظر أصبح له وظيفة قانونية في الدالة الجنائية بفضل رافائيل جاروفالو أحد مؤسسي المدرسة الوضعية ، فإن فكرة الجزاء يجب أن تقاس ، ليس وقفاً للجريمة ، أو وقفاً للواجب الذي انتهك أو وقفاً للدافع الإجرائي ، ولكن وقفاً لخطورة الجاني .

على أن الخطر الذي عنه الوضعيون ، ليس هو ذات الخطر الذي تكلم عنه بعض الفقهاء الألمان وأصغر المدرسة التقليدية الحديثة عند حديثهم عن الخطر الحقيقي والافتراضي والخطر المحدد والمجرد والخطر القريب والبعيد والمحتمل ، إذ أن الخطر عند هؤلاء خطر موضوعي ملتصق بالفعل الإجرائي ويقتصر أثره على تخدير القاضي للفتوة باعتباره عنصراً في الجريمة . بينما يعنى به الوضعيون حالة الخطورة الكامنة في شخصية الجاني وهي مستقلة عن الخطر الموضوعي . ويجب أن تتخذ مياراً شخصياً محل محل الميعار الموضوعي في تحديد التدبير الذي يتخذ حيال المتهم .

وفي رأى فرى أن حالة الخطورة تستدعي مواجهة أمرين : خطورة الجاني من ناحية وقابليته لتكيف في الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى *réadaptabilité à la vie sociale* وتواجه خطورة الجاني بالتدابير البوليسية الوقائية . بينما ترتبط قابليته لتكيف بالأغراض العملية للدالة الجنائية . وتقوم حالة الخطورة الاجتماعية وما تستتبعه من تدابير قبل ارتكاب لية جريمة ، أما قابليته لتكيف فلا تثار إلا بعد وقوع الجريمة

Ferri, la fonction juridique de l'état de danger chez le criminel, (١)
Revue Internationale de droit pénal, 1927, p. 53.

post delictum بقصد ملامة الجزاء المتخذ لحالة الخطورة الجنائية التي عليها المتهم^(١).

ويمكن هذه التفرقة من تعاضد الحشية من اتخاذ معيار الحالة الخطرة سبيلا للافتئات على الحريات الفردية . كما أنها تمكن — من ناحية أخرى — من التخلل على كثير من المتناقضات التي وقع فيها الاتحاد الدولي لقانون العقوبات وجميع التوفيقين الذين يرون أن الجريمة تواجه بالقوة بينما تستدعي حالة الخطورة تدبيراً احترازياً ، وأن يقتصر معيار الحالة الخطرة على بض فئات من المجرمين وهم المائدين وللعائدين والضحايا والشواذ عقلياً وللتكردين والقصر الخطرون . فهذه التفرقة لن تؤدي بنا إلى التورط مقدما في تحديد من هو المجرم الخطر والمجرم غير الخطر ، إذ أن البحث في اتخاذ تدبير احترازي لن يثور إلا بعد ارتكاب الجريمة ، وبسبب حالة الشخص الخطرة التي تستشف من احتمالات عودته للجريمة . وهذه الاحتمالات تختلف باختلاف فئات المجرمين ، فاحتمال عود المجرم بالعاطلة أقل من احتمال عود المجرم المجنون أو اللئام أو المجرم بالليل التكويفي ، كما أنه يرجع في تقديرها أيضاً لإمكانات إعادة تكيفهم فهي تزيد لدى المجرم بالصدقة وتقل لدى المجرم المجنون .

وعلى هذا فإن حالة الخطورة الإجتماعية يقصد بها مواجهة خطر ارتكاب جريمة ، بينما حالة الخطورة الإجرامية يراد لها أن تواجه خطر العود .

ويجب فرى على للدراسة التقليدية أنها فصلت بطريقة حاسمة بين الوقاية والجزاء بالرغم أنهما ليسا إلا وجهين لدفاع الإجتماعي ذاته ، ويجب العمل على التوفيق بينهما في النشاط الذي تقوم به الدولة ضد الجريمة ، على أن يكون لكل من هذين الوجهين تنظيم قانوني خاص ، لأن لكل منهما نقطة انطلاق وغرض مختلف .

وتتحقق الوقاية بواسطة الإجراءات البوليسية للأمان ويدائل القسوة ، أما الجزاء فيتحقق عن طريق جهاز العدالة الجنائية الذي لا يتدخل إلا بعد ارتكاب جريمة بهدف منع العود بواسطة تدابير احترازية غير محدودة المدة .

(١) A. Assa de هذه الصفرقة في المؤتمر الدولي الثاني للم الإجرام الذي عقد في باريس سنة ١٩٥٣ بعد أن كان يلزمها قبل ذلك .

الترجيح بين المذهبين :

إذا كان تحديد أساس العقاب بين حرية الاختيار والحتمة يحترأبرز للوضوعات التي ازداد فيها أوار الخلاف بين المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية ، فإن ذلك يرجع لما لهذا الموضوع من أهمية باعتباره خطوة البدء في إقامة صرح العدالة الجنائية ، الأمر الذي جعل جميع المشتغلين بالمسائل الجنائية أياً كانت المدارس التي ينتمون إليها يشتركون في هذه الحركة ، إما : (١) بالإقتسام لأحد الرأيين ، وإما (ب) : بمحاولة التوفيق بينهما ، أو (ج) بالزعم بعدم أهمية هذا الخلاف لأنه يتطرق بمشاكل نظرية غير ذات صفة عملية . وإما (د) باقتراح أسس جديدة للمسئولية .

المدرسة التقليدية الحديثة :

كان أول التصدين لتعد الاتجاهات الحتمية التي نادت بها المدرسة الأتروبولوجية اللومبروزية والمدرسة الإجتماعية لفرى والتي يترجمها حالياً بعض رجال علم الإجرام ، هم أنصار المدرسة التقليدية الجديدة التي ظهرت كرد فعل لهذه الاتجاهات الحتمية . إذ نادى هؤلاء بأن شعور كل إنسان بحريته يجب أن يظل أساس المسئولية ، وأن هذا الشعور ليس وحياً . ففي جميع الأعمال الإرادية يتصرف الفرد وهو يشعر بأنه حر . بل إنه يستطيع أن يتقن للآخرين هذا الشعور . وأن إدراك الشخص لقدرته على إجراء خيار بين عدة أمور ، وأن هذا الخيار يرتب آثاراً مختلفة وعليه أن يتحمل نتيجة هذا الخيار ، يعتبر عماد الحياة الإجتماعية ، وبالتالي فإن مفهوم المسئولية الأدبية علاوة على أنه اصطلاح جرى به القول وتقلد في أعماق الجميع لا يجب التخلي عنه لصالح مفاهيم أخرى أكثر تقيداً مثل الخطورة *temibilité* أو الحالة الخطرة *état dangereux* أو الأهلية الجنائية *capacité pénale* (١) .

ويرى الأستاذ de Greeff أستاذ الأتروبولوجي الجنائي بجامعة لوفان أن الاصطلاحات المختلفة التي يراد بها أن تحمل محل اصطلاح المسئولية لها ذات دلالة من

Bousat, Les données scientifiques du problème, Le problème (١) de l'état dangereux, France, Melun, 1954, p. 388.

وجهة النظر الخمسة^(١)، إذ أنه بنس النظر عن المعنى النظرى لهذه المصطلحات، فإنه في مجال التطبيق لا بد لوزن الحظورة القول بها، من البحث في إمكانية تكيف الشخص مع الظروف الإجتماعية. وهو أمر سيؤدى حتماً إلى الكشف عن مدى شعوره بالمسئولية.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه المصطلحات وإن كانت تعبر عن أفكار منضبطة، إلا أنه إلى جانب أن معنى المسئولية يندرج فيها ضمناً، فلها لا تدل بذاتها على المعنى الذى يراد لها أن تنطوي، ولا بد لمعرفة للتصود منها حقاً أن تلجأ لتفسيرات للدارس التى تبنت هذه المصطلحات، ولا بد من أن تكون على قدر كاف من العلم لمعرفة القرض منها، أما اصطلاح المسئولية فهو اصطلاح شائع يستطيع أن يفهمه رجل الشارع، ولذلك فإن هذه المصطلحات لا يمكنها أن تؤدى الوظيفة الإجتماعية التى يؤدىها اصطلاح المسئولية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المصطلحات تقوم على فهم خاطئ، مؤدله أن جميع ردود أفعال الإنسان إنما تحدد بدقة بواسطة عمليات عضوية كيميائية *physicochimiques* لاسيطرة لنا حالها، الأمر الذى يوجب هجر مفهوم المسئولية لعدم مطابقته الواقع. على أن هذا القول لا يؤدى بالضرورة إلى هذه النتيجة، فإن العمليات العقلية لاثم بالصورة التى تتم بها البحوث الطبيعية العملية، وبالرغم من أهمية هذه العمليات الفسيولوجية فسيظل دائماً لدى الإنسان شعور بحدوته على الاختيار، وإذا قيل بأن هذا الشعور ليس ألا وهما، فإن ذلك لا ينفي أن الشخص يحس بهذه القدرة، وقد أثبتت كثير من البحوث العملية حقيقة وجود هذا الشعور.

ويذهب الطبيب *A. Ley* أستاذ الطب العقلى بجامعة بروكسل إلى أن الشعور بالمسئولية يوجد لدى أغلب المجرمين، بل إنه يمكن ملاحظته عند بعض المجانين الذين تخضع أعمالهم لحتمية مرضية واضحة، وعليه فإن هذا الشعور أساسى وعميق، ويصير سبباً ضرورياً وكافياً لقيام المسئولية الأدبية، بل إنه شرط لازم لإمكان الحياة الإجتماعية^(٢).

Dr. De Greef, La notion de responsabilité en anthropologie (١)
criminelle, Rev. Dr. Pén. Crim., 1931, p. 445.

Rey, Le problème medico-legal de la responsabilité ne peut (٢)
être résolu que d'une seule manière, Re. Dr. Pén. Crim.
1958-59, p. 230.

و يؤيد الأستاذ ديوجو هذا الرأي ، فهو يرى أن إثبات حرية الإختيار يمكن أن يتم بطريقة تجريبية ، وأن جميع علماء النفس يؤكدون أن الشخص السوى لديه دائماً شعور واضح بحريته في الإختيار ، ومن ناحية أخرى فإنه من الصعب أن تثبت بطريقة علمية عكس ذلك . وعلى هذا فإن التفسيرات عندما تأخذ بمنهج حرية الإختيار فإنها تتفق مع تفكير الرجل المتأد^(١) .

وقد حدثت عدة محاولات في الصر الحديث لتحرير قانون العقوبات من فكرة حرية الإختيار . ففي مشروع القانون الذي وضعه فرى سنة ١٩٢١ أخذ فيه بالمسئولية القانونية محل المسئولية الأدبية ، فنص فيه على أن « الفاعلين والشركاء مسئولون قانوناً عن الجريمة إلا إذا كان هناك سبب يبيح الفعل » . وبالرغم من ذلك فقد اعترف المشروع بالسماحة المنوطة في الجريمة وبالإكراه وبأن التدابير الاحترازية ذات الصبغة العقابية لا تتخذ حال المجانين والضلع عقلياً إذا كانوا لا يستطيعون السيطرة على تصرفاتهم ، ولا شك في أن هذا اعتراف واضح بجريمة الإختيار التي يراد إنكارها . ومن المعلوم أن هذا المشروع بقانون لم يصدر واعترف القانون الإيطالي الحالي بحرية الإختيار .

وأخذ مشروع القانون الكوبي الذي وضعته لجنة برئاسة Ortiz بالمسئولية القانونية ، غير أن هذا المشروع وقع أيضاً في نفس التناقض الذي وقع فيه مشروع فرى ، وقد استبدل هذا المشروع بمشروع آخر اعترف بحرية الإختيار ، إلا أنه في فبراير سنة ١٩٣٩ ووفق على قانون الدفاع الإجتماعي الذي أخذ بالمسئولية القانونية ، غير أنه وقع أيضاً في نفس التناقض ، وفي أكتوبر من نفس العام أوقف العمل بهذا القانون .

أما قانون العقوبات السوفيتي الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٧ فقد رفض فكرة حرية الإختيار ، إذ أنه وفقاً للايدولوجية الماركسية اعتبرت الجريمة نتاج النظام الرأسمالي ، وقيل بأن حرية الإختيار ليست إلا وهم أمام تأثير العوامل الاقتصادية ، ذلك قد استبدل هذا القانون ، العقوبات بتدابير للدفاع الإجتماعي لا يقصد بها الردع ولا التصلص . غير أنه وقع أيضاً في ذات التناقض ، إذ نصت المادة ١١ منه على أن الأشخاص المسئولين هم الذين يتصرفون « بإدراك أيّ يقدرعون نتائج

تصرفهم ويرغبون في هذه النتائج » ، وبمعنى آخر يكون لديهم حرية الاختيار فيما يقدمون عليه . على أن هذا القانون عا د سنة ١٩٣٦ فاعترف بالعقوبات إلى جانب التدابير الأخرى .

ويرى الأستاذ Sawicki عميد كلية الحقوق بجامعة وارسو أن الاتجاهات الحديثة للقوانين الماركسية تمل بوضوح نحو آراء المدرسة التقليدية الحديثة في تمسكها بمفهوم المسؤولية وفقاً لمبادئها التقليدية أى القائمة على الأسناد والإذئاب^(١) .

وينهب بعض الفقهاء في تأييدهم لآراء هذه المدرسة إلى القول بأن آراءها تلعب لمواجهة جميع الاحتمالات والمشاكل التي تثار عند البحث في المسؤولية ، وذلك عن طريق الاعتراف بجمرة الأفراد في الاختيار ، مع تقدير أن هذه الحرية تتأثر بالعوامل الضوئية والنفسية والاجتماعية ، وبحق المجتمع في المطاع عن نفسه باتخاذ التدابير الاحترازية التي يرى جدواها ضد بعض فئات المجرمين الذين يستبر وجودهم خطراً على المجتمع^(٢) ، ويتحقق ذلك بالترقية بين المسؤولية القاعدية وبين تنفيذ العقوبة ، ففي مجال القاعدة القانونية يؤخذ بالمسؤولية الأدبية ، أما في مجال التنفيذ ، وبالرغم من الإبقاء على السمة الرادعة للعقوبة فتراعى مقتضيات التمريد وفقاً لما يرى إليه التقدم الحديث في قانون العقوبات وعلم الإجرام .

وتتفق التوصية التي خلصت إليها حلقة الدراسات التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٥٩ لبحث موضوع المسؤولية مع آراء المدرسة التقليدية الحديثة ، إذ أكدت الحلقة أهمية الشعور بالمسؤولية كعامل من عوامل ضبط الإحتجاج ، على أنها تهيئت نطقاً للمسؤولية على الأسوأ ذوى الإدراك القلي السليم^(٣) .

وإذا كانت التشرىات الحديثة تكاد تجمع على اعتناق فكرة حرية الاختيار ، سواء نصت عليها صراحة أو قبلها ضمناً ، وأقامت الجزاء بناء على ذلك على للمسؤولية الأدبية ، فإن هذا الاتجاه نفسه لا يزال مسيطراً على التعديلات التي أدخلت على هذه

Sesssion d'étude de Strasbourg sur la responsabilité pénale. (١)

Rev. Dr. Pén. Crim., 1958-59, p. 258.

(٢) Constant للرجع السابق ، ص ٣٩ .

Rev. Dr. Pén. Crim., 1958-59, p. 258.

(٣)

التشريعات وعلى مشروعات القوانين التي ستحل عليها ، من ذلك القانون الصادر في فرنسا في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بالأحداث إذ يشترط لتوافر مسئوليتهم ثبوت الخطأ والإدراك ، ومشروع قانون العقوبات الألماني ، ومشروع قانون العقوبات الجمهورية العربية المتحدة .

الاتحاد الدولي لقانونه العقوبات :

تعتبر الآراء التي نادى بها الاتحاد الدولي لقانون العقوبات التي تأسس سنة ١٨٨٠ بواسطة أدولف برنزوفون ليست وفان هامل أول وأبرز المحاولات التي قبلت التوفيق بين ما ذهب إليه أنصار للدرسة التقليدية الحديثة وأنصار للدرسة الوضعية . وقد ارتكزت فلسفة الاتحاد على دعتين رئيسيتين : أولاً أن مهمة قانون العقوبات هي الكفاح ضد الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، وثانيهما أن على قانون العقوبات والتشريعات الجنائية مراعاة النتائج التي تسفر عنها الدراسات الأتروبولوجية والاجتماعية (١) .

وإذا كانت هاتين الدعتين تدلان بوضوح على الاتجاه الوضعي للاتحاد ، إلا أنه مع ذلك رفض بإصرار الأخذ بالجنسية كما نادى بها أنصار للدرسة الوضعية ، قوله إنه من المستحيل إثباتها كما إنه من المستحيل إثبات حرية الإرادة ، فإن مبدأ السببية يفقد مدلوله في غمار الأسباب للتأثير اللانهائية وضع في التيه الذي يقع فيه مبدأ الحرية (٢) .

فذلك قد طالب الاتحاد رجال القانون بالآيخروفا في نطاق الأفكار الفلسفية . بل عليهم التسليم جدلاً بالشعور الداخلي للفرد بحرمته — سواء كان هذا الشعور حقيقة أو مجرد وهم ، فانه أمر لا يهم — إذ أن لهذا الشعور أهمية قصوى في عمليات التكيف الاجتماعي . ولهذا النحى التي أخذت به للدرسة الوضعية ميزتان ؛ فهو يتجنب الخوض في البداى الفلسفية التي نادى بها الوضعيون وخصومهم ، ويمكن من ناحية أخرى من مراعاة متطلبات الدفاع الاجتماعي التي تعتبر في نظر أنصار هذه

(١) Bulletin de l'Union International de Droit Pénal, 1889, p. 4.

(٢) Prins, Science pénale et Droit positif, Bruxelles, 1899, p. 159.

للدراسة الأساس الصحيح لحق العقاب. وفي ذلك يقول برنزان تعدد الحيلة الإجتماعية جعل من الصعب أحياناً إقامة الدليل على الخطأ كلما حدث ضرر ، لذلك يجب أن يستند قانون العقوبات على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تقبل قيام حق العوة في التدخل ، بغير استناد كلي على الخطأ والمسئولية .

وتسلم نظرية الدفاع الاجتماعي ، وفقاً لدلولها الأول الذي قال به رجال الاتحاد الدولي بالحرة النسبية للأفراد ، غير أنها ليست مبنية على أساس الفهم للتفاضل في الحرية الاختيار ، فهي تعرف الإرادة بأنها العمليات التي تجعل الشخص يقرر أن يفعل أو لا يفعل ، أن يتصرف أو لا يتصرف ، فهي المحدد المباشر للتصرفات ، دون دخول في تفاصيل تهدف إلى معرفة هل هذه الإرادة حرة أو تخضع لبدا السبية^(١).

ولا تتطلب هذه النظرية في قانون العقوبات أن يرى إلى ضمان العدالة للطلقة ، ولهذا لا يشترط أن يكون قانوناً تكفيرياً أو رادعاً ، بل يجب أن يراعى فقط حالة الخطورة التي عليها التهم . وكان برنزي يقصر حالة الخطورة أولاً على المجرمين العائدين ثم اتسع نطاقها حتى شمل غير الأسوياء والمجرمين المتأدين والمعتقلين^(٢) .

ويرتّب على الأخذ بالحالة الخطورة وفقاً للنظرية الأولى للدفاع الاجتماعي ثلاثة نتائج رئيسية : أولاً أن الاعتداد بها يستتبع بالضرورة التسليم باصطلاح المجرم الخطر . وبالفعل أرى هذا الاصطلاح العديد من التشريعات الجنائية أكثر من إثارته لفتنه ، فقد تضمنته تشريعات كثيرة مثل القانون البولندي الصادر سنة ١٩٣٢ إذ أخذ باصطلاح المجرم غير القابل للإصلاح ، والقانون البرتغالي لسنة ١٩٣٦ الذي تكلم عن المجرم الصعب الإصلاح ، والقانون الإيطالي لسنة ١٩٣٠ الذي تضمن أحكاماً عن المجرم باليل . وثاني هذه النتائج ، ضرورة الأخذ بفكرة العزل *ségrégation* أو الإبعاد بالنسبة للمجرمين الخطرين ، إذ أن ربط مفهوم الحالة الخطورة بالقطاع عن المجتمع يؤدي منطقياً إلى هذه النتيجة حتى يمكن وضعهم خارج دائرة الإضرار ، ولو

(١) Franz Dupont, Les degrés de la volonté criminelle et l'état de(١)
recidive, Bruxelles, 1906, p. 38.

Jimenez de Asua, La systematisation juridique de l'état dan- (١)
gereux, Le problème de l'état dangereux, Meun, 1964,
p. 356.

استمر هذا الزل أو الإبعاد طوال الحياة ، ما دامت حالة الخطورة باقية . وثالثها ضرورة تطبيق نظام العقوبات غير المحددة للدة ، إذ أن الإجراء الذى يتخذ حيال المجرم الخطر لا يحدد وفقاً للمعايير الحقيقية والمتقابلة للجرمة المرتكبة ؛ بل يستهدف ضمان الدفع عن المجتمع بإبعاده ما ظل خطراً ، وعلى أن يترك البت فى الإفراج عنه لسلطة إدارية طيبة اجتماعية (١) .

وقد كان لمبادئ الاتحاد الدولى لقانون العقوبات أثرها الواضح على كثير من التشريعات الوضعية ولا سيما فى بلجيكا ، فصدر بناء عليها قانون ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ الخاص بمكافحة التشرد والتسول ، وقانون ١٢ مايو سنة ١٩١٢ الخاص بحماية الطفولة ، كما جرت قوانين الدفع الاجتماعى المطلق بالشواذ والمجرمين المتادين الإقرار الرسمى لهذه المبادئ . وقد صدر فى ضوء هذه المبادئ قانون الإبعاد الإنجليزى سنة ١٩٠٥ الذى استبدل بقانون منع الجريمة سنة ١٩٠٨ ، والقانون الأرجنتينى لسنة ١٩٢٢ الذى قضى بإبعاد الخطرين إلى جنوب البلاد ؛ وبعض قوانين الولايات الأمريكية كقانون ولاية نيويورك لسنة ١٩٢٦ الذى نص على إيداع بعض فئات المجرمين لدى الحياة وقوانين ولاية النيوى وميتشجان ومينسوتا ونيويورك سنة ١٩٥٠ التى تنص على تطبيق أحكام مماثلة بالنسبة للمجرمين الجفسين الخطرين .

ولم يقصر تأثير الدراسة التوفيقية على التشريعات بل تعداه إلى الفقه ، فانضمت إليها الحركة التى ظهرت فى أسبانيا باسم « علم الإجرام الحديث » *Griminologie* ، *nouvelle* التى أسسها Saldana ؛ وللدراسة الفنية — القانونية الإيطالية — *école tecnico juridique italienne* التى أنشأها روكو Rocco ومانزيني Manzini .

أسس مقررته للمسؤولية الجنائية (٢) :

رأى بعض الفقهاء ، تنادياً للاتقادات التى وجهت لمنهجه حرية الاختيار

(١) Marc Ancel, Les doctrines nouvelles de la défense sociale (١) Rev. Dr. Pén. Crim., 1951-52, p. 50.

(٢) حاول بعض الفقهاء التجاوز عن البحث فى مشكلة حرية الاختيار أو الحتمية ، قولة لها مشكلة فلسفية تتم رجال الأخلاق لا رجال القانون ، غير أن هذا الرأى لا يصمد لقد ، إذ يجب على قانون العقوبات أن يراعى إلى حد كبير قواعد الأخلاق ، ومن ناحية أخرى ، =

والحمية ؛ اقتراح أسس جديدة للمسئولة الجنائية . فذهب نارد إلى أن إقامة رد الفعل الإجتماعى على أساس الحتمية مع تجرده من كل فكرة للخطأ والواجب يؤدي إلى برود الضمير الخلقى وزعزعة كيان قانون العقوبات ؛ كما أنه ليس بلامزم إقامة للمسئولة إعتماداً على المفهوم المدرسى لحرية الإختيار ، ويكفى في رأيه إقامة المسئولية توافق شرطين : وحدة الشخصية *identité personnelle* والتماثل الإجتماعى *similitude sociale* والراد بوحدة الشخصية أن تكون شخصية الجاني حين ارتكاب الجريمة هي ذات شخصيته وقت تنفيذ العقوبة ، وبهذا لا يجد المجهنون مشغولاً لأن شخصيته ليست واحدة ، كما أن التماثل الإجتماعى يفترض قدرأ من التشابه بين الجاني وبين الوسط الذى يعيش فيه ؛ فلذا اتفق هذا التشابه إتفت بالتالى المسئولية . غير أن هذه النظرية يبيها القصور عن تفسير المسئولية ^(١) ، فان عبارة وحدة الشخصية عبارة غامضة ؛ وإذا كان المقصود بها أن الشخص عند إرتكابه الجريمة يكون في حالة نفسية أو عقلية مختلفة عن الحالة العادية ؛ فإن ذلك يؤدي إلى إفلات الجاني من العقاب في أغلب الأحوال ؛ إذا ما ارتكب الجريمة وهو في حالة غضب أو

== فان مشكلة حرية الإرادة تظهر بصفة خاصة كشكلة نفسية فلا يمكن تعديد مجالات الإدراك إلا بعد البحث في قضية الجاني ، وهو أمر لا يمكن لقانون العقوبات الإستغناء عنه . كما حاول آخرون الخلب على مشكلة حرية الإختيار عن طريق تطوير مفهوم المسئولية بعيداً عن أى اعتبار يتطابق بهذه المشكلة ، فبرى كلسن *Kelsen* أن الفرد في مجال القواعد القانونية ليس إلا مركزاً للحقوق والالتزامات ، مما يستبعد منه تأسيس أية علاقة بين الفعل المرتكب وبين الفرد على أساس الإرادة ، ويستشهد على ذلك بأن القانون كثيراً ما يترفع بأفعال غير لمرادية ، ويغفل من ذلك إلى أنه ليس من الصحيح القول بأن هناك عقوبة لأن هناك خطأ ، بل يجب القول بأن هناك خطأ لأن هناك عقوبة . غير أن هذا القول يتعنه أن القانون إنما وضع للجنم ويجب أن يتفق مع الحقيقة الإنسانية والإجتماعية ، وإذا كان القانون يلجأ أحياناً إلى استخدام بعض الحيل *fictiones* أو الافتراضات *présomptions* فانما يتم ذلك في أضيق الحدود ، وفضلاً عن ذلك فان اعتداد القانون بالإرادة الجنائية وبالتعريض والإكراه والخطأ .. الخ يدل على اهتمامه بالتواصى النفسية ، أما القول بأن الخطأ يثبت لأن هناك عقوبة فمناه قلب أساس القانون إذ أنه في تطوره التاريخي كان الخطأ هو الذى يستر أساس العقوبة وليس العكس . (أنظر ديولوجو المرجع السابق ، ص ٦٠ وما بعدها) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، ١٩٦٢ ، ص ٦٤ هامش ١ — الدكتور مصطفى القنلى ، في المسئولية الجنائية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٦ .

إتصال تختلف عن حاله العادية ؛ ومن ناحية أخرى فإن الأخذ بهذا المعيار يؤدي إلى ضرورة توقيع العقاب على الجنون إذا كانت حاله وقت ارتكاب الجريمة مثل حاله وقت الحكم عليه ، كما أن معيار التماثل الإجتماعي قد يؤدي إلى إهدار مقتضيات الدفاع عن المجتمع إذا ما ارتكب الجريمة شخص يختلف عن أفراد المجتمع الذي ارتكب فيه جريمة .

وينكر فون ليست Franz von Liszt حرية الاختيار ؛ وقيم المسؤولية على ما أسماه القدرة على التصرف السوي وفقاً للبواعث *possibilité de détermination normale par les motifs* ، فإذا كان مرتكب الجريمة غير قادر على هذا التصرف وفقاً للمعايير الاجتماعية ، لسبب أو لآخر ، عد غير مسئول . على أن هذا الرأي يحية التموض ، فهو لم يحدد البواعث التي تحكم في التصرف ، وقد تردد أنصاره بين القول بالبواعث الحلقية والاجتماعية التي تؤثر على التصرف ، وبين الباعث السلبى الراجع إلى الخوف من العقوبة المستقبلية . وثمة اعتراض على آخر على هذا المبدأ ، مرجعه أن الأخذ به يؤدي إلى إسقاط المسؤولية إذا كان التصرف نتيجة اختيار غير سوى لسبب عاطفي ، وهو أمر لا يمكن التسليم به (١) .

ويذهب البعض إلى إحلال مفهوم الأهلية الجنائية *capacité pénale* محل المسؤولية ؛ ويعتبر الشخص أهلاً جنائياً إذا كان يمكنه أن يستشعر وقت ارتكاب الجريمة خوفاً أو رهبة من العقوبة *intimidabilité par la peine* ، بمعنى أنهم يؤمنون بالمسؤولية على مدى تأثير العقوبة — وقت ارتكاب الجريمة — في ضمير الفاعل ، باعتبارها دافعاً مضاداً للدافع الإجرائي (٢) . وعلى هذا فإن الأهلية الجنائية قد تكون كاملة أو معية أو باطلة — قياساً على الأهلية المدنية — وفقاً لدرجة تأثر الجاني من العقوبة المستقبلية .

ويرى أنصار هذا الرأي أنه يمكن من نحاشى ما يترتب على الأخذ بالمسؤولية التخفة من مضاعفات عملية تتمثل في تخفيف العقوبة على المجرمين الخطرين ، إذ أنه وفقاً له ، لا يلاس الإجراء الذي يتخذ حيالهم وفقاً لدرجة مسئوليتهم الأدبية بل بمراعاة

(١) ديوجو ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

Stancu, La capacité pénale, op. cit., p. 361.

(٢)

أهليتهم الجنائية ، الأمر الذى يتيح إخضاعهم لتدبير علاجى يتفق مع حالتهم وبراى فى الوقت نفسه درجة خطورتهم .

وقد انتقدت هذه النظرية على أساس أن الشخص الذى يرتكب جريمة إنما يفعل ذلك لأنه وقت ارتكابها لا يرتدع من التهديد بالقوة ؛ وعلى ذلك فإن الشخص المسئول هو الذى لم يقدم على ارتكاب جريمة ، أى الذى لا تثار بشأنه المسئولية الجنائية . ومن ناحية أخرى فإن الرهبة من القوة حالة من حالات الإدراك التى عليها الشخص ؛ وعلى هذا فإن فكرتها لا تثير أية علاقة بين الفرد والفعل ، بالرغم من أن لهذه العلاقة أهمية كبيرة فى تحديد المسئولية .

وبين من استعراض هذه النظريات أنها لم تحقق النتائج التى تدعو إليها ؛ فإن المبادئ المقول بها لتحمل محل حرية الاختيار غامضة وقبة وليست كافية لتبرير المسئولية . فضلا عن ذلك فإن فكرتى القدرة على التصرف *déterminabilité* والرهبة من القوة *intimidabilité* تخرس فى الفرد القدرة على الاختيار بين النواصع التى تدعو للقيام بالفعل من ناحية وبين الضرر المتوقع من القوة من ناحية أخرى ، قدرة على الاختيار ليست فى الواقع إلا جوهر حرية الإرادة .

ويطالب الجناح المتطرف من أنصار الدفاع الاجتماعى ، ويمتلكه فى الوقت الحاضر جراماتيكا *Gramatica* باستبدال قانون العقوبات التقليدى المبني على المسئولية والمقاب ، بنظام الوقاية وإعادة التكيف الاجتماعى ؛ على أن يحل معيار اللااجتماعية *anti-socialité* الذى يحدد بالنسبة لكل حالة على حدة على أساس البحث الطبى ، محل للمسئولية ، ويحل الإجراء العلاجى إزاء الشخصية التى يثبت لاجتماعيتها محل المقاب ، فهو يرى فى جميع المجرمين مرضى ، يجب العمل على علاجهم وتعليمهم وضمان تكيفهم الاجتماعى . ولتحقيق سياسة الدفاع الاجتماعى ، فى مفهومه ، لا بد من الوصول إلى الأهداف الآتية :

١ — تطوير مجموعة التدابير الوقائية من الإجرام لدرجة تمكن من تعديل البناء الاجتماعى والاقتصادى للجتمع حتى يصبح النظام القانونى والاجتماعى أكثر ملاءمة لظروف الإنسانية .

٢ - وضع معايير جديدة للاجتماعية يراعى فيها الحفاظ على الحقوق الأساسية للفرد .

٣ - تعديل النظام القضائي الحالي لجعل التدخل القضائي مركّزاً على متطلبات الدفاع الاجتماعي .

٤ - الاهتمام بالقن التشرعي لمحاولة إيجاد التناسق بين سياسة الدولة وبين القانون .

غير أن هذا الرأي للتطرف لم يلق قبولا حتى بين أنصار النظرية الحديثة للدفاع الاجتماعي ، إذ أنه يخل ما استقر في الضمير الاجتماعي من إيمان بالمسؤولية والجزاء ، فإن أية محاولة لوضع نظام يعتبر كل مجرم مريض وتصبح معاملته مجرد إجراءات مريحة لينة ، فيه إنكار وتجاهل لدينامية الحياة في المجتمع ، إذ أن هذه الحياة لا يمكن أن تنظم إلا إذا اعترف بعض للتقدرات والقواعد والالتزام الجميع باحترامها ، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تقرير جزاء يوقع على من يخرق هذه القواعد . ويجب أن يكون لهذا الجزاء صمة رادعة إذا كان خرق القاعدة شديداً ، ليس للمجرد عقاب الجاني أولته . من ارتكب جريمة جديدة ، ولكن لضمان المحافظة على القاعدة ولأن كيد صواب ممالك هؤلاء الذين حافظوا عليها ولتعرض هذا التأكيد في ذات شعورهم (١) .

وقد انتقد مارك آنسل Marc Ancel الآراء للتطرفة التي قال بها جرمانيكا باعتبارها آراء شخصية قاصرة عليه ولا تمثل رأى جميع أنصار الدفاع الاجتماعي الجديد ، فهذه للدراسة الجديدة لا تهدف إطلاقاً إلى إنشاء قانون العقوبات ولا إلغاء اصطلاحى الجريمة والمجرم ولا الإهدار الكامل لكل عقاب جازع ، بل هي تحترف بسرعة بعض الجزاءات للوصوفة بأنها عقوبات ، ولكنها ترى أن تكمل العقوبة بالتدابير الاحترازية ذات الصبغة الطبية والعلاجية والإصلاحية وأن يعمل داخل نطاق نظام جديد للسياسة الجنائية . وتهدف هذه السياسة إلى ضمان حرية المجتمع

بضد الظروف المختلفة التي ارتكبت فيها الجريمة. فتقدير الحالة الشخصية للجاني وإمكاناته الحلقية والجسمية تحمله يساهم في إنجاح العالمة التي تبذل لإعانة إدماجه في المجتمع ، ولا بد لكي تؤثر هذه العالمة ثمرتها من أن تعتمد على الشعور للوجود داخل كل فرد بالمسئولية (١) .

وينسب Paul Cornil الأستاذ بجامعة بروكل إلى وجوب العودة لإحلال المسئولية للوضوعة المطلقة محل للمسئولية الأدبية ، فيكفي في نظره ثبوت العلاقة للادية بين الجريمة للرتبة وبين الفاعل ، على أن يتمشى معها في نفس الوقت تفريد تام للجزاء ، فهو يرى أن كل فرد مسئول وأن على القاضي أن يختار التدبير الأكثر ملاءمة ، وبذلك يتسع نطاق المسئولية فيشمل كل شخص وجد في موقف يتعارض مع الموقف الذي حدده القانون سلفاً واعتبره جريمة (٢) .

غير أن هذا الرأي يصدم الشعور الجماعي الذي يرى التفرقة بين المجرم المجنون والمجرم السوي أمام القاعدة القانونية . لذلك قد رفضته حلقة الدراسات التي عقدت في ستراسبورج سنة ١٩٥٩ لبحث موضوع المسئولية وقصرت نطاقها على ذوى الإدراك العقلي السليم .

والرأى الذى تأخذه يتفق مع ما يراه أغلب الفقهاء للعاصر من إمكان التوفيق بين مفهبي حرية الاختيار والحتمية ، فلكل منهما نصيب من الحقيقة ، وكلاهما يحميه الطرف . فليس صحيح القول بأن الإنسان يتمتع بحرية مطلقة ، إذ أنه يخضع ولا شك لمؤثرات عضوية ونفسية واجتماعية تحد من هذه الحرية ، ومن ناحية أخرى فمن غير اللطقي مساواة الإنسان بمختلف الظواهر الطبيعية في استجابته لمبدأ السببية ، فهو مزود بالعقل الذى يمكنه من أعمال إرادته في حدود حرته النسبية ولم تستطع قوانين السببية حتى الآن أن تعطى تفسيراً كاملاً لسلوك الإنسانى ، إذ أن ذلك يتطلب تقدماً كبيراً في العلوم الإنسانية كعلم النفس والأثروبولوجى . الجنائى .

(١) Marc Ancel, La défense sociale nouvelle, édition Cujas, Paris, 1954, p. 112.

Rev. Dr. Pén. Crim., 1958-59, p. 865.

(٢)

وفي رأى البعض أن مشكلة حرية الاختيار لم تعد ذات طابع ميتافيزيقي ، قد أسكن لهم النفس بأن يمينها في قالب على . فحقيقة المشكلة تتعلق فقط بكية جهد التيقظ *effort d'attention* التي يمكن بذلها في لحظة معينة . فإن الإرادة تتوقف دائماً على فكرة تدفع للعمل ، ولكن لما كنا نواجه باستمرار بأفكار مختلفة — وليس بفكرة واحدة ، إذ أن ذلك يترجم حالة مرضية كحالة الأفكار التسلطية — فإن جهد التيقظ ينصب على قبول فكرة واحدة مع إستبعاد الأفكار الأخرى أياً كان ميلنا إليها .

ويظهر جهد التيقظ في التحسك ياعث مثالي وشرف لكبح جماح الدوافع القريزية والشريرة وفي عدم الإقدام على الأفعال العدوانية أو للمنوعة .

وقبل الإقدام على الجريمة تنور في شعور الفرد عدة أفكار تدفعه إلى ارتكابها وعدة أفكار أخرى تنفره منها ، فإذا استطاع جهد التيقظ استبعاد الأفكار الأولى لا ترتكب الجريمة ، أما إذا استطاع تثبيت الأفكار الثانية أقدم الشخص على ارتكابها . وقد يؤدي جهد التيقظ في النهاية إلى تشييه الأفكار الشريرة بالأفكار الطيبة حتى يتخير ككية شعور الشخص فقتوى لديه مختلف التواضع . والشخص ذو الإرادة القوية هو الذي يستجيب لصوت العقل مهما كان ضيقاً وتمسك به ويؤكده في شعوره وينض الطرف عن الأفكار أو التواضع التي تعجده به عن سواء السبيل .

ولا يبدو جهد التيقظ كرد فعل من نمط عمود إزاء الفكرة التي تحاول أن تخرض نفسها علينا . بل كتحيز مستقل *variable independante* يمر بسلسلة متطورة من التغيرات بين معطيات ثابتة هي في كل الحالات يواعنا وأخلاقنا ... الخ

وإذا كان جهد التيقظ لا يتوقف على معطيات أخرى فانا في هذه الحالة نكون أحراراً ، وعلى العكس من ذلك ، إذا افترضنا أن فكرة محددة يمكنها أن تستولى على شعورنا في لحظة معينة إذا توافرت ظروف معينة ، فانا لا نكون أحراراً وتعتبر أفعالنا مفروضة علينا إذ أن جهد التيقظ في هذه الحالة سيحدد سلفاً .

وقد ثبت خطأ رأى القائل بأن التفكير والإرادة — باعتبارهما قوتين دافعتين يمكن للم تحديد قوتها الميكانيكية وذلك بقياس عمق الأفعال وردود الأفعال المضادة

لها قد أجمعت للملاحظة المهمة أننا نستطيع أن نقرر بعد حدوث الفعل الإرادي - ما إذا كان جهد التيقظ الذي بذل كان يمكن أن يكون أكثر أو أقل مما حدث. إذ أن ذلك يقتضى الرجوع إلى ماسبق الجهد من تفكير وهو أمر لا يستطيع العلم قياسه (١).

ولما كان الناس جميعاً - عدا الحالات المرضية الواضحة - يتوافر لديهم الشعور بحرية الاختيار، ولما كان للايمان بهذا الشعور أهمية التصوى كأداة من أدوات الضبط الاجتماعي إذ على أساسه يقرر مكافأة المصيب وعقاب المخطيء. لذلك يمين على القانون أن يستل هذا الإيعان لتحقيق وظيفته، لا أن يعطيه فيعجز عن أدائها. وبديهي أنه من المستحيل أن يطالب شخص باحترام القانون إلا إذا كان في وسعه ألا يخالفه، فحرية الاختيار على هذا النحو ضرورة منطقية يفترضها وجود القانون، وهو بدوره ضرورة اجتماعية (٢).

وعلى هذا، فإن رد الفعل الاجتماعي حيال الجريمة، يجب أن يؤسس على شعور الفرد بحريته في الاختيار وبالتالي على أساس مسؤوليته الأدبية، مع مراعاة مختلف الظروف النفسية والعضوية والاجتماعية التي تؤثر على سلوكه. ولا شك أن ذلك يتضمن أيضاً مسؤولية الجاني عن عدم تقبله لمحاولات الإصلاح التي تبذل لإعادة تكييفه، وعن عدم قيامه هو نفسه بمحاولات جدية للامانة بين سلوكه وبين المعايير التي يضعها المجتمع (٣).

وفي ضوء ذلك، يستطيع للمجتمع أن يضع من الإجراءات ما يتفق مع خطر الجريمة للتركة ومع مقتضيات الدفاع الاجتماعي التي تتطلب العمل على إصلاح الجاني أو وضعه خارج دائرة الأضرار إذا لم يتيسر ذلك، سواء اتخذ هذا الإجراء صورة العقوبة أو التدبير الاحترازي.

(١) ديوجو، المرجع السابق،قرة ١٠١، ص ٦٦.

(٢) الدكتور محمود نجيب حنى، المرجع السابق، ص ٥٩٦.

(٣) Pierre Canat, A propos de la culpabilité pénale et morale, Rev. Dr. Pén. Crim., 1950-51, p. 632.

Liszt, après avoir nié l'existence du libre arbitre, veut fonder la responsabilité sur le principe d'une "possibilité de détermination normale par les motifs". Quelqu'un veut substituer le principe du libre arbitre par le principe de la "intimidabilité par la peine", c'est-à-dire que le fondement de la responsabilité est représenté par la possibilité qu'au moment de la commission du crime, la peine en s'insérant dans la conscience de l'agent agisse comme contre-impulsion à l'impulsion criminelle.

Après l'examen de ces théories nous pouvons conclure qu'elles n'ont pas abouti au résultat qu'elles se proposaient. A l'autre côté on peut observer que toutes les tentatives législatives afin d'affranchir le droit pénal de l'idée du libre arbitre n'ont pas abouti au résultat proposé.

En réalité, le problème du libre arbitre représente la base sur laquelle est posée la conception même du droit. Si le droit, dans sa conception impérative veut être composé par un ensemble de normes de conduite qui guident la volonté des hommes, il doit partir nécessairement de l'idée que la volonté même est quelque chose de conscient et de déterminable et non un mécanisme inerte et sourd.

A nos avis l'existence de la liberté du vouloir ne veut pas dire que la volonté peut se déterminer en dehors de tout motif. L'admission du libre arbitre s'identifie avec l'affirmation que l'homme, en face de plusieurs mobiles qui le poussent à l'action ou bien en le retiennent, à la possibilité de choisir et de se comporter en conformité de son choix. Par conséquent l'action ne vient pas isolée du milieu où elle se produit, mais au contraire elle est toujours conçue telle que le résultat d'un long processus historique et réel, qui a déterminé la situation dans laquelle le sujet a agi. Puisqu'il est arrivé à la commission de l'action après avoir accepté les mobiles qui dans la situation réelle l'excitaient, et refusé par contre ceux qui l'en détournaient.

D'autre part, tous les psychologues s'accordent pour affirmer que l'homme normal a toujours un sentiment très net de sa liberté dans le choix. D'ailleurs il n'est pas possible de démontrer scientifiquement le contraire. Et alors le législateur peut s'inspirer de bon droit dans la solution du problème à l'idée de l'homme moyen.

LA RESPONSABILITE PENALE : LIBRE ARBITRE OU DETERMINISME

Par

Dr. Ahmed El Alfy

La responsabilité pénale est l'obligation de subir les sanctions que l'ordre juridique rattache à l'illicite qu'on a commis. Il est fort essentielle de déterminer le fondement de la responsabilité pénale pour bien comprendre ses conditions et le but de la sanction.

La détermination de ce fondement représente le terrain où s'est enflammé le plus fortement la bataille entre l'école classique et l'école positive.

D'après les classiques l'existence du libre arbitre était une donnée indiscutable. Par contre, l'école positive nia absolument l'existence du libre arbitre. Enrico Ferri le représentant le plus fortuné de l'école positive affirmait que le délit est une nécessité fatale où le délinquant est porté par de causes naturelles ou sociales contre lesquelles sa volonté est absolument impuissante. Dont l'impossibilité d'accepter le principe du libre arbitre et par conséquent la négation à la société d'un droit de punir et l'attribution exclusive d'un droit de légitime défense exercé par des substituts pénaux.

On peut dire que tandis l'école classique avait principalement concentré son attention dans l'étude de l'infraction comme être juridique, on trouve que l'école positive, en tombant dans l'excès opposé, porta toute son attention sur le délinquant comme protagoniste de la justice pénale.

Aujourd'hui on peut observer dans la doctrine une tendance générale à surmonter le problème de libre arbitre. Des auteurs affirment qu'il s'agit exclusivement d'une question philosophique, qui peut intéresser les moralistes mais non les juristes, car la science du droit pénal peut abstraire de toute considération du problème du libre arbitre.

Une tentative de surmonter le problème de la liberté de la volonté en élaborant le concept de responsabilité hors de sa considération a été essayé par la jurisprudence méthodologique. Kelsen, en affirmant que l'individu dans le monde des normes n'est que le point virtuel où convergent tous les droits et toutes les obligations, exclut que le rapport entre le sujet et le fait imputable soit fondé sur le lien de volonté.

صدر أخيراً :

العدد الثاني من المجلد الثاني من

المجلة الاجتماعية القومية

ومن موضوعاته :

- المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الرف المصري .
- اختبار الشخصية للأطفال وقيمتها في البحوث النفسية .
- توطيد الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية .
- دراسة تحليلية لأهم قدرات التفكير الابتكاري .
- أداء بعض الفئات الأكاديمية على اختبار الورشاخ .

وذلك فضلا عن الأجواب الثابتة بالمجلة



عرض قحى

البئة الأسرية والجناح^(١)

تألف : شلون واليانور جلوك

السيد يسى السيد

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

١ - مقررته :

يوصل شلون واليانور جلوك بإصدار هذا الكتاب سلسلة بمحونها الشهرة عن جناح الأحداث . وقد أهتم الباحثان بمشكلة جناح الأحداث منذ أمد بعيد ، وأصدرا عدة دراسات هامة عنها ، غير أن البحث القحى قلما به ونشره بعنوان « كشف الستار عن جناح الأحداث » والقحى صدر عام ١٩٥٠ بتمبر - محق - هقة تحول بالة الأهمية فى تاريخ علم الإجرام . قد عانى علم الإجرام طويلا من الاتجاهات التجزئية التى سادت البحوث التى كانت تجرى عن السلوك الإجرامى ، والتى كانت تفصل جانباً وحيداً من جوانب الشخصية الإنسانية وتركز عليه الضوء منفلة باقى الجوانب ، مما أدى إلى تشتت كبير فى البيانات التى جمعت عن السلوك الإجرامى ، هذا تشتت القحى علق الوصول إلى فهم على متكامل لظاهرة الإجرام^(٢) .

وجاء شلون واليانور جلوك ليتبنا الاتجاه التكملى فى دراسة السلوك الإجرامى بطريقة عملية ، وذلك بإجراء بحث تكملى عن جناح الأحداث من الجوانب النفسية والفيزيائية والاجتماعية الثقافية . وقد احتل هذا البحث مكاناً عالياً بارزاً فى مكتبة

(١) SHELDON & ELEANOR GLUECK, Family Environment and Delinquency, London : Routledge & Kegan Paul, 1962.

(٢) أتلر : السيد يسى السيد ، علم الإجرام فى مقررته الطرق ، مجلة كلية الشرطة

علم الإجرام منذ صدوره وأصبح مهجاً عالمياً . ولعل أهم ما أكتبه هذه للكتابة التصميم الحكم الذى نهض على أساسه البحث ، والجهد العلمى الكبير الذى بذل لكفالة أكبر قدر من البقة العلمية فيه ، سواء من حيث التهج أو من حيث أساليب البحث ، أو من حيث طرق التحليل والتفسير . ويشهد على هذه البقة أن الباحثان استطاعا — على ضوء البيانات التى جمعت من عينة البحث — أن يصدرا ثلاثة تقارير علمية متوالية . صدر التقرير الأول عام ١٩٥٠ ويمكن أن نطلق عليه التقرير العام ، لأنه تضمن الوصف التفصيلى لخطوة البحث ومنهجه وأساليب البحث ، ثم عرض عرضاً عاماً لنتائج التى توفرت من المصوص النفسية والفيزيكية والإجتماعية لعينة البحث من الجامعيين (العينة التجريبية) ، وعينة البحث من غير الجامعيين (العينة الضابطة) .

ثم أصدرنا عام ١٩٥٦ التقرير الثانى بعنوان « البنية والجناح » *physique and delinquency* . وقد بنى هذا التقرير على التحليل للتصقق لبيانات التى جمعت عن المصوص الفيزيكية التى أجريت على الجامعيين وغير الجامعيين من عينة البحث الأصلية ، ثم هذا هو التقرير الثالث — الذى نعرض له اليوم — والذى صدر عام ١٩٦٢ ، والذى بنى على التحليل للتصقق لبيانات التى جمعت عن الجانب الإجتامى لعينة البحث الأصلية .

ولا يمكن — فى الواقع — لبحث علمى أن يصدر عنه عدة تقارير بهذه البقة العلمية مالم يكن ينهض على أساس من للتهجية الدقيقة ، التى استطاعت أن تعطى الباحثين فرصة التعمق فى تحليل البيانات العديدة للتنوعة التى جمعت عن عينة البحث .

٢ - الكتاب بصورة عامة :

يضمن الكتاب تصديراً ومقدمة تتضمن فصلين ثم قسمين كبيرين يضم كلا منهما عدة فصول وأخيراً خاتمة ، ويتلو ذلك عدة ملاحق هامة بلغ عددها سبعة .

يتحدث المؤلفان فى التصدير عن أن الكتاب يحتج إلى قارئه جاد عتده الاستعداد الكافى لبذل الجهد لتحصيل للمرة . ولن يستطيع القارئ أن يدرك مدى عمق النتائج مالم يكن قد قرأ من قبل الكتاب الذى يعتبر بمثابة الأب لكل هذه

«الكتب وهو الكتاب الذى أشرنا إليه من قبل» كشف الستار عن جناح الأحداث ، وكذلك كتاب « البنية والجناح » .

ويشير المؤلفان إلى أن القارىء لو كان باحثاً في علم الإجرام ، فإنه سيحصل على بعض الضوء الذى يلقى عليه الكتاب على للشككة المحيرة التى مؤداها : لماذا لا يصبح كل الأطفال فى أسرة معينة ، أو فى جيرة محددة جانحين بالرغم من تشابه الثقافة الخاصة Sub-Culture التى نشأوا تحت تأثيرها .

ولو كان القارىء باحثاً فى علم النفس فقد يجد فيه وسط معمة الجدل الذى عمر قرناً من الزمان ، والذى يدور حول التأثير النسبي للطبيعة والاكْتساب فى تشكيل الخلق والشخصية .

ويذكر الباحثان أن الحقائق والاستنتاجات التى توصل إليها قد لا ترضى هوى القارىء ، ولكن عليه قبل أن يتبقى انجهاً قديماً غريباً — أن يمثل الحقائق التى عرضت فى القسم الأول من الكتاب عن السمات ونشأتها .

أما لو كان القارىء معالجاً clinician يواجه للشككة اليومية للتطرفة بعلاج الأطفال الذين مارسوا سلوكاً مضاداً للمجتمع ، فإن عليه أن يركز اهتمامه على القسم الثانى من الكتاب ، حيث تعرض فيه إحدى النتائج الأساسية التى كشف عنها البحث ، والتى تتعلق بالتأثير الفارق للجوانب المختلفة لبيئة الأسرة على جناح الأطفال الذين يتسمون بسمات محددة .

٣ — خلفية البحث :

وتأتى المقدمة بد ذلك ، وتنقسم إلى فصلين . خصص الفصل الأول للبحث عن خلفية البحث . وقد بدأ هذا الفصل بعرض جانب من جانب القصور فى البحوث الساجدة التى أجريت عن جناح الأحداث ، والذى يتمثل فى الفشل فى التوصل إلى تحديد السمات الفسيولوجية والسيكولوجية على وجه الدقة ، وكذلك العوامل البيئية المحددة التى يخلب توفرها بين الجانحين عنها وبين غير الجانحين .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم تبذل إلا محاولات ضئيلة لمعرفة أى السمات التى تتوفر لدى الجانحين تدورانية أساساً وأنها تد اجتماعية أساساً .

وقد أسهم بحث « كشف الستار عن جناح الأحداث » بعله الثمرة الأولى وهي للتحفة بتحديد الفروق ذات الدلالة إحصائياً بين عينة مثله من الجامعيين الحقيقيين وبين عينة مثله من غير الجامعيين .

وقد بذلت محاولة ثانية في كتاب « البنية والجناح » وذلك لعزل هذه السمات التي توجد شواهد مقنونة تؤدي إلى القول بأنها سمات جيلية Constitutional أساساً .

أما في هذا الكتاب — الذي نعرض له — فيهدف المؤلفان إلى القيام بمحاولة ثالثة تتمثل في تقدير مدى إسهام اللؤثرات الاجتماعية الثقافية (كما يتبدى إلى حد كبير في المأثرة البيئية ، أى البيت وما ينطوي تحته من تراث ثقافي) في إرساء وتشكيل السمات المرتبطة بالجناح بصفة عامة ، وكذلك بالنسبة للأولاد الذين ينتمون إلى الأعطال الفيزيائية المختلفة وحيث فقط ، نكون في وضع يسمح لنا بأن نخطو الخطوة الرابعة ، والتي تتمثل في العروة للؤكدة عن العلاقة بين العوامل المرتبطة بالجناح والسمات وأثر ذلك في توليد الجناح ، وهكذا يمكن تحديد أهداف الجهود الوقائية من الجناح على وجه التخصيص .

ثم يذكر المؤلفان أنهما بذلا محاولة في كتاب « البنية والجناح » لتركيز الاهتمام بجانب واحد هام من جوانب التركيب السببي في السلوك الجامع ، وهو مورفولوجية الجسم الإنساني وبض السمات للصاحبة لها . ولقد أشير في هذا الكتاب إلى أن الاهتمام بهذا الجانب لا يتضمن بالضرورة إيمان المؤلفين بأن التأثير التكويني يلعب الدور الأساسي بين القوى للولدة للجناح . فقد كان البحث عن العلاقة بين بناء الجسم والجناح ، مجرد طريق واحد من بين طرق البحث المتعددة .

والكتاب — الذي نعرض له — يد الثاني بين التحليلات للتمعة لبيانات البحث الأولى . وهو يغمس — بالتفصيل — الجانب المضاد لا عرض في كتاب « البنية والجناح » ، وذلك لأنه يركز على بض اللؤثرات الاجتماعية الثقافية المهددة للضمعة في عملية نمو السمات بصفة عامة ، وكذلك بالنسبة للأولاد الذين ينتمون إلى الأعطال الفيزيائية المختلفة ، ودورها من ناحية أخرى في ديناميكية السلوك الإجرامى .

ثم يمرض المؤلفان بعد ذلك — بصورة موجزة — خطة البحث الأعلى « كشف الستار عن جناح الأحداث » ، وذلك لأنه المصدر الأساسي للبيانات التي حلت بتصق في الكتاب الذي نعرض له .

والخطوط العريضة لهذه الخطة هي أنها تضمنت بحث مجموعة تجريبية تتكون من الأحداث الجانحين وعددهم ٥٠٠ حدثاً ، ومجموعة ضابطة تتكون من الأحداث الذين ثبت عدم جناحهم وعددهم ٥٠٠ حدثاً ، وذلك للكشف عن وجود أو عدم وجود ٤٠٠ صفة وعامل بين أفراد المجموعتين . وقد اختير الجانحون من بين الجانحين الصريين — نسبياً — على الجناح لأنهم أكثر تخيلاً ممن جنحوا مرة أو مرتين . ومن حيث السن فقد تراوح من أفراد العينة بين سبع سنوات وسبع عشرة سنة . واختير الجانحون الذين ارتكبوا أفعالا متكررة من النوع الذي يعاقب عليه الأشخاص الباقون الذين تدوا سن ١٦ سنة ، باعتبارها جرائم (سواء كانت جنائيات أو جناحاً)^(١) .

٤ — مجال البحث :

مجال البحث هو موضوع الفصل الثاني ، ويتحدث فيه المؤلفان عن عدة أمور أساسية .

في مقدمة هذا الفصل إشارة إلى أن البحث موضوع الكتاب « البيئة الأسرية والجناح » قد صمم كجزء من عمل واحد ذي شقين ، الشق الأول هو كتاب « البيئة والجناح » الذي أشرنا له من قبل ، والبحث الحالي هو الشق الثاني . وقد اهتم المؤلفان في كتاب « البيئة والجناح » بمسألتين أساسيتين :

(١) أي السمات من بين ٦٧ صفة يمكن اعتبارها بصورة أساسية سمات جيلية وذلك على ضوء التباين الجوهري إحصائياً في مدى تكرارها لدى الأولاد غير الجانحين الذين يتمتعون بالاتصال الجسمية الأربعة السائدة : للزيومورفيك ، والأندومورفيك ، والاكترومورفيك ، وللتوازن .

(١) نريد من التفصيل عن خطة هذا البحث ارجع إلى :

عبد عزت حجازي ، عرض تقديمي لكتاب : محاولة لبحث جناح الأحداث ، المجلة الجانحية القومية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٥٨ ، ص ١١٥ .

(ب) الاختلافات في الاستعدادات الجناحية للأعاط الفيزيائية الأربعة .
 ويذكر المؤلفان القارئ بأن دراسة نشأة السمات قصرت في كتاب « البنية والجناح »
 على اللوزات الجبلية (التكوينية أساساً) في تشكيل السمات . وقد تم عزل ٧٣ سمّة
 من بين ٦٧١ سمّة على أساس أنها جبلية أساساً ، والخطوة التالية بعد ذلك هي الفصل
 لتتعمق السمات التي وجد أنها لا تختلف في الأعاط الجسمية ، وهي بالتالي لا يمكن
 إعتبارها سمات جبلية بصفة أساسية ، فالفرض إذن هو التأكد مما إذا كانت هذه
 السمات مشروطة بالبيئة الأسرية ، أو إذا لم تكن كذلك ترتبط بأى من العوامل
 الاجتماعية التي عندنا البحث على سبيل الحصر ، أو إذا لم ترتبط على وجه الإطلاق .
 بأى عامل من العوامل الاجتماعية يمكن إعتبارها سمات موروثية بصفة أساسية .
 وأخيراً يهدف البحث إلى معرفة وكيف تسهم السمات والعوامل البيئية مرتبطة في
 توليد الجناح .

ثم نحدث المؤلفان بعد ذلك عن مبادئ البحث ، فذكر أن البحث يدرس سمات
 فيسيولوجية وسيكولوجية وعقلية وعصبية معينة ، وكذلك عوامل بيئية معينة .

وقد أورد المؤلفان في الملحق ب تعريفات دقيقة لكل سمّة من هذه السمات ،
 وتعداداً كاملاً للسمات والنسبة للتوة لوجود كل سمّة من السمات في مجموعة البحث
 التجريبية ومجموعة البحث الضابطة .

وكذلك أوردنا في الملحق ج تعريفات دقيقة لكل عامل من العوامل الاجتماعية
 التي عندنا البحث ، والنسبة للتوة لتوافر كل عامل من العوامل الاجتماعية في
 مجموعة البحث التجريبية ومجموعة البحث الضابطة .

ويحدد المؤلفان أغراض تحليل البيانات : فيذكر أن الأسئلة الرئيسية التي
 يضعها بالنسبة لهذا البحث هي :

(١) أى السمات تعتبر أكثر من غيرها مشروطة بالبيئة ؛ وعن طريق أى
 عوامل اجتماعية .

(ب) كيف تسهم العوامل (التي تعكس البيئة الأسرية) والسمات مرتبطة في
 توليد الجناح .

ولقد كان ضرورياً كخطوة أولية للاجابة على هذه الأسئلة — في ربط كل سمة من السمات الستة والستين بكل عامل من العوامل الاجتماعية الأربعة والأربعين . وقد نتج عن هذه الإرتباطات ٢٩٠٤ جدولاً من جداول معاملات الإرتباط بالنسبة لينة الجامعيين ، وعدد مماثل بالنسبة لينة غير الجامعيين . وقد طبق على هذه الإرتباطات إختبارات الملالة الإحصائية التي سبق أن طبقت في كتاب (البنية والجنس) ، والتي أشار إليها المؤلفان إشارة تفصيلية .

ثم تعرض المؤلفان لتنهجهم في الربط بين العوامل والسمات . فذكرا أنه من الأهمية بمكان لتوضيح التحليلات التي وردت في الكتاب عن نشأة السمات من أن يتضح في القهن الطرق المختلفة للإرتباطات الممكنة بين العوامل الاجتماعية والثقافية وبين السمات النفسيةولوجية أو السيكولوجية ، ذلك لأن اكتشاف إرتباطات إحصائية جوهرية بين العوامل والسمات لا يلقى ضوءاً على طبيعة هذه الإرتباطات . ذلك أنه من الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كانت الصلة بين السمة والعامل متبادلة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، أو ما إذا كان الإرتباط بين السمة والعامل قد جاء نتيجة لإرتباط سابق بين عامل وصمة أخرى . كل ما يمكن تأكيده أن هناك إرتباطاً حدث بين سمة وعامل عند مستوى مقبول من الثبات الإحصائي (مثلاً : حدوث الإرتباط بالصدقة غير محتمل على وجه الإطلاق) .

ومن بين التفسيرات الممكنة لتفسير الإرتباط بين العامل والسمة هو أنه عكس — إن كثيراً أو قليلاً — التأثير المباشر للعامل على السمة ، أو — بعبارة أخرى — من المحتمل أن مثل هذه السمة لم تكن لتوجد في حالة غياب العامل الذي وجد مرتبطاً بها أو لو وجدت متكاملة فإنها توجد في صورة أخرى أو بدرجة من الشدة مختلفة .

وينظر لثل هذا الإرتباط بين العامل والسمة على أنه إعتكاس لإسهام العامل في نمو السمة .

وهناك تفسير ثان للإرتباط بين العامل والسمة يعتبر عكس التفسير الأول ومبناه أن السمة للوجودة من قبل عندولد من الأولاد تؤدي دوراً لـ *stimulus* لاستجابة محددة واحدة أو أكثر للبيئة الإنسانية (سواء كانت هذه البيئة أباً أو أمّاً أو أحد الأقارب) . هنا لا يكون العامل الاجتماعي (البيئي) ضرورياً لوجود

السمة ، ولكنه بالرغم من ذلك مرتبط بها بسبب تكرار جنب السمة للعامل .

ويطلق المؤلفان على هذا الضرب من ضروب الارتباط ارتباط ردی reactive لأنه يمسك رد فعل اليه لو لم يتم بالسمة .

وأخيراً هناك تفسير ثالث للارتباط الجوهرى بين العامل والسمة وهو أن الاثنين يتبادلان التأثير والتأثير بطريقة ديناميكية : فلذا وجدت السمة فهناك احتمال أن يتمها العامل ، وإذا وجد العامل كاستجابة للسمة ، فهناك احتمال لأن يتبلور السمة وتحدد وتعمق .

هذه هي صورة التفسيرات الثلاثة للارتباطات بين العوامل والسمات .

ويتقل المؤلفان بعد ذلك للحديث عن العلاقة بين العوامل والسمات والجناح (وهى التى أقردا لها خمسة نصول من التلمع إلى الثالث عشر) فيذكران أن أى من العوامل أو السمات بمفرده قد لا يكون كافياً لأحداث الجناح ، ولكنهما معاً قد يتجان الجناح ، أما لأن وقع الاثنين معاً كاف لإحداث أثر واضح فى إثارة السلوك للضاد للجناس ، أو لأن تأثير الواحد منهما ، ولكن السمة مثلاً ، لا يصح إجرائياً إلا فى حضور الآخر ، وهو العامل ، وذلك كنوع من أنواع الأدوات الوسيطة catalytic agents .

ويذكر المؤلفان كل ذلك ، ليدكرا القارىء بأن الارتباط ليس بالضرورة كاشفاً عن سمية ، وأن هناك حاجة إلى قدر كبير من التفكير الإبداعى الذى يبنى أن يتبع اكتشاف الارتباط الجوهرى بين السمة والعامل .

ثم يشير المؤلفان فى نهاية مقدماتها العميقة إلى أنهما على وعى بأن التحليلات التى أجريهاها تلجج سمات وعوامل فردية .

ويجب هذا الاتجاه التجزئى أنه يفتت النماذج بدلا من أن ياملها ككليات ديناميكية . ولكن — وكما هو الحال فى التشريع حيث يجد التفتت خطوة أولى لأغناء عنها لابد من اتباع نفس النهج فى هذا للرض الإجتماعى أى جناح الأحداث .

ويتلو المقدمة القسم الأول .

٥ - القسم الأول - نشأة السمات :

يشتمل هذا القسم على ستة فصول (من الثالث إلى الثامن) ناقش المؤلفان في الفصل الثالث موضوع السمات التي لا تختلف بين الأعاط الجسمية والتي ترتبط بأميلين اجتماعيين أو أقل .

وقد قدما للفصل مقدمة ذكرآ فيها أنهما سيعرضان فيه وفي الفصلين التاليين له الرابع والخامس (لموضوع تأثير بعض الجوانب للعينة لبيئة الأسرة على نمو هذه السمات التي وجد - في بحث البنية والجناس - أنها لا تختلف في الأعاط الجسمية ، والتي اقترض - طبقاً لذلك - أنها ليست جلية أساساً وعدد هذه السمات ٤٣ سمّة .

وهذه السمات الثلاثة والأربعين سمات فسيولوجية وسيكلوجية وقد حصرت السمات السيكلوجية من واقع تطبيق اختبار الرورشاخ وللقابلات السيكلترية . وتدرج هذه السمات تحت ثلاث عدينة ، وتنقسم كل فئة إلى عدد من السمات . وهذه هي الفئات المربعة للسمات :

- التاريخ الصحي التطوري (٣ سمات) .
- جوانب عصبية (سماتان) .
- بعض جوانب الذكاء (٩ سمات) .
- اتجاهات أساسية نحو السلطة والمجتمع (سماتان) .
- مشاعر البذ والقلق والعدونية والأجباط (٧ سمات) .
- مشاعر القسوة والعداوة (٥ سمات) .
- الاتكالية والاستقلال (سمّة واحدة) .
- الأهداف التي يرى الشخص إلى تحقيقها (سماتان) .
- بعض الصفات العامة للشخصية (٥ سمات) .
- الديناميات الاتصالية العميقة الجذور (٣ سمات) .
- توجيه الشخصية (سماتان) .
- بعض جوانب الاضطراب العقلي (سماتان) .

وفي سبيل معرفة كيف وإلى أى مدى تهم العوامل الاجتماعية (النصة أسلماً بالبيئة الأسرية) في تشكيل صمة ما ، فقد كان ضرورياً أن يحدد للؤلؤفان إلى معرفة ارتباط الصمة بكل عامل من العوامل الاجتماعية الأربعة والأربعين .

وطى هذا الأساس يناقش للؤلؤفان ما توصلوا إليه من نتائج في هذا الفصل .
أما الفصل الرابع فموضوعه : السمات التى لا تختلف بين الأنماط الجسمية والتي ترتبط باملين اجتماعيين أو أكثر .

ويعرض للؤلؤفان في هذا الفصل نتائج بحثهما فيما يتعلق بهذا الجانب على وجه الاتصال .

ثم يواصلان في الفصل الخامس الحديث عن سمات أخرى لا تختلف بين الأنماط الجسمية وترتبط باملين اجتماعيين أو أكثر .

وفي الفصل السادس ينتقل للؤلؤفان إلى موضوع جديد هو إسهام العوامل البيئية في تكوين السمات الجيلية .

ويواصلان في الفصل السابع الحديث عن إسهام العوامل البيئية في تكوين سمات جيلية أخرى .

ويختتمان في الفصل السابع القسم الأول من الكتاب ويخصصانه بحديث موجز عن تشكيل السمات .

٦ - القسم الثاني : البيئة الأسرية والسمات والجناس :

يشتمل هذا القسم على ستة فصول (من التاسع إلى الرابع عشر) وقد خصص الفصل التاسع لموضوع : العوامل الاجتماعية والسمات والجناس .

وقد تعرض فيه للؤلؤفان لموضوع بالغ الأهمية ، هو تأثير العوامل الاجتماعية على نشأة السمات وتطورها ، حقاً بالنسبة لهذه السمات التي قد يعتقد أنها جيلية أسلماً . ويذهبان إلى أنه حتى السمات الجيلية تنشأ وتتم وتتشكل في ظل مناخ اجتماعي معين ، فالذكاء العقلي أو العمل مثلاً الذى غالباً ما يفترض أنه تكوّن أسلماً ، يتأثر ولا شك بعوامل مثل قصور الأبوين ، أو نقص الرعاية والمطف عند الاضطراب ، أو ازدحام البيت ، أو نظافة المنزل وتسميته .

ويقدم المؤلفان نتائج بعد ذلك بالتفصيل ، ويعرضان منهجهما في تحليل تأثير الأسرة على تشكيل السمات وتكوين الجناح وفي الفصل العاشر يتحدث المؤلفان عن اضطراب الآباء وعلاقته بالسمات والجناح فيحدثان أولاً عن اضطراب الأب ، ثم عن اضطراب الأم .

وفي الفصل الحادى عشر يتحدثان عن : بعض جوانب للتأخى البيئى ، وأثرها فى تكوين السمات والجناح ، فيعرضان للعوامل الثقافية ، والظروف الاقتصادية ، والبيت من الناحية المادية ، والتأخى السائد فى البيت .

أما الفصل الثانى عشر فقد خصص لموضوع : العلاقات الأسرية وتكوين السمات والجناح . وتحدث المؤلفان فيه عن العلاقات الأبوية ، والاتصال عن البيت والجيرة ، والعلاقة بين الولد والآباء والعلاقة بين الولد والأم .

وفي الفصل الثالث عشر عرض لتأخى إهمال الأبوين للولد وعلاقته بتكوين السمات والجناح . وفيه عرض لضروب الترويح فى البيت ، ورقابة الأم ورعايتها ، ورقابة الأب .

وأخيراً يلخص المؤلفان فى الفصل الرابع عشر نتائج بحثهما تحت عنوان : البيئة- الأسرة والسمات وبناء الجسم والجناح . ثم يعرض المؤلفان فى خاتمة الكتاب لموضوع بعض تطبيقات نتائج البحث لضبط الجناح والحد منه . ويعرضان فى هذه الخاتمة أمثلة عملية تثبت أن لتأخى البحث فية تطبيقية ويمكن — إذا ما طبقت — أن تؤدى فى النهاية إلى الوقاية من الجناح أو على أقل تقدير الحد منه .

وقد أورد المؤلفان بعد ذلك سبعة ملاحق تفصيلية خلقت من الكتاب قرابة ١٥٠ صفحة . (من صفحة ١٦٩ إلى صفحة ٣١٧) للملق الأول وفيه عرض كامل لبحث اجتماعى لحالة من حالات البحث (أطلق عليها حالة هنرى) .

للملق الثانى عن السمات : تفرقاتها ، وتوزيعها بين الجانحين وغير الجانحين . للملق الثالث : عن العوامل الاجتماعية : تفرقاتها ، وتوزيعها بين الجانحين وغير الجانحين .

للملق الرابع : بيانات للتفصيل عن تشكيل السمات عند غير الجانحين .

للملق الخامس : بيانات للتفصيل عن التأثير الانتقائى للعوامل على النماذج الجسمية .

للحق السادس : بيانات لتحليل عن التأثير المتقاني لمراحل البيئة الأسرية على الجامعين الذين يتمون إلى الأعطال الجسمية المختلفة .

ثم ينتهي الكتاب بفهرس تفصيلي واف (من صفحة ٣١٧ — ٣٤٨) .

٧ - تعليق :

لا يمكن للباحث في علم الإجرام أن يحرض عرضاً هدياً لهذا الكتاب بغير أن يحرض للكتابين السابقين « كشف الستار عن جنح الأحداث ، والبيئة والجنح » ، وأهمها بالطبع الكتاب الأول الذي يعتبر — كما قرر للؤلؤان بحق — بمثابة الأب اسكل هذه الكتب . فهي كتب تمثل محاولات علمية دائبة للتحقق في تحليل بيانات البحث الأصلي من جميع جوانبها : الفيزيائية ، والاجتماعية الثقافية ، والنفسية .

أن الصدى الكبير الذي أحدثه ظهور كتاب « كشف الستار عن جنح الأحداث » في الموائر العلمية في مختلف أنحاء العالم يمكن أن يرد في عبارة جامعة إلى كونه حقق تدرأ كبيراً من شروط التبرج العلمي والدقة العلمية . ولكن الإجمال هنا لا ينبغي عن التخصيص ، فلتعرض بشيء من التفصيل لمحتوى هذه العبارة .

١ — يمتاز هذا البحث بأنه تبنى الاتجاه التكامل في النظر إلى السلوك الإجرامي وفي دراسته . فقد نظر للكاتن الإنساني بحسبانه وحدة بيولوجية نفسية اجتماعية ، وحين وضع مجموعة من الأحداث الجامعين وغير الجامعين موضع البحث حرص على أن يطبق للتحج التكامل فدرسهم من الجوانب الفيزيائية والنفسية والاجتماعية الثقافية .

وبذلك أقلت البحث من أسار البحوث ذات النظرة الواحدة monist التي كانت تسلم جانباً من جوانب الشخصية الإنسانية — بيولوجياً كان أو نفسياً أو اجتماعياً — وتغفله بالدراسة منفصلة باق الجوانب ، مما جعلها تنقسم بالعم والسيز عن الوصول إلى فهم علمي متكامل للسلوك الإجرامي .

وأصبح البحث بذلك علامة من علامات الطريق في ميدان علم الإجرام كعلم لدراسة السلوك الإجرامي ، ومثلاً تطبيقياً رائداً في الطريقة التي ينبغي أن تجري بهذه البحوث التي تدرس السلوك الإجرامي .

إن العلوم التي تنزع جانباً واحداً من جوانب السلوك الإجرائي وترغم اختصاصها بدراسته كعلم النفس الجنائي وعلم البيولوجيا الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي مقضى على جهودها بالفشل . لأن السلوك الإجرائي سلوك مركب ولا يمكن أن يخضع للتجزئة بهذا الشكل العيب ، إذ تخطط العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية اختلاطاً لا انفصام له ، حتى إنه لمن أصعب الأمر القول بأن ثمة عوامل بيولوجية خالصة ، أو عوامل اجتماعية خالصة .

وقد دلل جارك وجارك على ذلك في كتابهما الذي عرض له ، وذكر أنه ينبغي النظر إلى السلوك الإجرائي باعتباره متصلاً *Continuum* في قطب منه العوامل والسمات البيولوجية وفي قطب آخر العوامل والسمات الاجتماعية ، ولا يستطيع الباحث سوى أن يقرر أن عاملاً ما أو سمّة ما يطلب عليها أن تنتمي إلى الطرف البيولوجي أو إلى الطرف الاجتماعي ، وذلك على سبيل الترجيح وليس على سبيل اليقين ، وتأتي البحت حافة بفشل المؤلفين في تعيين عدد كثير من العوامل والسمات وعدم قدرتهما على نسيتهما إلى العوامل والسمات البيولوجية أو الاجتماعية .

إن الاتجاه التكاملي هو الذي يتقبح للباحث العلمي منظوراً كاملاً للسلوك الإجرائي ، يستطيع على ضوئه أن يجري دراساته وبحوثه جرياً وراء فهم أسبابه ودوافعه ، حتى يمكن — من بعد — رسم برلمج الوقاية منه على أساس علمي سليم .

٢ — يمتاز البحث بخطة العلمية الرشيدة . يشهد على ذلك المنهج الحقيقي وأدوات البحث للتقنة ، واستخدام عينة ضابطة من غير الجانبين حتى تتم المقارنة على أساس سليم .

ويشهد على ذلك كله ثراء اللادة العلمية التي جمعت ، والتي سمحت للمؤلفين أن يتعمقا في تحليل الجوانب المختلفة لليانات ، وأن يصدرا نتيجة هذا التعمق في أكثر من كتاب .

ومن ناحية أخرى يكفي القارئ للتسليم بهذه الحقيقة الاطلاع على نموذج من نماذج دراسة الحالة من الناحية الاجتماعية التي أوردتها المؤلفان في أحد ملاحق البحث ويرى مدى الجهود الضخمة التي بذل في جمع البيانات عن عينة البحث .

والواقع أن دراسة هذه الحالة تد مثالا علياً يحتمل في دراسة الحالات المشابهة.

٣ — إن أحد الشروط الأساسية للعلم هي القابلية للاعادة reproducibility . معناها قابلية البحث الذي أجراه باحث ما لأن يجده نفس الباحث ، أو باحث آخر . بنفس الشروط التي اتبعها الباحث الأول ، ويحصل على نفس نتائج .

ولكي يكون البحث قابلا للاعادة ينبغي أن يتضمن تفصيل الخطوات للنتيجة التي اتبعها الباحث ، والوصف الحقيقي لبيئة البحث ، ولأدوات البحث التي استخدمها . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على الباحث أن يذكر بدقة التغيرات العلمية للتغيرات المختلفة التي اعتمد عليها في بحثه .

والواقع أن كثيراً من البحوث العلمية الاجتماعية يعبأ أساسى هو عدم ذكر الباحث لتغيرات للتغيرات التي استخدمها ، مما يجعل البحث لا قيمة له من وجهة النظر العلمية .

ولعل حمة هامة من السمات التي تقسم بها بحوث جلوك وجلوك هي الدقة البالغة في إيراد جميع التغيرات لكل للتغيرات الأساسية التي استخدمها للؤلؤان في البحث . ونجد أمثلة رائعة على ذلك في الكتاب الذي نعرض له قد أفرد للؤلؤان ملحقين خصص الأول لتعريف السمات ، وخصص الثاني لتعريف العوامل الاجتماعية التي اعتمد عليها البحث .

وقد دفع ذلك جند كبير من الباحثين في مختلف بلاد العالم إلى إجراء دراسات معادة replicated studies لاختبار مدى صحة الفروض المدية التي ألقاها للؤلؤان في سلسلة بحثها هذه عن جناح الأحداث . وساعد على ذلك استيفاء هذه البحوث لشروط البحوث العلمية الدقيقة من حيث تفصيل التبع وخطوات البحث . وتعريف للمصطلحات الأساسية والتغيرات التي قام عليها البحث .

وأي متبع لمجربى بحوث علم الإجرام يعلم أنه قد أجريت مئات البحوث في مختلف بلاد العالم لاختبار صحة جداول التنبؤ بالجناح التي ضمها جلوك وجلوك .

ولسنا في حاجة من بعد للافاضة في بيان لليزات العلمية التي تقسم بها بحوث جلوك وجلوك ، فهي أمثلة جديرة بأن يحتملها الباحثون في السلوك الإجرامى في كل المجتمعات .

أنباء

الحلقة الدراسية الأسبوعية لمنع جناح الأحداث

— إتيامات جناح الأحداث في اليابان.

— بين الجوانب الاجتماعية التي ترتبط
بجناح الأحداث .

— عناصر برتقلى موضوعي لمنع جناح
الأحداث .

— الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين.

— محام جناح الأحداث ومكاتب
الرعاية للشباب .

— الهيئات المتخصصة في مباشرة جناح
الأحداث وبرامجها .

— الاختبار القضائي .

— دور الهيئات التي تبرع بالمساعدة في
مجال جناح الأحداث .

— دور المدرسة في منع جناح الأحداث.

— التوجيه المهني وإمكانيات العمل
للأحداث .

— دور الشرطة في مكافحة جناح
الأحداث .

عقد باليابان في الفترة ما بين ٣ — ١٣
مارس ١٩٦٤ الحلقة الدراسية الخامسة
الدولية لجناح الأحداث تحت إشراف معهد
الأمم المتحدة الأسبوي والشرق الأقصى لمنع
الجرعة ومطلة المجرمين .

وقد استمرت الحلقة مدة أسبوعين
تلقاها حلقة للبحث Seminar دامت
أسبوعين أيضاً .

وكان هدف حلقة البحث هو إشراك
الأعضاء تحت قيادة ذوى الخبرة في تحليل
وتقدير إتيامات وبرامج منع جناح الأحداث
في العالم . وقد استندت الحلقة الدراسية
في جمع المادة المتعلقة بالتطورات الحديثة في
هذا القطاع وتعميد الطريق لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث لمنع الجرعة ومطلة المذنبين
التي سيعقد في أكتوبر ١٩٦٥ .

وقد قام كل مشترك في الحلقة بإعداد بحث
بناءً على خطة وضعت بمعرفة الاختصاصيين في
معهد الأمم المتحدة . وكانت هذه البحوث
أساساً للنقاشات التي دارت بعده .

وكانت موضوعات البحث على النحو التالي:

منشورات
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

صدر أخيراً:

كتاب
تكنيك الرور شاخ

تأليف
برونو كلوبنغر - وهيلين دافيرسود

ترجمة
أعضاء وحدة البحوث النفسية والتربوية بالمركز

تحت إشراف ومراجعة
الدكتور سعد ممدوح

A more detailed procedure for the analysis of the dyes based on multiple extraction with chloroform and alcohol respectively. The chloroformic extract was chromatographed on a composite column of cellulose on the top and basic alumina below.

The second fraction (alcoholic) of the dye was analysed as given before.

In this way the different constituents were chromatographically fractionated and could be colorimetrically and fluorimetrically estimated.

SUMMARY

The physical examination of the colour in daylight and U.V. light may be of some help and when a comparison sample is provided, the use of a comparison microscope becomes essential.

Good chromatographic separation on paper was given by ammoniacal methanol by circular development.

A detailed procedure for the quantitative analysis of the different constituents of the dyes is mentioned.

2. Alkalis : a) Solutions of sodium carbonate and ammonia did not produce any apparent change in the shades of colours but increased the intensity of their U.V. fluorescence.

b) Some members were affected with sodium hydroxide solution and gave a brown colour.

3. Reducing and oxidising agents : did not provide any means of differentiation.

PAPER CHROMATOGRAPHY :

Acidic, neutral and basic solvents were tried, the last gave best results and was of the following formula :

Methanol	150	Parts
Ammonia	15	"
water	35	"

The progress of development on the chromatogram was followed best under ultraviolet rays to ensure the complete separation of any colourless fluorescent constituent present.

ADSORPTION CHROMATOGRAPHY :

For the analysis of dyes present in the red pencils chromatometric and fluorimetric estimation, should be accomplished.

The dyes were extracted by boiling the finely divided pencil powder with alcohol water mixture (1:1) under reflux for an hour.

The solution was diluted with water to reduce the alcohol content to 10%, a concentration found not to affect the adsorption of the dyes.

A composite column of upper acid alumina and a lower florisil columns was used and the two columns were separately eluted with the given solvent systems.

- I. Acetone — water (2:1)
- II. Acetone — water — Ammonia (7:1:2)
- III. Ethanol — water — Ammonia (6:1:1)
- IV. Ethanol — water — NaOH5% (80:5:20)

CHROMATOGRAPHIC IDENTIFICATION AND ANALYSIS OF WRITING MATERIALS

Part II, Red Pencils

Z.I. Darawy, Ph.D.

INTRODUCTION :

Red pencils may be used for signing or marking certain areas on a document which may be subjected to fraudulent alterations. The differentiation of red pencils is of importance in the field of suspect document examination.

Red pencils are manufactured on the same bases as the copying ink pencils but using kaolin instead of graphite and a red dye which is usually red lead or/and an aniline dye.

The analysis of red pencils was carried on the same line followed with copying ink pencils.

PHYSICAL EXAMINATION :

1. Solubility

The red dyes dissolved very slowly in immiscible organic solvents e.g. benzene and chloroform. The solubility increased slightly when such solvents were saturated with ammonia. Acetone, ethyl alcohol 80% and water were found to be excellent solvents.

2. Colour :

The colour of the pencil in acetone, alcohol or water varied from orange, red to pink according to the nature of the dye.

3. Fluorescence :

The solution of the dyes in the polar solvents showed fluorescence in transmitted light which was greatly intensified when viewed under ultra violet light.

CHEMICAL EXAMINATION :

1. Acids did not produce any noticeable colour change when examined in daylight but it affected their fluorescence.

The chromatographic separation of the constituents of the dyes examined was best given by circular development with normal hydrochloric acid. The developed chromatograms were examined in day light and under U.V. rays after being exposed to ammonia vapours.

When dyed hairs were subjected to the study the dye was extracted by boiling acetone under reflux for an hour. The acetone extract was concentrated and applied to the paper disc.

Preservation of the developed chromatograms was taken into consideration and impregnation in saturated paraffin wax solution in benzol was superior to collodion which caused slight change in the colour of the separated bands.

B. Metallic Dyes.

Samples of grey hair were dyes with different formulæ of metallic dyes described in the pharmaceutical formula. The dyed hairs were then washed thoroughly till the washings of each sample gave negative metal sulphide reaction.

The wet incineration method with concentrated nitric acid was preferred to the dry method due to the possible volatilisation of silver if present.

The nitric acid digest of the hair sample was chromatographed by the circular technique with a butanol (sat. with water) : hydrochloric acid : methanol (6 : 4 : 5) As the sulphides of bismuth, silver, lead, cobalt and nickel are black, the location of such metals on the chromatogram with a high sulphur and alkali content offered no difficulty. The metals were then identified by their specific colour test i.e. manganous chloride for silver, benzidine for lead, nitroso beta naphthol for cobalt and the dimethylglyoxime test for nickel.

It was found that silver did not move with the solvent cobalt moved close to the solvent front, lead and nickel were located at the upper third of the chromatogram.

Summary

A chromatographic technique for the separation and detection of hair dyes is given. For synthetic organic dyes normal hydrochloric acid gave good separation and butanol : HCl : methanol mixture was suitable for the metallic hair dyes.

ON THE DETECTION OF HAIR DYES.

M. Abdel Latif M.D., Z. I.

Darawy Ph.D., Y.A. Sherif F.R.C.P.

Hairs present themselves so often as important evidence in criminal investigation. On the examination of a hair sample the colour whether natural or dyed receives particular attention. A study of the detection of hair dyes which is progressing in common use every day is given.

Hair dyes are numerous and may be classified under the following categories :—

1. Organic vegetable colourings such as henna, indigo, wood extracts including logwood, redwood, pyrogallol and tannin; also herbs as sage and camomile.
2. Metallic preparations mainly bismuth, cobalt, lead, nickel and silver.
3. Compound dye stuffs consisting of vegetable dyes mixed with a metallic preparation.
4. Synthetic organic dyes of the amine nature e.g. p-phenylenediamine, aniline and sulphonated azo dyes.

The most wide spread preparations on the market are Imedia, Komol, Koleston and Polycolor. Beside such samples a representative member of the metallic dyes group was investigated.

A. Organic synthetic dyes

As the formulae of such preparations is never disclosed being a trade secret, our study was directed for the achievement of a convenient and quick method of differentiation. When the dye was provided in the form of a cream, the removal of the fatty ingredients was essential before application to the chromatographic paper. This was achieved by shaking the cream with a small volume of 2% hydrochloric acid saturated with butanol and heating the mixture in a water bath then cooling when the fat solidified on the top and was easily removed.

ment. On application of this reagent to the extract of the khat plant of the Egyptian variety a single spot was obtained with Rf value very close to that of ephedrine. Paris and Moyse using the same solvents mentioned that they were able to separate three alkaloids from the extract. For confirmation, different samples of the same plant from the Egyptian variety were subjected to analysis and gave only one spot.

We were able to get a specimen of khat leaves of the Yemen variety, which gave three spots in accordance with the results of Paris and Moyse.

This shows that the Egyptian variety contains only one alkaloid. However, the other two may be present in very low concentrations, beyond the limit of detection. This can only be confirmed by using big amounts of the plant, which are not available locally.

The infra-red spectrum of the alkaloid in chloroform showed a strong broad band at $3226-3030\text{ cm}^{-1}$, indicating the presence of a chelated OH group (53). The spectrum showed also a strong band at 1715 cm^{-1} , which may be due to the presence of an α, β unsaturated or an aryl ester. This throws some doubt on the structure assigned to the alkaloid isolated by Smith (23).

Thanks are accorded to Dr. F.G. Badar D.Sc. professor of chemistry, Ein Shams University for his help and guidance.

The method was not suitable for further application as it resulted in appreciable loss of the alkaloids.

b. Adsorption of khat alkaloid on alumina from chloroform was not quantitative, so this method was not also suitable for our purpose.

c. The technique that proved effective for the purification of the crude extract was paper partition chromatography. The strip was chromatographed using n- Butanol saturated with water for about 20 hours dried in air and sprayed (streaked) with ninhydrin reagent to locate the site of the chromatographed band. The untreated portion of the alkaloid on paper was eluted by refluxing with absolute alcohol and the residue was crystallised from ether-chloroform mixture (3 : 1 v/v), to give traces of a crystalline substance.

3. Identification of the pure alkaloid.

a. *Colour Reactions*: Of the general alkaloidal colour reactions known, the following reagents were chosen for application on khat alkaloid with reference to ephedrine namely -

Marquis, Buckingham, Schaer's, Frohd's, Mandelian, and Watscky.

The response of both khat alkaloid and ephedrine to the given reagents was the same except with slight variation with Buckingham reagent: the blue colour was denser with ephedrine and the yellowish brown colour of ephedrine with Watscky was reddish brown with khat.

b. *Paper chromatography as identification technique* : This method by virtue of its sensitivity specificity and microscale application was relied on for identification purpose. As a pilot study ephedrine was used as the reference substance for the choice of the best solvent and spraying reagent for the purpose. Butanol saturated with water, butanol-acetic acid-water (4-1-5) and petroleum ether-iso-amyl alcohol-acetic acid-water (1,3,3,3) (same solvents were used by Paris and Moyse) gave well defined spot with ephedrine. A 0.2% ninhydrin solution in acetone to which was added 2 ml. pyridine to each 100 ml. solution was found to be very sensitive as regards colour develop-

b. *The method of extraction:* As the alkaloidal content of the khat plant was low 0.5 % in the Aden variety, 0.2 % in the Hararian one and sometimes 0.1 % in leaves, and even less in stalks, and the amount of the available plant for investigation was limited, the extraction method should be exhaustive to give the highest possible yield.

Refluxing on a boiling-water bath for about 100 hours with replacing the extract with fresh solvent was repeated every 10 hours. The other method was the continuous extraction technique using a soxhlet apparatus for 100 hours, to assure complete extraction.

A combination of the two methods, direct for 60 hours and continuous for another 60 hours, proved effective.

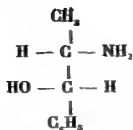
The final chloroformic extract was filtered and evaporated on a water-bath, while the acidic alcohol extract was placed on a boiling-water bath till complete evaporation of the alcohol. The residue was diluted with water, turned alkaline and finally extracted with chloroform. The chloroformic layer was removed, dried with anhydrous sodium sulphate, and evaporated to dryness. The residue in both cases was dissolved in 2 ml. dilute hydrochloric acid (1%).

The presence of the alkaloid was tested for by phosphomolybdic acid and Mayer's reagent. Such reagents were chosen from the general alkaloidal precipitants* that gave sensitive results with ephedrine.

2. *Purification of the crude Extract :*

a. Alkaloids, a category of the organic basic compound group, combine with acids of high molecular weight forming insoluble compounds. Phosphomolybdic acid was a good representative of such group of acids. The formed phosphomolybdic acid — alkaloid compound was then decomposed to liberate the pure alkaloid, which was removed from the alkaline reaction mixture with chloroform.

* Picric acid, tannic acid, phosphomolybdic acid and Mayer's reagent.



whereas others proved the presence of more than one alkaloid, mostly three, to which the definite names of cathine, cathinine and cathidine have been given.

It would be of interest to find out the number and the nature of the alkaloid present in the Egyptian variety of *Catha edulis*.

For the achievement of such goal this study concentrated on the following points :

1. Extraction of the alkaloidal content.
2. Purification of the crude extract.
3. Identification of the pure substance.

1. *Extraction of the alkaloidal content :*

The extraction of any constituent from the crude substance depends on three main factors :

a. *The choice of the proper solvent :* For the extraction of the alkaloidal content of khat plant as the free base, organic immiscible solvents were tried namely chloroform, ether and benzene. It was found, as expected that chloroform was the best of the three. Ether although highly volatile, but would be recommended for the removal of chlorophyll from the plant tissue.

Another category of extraction was applied using miscible solvents acidic in reaction; a 5 % acetic acid solution in 70 % ethyl alcohol gave satisfactory results.

Acid extraction was preferred to alkaline as in the former the yield was supposed to be the total alkaloidal content of the alkaloid, i.e. the free form and the conjugated or combined fraction, while with the latter medium the free form was only extracted.

STUDIES ON THE EGYPTIAN VARIETY OF KHAṬ

Part I. The alkaloidal content,

Madiha Zohair, M.Sc. Y.A.
Sherif F.R.C.P. Z.I, Darawy Ph.D,

The plant "Khat" has been known for a long time ago, the sweedish physician and bolanist peter Forsskal⁽¹⁾ gave it the name, "*Catha edulis forssk*". Different names for Khat were given "*Celastrus edulis Vahl*", "*Catha forsskali A — Richard*", "*Melhyscophylum glaucum*".

The fresh leaves are usually chewed till all the juice is extracted, then this is followed by a copious draft of cold water and the residue of mastication is then swallowed⁽²⁾. No hot drinks or food are tried during such practice.

In the absence of the green leaves⁽³⁾, the powdered dried leaves are used after being moistened with little water, sweetened with sugar and then flavoured with clovers.

Experimental and Results

"Experience in the case of alkaloid containing plant shows that their effects vary with the change of the soil and climate conditions". This statement proved true in case of the belladonna alkaloids (atropine), hyoscine in *datura fastiosa* plant.

As regards what we find that it either grows wildely or cultivated in relatively humid mountainous regions of east and south Africa and Arabia; such regions vary in the nature of the soil as well as the climate.

Khat plant introduced in Florida was found to have no physiological action (Mustard⁽⁴⁾); no chemical investigation is mentioned.

The number of alkaloids present in the different varieties of the khat plant varied as some investigations mentioned that the active principle was a single alkaloid of the following formula.

- 13 — Glueck, Sheldon & Eleanor, *Unraveling Juvenile Delinquency*, Harvard University Press, U.S.A. 1957.
- 14 — Horton, Paul B. & Leslie, Gerald R., *The Sociology of Social Problems* Appleton — Century — Crofts. Inc., New York. 1960.
- 15 — Neumeyer, Martin., *Juvenile Delinquency in Modern Society*, D. Van Nostrand Company. Inc., New York, 1956.
- 16 — Parson, Talcott & Bales, Robert F., *Family Socialization and Interaction Processes*. The Free Press, Illinois, 1955.
- 17 — Reckles, Walter C., *The Crime Problem*, The Appleton — Century Crofts, Inc., New York, 1955.
- 18 — Robison, Sophia M., *Juvenile Delinquency. Its Nature and Control*. Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961.
- 19 — Sellitz & Jahoda & Deutsch and Cook, *Research Methods in Social Relations*, Holt Rinehart and Winston : New York, 1961.
- 20 — Sutherland & Cressey, *Principles of Criminology*, J.B. Lippincott Company, New York, 1960.
- 21 — Taft, Donald R., *Criminology*, The Mac Millan Co., New York, 1956.
- 22 — UNESCO, *Vagrant Children Paris*, 1941.
- 23 — Vexiliard, A. *Introduction à la Sociologie du Vagabondage*, Paris., 1956.
- 24 — Vexiliard, *La Clochard*, Desclee de Bronner, Burges, 1957.
- 25 — Wolfgang & Savitz and Johnston. *The Sociology of Crime and Delinquency*, Wiley and Sons, Inc., New York, 1962.

مراجع مختارة

- ١ — دكتور أحمد محمد خليفة — مقدمة في دراسة السلوك الإجرامى ، دار للطوف ، القاهرة — سنة ١٩٦٧ .
- ٢ — المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجناية — الحلقة الثانية لمكالفة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة — يناير ١٩٦٣ ، بحث تشرد الأحداث ، دراسة إحصائية لتشرد الأحداث .
- ٣ — دكتور حامد عمار — النهج العلمى فى دراسة المجتمع ، القاهرة — سنة ١٩٥١ .
- ٤ — دكتور حسن الساعى — فى علم الاجتماع الجنائى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة — سنة ١٩٥١ .
- ٥ — دكتور حسن شحاته صفان — علم الجريمة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة — سنة ١٩٦٢ .
- ٦ — دكتور عبد العزيز عزت — الجريمة وعلم الاجتماع ، القاهرة — سنة ١٩٥٧ .
- ٧ — محمد البالى — الإجرام فى مصر (أسباب وطرق علاجه) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة — سنة ١٩٤١ .
- ٨ — دكتور محمد طلعت عيسى — البحث الاجرامى ، مبادئه ومناهجه ، مكتبة القاهرة الحديثة — سنة ١٩٦٣ .

9 — Barnes & Teeters, New Horizons in Criminology, 3rd edition, U.S.A., 1959.

10 — Bell, Norman W. & Vogel, Ezra F., A Modern Introduction to the Family, Routledge & Kegan Paul, London, 1960.

11 — Burt, C. The Young Delinquent, University of London Press Ltd., London, 1955.

12 — Gielb, Henri, La Criminalité Juvenile, Woiskowy Przeglad Prawwinicy (Revue Militaire de Droit). 1947.

- 10 — It is much easier for truants or runners away from workshop to involve in vagrant behaviour. This social misbehaviour is a step to other types of delinquent behaviour.
- 11 — Collectors of cigarette-ends have less ability than normal juveniles to constitute stable and mature relationship with their companions.
- 12 — Sense of belonging of collectors of cigarette-ends is proportionated in irregular succession with the size of their sub-groups and gangs.
- 13 — Inclination to dangerous physical recreations and deviant psychological and social recreation is clearer among collectors of cigarette-ends, while boyss in non-vagrant group are inclined to social and co-operative recreation.
- 14 — The liability of exposition to vagrancy is proportionated in irregular succession with the degree of intergration of family structural and functional system, stability of treatment, increase of the individual's average share of the family income and of expenses of basic needs, degree of house suitability, and the religious standard.
- 15 — Frequent relapse to vagrancy and collecting cigarette-ends increases when the religious standard of family decreases, and decreases when the religious standard of family increases.

Most Important Hypotheses of the Study

Some hypotheses have been developed from the findings of the present pilot study. Any researcher can verify one or more of these hypotheses in future without having to choose hypotheses arrived at by studies that have not been developed in our local communities.

Hypotheses :

- 1 — Temporal distance does not affect, within a year, the extent of juvenile vagrancy distributions in places or districts in which vagrants practise their activities.
- 2 — Juvenile vagrancy of cigarette-ends collectors is an urban social system which takes its extreme form in Cairo and Alexandria.
- 3 — Collecting cigarette-ends and beggary are more associated with areas of attractions in cities than the beyond control type which associates with residence places of the juveniles.
- 4 — The vulnerability to vgrancy is more evident in juvenile males than juvenile females.
- 5 — Younger juveniles are more apt to join cigarette-ends collecting gangs than older ones.
- 6 — The quantity of daily cigarette-ends harvest is preportioned in regular succession with juvenile's age.
- 7 — Real price of cigarette-ends is not conditioned in regular successive with juvenile's age.
- 8 — Collecting cigarette-ends is a behaviour to be learned more within a differentiated group than in a normal groups. Types of social maladjustment associate positively with the bad reputation of vagrant's companions, apart from those of normal group.
- 9 — The increase of liability of involvement juvenile vagrancy and collecting cigarette-ends, proportionales in a regular succession with the low standard of education and vocation.

Neighbourhood :

- 1 — The home districts of more than a third of collectors of cigarette-ends group have been near the central business district in Cairo.
- 2 — Boys of industrial and commercial districts have been more liable to involve in vagrancy than those of habitation districts.
- 3 — The vagrants of industrial and commercial districts have been more liable to recidivism than those of habitation districts.
- 4 — Houses of a greater number of the experimental group live in slums than in the control group.
- 5 — It might be stated that neighbourhood has been a contingent factor which may make juveniles more liable to involve in vagrant or delinquent behaviour.

Religious Standard :

- 1 — We have shown that differences of religious standard between families of the two groups have been statistically significant. The religious standard of experimental group's families was far less than that of control group's families.
- 2 — There has been a correlation between the low religious standard of experimental group's families and relapse of their boys to vagrancy.
- 3 — No significant differences have been found between the juveniles, religious standard in the two groups.
- 4 — There has been a low correlation between the fathers' and mothers' standards of religiousness and between the fathers' standard and family's standard of religiousness.
- 5 — Truant boys of the control group have been prevented probably, from delinquency and vagrancy by the highness of family's religious standard.
- 6 — The low religious standard of the experimental group's families has increased their liability to social maladjusted behaviour such as truancy.

does not mean necessarily success. Residence of the foster parent with the juvenile has not guaranteed for him social adjustment or non-vagrancy.

- 19 — We have shown that most of the families of the control group were relatively more integrated in their structural and functional systems, than the families of the cigarette-ends collectors.

The Setting of Economic Conditions

- 1 — Comparing the two groups, the differences of individual's average share of the family income per month and of the vital expenses designated for food, clothes, education and medical care were found to be statistically significant.

The average in the experimental group was for less than that of the control group.

We should be associate the lowness of the economic standard with the general economic system prevalent before the great social transition in Egypt.

- 2 — It should be considered that the economic differences between the two groups have been contributory factors which have had their effects upon contingent factors such as bad housing and neighbourhood, and upon juvenile vagrancy.

House Conditions

- 1 — The degree of house suitability was worse in experimental group than in the control group.
- 2 — There was no regular succession between the degree of house suitability and house density in the experimental group. The coefficient of correlation was .09, but it was .55 in the control group.
- 3 — The coefficient of correlation between average vagrancy recidivism and average house removal was positive but not sufficient to assure this correlation.
- 4 — It could be stated that housing conditions are a contingent factor upon vagrancy.

- 11 — The proportion of physically broken homes was higher in the experimental group than in the control group.
- 12 — The coefficient of association between first separation and juvenile vagrancy was .48 and .4 between the later variable and the last separation.
- 13 — Most of the vagrant boys of divorced families had been more deprived, during childhood, of living in an integrated family than those of the control group.
- 14 — There was no differences between boys of both groups as regards to deprivation, during childhood, of living in integrated families when death was the cause of their broken homes.
- 15 — Coefficient of contingency was about .5 between psychologically broken homes and symptoms of social maladjustment such as truancy and running away from workshop, and .66 in the experimental group between first separation and the father's addiction to alcohol or drugs, while we have shown negative relation in the control group. Also the coefficient of association was .85 between first separation and belonging to a badly reputed juvenile group, in the control group. This association was negative in the experimental group.
- 16 — The most important correlation has been shown between psychologically broken home and last separation. The coefficient of contingency was .3 in the experimental group while it was negative in the control group.
- 17 — Re-marriage after the parent's separation or death was more frequent in the experimental group than in the control group. Coefficient of association was .88 between the father's marriage after separation and juvenile vagrancy .31 in the case of the mother's marriage after divorce, (1) in the case of father's marriage after mother's death, and .23 in the case of mother's marriage after father's death.
- 18 — Attempts of a family social system to seek an equilibrium through a foster parent after the home has been broken

clearer when we compared the density of sets of relations within the family unit. There were 15 sets of relations within the family in experimental group in the average as compared with 10 sets of relations of those in the control group.

- 4 — The educational standard of the vagrants' parents or foster-parents was lower than those of the control group. Most parents of the two groups followed unskilled occupations. While the occupational standard of foster-parents was lower in the experimental group than in the control group.
- 5 — The coefficient of association was negative between the unemployment of fathers and the vagrancy of the collectors of cigarette-ends. But it was positive for those boy whose working mothers were out of employment.
- 6 — The father's being a convict or an ex-convict has nothing to do with the vagrancy of juvenile. On the other hand the coefficient of association was found to be (1) between mother's serving a penal sentence and the vagrancy of her boy.
- 7 — The proportion of drunkards and drug addicts was found to be higher among the fathers of the experimental group than those of the control group. The association was not clear between this variable and juvenile vagrancy. But it was clear between juvenile vagrancy and the mother being a drunkard of a narcotic-addict.
- 8 — The proportion of fathers who had married more than three women other than the juvenile's mother is higher in experimental group than of in the control group.
- 9 — In the experimental group, the fathers' cruelty or instability of treatment was none apparent than in the control group. While in difference was clearer among the mothers of both two groups. Laxity was more frequent among the fathers of experimental group than those of control group.
- 10 — Psychologically broken homes were more frequent in the experimental group than in the control group.

Recreation :

- 1 — Recreation or play at school or reformatories was of the physical type in the experimental group and of the psychological and social types in the control group.
- 2 — It was clear that free recreation, for cigarette-ends collectors was dangerous games which were sometimes illegal. While games were sociable and co-operative in the control group.
- 3 — For psychological recreation the vagrants frequent attend picture-houses, cafe's and circuses while normal boys attend clubs and settlements or they may practice relatively organized activities.
- 4 — We have shown that collectors of cigarette-ends practise some bad recreational habits such as smoking, drinking or gambling. These bad habits are some of gang's sub-culture components. This bad behaviour may sometimes appear in control group but it has not become habits.
- 5 — In both control and experimental group the correlation was very clear between one and the other of the bad recreational habits.
- 6 — The number of smokers in the experimental group is much higher than in the control group.

The Setting of Family Life :

- 1 — Most of juvenile vagrants had been exposed to deprivation from the welfare of both parents.
- 2 — The effect of emigration from rural areas to Cairo was clearer upon family setting in the experimental group than on in control group. It might be that these emigrant families had been shocked with the new urban circumstances such as vocational and social conditions.
- 3 — The average of family volume was found so high in the experimental group as compared with of the average in control group. The difference between the two averages was not statistically significant. But the significance was

- 3 — About 72.9 per cent of workers in the experimental group as compared with 18.2 per cent of workers in control group ran away from workshops.
- 4 — It may be considered that dismissal, cruelty, running away and truancy are necessary factors which lead to leaving school or workshop.

Companions

- 1 — The average of companions of one in a vagrant group was less than that of one in the control group. The difference between the two averages was statistically significant. The non-vagrants could more easily constitute stable and mature interchanges with their companions than the cigarette-ends collectors.
- 2 — The collectors of cigarette-ends could make stable relationship within their sub-groups in the gang. Sense of belonging was clearer in sub-groups than in the gang in general.
- 3 — It is difficult to develop leadership traits naturally within vagrant gangs. Those traits may be developed spontaneously within normal companion groups.
- 4 — Deviant behaviour was most frequent among the members of vagrant companion groups, while it was rare among those of the control group.
- 5 — The correlation was clear between types of social mal-adjustment such as truancy and bad reputation in vagrant companions. The correlation was non-existent for the control group.
- 6 — The companion group in the experimental group was a step which led to the joining of gangs of cigarette-ends collectors. These gangs may be considered of the solidified type and the delinquent type. The gang structure depends upon a man or a woman as a boss, youths and vagrant children as cigarette-ends collectors.
- 7 — Every gang has its special area in which it could practise its activity.

- 5 — The relation was clear between dismissal from school and truancy for going to the movie, in the vagrant group while it was clear between failure or retardation and on one side and outside attractions factor, cruelty and school fees, on the other side in the normal boys.
- 7 — The vulnerability to involve in truancy as a social maladjusted behaviour was more between the illiterate normal boys. While there was no correlation between illiteracy and truancy in the experimental group.
- 8 — Truancy had started at an early age in the experimental group while it happened at a later age in control group.
- 9 — It should be known that more than 2.5 million children have no places in elementary schools. They are numbered in Cairo to be 188,767. It seems that the socialization processes are going to miss school and jumping to the fields of work group and play group. Suppose this educational gap is going to lead those children to some types of maladjusted behaviour such as vagrancy or any other type of deviant behaviour.
- 10 — The children who have found their opportunities to attend elementary schools meet some difficulties in developing physically, psychologically and socially, because the class teacher is over loaded with 40.5 children in the average in Cairo, schools, while the density of classroom is 47.4 children.

Occupational Group :

- 1 — About more than 90% of the experimental group attended various types of occupations, as compared with 55% of the control group. All juvenile workers attended occupations before the age of ten. Most of their occupations were unskilled or semi-skilled.
- 2 — The causes of leaving occupations were running away in the experimental group; cruelty and lack of training in the control group. The cause in the first group had its significance of social maladjustment in the occupational group while the causes in the second group showed the force of pressure upon juveniles.

- 11 — We may suggest that collecting cigarette-ends is a criminal behaviour for the adults and a delinquent behaviour for the juveniles. It is a step towards direct forms of delinquency.
- 12 — Collecting cigarette-ends is a behaviour learned within a group. The modus operandi needs a sort of organization which takes a form of a gang. The M.O. associates with the element of organization which needs in turn to use human forces within a frame of reference consisting of a delinquent sub-culture.

The juvenile at school :

- 1 — The results showed that the highest proportion of juvenile illiterates was in the experimental group and the lowest was in the control group. It means that the juvenile illiterates are more liable to involve in vagrant behaviour than the juvenile literates.
- 2 — All boys of experimental group left school as compared with 44.7 percent of the control group. The difference between age average when leaving school is statistically significant.
- 3 — The most important factors for leaving school, in the experimental group were failure or retardation, dismissal and school fees. in the experimental group, while retardation and school fees were the main factors in the control group. The school failure started at an early age for the vagrants and at a later age for the non-vagrants.
- 4 — It is clear that truancy is a first step to vagrancy and delinquency. Most of juvenile vagrant, 81.4 percent had truanted at one time or another during their school careers while only 32.5 percent of the normal boys had truanted, and then only occasionally.
- 5 — The most important factor of truancy as pointed out by members of the experimental group were the outside attractions especially the cinema. In the control group it was lack of persistence, school curricula and cruelty of teachers.

the statistical present study and the statistical study of the National Centre of Criminological and Social Research, that the highest proportion of collecting cigarette-ends was in the districts of Ezbekieh and Kasr El Nil.

- 2 — The proportion of practising collecting cigarette-ends seems to be higher during the evening from 6 p.m. to 12 p.m.
- 3 — The vulnerability of juvenile males to involve in practising collecting cigarette-end is more than that of juvenile females and so in the categoric risk for juvenile males to be arrested or placed in reformatories.
- 4 — The relation is more clear between the age of the vagrant and the quantity of cigarette-ends collected.
- 5 — The categoric risks to be involved in a juvenile vagrant's gang are more for juveniles under twelve than for those above sixteen. Furthermore the liability to arrest is more for the first category than to the second.
- 6 — It has been proved that there are essential differences between the real price of cigarette-ends collected and its quantity.
- 7 — The real price of cigarette-ends collected is not conditioned to the increase in juveniles' age. The vagrant may be under fourteen but has a special status in his gang and takes a higher real price than older one.
- 8 — It is sure that the expenses of collector of cigarette-ends become more multiple with the increase of the real prices he receives.
- 9 — About more than 50 percent of the experimental group spent the real prices, they received, on themselves and their friends. It is evident that they were trying to raise their status in their groups by this cooperative process to face their mutual needs.
- 10 — The present study proved that vagrancy and collecting cigarette-ends have associated with other types of delinquent behaviour especially burglarly or pick-pocketing and homo-sexuality.

is based on the total number of people of Cairo aged from 7 to less than 18.

- 5 — The present study reaches the same result as the statistical study of the National Centre for Social and Criminological Research, that the arrests of juvenile vagrants focused in the middle of Cairo. The coefficient of correlation between the two results was .88.
- 6 — The proportion of judgments by default was more than 50 per cent of vagrant children who were sentenced to reformatories. Likewise the proportion was 83.9 percent of collectors of cigarette-ends.
- 7 — The places where juvenile cigarette-ends collectors are arrested, or in other words where they practise their type of vagrancy, are situated often in the districts of Ezbekieh and Kasr El Nil which may be considered as attraction areas in the centre of Cairo.
- 8 — About 78.4 percent of juvenile beggars were arrested in four districts, Ezbekieh, Kasr El Nil, Abdin and El Sayeda Zeinab.
- 9 — The proportion of absence of residence type was the highest. The study showed that fact is somewhat misleading. Many of those gave no addresses for their homes. Furthermore the police arrest the vagrant children in the most by the name of this type of vagrancy because it needs complicated procedures to accuse the juvenile of such delinquencies as collecting of cigarette-ends, beggary, association with prostitution or other disorderly conduct.
- 10 — The present study proves that there is a correlation between the place of arrest and the home district or neighbourhood of vgrants accused of being beyond control.

(B) "General conclusions dealing with the experimental pilot study of the juveniles accused of collecting cigarette-ends and placed at the reformatories".

Facts about collecting cigarette-ends :

- 1 — The present experimental study agreed with the results of

Empire of Incas in Peru. The social system there could prevent vagrancy problem by its mechanical solidarity and radical value-system.

Most Important Conclusions of the Study

In the light of the information collected either from the personal statistical survey or the experimental study, it has been possible to extract general conclusions as regards :

- A) Juveniles accused of vagrancy during six months.
- B) Juveniles of the cigarette and collecting type during the year of study.

(A) "General Conclusions concerning the juveniles accused of vagrancy during six months of the study".

- 1 — During the six months of the study beginning on April 15th and ending on October 15th 1962, juvenile vagrants cases numbered 2215. According to the statistical study of the National Centre for Social and Criminological Research juvenile numbered 3980 persons in one year.

Other statistical sources have no valid figures on the volume of the problem.

- 2 — During ten years beginning with 1953 and ending on 1962 the volume of juvenile vagrancy problem increased either in U.A.R. or in Cairo, except in the year of 1962 in which the number decreased.

The statistical sources tried later to minimize the previous faults and to standardize the bases of collecting data.

- 3 — The arrests for vagrancy showed the first highest proportion of juvenile delinquency cases in juvenile courts, namely 75 percent. Likewise the proportion of vagrancy cases in Cairo to vagrancy cases in U.A.R. was 80 percent.

- 4 — The proportion of vagrancy among juveniles in Cairo reaches about 3 per thousand or about 5 per thousand. We tend to give preponderance to the latter figure, which

of vagrancy in the Cairo Society as well as its forms and ecological distribution ... etc. during six months beginning on 15th April and ending on 15th October 1962. At the same time the present study compares the findings of this statistical survey on juvenile vagrancy cases with the results of the statistical study on juvenile vagrancy reached by the National Centre for Social and Criminological Research during one year beginning on February 1st and ending on January 31st 1962.

The second is an intensive field-study from the sociological point of view on samples of vagrant juveniles placed in reformatories for collecting cigarette-ends.

The field study has been achieved on 40 juvenile cigarette-ends collectors and 40 juvenile non-vagrants or normal juveniles who were selected from clubs. Both groups were similar as regard in the same neighbourhood, sex, age, religion, standard of education and the parents being alive or dead.

By comparing the two groups the effects of other social factors might be seen

As was mentioned before the study used a special schedule for collecting sociological facts about the experimental group and the control group.

The present study tries to throw light on the problem of causality in the field of social and human studies, why we lean against the correlations between the variables, what the coefficient of correlation means besides the cause itself ?

The present study before analysing the data tried to make a historical and sociological review of the phenomenon as a social problem in many sorts of societies and groups. There are groups just like gipsies and certain gang which depend mainly on vagrancy for making a living. Furthermore there are some types of communities which depend in their structures and functions upon the vagrant social system such as the Hobohemia in U.S.A.

The present study also shows that there were some types of societies which had no vagrancy problems. It was very clear in primitive societies and some historical societies such as the

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. M. Salem Gomaa

General Ahmad F. Ragab

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General Mahmoud El Rakalby

Mr. Lotfi Ali Ahmed

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkak City, Guezira P.O., Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Ahmad El Afy

Dr. Mohamed Zeid

Secretary of editorial staff

Fahma El-Milani

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by

The National Center For Social
And Criminological Research
U. A. R.

- Juvenile delinquency in U.A.R.: Its volume, trends and factors.
- L'Etat Engage : Fonctions, Essai d'une théorie générale.
- La préméditation et la méthode scientifique.
- La responsabilité pénale : Libre arbitre ou déterminisme.

IN ENGLISH

- Studies on the Egyptian variety of khat.
- Social factors in juvenile vagrancy.

ARTICLES, RESEARCHES, BOOKS & NEWS



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

أعمال الحلقة الدراسية الثانية
للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية
(٣ - ٦ إبريل ١٩٦٥)

- الطب الشرعي والسوم : الإدمان ، السوم ، الإصابات
- كيمياء السوم : المواد السامة ، المواد المتفجرة ، النباتات السامة
- الشرطة الفنية الجنائية : فحص السفندات ، الأدلة المادية ، تزييف العملة
- موضوعات أخرى : التحقيق الجنائي ، جهاز كشف الكذب ، مصطلح الحقيقة

مقالات • دراسات وبحوث • أبحاث

(عدد خامس)



المجلد الثامن

نوفمبر ١٩٦٥

العدد الثالث

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

وكيل مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مطهر ، الدكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، الدكتور حسن السامح ، الأستاذ حسين عوض بركات ، الأستاذ محمد انتاح محمود حسن ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء محمود عبد الرحيم ، اللواء عباس قطيعة ، الأستاذ لطفي علي أحمد ، الأستاذ محمد عبد السلام .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا للتحرير : الدكتور أحمد الآلي - الدكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام الطنجي

-
- تجربو هيئة تحرير المجلة أن يرأى فيما يرسل إليها من مقالات الاختبارات الآتية :
- 1 - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يصل إليه .
 - 2 - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لروعي الموضوعات الكثيرة التي عولجت فيه .
 - 3 - أن يكون الشكل العام للمقال :
 - مقدمة للتصريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
 - خطة البحث أو الدراسة .
 - عرض البيانات التي توافرت من البحث .
 - خاتمة .
 - 4 - أن يكون أبحاث المصادر على النحو التالي :
 - للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، وصفاة مزدوجة بين السطور .
 - للمجلات : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، وصفاة مزدوجة بين السطور .
 - للمجلات : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، وصفاة مزدوجة بين السطور .
 - للمجلات : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، وصفاة مزدوجة بين السطور .
-

لبن المسند تصدر ثلاث مرات في العام الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
عنرون قرشا مارس ، يوليو ، نوفمبر خمسون قرشا

المجلة الجنائية القوسية

محتويات العدد

عدد خاص

بأعمال الحلقة التراسية للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية

(٣ - ٦ أبريل ١٩٦٥)

صفحة	
٣٤٩	مقدمة
٣٥٦	توصيات
٣٥٩	القسم الأول - الطب الشرعي
٣٦٠	الإيمان
٣٦٦	التسمم
٣٩٦	الإصابات
٤٠٢	القسم الثاني - كيمياء السموم
٤٠٣	المواد السامة
٤١٧	المواد المتفجرة
٤٣٤	النباتات السامة والمتفجرة
٤٤٥	القسم الثالث - الشرطة الفنية الجنائية
٤٤٦	فحص المستندات والألياف
٤٦٣	الأدلة المادية
٤٨٢	تزييف العملة
٤٩٩	القسم الرابع - موضوعات عامة
٥٠٠	التحقيق الجنائي والتعرف على التهمين
٥١٨	جهاز كشف الكذب ومصل الحقيقة
	أنباء:
٥٢٧	الحلقة التراسية الأولى للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية

مقدمة

الحلقة الدراسية الثانية للكشف عن الجريمة (*)

بالوسائل العلمية

عقد للركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية الحلقة الدراسية الثانية للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية ** .

وقد شرفت رئاسة الحلقة السيدة الدكتور حكت أبو زيد وزيرة الشؤون الاجتماعية ورئيسة مجلس إدارة المركز .

وكان مقرر الحلقة السيد الدكتور زكريا القروى خبير أول ورئيس وحدة بحوث كشف الجريمة بالمركز .

واستغرق انعقاد الحلقة الفترة من ٣ - ٦ أبريل سنة ١٩٦٥ .

واشتراك فى مناقشات البحوث القيمة فى هذه الحلقة ممثلون للجهات التى تعمل فى هذا المجال وهى :

- * أقسام الطب الشرعى بالجامعات .
- * وزارة العدل مصلحة الطب الشرعى والنيابة العامة .
- * وزارة الداخلية بمصالحها المختلفة .
- * جهات أخرى .
- * للركز القومى للبحوث .
- * للركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية .

* تم بصياغة هذه القسمة وتلخيص الجزء الأكبر من التقارير والأبحاث المقدمة للحلقة الدراسية الدكتور زكريا القروى خبير أول ورئيس وحدة بحوث كشف الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية .

** عقدت الحلقة الأولى للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية فى يناير ١٩٦٣ ، وستعقد الحلقة الثالثة فى يناير سنة ١٩٦٧ بإذن الله .

وتناول أقسام الحلقة للوضوعات التالية :

القسم الأول : الطب الشرعي والسموم :

وهذا القسم خاص بالسادة الأطباء الشرعيين وقد ضم هذا القسم بحثاً عن مشكلة الإيمان وطمأنى للواد المخدرة وكذلك القسم بالمواد السامة الاستعمال كالبيدات الحشرية علاوة على موضوع الأمراض من الناحية الطبية الشرعية وخاصة إصابات العين والرأس .

القسم الثاني : كيمياء السموم :

وهذا القسم يساعد قسم الطب الشرعي والسموم حيث قدمت البحوث الكيميائية للكشف عن اللواد المخدرة مثل الأفيون وكذلك اللواد السامة مثل النومات وكذلك البيدات الحشرية ، كما يضم هذا القسم بحثاً عن النباتات السامة والمخدرة في الجمهورية العربية المتحدة .

القسم الثالث : الشرطة الفنية الجنائية :

وقد اشترك في هذا القسم السادة خبراء التزييف والزوير ورجال الشرطة وإدارة مكافحة جرائم القتل ومصلحة الأمن ووزارة الداخلية وكذلك وكلاء النائب العام . ومن البحوث التي قدمت في هذا القسم : بحث عن تزييف العملة في الجمهورية العربية المتحدة وخص المتندات ودراسة مكان الحادث في حوادث المرور والحريق .

القسم الرابع : موضوعات مشتركة :

أما هذا القسم فقد اشترك في مناقشات البحوث المقدمة فيه جميع السادة أعضاء الحلقة الدراسية مجتمعين واشتمل هذا القسم على موضوعين عامين في مجال البحث الجنائي .

٢ — وسائل التحقيق الجنائي باستخدام جهاز كشف الكذب ومصل الحقيقة

بيان بالبحوث التي قدمت

القسم الأول : الطب الشرعى

المقدمة :

Addiction, with special reference to hypnotics. — ١

الأستاذ الدكتور صلاح عبد التواب

Human doping. — ٢

الدكتور مصطفى عبد اللطيف

The psychology of doping. — ٣

الدكتور سعد جلال

السموم :

٤ — تطور حوادث التسمم في الجمهورية العربية المتحدة

طبيب شرعى فؤاد سعد

Acute barbiturate poisoning in U.A.R. — ٥

الدكتور محمد عبد العزيز البهناوى

٦ — نبذة عن التسمم بعشقات حامض الساليسيليك

الأستاذ الدكتور عبد الرحيم غزال

Choline esterase inhibition by organophosphorus insecticides. — ٧

الدكتور محمد خيرى الجندى

The abortifacient properties of some local plants in U.A.R. — ٨

الأستاذ الدكتور عبد العزيز شرف

المصاحبات من النامية الطبية الشرعية :

- ٩ — إصابات العين من الناحية الطبية الشرعية
الأستاذ الدكتور محمد عبد النعم خالد — الأستاذ الدكتور محمود
عبد الحميد عطية

- ١٠ — The adrenal cortex in head injuries.
الدكتور جورج السال

القسم الثاني : كيمياء السموم

المواد السامة :

- ١ — On the identification of organo-phosphorus Insecticides.
د. زكريا النوري — د. محمود صدقي — حسين الكلوي — مرزوق
عطا الله

- ٢ — The isolation and identification of organic basic drugs in—
toxicology.

كياوى شرعى سليمان الجنيدى

- ٣ — Ion exchange and spectrophotometry in alkaloid determination.

الدكتور جورج السال

المواد المخدرة :

- ٤ — New methods for the micro estimation of opium alkaloids.
الدكتورة جيهة واصل

- ٥ — Chromatographic microquantitative analysis of adducts
morphine.*

الدكتور سعد كراوية

Isolation and identification of Cannabis constituents — ٦.
on chromatoplates.

كياوى شرعى حسن مبرة — د. زكريا الدروى

Studies on the detection and identification of barbiturates — ٧.

د. زكريا الدروى — د. محمد نيل أبو السنين — سمير اللقي —

محمد عبد الحميد أبو النجا

النباتات السامة والمهرة :

Investigation of some poisonous plants in U.A.R. — ٨.

الدكتور عبد الفتاح رزق

Pharmacognostic identification of papaver somniferum — ٩.
seedlings.

الدكتور فائق هاشم

القسم الثالث : الشرطة الفنية الجنائية

فحص المستندات والمؤلفات :

On the chromatographic analysis of writing materials — ١

دكتور زكريا الدروى — عادل محمد فهمى

A new method for the identification of textile fibres. — ٢.

الدكتور سعد كراوية

٣ — استخدام التنشيط الإشعاعى بالنيوترونات فى الكشف عن الجرعة

الأستاذ الدكتور كمال عبد العزيز

المؤتمرات والمؤتمرات :

- ٤ — الخط والرض في فحص السكتات — الدكتور أحمد الشريف
- ٥ — دراسة الأدلة المادية في حوادث المرور — رائد دكتور زين العابدين.
- ٦ — تحديد زمن الاشتعال والاستفادة منها في تحقيق حوادث الحريق
مقدم عبد المرزق حمدي
- ٧ — Dust explosion in factories. — الدكتور عبد الفتاح دلود .

تزييف العملة :

- ٨ — مكافحة عصابات تزييف العملة
عقيد عادل حافظ غانم
- ٩ — دراسة للأسلوب الطبي في ربط حالات ترويع العملات المعدنية الزرقة
وطرق أحكامه — دكتور عز الدين صبحي
- ١٥ — إعلام الجمهور بخصائص العملة للزرقة — مقدم علي محمود وهبه

القسم الرابع : موضوعات عامة

موضوعات هذا القسم عبارة على بحوث تتناول موضوعات عامة وتشتغل في مناقشتها الأقسام الثلاثة السابقة مجتمعة .

التحقيق الجنائي والتعرف على التهمين :

- ١ — تطور وسائل التحقيق والتعرف على التهمين — اللواء محمود عبد الرحيم
— العقيد حسين إبراهيم — مقدم دكتور فريد القاضي
- ٢ — الاستجواب بالاشمورى — مقدم دكتور فريد القاضي .
- ٣ — نظرة جديدة في مضاهات جهات الأصابع (*) — الاستاذ هفيق اسكندر

جهاز كشف الكذب ومصل الحقيقة :

Further technique in lie detection and interrogation — ٤

الدكتور أحمد الشريف

Narco-analysis (Truth Serum) in medicolegal practice. — ٥

طبيب أحمد علي الجبلي .

توصيات الحلقة الدراسية الثانية في الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية

التوصيات العامة :

أولاً : تبين للسادة المشتركين في المؤتمر من البحوث التي عرضت للنقاش ما يشرع بتخلق جيل جديد من الباحثين للهمين بالكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية ، ويوصى للتؤمر بالعمل على تشجيع البحث العلمى فى مجال الكشف عن الجريمة على الوجه التالى :

١ — تجميع طاقات كل الملمين فى هذا اليدان التابعين للبعثات المختلفة وفق إحصاء وحصر دقيق لهم ولتخصصاتهم العلمية ووضع خطة لإنتاجهم .

٢ — وضع خطة مدروسة لاحتياجاتنا فى البحوث والبعثات والأجزاء العلمية والبرامج التدريبية .

٣ — وضع خطة لتنسيق الإفادة من كل الإمكانيات العلمية فى الجمهورية بما يكفل أكبر حصة ممكنة .

٤ — العمل على رسم سياسة متكاملة ومتعاونة فى البحوث التى تجرى لضمان عدم التكرار .

٥ — تخصيص احدى جوائز الدولة التشجيعية للبحث العلمى الجنائى .

لذلك يوصى السادة أعضاء المؤتمر بتشكيل هيئة لتنسيق الجهود العلمية والشا كل التى تقابل القائمين بالعمل فى هذا اليدان على أن تضم ممثلين لهذه الجهات .

ثانياً : إعادة عقد مثل هذه الندوات لنشر الوعى العلمى ما هو معروف منه أو ما استحدث من نتائج لإخراجها إلى حيز التطبيق العلمى . إذ فى ذلك فائدة كبيرة للعلماء فى مجال الكشف عن الجريمة الأمر الذى يحقق راحة ضائتهم عند إعلان النتائج المتعلقة بإظهار الحق وشيئته .

ثالثاً : العمل على إيجاد مركز للتوثيق الطبى فى هذا المجال : Documentation Center لتسهيل جمع المعلومات المنشورة بالراجع والنوڤيات وبيان بالبحوث الجارية فى مختلف الجهات المختلفة سواء فى داخل الجمهورية أو الخارج وفى ذلك تدعيًا لرسالة نشر الوعى الطبى للتكفل بين الجهات المتخصصة فى هذا الحقل والوصول إلى أحسن النتائج عن طريق الإمكانات الموجودة دون التوقف لطلب إمكانات من الصعب الحصول عليها .

توصيات مؤقنام المنقحة :

القسم الأول : الطب الشرعى والسموم

١ — التوصية بالاهتمام والتوسع العاجل فى إنشاء مصحات للدمنين وعيادات للعلاج النفسى الجماعى وإعداد تدريبات خاصة للأطباء فى هذا الحقل .

٢ — التوصية بإضافة جميع الأدوية السومة والهدنة وما إليها التى تؤدى إلى الإدمان إلى جدول اللواد التى تعتبر مخدرة وذلك نفاذياً من شيوع الإدمان على هذه المركبات التى أخذت تشيع فى الآونة الأخيرة .

كذلك اعتبار الامتيامين ومركباته ومشتقاته فى حكم اللواد المخدرة حتى عند إضافة مواد أخرى إليها كالفيتامينات فلا يذ أن مركبات الامتيامين الحاصلة هى فقط للوجود فى الجدول الآن .

٣ — التوسط لدى البلاد العربية للاسراع فى اتخاذ الإجراءات الخاصة بمنع زراعة الحشيش واستبداله بزراعة محاصيل أخرى على أن تكفل البلاد العربية الأخرى وخاصة الجمهورية العربية المتحدة بأخذ كل الفائض من هذه المحاصيل وذلك كتبويض للزراع الذين كانوا يقومون بزراعة الحشيش .

القسم الثانى : كيمياء السموم

١ — اتصية بعمل مسح شامل للنباتات السامة فى الجمهورية العربية المتحدة نظراً لخطورتها على الصحة العامة وعلى الحيوانات ودراسة مكوناتها من اللواد الطبية والسامة على أن تستخدم الطرق الحديثة لتعرف على المكونات الكيميائية .

٢ - تسهيل الحصول على عينات من المواد المخدرة الطبيعية من هيئة الأمم المتحدة وتكون مأخوذة من أماكن متفرقة من العالم لتعطيلها ومعرفة نسبة مكوناتها والتوصية كذلك بزيادة العلاقات الدولية والحصول على مطبوعات ونشرات قسم المخدرات التابع لهيئة الأمم بحيف .

القسم الثالث : الشرطة الفنية الجنائية

١ - دعوة جميع الدول العربية التي لم تنضم للاتفاقية الدولية لعام ١٩٢٩ إلى الانضمام إليها وإنشاء مركز لتبادل المعلومات بحماية الدول العربية لتنظيم التعاون بينها في ميدان مكافحة جرائم تزيف العملة .

٢ - يتم إعلام الجمهور بخصائص العملة الصحيحة ويقتصر هذا الإعلام على نشر مظاهر العملة والواضحة للعيان دون الخصائص الفنية التي تدخل في صناعتها على أن يتم ذلك في حالات إصدار عملات جديدة للتداول - وأن يقتصر إعلام الجمهور بخصائص العملة للزوجة بصفة عامة بنشر الميوب والخصائص الواضحة للعيان دون إذاعة الميوب الفنية الأخرى .

٣ - وضع تخطيط على للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وذلك بالبدء في دراسات لتصنيع الورق والسياتك عالياً ودراسة طرق التزيف في العالم دراسة علمية بهدف الوقاية من هذه الجرائم .

القسم الرابع : موضوعات مشتركة

إجراء مزيداً من التجارب والأبحاث على ما يعرف بأصصال الحقيقة لمعرفة خصائصها وآثارها .

القسم الأول

الطب الشرعي

الإيمان

السوم

الإصابات من الناحية الطبية الشرعية

البحوث المنشورة في هذا المدهى عبارة عن ملخصات وافية، ويمكن الاتصال بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية للحصول على التقارير الأصلية .

The given reports are summaries of the researches discussed at the symposium.

The original papers are available through The National Center For Social And Criminological Research.

ADDICTION WITH SPECIAL REFERENCE TO BARBITURATES

By

Dr. SALAH ABDEL TAWAB Ph.D.*

Narcotic drugs, as well as most other drugs of addiction, are among the most useful therapeutic agents of modern medicine. However, they threaten our modern civilization because they are, or may be addicting. Because of this fact, these drugs are important not only because of their therapeutic merits but because of their influence on human society.

Narcotics are used by all classes of people ranging from the very wealthy who indulged in opium as a vice, to the poverty — stricken who needed a palliative for life itself. The oriental opium — producing countries such as Iran show a much higher rate of addiction than do others, for instance, in the Scandinavian countries the rate of addiction is very low. In some societies, certain narcotics are tolerated or even well accepted, while others are prohibited. Moslems, for instance, generally reject alcohol. The social acceptability has a great deal to do with determining the kinds and amounts of drugs which are used in any society. Religion, economics, class — consciousness, ethics, availability of the drug, and many other factors influence the acceptance or rejection of certain drugs.

A new group of addicts has appeared in the last few years. These persons use the barbiturates in exceedingly large quantities to produce and maintain intoxication. While they are addicts in the sense that they develop both physical and emotional dependence, and in that withdrawal of the drug causes a severe abstinence syndrome, they have little else in common with opiate addicts. These barbiturate addicts do not, as a rule, depend so heavily on underworld contacts for

* Professor of Pharmacology. Ein Shams, Faculty of Medicine.

drugs and they do not appear to be as well organized as the other types of addicts. Their behavior — pattern, generally speaking, resembles that of the solitary drinker type of alcoholic; they seldom become violent, but like to maintain a constant state of intoxication in which they escape reality. While addicts using other sedatives, chloral hydrate, paraldehyde, and the bromides can be classed with barbiturate addicts, this is only a convenient grouping; there appears to be little if any social organization among these people compared to that existing among the users of opiates and their synthetic equivalents, or among marihuana smokers. Benzedrine is also used in increasing amounts by truck drivers, students, and others.

The addicting drugs include: (1) opium and all its derivatives including morphine, heroin, codeine, pantopon, dilaudid, paregoric, landomum, and metopon; (2) The synthetic equivalents of opiate drugs including demerol, dramsran, methadone, leritine, numorphan and prinadol; (3) cocaine; (4) Hashish; (5) Peyote; (6) Sedatives. (a) Barbiturates including alurate, alurate sodium, delvinal, dial, evipal, ipral, luminal, amytal barbital, seconal, sandoptal, phanodorn, pernoston, pentothal, ortal, nostal, neonal, nembutal and meharal; (b) Bromides including sodium bromide, potassium bromide, bromoseltzer, bromobarb, bromidia, triple bromides, neurosine, nervine, and monobromic camphor; (7) Paraldehyde; (8) Chloral hydrate; (9) alcohol; (10) stimulants such as amphetamine and similar drugs including benzedrex, desyphed, dexedrine, tuamine, vonedrine, and benzedrine.

Addiction to Barbiturates:

This can be just as dangerous as opiate addiction, although in some cases the addict does not appear to develop physical dependence, and the withdrawal syndrome, as in the case of hashish, may be absent; however, many barbiturates produce a high degree of intoxication followed by severe withdrawal illness. Pharmacologically, the barbiturates are a group of sedative and hypnotic drugs derived from barbituric acid.

The barbiturates are widely used in medical practice. For instance they are frequently prescribed in cases of nervousness, with some psychiatric disorders.

The barbiturates with relatively short action are likely to be most popular with addicts because of the sudden transition from normal state to abnormal state which intensifies the euphoric effect for the addict personality. The addicts do not use barbiturates to produce sleep, but for the intoxication resulting from very large doses, taken either orally or intravenously. The various barbiturate preparations, if used in larger doses, cause acute intoxication or chronic intoxication, depending on the amount consumed and the frequency with which the dose is repeated. Abuse of this type is widespread among addiction — proof individuals. Addicts may pay little or no attention to medical instructions concerning the mode of administration and dose; preparations intended for oral use may be indiscriminately injected intravenously by the addict.

Addicts to the various opiate drugs may take barbiturates coincidentally with narcotics, or as a substitute of necessity when the opiate drug of choice cannot be obtained. The chronic alcoholic may occasionally take intoxicating doses of barbiturates periodically instead of alcohol, or he may shift more or less permanently from alcohol to barbiturates, taking them in large quantities either orally or intravenously, feeling that it is a form of intoxication which may not be so obvious or reprehensible as alcohol intoxication, which carries with it the obvious odor of alcohol in the breath. The emotionally depressed patient who is taking properly prescribed barbiturates may by his own action increase the dose to dangerous levels, seeking to obtain greater relief from his own emotional conflicts or anxieties.

Opiate addicts may use the barbiturates to mitigate withdrawal distress when the drug of choice is not immediately available; otherwise they do not voluntarily substitute barbiturates. Cocaine addicts almost always combine cocaine with a barbiturate to reduce the anxiety and emotional tension resulting from the use of cocaine alone. A combination that

is more frequently used is that of alcohol taken orally with the barbiturates because the latter intensify the effect of the former and reduce the expense of continued intoxication somewhat. One should emphasize the fact that when the barbiturates are taken in large quantities by the addict, they do not produce sleep, as a matter of fact during chronic intoxication from barbiturates, insomnia is the usual complaint.

HUMAN DOPING

by

Dr. MOSTAFA ABD EL-LATIF KAMEL, M.D.*

A "dope" is defined as a medicine or drug not ordered by a doctor and is taken because of a pleasant effect on the body and having bad effects on the character.

Beside sports, an astonishingly big number of the population consume a wide variety of doping drugs. Some of these drugs are used to increase mental activity, drive of sleep and resist fatigue. Other people use many drugs to produce a change in their psychological disposition, as an example, the increasing and widespread use of tranquilizers.

To include all these types in one definition we can refer to doping as "a drug or a substance administered to any person without medical justification to produce physical or mental changes".

1. Now many cases are encountered where sportsmen use drugs to abnormally increase their activities which may lead to disastrous results. In recent years doping has become increasingly prevalent among men and women wishing to enhance their sporting achievements. It is an open secret that doping is particularly common among racing cyclists, who are almost invariably tempted by the considerable rewards to turn to drugs at decisive moments. Doping has gained ground, however, in other fields of sport, for example, football players, long and short distance swimmers, runners, tennis players, boxers, etc.

The drugs most frequently used are, first and foremost, amphetamine and its derivatives, caffeine, coramine, ether, pethidine and strychnine. In addition, sedatives and tranquilizers are widely used at shooting matches to steady the contestant's aim.

* Lecturer in Forensic Medicine, Elin Shams, Faculty of Medicine.

Other local measures are used namely ice packs which are applied to some tendons and bruises to lessen pain. Local anaesthetics, which are usually cocaine derivatives, are also administered to abolish pain in certain sports so that the contestant can perform without hindrance.

2. Again amphetamine and its derivatives constitute the biggest group of drugs used by students and workmen. Lack of regular study and eagerness for success diverts students towards the use of amphetamine. Extra - hour pay, lengthy night shifts or work by piece compels workmen and drivers to use these drugs in order to keep awake and lessen fatigue so that they can increase their earnings. Due to the government control over amphetamine sale, a black market is now in action for its distribution. Ephedrine tablets are oftenly used by consumers who cannot put their hands on amphetamine and also because of their low prices.

Opium, and to a lesser extent, morphine are widely used by truck drivers who eventually become addicts and cannot stay awake on long drives without the drug.

Owing to the nervous temperment of civilized people, tranquilizers, sedatives and hypnotics became prevalent in every days use. The consumer eventually becomes a habitue and looks for stronger formulae and ultimately may shift to hashish or other narcotics.

3. Last, but not least, the ever increasing consumption of coffee and tea by most people to get the stimulant effect of caffeine should be considered as a type of legal doping.

Drugs used for doping :

1. Amphetamines :

Amphetamines in proper dosage act as psychic stimulants. They increase mental alertness, performance, elevating the mood, increasing self confidence, lessening fatigue, increasing motor activities and power of speech and drive off sleep.

The number of people consuming amphetamines in the U.A.R. as well as all over the world will outguess any statistician. As stated before, a black market is established for their distribution in most countries including U.A.R.

The side reactions vary according to the dose and the period of intake. There is first dryness of the mouth, headache, temporary exhilaration with a sense of intoxication, insomnia and constipation. There is also an evident elevation of the blood pressure.

Habit formation of amphetamines is established through the excitant and euphoric actions they produce with great tolerance to the drug.

2. *Ephedrine* :

The drug has considerable employment as an anlyptic, general central nervous system stimulant and mood altering agent. It is commonly employed by the layman in place of the more expensive and difficult to obtain amphetamine.

The side effects include nausea, vomiting, sweating, bladder irritability, urinary retention, skin eruptions, palpitations, vertigo, tremors, general nervousness, anxiety and insomnia. Extrasystoles and arrhythmias together with precordial pain may take place. In severe cases convulsions, cold clammy sweat and mydriasis occur.

3. *Caffeine* :

It produces stimulation of the central nervous system from above downwards without late depression. It decreases fatigue and increases the amount of physical work that can be done due to its action on the motor area and also improves mental activity due to enhancement of the highest junctions of the brain.

Tolerance rapidly develops with habituation and psychic dependance.

Overdosage in coffee beverages or through overdosage of the drug leads to restlessness, insomnia, excitement, tremors, hallucinations and delirium in extreme cases. There is as well gastric disturbances in the form of heartburn, nausea and vomiting together with palpitations, extrasystoles and diuresis.

4. *Tranquilizers .*

Tranquilizers have been used in enormous quantities all over the world, being sold over the counter without prescription. In the U.S.A. and Japan tranquilier pills are on the market under very fantastic unmedical names. In the U.A.R. their use has gained solid grounds with different groups of the population.

Addiction with true withdrawal symptoms : insomnia, anorexia, vomiting, tremors, muscular twitching, over-anxiety, ataxia, etc., has been reported.

In addicts, or after taking a big dose of tranquilizers especially in association with alcohol the reverse effect may occur vis., irritation.

Again continued use of tranquilizers decreases the ability to work, muscular effort, mental activity and concentration.

Control of Doping

A. *Sportsmen :*

1. Decisive articles in the laws of different sports must be erected for the punishment of trainers and sportsmen using doping agents.

2. Medical examination of the contestants should be carried out immediately before the game in order to detect any signs of doping. In suspected cases a sample of the urine should be sent for detailed laboratory analysis.

In the case of the verified use of doping agents the responsible person whether trainer or player should be disqualified, punished by the sports union, and in the case of use of legally forbidden drugs, sent to the district attorney to be treated by the penal code.

4. People of sports should be informed with the various-dangers resulting from the use of these drugs.

B. Other Forms :

1. Strict supervision on pharmacies should be carried out regarding the distribution and sale of doping drugs especially amphetamines, tranquilizers and hypnotics.

2. Pharmacists should be legally informed, upon the penalty of imprisonment, never to sell these drugs without a prescription from a qualified physician. The prescription should be kept in the pharmacy files.

3. The quota of these drugs should be revised at the end of every week.

4. Doctors should be legally informed not to prescribe these drugs without solid medical justification.

5. Posters must be put in pharmacies informing the public about the menace of doping drugs. Unmedical propaganda of such drugs in ordinary papers should be prohibited.

6. New articles in the narcotic penal code must be added to include these drugs.

7. Workers should not be allowed to work more than seven hours daily or by night shifts. At night, a rest of one or two hours should be provided in shifts.

8. Truck drivers should get weekly or monthly pay and not paid by the trip.

THE PSYCHOLOGY OF DRUG ADDICTION

By

Dr. SAAD GALAL, Ph.D.*

Introduction :

In reviewing what has been written in the Psychological Abstracts since February 1961, about drug addiction and alcoholism, I have found that drug addiction is an area of investigation which has not as yet been thoroughly explored as alcoholism. This can be attributed to one or all of the following :

1. The number of drug addicts may still be much less than the number of alcoholics especially in Western countries.

2. Drug-addiction may not be considered as serious as alcoholism in many countries.

3. The researchers probably have a better access to the alcoholic than to the drug addict since drinking is legally sanctioned while drug-use is restricted. Consequently we still lack adequate data about drug-addiction and this allows for much speculation.

Definitions :

Medical and psychiatric definitions of drug addiction include three related phenomena : tolerance, habituation, and physical dependence. Tolerance is the diminishing effect of the same dose of drug or the need to increase the dose in order to get an effect similar to the initial one. Habituation is the emotional or psychological need which is met by the drug. Dependence is the body's need to get the drug, without which it characteristically responds with the abstinence syndrome. Only opiates and barbiturates lead to the classical three dimensional response of addiction.

* Head of Psychological and Educational Research Unit, Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

Legal definitions usually take into consideration not only habituation but also the protection of public morals, health, safety or welfare of the individual and the public. The World Health Organization in 1950 developed a definition of addiction which represents the usual legal definitions. It presents drug addiction as a state of periodic or chronic intoxication which is detrimental to the individual and to society and which is produced by the repeated consumption of a natural and synthetic drug. This definition, however, attempts to include drugs traditionally used by addicts as well as those used by those who are called addiction prone.

Psychoanalysts speak about different kinds of addiction and consider them all as pathological impulses, and define addicts as persons who have a disposition to react to the effect of alcohol, morphine, or other drugs in a specific way, namely, in such a way that they try to use these effects to satisfy the archaic oral longing which is sexual longing, a need for the maintenance of self-esteem.

Cultural Differences in Drug Addiction :

It is of interest to note that certain drugs are preferred rather than others in certain countries. In the U.S.A. for example, morphine is the most commonly used narcotic drug, heroin the second most common. In this country and in Latin America marijuana (hashish, Indian hemp) is the most commonly used narcotic. Opium is the second preferred drug in Egypt.

I believe that this preference has something to do with the standard of living in different countries. It can also be attributed to the availability of the drug, its costs, the effect that it produces, and the facilities provided for its smuggling and trafficking.

Women drug addicts are not as common as men drug addicts. At present, the regular drug addict in the U.S.A. is the adolescent who comes from slum areas while in Egypt hashish addicts fall mostly in the age range from 20 to 40

and workers take the lead among other groups in having more addicts.

It is worth noting that drug addiction does not constitute a problem in certain countries like Poland which is suffering more from alcoholism.

Finally, there are differences among different nationalities in the ways of taking the drug.

EFFECTS OF HABIT — FORMING DRUGS

Abstinence syndrome :

The classical well-known abstinence syndrome which is most quoted in the literature includes very distressing symptoms. In a mild form it includes yawning, watering of the eyes, running nose, sneezing and sweating. These are followed by loss of appetite, dilation of the pupils, tremor, restlessness and the appearance of gooseflesh. In its more marked form such symptoms as fever, deep breathing, insomnia, blood pressure increase, and restlessness are found. Severe abstinence symptoms include vomiting, diarrhea, and weight loss. Resuming the use of the drug may relieve all this misery. Each drug usually has its own specific effects.

Addiction and sex :

Sexual activity decreases in monkeys addicted to heroin and reappears in exaggerated form when the drug is withdrawn. Dogs maintained on a schedule of morphine injections became sexually hyperactive during periods of withdrawal and monkeys masturbated frequently under similar conditions. Morphine decreases sexual desire and potency in human beings and prolonged withdrawal of the drug is accompanied by increased sexual reactions. Continued erections and frequent emissions occur in the deprived male addict, and "spontaneous" orgasms are reported by females. No explanation is available for these species differences in the effects of morphine.

Addiction and Mental Illnesses :

Research results as to the relationship between addiction and mental diseases are contraversial. Pescor however says, "Contrary to popular belief the continued use of the opium series of drugs per se, does not lead to insanity, criminality or physical breakdown. If an individual has an unfailing source of supply of his drug and income adequate to support his habit in addition to maintaining a good standard of living, he can live the life of a respectable honoured citizen in his home community."

DEVELOPMENT OF ADDICTION

Why do some people become drug-addicts ? It has been mentioned that the continuous use of certain drugs leads to physical dependence and the need for the drug becomes a physical and a physiological need. It is an established fact among the students of motivation that certain drives and needs are learned and acquired. Once acquired they become as potent as primary motives such as the need for food, water, sex etc., and drug addiction is one of the acquired physiological needs.

Yet, there are certain drugs which do not lead to physical dependence. The damage of these drugs as all other drugs lies in the psychological dependence which they engender. It is this factor which inspires sociologists, psychologists, psychiatrists and psychoanalysts to speculate about calisative factors.

The Sociological Point of View :

The sociological theories as expected give importance to the social factors. To them addiction is learned and people learn to be addicts. They refuse to accept personality components or childhood predispositions as factors in addiction.

The Psychological Point of Views :

Psychologists agree with the sociologists that addiction can be learned. They also recognize that a person's environment is influential. Yet they note that there are people who are exposed to drugs in their neighborhood and they do not become addicts while there are others who do become addicts by being exposed to the same influences. This, they attribute to the personality make-up of the unique individual.

The Psychanalytic Point of View :

In psychoanalytic terms, drug addicts are supposed to be fixated on the oral stage. They relate to the world through the mouth. Their whole attitude towards life shows that they expect the mother's breast to flow for them eternally. They are not ready to assume responsibilities and want others to take care of them.

It is of interest to know how addicts rationalize their addiction. In the Egyptian study of hashish addiction, (1964) the addicts were asked about their first experience with the drug and why they had to do it. They gave the following responses :

Doing what friends were doing	89%
For the "Kicks"	89%
Curiosity	74%
Proving masculinity	72%
Sex potency	25%

In the same study opium addicts were interviewed and were asked the same questions. Their responses differed from these given above. 73% said that they started taking the drug to tolerate hard work; 50% gave the answer "for the kicks" 50% for sex potency; 23% for medication; and 16% for forgetting personal problems.

When the hashish addicts were asked why they had to continue using the drug, 37% answered "the habit" while 26% said, "for forgetting personal problems".

SUMMARY AND CONCLUSIONS

This paper is intended to be a review of the literature in the field of drug addiction and covers what has been written in the last four years from a psychological point of view. What has been written, however, is not enough. In fact students of drug addiction find themselves handicapped because of the absence of reliable statistics and experimental results. The problem seem to be also medically neglected. Wenick (1961), mentions that in the U.S.A. there are only 1500 beds devoted for the drug addicts in two hospitals and the two hospitals are understaffed.

There is a unanimous agreement that the use of certain drugs leads to addiction with its three dimensional factors, namely tolerance, habituation and dependence while there are others which are not addicting. The trend shows that there is a consistent tendency towards including more and more kinds of drugs that are judged to be detrimental to the individual and society to be put under control. This is evidenced in the latest tables put by the committee of Experts of the WHO.

Whether it is learning and culture as sociologists indicate, personality make up as psychologists claim or an oral fixation and masochism as psychoanalysts speculate, causative factors have not been studied as thoroughly as they should be. This problem should be studied as psycho-social phenomenon without neglecting the constitutional make up of the addict.

It is true that many individuals give up the drugs after twenty or thirty years of addiction. Yet, it is also true that addiction is considered as any chronic disease which is resistant to cure. Between 80% and 90% of those who get medical care, usually revert to their addiction.

All that has been reported in the literature about psychotherapy with addicts, whether individual or group therapy is meager. Reported results of efforts with addicts indicate that what is being done is experimental and on a very small

scale. In this country, this is still a new area which has not been tapped as yet.

Cure, however, entails as Pescor says, many empirical measures such as the correction of physical defects, vocational training, religious instruction the establishment of healthy recreational outlets, psychological probing into mental conflicts, building up the habit of living without the aid of drugs, finding suitable employment and a home after institutional treatment has been completed, and anything else that may contribute to the rehabilitation of the individual.

تطورات حالات التسمم في الجمهورية العربية المتحدة

دكتور فتوايوسف سعد

من الثابت أن الزرنيخ والأفيون والمخدرات كانت تستخدم بكثرة شائعة للتسمم في القطر المصري منذ أمد طويل ولكنه من خلال دراستنا لحالات التسمم الواردة إلينا بمصلحة الطب الشرعي في غضون الثلاثين سنة الماضية تبين لنا أن هناك تطورات ملحوظة قد طرأت على هذا الوضع فعلى مر الزمن وتقدم العلوم الكيميائية تضاءلت هذه الكثرة الشائعة من حالات التسمم بهذه المواد وكاد بعضها أن يختفي وحل مكانها مركبات أخرى تباعاً لكثرة تداولها ولسهولة الحصول عليها .

ونورد فيما يلي إحصاء عن جميع حالات التسمم الواردة إلينا خلال الفترة ما بين ١٩٣٥ — ١٩٤٤ ثم خلال الفترة ما بين ١٩٥٥ — ١٩٦٤ بحيث يمكن من المقارنة ملاحظة التطورات التي طرأت على حوادث التسمم في بلدنا خلال الثلاثين عاماً الماضية .

أولاً : التسمم المؤدّي في الفترة ما بين ١٩٣٥ — ١٩٤٤ :

بلغ عدد الحالات الإيجابية للمسموم في الفترة من ١٩٣٥ — ١٩٤٤ (٣٣٢٤) حالة في الأحماء والتصلّات الأدمية منها ١٠٢٩ حالة في الأحماء وعدد ٢٢٩٥ حالة في التصلّات — وفيما يلي عدد الحالات الإيجابية للمسموم مرتبة حسب درجة انتشارها :

٦٠٢ حالة أى نسبة حوالى ٢٢,٦ %	١ - الرزنيخ
٦٥٤ " " " ١٩,٨ %	٢ - الأفيون والورفين
٤٤٧ " " " ١٣,٤ %	٣ - الماتوره
٤٣٩ " " " ١٣,٢ %	٤ - الفينول
١٦٧ " " " ٥,٠ %	٥ - الكحول
١٦٢ حالة أى نسبة حوالى ٤,٩ %	٦ - الود
١١٢ " " " ٣,٣٦ %	٧ - البترول
٧٢ " " " ٢,١ %	٨ - الرزنيق
٤٧ " " " ١,٤ %	٩ - الأتيومون
٤٣ " " " ١,٣ %	١٠ - البانور
٣٩ " " " ١,٢ %	١١ - الحاس
٣٨ " " " ١,١٢ %	١٢ - الحشيش
٣٠ " " " ٠,٩ %	١٣ - الأحماض والقلويات الأكلة
٣٠ " " " ٠,٩ %	١٤ - للتجنيز
٢٩ " " " ٠,٨٧ %	١٥ - الاسيرين
٢٢ " " " ٠,٦٦ %	١٦ - الاستركيين
٢٠ " " " ٠,٦ %	١٧ - مركبات حمض الباريتوريك
١٠ " " " ٠,٣ %	١٨ - أملاح الكروم
٩ " " " ٠,٢٧ %	١٩ - الرصاص
٢٠٢ " " " ٦,١ %	٢٠ - مواد أخرى

مأياً : التسمم اللاوعى فى الفترة بين سنتى ١٩٥٥ - ١٩٦٤ :

١٣١٢ حالة

بلغ عدد الحالات الإيجابية للسموم خلال هذه الفترة ٢٣٠٣ حالة منها ١٣١٢ حالة فى الأحشاء ، ٩٩١ حالة فى التصللات وفيما إلى عدد الحالات الإيجابية للسموم المختلفة مرتبة حسب درجة انتشارها :

٨٥٢ حالة أى بنسبة حوالى ٣٧,٠ ٪

١ — الديدات الحشرية

وتشمل :

٦٨٦ » » » ٢٩,٩ ٪

فوليدول

٩٣ » » » ٤,٠ ٪

توكسافين

١٩ » أقل من ١,٠ ٪

كلورين عضوى

١٧ » » » ١,٠ ٪

د . د . ت

٩ » » » ١,٠ ٪

فوسفين زنك

٦ حالة أقل من ١,٠ ٪

حلمكسان

٣ » » » ١,٠ ٪

ستوكس

٣ » » » ١,٠ ٪

بكوتين

١٧ » » » ١,٠ ٪

مبيدات أخرى

٢٨٦ » أى بنسبة حوالى ١٢,٤ ٪

٢ — الاسبيرين

١٨٦ » » » ٨,٠ ٪

٣ — الكحول

١٣٥ » » » ٥,٨ ٪

٤ — اليود

١٠٨ » » » ٤,٦ ٪

٥ — أتييمون

٩١ » » » ٤,٠ ٪

٦ — فيول

٨٥ » » » ٣,٦ ٪

٧ — أول أكسيد كربون

٧٨ » » » ٣,٣ ٪

٨ — اثناثورة

٧٧ » » » ٣,٣ ٪

٩ — الأفيون والمورفين

٦٨ » » » ٢,٩ ٪

١٠ — أملاح حمض الباريتوريك

٦٢ » » » ٢,٦ ٪

١١ — بترول

٢٩ » » » ١,٢ ٪

١٢ — حشيش

٢٥ » » » ١,١ ٪

١٣ — السيانور

٢٠ » » » ٠,٨٦ ٪

١٤ — الزرنيخ

٢٠ » » » ٠,٨٦ ٪

١٥ — أمحاض ونابويات

١٨ » » » ٠,٧٧ ٪

١٦ — نحاس

١٤ » » » ٠,٦ ٪

١٧ — زئبق

۷ حلقه	ای بسته حوالی	۰,۳٪	۱۸ — فوسفور
۵	»	۰,۲۲٪	۱۹ — استرکینین
۵	»	۰,۲۲٪	۲۰ — رصاص
۳	»	۰,۱۲٪	۲۱ — منجنیق
حالتان	»	۰,۰۸۶٪	۲۲ — کروم
۳۱ حلقه	»	۱, ۲۵٪	۲۳ — مواد آخری

المخزونة

تبين من مقارنة حالات التسمم في الفترة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٤ وفي الفترة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٤ أن التسمم في مصر قد تطور كثيراً خلال الثلاثين سنة الماضية :

١ - ففي خلال الفترة ما بين سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٤ لوحظ أن أكثر السموم شيوعاً هو الزرنيخ ويليهِ الأفيون ثم الداتورة والفيونول ثم اليود ويلي هذه المواد السامة انتشاراً البترول والزرنيق والسيانور والنيحاس ثم الحشيش — وأن هناك مواد سامة قليلة الانتشار مثل الفلوريت والأحماض والمنجنيز والاسبرين والاستركتين ومركبات حامض الباريتوريك وأملاح الكروم والرصاص .

٢ - لوحظ في الفترة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٤ نقص واضح في عدد الحالات الإيجابية للزرنيخ التي قل استعماله وأصبح من الصعب الحصول عليه كذلك قل انتشار المواد المخدرة والداتورة بعد انتشار النظيم وازدياد الوعي والتعرف على أضرار تهاطى أو إدمان هذه المواد — وقل انتشار التسمم بالفيونول بعد أن قل استعماله في أغراض التطهير نتيجة لظهور مطهرات أكثر فاعلية وأقل خطراً منه .

وفي هذه الفترة أيضاً شاع استعمال المبيدات الحشرية التي استحدثت لإبادة الحشرات الزراعية مثل الفوليدول والتوكسافين وأقبل الفلاحون على استعمالها بعد أن تحققوا من فاعليتها في إبادة الحشرات وتداولها الأيدي غير تحفظ وبدأت حوادث التسمم العرضي بهذه المبيدات كما بدأ الناس يستعملونها في التسميم وفي الانتعاش بحيث زادت حالات التسمم بها زلزلة خطيرة بلغت ذروتها خلال السنوات من ١٩٩٠ - ١٩٦١ على أنه ظهرت في السنوات الأخيرة مبيدات حشرية أخرى لا تقل فاعلية عن الفوليدول والتوكسافين ولكنها تقل عنها في سميتها للإنسان والحيوان بحيث بدأ عدد حالات التسمم بالمبيدات الحشرية في الانخفاض ثانية .

وقد استمر التسمم بمركبات اليود على انتشاره بسبب استمرار تداول هذه المركبات بنفس الكثرة وشاع معها استعمال الاسبرين بسبب رخص ثمنه وسهولة الحصول عليه كما شاع استعمال التومات لنفس السبب .

أما التسمم بالأتيمون فإن اقتصره على الحالات التي تحدث أثناء علاج مرضى
البلهارسيا بمركباته جعل معدل حالات التسمم الأتييموني لا يشير إلا بتقدير انتشار
هذا النوع من العلاج .

ولم يحدث تطور كبير في استعمالات البترول والسيانور والتصاص والأحماض
والقلويات فاستمر حصول حالات التسمم بهذه المواد بنفس المعدل السابق تقريباً
أو على مستوى أقل قليلاً .

ورغم انتشار تخطي الحشيش فلم يحدث تطور في نسبة عدد الحالات الإيجابية
للحشيش الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ندرة حصول التسمم بهذا المخدر .

ثالثاً : تسميم المبيدات :

بلغ عدد الحالات الإيجابية للسموم في متحصلات وأحشاء الحيوانات والبواجن
في الفترة ما بين سنة ١٩٣٥ — ١٩٤٤ (٦٠٦) حالة إيجابية منها :

٥٠٨	حالة إيجابية للزرنيخ	نسبة	٨٢,١ %
٤٦	» » للسيانور	»	٧,٦ %
٢١	» » للاستركنين	»	٣,٤ %
٨	حالات » لمركبات النحاس	»	١,٣ %
٧	» » للخطرات (الأفيون)	»	١,١ %
٤	» » الفينول	»	٠,٦٥ %
٢	» » للداتورة	»	٠,٣٢ %
١٠	» » مواد أخرى (أملاح كروم ومنجنيز وزنك وشبة وفوسفات وحمض ترتريك وحديد ونوشادر) .		

وبلغ عدد الحالات الإيجابية للسموم في متحصلات وأحشاء الحيوانات والبواجن
في الفترة ما بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٦٤ (٢٤٨) حالة منها :

١ — ٩٩	حالة إيجابية للتوكسافين	نسبة حوالى	٤٠ %
٢ — ٧٨	» » هوسفيد الزنك	» »	٣١,٤ %

٣ — ٣٦	حالة إيجابية للفوليدول	نسبة حوالى	١٤,٤ %
٤ — ٧	» » للبيانور	» »	٢,٨ %
٥ — ٥	» » للزرنينج	» »	٢,٥ %
٦ — ٤	» » للفينول	» »	١,٦ %
٧ — ٤	» » أملاح النحاس	» »	١,٦ %
٨ — ٣	» » للاستركنين	» »	١,٢ %
٩ — ٣	» » للـ د. د. ت	» »	١,٢ %
١٠ — ٢	» » للأثرووين	» »	٠,٨ %
١١ — ١	» » للجامكسان	» »	٠,٤ %
١٢ — ١	» » للديمكرون	» »	٠,٤ %
١٣ — ١	» » للقسفور	» »	٠,٤ %

ونتأج هذا الإحصاء مشابهة إلى درجة كبيرة لما سبق أن أثبتناه عن التسمم
الآدى — ونشير إلى تطور التسمم الحيوانى فى مصر خلال الثلاثين سنة الماضية .
بنفس العوامل التى تطور بها التسمم الآدى . وقد سبق أن ذكرناها فيما تقدم .

ACUTE BARBITURATE POISONING IN THE U.A.R.

By

Dr. MOHAMED A. EL BAHNASAWI*

Barbiturates are chemical derivatives of barbituric acid or malonyl urea. The oldest of these drugs is di-ethyl barbituric acid or veronal (Barbitone). It was introduced in the year 1904. From this year onwards these drugs have poured in vast quantity into the statistics of poisoning. Also young people in some countries as the U.S.A. in seeking a thrill, take certain drugs known popularly as thrill pills or gool balls. These pills are a combination of a barbiturate and a stimulant as amphetamine e.g. Drinamyl.

The signs and symptoms which follow the intake of barbiturates for hypnotic or sedative purposes may mimic alcohol intoxication. Such persons are potentially dangerous drivers of motor vehicles. Barbiturates should always be suspected in any case where the suspect appears intoxicated and lacks an alcoholic breath. Conversely the abrupt withdrawal of barbiturates can produce an abstinence syndrome with alarming neurological manifestations and even death.

In the U.A.R. suicidal deaths by barbiturates (as proved by chemical analysis) are relatively less than in other countries. Cases began to crop up in the year 1934 where barbiturates were identified as the cause of death of two cases. In the year 1964, barbiturates were the cause of death of three cases and they were also chemically identified in the stomach wash and excreta of eight other cases who survived. In the year 1938, six deaths by barbiturates occurred. Also seven deaths were reported in the year 1962 and 1963. Goldstein reports that in the U.S.A. the barbiturates are responsible for 1/5 of the cases of acute poisoning. Nilson also reports that the number of admissions to Swedish hospitals in 1932 were 152 while they were 871 in 1947.

* Lecturer in Forensic Medicine, Bin Shams, Faculty of Medicine.

Richards has wisely directed attention to the danger of keeping the bottle containing the tablets besides the patient, and points out that the patient having already become conged by an initial dose may continue on the same occasion, to take further and possibly fatal quantities of the drug without realizing the danger — this is an explanation of some of the acute and even fatal cases of poisoning which might otherwise appear unaccountable — this phenomenon called automatism.

The lethal dose of barbiturates may be substantially reduced if the patient was taking some other preparation e.g. chlorpromazine, a synthetic "tranquilliser" or alcohol. Ordinary spirits like gin and whisky have a well recognized "adjuvant" or "additive" effect. Sensitivity to phenobarbitone has also been reported.

Barbiturates cause a progressive depression of the C.N.S. in descending order from cortex to medulla. Thus, the outstanding symptom of barbiturate overdosage is quiet sleep passing gradually into deep or profound coma which may end in death. The duration of the coma varies from a few hours to several days. Cerebral oedema due to capillary injury contributes to the persistence of the coma in barbiturate poisoning.

Treatment :

This is at present a rather controversial subject. Some authors advocate only "conservative therapy", consisting of making the patient comfortable and seeing that a free airway is established and administering oxygen. The physician keeps the patient alive and the patient cures himself.

The objectives of ordinary treatment however can be summarized in :

1) Removal of the unabsorbed part of the poison :

Gastric lavage may be performed if the duration of the coma is less than 3 hours. Some authors prefer gastric aspiration instead of lavage for fear of driving off some of the

barbiturates present in the stomach through the open paralysed pylorus.

2) *Care of the patient during the coma :*

An adequate airway should be maintained (oropharyngeal airway). Also an adequate but not too liberal supply of oxygen should be maintained. A too liberal supply of oxygen may further depress the respiratory centre in medulla. The air passages should be kept free from mucus by aspiration with a soft rubber catheter.

If the coma persists the patient should be catheterized if he fails to void. The patient's position should be changed every hour in bed. If the unconsciousness does not return within 48 hours prophylactic antibiotic administration should be started to avoid respiratory complications.

The respiratory complications are the main cause of death. Recoveries have followed doses of 125 and 300 gr. of veronal, 270 gr. of sodium barbital and 150 gr. of soneryl. The recovery of the patient is first indicated by the return of the pharyngeal and laryngeal reflexes and the patient then spontaneously recovers after about 8 hours.

3) *Use of analeptic drugs :*

As an adjuvant to conservative treatment it is now considered that certain analeptic should be used, the best is NP₁₁ (megimide — bemegride) and amiphenazole (daptazole).

The patient is prepared with an I.V. infusion of 5% glucose in saline. Into the rubber tubing of the drip are injected every 3-5 minutes 1cc of a 1.5% solution of DAPT and 10ccs of a 0.5% solution of bemegride. Their administration should be checked by watching the patient's pulse, blood pressure, respiration, tonus reflexes and the presence of voluntary movements. It is advisable to have near hand a syringe with a 2.5% solution of sodium pentothal to combat overdosage or idiosyncrasy.

American authors recommend the use of amphetamines as a resuscitating measure. Thus amphetamine sulphate is given I.V. 40 mg. as an initial dose and then 20 mg. repeated every 30 minutes. A quick response occurs with elevation of the B.P., amphetamines also markedly stimulate the respiratory centre and thus the respirations are increased in depth and the cyanosis rapidly disappears.

Ritalin has been recently used with success in several cases. It is given I.V. in 50 mg. doses every 20 minutes.

In recent years the use of picrotoxin, brucine and strychnine which are powerful convulsants has declined greatly especially in deeply comatosed patients when it will be exactly like flogging a tired horse and may prove detrimental to the patient.

نبذة عن

التسمم بمشتقات حامض الساليسيليك

دكتور عبد الرحيم محمد غزال *

استعملت منذ قديم الزمان الأوراق والأغلاف والثمار الحاوية للسالييلات ، ففي عهد هيوكرات استعمل طبيياً كل من نبات الحور Poplar والصنّاف Willow وهي تحتوى جليك، سيدات حاوية لاشتق لسالييلات . وفي القرن الأول Pliny استعمل شمع قلف الـ Poplar في الحل كلزقة لعلاج القرس . وفي نفس القرن ذكر Dioscorides استعمال مغلى أوراق الصنّاف لعلاج القرس وآلام الأذن وأمراض الجلد . وفي القرن الثانى استعمل جالينوس أوراق الـ Willow في القروح والجروح الدامية والحمة وأمراض الميون والكبد وطارد للديدان وفي الحمى .

واستعملت السالييلات الصوديوم لتخفيض الحرارة المرتفعة منذ عام ١٨٧٥ Bus وفي الروماتيزم بواسطة Stricker وفي إخراج حمض البوليك منذ عام ١٨٧٩ Campbell وكسكن لتخفيف الآلام .

وبخلاف السالييلات الصوديوم يستعمل الكثير من مشتقات حمض الساليسيليك كسالييلات الميثيل وكالاسيرين الذى حضر عام ١٨٥٣ وأدخل في العلاج الطبي بواسطة Wohlgenut وبعد امتصاص السالييلات يخرج أكثره من الجسم عن طريق البول الذى يوجد به من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة على شكل سالييلات ومركباته الأيضية Metabolites التي تختلف باختلاف الحيوان وباختلاف الحالة المرضية . وقد يحتوى البول حمض الساليسيليك ، وحمض الجنتريك ، وحمض يورامينو الساليسيليك ، وحمض الساليسايكوروبونيك أو الكبريتات الأثيرية للسالييلات — وطباً لا توجد كل هذه المشتقات في بول أى فصيلة حيوانية ولكنها توجد جزئياً كما هو مبين في الجدول الآتى :

(*) رئيس قسم الأقرامدين — كلية الصيدلة — جامعة الإسكندرية .

ومشتقات حمض الساليسليك تسبب في حالات التسمم إذا أخذت بكميات عن طريق الخطأ كما في الأطفال أو جمود الانتحار كما في الكبار . وقد تحدثت بعض حالات التسمم من الاستعمال الكثير في أثناء العلاج أو بسبب الحساسية الشديدة للمادة . وفي إحصاء عام ١٩٥٢ عن الوفيات الناتجة عن حوادث التسمم ببعض المواد في الولايات المتحدة الأمريكية احتلت الساليسيلات والإسبيرين المركز الرابع بعد وفيات ١١٣ بينا احتل المركز الأول مشتقات حمض الباريتوريك بعد وفيات ٣٢٧ والكحول المركز الثاني بعد وفيات ٣٢٩ وفي المركز الثالث جاءت مستحبات البترول بـ ١٢٢ حالة وفاة . ومن هذا الإحصاء تبين أيضاً أن حوادث الوفاة من الساليسيلات أكثر في الأطفال وقوعاً فمن مجموع حوادث الوفاة ٨٦ حالة أقل من خمس سنوات سنّاً بينا الـ ٢٧ الأخرى فوق الخمس سنوات .

وأعراض التسمم بالساليسيلات كثيرة منها سرعة وعمق النفس ، قيء شديد ، عرق غزير ، ارتفاع في ضغط الدم ينهي بهبوط شديد فيه نبض غير منتظم ، ارتباك عقلي وعلامات مختلفة تهيج الجهاز العصبي المركزي تشمل تشنجات . ويوجد أخيراً في حالات التسمم الشديدة زرقة وهبوط في النفس والقلب ، إغماء ووقاة — وعند التماس بعد الوقاة يلاحظ وجود احتقان وانح مع ورم وتزيف بطمي . لأغشية المعدة والأمعاء والقلب والرئة والمخ .

والعلاج للتسمم بالساليسيلات غير مرضى ويشمل عمل غسيل ممدى ، إعطاء مقيء ومسهل مدر للبول مع يكرونات صودا التي تزيد إدرار البول . وإذا كان هناك ارتفاع في الحرارة يسخ الجلد لإصلاح حالة الحموضة المحبوبة بنفس قوة اتحاد ثاني أكسيد الكربون في الدم . وقد استعمل البعض الأكسجين وبعض المحربات للقلب والدورة الدموية أو بعض المهدئات إذا كان التهيج الحثي واضحاً . واستعملت يكرونات الصودا إذ أنها بالإضافة إلى زيادة إفراز الساليسيلات تصحح ثاني أكسيد الكربون بالبلازما . كذلك استعمل فيتامين ك لإصلاح قلة البروثرومين — وفي تجارب على الكلاب وجد أن للجليسين أو حمض الجليكورونيك تأثير مفيد في حالات التسمم بالساليسيلات .

تأثير حمض الساليسليك في بول الصمغ على الخشونة
النسبة التورية للأكية المأخوذة

مشتقات أخرى	حمض ساليكوريك		حمض جنتريك	حمض ساليبيريك	حمض ساليك	النوع
	النوع الأستري	النوع الأستري				
جايكوريد الجنتريك مشتقات الجنتريك يورامينو الساليسليك لا يوجد يورامينو الساليسليك	لا يوجد	٢٥	٥	١٠	٥٠	السكب
	لا يوجد	٣-١	٣٤-١٨	١	٦٣-٤١	الشار
	٤-٣	١٤-٥	٥	٥	٨٥	الأزيب
	٢٥		٨-٤	٥٥	٢٠	الإنسان
	٤٠-١٥		١	لا شيء	٩٥-١٠	

CHOLINE ESTERASE INHIBITION BY ORGANIC PHOSPHORUS INSECTICIDES

By

MOHAMED KHAIRY AL GUINDY, M.D.*

Organo-phosphorus compounds were discovered in Germany in the last two decades as a result of the pioneer work of Gerhard Schrader which began about 1934. The search for new chemical warfare agents in the 2nd World War (1939-1945) revealed a number of substances which while biologically active exhibited low — volatility, solubility, stability that rendered them unsuitable for military use, erroneously referred to in public press as a nerve gas or war gas but they are not a gas.

Since organo-phosphorus compounds disrupt the enzyme mechanism which controls, regulates and holds within bounds the action of acetyl choline (Ach) upon effector cells i.e. acetyl choline esterase (Ach E) and as no interference with the enzyme choline acetylase, so their absorption leads to an accumulation of Ach through a failure of the disposal mechanism in parasympathetic post-ganglionic fibers, in sympathetic ganglia and in the central nervous system as well as at the myo-neural junctions of striated muscles and in the walls of blood vessels where Ach is not necessarily associated with nerve endings. The resultant clinical picture is one of intense stimulation in these structures where the parasympathetic stimulation being the most readily recognized.

These chemicals can be rapidly absorbed by any route, but the skin is perhaps the most important especially to those who manufacture and formulate and spray phosphorus insecticides. As they are not skin irritants and therefore their presence on the skin does not constitute a warning. Inhalation of dusts or sprays can be hazardous but it must be recalled that the phosphate ester pesticides possess either a

*Forensic Pathologist, Medicolegal Dept. Ministry of Justice.

low degree of volatility or are so readily hydrolyzed that the vapors usually are not the principle hazard. A large portion of inhaled material is deposited in the upper respiratory tract and subsequently carried to the pharynx and swallowed.

1. ACETYL CHOLINE

The body is governed by autonomic system, parasympathetic and sympathetic. All fibers of parasympathetic are cholinergic, preganglionic fibers of sympathetic are cholinergic while post-ganglionic are adrenergic liberating adrenaline and nor adrenaline. Cholinergic nerves liberate acetyl choline. Cholinergic nerves contain high concentration of Ach E and choline acetylase to synthesize Ach by acetylation of choline. The role played by Ach and its mechanism of action is discussed in detail.

2. CHOLINESTERASE

Esterases are a group of enzymes which catalyze the addition or removal of water. They are also termed "Hydrolyzing enzymes".

Enzymes are usually named by their chemical function and natural substrate. Concerning us here acetyl choline — esterase (Ach E) denoting enzyme hydrolysing acetyl choline with higher affinity to it than that for any other ester known.

Such esterase in general are termed as "Phosphoryl phosphatases". There are 2 general types of cholinesterase present in the animal organism.

Chemical reaction of organo-phosphate compounds with esterases occurs in 1 : 1 molar ratios by phosphorylation of the active centres of the enzymes. Esterases are inhibited by the phosphorylation of their esteratic site that it cannot attack its normal substrate, Ach.

The enzyme acts on these inhibitors as upon normal substrate, the basic groups of the enzyme making a nucleophilic attack upon the +ve phosphorus atom so that the ester is split by an electronic and protonic shift, but instead

of, that both fragments of hydrolysis separating from the enzyme as in the case of the normal substrate, Ach, the phosphorus atom remains firmly bound to the active site of the enzyme forming a stable compound which cannot be re-activated by dilution or dialysis.

A suggested interpretation of the phosphorylation mechanism based on the electronic theory is discussed in detail in the text.

Also the methods of estimation of such compounds through their choline esterase inhibition are reviewed thoroughly.

RECOMMENDATIONS

As organo-phosphorus compounds are going to be industrialized in U.A.R., at Kafr El Ziate, so a legal provision must be made for the estimation of the blood cholinesterase activity at pre-employment and at frequent intervals for example once a week wherever there are possibilities of chronic or repeated exposures for people at risk whether in the factory or in the field. Especially applying the finger-tip samples of blood method in the routine control.

THE ABORTIFACIENT PROPERTIES OF LOCAL PLANTS

By

Dr. ABDEL AZIZ SHARAF*

It is evidently seen from the published data that our knowledge of ecobolic plants is limited and fragmentary and a more promising systematic investigation is required on local plant extracts to select the more potent sources of ecobolics, followed by the isolation and characterisation of their active principles. Their study is therefore, of prime importance to elucidate their danger on pregnancy or their possible use in medicine as uterine stimulants. As these plants may grow in fields and used by animals and some of them are edible and used for human consumption, their study is therefore required. The effect was studied *in vitro* on isolated uterus or *in vivo* using pregnant animals.

The greatly increased employment of oestrogens in therapy and the possibility that they may affect pregnancy and fertility has recently caused scientists to search for more available sources than previously used animal secretions. The so-called synthetic compounds, such as diethylstilbestrol, meet the need for certain purposes, but are far inferior to the natural hormone in potency and broadness of application.

A surprising discovery was that oestrogens occur in plant kingdom. This finding raised the possibility of using such oestrogens present in a great variety of vegetable materials, instead of the more expensive animal or synthetic oestrogens as they can be extracted with much less price. Since that time extractions of many species of plants have been shown to exhibit varying degree of oestrogenic activity.

In this connection Sharaf and co-worker (1961, 1963, 1964, 1965) examined the oestrogenic properties of various local plants and proved that some of them are of strong

* Professor of Pharmacology Veterinary Medicine, Cairo University.

oestrogenic activity. This finding may explain the probable role of oestrogenic plants in infertility and in complications associated with pregnancy. They claimed that Pomegranate seed oil, Trifolium alex., Glycyrrhiza glabra and Pumpimella seed oil possess oestrogenic activity in various degree in potency as they produced vaginal reaction and increased uterine weight.

Effect of Various plant extracts on the uterus.

A Comparative Study :

Experiment on the effect of plant-extracts on the motility of the uterus, *in vitro*, is also interesting, since they demonstrate variability in the responsiveness of the uterus at various stages of the cycle. The effect of 1 ml. of 20% alcoholic extract of the plant examined on the motility of nonoestrous and pregnant uterus is compared in the following table :

Plant used	Nonoestrous	Effect on the uterus at Oestrus	Pregnant
Clover	inhibition	inhibition	V. strong stimul.
Corchorus	stimulation	strong stimulation	Strong "
Portulaca	strong stimul.	strong stimulation	V. strong "
Cucumber	strong stimul.	strong stimulation	V. strong "
Ciser	stimulation	strong stimulation	Strong "
Terminis	stimulation	strong stimulation	Stimulation with small doses and inhib. with large doses
Fennigreek	stimulation	strong stimulation	Strong stimul.
Licorice	inhibition	inhibition	Strong inhibition
Anise seeds	stimulation	slight stimulation	stimulation
Garlic	stimulation	stimulation	strong stimul.
Cyperus	stimulation	Strong stimul.	strong stimul.

It is evidently shown from the above table that these plants may be divided into two categories, the first produces inhibition of the uterine motility and the second produces stimulation.

Plants of oestrogenic properties :

The oestrogenic effects of the plants were studied on ovariectomized rats or mice using the vaginal smear technique and on uterine weight using immature rabbits and ovariectomized rats or mice.

In this respect clover, licorice and anise seed oil proved to possess oestrogenic activity as they changed the vaginal cells and increased the uterine weight. The following table compares the relative oestrogenic activity of these plants.

Plant investigated	Dose used twice daily for 2 days	Effect on			
		on vagina		uterine weight	
		Treated Score	Control Score	Treated gm.	Control gm.
Clover	150 mg.	15	7.2	0.14 ± 0.0002	0.04 ± 0.0001
Licorice	50 mg.	26.4	7.2	0.836 ± 0.0025	0.082 ± 0.000075
Aniseed oil	0.1 ml.	20	7.2	0.23 ± 0.0000015	0.13 ± 0.0000015

On the other hand *Corehorus olitorius* seeds, *Cyperus esculentus* seeds, *Cicer arietinum* seeds, *Lupinus termis* seeds and oil, Fenugreek seed and oil and Garlic (bulb) seems to possess no oestrogenic activity as they did not produce appreciable changes in the vagina or uterus. The following table compares their effect, in this respect.

Plant used	Effect on vagina		Effect on uterus	
	treated	control	treated	control
	Score	Score	gm.	gm.
<i>Corehorus</i>	8.2	8.4	0.023	0.021
<i>Cyperus</i>	8.4	8	0.02	0.02
<i>Portulaca</i>	8.8	8	0.03	0.03
Cucumber	8.4	8	0.03	0.027
<i>Lupinus</i> seeds	8.8	8	0.030	0.032
<i>Lupinus</i> oil	8.6	8	0.032	0.030
Fenugreek seeds	8.8	7.2	0.031	0.031
Fenugreek oil	8	8	0.038	0.037
Garlic	8.6	8	0.039	0.037

إصابات العين من الناحية الطبية الشرعية

الأستاذ الدكتور محمود عبد الحميد عطية^(١)

والأستاذ الدكتور محمد عبد النعم فالح^(٢)

تتخذ إصابات العين سواء بقصد جنائي أو بسبب عرض وإهمال مهني طائفاً خاصاً في الجمهورية العربية المتحدة ، ويرجع ذلك لعدة عوامل — أهمها البيئة ودرجة التعليم والمعدات للوروة ، ثم تطور الحالة الاجتماعية والتحول من بلد زراعي إلى بلد صناعي ثم نشوء جيل جديد من الصناع قد لا يكون لديهم التدريب الكافي لتشغيل مختلف الآلات والأدوات فلا يتخذون الوقاية الكافية لأنفسهم في مهنتهم الجديدة . ولا شك أن تقدم الوعي الصحي وأعمال طرق الوقاية في المصانع وما أشبه ، سوف تقلل كثيراً من الإصابات المهنية في المصانع وغيرها ، مما لا حثنا لزيد في سنوات طفرة التصنيع الأخيرة .

غير أن هناك عامل آخر قد يطور الإصابات بالعين وإنذارها وخاصة في الريف نقص الوعي الصحي وانتشار أمراض العين المعدية كالزكام والتهنن والرمم الحبيبي فهي بما تحدثه من آثار مرضية ساجة للإصابة قد تطور من مظهر العين الإصابي وإنذارها .

وأغلب إصابات العين تنشأ عن الشاجرات ، وقد تحدث الإصابة عن قصد أو غير قصد ، وتلك تكون مفتعلة . وقد تختلف إصابات الريف عن إصابات المدن لكثرة الضرب مثلاً بالبوت أو القموس — أو قلة وسائل الإسعاف الأولى أو العلاج الحاسم في القرى أو عدم المبادرة بالعلاج سواء عن جهل أو قرض في نفس المصاب حتى يتضاعف أثر الإصابة فيكبر جرم من أصابه أو يزيد من قيمة التوفض المادي . وقد يقوم المصاب أو من حوله أو مدعي الطب بعلاج — علاجاً بدائياً أو خاطئاً يزيد من خطورة الإصابة .

(١) العيد السابق لكلية طب جامعة القاهرة ورئيس السابق لقسم الرمد والمستشار الرمدى لمصلحة الطب الشرعي .

(٢) وكيل وزارة العدل وكبير الأطباء الشرعيين سابقاً والمستشار الفني لمصلحة الطب الشرعي .

أطفال (ذكور/إناث)

٣٠

١ حذف طوب أو جبر
١ إصابات مباشرة
١ إهداء إعمال علاج
١ إصابات مباشرة

إناث

٣٠٨

ذكور

١١٦٨

إصابات أخرى ٢٥١

إصابات	القضبان	مادة	جبار	تأري	تذف طوب
عمل	التم زحاج	كافية	تأري	أو جبر	أو نبالة
٣٨	١٤	٢٤	٣٩	١٣٦	

إصابات غير مباشرة ألرت على العين

٤٨

إصابات مباشرة على العين

٨١٩

إصابة	إصابة
عين يسرى	عين يمين
٤٩٢	٣٢٨

إهداءات خطا ورأمال الأطباء في العلاج

٤٧

أثبت أن هناك مسئولية في ٣ حالات فقط

إهداءات من جميع الأوتاج

١٥٠

حالات غير إصابية ورأمال من حالة مرضية سابقة

١٣٨

وفي مدى نحو خمسة وعشرين عاماً من العمل ناظرنا في خلالها ما يقرب من ١٥٠٠ حالة طية شرعية أمكننا تقسيمها إحصائياً على الوجه المبين في الصفحة السابقة وسنوضح بعد ذلك دلالة كل من الأرقام المبينة في هذا الإحصاء ودلالة الأرقام التي أوردتها هذه الإحصائية تشير إلى الملاحظات الآتية :

١ — أن المذكور أكثر تعرضاً لإصابات التمدد من الإناث ويرجع ذلك إلى أن الجانب الأكبر من حوادث الشاجرات والتصدى سواء في المدن أو في الريف تقع بين الرجال دون النساء ، وهو أمر طبيعي ومتنظر ، أما الأطفال يتلون أقلية ضئيلة من الحالات إذ أنهم لا يتعرضون إلا قليلاً لثل هذه الحوادث (٣٠) حالة فقط أى بنسبة ٢٪ من المجموع الكلي منها ٦ حالات فقط إصابات مباشرة أى بنسبة ٢٠٪ ، و ١٢ حالة قذف طوب وأحجار ، أى بنسبة ٤٠٪ ، و ٦ حالات إهداء إهمال في العلاج أى بنسبة ٢٠٪ من الحالات ثبت أن كلها سلبية ونشأت عن مرض سابق بالمين .

٢ — أن الإصابات المباشرة على المين بتل قبضة اليد أو بحجم صلب أو نحو ذلك تمثل أغلبية الإصابات حدوداً ٨١٩ من ١٤٧٦ أى بنسبة ٥٧٪ من عدد الحالات الكلي ، وفيما بين هذه الإصابات المباشرة فإن ما وقع على المين اليسرى يزيد بنحو مرة ونصف على ما وقع على المين اليمنى ٤٩٢ إلى ٣٢٨ والسبب الظاهر في ذلك أن المين اليسرى هي الأكثر تعرضاً لأنها تقابل اليد اليمنى للتمتد .

٣ — أما الإصابات التي حدثت من مثل قذف طوب أو نبلة أو عيار نارى .. إلخ ، فإن مجموعها ٢٥١ حالة أى بنسبة نحو ١٧٪ من مجموع الحالات كلها .

٤ — أن الإصابات غير المباشرة على الرأس والوجه والرقبة .. إلخ ، التي أحدثت تأثيراً على المين تمثل نسبة ضئيلة ٤٨ حالة أى بنسبة نحو ٣٪ فقط .

٥ — أما الإصابات على اختلاف أنواعها فإن عددها هو ١٥٠ من مجموع الحالات أى ما يعادل نحو ١٠٪ منها ، وفي رأينا أن هذه تعتبر نسبة مرتفعة عما قد يشاهد في بعض البلاد الأخرى نظراً ليل كثير من غير المتعلمين للإدعاء والمبالاة .

٦ — وفيما يخص بادعاءات إهمال الأطباء في العلاج فهي تمثل ٤٧ حالة من المجموع أى نحو ٣٫٥٪ ويلاحظ أنه من بين كل هذه الحالات لم يثبت المسؤولية قبل .

الطبيب إلا في ثلاثة حالات أى بنسبة ٦٪ فقط إذ أنه ليس من التيسر في بعض الأحيان إثبات مثل هذه المسؤولية على الطبيب بصفة قاطعة بسبب كثرة الظروف والعوامل التي تحيط بالملاج الطبي .

٧ — أما الحالات التي ثبت أنها ليست إضائية وإنما بسبب حالة مرضية سابقة فقد وجد أن عددها هو ١٣٨ أى بنسبة نحو ١٠٪ وهى نسبة لها دلالتها في انتشار أمراض الميون بالجمهورية وعدم الوعي الصحي وانتشار مدعى الطب وإيمان أهل الريف بالوصفات البهية .

٨ — وقد وجدنا أن الحالات التي نسبت إلى علاج مدعى الطب هي ١٦ حالة أى نحو ١٪ فقط ، وفي رأينا أن هذه نسبة ضئيلة لا تشير إلى الواقع إذ أن معظم الحالات لا يحدث التبليغ فيها نظراً لتراخي الطرفين ، ولأن المريض يكون في العادة هو الذي ذهب بنفسه إلى مدعى الطب للملاج ، ومن ثم فلا يجد مبرراً لشكواه وهو مشترك معه في الخطأ .

ولا بد لنا قبل أن نختم هذا البحث أن نتوه بأن عمل الخير الطبي الشرعي هو عمل دقيق للغاية لا يعتمد على الدراسة الإكلينيكية فحسب وإنما هناك عوامل كثيرة لا بد وأن تؤخذ في الاعتبار ، إذ أن مركز الخير بالنسبة للمصاب يختلف اختلافاً أساسياً عن مركز الطبيب الملاج بالنسبة لمرضه فلها إذا كانت العلاقة بين الاثنين في الحالة الأخيرة هي علاقة لها نوع من التعاقد ومينة على الإرضاء والتعاون فإنه في حالة الخير قد لا توجد مثل هذه العلاقة بتاتاً بل قد يكون الأمر بالعكس مما يجعل طريق عمله وعراً وشاقاً .

ومن واجب الخير أن يدرس ظروف كل حادث بالقياس كما يدرس حالة المريض وقسوته ويثبت ثم يفحصه فحصاً كاملاً من الناحية الإكلينيكية متتياً إصاباته بدقة تامة مع أى تاريخ أو إصابة أو علاج سابق ، ولا يتجاوز عن إثبات أى مظهر يبدو له مهما كان ضئيلاً .

وأن المهارة الإكلينيكية وحدها لا تكفي في الخبرة الطبية الشرعية وإنما يجب أن تترن بالدراسة العميقة وغزارة العلم وسعة الإطلاع حتى لا يفوت عليه أى تطورات أو مظاهر مهما كانت نادرة الحصول لما في ذلك من أهمية عظمى في الوصول إلى استنتاج صحيح ورأى سليم .

THE ADRENAL CORTEX IN HEAD INJURIES AND ITS ROLE IN CEREBRAL CONCUSSION

By

GEORGE EL-ASSAL, M.R.C.P.*

Many theories have been put forward to explain concussion. This is because in head injuries, frequently autopsy reveals little or nothing to account for the cause of death.

Material :

The adrenal glands from nine cases that died mainly of brain concussion after head injury were examined thoroughly to find out the role of the adrenal cortex in head injuries. Autopsy was performed within one day after death.

Result :

1. Naked eye appearance of the suprarenal glands showed no marked changes.
2. Histopathologically, the glands could be grouped into 2 batches.
 - (a) Glands showing the picture of local lipid depletion.
 - (b) Glands whose appearance resemble the picture of the suprarenal cortex following administration of large doses of cortisone or prolonged administration of cortisone or A C T H.

Discussion :

In the author's opinion, the injury to the head leads to stress on the brain and the intracranial contents. This stress leads to sudden excessive production of A C T H from the

* Ass. Prof. Forensic Medicine, Faculty of Medicine, Alexandria University,

pituitary gland which stimulates the adrenal cortex to out-pour sudden excessive amounts of hydrocortisone in the blood.

This hypothesis is supported by the following facts :

A. The presence of lipoid depletion in the cells of the adrenal cortex in the cases of concussion.

B. Most of the signs and symptoms in cerebral concussion coincide with those of toxicity by, or hypersensitivity to, cortisone. These include.

1. Dyspnea, rapid fall in blood pressure, tachycardia, prostration, subnormal temperature, fainting and later nausea, vomiting, headache and sometimes convulsions.

2. Activation of peptic ulcers.

3. Acoustic disturbances such as tinnitus and transitory deafness.

4. Metabolic and electrolytic changes; these include hyperglycaemia, glycosuria, sodium retention... etc.

5. Eosinopenia.

6. Disturbances of behaviour, the psyche and mentation.

Conclusion :

The results of this study and the interpretation suggested may help in the understanding of some of the mysteries of head injury and concussion, in relation to endocrines, medicolegally and surgically.

القسم الثاني

كيمياء السموم

المواد السامة

المواد المخدرة

النواتج السامة والمخدرة

البحوث المنشورة في هذا العدد هي عبارة عن ملخصات وافية، ويمكن الاتصال بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية للحصول على التقارير الأصلية .

The given reports are summaries of the researches discussed at the symposium.

The original papers are available through The National Center For Social And Criminological Research.

ON THE IDENTIFICATION OF ORGANICPHOSPHORUS INSECTICIDES

By

ZAKARIA DARAWY, Ph.D.* — MAHMOUD SIDKY, Ph.D.**
HUSSEIN EL MAKKAWY, B.Sc.* — MARZOUK**
ATALLAH, B.Sc****

The development of the organic phosphorus insecticides is largely due to the pioneer work of Gerhard Schrader of Farbenfabriken Bayer, Germany, which began about 1934. Since the publication of his studies in 1947, thousands of phosphorus compounds of many types have been evaluated for insecticidal properties, and the compounds now available are used for nearly every type of insect control, as contact and stomach poisons, as fumigants and as systemic insecticides.

1. *Detection of Phosphorus*: The organic compounds containing phosphorus are subjected to oxidation or to reduction. The oxidation can be carried out using either calcium oxide, sulphuric acid, nitric/perchloric acid or hydriodic acid. The phosphorus appears in the form of inorganic phosphate which can be easily detected by the ammonium molybdate test. The reduction of organic compounds containing phosphorus leads to the formation of phosphine which can be easily identified by alcoholic silver nitrate giving dark brown phosphide.

* Head of Criminalistics Section, Nat. Cen. Social and Criminol. Res.

** Head of Insecticides Unit National Research Center.

*** Ass. Researcher, Criminalistics Section, Nat. Cen. Social and Criminol. Res.

**** Forensic Chemist. Medicolegal Dept. Ministry of Justice.

2. *Detection of Alkyl Phosphates*: The phosphorus pesticides mostly are alkyl esters of various phosphoric and thiophosphoric acids. When heated together with sodium thiosulphate, sulfur dioxide is liberated which can be detected in the gas phase by appropriate colour reactions.

3. *Detection of Phosphorus Insecticides Containing Active Halogen*: Giang Barthel and Hall reported that dipterex and its homologs on pyrolysis at 550° produce chloroform which is determined colorimetrically by a modification of the pyridine — alkali — Fujiwara test; giving a bright red colour. Vapona and dimecron in our hands, respond positively to the pyridine alkali test and the sensitivity increases when benzidine is added.

Wollenberg reported a direct colorimetric method for the determination of dipterex when allowed to react with isonicotinic acid hydrazide.

4. *Detection of O,O-Dialkyl -α- hydroxyphosphonates*:

In seeking a sensitive colorimetric method for the determination of dipterex and its analogs, we found that dipterex when treated with 3:5 dinitrobenzoic acid in aqueous alkali, a violet colour is developed. This new colour reaction is more sensitive and rapid than those previously reported for the characterisation of dipterex and homologous compounds. Moreover, it could be used advantageously as a spray reagent for the detection of dipterex on paper chromatograms.

5. *Detection of Insecticides containing the — p = s*

Menn et al studied the colour reaction of several thiophosphate insecticides by means of 2,6 — dibromo — N — chloro — p — quinoneimide on chromatograms. The spots are colored violet. Palladium chloride solution (slightly acidic) is used quite successfully for the detection of thiophosphoric acid esters on paper and thin layer, giving characteristic yellow spots. Compounds containing the — p = s group are detected by the sulfur catalyzed reaction between iodine and sodium azide.

6. *Detection of Insecticides containing the P — S — GROUP.*

Compounds, e.g. malathion and gusathion can be identified by a method based upon the decomposition of the compound by alkali to form dimethyl dithiophosphoric acid sodium salt, which is extracted into water, converted to a copper complex with copper sulphate and extracted into carbon tetrachloride in which it forms an intense yellow colour. Suter et al described a method in which the sulphur is converted to hydrogen sulfide which is made to react with p-aminodimethylaniline and ferric chloride to produce methylene blue.

7. *Detection of Insecticides containing aromatic Nitro group :*

Compound such as parathion and chlorothione can be detected as p-nitrophenol according to Buckly. Upon treating with alkali hydroxide, the tested substance is hydrolyzed to p-nitrophenol which gives with alkali a characteristic yellow colour. By reducing the nitro compound to the corresponding amino-derivative then diazotized with sodium nitrite and coupled with N-1-naphthyl-ethylendiamine, a magenta colour is developed. Another method of detection is based on coupling the aminophenol resulted on reduction with o-cresol in alkaline medium giving a very sensitive and convenient method for detection and determining of the obtained bright blue colour (Indophenol blue).

Identification of Organophosphorus Insecticides on Thin Layer Chromatograms.

For its rapid results, required in control tests and forensic chemistry, chromatography on thin layer offers a more consequential advantages over that of paper. As the only available reference concerning the chromatographic identification of some organophosphorus insecticides on thin layer was that of Bäumler, it seems advisable to extend this technique in identifying other compounds that have not yet been investigated.

*Identification of Dialkyl- hydroxyphosphonates
on Thin Layer Chromatograms.*

Dipterex and its homologes could be now successfully separated and identified by the thin layer chromatographic technique.

The plates are sprayed with alkaline potassium permanganate solution giving greenish yellow spots on a pink background. The spots are not permanent, after some time they change to pale yellow — colourless on a light brownish background.

The adsorbents used are silica gel in 0.25 mm. thickness. The use of magnesium trisilicate as well as sodium silicate for silica gel gave mostly similar results. Alumina did not yield good separation. Floridin a strong adsorbent gave satisfactory results, but the only drawback is the lengthy time of development. The addition of kieselguhr to the floridin (2:1) improved very much the separation and reduced the time of run to about 20 minutes.

The best separation of dipterex from its analogues and metabolites was achieved on kieselguhr thin layer and still much better on kieselguhr impregnated with formamide and developed in less than 10 minutes.

Thin Layer Chromatography of Thiophosphoric Esters.

A detailed study of the separation of a great number of organophosphorus insecticides on thin layer was performed.

The separation was improved by running the solvent (normal hexane 1 parts and acetone 1 part) twice with intermediate drying.

Each toluene and benzene alone gave promising results, but the best separation was achieved by a mixture of carbon tetrachloride and acetone : 4:1 proportions.

Guthion	0.55
Lebaycid	(0.37), (0.67), (0.81)
Metoisosystox	0.93
Disyston	0.92
Systox	(0.39), (0.87), (0.94)

By using this solvent, a successful separation and identification of this group of insecticides which is characterised by $P = S$ and S , by the difference in the R_f values and various colours given by different colour revealing reagents.

The spots were developed to detect various structure as follows :—

1. $P = S$ by a) Dibromo quinone chloroimine.
b) 3% sodium azide in 0.1 N iodine and the resulting white spots can be fixed by spraying with starch solution.
2. P — nitro phenol by alcoholic KOH.
3. Phosphorous by Hane' reagent $(NH_4)_2 MO_4$.
4. Esters by $Na NH_2$.
5. A solution of 0.5% palladous chloride in dilute HCl can be also used.

* Thanks are accorded to Dr. Ahmed Moustafa D.Sc. Head of Chemistry Dept. Faculty of Science, Cairo University for his valuable suggestions and guidance.

THE ISOLATION AND IDENTIFICATION OF BASIC ORGANIC DRUGS IN TOXICOLOGY

By

SOLIMAN EL GENDI, M.Sc.*

Owing to the large number of such drugs available in the market and through the difficulties which the toxicologist face for its isolation from body fluids and organs; it is necessary to find out such a fundamental work, in which is the answer for the methods and possibilities for their isolation and identification.

Systematic isolation and identification of basic organic drugs date from the introduction of the well known process by Stass-Otto.

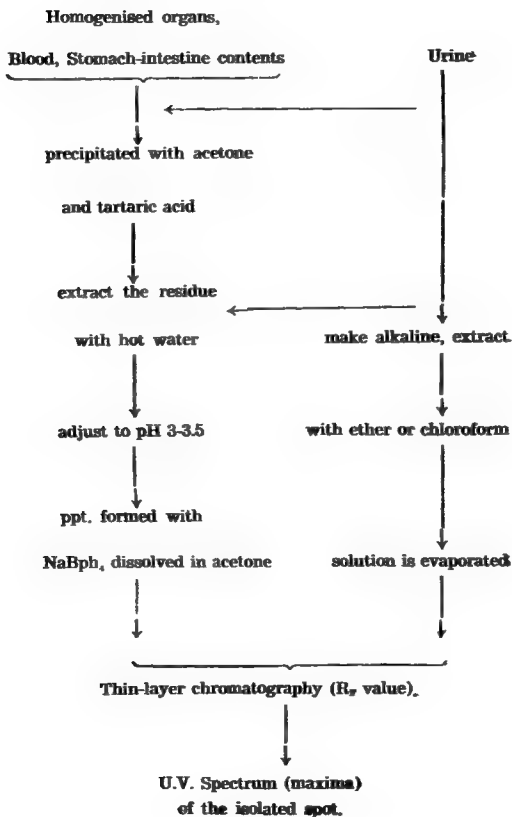
Other workers used various protein precipitants e.g. sodium tungstate, trichloro-acetic acid and ammonium sulphate.

Some workers suggested the use of the watery extract from acid distillation of volatile poisons.

Continuous extraction method was also used.

Sodium tetraphenyl borate has wide application on micro-titrimetric determination of several drugs after precipitation, others through the melting point of the derivative. The ultraviolet spectra of a number of alkaloidal complex compound with NaBPh_4 in methyl cyanide solution proved of value.

* Forensic Chemist, Medical Legal Dept. Ministry of Justice.

Summary of the Extraction Method

The drugs investigated, by the above method are:

Antihistaminic group	Tranquillizers & other drugs	Local anaesthetic group	Energetic and stimulant group	Appetite Depressing Group	Spasmolytic group
1 Avil	12 Largactil	23 Tutocaine	30 Ephedrine	34 Evantin	37 Papaverine
2 Antistine	13 Melleril	24 Xylacaine	31 Gerolit	35 Regenor	38 Priscol
3 Dominal	14 Sordinal	26 Pantocaine	32 Reactivan	36 Preludin	39 Octinum D
4 Synopen	16 Tofranil	28 Halocaine	33 Ritaline		
5 Histadin	18 Nominon	27 Novocaine			
6 Neo-Antergan	17 Taractan	28 Novestin			
7 Mepiben	18 Decentan	29 Nupercaine			
8 Phenegan	19 Covadix				
9 Sandosten	20 Atarax				
10 Fyribenzamine	21 Librium				
11 Allercur	22 Quinine				

Best pH value for precipitation :

As an answer for the best pH value for precipitating these bases it was found between 3 and 3.5.

The following table shows the percentage of recovery of some compounds by the precipitation method at different pH values knowing that the estimation was calculated through the extinction.

Compound	pH values					Yield
	2.2	3.0	3.5	4.0	5.0	
Quinine	70.7%	96.2%	79.6%	69.2%	60.3%	% of recovery
Papaverine	78.7%	96.7%	80.3%	77.6%	61.3%	"
Largactil	66.6%	94.0%	81.0%	73.3%	64.0%	"
Gerobit & Ephedrine	65.6%	82.5%	82.0%	78.5%	60.0%	"
Novocaine	71.0%	84.0%	82 %	81.5%	65 %	"

R_f Values of the Bases :

In order to study the R_f value which the liberated base can attain we have at first to study the pure base then the result was compared with that attained with the base which is liberated from the complex compound eluted on the surface of the chromatogram.

It was found that the R_f value obtained in case of the liberated base is identical with that of the free base eluted under the same conditions. Eluent used is ethanol : chloroform (10:90) (V:V).

Comparison between this method and others :

Comparison between the given method (the precipitating method) the classical stas otto method (shaking with immiscible solvent) and the (continuous extraction) as regards the percentage of recovery was experimentaly studied.

It was proved that this method simply precipitate all the present Basic Organic Drugs in one run saving time, effort, chemicals and at the end having a good yield which give it an upper hand over other older methods.

ION EXCHANGE AND SPECTROPHOTOMETRY IN ALKALOID DETERMINATION

By

GEORGE EL-ASSAL, M.R.C.P.*

The extraction of alkaloids by Stas-Otto method is a tedious procedure and many of the difficulties involved have been overcome with the application of ion exchange.

Ultra-violet spectrophotometric analysis is of great advantage as it provides a highly specific technique of identification and permits quantitative estimation of small amounts of low concentrations of some alkaloids, even in traces.

The use of a strong basic ion exchanger IRA -400 CG type II for the analysis of alkaloidal salts using 95% ethanol as a solvent was studied. The specimen extracted with the ethanol was filtered and evaporated to dryness. The residue extracted with absolute alcohol was passed through the already prepared column IRA-400. The eluate was then diluted to give a solution of 0.0025-0.0030% WV for the spectrophotometric determination. Applying this technique on pure strychnine, a pronounced minimum curve was obtained at 2320 A° and a maximum at 2550 A° and subsidiary features at the region of 2800 A° and 2900 A°. When extracts were taken from tissues, the same characteristic features were revealed permitting sure detection and reliable estimation of the alkaloid, though the extinction values were of course less than for the pure strychnine. For the quantitative determination of the amount of strychnine in the extract, a comparison of the absorbed values of E with those for the standard at the same wave-length give the amount of strychnine in the extract. It was found too that other materials present in the

* Ass. Prof. Forensic Medicine, Faculty of Medicine, Alexandria University.

extract do not interfere with the quantitative estimation at both the values of E (2320 \AA and 2550 \AA).

A quantitative determination of atropine is possible also, using two Amberlites, IR-4B, and IRA-400. With IR-4B alone there was only incomplete conversion but when the filtrate from the column of Amberlite IR-4B was passed through a purified column of Amberlite IRA-400, the characteristic spectrum for atropine was observed showing a maximum at 2600 \AA with an $E_{1\%}^{1\text{cm}}$ 10.4, and a minimum at 2400 \AA with an $E_{1\%}^{1\text{cm}}$ 7.9.

The comparison of the absorbed values of E with those for the standard at the same wave length will determine the amount of the atropine in the extract.

The combined use of ion exchangers and spectrophotometry offers great advantages over the use of Stas-Otto process and spectrophotometry and ion exchange resin followed by titration for the estimation of the alkaloid.

The use of ion exchangers and spectrophotometry is therefore the method of choice since it has the cumulative advantages of the better methods used in the detection and accurate estimation of the alkaloids in their minute amounts.

NEW METHODS FOR THE MICRO-ESTIMATION OF OPIUM ALKALOIDS

By

GAMILA WASEL, Ph.D.*

Experts on opium origin determinations at the United Nations recommended that research on opium be continued in order to obtain, rapid, reliable and reproducible quantitative analytical values for the major alkaloids contained in opium.

In devising a method for the control of this drug, special attention must be paid for the use of only small quantities of drugs and the time consumed. This means that only photometric, polarographic or spectrophotometric and more recently chromatographic methods could be considered.

We have modified the extraction procedure to a simple one since our purpose was only to estimate the 3 phenanthrene alkaloids: Morphine, codeine and thebaine.

We have also attempted to estimate morphine, codeine and thebaine in opium and in fresh poppy latex by measurement of the spot areas after suitable colour development of paper chromatograms. Preliminary work was carried out of known mixtures of morphine, codeine, thebaine and papaverine. Each of the conditions involved in the method was investigated separately and it was found that consistent results are possible if the following precautions are observed:—
Running solvent:— A single phase system containing fixed proportions of individual solvents, gave more consistent results than the upper phase of the two phase system normally used, therefore we used n-Butanol : acetic acid : water (5:1:2).
paper: Whatman No. 1, previously washed with running

* Medicinal Plants and Drug Research Unit, National Research Center, Cairo.

solvent by descending technique for about 18 hr. and then dried at 100° are used with the direction of the fibres vertical. Earlier work had shown that one important factor is the initial spot. To ensure that these are as uniform as possible the starting line is lightly impressed at intervals with a cork borer at 7 mm. diameter. The sheet of paper is then mounted between two plates of glass in which circular holes of about 1" diameter have been cut. Each marked area is placed, in turn, between holes in the upper and lower plates and a constant stream of warm air from a hair drier is passed through the exposed paper.

The methanolic solutions of the alkaloids are added in small quantities, with a micrometer agla syringe so that the circumference of the marked area is never exceeded. In these circumstances constant areas of initial spot, dried under constant conditions, are produced. Rigid temperature control is also essential. For many substances there is probably an optimum temperature at which the running spots are separated from each other and have a suitable rounded shape; for opium alkaloids this is 18 °C. At this temperature the solvent front moves about 25 cm. in 18 hours. The temperature must also be kept constant throughout, otherwise an uneven solvent front and distortion of the spots results. We built a large water bath, which was kept at constant temperature by a combination of cooling and heating units with suitably connected thermostatic control and immersed the chromatographic tank in the bath.

Even with all these precautions a given amount of substance gave spot areas which varied up to 10 per cent from the mean. To overcome this as much as possible we adopted the "4 point bioassay" technique, using two "doses" of standards and two "doses" of unknown for each assay. For means of 4 such assays the variation (which includes errors due to extraction of the alkaloids) is reduced to 3 to 5 per cent of the mean, when artificial extracts are used.

The relationship, area of spot/log. quantity of alkaloid is linear over a range of areas from 3 to 7 cm². It is important to keep within these areas and, since the proportion of morphine is so much higher than that of the other alkaloids, it

must be separated from the other alkaloids before chromatographing. Furthermore the codeine and thebaine must be separated from the minor alkaloids since the R_f values of some of these is close to that of thebaine. Morphine was separated from an organic solvent extract of the total alkaloids by shaking with 0.1N NaOH.

(Traces of other phenolic alkaloids, such as narceine and narcotoline, also dissolve in the alkaline layer; they are separated however from the morphine in the subsequent solvent extraction and paper chromatographic stages.) Attempts were made to extract the codeine and thebaine next by shaking with 0.2% tartaric acid as recommended by Pfeifer. Unfortunately we could not completely remove the thebaine by this method. The pH of a 0.2% solution of tartaric acid is 2.5 but would naturally be easily effected by traces of acid or alkali in the plant extracts; accordingly we tried buffer solutions and found that one at pH=2.0 gave very satisfactory results. Thus, using 0.2% tartaric acid, only 74.5% thebaine was recovered from a known mixture, whereas with buffer solution or pH 2.0 98.9% was recovered.

In spite of the strict control of every variable, however it is obvious that there is significant variation between sheets of paper and we have attempted to overcome this variable by using the "4 point" bioassay. This results in a considerable increase in reproducibility. For powdered opium the reproducibility for morphine and codeine is $\pm 6\%$ for thebaine is $\pm 7\%$. This greater variation is not surprising in view of the sampling errors in weighing out different batches of the opium and the more complicated operations involved in separating the individual alkaloids.

A certain amount of judgement is required in outlining the spots after spraying but results obtained by workers with no previous experience of the method show that the ability to do this consistency is rapidly acquired.

The planimetric measurement of the final spot areas is the main time consuming item; however we have found that, ignoring the overnight run in the chromatographic tank, the method is quicker than other methods.

CHROMATOGRAPHIC MICROQUANTITATIVE ANALYSIS OF ADDUCTS OF MORPHINE AND SOME SIMILAR ANALGESICS WITH CERTAIN NITROGENOUS PRECIPITANTS

By

M.S. KARAWYA, Ph.D.*

The suitability of aluminium oxide for the analysis of alkaloidal salts is proved by many authors. In these investigations the anions are adsorbed while the free alkaloids appear in the eluate.

In the present work an attempt is carried out to ascertain to what extent the free base (morphine and 12 similar analgesic) could be quantitatively recovered when the corresponding adduct, with some nitrogenous reagents, are chromatographed on aluminium oxide.

EXPERIMENTAL

The adducts (table 1) of morphine, heroine, permonid, dionine, dromoran, eucodal, dicodid, acedicone, dolantine,

TABLE 1. — States of Precipitated Adducts

No.	Criminol. Res. Substance	Picrolonic Acid	Styphnic Acid	Trinitroph-
1.	Morphine HCl	Crystalline	Crystalline	—
2.	Heroine HCl	Crystalline	Crystalline	Crystalline
3.	Permonid	Crystalline	Crystalline	Crystalline
4.	Dionine	Crystalline	Crystalline	Crystalline
5.	Dromoran	Granular	Crystalline	—
6.	Eucodal	Crystalline	Crystalline	—
7.	Dicodid	Crystalline	Crystalline	Crystalline
8.	Acedicone	Crystalline	Crystalline	Crystalline
9.	Dolantine	Crystalline	Crystalline	Crystalline
10.	Citradon	Crystalline	Crystalline	Crystalline
11.	Polamidon	Crystalline	Crystalline	Crystalline
12.	Heptalgine	Crystalline	Crystalline	Crystalline
13.	Ticarda	Crystalline	Crystalline	Crystalline

* Ass. Prof. Drug Analysis, Faculty of Pharmacy, Cairo University.

TABLE II. — Splitting of Adducts on Alumina

No.	5 mg. Adduct	Base in Mg. Calculated	Experiment	Error per cent	Adduct dissolved in 5 cc.	Eluent
1	Morphine St.	2.76	2.73	-1.4.		1 isopropanol + 2 chloroform
2	Citradin St.	2.51	2.50	-0.4	1 isopropanol	"
3	Citradin T.	2.42	2.40	-0.8	+	"
4	Dicodid P.	2.65	2.66	+0.39	2 Chloroform	"
5	Dicodid St.	2.70	2.66	-1.5		"
6	Dicodid T.	2.66	2.63	-1.15		"
7	Eucodal P.	3.00	2.90	-3.33	4 Chloroform +	"
8	Eucodal St.	3.10	3.00	-3.23	1 a/c. 95 %	"
9	Heroin St.	3.00	2.98	-0.66	Chloroform	"
10	Heroin T.	2.90	2.90		"	"
11	Permonid St.	2.61	2.57	-1.5	"	"
12	Permonid T.	2.53	2.50	-1.2	"	"
13	Dionine P.	2.84	2.86	+0.35	"	"
14	Dionine T.	2.87	2.83	-0.70	"	"
15	Dromoran P.	2.45	2.41	-1.60	"	"
16	Acedicon P.	2.81	2.76	-0.70	"	"
17	Acedicon T.	2.83	2.82	-0.35	"	"
18	Heptalgine St.	2.94	2.87	-2.40	"	"
19	Heptalgine T.	2.95	2.86	-3.00	"	"
20	Polamidon P.	2.69	2.63	-2.60	"	"
21	Polamidon St.	2.74	2.65	-3.30	"	"
22	Dolantine P.	2.41	2.33	-3.70	"	"
23	Dolantine St.	2.51	2.44	-2.78	"	"
24	Ticarda P.	2.63	2.60	-1.10	"	"
25	Ticarda St.	2.73	2.70	-1.10	"	"

St. = Strophane. T. = Trinitrophenolglucuronate. P. = Picric acid.

cliradon, polamidon, heptalaine and ticarda with picrolonic acid, styphnic acid and trinitrophenol glucin were prepared.

Chromatography of the Adducts :

5 mg of each adduct were dissolved in 5 cc of the suitable solvent (chloroform, mixture of chloroform 2 parts and isopropanol 1 part or mixture of chloroform 4 parts and alcohol one part) by the aid of heat if necessary. The solution was then introduced to the surface of a column of aluminium oxide; Merck, Brockmann (7 mm. diameter and 3 cm. long. The column was then washed with chloroform (a mixture of chloroform 2 parts and isopropanol one part was used in case of morphine) and the effluent was collected in a tared glass crystallisation dish. The washing was continued till the effluent was free from the base.

The collected solution was then evaporated by the aid of gentle heat (60-70 °C.) to prevent any spluttering of the solution. When the solvent was almost driven off, the last traces were removed by leaving the dish in a vacuum desiccator to constant weight.

The weights of the free bases obtained compared with their calculated values are listed in table II.

Identification of the Recovered Bases :

The residue left after weighing was then dissolved in 2 ml. of 20 p. cent alcohol slightly acidified with hydrochloric acid, then the base was precipitated with one of the reagent, washed and dried as described before. The melting point of the precipitated compounds as well as the mixed melting point with the corresponding adduct formerly prepared from the investigated substances, was determined by means of Kofler's micromelting point apparatus. The results are given in Table III.

TABLE III. — Identification of Recovered Bases.

No.	Adduct	Melting Point in °C		Mixed m.p. of both Adducts.
		of original Adduct	of Adduct of recovered base	
1.	Morphine P.	190-191	191	190
2.	Heroin T.	196-200	196-199	196-200
3.	Permonid St.	123-126	124-126	123-125
4.	Dionine P.	143-145	143-145	143-145
5.	Dromoran P.	144-146	143-146	143-146
6.	Eucodal St.	206-212	206-213	206-213
7.	Dicodid T.	226	226	226
8.	Acedicone T.	195-200	195-201	195-201
9.	Dolantine T.	190	190	190-191
10.	Cliradon P.	232	231-232	231-232
11.	Polamidon St.	150-153	151-154	150-154
12.	Heptalgine T.	162-164	163-164	162-164
13.	Ticarda St.	124-	124	124

From table II, it is found that the error figures given, prove the feasible reproducibility of the free bases quantitatively by means of aluminium oxide and that the investigated substances are recovered unaltered (Table III).

The results obtained in this microchemical work show the possibility of the evaluation of such analgesics when present in some pharmaceutical preparation or in biological materials.

ISOLATION AND IDENTIFICATION OF CANNABIS CONSTITUENTS ON CHROMATOPLATES

By

HASSAN SAMRA, D.M.Sc.* and
ZAKARIA DARAWY, Ph.D.**

1. Choice of the Adsorbent :

The selection of the adsorbent material and the developing solvent in thin layer chromatography for a particular separation is subject to the same consideration as those which govern the choice for ordinary adsorption column. Therefore a study of the adsorptive power of the commonly used adsorbents to cannabis constituents was first tried.

The following results were concluded :

- 1) Alumina basic traps both coloring matter and hashish principles;
- 2) Charcoal partially adsorbs both coloring matter and hashish principles;
- 3) Silica gel, sodium silicate, Florisil and alumina acidic adsorb coloring matter only;
- 4) Chloroform elutes both coloring matter and hashish principles from alumina basic and alumina acidic.
- 5) Methanol elutes and washes out the coloring matter and any impurities adsorbed on silica gel, sodium silicate or florisil.
- 6) On applying modified Duquenois test on benzene eluents from either sodium silicate and florisil it was found that on shaking with chloroform the upper aqueous acidic layer is completely colorless and the lower chloroform

* Forensic Chemist, Medicolegal Dept., Ministry of Justice.

** Head of Criminalistics Section, Nat. Cn. Social & Criminal. Res.

layer is violet. This indicates that all interfering coloring matter are completely adsorbed by any of these two adsorbents.

Therefore sodium silicate or florasil is recommended to be chosen as a quite efficient adsorbent for purification of a benzene extract of cannabis.

Silica gel was chosen also to be the preferable adsorbent for coating the plate as it was the only available variety suitable for thin layer.

- 1) The different developing solvents show differences between the number of spots detected.
- 2) The R_f values of the spots isolated for one particular constituent varied from one developing solvent to another.
- 3) Repeated development using the same developing solvent twice resulted in good separation especially for the spots which were overlapping.

Therefore a mixture of either benzene and toluene or chloroform and carbon tetrachloride is chosen as the most suitable developing solvent for cannabis separation on silica gel G-chromatoplates.

III. Choice of the Spray Reagents :

The color tests commonly used for the identification of cannabis constituents had been extensively studied in order to be adopted for use in thin layer chromatography. The experimental part of each of test is given in the text.

1. Reactions of diazotization :

a) *Diazotized Sulfanilic Acid "DSA"* : G solution of sulfanilic acid (1.5 gm. of sulfanilic acid in a mixture of 490 ml. of water and 10 ml conc. HCl) mixed with sodium nitrite soln. 5% just before use. This reagent is used as a spray reagent on paper chromatography where it gave yellow or orange-

chromophores. On applying this reagent on thin layer, it was observed that a yellow shade is formed surrounding the yellow or orange chromophores developed.

b) *Diazotized p-nitroaniline*: SPNA (0.3% in HCl 8% 25 ml) is mixed with sodium nitrite (5% in H₂O, 1.5 ml) just before use. On applying this spray on the layer, it gives the same results.

2. *Indophenol Test*: "Gibb's reaction": 0.2 ml of the cannabis extract is placed in a microtest tube and, drop of the reagent (0.1 g. of 2,6, dibromoquinone-4-chloromide in ethanol, 4 ml. 95%) was added. After mixing the base, isopropylamine (0.2 ml. of 0.2% in MeOH) was added and the mixture shaken and the change of colors was observed. On striking the color changes from a green or yellow-green to blue or blue green and finally to a deep blue of varying intensity. This reaction is included among the spray reagents recommended for thin layer. Ammonical methanol (1%) may be used instead of isopropylamine

3. *Beam Reaction*: The reagent (5% KOH in Ethanol, 3-4 drops) was sprayed and the color observed. A positive reaction was indicated by a red-violet developing in a few minutes, strongly positive reactions show an immediate purple color.

4. *Duquenois Test (Modified)*: The chromatogram was sprayed with the reagent (0.4 g. of vanillin, 4 drops of acetaldehyde and 20 ml. of ethanol). Concentrated HCl (2 ml) was sprayed gently for 1 minute, let to stand. A color develops, shake this colored solution with 1-2 ml. of chloroform, if hashish is present a violet color will be obtained.

Thin Layer Chromatography in Routine Hashish Analysis:

Thin layer technique was found to give satisfactory and confirmatory results for the detection of hashish in any suspected sample or preparation. The following extracts were subjected to thin layer chromatography: extracts of 10 genuine samples of hashish from different sources; extract of cole powder used commonly as an adulterant for hashish; extracts of washings of goza or nargileh and their parts (goza

bulb, and water pipe, bowel with its contents of burnt tobacco; extracts of cigarette tobacco; extracts of sweeten tobacco used in goza and finally extracts of the different fractions prepared by the shake-out procedure, previously mentioned. The developed chromatograms are sprayed with the four spray reagents recommended for cannabis detection.

From the results obtained the following conclusions may present an indication for the identification of positive hashish cases:

- 1) There are at least 9-10 spots with diazotized sulphanilic or diazotized p-nitroaniline spray reagents in case of positive hashish samples.
- 2) One violet spot, was given by CDA fraction when the chromatogram is sprayed with Beam's reagent. It has R_f value 0.05-0.08.
- 3) When genuine hashish extract is developed on the layer other sprayed with Beam's reagent two violet spots are obtained one having R_f value 0.70-0.74, the other has R_f value 0.05-0.08.
- 4) Two violet spots are obtained with Duquenois on thin layer in cases of extracts having hashish. Their R_f values are 0.77 and 0.05.
- 5) In all the 10 Genuine hashish sample using benzene and toluene mixture as the solvent; on spraying the plate with DSA there always appear 2 spots colored orange and having R_f value (0.62-0.75) and (0.54-0.66) these two distinct spots appeared always in all positive cases of hashish. The upper spot is colored violet when sprayed with Beam.
- 6) In cases where no hashish is present in the extracts, it was observed that no spots characteristic for hashish were developed.
- 7) From all the above spray reagents mentioned, DPNA proved to be the most sensitive. Both Beam and De-

quenois require sometime for development of their characteristic colors.

- 8) Thin layer technique proved its value when modified wet beam (using charcoal) gave suspected results in extracts of goza.

Thanks are accorded to Dr. Yehia Sherif Dean of Faculty of Medicine, Ein Shams University for his valuable suggestions and guidance.

STUDIES ON DETECTION AND IDENTIFICATION OF BARBITURATES

By

**ZAKARIA DARAWY, Ph.D.* , NABIL ABU .
EL EINEEN, Ph.D.** , ABDEL HAMID ABU
EL NAGA, M.Sc.*** and SAMIR EL LEITHY, B.Sc. ******

The very large number of cases of poisoning by barbiturates has focussed considerable attention on the problem of detecting and identifying barbiturates as single individuals and mixture of them and their metabolites on a microscale.

A. Colour Reactions

The colour reactions given in the text were studies on a number of barbiturates and the results are summerised in the given table.

From the above table it is concluded that the most suitable tests for the detection of the barbiturates are :

1. The formaldehyde test this was firstly applied for the detection of phenobarbitone and prominal from the other derivatives is here applies after our modifications using the U.V. for the differentiations of the whole barbituric acid derivatives.

2. The P.D.A.B. test which is of value after the modification by detection using the U.V. lamp in differenting many barbiturates from each other.

* Head of Criminalistic Section, Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

** Head of Pharmaceutical Chemistry Unit, National Research Center.

*** Forensic Chemist, Medicolegal Dept., Ministry of Justice.

**** Ass. Researcher, Criminalistic Section, Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

TABLE

Barbiturate	M.P.	X MnO ₄		Formaldehyde test		Vanillin test	modified vanillin test	Ben. Zaldelyde test
		Alk.	Acid	D.L.	U.V.			
Secobarbital	96-100°	+	+	yellow	greenish blue	—	blue	—
Hebobarbital	136-137°	—	—	pale yellow	blue flour	—	—	—
Buobarbital	140-142°	—	—	yellow	yellow flour	rose	reddish violet	—
Nombutal	137-138°	—	—	yellow	pale pink flour	bluish violet	blue	—
Evipal	144-146°	+	+	yellow	greenish yellow	bluish violet	intense blue	—
Alurate	141-143°	+	+	yellow	blue flour	—	—	—

Barbiturate	M.P.	Formaldehyde Reaction				Vanillin test	Modified Vanillin test	Benzaldehyde test.	Phenol test	B. Naphthol test.
		K Mn O ₄	Alk. Acid	DL	UV					
Amytal	166-167	—	—	yellow	yellow	—	—	—	—	—
Cyclobarbitol	170-172	+	+	yellow	greenish yellow	violet	bluish violet	—	rose	green
Allobarbitol	172-174	+	+	yellow	blue	reddish violet	bluish green	—	—	green
Priminal	174-176	—	—	wine red	bluish violet	—	—	—	—	—
Phenobarbiton	174-175	—	—	"	"	—	—	—	—	—
Bairital	180-181	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Thiopental	189 III	—	—	colourless	faint blue	green	olive green	—	—	—

Continued...

DL : day light

UV : Ultra violet

Barbiturate	phenol test	B-Naphthol test	p-Dimethylaminobenzaldehyde test				Resorcin test
			cold	hot	dilution	U.V.	
Secobarbital	—	green	reddish brown	red	red	dirty green flour.	acid: yellow U.V.: citron yellow alkaline: yellow with green fl. U.V.: pale yellow flour.
Hexobarbital	—	—	—	—	—	—	—
Butobarbital	—	—	—	—	—	—	—
Nambutal	—	—	reddish brown	dark red	red	orange red flour.	acid: yellow U.V.: citron yellow Alkaline: yellow with green flour. U.V.: pale blue fl.
Evipal	none	green	yellow	red	yellowish red	dirty green	acid: reddish brown U.V.: brown. Alkaline: red U.V.: pale blue.
Alurate	—	green	yellow	red	yellowish red	bluish violet	—

Barbiturate	p-Dimethylaminobenzaldehyde					Resorcin test		
	cold	hot	dilution	UV	acid	UV	alkaline	U.V.
Amytal	—	—	—	—	yellow	citron yellow	yellow	pale blue
Cyclobarbitol	brownish red	dark red	reddish brown	dirty green	red	yellow & brown	yellow	pale blue
Allobarbitol	citron yellow	wine red	wine red	yellow	yellow	citron yellow	yellowish green	yellowish green
priminal	—	—	reddish brown	orange	—	—	—	—
Phenobarbitone	—	—	none	orange	—	—	—	—
Barbitol	—	—	—	—	—	—	—	—
Thiopental	—	brown	brown	brownish yellow floss	orange yellow	yellow	citron yellow	yellowish green

3. The Resorcin reaction.

The modification of the 1st two tests are from our own experience.

B. Paper chromatography

The aim of the study was to adopt the most convenient combination of formamide and the developing solvent which fulfills speedy and good separation.

Such combinations suggested are :

- Paper impregnated with formamide/solvent.
- Untreated paper/solvent containing formamide
- Formamide included in both the paper and solvent.

The last type of combinations gave the best separation, the conditions were :

Paper : Whatman No. 1.

Treatment : Impregnation in 20% formamide in acetone.

Technique : descending.

Developing period : two hours.

Solvent front : 30 c.m.

Mobile phase : The organic layer of

Chloroform	60 parts
benzene	10
formamide	5
4N ammonia	25

R_f values :

Luminal	0.06	—	Veronal	0.09	—	Dial	0.12
Alurate	0.29	—	Prominal	0.90	—	Amytal	0.46
Phanadorm	0.23	—	Soneryl	0.35			
Nembutal	0.64	—	Ortal	0.78			
Seconal	0.56						

C. Thin Layer Chromatography

The best solvent tried on silica gel is : Ethyl acetate
-(20) : Hexane (9) : ammonia (10).

a) Luminal	.20	d) Seconal	.63
b) Phanadorm	.30	Prominal	.64
Veronal	.31	Ortal	.64
Dial	.34	Nembutal	.66
c) Soneryl	.53	e) Evipan	.77
Amytal	.58	Thiopental	.80
Alurate	.50		

B. The separation of the members of group (b) & (d) was successfully achieved by thin layer technique on formamide treated Keisgelguhr. The plates were prepared by mixing 25 g of the adsorbent with 100 ml 20% formamide in acetone. The plates were allowed to stand at 60°C for an hour. The plates were developed with carbon tetrachloride/chloroform mixtures.

(a & b) and the run was complete in 20 minutes.

a—(1 : 2)	R _F	b—(1 : 1)	R _F
Phanadorm	0.46	Seconal	0.43
Veronal	0.13	Prominal	0.90
Dial	0.24	Ortal	0.67
		Nembutal	0.50

From the above results it is concluded that thin layer chromatography is far more superior to paper chromatography for its speedy run (silica gel 30 mins. — Keisgelguhr 20 mins.) with good resolution of barbiturates.

Colour development on thin layer chromatograms :

- 1) The U.V. examination of the chromatogram did not help in localising the barbiturates spots.
- 2) The cobalt test was of value in such cases and modified as follows :

- a. on silica gel the plate was sprayed with 1% cobalt nitrate solution in methanol followed by a saturated solution of lithium hydroxide in methanol. After heating the plate at 60 °C for 10 minutes, it was exposed to ammonia vapours when permanent violet spots appeared.
- b. on Keiselguhr. the colour appeared with ammonia treatment.

3) Silver nitrate spray.

4) Potassium permanganate

Thanks are accorded to Dr. Zakaria Fouad Ahmed Head of Pharmaceutical Sciences Dept. National Research Center for his valuable suggestions and guidance.

INVESTIGATION OF SOME POISONOUS PLANTS IN U.A.R.

By

Dr. ABDEL FATTAH MOHAMED RIZK*

Medicinal Plants and Drug Research Unit,
National Research Centre, Cairo, U.A.R.*

During the last six years we have been engaged at the Medicinal Plants and Drug Research Unit, N.R.C. in the investigation of several poisonous plants which are of wide occurrence in the Egyptian deserts such studies being a part of a comprehensive plan to survey our medicinal and poisonous flora.

The present article is intended to give a general outline of the methods used successfully in the chemical investigation of alkaloid bearing plants; alkaloids being the most important group of poisonous plant constituents. Most of the procedures reported in the literature (2-8) are time consuming and leave much to be desired with regard to the detection.

Through the use of purified plant extracts, in conjunction with the rapid procedure of thin-layer chromatography, Faransworth and Euler (10) have developed a screening procedure capable of detecting small quantities of alkaloids in 2 g samples of powdered plant material. The procedure (which is used successfully in our laboratory) involves a partition purification of secondary and tertiary alkaloid-amines to remove material often found responsible for false-positive reactions. A second fraction is also prepared from the same sample which is intended to contain any water-soluble quaternary bases. This fraction is purified to contain alkaloids free from any interfering plant pigments.

Preparation of Fraction I: All plants were first defatted with petroleum ether. Two g of the dried plant material was thoroughly moistened with 28% NH_4OH solution and then dried on a steam bath, chloroform was added, and the mixture was refluxed on a steam bath for 30 minutes. The refluxed mixture was cooled to room temperature and filtered through Whatman No. 1 filter paper. The mark was returned to the flask, an additional 15 ml of chloroform was added, and the 30 minutes reflux period was repeated. After cooling, filtering and combining the filtrates, the mixture was evaporated on a steam bath to ca 2 ml. Thin-layer chromatography of this material indicated that a high pigment content interfered with the separation of chromatograms after spraying with the Munier and Macheboeuf modification of Dragendorff's alkaloid reagent and the chloroform extract was purified.

Preparation of Fraction II: The air-dried chloroform-exhausted marc remaining after the preparation of Fraction I was refluxed for 30 minutes with 15 ml of ethanol containing 0.5% HCl. Interpretation of the chromatograms after the Dragendorff spray was almost impossible due to the presence of pigments and therefore a purification of this extract was accomplished systems, (n-butanol-acetic acid-water 4:1:5; chloroform-acetone-diethylamine 50:40:10; chloroform-diethylamine 90:10; cyclohexane-chloroform-diethylamine 50:40:10; cyclohexane-diethylamine 90:10; benzene-ethyl acetate-diethylamine 70:20:10; ether-methanol-diethylamine 85:10:5; benzene-tetrahydrofuran 95:5; benzene-heptane-chloroform-diethylamine 60:50:10:0.2) (12-16).

SCHEME I.

Alkaloids of Retema Raetam Seeds

DEFATTED POWDERED SEEDS

Soaked in 4 % sulphuric conc. ammonia,
shake with solvents

A. BENZENE EXTRACT :

- | | |
|----------------------|--|
| 1. Insoluble: | 2. Soluble |
| <i>Thermopsine</i> : | Evaporate solvent,
treat with water. |
| 2. a) Soluble: | 2. b) Insoluble |
| Steam Distillation | <i>Retamine</i> |
| 2. a. i. Volatile; | 2. b. ii. Non volatile |
| <i>Sparteine</i> | Extract with Chloroform, evaporate solvent, then prepare the perchlorate in water. |
| Insoluble | Soluble |
| <i>Anagyrine</i> | <i>Cytisine</i> |

B. CHLOROFORM EXTRACT :

Evaporate chloroform, prepare picrates.
fractionate with acetone.

- | | |
|----------------------|--------------------|
| 1. Insoluble | 2. Soluble |
| <i>Sophochrysine</i> | <i>Sophoramine</i> |

SCHEME II.

Fractionation of the Alkaloids of *P. arabicum*

Defatted powdered bulbs

Alcoholic extract, concentrate, extract with 5 %

sulphuric, ammonia and shake successively with solvents.

I. Chloroform	II. Ether	III. Ethyl Acetate
Solvent layer	interphase	<i>Tazettine</i> <i>Unidentified</i>

Evap. treat with *Lycorine*
alcohol

I.A. Soluble	I.B. Insoluble
Evaporate, solvent fractionation	<i>Lycorine</i>

I.A. 1. Ether soluble

Column chromatography

I.A. 1. a) Ethyl acetate eluate Evaporate, rechromatograph elute with Ethyl acetate/benzene mixtures.

i. (1:3) *Tazettine*

ii. (1:1) *Pancratine*

b) Chloroform and acetone eluates

Lycorine

c) Alcohol eluate

Evaporate, rechromatograph elute with Ethyl acetate/methanol mixtures.

i. (2:1) *Galanthamine*

ii. (1:3) *Sickenbergine*

1.A. 2. Acetone Soluble

Evaporate, extract with 4% sulphuric then pot. carbonate, chloroform and column chromatography.

1.A. 2. a) Ether eluate

Galanthamine

b) Ethyl acetate eluate.

Evaporate, dissolve in alcohol, filter rechromatograph with ethylacetate benzene mixtures.

i. (3:1) *Homolycorine*

ii. (6:1) evaporate and

rechromatograph, elute with ethyl acetate: methanol mixtures.

(3:1) *Haemanthidine*

(5:2) unidentified.

**"A PHARMACOGNOSTICAL STUDY OF THE
SEEDLINGS AND YOUNG PLANTS OF CERTAIN
SPECIES OF THE GENUS PAPAVER GROWN IN EGYPT"**

By

Dr. F.M. HASHIM, Ph.D.*

The young plants of each *Papaver* species are distinguished by the morphology of their leaves in the following way :

1. *Papaver Somniferum* : The young plants of the three varieties are nearly similar to each other. The leaves are radical and cauline, simple, sessile and dark green in colour; leaf-base, cordate and amplexicaule; lamina, oval and entire in the 1st. three-formed leaves, becoming gradually notched; then pinnatifid with small entire lobes; then pinnatipartite with dentate to serrate lobes in the successive leaves. The lobes are triangularovate in outline, usually not widely apart from each other. In the var. *glaucum*, the lobes are narrower than those of the other two varieties. The radical leaves are slightly hairy, while the cauline ones are almost glabrous; the trichomes being long, stiff and present on both surfaces.

2. *Papaver Rhoeas* : The leaves are radical and cauline, simple, petiolate, bright green in colour and distinctly more hairy than those of *P. somniferum*; leaf-base, short, flattened but not amplexicaule; petiole, laterally compressed, convex from the outside and nearly flat from the inner lamina, broadly oval and entire in the 1st. two or three-formed leaves, becoming gradually notched; then pinnatifid and sometimes dipinnatifid lobes in the successive leaves. The lobes are usually widely apart from each other; being ovoid when entire, elongated when dissected, having acute apices and ending with short conical trichomes.

* Ass. Prof. Pharmacognosy Dept. Faculty of Pharmacy, Cairo University.

3. *Papaver Dubium*: The leaves are similar to those of *P. rhoeas* but are smaller in size and less hairy.

4. *Papaver Argemone*: The leaves are radical and cauline, simple, petiolate, dark green in colour and usually less hairy than those of *P. rhoeas*; leaf-base, short, flattened and usually amplexicaule; petiole, similar to that of *P. rhoeas*; lamina, lanceolate and entire in the 1st two or three-formed leaves, becoming gradually notched; then pinnatifid to pinnatipartite with entire and pinnatifid lobes and lastly pinnatiscent with pinnatifid and dipinnatifid lobes in the successive leaves. The lobes are widely apart from each other, being triangular lanceolate with acute apices and ending with short conical trichomes.

5. *Papaver Nudicaule*: The leaves are only radical, simple petiolate, green in colour and usually less hairy than those of *P. rhoeas*. They are the smallest of the other species examined. The leaf-base is short, flattened and not amplexicaule; petiole, similar to that of *P. rhoeas*; lamina, broadly oval and entire in the 1st. two or three-formed leaves, becoming gradually notched; then pinnatifid to pinnatipartite and occasionally pinnatisect in the successive leaves with always entire, oval to oval lanceolate lobes which are usually not widely apart from each other.

6. *Papaver Orientale*: The leaves are radical and cauline, simple, sessile, greenish to whitish-green in colour and usually much more hairy than those of *P. rhoeas*; leaf-base, broad and amplexicaule; lamina, broadly ovate to nearly rounded and entire in the 1st. two or three-formed leaves; becoming gradually notched, then serrate, pinnatifid and lastly pinnatipartite to pinnatisect with coarsely serrate to dentate lobes in the successive leaves. The lobes are not widely apart from each other; being ovoid when entire and oval lanceolate when dissected.

HISTOLOGY

The leaves through their successive development appear in T.S. planoconvex; being flattened or slightly concave on the upper surface and convex on the lower surface. They

are dorsiventral with the palisade layer interrupted in the midrib. The mesophyll is heterolagenous.

The palisade consists of one row in the 1st, two or three-formed leaves and of two rows in the next. The spongy tissue is formed of a few layers of rounded or elliptical thin walled cells with wide intercellular spaces. The cortical tissue consists of parenchymatous cells. The outer layer abutting on the upper epidermis consists of chlorenchymatous cells and the two or three layers within the lower epidermis are formed of collenchymatous cells. Calcium oxalate crystals are absent. The vascular system consists of a single collateral bundle in the first formed leaf; the number of bundles increases gradually in the next formed leaves. The vascular bundle consists of a narrow phloem to the outside and of xylem to the inside and shows a patch of collenchymatous pericycle on either sides of the bundle.

The xylem consists of spiral and pitted lignified vessels accompanied by few, narrow, spiral and pitted tracheids and by very few non-lignified thin-walled fibres. The phloem is soft, shining and contains several scattered laticiferous vessels with yellowish granular contents. The laticiferous vessels are present in the first formed and successive foliage leaves. The xylem elements and the laticiferous vessels are narrow and few in number in the first formed leaf, increasing gradually in size and in number in the successive leaves and reaching their maximum dimensions in the flowering plants:

The lower epidermal cells appear more or less polygonal in surface view and with thin and sinuous anticlinal walls; the neural and marginal cells are rectangular and axially elongated with almost straight anticlinal walls. The upper epidermal cells are polygonal with straight or curved thin anticlinal walls; the neural and marginal cells are rectangular and axially elongated. The stomata are elliptical to nearly rounded; being of ranunculaceous type and situated in a sunken level with the epidermal cells. The trichomes are nonglandular, arising from several epidermal cells, long, multicellular, pluriseriate showing papillae-like projections on their surfaces.

The epidermal cells, stomata and trichomes are constant in shape and size in each *Papaver* species examined, throughout the successive development of the plant.

The authors, have determined the palisade ratios and the stomatal indices for the leaves of the examined *Papaver* species for the purpose of finding out other means for their differentiation.

The *Papaver* plants examined are distinguished by the histology of their leaves in the following way :

1. *Papaver Somniferum* Leaves are similar, in structure, to each other in the three varieties examined. The outer epidermal cells are 75 to 190 microns long. 37 to 75 microns wide and 30 to 45 microns high : the neural cells reach up to 750 microns long and the marginal cells up to 225 microns long. The inner epidermal cells are 90 to 240 microns long and the marginal cells up to 180 microns long. The stomata are only present on the outer surface; being 37 to 70 microns long and 30 to 45 microns wide. The trichomes are long and thick; reaching up to 6 mm long and up to 350 microns wide.

The surface papillae-like projections of the trichomes are reflexed, being the longest of the other species examined; measuring from 16 to 400 microns long. The three varieties have a palisade ratio ranging from 4 to 6.5; and a stomatal index ranging from 23.2 to 26.4.

2. *Papaver Rhoeas* Leaves : The epidermal cells, stomata and trichomes are smaller in size than those of *P. somniferum*. The outer epidermal cells are 60 to 150 microns long, 45 microns wide and 22 to 40 microns high, the neural cells reach up to 450 microns long and the marginal cells reach up to 190 microns. The inner epidermal cells are 75 to 180 microns long, 37 to 90 microns wide and 25 to 45 microns high; the neural cells reach up to 450 microns long and the marginal cells up to 150 microns long. The stomata are present on both surfaces; being more numerous on the outer surface. They are smaller than those of *P. somniferum*; being 30 to 45 microns long and 18 to 30 microns wide. The

trichomes reach up to 4 mm. long and up to 210 microns wide; the papillae-like projections are much shorter than those of *P. somniferum*; being 4 to 60 microns long. The palisade ratio ranges from 3.5 to 5.5; the stomatal index for the lower surface ranges from 25.6 to 27.6 and for the upper surface from 4.7 to 11.6.

3. *Papaver Dubium Leaves*: The epidermal cells, stomata and trichomes resemble those of *P. rhoeas* or more or less slightly smaller in size. The palisade ratio ranges from 3.0 to 4.5; the stomatal index ranges from 22.2 to 24.4 for the lower surface and from 6.7 to 7.9 for the upper one.

4. *Papaver Argemone Leaves*: The outer epidermal cells are similar to those of *P. somniferum*, while the inner ones are larger, being 90 to 270 microns long, 55 to 140 microns wide and 37 to 60 microns high. The stomata are only present on the outer surface; being slightly smaller than those of *P. somniferum*, usually 37 to 60 microns long and 26 to 37 microns wide. The trichomes reach up to 3 mm. long and up to 150 microns wide; the papillae-like projections are 4 to 60 microns long. The palisade ratio ranges from 4.5 to 7.0; the stomatal index ranges from 25.4 to 26.7.

5. *Papaver Nudicaule Leaves*: The epidermal cells and stomata are the smallest of those of the other species examined. The outer epidermal cells are 37 to 130 microns long, 30 to 75 microns wide and 18 to 30 microns high; the neural cells reach up to 300 microns long and the marginal cells up to 135 microns long.

The inner epidermal cells are 37 to 150 microns long, 30 to 75 microns wide and 22 to 37 microns high; the neural and marginal cells resemble those of the outer epidermis. The stomata are present on both surfaces; being more numerous on the lower. They are 22 to 37 microns long and 18 to 30 microns wide. The trichomes reach up to 5 mm. long and up to 150 microns wide; the papillae-like projections are 4 to 60 microns long. The palisade ratio ranges from 5.5 to 8.0; the stomatal index ranges from 23.07 to 24.6 for the lower surface and from 8.43 to 9.79 for the upper one.

6. *Papaver Orientale Leaves*: The epidermal cells are similar to those of *P. somniferum*, but the stomata and trichomes differ in size.

The stomata are bigger, measuring from 37 to 80 microns long and 30 to 50 microns wide. The trichomes are longer but narrower and having short non-reflexed papillae-like projections. The trichomes reach up to 7 mm long and up to 100 microns wide; the papillae-like projections are 3 to 60 microns long. The palisade ratio ranges from 4.5 to 7.0; the stomatal index ranges from 18.7 to 19.0.

القسم الثاني

الشرطة الفنية الجنائية

نخـص المستندات والألياف

الأدلة المادية

تـريـف العـمـلـة

البحوث المنشورة في هذا المدهى عبارة عن ملخصات واقية، ويمكن الاتصال بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للحصول على التقارير الأصلية .

The given reports are summaries of the researches discussed at the symposium.

The original papers are available through The National Center For Social And Criminological Research.

ON THE CHROMATOGRAPHIC ANALYSIS OF WRITING MATERIALS

Part III Writing Inks

By

ZAKARIA DARAWY, Ph.D.* — ADEL FAHMY**

In suspect documents the examination of inks often plays an important part. Mostly such examination centres on the differentiation problem to prove the identity or difference in more than one sample of writings or fluid inks.

ANALYSIS OF WRITING INKS

The differentiation of inks may be grouped under three categories :

- 1) *Physical examination* : such as the comparison of colour in light of different wave-lengths which range from the ultra-violet to the infra-red;
- 2) *Chemical tests* : for detection of inorganic constituent, and may be for differentiation of dyestuff.
- 3) *Physico-chemical methods* : mainly chromatographic analysis.

By the well known tests that include the HCl reaction which distinguish the iron nutgall ink from logwood ink (a red color). A negative reaction indicates that either a nigrosine or carbon ink is under examination. These later inks can be distinguished by sodium hypochlorite which turns nigrosine ink brown and does not affect carbon ink. Thus one can dividel the inks into four groups according to their chemical behavior :

1. Iron gallotannate inks.
2. Logwood inks.

* Head of Criminalistics Section Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

** Ass. Researcher, Criminalistics Section Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

3. Nigrosine inks.
4. Carbon inks.

Physical and chemical examination are of limited value as inks are mostly composed of more than one dye, and even in cases where a simple dye the impurities or isomers which are always present, make such tests far away from satisfying the requirements for differentiation.

On chromatographic analysis the factors affect the separation were assumed to be :

1. Nature of solvent.
2. pH of the solvent.
3. Rate of flow and the period of development.

The Solvent :

The elutive power of the solvent was modified by the addition of non eluting solvents but not a single mixture gave satisfactory results.

The pH of solvent :

Mineral acids were excluded as they resulted in washing the dyes without separation while organic acids were found to be effecient for such purpose. e.g. Acetic, anthranic, ascorbic, barbituric, boric, citric, formic, gallic, lactic, monochloroacetic. oxalic, sulphanilic, sulphosalicylic, tannic, tartaric, thioglycolic, trichloroacetic and tungstic acids.

The following formulae could be followed to get reproducible good separation :

- a) with immiscible alcohols e.g. butanol :

acid solution pH 2-4	6 parts
alcohol	4 parts
- b) In case of miscible alcohols e.g. Propanol :

alcohol	7 parts
acid solution pH 5-6	3 "

Using strips with tapering end just dipped into the solvent with ascending or circular development gave sharp well defined bands especially with the circular technique.

The time of development that gave a complete separation was 20 hours and no change in the pattern occurred when extending the period up to three days.

Investigation of some problems concerning the separation mechanism and the R_f values :

- i. Effect of tannic acid;*
- ii. Effect of Fe^{++} ions;*
- iii. Presence of F^{++} and ferric tannate;*
- iv. Effect of two dyes on the R_f values of each other :*
- v. The staining effect of cellulose on the R_f value of the dye :*

COLUMN CHROMATOGRAPHY :

All the above factors had no effect on the pattern of separation column chromatography has its useful application in the analysis of inks in large amount, when a quantitative analysis is required.

The separation by this method is much better than in case of paper, because the column gives sufficient space and time for a certain component to be separated from the other.

Elution from the column : The elution is made by the solvent used in the separation, but it was found that a certain component was highly adsorbed at the top of the column, and was eluted by water aided by suction, after all the other components were eluted from the column.

BALL POINT-PEN INKS

Ball point-pen inks are composed of fat soluble dyes. The physical examination of 40 samples did not offer any help for differentiation of different members of the same colour. The chemical tests when applied were of no value except with potassium hydroxide solution which gave different colours. The results were improved by pretreatment of the ink stroke with N-N dimethyl formamide and examin-

ation of the given colours under artificial and ultraviolet light.

As in case of fountain pen inks, the chromatographic techniques are still the indispensable means of differentiation.

Following the stepwise elution technique the less polar solvent i.e. xylene/benzene was allowed to run first to a smaller height (step) than the second more polar solvent benzene/methanol with intermediate drying between the runs. In which case the first run with xylene/benzene solvent separated the upper bands and the second solvent benzenel/methanol was allowed to run just below the bottom band of the previously separated bands and it gave good separation in the lower half of the chromatogram.

With red inks characteristics chromatograms were developed by the two systems solvents.

1. butanol saturated with ammonia.
2. benzene (4): methanol (1).

THIN LAYER CHROMATOGRAPHY

As silica gel is the only adsorbent that have been exhaustedly used in thin layer chromatography it was thought, for practical consideration, to explore the effeciency of the different adsorbents as floridine, calcium. silisate. keiseltuhr alumina, silica gel and cellulose.

A. FOUNTAIN PEN INKS

1. On Cellulose :

The solvents used for the chromatographic separation of ink on cellulose chromatoplates were the same as that given with paper i.e.

butanol	4 parts
acid solution pH 2-4	6 parts
or	
propanol	7 parts
acid solution pH 5-6	3 parts

2. *On Silica gel :*

This adsorbent was found to contain a considerable amount of iron which interfered seriously with sulphosalicylic acid contained in the solvent. To remove this iron the plate was developed with hydrochloric acid in methanol which washed the iron with the solvent front. The separation of the inks given was not satisfactory due to the high acidity gained by the adsorbent with HCl treatment. The reduction of the ferric iron included in the adsorbent to the ferrous state which is incapable to react with sulphosalicylic acid by the addition of ascorbic acid to the solvent prevented the formation of the ferric sulphosalicylate complex without interference with the pH of the solvent.

3. *On Alumina :*

The three varieties of alumina; alkaline, neutral and the acid alumina were studied. Good separation was given on acid alumina pH 4 with solvent systems of pH 5.6.

4. *On Keiselguhr :*

Butanol solvents gave better results than those containing propanol. This adsorbent is recommended for quick analysis as complete separation is attained after 10 minutes only.

B. BALL POINT-PEN INKS

1. *On cellulose :*

The same results as given on paper chromatogram but but this technique is superior due to the great reduction in the time of development i.e. from 24 hours to 45 minutes on 0.5 mm. thick film.

2. *On Silica Gel :*

On this adsorbent an alkaline (pH 9-11) solvent is required.

Butanol	40 parts
5% sod carbonate solution	40 parts
Water	20 parts

The time required for complete separation was 2 hours.

3. On Keiseltuhr :

This adsorbent proved to be the best of all adsorbents that gave good separations and the time for complete run is 5 minutes.

The introduction of Keiseltuhr impregnated with formamide was a successful achievement in the chromatographic differentiation of ball point pen inks as it improved the good separation previously obtained and also reduced the run of the solvent to two minutes only.

The formamide impregnated plates are prepared as follows :

Keiseltuhr	25 g
40% formamide in acetone	80 ml
The plates to be placed in an oven at 70 °C for 30 minutes only.	

The plates were developed with chloroform. In this case we got excellent separation in two minutes only and it was convenient to observe the whole process of separation as the solvent moves upwards.

PART IV. DUPLICATING INKS

A. Paper Chromatography :

Excellent separation of the different ingredients of each member tried was achieved by the use of formamid impregnated paper using chloroform for the development.

The above technique could be applied only to the violet and black copying and stamping inks. The blue and red colours of such inks, were chromatographed on paper with the same solvents given with fountain pen inks.

Thin-Layer Chromatography :

- 1) Cellulose : Thin-layer of cellulose of 0.1 mm. thickness is recommended for the quick run of the solvent (20 min.). Development of the chromatogram was performed by step-wise elution technique; Benzene (4) : Xylene (1), then Benzene (4) : MeOH (1). Still the use of

formamid impregnated cellulose coated plates gave excellent results exactly as those on impregnated paper with a quicker developing period (10 min.).

- 2) *Silica Gel*: With silica gel, thin-layer technique, two chromatograms should be run;
- i. With solvent system of the fountain pen inks group, for the blue and red stamping inks.
 - ii. Another solvent of those used with ball point pen inks, for violet and black colours.
- 3) *Keiselguhr*: i. The chromatographic behavior of the dyes present in the blue and red stamping inks was the same as that given on silica gel.
- ii. Methanol, xylene mixture (1 : 4) gave good results with violet and black varieties.
 - iii. With keiselguhr impregnated with formamid and developed with chloroform, only the violet coloured ink, and the violet component of the black inks were successfully separated.

A NEW METHOD FOR THE IDENTIFICATION OF TEXTILE FIBRES

By

Dr. SAAD KARAWYA*

It was deemed of interest to find a new simpler technique for the identification of various textile fibres.

The work to be carried out during this investigation depends mostly on heating the fibre when immersed in a liquid of a higher refractive index and recording the temperature at which the Becke's line disappears.

Material :

Authentic samples of non-dyed natural, artificial and synthetic fibres of various sources and different chemical origin are obtained from the market and received from different textile institutes and factories. These samples are tabulated in Table I.

Experimental

The refractive index of a liquid decreases, in general, by 0.01 approximately for every 25°C. elevation, i.e. 0.0004⁽¹²²⁾ (temperature coefficient) for 1°C.

Therefore, the slight difference in the refractive indices of two substances, when heated successively in a liquid of a higher refractive index, will be amplified into a wider range of temperature, and the Becke's line will disappear at variable temperatures.

Therefore, to apply this fact on the identification of textile fibres, which are generally anisotropic, their refractive indices in the parallel and perpendicular position are first determined by the ordinary immersion method, using a series of standard mounting liquids.

* Ass. Prof. Drug Analysis, Faculty of Pharmacy, Cairo University.

TABLE I.

Sample Fibre	Chemical Origin	Source
1. Silk	Protein (Animal)	Natural
2. Wool	Protein (Animal)	Natural
3. Flax	Cellulose (Vegetable)	Natural
4. Cotton	Cellulose (Vegetable)	Natural
5. Viscose Rayon "Misr"	Cellulose (Xanthate)	Soc. Misr for Artificial silk
6. Fibran "Misr"	Cellulose (Xanthate)	Soc. Misr for Artificial silk
7. Vistra	Cellulose	Artificial silk Film Fabrick Agfa Wolfen
8. Cupresa	Cellulose (Cuprammonium)	Chemiefaserwerk, Dormagen
9. Cuprama	Cellulose (Cuprammonium)	Chemiefaserwerk, Dormagen
10. Rhodia acet	Cellulose acetate	Deutsche Rhodiaceta A.G.
11. Acet Rhodifil	Cellulose acetate	Deutsche Rhodiaceta A.G.
12. Perlon L	Polyamide (caprolactum)	Germany
13. Grilon	Polyamide (caprolactum)	Fibron S.A. Switzerland.
14. Nylon	Polyhexamethylene adip- amide	Du Pont
15. Misrnylon "66"	Polyhexamethylene adip- amide	Soc. Misr for Artificial Silk.
16. Trilon	Polyhexamethylene adip- amide	Germany
17. Dolan	Polyacrylonitrile	Süddeutsche Zellwolle Akt. Ges.
18. Orion	Polyacrylonitrile	Du Pont
19. Rhovyl	Polyvinyl chloride	Soc. Rhovyl, France
20. Lanital	Protein (Casein)	Snia viscosa. Milan.

The results are arranged in Table II.

From Table II, it is noticed that the velocity of polarised light through the fibre is generally found to be slower when vibrates parallel to the fibre axis except in case of acrylonitrile polymers (Orlon and Dolan) where the light travels faster in the parallel position. However, in case of artificial protein fibres (Lanital) the two indices are equal (isotropic). It is also clear that the fibres of protein origin (silk, wool, lanital) have the highest refractive indices in the perpendicular position while cotton, flax and polyamides have higher refractive indices than wool and lanital in the parallel position.

TABLE II.
Refractive Indices of Fibres

Sample Fibre	Refractive Index	
	Parallel	Perpendicular
1. Wool	1.552(-)	1.545(+)
2. Silk	1.592	1.542(+)
3. Cotton	1.577	1.532(-)
4. Flax	1.582	1.520(-)
5. Viscose Rayon "Mistr"	1.545(-)	1.522
6. Fibrin "Mistr"	1.545(-)	1.522
7. Vistra	1.545(-)	1.522
8. Cupresa	1.550(-)	1.527
9. Cuprama	1.550(-)	1.527(+)
10. Nylon	1.580	1.520(-)
11. Mistrnylon "66"	1.580	1.520(-)
12. Mistrilon "66"	1.580	1.520(-)
13. Trilon	1.580	1.520(-)
14. Perlon	1.567	1.520(+)
15. Grilon	1.575	1.520(+)
16. Rhovyl	1.540	1.535
17. Rhodiacet	1.480(+)	1.475(+)
18. Rhodafil	1.477(-)	1.472(-)
19. Orlon	1.515	1.517
20. Dolan	1.512(-)	1.515
21. Lanital	1.540	1.540

(-) = slightly lower than the actual value.

(+) = slightly higher than the actual value.

Identification of Textile Fibres by the New Heating Immersion Method

(a) Apparatus :

The instrument used in this work is Kofler's microscope with a movable polariser fitted between stage and mirror.

The identification of natural, artificial and synthetic textile fibres is successfully accomplished by making use of the diminution of refractive indices of liquids by heat. The fibre is immersed in a liquid of a higher refractive index and then heated till the index of refraction matches that of the fibre. Being anisotropic the experiment is carried out :

- (a) When the fibre axis is parallel to the plane of polarised light.
- (b) When the fibre axis is perpendicular to the plane of polarised light.

The temperature at which the Becke's line disappears is found to differ between one fibre and another according to their chemical construction.

The polyacrylonitrile fibres (Orlon and dolan) are heated to 80° and 58°C. respectively using an immersion liquid n 1.531. The fibres of polyamide origin (perlon, misrnylon, misrilon, nylon and grilon), follow in the list recording temperatures between 110 and 95°C. when a liquid of 1.543 is used. Using the same immersion liquid cellulosic fibres (flax, vistra, viscose, fibran, cuprama, cupresa, cotton) correspond to the range of temperature between 70° and 44°C. while polyvinyl fibre (rhovyl) to 39°. The refractive indices of lanital, silk and wool (protein origin) are matched with that of tricresylphosphate (n 1.553) at 61°C., 60°C. and 54°C. respectively.

However, in the parallel position, it became possible to differentiate between natural and artificial fibres of related chemical origin. From Table IV it is shown that each of heated with a different immersion liquid of n 1.553, n 1.564 lanital (artificial protein), wool and silk (natural protein fibres, viscose, vistra, cuprama and cupresa) are grouped apart from those of natural cellulosic origin (cotton and flax). Tricresylphosphate (n 1.553) has to be heated between 36° and 24°C in order to match the refractive indices of artificial cellulosic fibres, while the natural cellulosic fibres require to be heated with another immersion liquid of higher refractive index n 1.602 respectively. Moreover, artificial cellulosic index (n 1.585).

TABLE III.

*Identification of Textile Fibres by Heating Immersion
Method in Parallel Position*

Fibre	Chemical Origin	Parallel	
		n of Immersion liq.	°C Temperature
		Castor Oil + T.C.Ph.	
Rhodafil.....	Cellulose acetate	1.487	56
Rhodiacet.....			53
Rhodafil.....			93
Rhodiacet.....		1.497	92
Dolan.....	Polyacrylonitrile		80
Orlon.....		1.531	58
Perlon.....	Cellulose (Caprolactam)	T.Ph.	100-110
Grilon.....			110
Micrnylon.....	Polyhexamethylene-adipamide		96
Micrilon.....			96
Nylon.....			96
Trilon.....			95
Flax.....	(Natural)	1.543	70
Viscra.....	(Xanthate)	1.543	68
Viscone.....	(Xanthate)	1.543	67
Fibran "Mikr"...	Cellulose (Xanthate)	1.543	67
Cuprama.....	(Cuprammonium)	1.543	64
Copress.....	(Cuprammonium)	1.543	62
Cotton.....	(Natural)	1.543	44
Rhovyl.....	Polyvinylchloride	1.543	39
Lanital.....	(Artificial)	1.543	61
Silk.....	Protein Natural	1.553	90
Wool.....	Natural		54

T.C.Ph. = tricresylphosphate.

Fibre	Chemical Origin	Parallel	
		n of Immersion Liquid	°C Temperature
		Caster Oil	÷ T.C. Ph.
Rhodafil.....		1.487	46
Rhodiacet.....	Cellulose Acetate		42
Rhodafil.....		1.497	83
Rhodiacet.....			79
Dolan.....	Polyacrylonitrile	1.531	85
Orlon.....			65
		T.C. Ph.	
Lanital.....	Protein (artificial)		60
Rhovyl.....	Polyvinyl chloride		60 (dissolves at 70)
Fibran "Mistr".....	(Xanthate)		36
Viscose R "Mistr"...	(Xanthate)	1.553	35
Vistra.....	Cellulose (Xanthate)		33
Cuprama.....	(Cuprammonium)		28
Cupresa.....	(Cuprammonium)		24
Cuprama.....	Cellulose (Cuprammonium)		47
Cupresa.....		1.564	42
Wool.....	Protein (natural)		40
		Clove Oil + M.B.N.	
Perlon.....			82
Grilon.....	Caprolactam		50-51
Mistrilon "66"...			47
Mistrilon "66".....			46
Trilon.....	Polyhexamethylene adipamide	1.585	45
Nylon.....			43
Cotton.....	Cellulose (Natural)		41
Flax.....			37
Silk.....	Protein (Natural)	1.602	44

M.B.N. = monobromonaphthalen.

Differentiation between individual fibres belonging to the same group is also made possible in the parallel position e.g.

- (a) Cuprammonium cellulosic fibres and other cellulosic ones.
- (b) Perlon and grilon.
- (c) Orlon and dolan (Tables III and IV)

Lanital being, isotropic, gave the same temperature with tricresylphosphate in both parallel and perpendicular positions.

استخدامات التنشيط الإشعاعي بالنيوترونات للكشف عن الجريمة

الأستاذ الدكتور كمال عبد العزيز* - الدكتور محمد عبد الرسول**

لقد كانت التفتريات النووية على هيروشيما ونجازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة الدافع الإنساني لتسخير هذه الطاقة الهائلة لحمة الإنسانية فتتمكن العالم فيرسى من التحكم في هذه الطاقة بطريقة مكنت الباحثين من استخدامها كوقود نووى .
وقد فطن العلماء والباحثون في قس الوقت إلى إمكان تصنيع ما يسمى بمولد النيوترونات باستخدام التفاعلات النووية مما ساعد في توليد النيوترونات ذات الطاقة الأحادية وبما قلل من احتمال تولد أشعة جاما التي قد يمرقل وجودها الاستفادة التامة من مثل هذه المصادر في التجارب المراد إجراؤها باستخدام النيوترونات التي لا تصطحبها .

بعض الاستخدامات للتنشيط الإشعاعي بالنيوترونات بمؤسسة الطاقة الذرية بالمجمهورية العربية المتحدة

ولقد استخدمت هذه الطريقة فلا بمعامل الوقاية بمؤسسة الطاقة الذرية لتقدير الجرعة الإشعاعية التي تصل الإنسان من النيوترونات السريعة في حالات الطوارئ الإشعاعية — وتتمدد هذه الطريقة أساساً على عملية التنشيط الإشعاعي للكبريت الذى يدخل في مكونات شعر الإنسان (بنسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ وزناً) بواسطة النيوترونات السريعة والذى ينتج عنه الفوسفور ٣٢ . وبذلك أمن حسب الجرعة الإشعاعية من هذه النيوترونات السريعة التي تصل إلى الأعضاء الحساسة من جسم الإنسان وهي نخاع العظام والجهاز التناسلى .

(*) رئيس قسم الوقاية والنظام المدنى — مؤسسة الطاقة الذرية .

(**) أستاذ مساعد قسم الكيمياء — مؤسسة الطاقة الذرية .

مشروع العربي المشترك لاستخدام عمليات التفتيش الموشعاعي بالبوترونات للكشف عن الجريمة

ولقد كان المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجناائية متبعا عن قرب مدى التقدم في هذه الأبحاث .

ولقد وجد بالتجربة أن كمية الشر المطلوبة لهذه التجربة لا تزيد عن شمرة واحدة ، كما أن كمية ونوع أشعة جاما الناتجة عن هذه العملية بالنسبة لمكونات الشر الصغيرة جداً مثل الأتيمون والزنك وخلافه تختلف من إنسان إلى آخر بنسبة كبيرة يمكن التأكد منها إحصائياً مما يساعد على معرفة مرتكب الجريمة والتي قد يترك شعراً في مكان الجريمة . وذلك بأخذ هذا الشر من مكان الجريمة ووضع في أنبوبة وبأخذ عينة مماثلة من شر المشتبه فيه ووضع في أنبوبة مماثلة ثم إدخال هاتين الأنبوبتين داخل قلب المفاعل في مكان معين ، ومن ثم تشغيل المفاعل لزمان معين ، ثم أخذ الميتين ممّا وتعرض كل منها لطيف أشعة جاما لمرة نوع الطيف الناتج من كل منهما . ففي حالة ما إذا كان الشر من نفس الإنسان ، ترى تطابقاً تاماً في طيف وكمية أشعة جاما النابعة من كل منهما .

ويستعمل التحليل الإشعاعي في دول مختلفة للكشف عن حالات التسمم بالزرنيخ وذلك بتحليل شمرة من الحالات المشتبه فيها وتقدير كمية الزرنيخ ومضاهاتها بمستوى الزرنيخ في الحالات العادية . وقد تم تقدير هذه الكميات ومدى خيبرها تبعاً للجنس ، والسن ، والحالة الاجتماعية ، وميدان العمل ، ووضعت كشوف لهذا الترض لسهولة المضاهاة . ومن دواعي استعمال هذه الطريقة في الجمهورية العربية المتحدة هو كثرة حالات التسمم بالزرنيخ في الريف .

التطورات المتوقعة لاستخدام التفتيش الموشعاعي بالبوترونات للكشف عن الجريمة

ولا يزال العلم يتطور لحفمة الإنسانية سواء عن طريق البحوث الأكاديمية

أو التطبيقية ، ومثالاً لذلك تلك القوائد التي تحصل عليها من تطبيقات التنشيط الإشعاعي في مجال الكشف عن الجرعة ، ففي حالات السطوح على محلات بيع المجوهرات بكسر الزجاج ونهب هذه المجوهرات قد يشبه في بعض المجرمين ، فإذا وجد في ملابس أى منهم قطعة من الزجاج ، يمكن معرفة ما إذا كانت هذه القطعة الزجاجية (مهما صغرت) من قس عينة زجاج محل بيع المجوهرات من علمه باستخدام التنشيط الإشعاعي بالنيوترونات .

وعلاوة على هذه الاستمالات ، فإنه يمكن أيضاً بسهولة الكشف عن جرائم تزوير العملة الورقية بناء على اختلاف مكونات اللادة الحبرية للستمة ، ونوع الورق في كل من الحالتين ، كما يمكن التأكد من حالات غش اللواد المختلفة لاختلاف للسكونات المضافة بغرض الغش .

وقد ظمت معامل الطاقة القدرية الأمريكية بأوك ريدج بمحصر جميع مزارع الأفيون في العالم وتحصلت على عينات من كل منها (١٥٠ مكان) ولقد بدأت فعلاً تنشيط هذه العينات بالنيوترونات ، لمعرفة نوع وكية الأشعة للنبتة من كل عينة ، وبعد التأكد من وجود اختلافات واضحة بينها ستقوم بإرسال المعلومات الخاصة بذلك إلى وكالة البوليس الفولى ، لكي تساعد على تتبع ومعرفة مصادر الأفيون للهرب وإثبات التهمة .

الخط والمرض في المستندات

للككتور احمد الشريف^(١)

مقدمة:

تعتبر المستندات وسيلة التعامل في عالم اليوم فهي الأوراق الرسمية للعاملات التجارية، وفي المحادثات القانونية فتند أكثر من سبعين عاماً اعترفت الهيئات القضائية بوجوب المباحث الجنائية بما لا تثار البصمات ورفضها من أهمية في الاستقصاء عن الجرائم والأشخاص والتعرف على الآخرين ، ومنذ ذلك التاريخ وأجهزة البحث تنظم الأرشيفات الخاصة والعامة لتصنيف البصمات وتبويبها وترتيبها وتحليلها واختبارها .

ولأنه لتفخرة لرجال البحث الجنائي ما توصلوا إليه في هذا المضمار ما حققوه من تلك الآثار كثير من الجرائم عن طريق فحص البصمات ولكن هناك آلاف من الحالات التي تتميز البصمة فيها عن أداء دورها ولكن التراجع يؤكد للمستندات .

فالمتدري يرى قصة حقيقة فهو الشاهد الأمين حتى لو أنكر صاحبه ونحن لا نريد أن نقل من شأن الصور الخطيرة للبصمات ورفضها ولكننا نريد أن نتدارك فرعاً من فروع البحث له أهميته الخاصة لو اتسع فيه المجال للدراسة والوعي فإنه يشتر بتأجيل حقيقة في عالم الجريمة ومكافحتها .

وفي هذه الدراسة البسيطة ، نأمل أن نزيد إعطاء الدارس صورة واضحة عما تلعبه المستندات من دور في موضوع الدليل المادي ، وبغض النواحي التي قد تصاحب عملية فحصها .

وخط الشخص إن هو إلا أحد الظواهر الفسيولوجية — فالتمثيل الخطية هي حجر الأساس في التعرف على الكتابة اليدوية وصاحبها — وفيما يلي نستعرض إحدى

(١) للمعرف على وحدة البحوث البيولوجية للزرك الثوري للبحوث الاجتماعية والجنائية .

القضايا العلمية التي كثيراً ما صاحبت بل وما زالت تصاحب عمليات فحص الخطوط اليدوية والتعرف على أصحابها حتى اليوم . ونحن نرى في بحثنا هذا تلك الحدود التي يجب التزامها أو الوقوف عندها ، وفتح المجال لآفاق جديدة للبحث ، ألا وهو موضوع الخط والمرضى إذ كثيراً ما يرتفع السؤال هل كان الكاتب لمبارة أو لمبارات معينة مريضاً أم لا — أو التشكيك في ظروف كتابة مستدما .

التحليل الخطية والمرص :

تكلم كثير من العلماء عن نتائج أبحاثهم في النواحي الجرافولوجية أو التحليلية الخطية وبعض الخصائص الدقيقة عن طريق التجربة المنظمة مثل التمييز عن القاء لما كس بولفر M. Pulver — الإرادة « لدى ترى » De Trey ومظاهر الشمن لرودف بوفال R. Pophal .. إلخ ، بقصد الدليل على استعمال التحاليل الخطية في شتى الموضوعات كوسيلة للتشخيص ولتدعيم أساسها وتوضيح حدودها . وإذا كانت الشخصية معقدة في تركيبها تعامل فيها قوى مختلفة وطبقات نفسية متداخلة فإنه ليس بالسهولة يمكن التعرف على الصفات المختلفة للشخص ، وهذا ما لا نفيه هنا في بحثنا إذ نرى هنا ما إذا كانت هناك بعض المظاهر الخاصة لخطوط المرضى ترقمهم عن خطوط الأصحاء . وما هي هذه المميزات أو العلامات ومظاهرها حيث يمكننا بكل احتراص تناول الموضوع من هذه الزاوية ، قد نطى بذلك للطبيب النفسي بصفة خاصة أداة جديدة يستطيع أن يتحقق فيها بالتجربة كما تساعده في تشخيص المرضى ومتابعة حالته أثناء العلاج حتى في غيابه ، إذ يمكن مراقبة حالته المرضية ، ومدى تقدم العلاج وتتبع عامل الوراثة ، ويمكننا فهم الموضوع إذا ما تذكرنا أن خط الشخص أعما هو تسجيل لحالته النفسية سواء شعورياً أو لا شعورياً وذلك عن طريق الرسم وكذلك هو تمييز لما ، فإذا كان المرض يمثل هذا النوع من المرض إنما تعرض لكثير من الميزات النفسية وتكوينه الطبقي ، فإنه يتعم ظهور مثل هذه التغيرات في كل خطة . على أن استخدام التحاليل الخطية في نواحي التشخيص للرضى ما زال يتقاه كثير من القوم لقلّة التجارب والأبحاث التي أجريت في هذه الناحية (١) .

(١) في الخطوط الأفريقية — أما في الخطوط العربية فلم تجرى أية أبحاث حتى الآن بالمرّة في هذه الناحية .

فلذا اتخذنا التقسيم العام للأمراض الضوية والأمراض النفسية ، فيمكن القول أن كلاماً يظهر في خط اليد ، كما أن كلاماً قد لا يظهر في خط اليد أيضاً . فالأمراض الضوية إذا كانت تؤثر على الجهاز الحركي مثل الشلل أو اليوب البصرية أو الاضطرابات النفسية سواء في الصور الوحية أو بصورة مزمنة ، ولكننا لا نستطيع أن نتعرف على الاضطرابات الموية ، وإن كنا نستطيع أن نحدد اضطرابات للزواج الناشئ عنها إلا أننا نعرف جيداً أن اضطرابات للزواج قد ترجع إلى عدة عوامل مرضية مختلفة ، فضلاً عن مدى هذه العوامل من ناحية القوة ومقدار تأثيرها من الناحية النفسية . ومن الأمراض النفسية ما يظهر في الكتابة كما هو الحال في الاضطرابات النفسية Neurosen في حين أن الأمراض العقلية Psychosen ليس لها تأثير على خط اليد بالمرّة ، وإن كانت تظهر على وجه الشخص لأول وهلة .

وفي هذا المجال نذكر أيضاً أن بعض الأشخاص يتقصم التمييز في الطبيعة ، وهم السمون بالتمييز معينين ausdrucksgehemmt حيث لا تظهر بعض صفاتهم في خطوطهم ، ففي كل شخص لا تظهر عادة بعض الصفات ومثل هذه الصفات أحبه بحالة الصور التي قد تميز في مجموعها في حين تترك بعض الأجزاء الصغيرة دون تمييز — وللقصود هنا بالخطوط التمييزية هي تلك الخطوط الصادرة عن أشخاص غير معينين وهي بطبيعة الحال تختلف عن الخطوط فارغة التمييز ausdrucksleer والصادرة بالتالي عن أشخاص فارغين الشخصية .

وتوقع أن تظهر صورة المرض في خط المريض تبعاً لحالة مرضه ومداه ، أن الموضوع قد يحتاج إلى كثير من البحث وتتبع الحالات المرضية منذ بدايتها حتى مرحلة المرض ثم مرحلة العلاج وما بعد العلاج لأكثر عند ممكن من المرضى ، وهنا تكرر مرة ثانية ، أننا لا نستطيع القول أنه إذا ظهر في خط شخص ما بعض المظاهر التي توصلنا لها من التاحتين النفسية والتعاليات الحسية يكون هذا الشخص مريضاً بمرض معين ، فهذا موضوع ما زال يحتاج لكثير من البحث والتجربة ووضع موضع المقارنة بالنسبة لمجاميع مختلفة لكل مرض على حدة من ناحية ومجاميع ضابطة لتعرف على مدى الاختلاف والمقارنة من ناحية أخرى .

فالوضع متشعب التواحي ما زال يتقننا فيه الكثير فنذ زمن جيد اهم

M. Duparchy — Jeannès يتجلبه عن الأمراض المختلفة وتأثيرها على الكتابة واستخلص منها عدة أشكال ومميزات خاصة لعدد من الأمراض كأمراض اللثة والكبد والقلب وأمراض الرحم والمستريا — والأفكر البقية — والبول الإبتعارية وشرب الخمر الوراثي — والتم ، ونحن في اعتقادنا أن تلك للميزات وللظواهر قد وجدت فلا في خطوط هؤلاء المرضى ولكن السؤال القى ما زال حائراً هل هذه للميزات أمّا تظهر في جميع المرضى الذين يعانون من هذه الأمراض ؟ إذ أننا نعرف أن كل مرض من هذه الأمراض إنما يؤثر تأثيراً مختلفاً على الشخص سواء من الناحية الضوية أو الناحية النفسية .

أما تايلارد A. Taillard فإنه يذكر عدد من للميزات التي تظهر في كتابة المرضى وذلك نتيجة تجربته وخبرته العملية والتي تفرقهم عن خطوط الأصحاء وهي :

- ١ — اضطرابات الضغط (كالقبح والشلل) وكذلك في الضغط الخفيف الجرات للتفتحة Schwellnige وكذلك القسط الضيقة .
- ٢ — اضطرابات درجة الترابط .
- ٣ — هبوط الكتابة .
- ٤ — التقص في درجة توزيع الصور الخطية .
- ٥ — عدم التناظر في سير الأسطر .
- ٦ — تلاخل سير الأسطر في الاتجاه العلوى .
- ٧ — عدم التناظر في الحركة الكتابية .
- ٨ — التقطع في الجرة الكتابية للتقطعة Ataxie .
- ٩ — التمدل والتصلب والإعادة .
- ١٠ — تجاهل بعض الحروف وكذلك تبادلها .

على أن تلك للشاهدات التي وصل إليها تايلارد من أن كثيراً من هذه الاضطرابات تظهر في حالات المرض الضوية أو النفسية والقلية ومظهرها في الكتابة دون تحديد ما يناظر كل مرض يجعلنا نف باحتراس في موضوع المرض والكتابة .

ولقد ذكر كلاجس La Klages أنه علينا أن نستبعد فكرة التعرف على الأمراض المختلفة بواسطة تشخيص الخطوط ، إلا أن الحائلي الخطية مفيدة ومثمرة بالنسبة للطبيب النفساني إذ تعطيه الصفات الخاصة بالمرضى والتي يمكن التحقق منها بعلاحة للرض للوضع تحت العلاج أو بمعنى آخر أنه يمكن عن طريق تشخيص الصفات والولحي النفسية للكتاب إستنتاج النتائج .

المستقرات وباتولوجية الخطوط :

للتصود ياتولوجية الخط الاضطرابات التي تصاحب خط اليد في كتابة مستند وما لها أهميتها في عملية فحص المستندات وتظهر الاضطرابات في الآتي :

- ١ — الصورة الخطية ونظامها .
- ٢ — الأشكال الخطية .
- ٣ — تناسق وأنساب الحركة .
- ٤ — التراكيب اللفظية أو تراكيب الكلمات والبارات .

والصعوبة التي كثيراً ما تظهر في باتولوجية الخطوط عند عمليات البحث أن نشأتها قد تكون طبيعية لامل مرضى ، وقد تكون تحت تأثير دافع مصطنع أو بمعنى آخر أن يكون مصدر الاضطراب ناشئ عن حركة عصبية تنبع بطبيعتها إلى الناحية الضلعية أو أن الاضطراب إنما يرجع إلى اللغ — ويزيد هذه الصعوبة أن معظم الحركات وانسيابها قد تضطرب من الأساس والأطراف ولكن صفة التأكد ، إنما تكون قسط في حالة اضطراب الكلمات والألفاظ وتركيب البارات .

اضطرابات الصورة الخطية :

وتظهر في علم انتظام التوزيع الفراغي للكتابة ووجود بعض الإلتساخات بالنسبة للصورة العامة للكتابة ، وكذلك التشديد على بعض البارات بوضع بعض الخطوط تحنها والشلطة في بعض الحروف أيضاً ، وكذلك كثرة التقيط في إحدى أجزاء الصورة العامة للكتابة في حين أن جزءاً آخراً تنقصه جميع قسط حروفه ، كما أن علامات الإستفهام تكثر — بحاجة أو بدون حاجة ، وهنا تميز الكتابة باعمالها

الظاهرة — وكذلك الحال بالنسبة للذين يتكلمون بصوتية (يتلثم في الكلام) ، وتميز خطوطهم بالكلمات للمزقة والأسطر التي تتداخل في بعضها والتي كثيراً ما توقفت فجأة لتسير في اتجاه آخر . وكذلك تميز خطوط مثل هؤلاء باضطرابات التامق (كما سيأتى في الكلام) واضطراب الصورة الخطية قد يرجع إلى الرض القلى في الته *Irresein* للصحب بالمواقف الناحولية ، فإن هؤلاء الأشخاص يكتبون في حالة جنون الهوس *Manisch* الصفحات الأولى بناية فائقة ونظام ، ثم يحتل ميزان حجم الحروف والمسافات بين الكلمات والمسافات بين الحروف وقد تصل هذه أحياناً لدرجة تقاطع اتجاه سير الكتابة بالورقة وتكثر الوقفات ، وكذلك علامات الإستهزام سواء بحاجة أو بدون حاجة ، وكذلك الرسوم التي ليس لها علاقة بالمرءة بالكتابة ويسهل على المرء تمييز مرض الطرد حيث تطير الأفكار التي لا تحمل معنى أو تكون معانيها غريبة وذلك بالنسبة للسيكوباتيين — أما في حالة الهوس فإنه يندر أن يقع في اليد نمجة خطية يمكن تشخيصها على هذه الصورة .

اضطرابات الشكل :

ويذكر بلوم^(١) أن خط معنى الأفيون يتميز بالليل للجمال وينقصه انتظام الحركة ومنخفض في مستواه الكتابي ، يلب فيه الاتصال الخطي كما أن الحركة متقلبة تتميز بالضغط .

والثل لثل هذه الاضطرابات هي الاضطرابات العقلية في حالة الشيزوفرنية وهذا الرض يختلف بالنسبة لحالة الرض وتطور حاله ، فبعضهم لا يستطيع بطبيعة الحال أن يمسك القلم بالمرءة ليكتب وقد يكون التوقف أو (البض بسكنس الإطلاق) وقتياً أو جزئياً وفي هذه الحالة يستطيع الكتابة بالإملاء وهنا تميز كتابة الصورة بتقيق الحروف أو تكرار الكلمات بأكلها — ويذكر كريلين أنه في بض الحالات عللاً للرض الصيفة تلو الصيفة بالرسم التي لا معنى لها بالمرءة والتي تقطع الأسطر دون سبب .

(١) مدير مستشفى الأمراض العقلية بيرلين في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ..

اضطراب التناسق :

وهي الاضطرابات الخاصة بالكتابة ، ونفى بها (الاهتزاز) Tremor (التقطع) Ataxie حيث تظهر في الرتبة الأولى تغير الاتجاه الرئيس للكتابة على صورة بدول الساعة ، كما أن الحجرة الكتابة تفقد مظهرها الطبيعي Elastic لتأخذ شكلاً مهتزاً كما لو كانت اليد تستقط . وقد تختلط في الخط الظاهرتين ، كما ينوه بوتز Buhle أن الحركة للهزة إنما ترتبط بالخط ضعيف الضغط أكثر من الخط قوى الضغط ، والذي يتلصق في الكلام يظهر في خطه اضطرابات في الصور الخطية والضغط فوق — المتوسط — وغير متظم والحروف بنهاية الأسطر تصغر وتضغط بعضها البعض ، وكذلك يمكن للمرء أن يتبين بعض الاهتزازات والتقطعات وكذلك من العلامات المميزة تكرار الإعادة على بعض الحروف وتصلبها — وأحياناً تظهر توقيات الريشة الكتابة والحجرة الصاعدة الضطربة (مكونة من قط تحرياً) في حالة الشخص مرتفع الذكاء .

في حين أن (الذي يتم في الكلام) Stammer يعكس الذي يتلصق إنما يمانى من أثر قص بعض العضلات التي تؤثر على عضلات الصوت ويكون كل التأثير على مجموعة العضلات القليلة الإثارة ، وعلى ذلك تكون إثارتها ضعيفة وبالتالي تأتي القاطع بحالة غير مركبة والضغط هنا ضعيف يعكس الذي يتلصق في نهاية الكلام ، وكذلك Langschlagigen بعض التقطعات التي تظهر في الحروف أو الإلتصاقات الصاعدة (اليا) أو الهابطة (Unter) .

ومثال آخر اهتزازات كبير السن والتي كثيراً ما تكون مصحوبة بالتقطعات. والتي كثيراً ما يصاحبها الضغط الخفيف إلا أنه أحياناً يكون الضغط مميز وتوى ، والحجرة ناعمة . فالإهتزاز في حالة السن يكون متسع في قطره (—) وغير متاسق والصورة العامة هاهي خليط من الإهتزاز للسن والتأثر بعكس الحالة عند اصطناع مثل هذه الحاصة ورعشة كبار السن أشبه بمرض باركين سن Parkinson الشلل المزاج Paralysis agilans وهو مرض يصيب الشباب في سن مبكرة ويظهر في مرحلة الأولى في الاهتزازات في حالة اللنين طويلة المدى (—) . وغير متاسقة في حين أنه في حالة ذلك المرض تكون الإهتزازات قصيرة ومتاسقة

ومرض آخر يصيب المخ هو المروف *Multiple Sklerose* وكذلك الحال بالنسبة لمتاعلي الكحول — وهو الدمع هنا — وطريقة قشرة فصي الإرتعاشات بحرات حكناية .

اضطرابات التركيب اللفظية أو الكلمات :

وتحت هذه المجموعة أحد الأمراض المهمة المنتشرة والتي تؤثر على الترابط (الإهترازات والتقطعات) في الصور الحطية وهو خط المرض للضطرب عقلياً بمرض الزهري قد سبق لإرلن ماير *Erlenmayr* أن وصف خط هذا المرض بأنه خليط من الإهترازات والتقطعات والأخطاء القوية *Sinnfehler* ولقد قام *Angelis* بد بحث ١٥٠ حالة مريض بهذا المرض أثناء العلاج وجد أن خط المرض له أهمية خاصة للتعرف على مظاهر هذا المرض وذلك لما يظهره من مميزات وخواص . حيث أن هذه المميزات لا تتغير قشرة واحدة ولكن قد تتخذ أشكالاً معكوسة *Spiegelbild* في وقت من الأوقات وعند مرحلة من مراحل المرض ومثل هذه الإضطرابات لها أهميتها من ناحية البحث — ففي المرحلة النهائية لهذا المرض لا يستطيع الشخص قراءة الجمل بالمرة — وكذلك يسهل تمييز هذه الحالة بنظيراتها في حالة المحوس أو البارانويد حيث تكون هنا بحيرة قد يترك بعض الكلمات بأكلها وكذلك الحروف الناقصة يصاد كتابتها في أى مكان من اللفظ والكلمة دون عناء لوضعها في أماكنها الرئيسية .

وخلاصة القول هنا أن ما ذكرناه إنما لا يخطئ مثل هذا الوضع وقضايه المتعددة وللتشبه البحث ولكننا أردنا أن نمطى للقارىء فكرة عن النواحي المختلفة التي نطمع أن تكون عطف أنظار البعث مستقبلا .

دراسة الأدلة المادية لحوادث المرور

رأى دكتور نهر العاصم سليم*

١ - مقدمة

لعل الباحث الجنائي لا يكون أشد احتياجاً للدليل المادي في أى نوع من الجرائم مثل احتياجه لهذا الدليل في حالة وقوع حوادث ومصادمات للورور خاصة وأن هذه الحوادث تقع في وقت قصير جداً من الزمن أو في لمح البصر مما يتسبب معه في أغلب الأحيان على شهود البيان — إن كان هناك شهود — أن يذكروا شيئاً عن أوجهاف السائق أو العربة التي ارتكبت الحادث إذا ما تم هربها عقب وقوعه .

وقد يجيز الشهود كلية عن ذكر رقم العربة أو حتى لونها أو ماركة صنعها وذلك نظراً لأن معظم هذه الحوادث تقع ليلاً مما يقلل من مدى رؤية شهود البيان في حالة وجودهم . فذلك يجب في هذا المجال أن نول على البحث الفنى للنظم للحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تضىء الطريق أمام رجال الشرطة وأمام الباحث والمحقق وتعد بالادلة المادية والبراهين العلمية لتقديم مرتكبوا هذه الحوادث إلى ساحة العدالة .

٢ - أنواع الأدلة المادية التي تتخلف في حوادث المرور :

وكما هو الحال في الجرائم الأخرى فإن الباحث في حوادث المرور يجد نفسه أمام مصدرين رئيسيين لاستمداد الأدلة المادية في مثل هذه الحوادث .

المصدر الأول : وهو المخلفات التي تترك في مكان وقوع التصادم أو الحادث . مثل قطع وشظايا الزجاج وقشور أو قطع البوة أو الطلاء وآثار انطباعات الإطارات والأجزاء أو القطع المنفصلة من السيارة وقطع الأتربة أو الزيوت التي تتساقط منها . ويمكن القرملة وموضها بالنسبة لآثار الأدلة الأخرى .

(*) بحث بوحدة بحث كشف الجريمة — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
ومستدب بالقوات المسلحة .

المصدر الثاني : وهو الأدلة التي قد تحمل أو تنقل بعيداً عن مكان الحادث .
مثل الإصابات التي قد تتعلق بالربة الحارة أو قطع من ملابس المجنى عليه وآثار
شبهاته والبقع السموية أو أى آثار تنقل من الربة الأخرى .

وعادة يجد الباحث نفسه أكثر تعلقاً بالمصدر الأول من استمداد الأدلة كوسيلة
للإعراف على الربات للتصادمة وعلى التركيبين الحقيقيين لحوادث المرور ، لأن الأدلة
للاداة التي قد تترك في مكان الحادث عنه ضئىء الطريق على الأقل أمام المحقق نحو
معرفة الكثير من مواصفات الربة التي ارتكبت الحادث في حالة هربها مما يساعد
بعد ذلك على تتبعها وضبطها . ونظراً لأنه قد يجرى فحص الكثير من السيارات
الأخرى للشبه فيها لتلك صير من الضروري الاستمانة بالنوع الثاني من الأدلة من
أجل الاستدلال على الربة المعنية التي ارتكبت أو تضمنها الحادث .

٣ - الفحص المبرئى للحادث وللإبارة مرتكبة الحادث :

تقع على عاتق الضابط المحقق أو الباحث الذى يكون أول من يتواجد في مكان
جرائم حوادث المرور للقيام بالمعاينة الفورية السريعة مسئوليات عديدة وخطيرة فهو
يعتبر المسئول الأول عن جميع الأدلة للاداة والمحافظة عليها وتحقيقها . إلى جانب جمع
المعلومات اللازمة عنها واستجواب من يراه من التهمين أو الشهود إذا كان بعضهم
قد حضر وقوع الحادث . هذا بالإضافة إلى التحفظ على المجنى عليه أو جته حتى حضور
الطبيب الشرعى ، مع منع أو تلافى حدوث حوادث أخرى قد تتسبب عن المخرج
والرجع الناجع عن وقوع الحادث الأول .

كما يجب على الضابط أو الباحث أن يدون في مذكراته فوراً كل القاييس الدقيقة
عن كل التفاصيل الهامة للحادث والتي قد تؤيد أقوال أحد الطرفين أو تدين الآخر .
ومثل هذه التفاصيل يجب أن تشمل أبعاد علامات انزلاق أو قرمة السيارة
وموضها بالنسبة للأماكن والأشياء الأخرى بالطريق التى وقع فيه الحادث
أو التصادم ، كما يجب أن تعطى هذه القاييس كل المسافات والمساحات وكل صغيرة
وكبيرة بمكان الحادث . خاصة عن طريق عمل رسم تخطيطى دياجرامى للحادث وكيفية
وقوعه ثم عن طريق الصور التى للأدلة للوجود ومكان الحادث من جميع الزوايا .

وتبين الدراسة هنا أهمية ذلك في تأييد أو دحض شهادة الشهود وأهمية الأشياء التي تعدّ تبدو تافهة لأول وهلة ثم يتبين فيما بعد أن لها قيمة كبيرة في الكشف عن غوامض الحادث .

كما تعرض الدراسة هنا لبعض اللبائذ العلمية التي يجب فهمها عند قيام أحد الهريات بصدّ أحد الأشخاص وما يجب البحث عنه في مرحلة الفحص الابتدائي .

٤ — الفحص الشامل للرئيس لمتخلف المؤرّنة المادية :

حيث تعرض الدراسة هنا لكيفية الفحص الشامل للتمق أو الشروط الواجب توافرها لتسهيل هذا الفحص والأدلة المحتمل وجودها والتي يجب على الفاحص التركيز عليها لإلقاء الضوء على جميع ظروف وملابسات الحادث . كما تعرض الدراسة هنا لبعض الأمثلة الواقعية لحوادث كانت تبدو غامضة ثم أمكن حل غوامضها والاستدلال على الفاعل أو إقامة الدليل التماطع عليه عن طريق الدراسة الدقيقة ، لمتخلف أجزاء المركبة التي اشتركت في الحادث .

(١) الفحص الدقيق للأدلة أو العلامات التي تترك على جسم المجنى عليه :

حيث تبين الدراسة أنه في حوادث المرور التي يتسبب عنها وجود ضحايا من المجنى عليهم غالباً ما تتخلف على أجسامهم وملابسهم بعض الأدلة اللادية التي تثبت ارتباط عربة معينة بالحادث . وأهم هذه الأدلة هي علامات وأشكال إطارات السيارة أو علامات أى أجزاء أخرى منها مثل آثار الطلاء أو البوية أو قطع من زجاجها أو من الأثرية والشحوم التي توجد أسفلها . كذلك تبين الدراسة ضرورة إحالة جثة المجنى عليه للفحص الشرعى لأخذ عينة من اللعنة أو اللعنة أو البول بحثاً عن تماطى مسكر أو مخدر متى قمت شبهة على ذلك .

ثم تعرض الدراسة هنا لبعض أمثلة لحوادث واقعية توضيحية .

(ب) فحص الأدلة اللادية الأخرى التي تتخلف في مكان الحادث :

حيث تعرض الدراسة لنوع وكنه هذه الأدلة والطرق الليكائكية والعلمية التي تتبع في فحصها وردها إلى أصلها أو مصدرها . ويفرد بحث خاص لكل من :

- ١ — قطع الزجاج بأنواعها .
- ٢ — آثار الطلاء أو الدهان .
- ٣ — آثار أو علامات ملابس المجنى عليه التي تطبع على سطح السيارة .
- ٤ — قطع الأنثربة أو الزيوت التي تتساقط من أسفل السيارة .
- ٥ — قطع ومتعلقات الأشخاص .
- ٦ — الأجزاء أو القطع المكسورة أو المركبة .

تحديد زمن الاشتعال والاستفادة منها في تحقيق حوادث الحريق

المقدم عبد العزيز حمدي *

يُعتبر تحقيق حوادث الحريق لمعرفة ما إذا كانت عمدية من علمه من أصعب الأمور ، بل من أشقها عملاً بالنسبة للتحقق ، فلكل يلجأ إلى الاستعانة بالخبراء المتخصصين في هذا المجال — وهم قليلون جداً — الذين يدركون بحكم خبرتهم أن مشعل الحرائق كثيراً ما يترك آثاراً مادية بجانب عطلات الحريق ذاته مما يمكن الاستفادة منها للإجابة على عدة أسئلة يرى المحقق ضرورة معرفتها — كتحديد زمن اشتعال النار وطريقة إشعاله والمواد المستخلصة في إحداثه والأشخاص الذين قاموا به ونواحي أخرى متعددة .

يبد أن الخبرة تنحصر في ناحيتين رئيسيتين :

الأولى : تتناول البحث عن الآثار للادوية وتحديد أماكنها في مجال الحوادث .

الثانية : كيفية الاستفادة من هذه الآثار بحيث يمكن تحليلها لمعرفة المواد المستخدمة في إحداث الحريق .

وإن كنت أتناول دراسة هذا الموضوع من زاوية معينة خاصة « بتحديد زمن الاشتعال والاستفادة منه في تحقيق حوادث الحريق » فذلك بسبب أهميته في قضايا الحريق . وأذكر بصفة خاصة حادث حريق مخزن إحدى الصانع الهامة التي أحدثت فيه التياران خسائر مادية كبيرة ، وكان لتحديد الوقت الذي بدأت فيه النار عملاً جوهرياً في معرفة ما إذا كان الحريق بدأ قبل انتهاء ميعاد غلق المخزن المحترق أم بعد غلقه .

ولقد لاحظت أن هناك عدة عوامل تتعلق بحوادث الحريق لو وضعت موضع

(*) مدير العمل الجنائي بوزارة الداخلية .

الاعتبار لأمكن الاستفادة منها استعادة كلمة في الوصول إلى نتائج إيجابية في التعرف على وقت حدوثه . وقد وضعت تلك العوامل تحت الدراسة والتجارب العملية في قسم الحرائق بالعمل الجنائي التي استخدمت فيها مواد وأجهزة مختلفة أنت بنتائج طيبة مما أمكن بمقتضاه وضع علاقة رياضية ثابتة يمكن بتطبيقها التوصل إلى تحديد زمن اشتعال النار في حوادث الحريق .

ويشترط لتطبيق الطريقة توفر شرطان :

أولاً : حدوث الحريق داخل مكان مقفل أى داخل حجرة أو مسكن أو مخزن أو مصنع ... إلخ — وليس في مكان مفتوح كما في العراء أو داخل مكان مسور أو نحو ذلك .

ثانياً : تحديد وقت مشاهدة خروج الدخان المتصاعد من مكان الحريق .

وعن طريق إيجاد العلاقة بين لحظة مشاهدة أول دخان يخرج من مكان الحريق ودراسة بعض العوامل الأخرى في مكان الحادث يمكن الوصول إلى تحديد زمن اشتعال النار في هذا المكان .

وهذه العوامل يمكن وضها بالصورة الآتية :

لتفرض أن هناك حجرة ذات فراغ حجمه (ح) والمقصود بذلك الفراغ الفعلي الذي انتشر فيه ناتج اشتعال النار من دخان وغازات أخرى — وبالحصول على ذلك لا بد من إخراج أجسام الأجسام الموجودة في المكان قبل اشتعال البار ولم تحترق بعد أو بالنسبة للأجسام التي احترقت فلا وحجمها قبل الاحتراق . ويمكن للخبير عليه وأصحاب المكان أن يرشدوا عنها .

وإذا اعتبرنا أن مساحة مقطع الفتحات العلوية والجانبية فيها سواء أكانت لفتحة أو لأكثر (س) .

ثم أتى شخص بمادة قابلة للاشتعال كالوقود ذات درجة اشتعال (د) وأشعل هذه المادة في الزمن (ن) . وأغلق باب المكان وهرب ولو حظ خروج الدخان الناتج من الحريق من الفتحة العليا في الزمن (ن) بينما كانت سرعة دخول الهواء للحجرة خلال الفتحات الجانبية السفلية (ع) .

فالتجارب التي أمكن إجرائها عدة مرات في أوعية زجاجية مختلفة الأحجام — ومواد مختلفة للاشتعال ، اوضح أن فرق الزمنين (ن — ن.) يعتمد أساساً على العوامل الآتية :

أولاً : حجم فراغ المكنن (ح) .

ثانياً : مساحة مقطع الفتحات الجانبية والعلوية (س) .

ثالثاً : سرعة دخول الهواء خلال الفتحات الجانبية السفلية (ع) .

رابعاً : درجة اشتعال اللادة المستعملة في إحداث الحريق (د) .

وأن (ن — ن.) :

أولاً : تتناسب تناسباً طردياً مع (ح) .

ثانياً : تتناسب تناسباً طردياً مع درجة الاشتعال (د) .

ثالثاً : تتناسب تناسباً عكسياً مع مساحة المقطع (س) .

رابعاً : تتناسب تناسباً عكسياً مع سرعة دخول الهواء للعبوة (ع) .

وبالتالي نحصل على القانون الآتي :

$$(1) \quad \text{فرق الزمنين (ن — ن.)} = \frac{ح \times د}{س \times ع} \cdot هـ$$

وحيث أن هـ = مقيلاً ثابتاً يعتمد أساساً على كمية وطبيعة اللادة المستعملة في الاشتعال (سولوز ، صوف ، نسيج ، ألياف ، وقود ... إلخ) .

فاستعمال كمية ثابتة من وقود معين أو مادة معينة مع اختلاف العوامل الأخرى (ح ، س ، ع) أمكن حساب القدرار الثابت (هـ) ولوحظ ثبوته ثبوتاً مرضياً للمادة الواحدة ، وعند استعمال مادة أخرى اختلف القدرار الثابت (هـ) وظل ثابتاً لهذه المادة الثانية .

وبأخذ أبعاد طرفي المعادلة وجدت متطابقة من ناحية الأبعاد .

ملحوظة : ساعد مشكوراً السيد/الدكتور عبد الله فليل الأستاذ المساعد — رئيس وحدة
البحوث الطبية والحوية بمعهد البحوث بالإسكندرية — في وضع المادة العلمية .

DUST EXPLOSION IN FACTORIES

By

ABDEL FATTAH DAWOOD, Ph.D.*

A dust explosion may be described as a very rapid burning of a suspension of dust in air, with consequent development of pressure due to the sudden evolution of heat and gaseous products from the burning dust.

The ignition sensitivity of dusts and the violence of explosions depend on several interrelated properties of the dust and on surrounding conditions :

Chemical and Physical Properties of Dust :

The size, shape and surface structure of dust particles influence their explosive characteristics. In general the explosibility of dusts increases with a decrease in particle size because finely divided dust has a higher specific surface. This means better mixing of the particles with oxygen, more rapid vaporization and higher rate of oxidation; the volume of oxygen absorbed per unit weight of dust is greater for fine particles; the electric capacitance per unit weight of fine dust is greater and therefore larger charges can be developed; and fine dust is more readily dispersible and remains in suspension longer.

Dust Concentration and Uniformity of Dust Clouds :

To have an explosion the concentration of dust in a cloud must lie between certain limits. The lower limit, or minimum explosible concentration, is that concentration at which the heat evolved on ignition is just sufficient to ignite adjacent particles and hence ensure continued combustion; at the upper limit, so much dust is present that the oxygen available is insufficient to ensure continued combustion. Between these limits there is a certain concentration at which complete combustion of the dust cloud, theoretically, takes place

* National Research Center.

in the available oxygen. Thus, the strongest explosions should be produced at a concentration corresponding to the stoichiometric mixture; actually somewhat richer dust mixtures are the most explosive.

Composition of the Atmosphere :

The initial temperature, pressure, oxygen content, flammable vapour, humidity, specific heat, and heat conductivity of the atmosphere all influence dust explosions. In practice, oxygen is the most important factor. Most dusts do not ignite and propagate flame if the atmosphere contains insufficient oxygen. This fact is utilized in several industries to provide protection against explosions. On the other hand, the explosion hazard of dusts in oxygen-rich atmospheres is greater than in air.

Ignition Source :

The temperature, energy and surface area of the ignition source and time of contact with the dust all influence dust explosions. Most industrial dusts ignite more readily by flames and hot surfaces than by electric sparks, but there are some exceptions.

Explosion Space :

The size, shape, strength and other features of the explosion space have an important bearing on the elutriation of dust and formation of the dust cloud, initiation and development of explosion.

Hazards of Dormant Dust Secondary Explosions :

Although it is true that to produce explosions the dust must be dispersed, the potential hazard of undispersed dust on exposed surfaces in the path of an explosion or near the source of ignition must not be neglected.

Effect of Moisture :

Free and combined moisture in dust usually acts as an incombustible. Energy is required to heat and vaporize the moisture, reducing the energy available for ignition of the dust cloud, and the water vapour acts as an inert gas, diluting the atmosphere. Frequently, a more important effect of

moisture is its ability to wet and agglomerate dust particles, thus reducing their dispersibility.

Characteristics measured in Tests for Explosibility

In view of recent studies on explosibility of dusts, it is possible to ascertain whether the dust of any product is combustible or explosive. The experimental work is being performed in special laboratory scale apparatus and somewhat larger scale galleries. It consists of evaluation of the explosibility of many dusts and of various means for preventing ignitions and of reducing the severity of explosions. The laboratory tests normally performed include determinations of the following:

1) *Particle size distribution* usually by sieving;

2) *Moisture content* :

Dusts that contain less than 5% free moisture are tested without drying. Other samples are dried at 75 °C for 24 hours before tests

3) *Ignition temperature of dust cloud and undispersed dust layer* :

Dust cloud ignition temperatures in air are determined by rapidly projecting small amounts of dust, downward through an electrically heated cylindrical alundum core furnace. Ignition temperatures for the dusts studied ranged from 200 to more than 1000° C.

4) *Relative Inflammability of Dust Cloud.*

The percentage of an inert dust (fuller's earth) required in a mixture with the combustible dust to prevent ignition by an electric spark and by a hot surface at 700 °C.

5) *Minimum energy* required for ignition of a dust cloud by electric spark from a condenser discharge.

6) *Lower explosive limit* :

The lower explosive limit can be computed if the chemical composition of the dust is known and if complete combustion is assumed.

7) *Maximum pressure* and rate of pressure rise developed

by explosions of dust clouds, in a closed test bomb, at various concentrations, are determined.

- 8) *Limiting percentage of oxygen content* in atmosphere containing dust cloud, below which dust cannot be ignited by electric sparks and in some cases by hot surfaces at 850 °C. The ignition of most dusts by electric sparks can be prevented when the oxygen content is less than 10 to 12 percent; in the presence of very hot surfaces the oxygen limit may have to be reduced to 5 percent or less.

Prevention of Dust Explosions

There are no full proof systems that will ensure complete explosion protection, but much can be done to minimize the possibility. Protective measures are directed principally at (a) reducing the formation and dissemination of explosive dust in plants, (b) eliminating all ignition sources from hazardous areas and in case an explosion should nevertheless occur, (c) take all possible steps to limit the effect of an explosion.

Recommendations cover proper building construction and layout, safe design and operation of equipment, provision for adequate explosion vents, use of inert gas with low oxygen content in some instances. Great stress is placed on good housekeeping, frequent cleaning, good ventilation and use of dust collectors.

To prevent ignition of dust, smoking and use of open lights must be prohibited; electric equipment and wiring should conform to the requirements of the National Electrical Code for dusty areas; all equipment should be properly grounded and other steps taken to remove accumulation of static charges; bearing of machines and other moving parts should be inspected for signs of heating; in some plants non sparking nonferrous tools and nonferrous blades should be used to eliminate frictional sparks.

Once an explosion has begun, it is difficult to stop. But through the use of certain electric devices the explosion may be suppressed in some instances and by venting all isolated sections to the outside the hazard is reduced still more.

Finally the knowledge of dust explosion phenomena has been considerably advanced in recent years and many effective safeguards against explosion were developed.

مكافحة عصابات تزيف العملة

عفیر عادل عاقل غانم^(١)

الفصل الأول

مقدمة :

تختلف جرعة التزيف عن سائر الجرائم من ناحيتين بارزتين وهما :

(أ) أنها جرعة ذات طابع مقعد : لأن ارتكابها يقتضى عدة مراحل وأهمها مرحلتان وهما أولا — مرحلة التزيف ، وثانياً — مرحلة الترويج ، وتحتاج كل مرحلة منهما إلى مراحل عدة وخطوات مقعدة .

(ب) أنها جرعة ذات طابع ذهني : لأنها تتطلب تجنيد مختلف المعلومات والمعارف الفنية أو الصناعية .

ولهذا تبدو دراسة جرعة التزيف من زاوية فن البحث الجنائي مقعدة إلى حد ما .
وسيقسم بحثنا هذا لكي يكون شاملا إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : الوسائل التي تنظم بها العصابات صنع العملات .

القسم الثاني : وسائل الصايل في ترويج هذه العملة . ومن هذا البحث نستطيع أن تبين كيف يتيسر للبوليس مكافحة هذه الجرائم بطريقة صالحة ، ونعرف الهدف الذي ينبغي للبوليس تحقيقه وأحسن الوسائل التي يجب أن تكون تحت تصرفه لمكافئها وهو ما سنعالجه في بحث آخر .

(١) مدير إدارة مكافحة جرائم القند بوزارة الداخلية .

القسم الأول

الوسائل التي تنظم بها المصايف صنع العملة للزيفة

ولا نبحت هنا في هذه الوسائل من الناحية الفنية والعلمية ولكننا نريد فيه أن نبين كيف يفكر للزيف وينظم وسائله .

إن تزيف العملة يقتضى في الجملة كفاءة ومهارة ويتوقف على الوسائل التي تتوافر لدى للزيف وسندرس هنا حالتين :

أولاً : التزيف القائم على المهارة الفردية الفنية :

ويستمد للزيف في هذه الحالة على مهارته الشخصية فإن هذه المهارة في أى فرع من فروع الفن كالرسم Graphic سواء من جانبه أو من جانب شركائه يحمله مزيفاً محترماً ومجرباً بلزماً .

ثانياً : التزيف القائم على الاستعداد الصناعى والجماعى :

قلنا إن الطريقة الأولى هي طريقة بدائية إلى حد ما في التزيف ولكن هناك طريقة أكثر جرأة لصنع العملة الزائفة وهي الطريقة التي نحن بسيلها فهنا يدخل للزيف في اعتباره التزيف في نطاق واسع ، ولزيفون هنا يجمعون مقادير كبيرة من المواد للتمتع فيه — وهم يؤلفون جهازاً كبيراً يرأسه قوم يتلون أدوارهم كرجال أعمال ويرأسون هذا الجهاز وهو ذو نشاطين مختلفين يتم كل نشاط منهما الآخر ، والجهاز الأول خاص بصنع العملة الزائفة Manufacture أما الجهاز الثانى فخاص بالترويج .

وهذا النوع من التزيف يتكون من تزيف العملة عن طريق الأكشيشات للصطنمة أو طريقة الأوفست أو ما شابه ذلك من وسائل تقوم على عمليات صناعية .

القسم الثاني

ترويج العملات للزفة

بعد صنع العملة للزفة تتولى المصابت ترويجها بطريقة بلرعة متقنة لكي تحصل على الأرباح التي ترمى إليها من وراء التزيف .

ويتوقف ترويج العملة للزفة على العوامل الأربعة التالية :

النوع والكمية والفتة والظروف الاقتصادية .

وسائل ترويج العملة المزيفة :

يلجأ للزغون إلى تصريف العملة للزفة عادة بالوسائل التالية :

أولاً : البيع بالجملة : يقومون ببيع الكمية التي قاموا بتزيفها مرة واحدة لمروجين أصليين مع التهاون في الثمن — وهذا يحدث غالباً في العملة الورقية .

ثانياً : البيع بالتطاعي : يلجأ للزف إلى ترويج العملة بنفسه بكيات متتيلة للناس مباشرة وهذا ما يحدث غالباً في العملة المعدنية ومن صغار للزفين .

ثالثاً : ترويج العملة عن طريق استبدالها بمنتجات جرة أخرى : يلجأ للزغون أحياناً إلى ترويج العملة للزفة عن طريق شراء المخدرات حيث تكون عملية التسليم والتسلم سراً فيصعب اكتشاف أمرها — كما أنه لو اكتشفت العملة للزفة بعد ذلك فإن تاجر المخدرات يحجم عن التبليغ وهكذا بالنسبة لشراء مسروقات أو ما شابه ذلك .

التعاون الدولي في مكافحة جرائم العملة المزيفة

في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧ انضمت مصر بناء على اقتراح من وزارة الداخلية إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة جرائم العملة المزيفة للوقع عليها في جنيف عام ١٩٢٩ .

ولا جدال في أن التعاون الدولي لمكافحة الجرائم صفة عامة له أهمية كبيرة في العصر الحديث لأنه يدعم أمن الدول ويحفظ كرامتها ، ويؤكد سيادتها ، ولكن التعاون الدولي على مكافحة جرائم الزيف أمر ذو أهمية خاصة لما لها من طبيعة تتسم بما يميزها عن كافة الجرائم الأخرى وذلك لاعتدائها على حق الدولة والأفراد .

أهمية جرائم العملة المزيفة من الناحية الدافعية :

تعد هذه الجرائم من أخطر الجرائم شأنًا للأسباب التالية :

١ — اعتداؤها على حق الدولة :

لما كانت النقود هي أدلة التعامل بين الناس والعملة الأساسية التي تقوم عليها للبادلات التجارية ورمز القيم الحقيقية للأموال — فقد احتكرت الدولة إصدار العملات على اختلاف أنواعها معدنية كانت أو ورقية فأصبح ذلك حقاً خالصاً لها وضمت عليه دساتيرها . فكل اعتداء على حقها في إصدار النقود يمس إذن سيادتها وتزعزع من كيانها ، وفي مصر تحتكر الدولة إصدار العملة المعدنية بناء على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ إذ نصت للمادة ١٣ منه على ما يأتي :

(ضرب النقود محفوظ للحكومة دون سواها . ويحدد وزير المالية شروط الضرب) .

كما أن إصدار العملات الورقية من خصائصها ، فنصت البنك المركزي حق إصدار أوراق البنكوت بناء على المذكرتين المالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ (يكون للبنك الأهلي وحده امتياز إصدار أوراق النقد ويحدد وزير المالية والاقتصاد بداخذ رأى البنك فئات أوراق النقد التي يجوز إصدارها واتساعها ورسمها وغير ذلك من الواصفات) .

أما أوراق النقد الصغيرة من فئات الخمسة قروش والشرة قروش فنصدها الدولة بناء على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ .

وهذه الجرائم تضر أيضاً بمصالح الدولة المالية لأنها تضع عليها العبء المادي-

التي تمد عليها من سك النقود والأرباح التي تنتج من إصدار أوراق البنوك
وبقية العملات الورقية .

وفي انتشار العملات للزيفة ما يخل بثقة الجمهور في العملات التي تصدرها الدولة
وهو ما يؤدي إلى زعزعة كيان العملة الاقتصادية .

٢ — اعتداؤها على حق الأفراد :

(أ) تضر بمصالح الذين يقبلون العملات للزيفة على أنها صحيحة .

(ب) تؤدي إلى اضطراب العملات وارتباك في اللبالات مما يضيع وقت الجمهور
في التفرقة بين العملات الصحيحة والعملات للزيفة .

أهمية جرائم التزييف من الناحية المروية :

١ — أثرها في الاقتصاد :

في العصر الحديث زادت العلاقات التجارية بين الدول وتشابكت مصالحها
بسبب انتشار طرق اللواصات وسرعتها واعتماد بعض الدول على بعض في إشباع
حاجياتها المختلفة ، فلا غرو إذا اعترفت معظم الدول بعملات الدول الأخرى وأصبح
لها قبول قانوني في التعامل ، وأصبح لكل عملة سعر محدد بالنسبة لسعر عملات
الدول الأخرى في الأسواق المالية ولدى البنوك والصارف ، ومن هنا كان الاعتداء
على عملات إحدى الدول فضلا عن تأثيره على كيانها الاقتصادي له تأثير خارجي في
كيان الدول الأخرى .

٢ — طبيعتها الخاصة :

إن لجرائم التزييف طبيعة خاصة تميزها عن سائر الجرائم ، فقد يحدث التزييف
في بلد والترويج في بلد آخر بل قد يحدث التزييف في دولة والترويج في دولة أخرى
تقوم أدوات التزييف في جهة وترويج العملات الزائفة في جهات أخرى من العالم .

وجرعة التزيف الواحدة يترتب عليها عدة جرائم ترويح، كما ثبت من التجارب
الملية أن للزيفين خليط من أجناس مختلفة تجمعهم رابطة الإجرام — فالخمار أرمي
والصور إيطالي وللروح أردني وصاحب أدوات التزيف أمريكي .

البواعث على عقد الاتفاقية الدولية :

والى جانب الأهمية المحلية والدولية لهذه الجرائم نجد أن هناك أسباباً وبواعث
أخرى أدت إلى عقدتها أهمها :

١ — تصور التفرعات المحلية واختلافها .

٢ — تصور سلطات المكافأة البوليسية :

٣ — انتشار المصائب الدولية .

ومن ذلك يتبين أن جرائم التزيف في متعة الإجرام الدولي وليس مرجع
ذلك إلى طبيعة انتشارها فحسب ، بل أيضاً إلى ازدياد الوسائل التي توافر لدى
الزيف في العصر الحديث كما أسلفنا .

أهم أهداف الاتفاقية :

عند إنشاء اتفاقية يونية ١٩٢٦ روى فيها النقاط التالية :

١ — العمل على توحيد تشريعات الدول التي تنضم إلى الاتفاقية .

٢ — دراسة نظام موحد لتطبيق قانون العقوبات بين الدول .

٣ — وجوب قيام جهاز إداري يتولى مكافأة هذه الجرائم ويؤكد سرعة
التعاون في اتتميرات دولياً وعطياً .

وانتهى الأمر إلى عقد الاتفاقية الدولية لمكافأة التزيف والتزوير التي وقعت
عليها في جنيف ثلاثون دولة في ذلك الحين .

وتكون هذه الاتفاقية من قسمين يتألف أولهما من مجموعة موحدة من القواعد

الإدارية والتشريفية وقواعد الإجراءات الجنائية ويشمل الآخر قواعد عامة — وهي عبارة عن ثمان وعشرين مادة مذكورة في البحث المقدم .

الاهتمام بمكافحة هذه الجرائم في البعور :

١ — قسم مكافحة التزيف والتزوير :

أنشئ هذا الجهاز في مصر عام ١٩٢٣ وهو الآن يقع إدارة مكافحة جرائم النقد بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وله قرعان أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية وبه ضباط متخصصون في مكافحة تزيف العملة وتركز به كافة التحريات المتعلقة بهذه الجرائم وله اختصاص قضائي وإداري نوعي عام في مجال هذه الجرائم . ويتولى مكافحة هذه الجرائم على مستوى الجمهورية وعلى المستوى الدولي .

٢ — التشريع الجنائي :

(أ) يسوى في التجريم دون تفرقة في العقوبة بين تزيف العملة الأجنبية والعملة الوطنية فكلاهما جناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة .

(ب) نظراً لأهمية هذه الجرائم تتبع الشارع الجناية بالعقاب حتى ولو وقعت جرعة التزيف للعملة على أرض أجنبية أو ولو كان الجاني أجنبياً ، فخرج بذلك على قاعدة إقليمية القوانين .

(ج) يتر من قيل للشبهة فهم كل من حكم عليه أكثر من مرة أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة ارتكابه هذه الجرائم .

وقد أثبتت التجارب العملية أنه ما من عصابة ارتكبت هذه الجريمة إلا وقضى عليها قضاء مبرماً بتقديم أفرادها للمحاكمة وإيداعهم السجن وهيئات أن ينظروا بالملكسب التي تخيلوا أنهم ظافرون بها في يوم من الأيام ، إذ يتقنون ما حصلوا عليه في إقامة كبار المحامين للذفع عنهم ودفع الكفالات والقرامات فضلاً عن تشريد أسرهم وقدم عيديم . ولا شك في أن العقوبات الرادعة التي نص عليها للتشريع في قانون العقوبات والتي يقضى بالأشغال الشاقة المؤقتة والإجراءات البوليسية الصيقة

التي تتخذها إدارة الأمن العام حبال مرتكبي هذه الجرائم لتجعل للزيف أو للروج
فكر كثيراً قبل أن يقلم على فله .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلا شك في أن تناوياً إقليمياً مماثلاً بين دول
جملة الدول العربية هو من أهم السائل التي ينبغي أن تكون على نظر جميع اللينين
بشئون العملة ، لأن هذا يتشعب مع فكرة صيانتها من جميع النواحي وفي مقدماتها
صيانة العملات العربية ووقايتها من اعتداءات الدول المادية بالعمل على توحيد
السلطة تشريعياً وبوليسياً .

دراسة للأسلوب العلمى

فى ربط حالات تزويج العملات المعدنية المزيفة وطرق أحكامه

دكتور محمد عز الدين صبحى *

تلخص العمليات التى توكل للخير الباحث فى جرائم التزيف فى النقاط التالية :

١ — فحص العملات الورقية والمعدنية وأوراق البنكوت المحلية والأجنبية التى يشبه فيها وتميز الصحيح والمزيف منها .

٢ — تعيين أوجه تزييف العملة وطريقة تزييفها وإمكانات الصانع لها .

٣ — تقرير مدى دقة العملات المزيفة وتحديد موقف الأفراد المختلفين جبال التعرف عليها .

٤ — إجراء فحص تفصيلى للأدوات واللواد والآثار التى توجد بمكان جرة التزيف وتعيين ما يصالح منها لصناعة عملة مزيفة وما استخدم منها ضلأ فى عملية ببببها وتحديد العلاقة بين هذه الضبوطات ببببها البعض وبينها وبين عملات مزيفة ضبطت بكان الجربة أو عملات سبق ضبطها مروجية فى أما كن مختلفة بمحآ عن أى دليل بمكن أن يقدم للمحقق .

٥ — فحص ما ضبط من العملات المزيفة لدى أشخاص مختلفين وفى جهات متعددة وبيان مدى تماثل هذه العملات وما إذا كان من الممكن ردھا لمصدر تزييف واحد أم هى من تاج مصادر مختلفة وهو ما يعرف بربط حالات تزويج العملات المزيفة .

وتعد العملية الأخيرة من أهم ما يسهم به الفحص الفنى فى مكافحة جرائم التزيف.

* كمالوى شرعى — قسم أبحاث التزيف والترور مصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل .

وهي تعد من الوجهة الفنية أكثر عمليات فحوص التزييف دقة وأشدها طلباً للأخذ بكافة الوسائل الفنية والمالية والفنية .

وقد تيسر ربط جميع حالات ترويع العملات الورقية للزورة بعضها ببعض وردها لمصادر تزييفها وربط ماروج من أوراق البنكوت الأجنبية للزورة بما هو منشور عنها بالمجلة الدولية .

أما بالنسبة للعملات المعدنية للزفة فلم تكن عملية ربطها مثقلة دائماً بل واجه للشتطين بها صعوبات عدة أدت إلى تعدد عملية الربط في كثير من الحالات .

وقد تعرض البحث لتقديم لمروسة هذه للمشكلة بإسهاب واقتضاها مقدمة شاملة وضع فيها أهمية عملية ربط حالات الترويع ثم ناقش أوصاف العملات المعدنية للزفة وأوجه تزييفها باعتبارها عناصر لعملية الربط موضعاً مدى حصة هذا العنصر وأذاك تبعاً لدرجة ثباته واستمراره وإمكانية تكراره في القطع التابعة محدداً متى يكون عنصراً به صالحاً للربط ومتى يفقد صلاحيته .

وأشار إلى أن عناصر ربط حالات ترويع العملات المعدنية للزفة تستمد مما يميز هذه القطع من عيوب ورد عيوب القطع المزفة للأسباب التالية :

١ — الطريقة التي استخدمت للتزييف .

٢ — الأدوات التي استعملت في عملية التزييف . .

٣ — العناصر الداخلة في تركيب القطع للزفة .

٤ — القدره الفنية للقائمين بعملية التزييف .

وعد التعرف على طريقة تزييف قطعة معدنية أولى خطوات تحديد علاقتها بغيرها من القطع وتبعاً لهذه الطريقة تحدد العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في ربط هذه القطعة بغيرها .

وقسم هذه على طرق تزييف العملات المعدنية بين فيها بوضوح العيوب التي يمكن الاستناد إليها للاستدلال على الطريقة المستخدمة من واقع القطعة للزفة .

واهتم بدراسة الإطار الخارجي لقطع المعدنية للزفة مقررأ أن الإطار يعد من

أهم عناصر الربط إذ ما درس بناية وحدثت حاله من بين أوصاف عندها شارحاً لها .
ثم ناقش الخواص الطبيعية للقطع للزفة — اللون والرين والأبعاد والوزن
والكثافة النوعية والصلابة وحدد مدى تفاوت قيمة هذه الخواص في ميزان الربط .

وأفاض في دراسة التركيب الكيميائي لمعدن القطع للزفة كمصدر من عناصر
الربط موضعاً الاعتبارات المحلية التي تحد من قيمة القول بأن الاتحاق في تركيب السبكة
يعد دليلاً على وحدة مصدر التزيف وأن الاختلاف يشير إلى اختلاف مصدر التزيف .

وفي عدة مواضع استعرض أمثلة عديدة من واقع ما يخص من حالات وفي
مناقشته لمختلف العناصر فسر أسباب القبات التي تفرز سيل ربط بعض الحالات .

كما قرر أن الصور في ربط حالات ترويج الصلوات للمدنية للزفة لا يرجع إلى
خص عناصر الربط بقدر ما يرجع إلى عدم وجود مختلف القطع للضبوطه قسها مجمعة
تحت نظر المفاحص عند الربط وذلك على أن عدم وجود القطع المختلفة أثناء عملية
الربط يقفد بعض العناصر قيمتها .

وقد دراسة منهجية منسقة (Systematic study) تعمد الطريق لاسككل
دراسة مختلف حالات الترويج نحو ربط محكم تصل فيه جميع حلقات جرعة التزيف
الواحدة واختم بحثه بالتوصيات التالية :

١ — لابد من احتفاظ الجهة للوكل إليها عملية الربط بمضبوطات حالات
الترويج .

٢ — عمل أرشيف دقيق محكم يكون لكل حالة ترويج فيه (كلوت) يتضمن
صورها الفوتوغرافية وملخص أوصافها والعناصر التي يحتمل الاستناد إليها عند
ربطها بغيرها من القطع . وراعى توحيد تكبير الصور الفوتوغرافية للقطع ذات
القمة الواحدة .

٣ — الاعتماد على طرق التحليل الكيميائية الدقيقة (Micro chemical
analysis) في تحديد الآثار المدنية الضئيلة (Trace elements) بالسباتك الصنوع
منها القطع للزفة — وعند الاعتماد على مثل هذه الطرق يكون ما يؤخذ من معدن

القطعة مثيلاً جداً بحيث لا يؤثر ذلك على مظهرها ويظل صالحاً للاعتماد إليه في عمليات ربط أخرى .

٤ — الاهتمام بوصف كل وجه من أوجه تزييف العملة فإن أى وجه مهما دق قد يصلح عنصراً لربط قطعة بغيرها من القطع إذا ما درس وحدد بناية .

٥ — عمل درجات من الربط فى حالة تندر الربط على سبيل القطع يمكن الربط من باب الترجيح والإحتمال فإن ربطاً من باب الترجيح أفضل عدم الربط على الإطلاق .

إعلام الجمهور بخصائص العملة الصحيحة والمزيفة

مقدم على محمود وهبة*

أصبحت العلاقات العامة بين الجهاز الحكوى والجمهور في العصر الحديث إحدى السطائم الأساسية في إنجاح مهمة هذا الجهاز في توفير الخدمات العامة والأمن والطمانية والرفاهية للأفراد — وكلما أرسيت القواعد للنظمة لهذه العلاقة على أسس مدارس فية يدخل في اعتبارها قضية الجمهور ودرجة ثقافته وحالته الاجتماعية والاقتصادية كلما أمكن توفير خدمات أوفر وأمكن للجهاز الحكوى القيام بالمسئ، لللقى على عاتقه على الوجه الأكمل دون صعوبة أو مشقة .

ومن هنا تبرز أهمية إيجاد نوع من التعاون للتمرير بين جهاز الشرطة — وهو أحد أجهزة الدولة التنفيذية — وبين الجمهور حيث من الواضح أن تعاون الجمهور مع رجال الشرطة وتأييده لهم في جهودهم يشكل عاملاً رئيسياً وحيوياً من عوامل نجاح مهمته وبدون هذه المعاونة يصبح عمل رجل الشرطة على درجة كبيرة من الصعوبة وتصبح مأموريته على جانب عظيم من الشقة ، وعلى ذلك فإن الجمهور تقع على عاتقه مسئولية لا يستهان بها في معاونة رجل الشرطة ومده بالمعلومات والأدلة اللازمة وفي مقابل ذلك وتحقيقاً للتعاون المتبادل فإنه يقع على جهاز الشرطة عبء تقديم المساعدة اللازمة للجمهور لتفهم رسالة الشرطة وتبنيته وإعداده لتقديم وتبادل المعلومات والمعاونات الفيدة مع إمداده بالإرشادات والبيانات التي تمكنه من تقديم معاونته على الوجه الصحيح .

وموضوع إعلام الجمهور بالبيانات المتصلة بالجرائم جفة عامة لا يمكن الأخذ به على إطلاقه إذ تترصه اعتبارات الأمن التي لا يمكن إغفالها بحيث لا تضار مصلحة البحث أو التحقيق وترفع عن ذلك مسألة نوع المعلومات التي ينبغي أو لا ينبغي إذاعتها والحدود التي يجب أن يتم داخل نطاقها هذا الإعلام — إذ يمكن القول جفة عامة —

(*) رئيس قسم مكافحة التزوير والتزوير بوزارة الداخلية .

إذا ما ترك أمر الإعلام على إطلاقه أنه سلاح ذو حدين قد يفيد منه جانب الشرطة والجمهور في القضاء على الجريمة والوقاية منها — ولكنه في الجانب الآخر قد يفيد منه المجرمون أنفسهم ، ولذا كان الأمر داعياً إلى أن يبالغ هذا الإجراء بحذر وفي الحدود التي لا تمس مصلحة البحث والتحقيق ولا تضربها — وهو ما سنتناوله في هذا البحث بالنسبة لجريمة تزيف العملة لما تتميز به هذه الجريمة من حساسية فيما يتعلق بالإعلام عن المعلومات المتعلقة بها ، وعلى الأخص للمعلومات المتعلقة بخصائص العملة الصحيحة والزرقة .

والمعلومات المتعلقة بجريمة التزيف إما أن تكون معلومات وقائية يقصد بها منع وقوع الجريمة ، وذلك بعد الجمهور وإرشاده بالمعلومات المناسبة اللازمة لوقاية نفسه وتبصيره وتحذيره ، وإما أن تكون هذه المعلومات لاحقة لوقوع الجريمة والقصد منها مساهمة الجمهور في المعاونة في ضبط عناصر الجريمة ومرتكبيها وسد للثاقل ، أمام فروجها وإيقاف تيار تداولها والحد من انتشارها — كما أن هذه المعلومات من جهة أخرى تقسم من حيث عناصر الجريمة إلى معلومات خاصة بطريقة ارتكاب الجريمة نفسها أو معلومات خاصة بشخصية مرتكبها أو معلومات خاصة بالعملة نفسها محل الجريمة — ومن الواضح أن كلا النوعين الأولين من المعلومات لا يدور حولها خلاف فيما يتعلق بالإعلام بها ، فالأصل هو إباحتها نشرها إلا باستثناء بعض الحالات في الحدود التي لا تضرب بمصلحة البحث أو التحقيق فيها حسب ظروف كل واقعة بذاتها أو تبعاً للتوقيت المناسب للإعلام بها سواء قبل أو بعد وقوع الجريمة — ويكون هذا الاستثناء بقرارات من الجهات القضائية المختصة .

أما فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالعملة نفسها ونشر خصائص الصحيح منها والزريف — فإن أمر الإعلام بها يتخذ شكلاً مغايراً وقد أثبتت حوله مناقشات وبرزت اتجاهات مختلفة في مختلف الدول — ويمكن إجمالها في العناصر الآتية :

أولاً — فوائده ومضار عدمه عن خصائص العملة الصحيحة والزرقة :

قد يبدو للوهلة الأولى — أن إجراء الإعلام عن خصائص العملة الصحيحة والزرقة لا ينطوي على خطر ظاهر — بل قد يبدو هذا الإجراء مقبولاً وله ما يسانده

لأن إطلاع الجمهور على تلك الخصائص يساهم في مساعدته في التفرقة بسهولة بين العملة الصحيحة والمزيفة وبالتالي يحد ذلك في وقف التعامل بالمزيف منها ويصلح على منع الأضرار اللاديدة المحتملة — ولكن لا ينبغي إهمال الآتي :

١ — أنه في غمار الرغبة في تحسين الجمهور بهذه المعلومات من جهة يجعل أمر الزيفين للترصين من جهة أخرى مع ما قد يحصلون عليه من معلومات فنية قد تكون جوهرية بالنسبة لهم ولها أكبر الأثر في تحسين عملهم الإجرائي وإخفائه وتصحيح أوجه النقص فيه .

٢ — قد يشجع الوقوف على هذه المعلومات بعض ضفاف النفوس على القيام بعملية التزيف بما يتقنون عليه من معلومات مفيدة في هذا الشأن .

٣ — قد يترتب على ذلك قيام دعر وضرر قسى علم لدى الجمهور يؤثر بدوره على إحداث ارتباك في المعاملات وإيقاد الثقة بالعملة .

ثانياً — الاتجاهات المختلفة في موضوع المزيف عملهم :

يمكن أن يقال — من استقراء وجهات النظر المختلفة التي أبدت خلال المؤتمرات الدولية لمكلفة التزيف والزور — أن هناك ثلاث اتجاهات مختلفة فيما يتعلق بإعلام الجمهور بخصائص العملة :

الاتجاه الأول :

يرى أن علم الجمهور بخصائص العملات المزيفة بل والصحيحة ينطوى على أضرار واضحة ، إذ يسهل الأمر على الزيفين للوقوف على أخطائهم وتصحيحها وأخذ حذرهم — ومن جهة أخرى يسهل عليهم معرفة مميزات الأوراق الصحيحة وتقليدها بالإضافة إلى ما يحدث هذا النشر من ازعاج في قسمة الجمهور وارتباك المعاملات .

الاتجاه الثاني :

يرى بعكس الأول وأن تعليم الجمهور بخصائص العملات الصحيحة هو أحد الوسائل الفعالة لحمايته من عمليات التزيف وأن مستلزمات مكلفة هذا النوع

من الجرائم وجمع المعلومات الخاصة بها تقتضى أن يكون الجمهور على علم تام بخصائص العملات الصحيحة والمزفة مما يسهل عمل الشرطة وأن إخطار الجمهور سواء قبل أو بعد وقوع التزيف يعتبر عنصراً هاماً في أعمال المكلفة — بل لقد ذهب البعض من مؤيدى هذا الاتجاه إلى حد القول بوجوب تعليم أطفال المدارس الابتدائية خصائص العملة الصحيحة .

الاتجاه الثالث :

وهو وسط بين الاتجاهين السابقين ويرى الأخذ بسميزات كل منهما بمعنى أنه لا ينبغي حرمان الجمهور من الوقوف على خصائص العملة المزفة والصحيحة للافادة من ذلك في تقديم المعلومات والمعاونة اللازمة لرجال الشرطة ولإيقاف تداول العملة للزفة — وفي نفس الوقت لا ينبغي أن يتم هذا الأمر على إطلاقه بحيث يجب أن يتم طبقاً لقواعد وأسس معينة تمنع الأضرار المحتملة المترتبة على هذا الإجراء بقدر الإمكان ، ويمكن إجمال هذه القواعد والأسس على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للعملات الصحيحة فإن القاعدة بصفة عامة أنه لا مانع من أن يتم الإعلام بالنسبة للبعثات والمؤسسات ذات الصلة بشئون العملة كالصالح الحكومية والبنوك والشركات والمؤسسات الاقتصادية للامتانة بذلك في تمييز العملة القانونية .

(ب) بالنسبة للعملات المزفة فإنه ينبغي أن يتيح الإعلام عنها على مراحل ثلاث :

١ — المرحلة الأولى : فإنه كقاعدة عامة ينبغي عدم إعلام الجمهور عن العملات المزفة التي ظهرت في التداول حتى لا يؤدي ذلك إلى إرباك العملات وعدم الثقة بالعملة .

٢ — المرحلة الثانية : إذا بلغ التزيف مرحلة معينة من الخطورة فإنه ينبغي إعلام الصالح والمؤسسات المالية والبنوك والشركات وما شابه ذلك بخصائص تلك العملة المزفة .

٣ — المرحلة الثالثة : إذا بلغ التزيف درجة خطيرة تهدد العملات فإنه

يفنى إعلام الجمهور بكلفة وسائل الإعلام ليأخذ حظه وسام في الحد من تيار انتشار العملة للزفة .

وتسير الجمهورية العربية للتحفة على نهج الاتجاه الأخير حيث انتهت اللجنة الاستشارية العليا لمكلفة التزيف والتزوير بوزارة الداخلية إلى التوصية بالأخذ بمراحل هذا الاتجاه .

وفي رأينا أن هذا الاتجاه الأخير هو الاتجاه السليم وإن كنا نرى أن يطلق القيد يضى الشيء عن الحدود التي وقف عندها — فبالنسبة للمعاملات الصحيحة فإتانا نرى أن يتم هذا الإعلام للجمهور أيضاً إلى جانب الميشتات الرسمية أو ذات الصلة بشئون العملة — على أن يتم هذا الإعلام في حدود ممية بحيث يتناول نشر مظاهر العملة الواضحة للبيان (كالمعاملات للآنية والألوان) دون المظاهر والخصائص الفنية التي تدخل في صناعة العملة كالمعاملات ونوع المواد الداخلية في صنعها) وأن يتم ذلك أيضاً في حالات إزال عمالات جديدة في التداول ولا مانع أيضاً من أن يتم هذا الإعلام بالنسبة لطلبة المدارس بصفة عامة وطلبة المعاهد ذات الصلة بشئون العملة (ككلية التجارة ومعهد الصيارف) بصفة خاصة — إذ أن ذلك سيساهم دون شك في خلق جمهور واع متيقظ .

أما بالنسبة لنشر خصائص العملة للزفة — فإتانا نرى أنه يمكن أن يتم هذا الإعلام بصفة عامة للجمهور على أن يكون الإعلام بالنسبة للمعاملات للزفة التي آزلت في التداول فلا — وأن يتناول الإعلام الميوب والخصائص الواضحة للبيان (ككرم المجموعة والألوان في العملات الورقية ، والرنين والثوابت الظاهرة في العملة المعدنية) دون إذاعة الميوب الفنية الأخرى (كأخطاء الكتابة والرسم ونسب للمادن) .

القسم الرابع

موضوعات عامة

التحقيق الجنائي والتعرف على التهمين

جهاز كشف الكذب ومصل الحقيقة

البحوث المنشورة في هذا المدهى عبارة عن ملخصات وافية، ويمكن الاتصال بالمركز اتموى للبحوث الاجتماعية والجنائية للحصول على التقارير الأصلية .

The given reports are summaries of the researches discussed at the symposium.

The original papers are available through The National Center For Social And Criminological Research.

تطور وسائل التحقيق الجنائي والتعرف على المجرمين

لواء محمود عبد الرحيم^(١) عقيد حسين إبراهيم^(٢) مقدم دكتور فريد القاضى^(٣)

بدأ البحث بمقدمة استهلها بقوله إن تدمر الدول ورقبها إنما يقاس باستتباب الأمن واحترام القانون فيها .. ثم تعرض لدور الشرطة في رعاية الأمن والسهر على راحة المواطنين وقسم عملها إلى شقين : شق يهتم بكل ما من شأنه عدم إتاحة الفرصة للمجرم لكي ينفذ مشروعه الإجرامى ، والشق الثانى يأتى إذا ما نتج المجرم فى تحقيق غرضه وارتكب جريمته ، فلى الشرطة أن تكتشف أسرار هذه الجريمة وتقيم الدليل على علاقة المجرم بها .

ثم أشارت مقدمة البحث إلى أن المجرم حرص دائماً على إخفاء شخصيته وتكتم أمر جريمته وإحاطتها بأستار من التمويه والتضليل وأنه ربما يستعين فى ذلك ببعض ثمرات تطور العلوم والفنون إلا أنه مهما يكن من حرص المجرم فلا بد أن يرتكب بعض الأخطاء أو يتخلى عنه حذره إلى بعض الحدود ، فيترك آثاراً قد يظن أن لا قيمة لها .. ولكن فى ظل التقدم والتطور العلمى الحديث فى التحقيق الجنائى ، فقد أصبح من الممكن الاستفادة من كل أثر يتركه المجرم مهما بدأ تافهاً غير ذى قيمة .. ولا ينصرف هذا القول إلى بصمات الأصابع وآثار الأقدام حسب بل هناك الشعر وخيوط النسيج وقطع اللباس التى تمزق وبجايا الزجاج المكسور وآثار الآلات التى تشمل وقصور البوية التى تتطابق أو تتبادل بين الأشياء وبقع الدم والزيوت والشحوم وغير ذلك كثير من الإفرازات والآثار ، بل ومن تصرفات المجرم فى محل الحادث التى أصبح فى ظل التحقيق الجنائى الحديث من اللبسور للشقاق الثمرن أن يقرأ مدلولها وكأنها يقرأ بطاقة المجرم ويشير إليه بأصبع اتهام.

(١) مديركلية الشرطة .

(٢) مفتش بمصلحة التفتيش العلم بوزارة الداخلية .

(٣) مصلحة الأمن العلم بوزارة الداخلية .

صادقة مستيناً في ذلك بما قدمه العلم بوسائله الحديثة من إمكانيات تجعل من الآثار التي لم يكن يلتفت إليها في الماضي شهوداً صامتين صادقين لا يدينهم الإغراء ولا يمد بهم التهديد عن بيان الحقيقة ولا يؤثر فيهم مضي الزمن بالنسيان ولا يختلط عليهم الأمر في اللحظات العصية .

ثم قسم البحث بعد ذلك إلى فصول ثلاثة استعرض أولها تطور وسائل التحقيق الجنائي منذ القدم حتى الآن — وتكلم الفصل الثاني عن دور العلم في خدمة التحقيق مشيراً إلى بعض الأجهزة العلمية المستخدمة وإلى دور الأشعة غير المرئية . وفي الفصل الثالث أوضح البحث وسائل التعرف على التهمين سواء في ذلك الوسائل التقليدية القديمة أو الوسائل التي وجدت نتيجة تقدم العلوم والأبحاث ، ومثالها أبحاث الدم وتحليل السيرم .

الفصل الأول

تطور وسائل التحقيق الجنائي

وقد قسم الكلام فيه إلى أربعة مباحث جاء البحث الأول منها باستمرار تاريخي لوسائل التحقيق الجنائي في الصور القديمة منذ كان كشف الجريعة ومعرفة فاعلها أمراً متروكاً للآلهة التي كانت تدعى لها المآثر .. وأشار البحث إلى بعض الوسائل التي لجأ إليها الإنسان القديم والتي وإن كانت تبدو لنا اليوم وكأنها من قبيل الحرافات إلا أنها كانت تتفق وما وصل إليه الإنسان في تلك الأوقات من العلم والمعرفة .. ثم ذكر البحث كيف تطور التحقيق إلى مستوى جديد حين كانوا يستأثرون الله عن الحقيقة في صورة تجارب قلبية يخضع لها التهم فإن جاز التجربة كان بريئاً وإلا فهو للذنب .. ثم أوضح كيف كانت شهادة الشهود تلعب دائماً دورها الحائل حتى في ظل هذه الحزجيات والسخرات وأشار إلى ما كان يلجأ إليه قداماء المصريين ضماناً لصحة الشهادة من قسم يلقاها وعقاب يلحق بشاهد الزور .. وأشار —
البحث في مجال الشهادة إلى ما تشترطه الشريعة الإسلامية من شروط متعددة فيمن قبل شهادته .

ولكن لما كانت الشهادة عرضة للخطأ والتضليل واحتمال عدم توافر شهود رؤيا لجأت بعض النظم القضائية إلى الأخذ بالاعتراف واعتبرته « سيد الأدلة » .. وأجازت هذه النظم بناء على هذه النظرية وتباً لها أن يحمل التهم كرهاً على الاعتراف وأن يجبر الشاهد غصباً على الشهادة .. وأيسح للوصول إلى ذلك الالتجاء إلى التعذيب بشق أنواعه .. وجاء البحث يعض أمثلة على ذلك قاطعاً إن ظروف الأحوال كانت تبرر هذا التعذيب عديم ، إذ أن الحاكم في ذلك الوقت كانت ممنوعة عن التعمد في التحقيق خطوة واحدة إذا لم يتعرف المجرم بجرمته .

أما العرب فلم يلجأوا إلى هذا الاتجاه — ولم تتمم عدم الرغبة الصادقة في إقامة أدلة الاتهام غير الباشرة التي يمكن استخلاصها من ظروف الأحوال ، فقد كانوا منذ أربع عشرة قرناً يدرأون الحدود بالشبهات ويحكمون العقل والنطق وبعض القواعد العلمية التي كانت معروفة في ذلك الوقت . . وذكر البحث أمثلة لبعض الوقائع والقضايا في مختلف العصور تبين مدى اقتراب الأنظمة من العدالة أو ابتعادها عنها .

وفي أوائل القرن التاسع عشر بطلت وسائل التعذيب واضطر الشرعون إلى الاتجاه تدريجياً إلى الأخذ بالأدلة وأرسيت قواعد التحقيق على شيء من الأساس السليم .

وكان للبحث الثاني عن التحقيق في عصرنا الحديث ، حيث أصبح يعتمد على أصول وقواعد يحكمها القانون ، فإذا خرج عنها فإنه يقع باطلاً ، ويطل بالتالي كل ما ترتب عليه من نتائج وما استمد منه من أدلة .. هذه الأصول والقواعد إنما هي إجراءات قبلها للنطق وسيطر عليها الضمير في إطار القانون وتكفل حرية التهم فهو يرى حتى تثبت إدانته ، وإدانته لا يمكن إثباتها باعتراف ينتزع منه بواسطة التعذيب أو الإكراه الذي حرمة القانون وجرم التجاء المحقق إليه .

وأشار البحث إلى القاعدة في الإثبات في الأمور الجنائية وكيف أنها مناهة بقتناع القاضي . وما يترتب على ذلك من ضرورة استماعة التحقيق الجائى بمرات تطور العلوم والفنون في شق المجالات . ولزوم الرجوع إلى للعمل الجائى استصعاباً لهدى العلم ورايه في كل ما يحتاج إلى أجهزة علمية أو تجارب خاصة تعطى الإثبات

منطقاً مقبولاً سائلاً للعقل عمقاً للاطلاع المطلوب .. كما أشار إلى أن التحقيق الجنائي الحديث قد اعتمد على علم النفس أيضاً سواء في التحقيق ذاته أو في التفتيش كإجراء من إجراءاته . ومن أمثلة ما يقدمه علم النفس ظاهرة تداعى للمانى وتداعى الألفاظ وأثرها في الكشف عن سريرة التهم وهو متأكد لكل قواه العقلية والجسمية . على أن هناك طرقاً أخرى تعتمد على حجب بعض هذه القوى منها ما أشار إليه البحث من استخدام التوسيم المناطيسى واستخدام ما يسمونه مصل الحقيقة أو العقابر المخدرة . فأنا عن التوسيم المناطيسى قد أوضح البحث أنه أصبح في الإمكان استخدامه للحصول على :

١ — معلومات يعلمها الشخص وتفيد التحقيق غير أنه لا يتذكرها .

٢ — معلومات يعلمها الشخص ويتذكرها ولكنه يعتمد إخفاؤها لسبب في نفسه — وإن كانت قد اختلفت الآراء في إمكانية الإيحاء للشخص أثناء تومعه مناطيسياً بالروح بما لا يريد .

٣ — هناك أشخاص يساء استخدامهم بعد توعيمهم مناطيسياً فيستد عليهم أو يوحى إليهم بارتكاب جرائم بعد اليقظة أو حال النوم — وفي مثل هذه الحالات لا يتذكر هؤلاء الأشخاص ما حدث لهم أو ما فعلوه إلا بإحداث حالة أخرى من النوم المناطيسى .

وأما عن طريقة التخدير فهي تعتمد على الحصول على المعلومات التي يحفظها الشخص ، وذلك في غفلة من شعوره بإيماعده في حالة نصف تخدير بحيث تكون الأداءات العقلية له أشبه بحالة التسق بين الضوء والظلام فيتمتع التحكم الإرادى فيها ، ويستخدمون في ذلك عقاقير تؤدي إلى هذه الحالة .

ولكن البحث قد أورد قدماً لهاتين الطريقتين بعد يانه لهما وذلك حيث أنهما تهدران مبدأ أساسياً من مبادئ الدستور والقوانين الجنائية وهو مبدأ كفالة حرية الباطع ، وذلك من حيث أنها وسائل تفقد التهم إرادته .

وفي البحث الثالث من هذا الفصل تكلم البحث عن المانية كأحد مصادر ثلاث .
للدليل المادى هى المانية والتفتيش والاستماعة بالحجاء ، ثم أجمل بعض فوائد المانية في :

١ — الحصول على الآثار التي تشكل أدلة الاتهام أو البراءة .

٢ — معرفة أسلوب المجرم في ارتكابه للجريمة ، وما في ذلك من أهمية في التعرف عليه .

٣ — معرفة عدد مقرقي الفعل الإجرامي ودور كل منهم في الجريمة .. وخلص البحث إلى أن اللامينة تعتبر ركناً أساسياً في التحقيق الجنائي الحديث ، ويجب إثباتها بالكتابة وتمزجها بالرسم التخطيطي والتصور الفوتوغرافي الذي لا تخفى أهميته في كشف غموض بعض الحوادث . كما لم يعد خافياً أهمية الاعتماد في حوادث السيارات على اللامينة والرسم التخطيطي وأهمية الدقة في ذلك حيث أصبح يجري تحديد سرعة السيارة بمقتضى قوانين رياضية تعتمد على طول فرامل السيارة . فضلاً عما تدل عليه أشكال هذه الآثار من تحديد نوع السيارة وكيفية سيرها .

أما البحث الرابع فقد أفرز التفتيش كصدر آخر من مصادر الأدلة اللادية ، وكما أوضح البحث السابق علام تجري اللامينة وما هدفها وكيف تجري وضرب الأمثلة على أهميتها . فقد أوضح في بحث التفتيش ما هو القصد منه وما هي أنواعه وكيف يتم تفتيش الأشخاص وتفتيش المنازل والأماكن متى يكون ذلك ، وأشار إلى الفائدة التي يمكن أن يجنيها القائم بالتفتيش من ملاحظة مظاهر الاتصالات التيهم أثناء تفتيشه ورجعها إلى تصرف يحقق الفائدة للرجوة منه سواء في ذلك الاتصالات التي تطبع على وجهه أو التي يمكن الإحساس بها في نبضه عند الإمساك بعصمه أثناء التفتيش ، ثم أوجز البحث فوائد التفتيش في أنه :

١ — يعد التحقيق بالملفات المفقودة أو الناقصة من سلسلة الأدلة .

٢ — يقوى تلك الملفات ورسزها .

٣ — يقضى على الشك بثوره على بعض النقاط بما يلقي عليها من أضواء ، فإما أن تزيل اللبس والشك وإما أن تنهار تلك النقاط وتنقض أركانها .

وقد حرص البحث على أن يشير إلى أنه مع تقدم العلم الحديث ، قد أصبح المحقق يجري اللامينة والتفتيش بمعايير وأبعاد مختلفة تعام الاختلاف عما كان يفعله المحقق فيما مضى ، وأصبح يهتم بأشياء ما كانت تستحق في نظر المحقق قديماً عناية

البحث عنها أو الاهتمام بها إذ لم يكن ممكناً الاستفادة بها في ذلك الوقت ، أما وقد سخر العلم لحزمة التحقيق ، قد أصبح في الإمكان الاستفادة من كل شيء مهما كان نافعاً أو ضيراً .

الفصل الثاني

وقد خصص للكلام عن دور العلم في خدمة التحقيق الجنائي مقبلاً للوضع إلى مبشرين أقرد أولها لبيان بعض الأفكار والأجهزة العلمية الحديثة ، أما الثاني فقد ركز على دور الأشعة غير المرئية .

وفي البحث الأول بدأ بذكر جهاز التحليل الطيفي وأوضح أنه يستمد على فكرتين :

١ — فكرة تحليل المادة إلى عناصرها الداخلة في تركيبها بالتيار الكهربائي .

٢ — فكرة الطيف الخاصة بكل عنصر من هذه العناصر .

ثم شرح كيف يقوم الجهاز بتحليل المادة وكيف تحصل في النهاية على خطوط مختلفة للواقع والكثافة على لوح حساس يحدد موقع كل خط منها معامل الانكسار الخاص بالنصر الذي ينتج ، كما تحدد كثافة كل خط مقدار كثافة هذا النصر في المادة محل النصر — وبذلك يمكن القيام بعملية المقارنة بين عينتين متشابهتين من مادة واحدة لمعرفة ما إذا كانتا من مصدر واحد أم لا ، كما يمكن معرفة نسبة كل عنصر يدخل في تركيب هذه المادة — وبين البحث أهمية ذلك في كثير من الحوادث مثل حوادث كسر الخزائن أو اقتحام المنازل عن طريق الكسر وحوادث السيارات حيث يمكن مقارنة قشور دهان السيارة بما يضر عليه بعمل الحادث .

أعقب التحليل الطيفي الكلام عن جهاز آخر هو جهاز قياس قوة الامتصاص وهو الذي يقيس مقدار ما يتخذه السائل من الأشعة الضوئية التي تتدفق من خلاله — ولكل سائل درجة امتصاص تختلف عن غيره وتغير إذا ما أضيفت إليه سوائل أو أضيفت فيه مواد أخرى — وبين البحث استعمالات هذا الجهاز ومنها التحقق من أن السائل المضبوط لدى أحد الأشخاص هو من نفس النوع اللزوق أو اللشوش ،

كما يستعمل في تحديد نسبة التسمم بناز أول أكسيد الكربون (البوتالجز) بقياس درجة الامتصاص في السم المطلوب فحصه وتحديد موقعه على منحنى الرسم البياني السابق إعداداه بالمعدل من قبل .

تلى ذلك الكلام عن الميكروسكوب المقارن وفوائده في مقارنة عينات الأتربة وخطوط التسيج وقشور الدهان بحثاً عن وجود الشوائب الغير عادية في كل من العيتين المقارنتين أو إثباتاً لاختلاف عينة عن الأخرى في اللون أو في طبقات تركيبها وأورد البحث شرحاً لتلك ، وأمثلة له .

أما البحث الثاني فقد خصص كما تقدم لمور الأشعة الغير مرئية في مجال التحقيق الجنائي فبدأ بالأشعة السينية وأوضح كيف يتم إمرارها خلال بلورات المادة وانكسارها فيها وارتسام صورتها على الفيلم الحساس على شكل أقواس — وكيف يتم عقب ذلك تحديد المادة الفحوصة ومعرفة تركيبها بالرجوع إلى قاعدة خاصة بجميع المركبات .

ثم تعرض البحث لفوائد الأشعة تحت الحمراء في الكشف عن بعض أنواع الزورير بالكشط أو بالمسح أو بالطمس ، وفي التمييز بين المواد التي تظهر في الضوء العادي بلون واحد — كما بين قائلتها أيضاً كمصدر للضوء غير المرئي عندما يراد تصور الترددات على مكان معين أو المجتمعين فيه دون أن يشعروا بأنه تم تصويرهم — وأضاف أنها تستعمل أيضاً لإظهار وجود النشج البارودي حول فتحة دخول الرصاص بلباس القتل إذا كانت داكنة ولا ترى الآثار فيها بالعين المجردة .

وفي الفقرة الأخيرة من هذا البحث كان الكلام عن الأشعة فوق البنفسجية مع إيضاح الخاصية التي يستمد عليها الفحص بها وهي خاصية توهج بعض المواد إذا وضعت تحتها .. وبين البحث كيف يمكن الاستفادة بهذه الخاصية في التمييز بين المواد المتشابهة اللون والمظهر ، وفي الكشف عن بعض أنواع تزوير المستندات ، وفي التمييز بين الأحجار الكريمة والأحجار الرخيصة أو الصناعية — وفي إظهار البصمات على صندوق أو جسم متعدد الألوان وذلك بمعالجتها بمسحوق له خاصية التوهج تحت

هذه الأشمة مثل الأثرائين . كما بين البحث كيفية الاستعانة بهذه الأشمة في إجابات أن السائل للسائل من مكان الحريق المد هو سائل بتول .

الفصل الثالث

وسائل التعرف على التهمين

تعرض البحث لناقشة الجديد في بعض هذه الوسائل فبدأ بشهادة الشهود موضحاً صعوبة الوصف الدقيق إذا طلب من الشاهد الإدلاء به . . وبين كيف لجأت بعض الدول إلى معاونة الشاهد للتعلم على صف ذاكرة أو عدم قدرته على الوصف والتشبيه ، وذلك بوضع صور مختلفة لأجزاء الوجه واللامح على أشكالها المختلفة بين البشر وتجميع ما يختاره الشاهد منها في صورة واحدة تقرب للنظر صورة المجرم . . ثم أوضح البحث كيف تقدمت هذه الطريقة في بعض البلدان ، فأصبحت عبارة عن شرائح مصورة Slides للامح الوجه منفصلة تعرض على الشاهد بواسطة الجهاز العارف Projector .

بعد هذا استعرض البحث بعض الوسائل التي تكفل الاطمئنان للشاهد عند تعرفه على التهم في طابور العرض القانوني والتي تشترك جميعها في أن يوضح الشاهد بحيث لا يراه للمرضون عليه . بينا برامج هو بوضوح ، وذلك إما بتسليط أضواء قوية على المروضين دون الشاهد أو بإعداد حاجز من زجاج عموماً معاملة خاصة عند تصنيحه بحيث يسمح بالرؤية من جانب واحد يف الشاهد خلفه .

ثم تكلم البحث عن إنجاز البصمة وعدم تغيرها في الإنسان منذ ولادته إلى مماته بل وبعد منه في الدار الآخرة ثم تكلم عن الضرورة التي أوجبت طريقة حفظ البصمات الفردية بحيث يمكن الآن معرفة الشخص من بصمة واحدة أو جزء منها .

وأتبع البحث ذلك الحديث عن أسلوب الإجراء وبين أهمية هذه الوسيلة في الجرام التي يتكرر ارتكابها — ولذا يتخصص كل مجرم بأسلوب معين ، ثم أوجز البحث النتائج التي تقوم عليها هذه الوسيلة في :

١ — نوع الجرعة .

٢ — محل الجرعة .

٣ — صفات الجاني .

وشبه هذه العناصر بالمصافى للتوجه القوي تحيز كل منها ما استطاع الروود من قنات الصفات السابقة .

وفي معرض الكلام عن تحقيق الشخصية بواسطة الدم كوسيلة من وسائل التعرف أوضح البحث طريقة تحليل محتويات سيرم الدم بطريق الكهرباء التي دلت على أن لكل فرد دم خاص به يختلف عن غيره في نسبة تركيه .. وأن احتمال وجود شخصين يتفان في تركيب السيرم هو واحد في كل (١٠)^{٢٠} في حين أن عدد سكان العالم يصل قسط إلى (١٠)^{١١} — وبعد تفسير وإيضاح لمكونات السيرم التي جرى البحث عليها واحتمالات الاختلاف والتفاوت بين الأشخاص في كل منها على كثرتها ذكر البحث أنه لا زالت هناك تجارب وإبحاث أخرى تجرى على هيموجلوبين الدم حتى إذا نجحت تلك التجارب ارتفع عدد الاختلافات لأكثر من (١٠)^{٢٠} — ثم ناقش البحث إمكان تميز مكونات السيرم للشخص ، وأوضح عدم تأثير ذلك في الفائدة التي يمكن أن تقدمها هذه الطريقة .

هذا والمكونات التي أجرى عليها البحث بنتائج إيجابية في هذه الطريقة هي :
[زلال (ألفا) ، زلال ب (بيتا) ، جلوبولين (ألفا) ، جلوبولين (ب) ،
جلوبولين (جاما) ثم البهنيات والكرويهيدات] ، وقد أوضح البحث لماذا أغفلت التجارب جلوبولين ب من بين هذه المكونات .

وفي النهاية استعرض البحث بإيجاز وسائل أخرى لتحقيق شخصية الجاني منها :

١ — خط اليد وقائمة مقارنته وقيام هذه القارة على أسس وقواعد علمية متعلمة — وكذا مقارنة الأجزاء بطريقة الكروموتوجرافي — ثم مقارنة كتابات الآلات المكتبة لمرة نوع الآلة التي كتب بها السند ، بل وتحديد هذه الآلة والتعرف عليها .

- ٢ — الراحة .. وبين دور كلاب الشرطة في الاستدراج بواسطتها .
- ٣ — العمل الجنائي .. وأبرز الخدشات الكثرة التي يقوم بها .
- ٤ — تتبع للسروقات بالنشر عنها وترقبها لدى من يتعمدون قبحها .
- ٥ — التعرف على شخصية التمثيل المجهول .. وكيف تستخدم بعض وسائل التجميل لإصلاح ما ألفتته الجريمة من ملامحه أو جباهته .. وكيف تهيد ملفات الشرطة وبطاقات اللبغ بغيرهم في هذا الاستدراج على الجثث المجهولة .

الاستجواب اللاشعوري

المقدم دكتور : فرير القاضي *

تعتبر الشهادة من وجهة النظر الجنائية تعبيراً كلامياً يتعدد من خلاله معالم واقع حاضِر أو ماضٍ علته للاستجوب بمعنى رآه أو سمعه أو أدركه بمجواهه صفة عامة ، وتستخلص الشهادة من طريق الاستجواب في إطار محاضر التحقيق بهدف إضاح الجوهر الجنائي للحدث ، ويتم ذلك إما عن طريق الرواية المكتوبة في شكل تقرير أو بواسطة الاستماع من خلال توجيه الأسئلة .

وتشكل الشهادة أهمية كبيرة بالنسبة للتحقيق . ومن ثم فقد اتضحت ضرورة التفرقة بين الشهادة الصحيحة وبين الكذب التعمد في الشهادة .

فالشهادة قد يكتسبها الخطأ من خلال ثغرات في استتبال اللؤثرات الخارجية وكيفية التفاعل معها .

كما أن أداء الذاكرة يلعب دوراً هاماً في صحة الشهادة بسبب التصور القوي قد يشوب انطباعات الأحداث في الذاكرة والقوى ينكس بالتالي على إعادة إصدارها في أثناء الشهادة .

كما أن الكذب التعمد في الشهادة يلعب دوره الهام أيضاً .

وقد يكون من السهل أن تفرق بين الشهادة الصحيحة والشهادة الكاذبة إذا كان المستجوب ساذجاً غير مجرب تكشفه خلجات وجهه وتلمم كلماته وتضارب أقواله ، إلا أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد هذه التفرقة ، الأمر الذي وضعت معه الرغبة في إتمام عملية الاستجواب واستخلاص الشهادة دون الارتباط بمرادة المستجوب بمعنى التوصل إلى الحقائق التي يضلها المستجوب دون أن يتحكم شعوره فيما يقرره وقد يمد بالتالي إلى تحرفه وهماً لأهوائه وصالحه ، وقد استحدثت في هذا المجال عدة وسائل أهمها :

١ - التويم القاطيبي .

٢٠ — الاستجواب تأثير تحت المخدر .

٣٠ — الاستجواب الآلى بواسطة تسجيل الحركات التصيرية اللاإرادية .

٤٠ — تشخيص الجوهر الجنائى للعاثت قسائياً من خلال تجربة تداعى العانى .

وفى على محاول توضيح مدى إمكان استخدام هذه الوسائل فى التحقيق الجنائى :

١ — التوهم القناطيسى وإمكان استخدامه فى التحقيق الجنائى :

والتوهم القناطيسى هو أفعال حالة نوم غير طبعى يسمى « النوم القناطيسى »
تتبر فيها الحالة الحسائية والنفسانية للنائم وتبر خلالها الأداء القلى الطبعى ،
وتقبل فيها النائم الإيحاء دون محاولة طبيعية لإيجاد التبرير المنطقى له أو إخضاعه للتقد
اللقى يفترض حدوثه فى حالة اليقظة العادية . وأن حالة النوم القناطيسى إذ تتم
بإستعداد ظاهر لقبول الإيحاء فى ضيق نطاق الاتصال الخارجى للنائم وتقصره على
شخصية النوم وتخصمه معه بالتالى لارتباط إيحائى .

وحالة النوم القناطيسى تحجب بذلك القبات الثمورية للنائم وتبقى ذاته التريزية
أو قواه اللاشعورية تحت سيطرة ذات أجنبية عنها هى ذات النوم القناطيسى .

والنوم القناطيسى ظاهرة تتميز بالثقيد الشديد ، كما أنها ظاهرة كم وكيف فليس
كل فرد يمكن تنوعه قناطيسياً ، كما أن البعض يمكن أن ينوم قناطيسياً بدرجة يسرة
وبالبعض الآخر يمكن تعميق درجة نومه إلى مدى متفاوت .

وعند مناقشة مدى إمكان استخدام التوهم القناطيسى فى التحقيق الجنائى يبرز
أملنا احتمالان :

الأول : إمكان الحصول على معلومات يطمها للتعجب قيناً ويذكرها ولكنه
يتمدد إختاؤها تعميقاً لنفع ذاتى أو لصالح آخرون .

وذلك من خلال استجواب لا شعورى يم فى أثناء سيطرة حالة النوم القناطيسى
على التعجب .

ولمناقشة الاحتمال الأول يلزم أن نعمل درجات النوم القناطيسى المختلفة ثم

نحاول أن نعرف مدى فاعلية النوم التناطيسى في شحذ الذاكرة والمواونة وبالتالي على استعادة الأحداث السابقة ، بمعنى تذكرها وإعادة إصدار الذاكرة لها .

وهنا يلزم أن يفرق بين ثلاث درجات للنوم التناطيسى :

١ — المرحلة البسيطة وتسمى *Somnolenz (Lethargie)* وهى تتميز بالاسترخاء والشهور بالراحة والسلبية والفقدان الجزئى للشهور كما يقل فيها إحساس التأم بالألم تدريجياً .

٢ — المرحلة للتوسطة وتسمى *Katalepsie* وهى عبارة عن حالة نوم عميق مصوب بتصلب فى الجهاز الضلي يتيح للجسم مقدرة خارقة على تحمل أوضاع قلبية دون كلال .

٣ — المرحلة الثالثة وهى أعمق درجات النوم التناطيسى وتسمى *Somnambulismus* أو التجوال النوى وتتميز هذه الحالة بالتنس العميق المادى ويمكن للنائم أن يفتح عينيه وأن يسير ويتجول فى ارتباط إيحائى مع النوم ودون أن تتقطع حالة النوم للسيطرة عليه .

ووفقاً لرأى J.H. Schaltz فإنه من ٨٠٪ — ٩٠٪ من الأفراد لديهم قابلية للنوم التناطيسى من المرحلة البسيطة إلا أن نسبة ١٥٪ فقط يمكن الوصول بها إلى درجة النوم التناطيسى العميق .

إلا أن ما يجدر ذكره أن النوم التناطيسى ذا المرحلة العميقة *Somnambulismus* يمكن أن يتبع ارتباطاً إيحائياً بين النوم والتأم يستمر أيضاً بعد الاستيقاظ من حالة النوم ويسمى « النوم التناطيسى اللاحق *Post hypnase* » بمعنى تنفيذ الشخص وهو فى حالة اليقظة المادية لأمر أوحى له به للنوم فى حالة النوم التناطيسى مع ملاحظة أنه حين يتخذ هذا الأمر لا يمس أن للنوم قد أوحى له به فى أثناء النوم التناطيسى وإعما يجد نفسه مسوقاً إليه فى محاولة ذاتية لإيجاد التبرير المنطقى له .

وفى محاولة للتعرف على مدى فاعلية النوم التناطيسى فى شحذ الذاكرة واستعادة أحداث الماضى نجد أن ظاهرة شحذ الذاكرة على تذكر الأحداث الماضية *Hypermnésie*

تقف في إطار النوم للتناطيسى دون أن يلحق بها الشك بل ويستمد عليها استعمال النوم التناطيسى في العلاج النفسى .

إلا أن حالة النوم للتناطيسى إذا كانت تزيد من القدرة على التذكر فإن ذلك يحدث بدرجات متفاوتة ويستمد أساساً على مدى إنبطاع الحدث في ذاكرة النائم .

وتقف بذلك ظاهرة النوم للتناطيسى في غير ما اتصال عن القواعد العامة للمعاملات النفسية والسلوك البشرى .

وبمناقشة إمكان الحصول على معلومات من المستجوب خلال استجواب لاشعورى يتم أثناء سيطرة حالة النوم للتناطيسى عليه على الرغم من تصدده إخفاء هذه المعلومات وعدم البوح بها وهو في حالة اليقظة العادية ، هذه المناقشة تدفنا إلى محاولة التعرف على مدى إمكان الإيحاء للشخص في أثناء نومه متناطيسياً بأمور متناقية لرغباته وضد إرادته بمعنى ، هل من الممكن أن يطيع النائم متناطيسياً إحاء أوحى له به النوم على الرغم من ممارسة هذا الإيحاء لإرادته ، أو هل يقبل الشخص للتكامل الشخصية أن يرتكب وهو في حالة النوم التناطيسى فعلا لا اجتماعياً ومنافياً لقواعد الأخلاق والسلوك المتعارف عليها .

وفي هذا الصدد ذكر Mac Dougalls أن سيطرة النوم التناطيسى على شخص النائم ليست بلا حدود بمعنى أنها ليست سيطرة كاملة سريعة ، ومن ثم فإن الأمر يتوقف على طبيعة السلوك الذى يتضمنه الإيحاء ، فإذا كان الإيحاء يشكل سلوكاً عادياً بسيطاً فإنه يكون إيجابياً فعلاً ، ويتصرف الشخص بد استيقاظه وفقاً للإيحاء بسهولة ودون عناء وبصفة خاصة إذا كان الإيحاء يتضمن سلوكاً مرحاً يمتد على الضحك ، ولكن إذا كان إحاء النوم التناطيسى يشكل سلوكاً يتعارض مع المشاعر الأخلاقية للنائم فينشأ في هذه الحالة موقف يقسم بالصراع الداخلى ، ويمكن للشخص غالباً أن يتطلب على تنفيذ الإيحاء الذى يشوبه الانحراف ويتجنب بذلك سيطرة شخصية النوم التناطيسى ، بل يستيقظ فجأة في أثناء الإيحاء من حالة النوم التناطيسى إلى حالة اليقظة العادية .

كما أن نجاح الإيحاء في بعض الأحيان لا يتم خلال قوة تأثير النوم ، ولكن من

خلال استكارة الرغبات المكبوتة للتائم ، ولذلك فكثيراً ما يرتكب بعض الوسطاء (وبصفة خاصة النساء) أفعالاً ما كانوا يقدمون عليها في حالة اليقظة إلا أنها رغم ذلك تؤائم رغباتهم اللاشعورية .

ونخلص من ذلك إلى أن الآراء لم تتفق على إمكان الإيحاء لشخص في أثناء نومه منطائياً بأفعال تتعارض رغباته وإرادته ، وهذا يعني أنه لم يتأكد إمكان الحصول على معلومات يطمحها للتجرب يقيناً ولكنه يعتمد عدم البوح بها وذلك من خلال استجواب لا شعوري يتم في أثناء سيطرة حالة النوم المنطائيسى عليه .

ونخلص مما أوجزه أن النوم المنطائيسى يمثل حالة نوم غير طبعى يمكن أن يقع الشخص تحت سيطرتها بواسطة طرق مختلفة ، ويتبع عنها حجب لاداته الشعورية بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف درجة عمق النوم المنطائيسى وأن القابلية لهذا النوم تختلف من شخص لآخر ، وأن حالة النوم المنطائيسى لها فاعلية بالنسبة لشدة الفكرة على تذكر الأحداث الماضية ، ومن ثم فهي تجعل إعادة الفكرة لانتباعاتها تتميز بالشمول والإحاطة لجميع التفاصيل وأخيراً فإن الآراء لم تتفق على إمكان الإيحاء لشخص في أثناء نومه منطائياً بأفعال تتعارض رغباته وإرادته .

ومما لا شك فيه أن النوم المنطائيسى يشكل في جميع مراحل ودرجاته قيداً على حرية التائم يؤثر في إرادته الحرة الكاملة ، بل قد يحجب هذه الإرادة تماماً في درجاته العميقة مما يؤدي بالتالى إلى بطلان الدليل المستمد من استجواب لا شعوري أجرى تحت سيطرة حالة النوم المنطائيسى .

إلا أنه لما كان هناك احتمال قائم بإمكان الاستفادة من النوم المنطائيسى في التحقيق الجنائى ، نظراً لأن هذا الإمكان ما زال محاطاً بالشكوك وعدم الوضوح ، فلما نادى بأجراء مزيد من البحوث العلمية العملية في هذا المجال بهدف تحقيق الاستفادة من هذه الظاهرة في مجال التحقيق الجنائى .

ومما يحذر من التناقض بشأن هذا الاتهام أن القاضي له أن يستبين قيمة الاعتراف من اللطافة بينه وبين الأدلة الأخرى للطروحة ، فلما وجدها لا تمززه كان له أن يسقط الاعتراف من ميزان حاسبه ، ومن ثم كان له في جميع الأحوال أن يأخذ به

أولاً يأخذ ، سواء أصدر في التحقيقات أم في الجلسة ، وسواء أصر عليه صاحبه أم عدل عنه ، وإنما ينبغي دائماً أن يبين رأيه فيه إذا رضى الأخذ به وبرا التهم من التهمة وإلا كان الحكم قاصراً معيأ .

كما أن الحكمة لها كامل الحرية في تقدير الشهادة ووزن أقوال الشاهد وتحذير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، فلها أن تأخذ بها أو ترفضها أو أن تراجع شهادة شاهد على آخر أو أقوال الشاهد عنه في تحقيق على أقواله في تحقيق آخر .

٢ — الاستجواب تحت تأثير المخدر Narkoanalyse

ينم هذا النوع من الاستجواب بينما تسيطر على المستجوب حالة نصف تخديرية يجنب فيها التحكم في الأداء العقلي والإرادي ويطي المستجوب تبعاً لذلك بيانات تطابق الحقيقة ما كان ليقرها لو لم يستعمل منه المخدر .

وتستعمل الآن في هذا السيل مستحضرات Evipan, Amytal, Pentothal ومشتقات حمض الباريتون بحقن المستجوب بها ، الأمر الذي دعى إلى تسميتها بحمل الحقيقة ولو أنها لا تأث في الواقع مصلاً بفهمه الطبي ولا شك أن هذا المخدر النعني يتر تدخلا عميقاً في التركيب الجسماني والنفسي للفرد يمثل بالتالي حياً لإرادته وقيداً على حريته .

٣ — الاستجواب الآلي بواسطة تسجيل الحركات التيمرية اللاإرادية :

يخضع جزءاً من الحركات التيمرية للانسان لإرادته الكلمة ، وذلك مثل تميزات الوجه المختلفة وتغيير الصوت ارتعاعاً وانخفاضاً وحركة اليدين ، وفي الوقت نفسه نبض هذه الحركات ظاهرة لمن يجري الاستجواب ويمكن من خلالها أن يستشف الحالة النفسية للمستجوب .

إلا أنه توجد حركات تيمرية أخرى لا يمكن الاستدلال عليها إلا بواسطة أجهزة التسجيل المختلفة والمخصصة لهذه الأغراض ، وذلك مثل التنفس والنبض والحركات اليسيرة جداً لليدين والقدمين ومقدرة الجهد على التوصيل الكهربائي وهي تتحد من خلال إفرازات الندد العرقية Psychogalvanischer Reflex :

وبهدف هذا التسجيل إلى تحديد حالات التوتر وحالات الاسترخاء التي تتنبأ .
 المستجوب ، وكذلك ردود الفعل الخاصة التي قد يتفاعل بها أثر توجيه أسئلة
 معينة إليه .

ونخلص من ذلك كله إلى ترجيح احتمال صدق للمستجوب أو كذبه .

٤ — تشخيص الجوهر الجنائي للحدث قسائياً :

بدأت البحوث التجريبية بشأن الدعاى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر
 بواسطة F. Galton من طريق رسم ما تستثيره كلمات الإثارة من أحداث ،
 وبواسطة Wundt في معمله من طريق قياس الزمن الذي يتطلبه أحداث الدعاى .

وقد استخدم تشخيص الجوهر الجنائي قسائياً عام ١٩٠٤ بواسطة Klem,
 Wertheimer وذلك من خلال تجربة الدعاى التي تعتمد على إلقاء كلمات الاستثارة
 على سمع المستجوب ، ويطلب منه الإجابة عليها بأول كلمة تخطر عن تفكيره ثم يقاس
 بعد ذلك وقت رد الفعل . وهو عبارة عن الفترة التي تمر من وقت سماعه لكلمة
 الاستثارة حتى تفاعله معها وردده بالكلمة التي يقررها .

وبين كلمات الاستثارة البريئة التي ليس لها صلة بالجوهر الجنائي يتم إدخال كلمات
 الاستثارة التي لها علاقة بالحدث . فإذا أجلب للمستجوب على هذه الكلمات ذات الصلة
 بالحدث بكلمات تشكل تداعياً قريباً من تفصيلات الحادث ، فإن ذلك يعني أن
 المستجوب يعلم الجوهر الجنائي للحدث .

وإذا كان للمستجوب على صلة بالحدث فلا وحاول أن يبعد عن كلمات إجابته
 علاقتها به ، فإن ذلك من شأنه أن يطيل الفترة الزمنية لرد الفعل أو ينتج كلمات غير
 طبيعية لا معنى وراءها أو الكلمات تتميز بوضوح الانتقاء لها .

وفي مجال التحقيق الجنائي يجب أن تلاحظ عند تقوم مدى فاعلية الإيضاح الذي
 حصلنا عليه بواسطة هذه الوسيلة أن الشخص البريء يمكن أن يتفاعل مع كلمات
 الاستثارة بردود فعل مركبة لها علاقة بالجوهر الجنائي طالما أنه على علم بتفصيلات
 الحادث .

ولذلك فإن استعمال هذه الوسيلة يفضّل فقط في مرحلة جمع الاستدلالات وقبل أن تمرّف توصيلات الجوهر الجنائي للعائد بصفة علمية .

ومما لا شك فيه أن الاستجواب اللاشعوري بأغاطه المختلفة يشكل محالا حديثاً بالنسبة لتحقيق الجنائي يستاهل مزيداً من البحوث العلمية والعملية التي تهدف إلى إرساء قواعد ثابتة لإمكان الاستفادة منه في مجال التحقيق الجنائي دون اللّاس بالبداء العام لحرية الفرد .

FURTHER TECHNIQUE IN LIE DETECTION AND INTERROGATION

By

Dr. AHMED EL-SHERIF, Ph.D.*

No device can consistently detect lies. Polygraphs record physiological changes which can be interpreted, but only by an expert to indicate whether a person is telling the truth.

Here is a trial to give the reader some advanced notes of the polygraph technique with special reference to the premo-cardio sphygmoecephalic charts and its possible use in interrogation.

Introduction:

I do not believe that there is a machine made which will reveal when a person is telling a lie; what we do have, especially in the screening field, is a very sensitive emotion record. We know that the results we get from the record in the light of the personality of that individual. So far at least one can never be able to dissociate the personality of the individual from the record. I think the most important consideration of anybody in the field of interrogation, particularly by means of the polygraph or other instrumentation, is complete and fundamental honesty. The art of interrogation when properly and competently practiced is not one and the same as the gaining of confession. True interrogation seeks only to obtain from another that information which was gained from personal knowledge or experience by him and not supplied to him through a series of questions. Two factors are helpful in gaining the information necessary for a successful interrogation. The sociological factor that is the picture of the general functioning of the Subject in Society (ex-interviewing friends, relatives... etc.). The

* Supervisor, the Biological Research Unit Nat. Cen. Social & Criminological Res.

other factor concerning the individual is the personal or psychological; the general intelligence, the emotional stability, and the general habits of the individual should be considered.

Relevant-Irrelevant Test and Peak of Tension Test

(Objections to a deception test)

The most popular experimental procedure for interrogation by the polygraph is the two well known tests, relevant-irrelevant test and the peak of tension test. The question is how it is best to give the experimental stimuli. With the present technique we have some problems as regards for example :

- 1) The duration of the effect and its evaluation, ex. sluggish and phlegmatic individual may not show the effect of an emotional content for some time. There is no absolute method of determining how long it may take this type of individual to react. That is once stimulated, one association may arouse another so that during the remainder of the test there may be reactions which were really determined by an early stimulus.

- 2) If careless technique is used, other complex may be evoked beside than those due to fear assumed to be present in deception. Thus in the interpretation of the records, we can say that during deception there were marked disturbances which were not present in the individual in response to indifferent stimuli, to which he answered truthfully while at rest.

- 3) Fear — the fear of the innocent suspect who may be, according to the evidence accumulated, apparently guilty.

For the above mentioned factors we have introduced a new technique for the deception test.

Technique of testing

Hand-writing samples

Before the explanation of the apparatus and how it works : and the process of interrogation, the subject has to write a

sample of his own handwriting for a preliminary examination. The handwriting gives a general picture of the personality of the subject. The handwring is examined for the release and tension symptomnas. We have also a general pattern of the character of the subject in the same way used by F. Meinert in interrogation. We can determine from the handwriting the three mental efforts to tell the truth.

1. The resistance energy "widerstandsennergie" i.e.; the power of the subject to or witness of control to answer any question with precaution.

2. The resistance intelligence "Widerstandsintelligens" i.e. how far the subject has to believes whether the examiner trust his answers or not.

3. The feelings "Gefuhlsleben", power of imagination and this has its importance in the different questions given to the subject.

One can also determine fear in handwriting. The narrowness, smallness, the small differences between the small and long letters, the reduction of the upper letters, the poor pressure and the sharpness. Also belong to these symptoms are the movements related to unconnections.

The picture of the fearful handwriting is thin and "mager" especially the long letters and the letters in the beginning. The writer uses only a small space, the letters are very near to one another sometimes pressed so that it appears as if is over one another "Dechstrice". Sometimes the general picture of the handwriting takes the form as if most of the words are concentrated on the wright⁽¹⁾ side of the paper, some words are blocked and the left side is not regular and full with spaces. Some words have the upper parts of the letters are reduced and appear as if tortured where the writer unconsciously showing his fearful and "Kopflosigkeit".

The handwriting is examined also for stress, release symptoms and to determine if the subject tries to write in a guided way or not. In this connection we have to mention.

(1) In the Arabic handwriting and the opposite in latin handwriting.

L. Klages "da jede Erwerbung anfänglich entweder unmittelbar oder mittelbar auf ein wollen zurückgeht, da jedes wollen entweder begrenzt oder gehemmt, so werden erworben immer nur Merktale der Bindungsseite, neimals dagegen der losungsseite (abgerechnet allein die grope), und so erscheint die abwandlung, die ein ursprünglicher Duktus durch gewolltes Bemuehen erfahrt, ausnahmslos als Verschiebung nach der seite der Bindung.

Also from handwriting we can determine the so-called pathological⁽¹⁾ lying. This is between the state of person who desires to speak the truth and that of another person who does not so desire. These may be called intermediary positions. Such is the case where a person, not having at a given moment the intention of lying, yet under the influence of habit, presents his facts in such a manner that their falsity becomes at once apparent.

Such cases occur particularly among persons gifted with a lively imagination among women and children.

Chocking Test as a New Test

Apart of the two well known tests in interrogation mainly the relevant-irrelevant test and the peak of tension test, we have introduced a new test, the chocking test of our own. the way in which our senses, when we are in a perfectly normal state, present to us objects which we perceive to realise how seldom we take in all their characteristic details. A good example of this appears in what are called "figures of harmony" i.e. objects whose typical forms are so familiar that it is unnecessary to analyse their component parts. As we know it is general knowledge that different witnesses of the same event will very frequently give widely varying accounts. In trying to arrive at the truth one should consider such factors as the temperament, age, social position, precaution, reason and imagination, (can be determined from handwriting of a witness or subject). The fundamental principles underlying the statement of a witness are his powers

(1) R.L. Jackson : Criminal Investigation, adapted from Gronas system der kriminalistik.

of perception and his memory. The function of memory is three-fold :

1. the fact observed must be recalled.
2. the impression must be recognised,
3. the impression must be recognised as identical with the fact observed.

Also as we know the variables influencing the strength of fear are ; the strength, the number of trials, time interval, generalization, summation and experimental extinction. Six cards (1-6) with picture of motorcars, the same model but with different colours, are introduced to the subject to choose one of them in a written way.

He is asked not to mention the number of the car when the six are shown to him another time while the machine is working (i.e. to lie.) After the six card he is directly asked about his accusation. (Comparison of how the subject reacts to the first stimulus "(the number of car)" and the stimulus of accusation is to be carried). In this way we could also examine the sensitivity of both the subject and the instrument as control. The test gives successful results in practice.

By this way we added a new procedure for the interrogation by the polygraph and hope that future experimental work gives new horizons in the techniques of criminal interrogation.

NARCOANALYSIS (TRUTH SERUM) IN MEDICOLEGAL PRACTICE

By

AHMED EL GAALY, Dip. Pscy.*

The term Narcoanalysis was given in England by Horsey to describe the method in which the intravenous injection of a sedative drug was employed to produce a disinhibited state of mind, so that the patient became more communicative and had less emotional control. The drug liberated the subconscious. Some persons talk as if they were talking in their dreams. Others were inert semi-conscious answering only the question they were asked.

The drugs most used have been Evipan, Thiopentone and Amylobarbitone sodium.

Technique of administration of Pentothal sodium :

- (1) The Consent of the subject is taken after explaining the process to him.
- (2) The conductor of the test should be a psychiatrist or a physician who has an ample knowledge of psychiatry. He should know details of the case before carrying out the test, both subjectively from the subject and from material evidence.
- (3) The test should be carried out in a private quiet room where necessary resuscitating measures can be present, in case any emergency arises. It is preferably to have an anaesthologist present.
- (4) The patient is examined to assure that he can stand narcosis.

* Researcher, Biological Research Unit, Nat. Cen. Social & Criminol. Res.

- (5) The solution is injected slowly in 0.5 - 1 minute. 2 more c.c. of the solution may be given; but the total dose should never exceed one gram.
- (6) The criminal interrogation to be started when the stage of superficial unconsciousness is reached, where the subject's answers are really automatic. The aim is to keep the person in this phase by controlling the administration.

Reliability of the results :

There is disagreement about the reliability of the results. False confessions may occur. Suggestibility also plays a role. The general trend, however, is towards the fact that pentothal sodium is not a sure truth revealing.

EXPERIMENTAL PART

Subjects : Five cases who were in-patients in the hospital. They were free both by clinical examination and investigation or suffering from mild diseases where narcosis was not contraindicated. Three were males. Two were females.

Apparatus : In the (Koshk) inside the hospital, where all necessary resuscitating measures were available e.g. oxygen, preparation for tracheal intubation pressor drugs and an anaesthetologist.

Procedure : Each case was examined thoroughly physically and psychiatrically. The patient was told the following :

Here there is a 25 piastres note. Take it and hide it in any place whether in the room or in your clothes or in any place. We would like to examine your will power, because we are going to give you a certain injection by which your will power is going to be weakened, so that we can know from you the place in which you have hidden the money. Never, never, tell us if we ask you, whatever persuasion from us, never tell us. Because if you succeed in doing so, your

will is powerful and you are going to take the money as a gift to you.

If we could know, and we are successful in fooling you, we will take the 25 piastres from you, because you deserve no gift as your will is very weak; The subject was left alone for few minutes to hide, the money.

The patient lied in the recumbant position. Before administering drug, we asked him about the hiding place. He refused of course. In an atmosphere of confidence, a 5% solution of intraval was given intravenously at a rate aiming at keeping the patient in the superficial unconscious phase, when he answered our questions :

- (1) What is your name ?
- (2) How old are you ?
- (3) Are you married
- (4) Have you got brothers
- (5) Can you tell us your address ?
- (6) What is our occupation
- (7) Where you have hidden the 25 piastres ?

If the person refused to answer the last question, it is repeated again, and if also without a result, question from 1-6 were repeated, then question No. 7 was asked again.

RESULTS

Case	Sex	Age	Occupation	Place Was Told.
1. Renal colic	male	42	Labourer	No
2. Renal colic	..	30	Clerk	Yes
3. Agoraphobia	female	30	(Literate)	Yes
4. Anxiety state	..	32	(Illiterate)	Yes
5. Dyspepsia	male	35	Labourer	Yes

The results showed that in four out of five cases, we could get the place where the money was hidden, after administration of pentothal sodium.

Discussion ?

We could not say after this short experiment that pentothal sodium is really a Truth-Serum, because :

- 1) Small number of cases.
- 2) The motives to hide the truth here were to take the money and to prove his will power, which are mild motives if compared with a criminal who expects serious results after his confession.
- 3) The degree of confidence of the patients was high, as they were in patients in the hospital expecting treatment and care from their doctors. This is different from a condition of a person who committed a crime and who looked with suspicion to everybody around and who was cautious not to reveal his crime.

أنباء

بيان بالبحوث التي نوقشت في الحلقة الأولى

للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية

٢ - ٦ يناير سنة ١٩٦٣

الموضوع الأول :

مصل الحقيقة واستخدامه للأغراض الطبية الشرعية :

١ - الأستاذ الدكتور يحيى شريف - دكتور محمد عبد المرنز الهنساوي
Narcoanalysis and its application in Medicolegal Practice.

٢ - الدكتور جورج الصال
Narcoanalysis and its application in Medicolegal Practice.

٣ - الدكتور صلاح عبد التواب
The Pharmacological action of Drugs used in Marcoanalysis.

٤ - الدكتور سعد جلال عبد الحميد
Narcoanalysis. The Psychological Point of View.

للموضوع الثاني :

عليقات لطريقة الكروماتوغرافى فى مجال الكيمياء الشرعية والعموم :

١ - الأستاذ الدكتور زكريا فؤاد أحمد - دكتور صلاح عبد التواب
تأثير التعفن على ثبات الأثروبين

٢ — الدكتور حمد حسن حلي — دكتور زكريا الهروي — دكتور يحيى شريف

Chromatographic Detection and Role of Disappearance of
Atropine from Putrefied Specimens.

٣ — الدكتور زكريا ابراهيم الهروي

Chromatography as a Recent Analytical Tool and its Ap-
plication in Toxicological Analysis.

٤ — الدكتور مصطفى عبد اللطيف — دكتور زكريا الهروي — دكتور

يحيى شريف

Chromatographic Detection of Dyes in Dyed Hair

٥ — الأستاذ الدكتور يحيى أمين شريف — مديحة زهير يحيى —

دكتور زكريا الهروي

The Alkaloids of Catha Edulis. (Egyptian Variety)

٦ — الأستاذ الدكتور زكريا فؤاد أحمد — عبد الفتاح رزق

دراسة كروماتوجرافية لفصل أشباه القلويدات من بعض النباتات السامة
وطرق تقنيها والتعرف عليها .

٧ — الدكتورة عائدة فهم جرجس — دكتور يحيى شريف — دكتور

زكريا الهروي

Detection and Estimation of Antimony in Toxicological
Analysis.

٨ — الدكتور زكريا ابراهيم الهروي

Microdetection of Metals in Counterfeit Coin :

للموضوع الثالث :

تقديم جواد السباي :

١ — اللواء حافظ موافي

« مشكلة تخدير جواد السباي في الجمهورية العربية المتحدة »

٢ - الاستاذ الدكتور عبد العزيز شرف

The Pharmacological Action of Drugs Used in Doping
Racing Horses.

٣ - الدكتور محمد سعد كراوية

A Review of the Chemical Analysis of Doping Agents.

٤ - الدكتور صلاح عيد

Chemical Investigation of Doping.

للوضوع الرابع :

فحص المقترحات :

١ - الاستاذ مصطفى شفيق

فحص المستندات المكتوبة بالآلة الكاتبة العربية .

٢ - الدكتور أحمد الشريف

أسس التعرف على الكتابة باليد

٣ - الدكتور زكريا الهروي

Chromatographic Identification and analysis of Writing
Materials.

توصيات الحلقة الأولى في الكشف عن الجريمة

بالوسائل العلمية

٢ - ٦ يار سنة ١٩٦٥

الوضع الأول :

مصل الحقيقة واستخدام المؤرخاصه الطبية الشرعية :

بعد استعراض ومناقشة للوضع المذكور من الناحية الطبية والقانونية ومدى الاستفادة به في الكشف عن الجريمة من مميزات وعيوب توصي اللجنة بالآتي :

إجراء بحث شامل في هذا الخصوص على أن يجري في أحد المراكز الطبية ، وذلك بأن يخصص بإحدى المستشفيات الحكومية قسم خاص لتلقي الحالات لإجراء هذا الاختبار تحت أحسن الظروف وأسلمها من الناحية الطبية على أن يعطى القادر بواسطة طبيب أخصائي وأن يقوم بعملية الاستجواب خبير متخصص في مثل هذا الموضوع على أن يطبق هذا الاختبار على أكبر عدد من الحالات (بعد أخذ موافقتهم) وذلك لمعرفة مدى صدق النتائج التي تحصل عليها .

ويجب أن يشتمل البحث كذلك على نتائج الاختبار بواسطة جهاز كشف الكذب بعد تطبيقه على الحالات المذكورة .

ثم تقارن نتائج استخدام مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب مع مثيلاتها التي أمكن الوصول إليها بالتحقيق الجنائي مع مراعاة ألا تستخدم المعلومات التي يتم التوصل إليها في هذه المرحلة إلا للأغراض الطبية . وعند الانتهاء من هذه المرحلة يمكن أن يليها بحث قانونية استخدام مصل الحقيقة وجهاز كشف الكذب .

الوضع الثاني :

تطبيقات طريقة الكروماتوجرافي في مجال الكيمياء الشرعية والعموم الشرعية :

استخدام طريقة الكروماتوجرافي في الكشف عن الإتييمون وصنغات الشعر

وتزيف العملة المعدنية والأعلام الكويتا في البحوث القديمة في هذا القسم بجانب الطرق الروتينية للتمسك حالياً في معامل مصلحة الطب الشرعي لهذا الغرض .

نظراً لأهمية الحد من تزيف العملة المعدنية والورقية وحمايتها من التزيف وضماناً لسلامة العملات والكيان الاقتصادي للبلاد توصى الندوة بقدر ندوة أخرى خاصة بذلك للوضع وتضم مندوبين عن كافة الجهات المعنية . وذلك لإقرار الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

للوضع الثالث :

تخريب جدار الساب :

توصى الندوة بالبدء في تنفيذ الاقتراحات التي انتهت إليها اللجنة للشككة لهذا الغرض بالمرکز القومي للبحوث بالمق والى حوت اختصاصها إلى المرکز القومي للبحوث الإجتماعية والجناية .

للوضع الرابع :

فحص المستندات :

(أ) إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسجيل البيانات التي تكفل إمكان تعقب حركة الآلة الكاتبة وتاريخ إصلاحها .

(ب) تنظيم دراسة نظرية وعملية في التحاليل الخطية من الناحية الجناية .

(ج) إتاحة النظر في القانون رقم ٥٢/٩٦ الخاص بتنظيم الخبرة أمام الجهات القضائية ، وذلك لتسهيل للذهلات الواجب توافرها في مختلف أنواع الخبرة .

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMAD M. KHALIFA

Deputy-Minister of Awkaf & Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. Abd El Fattah M. Hassan

General Mahmoud Abd El Rehim

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General Abbas Koth

Mr. Lotfi Ali Ahmed

The National Review of Criminal Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Ahmad El Alfy

Dr. Mohamed Zeid

Secretary of editorial staff

Essam El-Milgwi

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
the National Center For Social
And Criminological Research
U. A. R.



General Organization of
the Second Symposium (SOAL)
on Criminalistics
(3-6 April 1965)
Alexandria

- Forensic Medicine and Toxicology.
- Chemical Toxicology.
- Criminalistics
- General Topics.

ARTICLES, RESEARCHES, NEWS



Special Issue

No. 3

November 1965

Vol. III

Bibliotheca Alexandrina



0535431